



۹۰۹

مجموع الفتاوى

ج ۲

شرح مشتمل على

تأليف

شيخ الإسلام والمسلمين

الشيخ محمد بن عبد الوهاب

الرحمن الرحيم

الشيخ محمد بن عبد الوهاب

رحمه الله

مكتبة دار الفکر

طبعة دار الفکر



جواهر الكلام

في

شرح شرائع الإسلام

تأليف

شيخ الفقهاء وإمام المحققين

الشيخ محمد حسين النجفي

المرقبة سنة ١٢٦٦ هـ

الجزء الخامس

محقق

مؤسسة النشر الإسلامي

الطبعة الأولى





جواهر الكلام (ج ٥)

- | | |
|-----------------|---|
| ■ تأليف : | شيخ الفقهاء والمحققين الشيخ محمد حسن النجفي |
| ■ الموضوع : | فقه |
| ■ عدد الصفحات : | ٦٤٤ |
| ■ تحقيق ونشر : | مؤسسة النشر الإسلامي |
| ■ الطبعة : | الأولى المحققة |
| ■ المطبوع : | ١٠٠٠ نسخة |
| ■ التاريخ : | ١٤١٧ هـ. ق |

مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وإذ قد فرغ من الكلام في أكثر الأغسال الواجبة شرع في ذكر غيرها ،
فقال :

﴿وأما الأغسال المسنونة﴾

بالأصل والذات ، وإلا فقد تجب بالعارض بنذر ونحوه ، كما أن المراد
بالواجبة في السابق كذلك ، وإلا فقد تكون مستحبة حينئذٍ من جهة الغاية
ونحوها .

﴿فالمشهور﴾ المعروف ﴿منها ثمانية وعشرون غسلاً﴾ وإلا ففي
النفلية أنه « يستحب الغسل لخمسين »^(١) ، بل في المصابيح أن « الأغسال
المندوبة المذكورة هنا تقرب من مائة » وإن قال : « إنَّ الثابت من هذه
الأغسال بالنص أو غيره أكثر من ثمانين غسلاً »^(٢) انتهى .
منها ﴿ ستة عشر للوقت ، وهي غسل يوم الجمعة ﴾ على المشهور بين

(١) النفلية : الفصل الأول / المقدمة الثالثة ص ٩٥ .

(٢) المصابيح في الفقه : الطهارة / أقسام الاغسال المندوبة ص ٦٩ (مخطوط) .

الأصحاب^(١) شهرةً كادت تكون إجماعاً، بل هي كذلك؛ لانقراض الخلاف فيه على تقديره، بل لم تُعرف حكايته فيه بين من تقدّم من أصحابنا كالنفيد، بل ظاهره عدمه في المقنعة، حيث قال: «وأما الأغسال المسنونة فغسل يوم الجمعة سنة للرجال والنساء، وغسل الإحرام سنة أيضاً، بلا اختلاف»^(٢).

وكابن حمزة^(٣) حيث قسّم الغسل إلى فرض، وواجب، ومختلف فيه، ومندوب، وصدر المندوب بغسل الجمعة.

وكابن إدريس حيث حكى الاختلاف في الأغسال الواجبة خمسة، أو ستة بزيادة غسل الأموات^(٤)، أو سبعة بزيادة قضاء الكسوف، أو ثمانية بزيادتهما مع غسل الإحرام ثم قال: «فالأقوال في عدد الأغسال الواجبة أربعة»^(٥). وعن شرح الجمل لابن البراج: «غسل الجمعة من السنن المؤكدة عندنا»^(٦)، ونقل القول بالوجوب عن بعض العامة، وظاهره الإجماع، وكذا التهذيب^(٧)، بل في صريح الغنية^(٨) وموضعين من الخلاف^(٩) الإجماع

(١) ممّن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة/ ذكر الاغسال ج ١ ص ٤٠، وابن البراج في المهذب: الطهارة/ في اقسامها ج ١ ص ٣٣، وابن سعيد في الجامع للشرائع: باب الطهارة/ ص ٣٢، والعلامة في القواعد: الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ٣.

(٢) المقنعة: الطهارة/ الاغسال المفترضات والمسنونات ص ٥٠.

(٣) الوسيلة: الصلاة/ بيان الطهارة الكبرى ص ٥٤.

(٤) الذي زاده ابن ادريس هو غسل ممّن الاموات.

(٥) السرائر: الطهارة/ الجنابة واحكامها ج ١ ص ١٢٣-١٢٤.

(٦) شرح جمل العلم والعمل: ما يتعلق بصلاة الجمعة ص ١٢٤.

(٧) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٥ ذيل ح ٢٦ ج ١ ص ١١٢.

(٨) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ غسل الجنابة ص ٤٩٢ و ٤٩٣.

(٩) الخلاف: الطهارة/ مسألة ١٨٧ والصلاة/ مسألة ٣٧٦ ج ١ ص ٢١٩ و ٦١١.

عليه ، بل في أحدهما نسبة القول بالوجوب إلى أهل الظاهر داود وغيره .
نعم إنما عرف ذلك من المصنّف (١) والعلامة (٢) ومن تأخر عنها (٣) ،
فنسبوا القول بالوجوب إلى الصدوقين ، حيث قالوا : « وغسل الجمعة سنة
واجبة فلا تدعه » كما عن الرسالة (٤) والمقنع (٥) ، ونحوه الفقيه (٦)
والهداية (٧) لكن مع ذكر رواية الرخصة (٨) في تركه للنساء في السفر لقلة
الماء ، بل والكليني (٩) ؛ حيث عقد في الكافي باباً لوجوب ذلك ، مع
احتمال إرادة السنة الأكيدة اللازمة كالأخبار (١٠) ، كما يومئ إليه أنّه وقع
ما يقرب من ذلك ممّن علم أنّ مذهبه النذب (١١) ، مضافاً إلى ما عرفته

(١) المتبر: الطهارة/ غسل الجمعة ج ١ ص ٣٥٣ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ١٢٨ .

(٣) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ١٠ ، والبهائي في الحبل
المتين : الطهارة / غسل الجمعة ص ٧٨ ، والمجلسي في بحار الأنوار : باب ٥ من ابواب الاغسال

ذيل ح ٢ ج ٨١ ص ١٢٢ .

(٤) لا توجد لدينا ، وقد نقلنا من نقل عنها في الحواشي الثلاثة السابقة .

(٥) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب صلاة يوم الجمعة ص ١٢ .

(٦) من لا يحضره الفقيه : باب غسل يوم الجمعة ذيل ح ٢٢٧ ج ١ ص ١١١ .

(٧) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب غسل الجمعة ص ٥٠ .

(٨) رواها الصدوق عن ابيه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن احمد بن يحيى ، رفعه قال :
« غسل الجمعة واجب على الرجال والنساء في السفر والحضر ، إلا أنّه رخص للنساء في السفر
لقلة الماء » .

علل الشرائع : باب ٢٠٤ ح ١ ج ١ ص ٢٨٦ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب

الاغسال المسنونة ح ٢ و ١٧ ج ٢ ص ٩٤٣ و ٩٤٦ .

(٩) الكافي : باب وجوب الغسل يوم الجمعة ج ٣ ص ٤١ .

(١٠) راجع حاشية رقم (٨) وسيأتي بعض ما يدل على ذلك أيضاً .

(١١) كالمفيد في المقنعة : الصلاة / العمل في ليلة الجمعة ص ١٥٨ ، والشيخ في النهاية :

سابقاً؛ إذ المتقدمون بعضهم أعرف بلسان بعض .

وزيده تأييداً بل يعينه ما حكى عن ظاهر الصدوق في الأمالي^(١) من القول بالاستحباب مع نسبته له إلى الامامية ، ولا ريب أنّ الكليني ووالده من أجلاء الامامية ، مع أنّهما عنده بمكانة عظيمة جداً سيّما والده ، بل والكليني أيضاً لأنّه أستاذه ، هذا .

على أنّ قولهما : « سنة واجبة » إن حمل فيه لفظ السنة على حقيقته في زمانها ونحوه من الاستحباب كانت عبارتهما أظهر في نفي الوجوب . وكيف كان ، فالمتحار الأول ، وعليه استقرّ المذهب ؛ للأصل ، والإجماع المحكي بل المحض ، والسيرة المستمرة المستقيمة في سائر الأعصار والأمصار ، وكيف؟! ولو وجب لاشتهر اشتها الشمس في رابعة النهار؛ لعموم البلوى به حينئذٍ ؛ إذ هو أعظم من غسل الجنابة والحيض وغيرهما ، لملازمة إدراك الجمعة لكلّ أحد دونهما .

وقول الصادق (عليه السلام) في صحيح زرارة بعد أن سأله عن غسل يوم الجمعة : « سنة في السفر والحضر ، إلّا أن يخاف المسافر على نفسه الضرر »^(٢) ، ولفظ السنة إن لم تكن حقيقة فيما قابل الواجب - كما هو الأقوى سيّما في زمن الأئمة (عليهم السلام) ، ويرشد إليه أنّ عرف المتشرّعة عنوان عرف الشارع - فلا أقلّ من الاشتراك بينه وبين الواجب

الصلاة / الجمعة واحكامها ص ١٠٤ .

(١) امالي الصدوق : المجلس الثالث والتسعون ص ٥١٥ .

(٢) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ١ العمل في ليلة الجمعة ويومها ح ٢٧ ج ٣ ص ٩ ،

الاستبصار : الطهارة / باب ٦١ ح ٢ ج ١ ص ١٠٢ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب

الاغسال المسنونة ح ١٠ ج ٢ ص ٩٤٥ ، وفيها جميعها : « القرّ » بدل « الضرر » .

بالسنة دون الكتاب ، ويعيّن إرادة أحد المعنيين بما ذكرنا .

مضافاً إلى ظهور سؤال مثل زرارة في ذلك ، لا عن أصل مشروعيته ، ولا عن كونه فرضاً أو واجباً بالسنة ، مع عدم ظهور آية في كتاب الله يشبه منها وجوبه حتى يكون من الأول ؛ إذ زرارة أجلّ من ذلك .

بل المتّجه إرادة ما ذكرنا من لفظ السنة هنا حتى لو قلنا بمجازيته فيه ؛ لما عرفته من القرينة بل القرائن عليه ، وكذا لو منع أصل النقل في لفظ السنة وأبقى على المعنى اللغوي - وهو الطريقة - كان المفهوم منه إرادة الندب أيضاً ، فتأمل .

وقول أبي الحسن (عليه السلام) في صحيح ابن يقطين بعد أن سأل عن الغسل في الجمعة والأضحى والفطر: « سنة وليست بفريضة »^(١) ، والتقريب فيه ما تقدّم ، مضافاً إلى ضمّ العيدين معه ، وهما سنة بمعنى الاستحباب إجماعاً .

وكذا قول الصادق (عليه السلام) في خبر ابن أبي حمزة بعد أن سأله « عن غسل العيدين أوجب هو؟ فقال : هو سنة ، قلت : فالجمعة ؟ قال : هو سنة »^(٢) .

وفي خبر الحسين بن خالد عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) : « كيف صار غسل الجمعة واجباً ؟ فقال : إنّ الله تعالى أتمّ صلاة الفريضة بصلاة النافلة ، وأتمّ صيام الفريضة بصيام النافلة ، وأتمّ وضوء النافلة بغسل

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٢٧ ج ١ ص ١١٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٦١ ج ١

ج ١ ص ١٠٢ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٩ ج ٢ ص ٩٤٤ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٢٩ ج ١ ص ١١٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٦١ ج ٣

ج ١ ص ١٠٣ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١٢ ج ٢ ص ٩٤٥ .

يوم الجمعة ، ما كان في ذلك من تقصير ...» ^(١) الخبر. وعن البرقي في المحاسن روايته كذلك أيضاً إلا أنه قال : « وضوء الفريضة » ^(٢) ، كما عن الفقيه ^(٣) والعلل ^(٤) « الوضوء » ، وعلى كلّ حال فالدلالة واضحة .
 إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة الدالة على المطلوب بأنواع الدلالات ، المروية في كتب المشايخ الثلاثة ^(٥) وغيرها من المقنعة ^(٦) والعلل ^(٧) والمحاسن ^(٨) والخصال ^(٩) وجمال الاسبوع ^(١٠) للسيد ابن طاووس والفقه المنسوب إلى الرضا ^(١١) (عليه السلام) على ما حكى عنها .

-
- (١) الكافي : باب وجوب الغسل يوم الجمعة ح ٤ ج ٣ ص ٤٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٢٥ ج ١ ص ١١١ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٧ ج ٢ ص ٩٤٤ ، إلا أنّ الموجود في متن الكافي : « وأتم وضوء الفريضة » ، لكن ذكر في هامشه أنّ في بعض نسخه « وأتم وضوء النافلة » .
- (٢) المحاسن : كتاب العلل ح ٣٠ ص ٣١٣ .
- (٣) من لا يحضره الفقيه : باب غسل يوم الجمعة ح ٢٣١ ج ١ ص ١١٢ .
- (٤) الظاهر أن المراد به كتاب العلل لمحمد بن علي بن ابراهيم كما نقله عنه في البحار : باب ٥ من ابواب الاغسال ح ١٦ ج ٨١ ص ١٢٩ ، وإلاّ فالموجود في علل الشرائع للصدوق (باب ٢٠٣ ح ١ ج ١ ص ٢٨٥) : « وأتم وضوء الفريضة » .
- (٥) الكافي : باب التزين يوم الجمعة ح ١ و ٤ ج ٣ ص ٤١٧ ، من لا يحضره الفقيه : باب غسل يوم الجمعة ح ٢٤٤ ج ١ ص ١١٦ ، تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ١ العمل في ليلة الجمعة ويومها ح ٣٢ ج ٣ ص ١٠ .
- (٦) المقنعة : الصلاة / العمل في ليلة الجمعة ص ١٥٨ .
- (٧) علل الشرائع : باب ٢٠٣ ح ٣ و ٤ ج ١ ص ٢٨٥ .
- (٨) المحاسن : كتاب العلل ح ٣٠ ص ٣١٣ .
- (٩) الخصال : ابواب السبعين ح ١٢ ص ٥٨٦ .
- (١٠) جمال الاسبوع : الفصل الثامن والثلاثون ص ٣٦٠ و ٣٦٧ .
- (١١) فقه الرضا : باب ٨ ص ١٢٨-١٢٩ .

وفي بعضها التصريح بأنه تطوع ، كخبر أبي البختري المروي عن جمال الاسبوع عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) عن النبي (صلى الله عليه وآله) : « يا عليّ على الناس في كلّ سبعة أيام الغسل ، فاغتسل في كلّ جمعة ولو أنّك تشتري الماء بقوت يومك وتطويه ، فإنّه ليس شيء من التطوع أعظم منه »^(١) .

وفي آخر التصريح بعدم وجوبه على النساء في السفر والحضر ، كالمروي عن الباقر (عليه السلام) عن الخصال^(٢) ، ويتمّ بالإجماع المركّب . وفي غيرها^(٣) نظمه مع المستحبات ودرجه فيها إلى غير ذلك .

كلّ ذا مع أنّه لو قلنا بوجوبه فهو إمّا لنفسه أو لغيره ، فإن كان الأوّل فهو منافٍ لحصر الواجبات في الأخبار^(٤) المتواترة كما قيل^(٥) فيما عداه ، وأمّا الثاني فع أنّ خلاف قول المخالف وأدلّته كما في المصابيح^(٦) ينافية ضبط شرائط الصلاة وحصرها في كلام الأصحاب والأخبار ، كصحيحة

(١) جمال الاسبوع : الفصل الثامن والثلاثون ص ٣٦٦ ، مستدرک الوسائل : باب ٣ من ابواب الاغسال المسنونة ج ٩ ص ٢ ص ٥٠٢ .

(٢) الخصال : ابواب السبعين ح ١٢ ص ٥٨٦ .

(٣) كما في خبر زرارّة الآتي في ص ٢١ .

(٤) كالحبر الذي رواه الشيخ عن المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن أحمد بن ادریس ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن بعض رجاله ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « الغسل في سبعة عشر موطناً ، منها الفرض ثلاثة ، فقلت : جعلت فداك ، ما الفرض منها ؟ قال : غسل الجنابة ، وغسل من غسّل ميتاً ، والغسل للاحرام » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٣ ج ١ ص ١٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الجنابة ح ٤ ج ١ ص ٤٦٣ .

(٥) كما في المصابيح في الفقه : الطهارة / غسل الجمعة ص ٧٢ (مخطوط) .

(٦) المصدر السابق .

زرارة: « لا تعاد الصلاة إلا من خمس ... » ^(١) إلى آخرها ، وغيرها في غيره ، وليس هو من الطهور قطعاً ؛ لعدم رفع الحدث به عند الصدوقين ^(٢) أيضاً كما حكى .

فظهر من هذا كله تعيين الندب ، وهو في مقابلة أخبار ^(٣) دالة على الوجوب ، وفيها الصحيح ، وقد اشتملت على الأمر ، ولفظ الوجوب ، والنهي عن الترك ، وتفسيق التارك وأمره بالاستغفار ، ونبيه عن العود ، مع اشتغالها على استثناء الخوف والرخصة للعليل ، ونحوها مما يفيد ذلك ويؤكد .

إلا أنها - مع عدم اعتبار سند بعضها والجابر مفقود ، بل الموهن موجود - لا تصلح لمعارضة ما قدّمناه لوجوه كثيرة لا تحفى ، وكيف ؟! والأخبار متى كانت صريحة صحيحة وأعرض الأصحاب عنها لا يسوغ العمل بها ، فضلاً عما لو وجد لها معارض أقوى منها .

فوجب حينئذٍ طرح ما لا يقبل التأويل منها لو كان ، وتأويل غيره بإرادة الثبوت والمبالغة والتأكيد لاستحبابه ، سيما بعد إطلاق لفظ الوجوب ونحوه على المعلوم استحبابه من الأغسال ، كغسل عرفة والزبارة ودخول

(١) من لا يحضره الفقيه : باب احكام السهو في الصلاة ح ٩٩١ ج ١ ص ٣٣٩ ، تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٩ تفصيل ما تقدم ذكره في الصلاة ... ح ٥٥ ج ٢ ص ١٥٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب القراءة في الصلاة ح ٥ ج ٤ ص ٧٧٠ .

(٢) نقله عن الأب في مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الجنابة ص ٣٣ ، وقاله الابن في من لا يحضره الفقيه : باب غسل يوم الجمعة ... ذيل ح ٢٢٧ ج ١ ص ١١٢ ، والهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الاغسال ص ٤٩ .

(٣) وسائل الشيعة : انظر باب ٦ و ٧ من ابواب الاغسال المسنونة ج ٢ ص ٩٤٣ و ٩٤٧ ، بحار الانوار : باب ٥ من ابواب الاغسال ح ١٧ ج ٨١ ص ١٢٩ .

البيت والمباهلة والاستسقاء ، وفي بعضها أنّ « غسل دخول الحرم واجب ، ويستحبّ أن لا يدخله إلّا بغسل »^(١) ، وهو كالمفسّر للوجوب فيه وفي غيره ، إلى غير ذلك من القرائن فيها الدالّة على إرادة الندب من الوجوب ونحوه .

وقد تجاوز بعض المتأخّرين^(٢) فأنكر كون لفظ الوجوب حقيقة فيما عندنا في السابق ، ولا ريب في ضعفه سيّما بالنسبة إلى زمن الأئمة (عليهم السلام) ، فالأولى حينئذٍ ما ذكرنا فيه .

وكذا غيره من الأمر بالاستغفار ونحوه ممّا تقدّم عند تركه من إرادة الحثّ والترغيب والمبالغة حتّى يداوم على مثل هذه السنّة ، وقد ورد أشدّ من ذلك من الحثّ على المندوبات ، بل لعلّ التتبع يشهد أنّ كلّ ما زيد فيه من المبالغة في فعله وتركه كان إلى الاستحباب أقرب منه إلى الوجوب . نعم قد يظهر من هذه الأخبار وغيرها أنّ تركه مكروه ، بل كراهة شديدة ، وإن لم ينصّ عليه أحد في كتب الفروع فيما أجد؛ للنهي عن الترك فيها ، والأمر بالاستغفار عنده ، والتفسيق بسببه أيضاً ، بل لعلّ أخبار الوجوب تكفي في إثبات الكراهة للترك ؛ لكونه أقرب المجازات عند انتفاء الحقيقة . فالذي ينبغي حينئذٍ أن لا يترك لذلك لا لما ذكره بعض متأخري المتأخّرين^(٣) من قوّة القول بالوجوب؛ لما عرفت من ضعف الشبهة من هذه الجهة .

(١) من لا يحضره الفقيه : باب الاغسال ح ١٧٦ ج ١ ص ٧٨ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٣ ج ٢ ص ٩٣٧ .

(٢) كالسيّد في مدارك الاحكام : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ٢ ص ١٦٠ ، والبهائي في الحبل المتين : الطهارة / غسل الجمعة ص ٧٩ .

(٣) كالبهائي في الحبل المتين : الطهارة / غسل الجمعة ص ٧٩ .

وفي خبر الأصمغ : « كان أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا أراد أن يوتخ الرجل يقول : والله لأنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة ، فإنه لا يزال في طهر إلى الجمعة الأخرى »^(١) ، وعن العلل^(٢) كذلك إلا أنه قال : « في هم » بدل « طهر » .

ثم إن ظاهر الأدلة أن الجمعة لها غسل في يومها خاصة ، لكن نقل عن الحلبي في إشارة السبق^(٣) إثبات آخر ليلتها ، ولم نعرف له موافقاً ولا مستنداً سوى ما يحكى عن ابن الجنيد^(٤) من إثباته لكل زمان شريف . ﴿ وكيف كان ، فـ ﴿ وقته ما بين طلوع الفجر ﴾ الثاني ، فلا يجوز تقديمه عليه في غير ما استثنى ، بلا خلاف أجده فيه ، بل في الخلاف^(٥) والتذكرة^(٦) الإجماع عليه صريحاً ، وكذا غيرها^(٧) صريحاً وظاهراً أيضاً .

ويؤيده : - مضافاً إلى ذلك ، وإلى ما تسمعه عن قريب - أن العبادة توقيفية ، والمعلوم من التوظيف والتوقيف يوم الجمعة ، فيجتزأ بالغسل إذا

(١) الكافي : باب وجوب الغسل يوم الجمعة ح ٥ ج ٣ ص ٤٢ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٢ ج ٢ ص ٩٤٧ .

(٢) الموجود في نسخة العلل : « في طهر » إلا أنه نقله عنه في البحار « في هم » راجع علل الشرائع : باب ٢٠٣ ح ٢ ج ١ ص ٢٨٥ ، وبحار الأنوار : باب ٥ من ابواب الاغسال ح ٥ ج ٨١ ص ١٢٣ .

(٣) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : في الاغسال ص ١١٨ .

(٤) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ .

(٥) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٨٨ ج ١ ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ١ ص ٦٠ .

(٧) ككشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ١٠ ، والحدائق الناضرة : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ٤ ص ٢٢٦ .

وقع بعد الفجر الصادق بحيث يكون اليوم ظرفاً له بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به في طهارة الخلاف^(١) ، بل لعلّ إجماعه فيها متناول له كإجماعه في باب الصلاة^(٢) على ذلك ، وفي المصابيح : « أمّا أنّ أول وقته من الفجر الثاني فهو موضع وفاق بين الأصحاب »^(٣) .

قلت : ويدلّ عليه : - مضافاً إلى ذلك ، وإلى تحقّق اليوم الذي أضيف إليه الغسل وأمر به فيه بطلوع الفجر لغّة وعرفاً وشرعاً - صحيحة زرارة والفضيل ، قالوا : « قلنا له : أيجزي إذا اغتسلت بعد الفجر للجمعة ؟ قال : نعم »^(٤) .

وحسنة زرارة قال (عليه السلام) : « إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزأك غسلك ذلك للجنابة والجمعة وعرفة ... »^(٥) إلى آخرها .
 وخبر بكير عن الصادق (عليه السلام) في أغسال شهر رمضان : « ... قلت : فإن نام بعد الغسل ؟ قال : هو مثل غسل الجمعة ، إذا اغتسلت بعد الفجر أجزأك »^(٦) إلى آخره^(٧) .

(١) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٨٨ ج ١ ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) الخلاف : الصلاة / مسألة ٣٧٨ ج ١ ص ٦١٢ .

(٣) المصابيح في الفقه : الطهارة / وقت غسل الجمعة ص ٧٥ - ٧٦ (مخطوط) .

(٤) الكافي : باب التزني يوم الجمعة ح ٨ ج ٣ ص ٤١٨ ، تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٢٤ العمل في ليلة الجمعة ح ٣ ج ٣ ص ٢٣٦ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١ ج ٢ ص ٩٥٠ .

(٥) الكافي : باب ما يجزي الغسل منه اذا اجتمع ح ١ ج ٣ ص ٤١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ١١ ج ١ ص ١٠٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١ ج ٢ ص ٩٦٣ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٧ ح ٣٥ ج ١ ص ٣٧٣ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٢ ج ٢ ص ٩٥٠ .
 (٧) ليس في الحديث تنمة .

نعم يمتدّ وقته من طلوع الفجر ﴿إلى الزوال﴾ كما هو المشهور بين الأصحاب^(١)، بل لا أعرف فيه خلافاً ولا حكي سوى ما عن علي بن بابويه^(٢) وكذا ولده^(٣) من ظهور الاجتزاء بالغسل للروح - أي للصلاة - ولو بعد الزوال، كالشيخ في الخلاف في باب الصلاة: «وقته ما بين طلوع الفجر الثاني إلى أن تصلّى الجمعة»، ثم نقل خلاف مالك أنّه إن راح عقيب الاغتسال اجتزأ به وإلا فلا، وقال: «دليلنا إجماع الفرقة»^(٤)، مع أنّه قال في باب الطهارة أيضاً: «يجوز غسل الجمعة من عند طلوع الفجر إلى قبل الزوال، وكلّما قرب إليه كان أفضل»، إلى أن قال بعد أن حكى خلاف الأوزاعي: «دليلنا إجماع الفرقة»^(٥)، وهو منافي للأوّل إذا روعي المفهوم.

ويمكن إرجاع الجميع إلى المشهور بإرادة الغالب من زمن الرواح، وهو قبل الزوال أو الزوال أو بعده بحيث يكون الغسل قبله، وبأوّل وقت الصلاة من الصلاة، وبالزمان الذي لا يمكن فيه الغسل ممّا قبل الزوال، فيجتمع الجميع على إرادة التحديد بذلك.

(١) متن قال بذلك: المبسوط: الطهارة/ ذكر الاغتسال ج ١ ص ٤٠، وابن ادریس فی السرائر: الطهارة/ الجنابة واحكامها ج ١ ص ١٢٤، وابن سعيد في الجامع للشرائع: باب الطهارة ص ٣٢، والعلامة في القواعد: الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ٣.

(٢) قاله في الرسالة كما نقله عنها في المصابيح في الفقه: الطهارة/ وقت غسل الجمعة ص ٧٦ (مخطوط).

(٣) من لا يحضره الفقيه: باب غسل يوم الجمعة ذيل ح ٢٢٧ ج ١ ص ١١٢.

(٤) الخلاف: الصلاة/ مسألة ٣٧٨ ج ١ ص ٦١٢.

(٥) الخلاف: الطهارة/ مسألة ١٨٨ ج ١ ص ٢٢٠-٢٢١.

وربما يرشد إليه ما في المعتبر^(١) من إجماع الناس على التحديد بما قبل الزوال ، مع أنه قبله بيسير ذكر التحديد بالصلاة عن الشيخ ، فالظاهر أنه لم يفهم منه الخلاف ، وما في التذكرة : « ووقته ما بين طلوع الفجر الثاني إلى الزوال ، وكلما قرب كان أفضل ، قاله علماؤنا »^(٢) ، وما في الذكرى : « ويمتد إلى الزوال إجماعاً »^(٣) ، وفي المصابيح أن « عليه الإجماع المعلوم بالنقل والفتوى والعمل »^(٤) .

نعم ذكر جماعة من متأخري المتأخرين^(٥) احتمالاً ، ولم نعرف أحداً عضّ عليه بضرر قاطع منهم ، وهو استمرار استحبابه إلى خروج اليوم ، عملاً بإطلاق أكثر الأدلة ، بل قيل^(٦) : إنه قد يستفاد من نحو إطلاق المقنعة^(٧) والاقتصاد^(٨) والجمل والعقود^(٩) والمراسم^(١٠) والكافي^(١١)

(١) المعتبر : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ٣٥٤ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ١ ص ٦٠ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ .

(٤) المصابيح في الفقه : الطهارة / وقت غسل الجمعة ص ٧٧ (مخطوط) .

(٥) كالاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٧٥ ، والخراساني في

ذخيرة المعاد : الطهارة / في اقسامها ص ٧ .

(٦) كما في المصابيح في الفقه : الطهارة / وقت غسل الجمعة ص ٧٦ .

(٧) المقنعة : الصلاة / العمل في ليلة الجمعة ص ١٥٨ .

(٨) الاقتصاد : الاغسال المسنونة ص ٢٥٠ .

(٩) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : الاغسال المسنونة ص ١٦٧ .

(١٠) المراسم : الطهارة / الاغسال المندوب اليها ص ٥٢ .

(١١) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثالث من الشرط الثاني من شروطها ص ١٣٥ .

والوسيلة^(١) والغنية^(٢) والإرشاد^(٣) والنفلية^(٤) ممّا اقتصر فيه على أصل الحكم ، وهو استحباب غسل الجمعة أو الغسل في يومها ، مع أنّ الظاهر خلافه ؛ لما عرفته من الإجماعات من القدماء والمتأخرين على عدم استمرار ذلك طول النهار .

فتحصّل حينئذٍ من جميع ما ذكرنا أنّ الاحتمالات في المقام أو الأقوال أربعة ، المشهور هو التحديد بالزوال ، أو بما قبل الزوال ، أو بالصلاة ، أو بالغروب ، والأقوى الأوّل لما عرفت ، مع أنّه إن لم نقل به تعيّن القول بأحد الثلاثة الآخر ، والكلّ باطل :

أمّا الأوّل فيردّه - بعد الإجماعات السابقة - الاستصحاب ، مع أنّه لا شاهد له ، وقول الباقر (عليه السلام) في خبر زرارة الآتي : « وليكن فراغك قبل الزوال »^(٥) إنّما هو حتّى تعلم وقوع تمام الغسل في وقته وعدم تجاوزه عن حدّه ، فإن كان القائل بذلك يريد هذا المعنى فرحباً بالوفاق وكان النزاع لفظيّاً ، والآ فلا شاهد له فيه .

واحتمال أن يقال : إنّ مآل المشهور إلى ما قبل الزوال أيضاً - لعدم تحقّق المقارنة غالباً ، مع ظهور الرواية بعدم الاجتزاء بها لو تحقّقت ، لكن لشدة قرب بعض أفراد القبليّة إلى الزوال تسامح الأصحاب في التعبير عنه بالزوال تارةً ، وما قبله أخرى ، كمعقد إجماع المعتبر^(٦) وغيره ، بل لعلّ

(١) الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة الكبرى ص ٥٤ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) الصلاة / في الاغسال ص ٤٩٢ .

(٣) ارشاد الاذهان : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٢٢٠ .

(٤) النفلية : الفصل الأوّل / المقدمة الثالثة ص ٩٥ .

(٥) في ص ٢١ . (٦) تقدم الإشارة إليه في ص ١٥ .

ذلك منهم يكون قرينة على خروج ما بعد « إلى » عن الوقت الذي يجتزأ به في عبارتهم الأولى- ليس بأولى من العكس ؛ بأن يراد بما قبل الزوال الزوال ، بل هو أولى من وجوه ، وعلى كل حال فيتحد القولان حينئذ ويرتفع الخلاف من هذه الجهة .

وأما الثاني أي التحديد بالصلاة فيردّه -مضافاً إلى الإجماعات السابقة ، وخبري سماعة وابن بكير الآتين^(١) - أنّ الغسل مستحبّ حتّى لمن لم يخاطب بصلاة الجمعة من العبيد والنساء وغيرهم بلا خلاف فيه ، فلا تصلح لأن تكون غاية له ؛ لعدم اطرادها . وإرادة التحديد بالصلاة ولو من الغير ، يدفعه أيضاً : أنّه غير منضبط ؛ لاختلاف وقوع الصلاة من المصلّين ، وعادة الشارع تحديد مثل ذلك بالأُمور المضبوطة ، وليس هنا إلّا إرادة أوّل وقت الصلاة وهو الزوال .

وليس فيما دلّ من الأخبار على تعلّق الغسل بالصلاة ، ومدخليّته به^(٢) في الجملة وارتباطه به^(٣) كذلك ، وبيان مشروعيّته ، منافيةً لتحديده بالزوال ؛ لأنّ الغالب -خصوصاً في الصدر الأوّل- إيقاع الصلاة سيّما الجمعة في أوّل الوقت وهو الزوال .

وأما الثالث فيردّه -بعد عدم مقتضي له إلّا إطلاق الأمر بالغسل في يوم الجمعة ، الذي لا ينافي إرادة الأعم من القضاء والأداء فيها إذا قام الدليل على ما قلناه- الإجماعات السابقة أيضاً ، وخبر سماعة بن مهران عن الصادق (عليه السلام) : « في الرجل لا يغتسل يوم الجمعة أوّل النهار ،

(١) خبر سماعة في نهاية هذه الصفحة والآخر في الصفحة الآتية.

(٢) و(٣) لعل الأولى : بها .

قال : يقضيه آخر النهار، فإن لم يجد فليقضه يوم السبت»^(١) .
والمناقشة^(٢) فيه بعدم كون القضاء حقيقة فيما عندنا في الزمن السابق ،
مدفوعة : بمنعه أولاً خصوصاً في زمن الصادق (عليه السلام) ، وبظهور
إرادته منه هنا من حيث اتحاده مع السبت في ذلك ، هذا مع الإغضاء عن
الانجبار بفتاوى الأصحاب .

كالمناقشة بخروجه عن المدعى^١ - وهو الزوال - بظهور كون المراد بأول
النهار فيه الشطر الأول ، سيما بعد الإجماع على عدم اختصاصه بصدر النهار،
وأنه كلما قرب من الزوال أفضل . ولو سلم فهو لا ينافي الاستدلال بآخره
على المطلوب وإن ثبت ما عدا أول النهار إلى الزوال بدليل آخر .

وخبر عبد الله بن بكير عنه (عليه السلام) قال : « سألته عن رجل
فاته الغسل يوم الجمعة ، قال : يغتسل ما بينه وبين الليل ، فإن فاته اغتسل
يوم السبت »^(٣) بناءً على أظهر الوجهين فيها بأن يراد بفوات الغسل يوم
الجمعة فواته في الزمان المتعارف المعهود ، وهو أول النهار ، بقرينة قوله
(عليه السلام) : « يغتسل ما بينه وبين الليل » ، واحتمال الحديث معني
آخر لا يمنع من الاستدلال بظاهره المتقدم ، ولو سلم تساوي الاحتمالين
فلمرجح لأحدهما من الإجماعات السابقة وغيرها موجود .

ويشهد لهما ما عن الهداية عن الصادق (عليه السلام) : « لأن نسيت

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٣٢ ج ١ ص ١١٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٦١ ح ٨

ج ١ ص ١٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٣ ج ٢ ص ٩٤٩ .

(٢) كما في ذخيرة المعاد : الطهارة / في اقسامها ص ٧ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٣٣ ج ١ ص ١١٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب

الاغسال المسنونة ح ٤ ج ٢ ص ٩٥٠ .

الغسل أو فاتك لعلّة فاغتسل بعد العصر أو يوم السبت»^(١) ، والمحكي عن
 فقه الرضا (عليه السلام) : « وإن نسيت الغسل ثم ذكرت وقت العصر أو
 من الغد فاغتسل »^(٢) ؛ من حيث ظهور الفوات والنسيان في مضي
 الوقت .

وما دلّ^(٣) على أصل مشروعيّته من أنّ الأنصار كانوا يعملون
 بالنواضح ، فإذا جاؤوا يوم الجمعة تتأذّى الناس بأرواح آبائهم
 وأجسادهم ، فأمرهم رسول الله (صلى الله عليه وآله) بالغسل ، فجرت
 السنة .

وكذا الأخبار الدالّة على إعادة الغسل والصلاة إن كان في وقت إذا
 نسي الغسل يوم الجمعة حتّى صلى ، كخبر الساباطي : « سألت
 أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل ينسى الغسل يوم الجمعة حتّى
 صلى ، قال : إن كان في وقت فعليه أن يغتسل فيعيد الصلاة ، وإن مضي
 الوقت جازت صلاته »^(٤) .

وقد ينقدح من هذا وغيره - إن لم يتحقّق إجماع على خلافه - أنّ غسل
 الجمعة له تعلّق في الوقت وفي الصلاة ، وإن كان لو حصل الأوّل في وقته

(١) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب غسل الجمعة ص ٥٠ .

(٢) فقه الرضا : باب ٢٢ ص ١٧٥ ، مستدرک الوسائل : باب ٦ من ابواب الاغسال المسنونة ح
 ج ٢ ص ٥٠٧ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب غسل يوم الجمعة ... ح ٢٣٠ ج ١ ص ١١٢ ، تهذيب الاحكام :
 الطهارة / باب ١٧ ح ٥ ج ١ ص ٣٦٦ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الاغسال المسنونة
 ح ١٥ ج ٢ ص ٩٤٥ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٣٠ ج ١ ص ١١٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٦١ ح
 ج ١ ص ١٠٣ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١ ج ٢ ص ٩٤٨ .

أغنى عن الثاني ، وحصلت به الفضيلة بالنسبة للصلاة ، وأما مع عدمه فيستمرّ إلى فعل الصلاة وإن كان بعد الزوال ، ولعلّه من ذلك وأشباهه ذكر الشيخ ^(١) استمراره إلى فعل الصلاة ، فتأمل جيّداً ، هذا .

وفي المروي عن الحميري في قرب الاسناد في الصحيح عن الرضا (عليه السلام) أنّه « كان أبي يغتسل للجمعة عندالرواح » ^(٢) فالمراد بالرواح فيه على الظاهر معناه المعهود وهو المضي إلى الصلاة ، دون الرواح بمعنى العشي أو ما بين الزوال إلى الليل ، كما يشهد لذلك قوله (عليه السلام) : « كان » الدالّ على الاستمرار ؛ إذ من المعلوم أنّ الغسل في هذا الوقت ليس من الأمر الراجح حتّى يداوم عليه .

ولعلّ هذا الخبر هو مستند ما ذكره الصدوق في الفقيه ، حيث قال بعد أن ذكر أنّه يجوز الغسل من وقت طلوع الفجر إلى قرب الزوال وأنّ الأفضل ما قرب إليه : « ويجزي الغسل للجمعة كما يكون للرواح » ^(٣) وكأنّ قوله : « ويجزي » لبيان أنّه لا يشترط في حصول وظيفة الغسل أن يكون عند الرواح إلى صلاة الجمعة كما نقل عن بعض العامة ^(٤) ، بل كما يكون للرواح إلى الصلاة يكون لسنة الوقت ووظيفة اليوم وإن لم يتعبه الرواح ، كذا قيل ^(٥) .

(١) كما تقدم في ص ١٤ .

(٢) قرب الاسناد : ص ١٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٣ ج ٢ ص ٩٥١ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب غسل يوم الجمعة ... ذيل ح ٢٢٧ ج ١ ص ١١٢ .

(٤) المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٤٥-١٤٦ ، المحلى : ج ٢ ص ٢٢ ، المنهل العذب : ج ٣ ص ٢٠٣ .

(٥) كما في المصابيح في الفقه : الطهارة / وقت غسل الجمعة ص ٧٦ (مخطوط) .

قلت : ولعلّ حملها على ما ذكرناه سابقاً من تعلّق الغسل بالوقت والصلاة ، وأنّه يجزي الثاني عن الأوّل عند الصدوق وإن كان بعد الزوال ، أولى ، فتأمّل .

وكيف كان ، فن الغريب ما اتّفق لبعض الأعظم^(١) من ضبط لفظ الرواح بالزاء المعجمة والجيم ، وذكر في توجيهه ما يقضي منه العجب ، ولقد أطنب فيه في الحقائق^(٢) ، والأمر سهل .

وقد ظهر لك من ذلك كلّه مستند كلّ من الاحتمالات أو الأقوال المتقدّمة ، والذي يسهّل الخطب في ذلك عدم إيجاب التعرّض في النية للأداء والقضاء ، ومن هنا ذكر بعض متأخري المتأخّرين^(٣) أنّه ينبغي الاقتصار على نية القرية في الغسل بعد الزوال ، كما ظهر لك أيضاً تمام حجة المختار .

وقد يستند له أيضاً زيادةً على ذلك بصحيح زرارة عن الباقر (عليه السلام) : « لا تدع الغسل يوم الجمعة فإنّه سنة ، وشمّ الطيب ، ولبس^(٤) صالح ثيابك ، وليكن فراغك من الغسل قبل الزوال ، فإذا زالت فقم وعليك السكينة والوقار... »^(٥) الحديث . بناءً على أنّ المراد بما قبل فيه القبليّة المطلقة المتناول لما بين الطلوع والزوال .

(١) كالفيض في المحجة البيضاء : ج ٢ ص ٢١-٢٢ ، والبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / الاغسال السنونة ج ٤ ص ٢٣٢ .

(٢) الحقائق الناضرة : الطهارة / الاغسال السنونة ج ٤ ص ٢٣٢-٢٣٤ .

(٣) كالمجلسي في بحار الانوار : باب ٥ من ابواب الاغسال ذيل ح ١٠ ج ٨١ ص ١٢٥ .

(٤) في بقية النسخ - كما في الكافي - والبس .

(٥) الكافي : باب التزين يوم الجمعة ج ٤ ص ١٧ ، وسائل الشيعة : باب ٤٧ من أبواب صلاة الجمعة ج ٣ ص ٧٨ .

لكن قد يقال : إنّ ذلك خلاف الظاهر ؛ لكون المنساق منها إرادة القريب من الزوال لا مطلق القبلية ، ولا ريب في أنّ الأمر بهذا الفرد بعينه للاستحباب ، فلا يمنع من التأخير كما لا يمنع من التعجيل . أللهم إلّا أن يقال : ظاهره المنع منها كما في سائر الأوامر التي تساق للشرائط ، وقيام الدليل بالنسبة للثاني لا ينافي بقاء الاحتجاج به على الأوّل ، فتأمل جيّداً .

﴿ وكلّمّا قرب ﴾ الغسل ﴿ من الزوال ﴾ في الجمعة ﴿ كان أفضل ﴾ كما نصّ عليه والد الصدوق في رسالته ^(١) والشيخان ^(٢) وأكثر الأصحاب ، بل الظاهر دخوله في معقد إجماع الخلاف ^(٣) والتذكرة ^(٤) سيّما الثاني ، ولعلّ ذلك - مع وجود عين العبارة في فقه الرضا (عليه السلام) ^(٥) ، وأنّ الغرض منه الطهارة والنظافة عند الزوال ، فكلمّا قرب منه كان أفضل ، والتسامح - كافٍ في إثباته ، وإلّا فلم نقف على ما يدلّ عليه .

وقول الباقر (عليه السلام) في صحيح زرارة المتقدّم آنفاً : « وليكن فراغك قبل الزوال » لا دلالة فيه على الكليّة المذكورة ، كالصحيح السابق عن الرضا (عليه السلام) : « كان أبي يغتسل عند الرواح » .

نعم يستفاد من الأوّل بل وكذا الثاني أنّ أفضل أوقاته القريب إلى

(١) نقله عنه البحراني في الحدائق الناضرة : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ٤ ص ٢٢٨ .

(٢) المقنعة : الصلاة / العمل في ليلة الجمعة ص ١٥٩ ، والمبسوط : الطهارة / ذكر الاغسال ج ١ ص ٤٠ ، والنهاية : الصلاة / الجمعة واحكامها ص ١٠٤ ، والخلاف : الطهارة / مسألة ١٨٨ ج ١ ص ٢٢٠ .

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٨٨ ج ١ ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ١ ص ٦٠ .

(٥) فقه الرضا : باب ٢٢ ص ١٧٥ ، مستدرک الوسائل : باب ٧ من أبواب الاغسال المسنونة ج ١ ص ٥٠٨ .

الزوال ، كما عبّر بنحو ذلك في الفقيه ^(١) والذكرى ^(٢) وعن غيرهما ^(٣) ، وهو وإن كان لازماً للكلية السابقة أيضاً لكن لا حكم فيه باستحباب القريب فالقريب ، واحتمال إرجاع ما في الفقيه والذكرى إلى الأصحاب بعيد لا داعي إليه ، مع معارضته باحتمال العكس .

وعلى كل حال فلا ريب في ثبوت الأفضلية للقريب من الزوال عند الجميع ، لكن قد ينافي ذلك ما دلّ من الأخبار ^(٤) الكثيرة على استحباب التبكير للمسجد في يوم الجمعة ، بناءً على اعتبار تقديم الغسل في حصول وظيفة التبكير كما يفيد بعض الأخبار ^(٥) ، بل كاد يكون صريح المرسل عن النبي (صلى الله عليه وآله) المنقول عن رسالة الشهيد الثاني في أعمال الجمعة : « من اغتسل يوم الجمعة ثم بگروا بتكر ومشي ... » ^(٦)

(١) من لا يحضره الفقيه : باب غسل يوم الجمعة ذيل ح ٢٢٧ ج ١ ص ١١١ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ .

(٣) كالسرائر : الصلاة / صلاة الجمعة ج ١ ص ٢٩٤ ، والروضة البهية : الصلاة / بقية الصلوات

ج ١ ص ٣١٥ .

(٤) كالخبر الذي رواه الكليني عن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن سالم ، عن أحمد بن النضر ،

عن عمرو بن شمر ، عن جابر قال : « كان أبو جعفر (عليه السلام) يكر إلى المسجد يوم

الجمعة حين تكون الشمس قدر رمح ، فإذا كان شهر رمضان يكون قبل ذلك ... » .

الكافي : باب نوادر الجمعة ح ٨ ج ٣ ص ٤٢٩ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٢٧ من ابواب

صلاة الجمعة ج ٥ ص ٤٢ .

(٥) كالخبر الذي رواه ابن أبي جمهور عن اوس الثقيفي عن النبي (صلى الله عليه وآله) : « من

غسل واغتسل وغدا وابتكر ودنا ولم يبلغ كان له بكل خطوة عمل سنة صيامها وقيامها » .

مستدرک الوسائل : انظر باب ٢١ من ابواب صلاة الجمعة ج ٦ ص ٣٧ .

(٦) رسائل الشهيد الثاني : ص ٩٣ ، مستدرک الوسائل : باب ٢١ من ابواب صلاة الجمعة ح ٧

ج ٦ ص ٣٩ .

إلى آخره ، وعن أبي الصلاح ^(١) التصريح به ، فلا جهة للجمع حينئذٍ بينهما بالتبكير وتأخير الغسل لقرب الزوال ، مع عدم تيسره غالباً ، وما فيه من التخطي لرقاب الناس والتفرقة بينهم ، ومن حكمة التبكير التجنب عنها ، كالجمع بالغسل للتبكير ثم تكريره قرب الزوال ؛ لعدم الدليل على مشروعية ذلك .

نعم ، قد يجمع بينهما بتنزيل الأول على من لم يتيسر له التبكير كما هو الغالب ، والثاني على من تيسر له ، مع ما فيه من أنّ ذلك تحكيم لأدلة التبكير على إطلاق المعظم استحباب التأخير من غير استثناء ، ومنع ندرة تيسر التبكير ، نعم لا يفعل لا أنه لا يتيسر ، وليس ذلك أولى من العكس بأن نخص استحباب البكور بعد الغسل بما إذا لم يتمكن منه في آخر الوقت .

وقد يقال : إنه لا تنافي بين استحباب نفس التبكير وتأخير الغسل بحيث يحتاج إلى الجمع ، بل ذلك من باب تعارض المستحبات على المكلف فيتخير أو يرجح ، وإلا فالغسل للتبكير باقٍ على مرجوحيته بالنسبة إلى آخر الوقت ، وإن رجح التبكير على غيره من أنواع المحييء ، ولا غضاضة في مشروعية مثل ذلك بحسب اختلاف الأشخاص والأوقات ، ولعل كثيراً من المستحبات من هذا القبيل ، فتأمل .

وعن المفاتيح ^(٢) أنه خص استحباب تقديم الغسل بمريد البكور . وفيه : - مع بعض ما ذكرنا - أنّ الإرادة لا تقتضي الترجيح ، والله أعلم .

(١) الكافي في الفقه : الصلاة / في صلاة الجمعة ص ١٥٢ .

(٢) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ١١ ج ١ ص ٢٢ .

﴿ ويجوز تعجيله يوم الخميس لمن خاف إغواز الماء ﴾ على المشهور بين الأصحاب ، بل لا أعرف فيه خلافاً كما اعترف به في الحدائق ^(١) ، بل في كشف اللثام ^(٢) نسبته إلى الأصحاب ، وفي المصابيح ^(٣) إلى الصدوق ^(٤) والشيخ ^(٥) وابن البرّاج ^(٦) وابن إدريس ^(٧) وابن سعيد ^(٨) والفاضلين ^(٩) والشهيدين ^(١٠) وعامة المتأخرين ^(١١) .

قلت : والأصل فيه ما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح عن الحسين أو الحسن بن موسى بن جعفر (عليهما السلام) عن أمه وأم أحمد بن موسى

-
- (١) الحدائق الناضرة : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ٤ ص ٢٣١ .
 (٢) كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ١٠ .
 (٣) المصابيح في الفقه : الطهارة / تقديم غسل الجمعة لحائث فواته يوم الجمعة ص ٨٢ (مخطوط) .
 (٤) من لا يحضره الفقيه : باب غسل يوم الجمعة ... ذيل ح ٢٢٦ ج ١ ص ١١١ .
 (٥) المبسوط : الطهارة / ذكر الاغسال ج ١ ص ٤٠ ، النهاية : الصلاة / الجمعة واحكامها ص ١٠٤ ، الخلاف : الصلاة / مسألة ٣٧٧ ج ١ ص ٦١٢ .
 (٦) المهذب : الصلاة / آداب الجمعة ج ١ ص ١٠١ .
 (٧) السرائر : الطهارة / الجنابة واحكامها ج ١ ص ١٢٤ .
 (٨) الجامع للشرائع : باب الطهارة ص ٣٢ .
 (٩) الاعتبار : الطهارة / الاغسال المنذوبة ج ١ ص ٣٥٤-٣٥٥ ، قواعد الاحكام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٣ ، تحرير الاحكام : الطهارة / مقدمة الفسل ج ١ ص ١١ ، تذكرة الفقهاء : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ١ ص ٦٠ .
 (١٠) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ ، والبيان : الطهارة / فيما تشرع له ص ٤ ، والدروس الشرعية : الطهارة / المقدمة ص ٢ ، والروضة البهية : الصلاة / بقية الصلوات ج ١ ص ٣١٥ ، وروض الجنان : الطهارة / في اقسامها ص ١٧ .
 (١١) كالاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٧٥ ، والكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ١١ ج ١ ص ٢٢ ، والبحراني في الحدائق الناضرة : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ٤ ص ٢٣١ .

قالتا: «كنا مع أبي الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام) في البادية ونحن نريد بغداد، فقال لنا يوم الخميس: اغتسلا اليوم لغد يوم الجمعة، فإن الماء بها غداً قليل، قالتا: فاغتسلنا يوم الخميس ليوم الجمعة» (١). وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن الحسين عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال لأصحابه: «إنكم تأتون غداً منزلاً ليس فيه ماء، فاغتسلوا اليوم لغد، فاغتسلنا ليوم الجمعة» (٢) وما في السند مندفع بالانخبار بما عرفت مع التسامح.

ويؤيده مع ذلك ما في الفقه الرضوي: «وإن كنت مسافراً وتخوفت عدم الماء يوم الجمعة فاغتسل يوم الخميس» (٣).

ثم إن ظاهر المصنّف والقواعد (٤) كالمحكي عن ظاهر جماعة (٥) من الأصحاب الاقتصار في هذا الحكم على خصوص الإعواز وقوفاً على مورد النص، وربما مال إليه جماعة من متأخري المتأخرين (٦)، وقد يقوى إرادة

(١) الكافي: باب وجوب الغسل يوم الجمعة ح ٦ ج ٣ ص ٤٢، من لا يحضره الفقيه: باب غسل يوم الجمعة... ح ٢٢٧ ج ١ ص ١١١، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٧ ح ٣ ج ١ ص ٣٦٥، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٢ ج ٢ ص ٩٤٩.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٧ ح ٢ ج ١ ص ٣٦٥، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١ ج ٢ ص ٩٤٨.

(٣) فقه الرضا: باب ٨ ص ١٢٩، مستدرک الوسائل: باب ٥ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٢ ج ٢ ص ٥٠٧.

(٤) قواعد الاحكام: الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ٣.

(٥) كابن البراج في المذهب: الصلاة/ آداب الجمعة ج ١ ص ١٠١، وابن سعيد في الجامع للشرائع: باب الطهارة ص ٣٢، والشهيد في الذكري: الطهارة/ في المستعمل له ص ٢٤.

(٦) كالحراساني في كفاية الاحكام: الطهارة/ الاغسال المستحبة ص ٧، وذخيرة المعاد: الطهارة/ في اقسامها ص ٧.

المثال فيهما ، فيكتفى بمطلق الفوات ، كما يقتضيه تعليق الحكم عليه في كشف اللثام ^(١) وعن النهاية ^(٢) والمبسوط ^(٣) والسرائر ^(٤) والتذكرة ^(٥) والدروس ^(٦) والبيان ^(٧) والنفلية ^(٨) والمعالم ^(٩) والروض ^(١٠) والمسالك ^(١١) ؛ تنقيحاً لمناط الحكم مع التسامح ، بل في الأخير ما يشعر بالقطع بإرادة المثال ، وأنه إنما خصّ المصنّف لورود النصّ به في أصل المشروعيّة ، واختاره في المصاييح ، قال : « ويؤيّده عدم الاختصاص بالسفر كما هو المشهور مع بُعد الإعواز في الحضر » ^(١٢) انتهى .

ولعلّ الأقوى الاكتفاء كما أنّ الأقوى الاجتزاء بمجرد الخوف للإعواز على ما هو ظاهر المصنّف وغيره ، بل قيل ^(١٣) : إنّه المشهور شهرة كادت تكون إجماعاً ؛ لظاهر الخبر الأوّل المنجبر دلالة بما عرفت مع التسامح ، والمؤيد بصريح الرضوي ، ويتعذّر العلم به سابقاً غالباً ، وبنظائره من

-
- (١) كشف اللثام : الطهارة / في أنواعها ج ١ ص ١٠ .
 - (٢) النهاية : الصلاة / الجمعة واحكامها ص ١٠٤ .
 - (٣) المبسوط : الطهارة / ذكر الاغسال ج ١ ص ٤٠ .
 - (٤) السرائر : الطهارة / الجنابة واحكامها ج ١ ص ١٢٤ .
 - (٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ١ ص ٦٠ .
 - (٦) الدروس الشرعية : الطهارة / المقدمة ص ٢ .
 - (٧) البيان : الطهارة / فيما تشرع له ص ٤ .
 - (٨) النفلية : الفصل الاول / المقدمة الثالثة ص ٩٥ .
 - (٩) معالم الدين : الطهارة / الاغسال المسنونة ص ١٢ (مخطوط) .
 - (١٠) روض الجنان : الطهارة / في اقسامها ص ١٧ .
 - (١١) مسالك الافهام : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ١ ص ١٢ .
 - (١٢) المصاييح في الفقه : الطهارة / تقديم غسل الجمعة لحائض فواته يوم الجمعة ص ٨٢ (مخطوط) .
 - (١٣) المصدر السابق .

الأبدال الاضطرارية والرخص .

ولا ينافي ذلك ما في الخبر الثاني ، كما أنّ ما في الخلاف : « لم يجز التقديم إلّا إذا كان آيساً » ^(١) لا يريد به الحصر بالنسبة إلى ما نحن فيه ، وإلّا كان ضعيفاً وإن أيدّه الأصل ، كالمنتهى ^(٢) حيث علّقه تارةً على غلبة الظنّ وأخرى على خوف الإعواز ، فتأمل جيّداً .

ولعلّ المنساق من نحو المتن فضلاً عمّن علّق الحكم على الفوات الاجتزاء في مشروعيّة التقديم خوف ^(٣) التعذّر في وقت الأداء خاصّة ، وهو ما قبل الزوال عندنا ، فلا عبرة بالتمكّن في بقيّة يوم الجمعة فضلاً عن السبت ، فله حينئذٍ التعجيل ولو علم التمكن فيهما ، كما عن البيان ^(٤) وروض الجنان ^(٥) التصريح به ، ونسبه بعض المحقّقين ^(٦) إلى الأكثر ، ولعلّه يرجع إليه ما عن الذكرى ^(٧) والموجز ^(٨) من تقديم التعجيل على القضاء عند التعارض .

والظاهر أنّه المنساق من الأخبار وإن كان المذكور فيها يوم الجمعة الظاهر منه الجميع ، لكنّ المراد منه هنا والذي ينصرف إليه إنّما هو الوقت

(١) الخلاف : الصلاة / مسألة ٣٧٧ ج ١ ص ٦١١-٦١٢ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ١٢٩ .

(٣) الأولى أن يقال : بخوف .

(٤) البيان : الطهارة / فيما تشرع له ص ٤ .

(٥) روض الجنان : الطهارة / في اقسامها ص ١٧ .

(٦) وهو الطباطبائي في المصابيح : الطهارة / تقديم غسل الجمعة لخائف فواته يوم الجمعة ص ٨٢ (مخطوط) .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ .

(٨) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : الاغسال المسنونة ص ٥٣ .

المعهود المتعارف وقوع الغسل فيه ، وهو وقت الأداء منه ، ومثل هذه العبارة تقال في المقام من غير استنكار.

ولعلّه بهذا يرتفع استظهار الخلاف في المقام من الفقيه ^(١) والنهاية ^(٢) والمهذب ^(٣) والمعتبر ^(٤) والجامع ^(٥) والتلخيص ^(٦) والتحرير ^(٧) والمحرّر ^(٨) والدروس ^(٩) ؛ من حيث ذكر اليوم فيها كالأخبار، وإن كان يؤيده الأصل وغيره ، إلا أنّ الأقوى ما ذكرنا .

ومنه ينقذ حينئذٍ أفضلية التعجيل على القضاء ؛ لإطلاق الأمر به حينئذٍ الشامل لصورة التمكن من وقت القضاء كما ذكرناه ، وعموم المسارعة . واحتمال العكس كما في صلاة الليل بالنسبة للشاب ضعيف لا دليل عليه ، والقياس لا نقول به كالأموال الاعتبارية الخالية عن المدارك الشرعية وإن استحسناها العقل ، كاحتمال تقديم بعض صور القضاء على التعجيل ، كما لو كان بعد الزوال بلا فصل كثير للقرب من وقت الأداء ،

(١) من لا يحضره الفقيه : باب غسل يوم الجمعة ... ذيل ح ٢٢٦ ج ١ ص ١١١ .

(٢) النهاية : الصلاة / الجمعة واحكامها ص ١٠٤ .

(٣) المهذب : الصلاة / آداب الجمعة ج ١ ص ١٠١ .

(٤) المعتبر : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ٣٥٥ .

(٥) الجامع للشرائع : باب الطهارة ص ٣٢ .

(٦) تلخيص المرام : الطهارة / الاغسال المستحبة ص ٢٦ (مخطوط) وعبارته هكذا : « يستحب

غسل الجمعة على رأيي الى الزوال » .

(٧) تحرير الاحكام : الطهارة / مقدمة الغسل ج ١ ص ١١ .

(٨) لم يتعرض في المطبوع من نسخة المحرر لغسل الجمعة اصلاً بل قسّم الاغسال الى واجبة ومندوبة ولم يتكلم عن المندوبة .

(٩) الدروس الشرعية : الطهارة / المقدمة ص ٢ .

وإمكان تعقيب الصلاة له حينئذٍ، ووجود قول أو احتمال بأنه وقت الأداء، إلى غير ذلك، فتأمل جيداً.

والاقتصار على الخميس في العبارة وغيرها يقضي بعدم الجواز في غيره من الأيام والليالي، بل ولا في ليلته، وهو كذلك؛ لخروجه عن النصوص، بل في المصابيح^(١) الإجماع عليه. وأما ليلة الجمعة فعن ظاهر المعظم أنها كذلك، ولعله لتعليق الحكم على الخميس الذي لا تدخل ليلة الجمعة فيه حتى لو قلنا بدخول الليالي في أيامها.

لكن قد يقال: إن المراد بذلك في عباراتهم التحديد لابتداء رخصة التقديم، كما يكشف عن ذلك ما عن الموجز حيث قال: «ويعجل من أول الخميس لخائف العوز في الجمعة»^(٢)، وما عن الخلاف^(٣) والتذكرة^(٤) من الإجماع على حقوقها بالخميس.

ويؤيده مع ذلك ما قيل^(٥) من الأولوية للقرب من الجمعة، والاستصحاب الذي لا يعارضه ما دلّ على عدم الاجتزاء بالغسل المقدم على طلوع الفجر؛ لحمله على المختار دون المضطر تقديماً للخاص على العام، كما يقدم استصحاب النجاسة أو الحرمة على عمومات الطهارة والحلّ.

قلت: وفي الجميع نظر؛ إذ الاحتمال في عباراتهم لا يدفع الظهور، كما

(١) المصابيح في الفقه: الطهارة/ تقديم غسل الجمعة لخائف فواته يوم الجمعة ص ٨٣ (مخطوط).

(٢) الموجز (ضمن الرسائل العشر): الاغسال المسنونة ص ٥٣.

(٣) الخلاف: الصلاة/ مسألة ٣٧٧ ج ١ ص ٦١١-٦١٢.

(٤) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ الاغسال المسنونة ج ١ ص ٦٠.

(٥) كما في المصابيح في الفقه: الطهارة/ تقديم غسل الجمعة لخائف فواته يوم الجمعة ص ٨٣ (مخطوط).

أنّ ظاهر معقدي إجماع الخلاف والتذكرة على غير ذلك ، لا أقلّ من تساوي الاحتمالين ، فلاحظ . والأولوية ممنوعة ؛ إذ لعلّ للتمائل أو غيره مدخلية ، والاستصحاب يشكل التمسك به في مثل المقام ممّا علّق الحكم به على زمان مخصوص ، بل ينبغي القطع بالعدم بناءً على ثبوت المفهوم فيه . نعم ، قد يستدلّ عليه بالتعليل المصرّح به في أحدهما والمفهوم في الآخر ، وهو الإعواز ، وعدم جريانه في السابق على الخميس للدليل لا يمنع من التمسك به في اللاحق ، سيّما مع ظهور الفرق بينهما ، فلعلّ الأقوى حينئذٍ الإلحاق وفقاً لجماعة^(١) .

كما أنّ الأقوى أيضاً أنّه إذا تمكّن من الماء قبل الزوال أعاد الغسل ، وفقاً للمنتهى^(٢) والقواعد^(٣) والذكرى^(٤) والمدارك^(٥) وكشف اللثام^(٦) وعن الفقيه^(٧) والتذكرة^(٨) والتحرير^(٩) ونهاية الأحكام^(١٠) والمعالم^(١١)

(١) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الاغسال السنونة ج ٢ ص ١٦٣ ، وظاهر المصنف في المعتبر : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ٣٥٥ ، والشهيد في الذكرى : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ١٢٩ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٣ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / الاغسال السنونة ج ٢ ص ١٦٣ .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ١٠ .

(٧) من لا يحضره الفقيه : باب غسل يوم الجمعة ذيل ح ٢٢٦ ج ١ ص ١١١ .

(٨) تذكرة الفقهاء : الطهارة / الاغسال السنونة ج ١ ص ٦٠ .

(٩) تحرير الاحكام : الطهارة / مقدمة الغسل ج ١ ص ١١ .

(١٠) نهاية الاحكام : الطهارة / في الاغسال المندوبة ج ١ ص ١٧٥ .

(١١) معالم الدين : الطهارة / الاغسال السنونة ص ١٢ (مخطوط) .

والموجز^(١) والذخيرة^(٢) والبحار^(٣) وشرح الدروس^(٤) ؛ لسقوط حكم البدل بالتمكّن من المبدل منه ، وإطلاق الأدلة الدالة على استحباب غسل الجمعة .

وقد يناقش في الأوّل : بأن البدل وقع صحيحاً لوجود شرطه خوف الإعواز ، فلا يبطل بالتمكّن من الأصل ؛ إذ الأمر ولونداً يقتضي الإجزاء بالنسبة إليه ، والتكليف بالغسل ثانياً مع صحّة البدل جمع بين البدل والمبدل ، ومنافٍ لاقتضائه الإجزاء .

وفي الثاني : بأن أوامر غسل الجمعة لا تقتضي إلاّ غسل واحد وقد حصل بالمتقدّم ، فإنّه غسل جمعة قدّم يوم الخميس ، بل ربّما ظهر من بعضهم^(٥) أنّه وقت للاضطراري منه ، فيكون أداءً ، وربّما يشهد له حصر القسمة عندهم في القضاء والأداء ، على أنّه لو أُعيد مثل هذا الغسل لأعيدت نظائره من صلاة الليل المقدّمة ، والوقوف بالمشرع مع القدرة ، ولم ينقل عنهم القول به ، بل قيل^(٦) : وقد روي تقديم الأغسال الليلية في شهر رمضان على الغروب ، ولا مجال للقول بالإعادة في مثله .

وقد يدفع الأوّل : بأنّ الذي يقتضيه التدبّر في الخبرين الدالّين على جواز

(١) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : الاغسال المندوبة ص ٥٣ .

(٢) ذخيرة المعاد : الطهارة / في اقسامها ص ٧ .

(٣) بحار الانوار : باب ٥ من ابواب الاغسال ذيل ح ١٠ ج ٨١ ص ١٢٦ .

(٤) مشارق الشمس : الطهارة / المقدمة ص ٤٢ .

(٥) كالعلامة الطباطبائي في المصابيح : الطهارة / تقديم غسل الجمعة لخائف فواته يوم الجمعة ص ٨٣ و ٨٤ (مخطوط) .

(٦) كما في المصابيح في الفقه : الطهارة / استحباب اعادة الغسل لمن قدمه على وقته ص ٨٤ (مخطوط) .

التقديم في مثل المقام ، وما اشتملا عليه من التعليل ، وما دلّ على غسل الجمعة وغير ذلك ، هو اشتراط صحّة الغسل المقدم بمطابقة خوف الإعواز أو القطع به للواقع ، وإلا فلا ؛ لظهور أنّ ذلك من الأعذار والطرق لحصول الواقع ، لا أنّها مناط تكليف ، ولذلك لم يعلّق في الخبرين الحكم على الخوف ونحوه ، ولا ينافي هذا ما تقدّم لنا من الاكتفاء بالخوف ؛ لأنّ المراد الاكتفاء في جواز إيقاعه ابتداءً وإن اشترط صحّته بشيء آخر .

ومن التأمّل فيما ذكرنا يعرف الجواب عن الثاني ، كما هو واضح جداً . هذا كلّه مع التمكن في وقت الأداء ، وأمّا القضاء فلا يعاد في السبت قطعاً ، وكذا في غيره بناءً على المختار سابقاً ، بل وعلى أحد الوجهين في غيره ؛ لأنّ كلّاً منها بدل عن الأداء ، فلا جهة للإعادة ، فتأمّل جيداً .

﴿ و ﴾ كذا يجوز ﴿ قضاؤه ﴾ يوم الجمعة بعد الزوال و ﴿ يوم السبت ﴾ أيضاً بلا خلاف أجده فيه ^(١) في أصل القضاء ، بل حكى الإجماع مكرراً في المصابيح ^(٢) نصّاً عليه وظاهراً في غيره ^(٣) ، ومع ذلك فالأخبار ^(٤) به مستفيضة .

فما في موثّق ذريح عن الصادق (عليه السلام) : « في الرجل هل

(١) من قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / ذكر الاغسال ج ١ ص ٤٠ ، وابن البراج في المذهب : الصلاة / الجمعة وآدابها ج ١ ص ١٠١ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : باب الطهارة / ص ٣٢ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٣ .

(٢) المصابيح في الفقه : الطهارة / ثبوت القضاء في غسل الجمعة ص ٧٩-٨٢ (مخطوط) .

(٣) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ٢ ص ١٦٤ .

(٤) كخبر سماعة المتقدم في ص ١٧-١٨ . وراجع وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب الاغسال المسنونة ج ٢ ص ٩٤٩ .

يقضي غسل الجمعة؟ قال: لا»^(١) مطرح أو محمول على إرادة ما بعد السبت، خصوصاً إذا أُشير بالرجل إلى معهود، أو نفي الوجوب، أو نفي ثبوت القضاء من غير تحديد، أو على التقية، فإن إثبات القضاء لهذا الغسل مما اختص به أصحابنا الامامية كما في المصابيح^(٢).

ولا أجد فيه خلافاً أيضاً بالنسبة للوقتَيْن المذكورين، وإن كان ربّما استظهر من عبارة المتن كالتلخيص^(٣) والنفلية^(٤) الاختصاص بالثاني، بل قيل^(٥): إنّه كاد يكون صريح المهذب^(٦) وكأنّه لبعض ما سمعته من الأخبار المقتصرة على ذلك.

إلا أنّ الأجود حملها على من فاته الغسل يوم الجمعة قضاءً وأداءً؛ جمعاً بينها وبين غيرها، بل وكذا أكثر هذه العبارات سيّما مع النصّ منهم على ثبوت القضاء في الوقتين، كما عن المصتف في المعبر^(٧)، والشهيد^(٨) في غير النفلية، والعلامة^(٩) في غير التلخيص، أو يراد بذلك في كلامهم

(١) تهذيب الاحكام: الصلاة/ باب ٢٤ العمل في ليلة الجمعة ح ٢٨ ج ٣ ص ٢٤١، وسائل

الشيعة: باب ١٠ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٥ ج ٢ ص ٩٥٠.

(٢) المصابيح في الفقه: الطهارة/ ثبوت القضاء في غسل الجمعة ص ٨٠ (مخطوط).

(٣) تلخيص المرام: الطهارة/ الاغسال المستحبة ص ٢٦ (مخطوط).

(٤) النفلية: الفصل الأول/ المقدمة الثالثة ص ٩٥.

(٥) كما في المصابيح في الفقه: الطهارة/ ثبوت القضاء في غسل الجمعة ص ٨١ (مخطوط).

(٦) المهذب: الصلاة/ آداب الجمعة ج ١ ص ١٠١.

(٧) المعبر: الطهارة/ الاغسال المسنونة ج ١ ص ٣٥٤.

(٨) البيان: الطهارة/ فيما تشرع له ص ٤، والدروس الشرعية: الطهارة/ المقدمة ص ٢، وذكرى

الشيعة: الطهارة/ في المستعمل له ص ٢٤.

(٩) قواعد الاحكام: الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ٣، وتحرير الاحكام: الطهارة/ مقدمة الغسل

تحديد الآخر، وعلى كل حال يرتفع الخلاف .

وكذا ظاهر الصدوقين^(١) الاختصاص بالنسبة إلى يوم الجمعة بما بعد العصر، ولعلّه للمرسل في الهداية عن الصادق (عليه السلام) : « إن نسيت الغسل أو فاتك لعلّة فاغتسل بعد العصر أو يوم السبت »^(٢) وما في فقه الرضا (عليه السلام) : « وإن نسيت الغسل ثم ذكرت وقت العصر أو من الغد فاغتسل »^(٣) ، وكذا خبر سماعة : « في الرجل لا يغتسل يوم الجمعة أول النهار، قال: يقضيه في آخر النهار، فإن لم يجد فليقضه يوم السبت »^(٤) . لكنّ الظاهر - كما يرشد إليه عدم معروفة نسبة الخلاف إليهما في ذلك - عدم إرادة التخصيص والتقييد في عبارتهما بل ومستندهما حتّى يحكم به على إطلاق موثقة ابن بكير : « في رجل فاته الغسل يوم الجمعة ، قال : يغتسل ما بينه وبين الليل ، فإن فاته اغتسل يوم السبت »^(٥) ، بل وإطلاق غيره^(٦) ، ممّا دلّ على طلب الغسل في يوم الجمعة بناءً على إرادة القضاء والأداء منه ؛ إذ لا داعي إلى ارتكاب إرادة الثاني مع التأييد بأولوية القضاء في سابق العصر عليه ، وكون الحكم استحبابياً مع الموافقة لإطلاق الفتوى ، فلا جهة للإشكال في ذلك من ذلك .

ج ١ ص ١١ ، ونهاية الاحكام : الطهارة / في الاغسال المندوبة ج ١ ص ١٧٥ .

(١) قاله الأب في الرسالة كما نقله عنه الطباطبائي في المصابيح : الطهارة / ثبوت القضاء في غسل الجمعة ص ٨٠ ، وقاله الابن في من لا يحضره الفقيه : باب غسل يوم الجمعة ... ذيل

ح ٢٢٧ ج ١ ص ١١١-١١٢ .

(٣) تقدم في ص ١٩ .

(٢) تقدم في ص ١٨-١٩ .

(٥) تقدمت في ص ١٨ .

(٤) تقدم في ص ١٧-١٨ .

(٦) تقدم بعض ما يدل على ذلك في ص ٦-٨ . وراجع وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الاغسال

المسنونة ح ٢ ص ٩٤٣ .

نعم ، قد يحصل في جواز القضاء في غيرهما من ليلة السبت خاصة ، وإلا فغيرها من الليالي والأيام فلم أعرف أحداً نصّ على شيء منها ، بل ظاهر الجميع كالأدلة العدم ، إلا ما في الفقه الرضوي : « فإن فاتك الغسل يوم الجمعة قضيت يوم السبت أو بعده من أيام الجمعة »^(١) ، وفي البحار : « إني لم أربه قائلاً ولا رواية »^(٢) . قلت : فالأولى عدم العمل ؛ لظهور الإعراض عنه .

وأما ليلة السبت فظاهر بعضهم^(٣) أنها كيومه في الاستحباب ، بل في البحار^(٤) نسبته إلى ظاهر الأكثر، وفي المجمع^(٥) إلى الأصحاب كما عن الشيخ^(٦)

(١) فقه الرضا : باب ٨ ص ١٢٩ ، مستدرک الوسائل : باب ٦ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٢ ص ٥٠٧ .

(٢) بحار الأنوار : باب ٥ من ابواب الاغسال ذيل ح ١٠ ج ٨١ ص ١٢٦ .

(٣) كابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر) : الاغسال المسنونة ص ٥٣ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / في اقسامها ص ١٧ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ٢ ص ١٦٤ .

(٤) بحار الأنوار : باب ٥ من ابواب الاغسال ذيل ح ١٠ ج ٨١ ص ١٢٦ .

(٥) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٧٥ .

(٦) ظاهر العبارة هنا هو أنّ الشيخ ومن بعده قائلون : بأنّ ليلة السبت كيومه في الاستحباب ، والحال أنّ الموجود فيها : « ويستحب قضاؤه لمن فاتته إمّا بعد الزوال أو يوم السبت » ولم يقولوا : « من الزوال الى آخر السبت » مثلاً ، ولذا جعل في المصابيح هذا القول قولاً مغايراً للقول بدخول ليلة السبت في الاستحباب . بل عبارة ابن البراج كالصريحة في عدم دخول ما بعد زوال يوم الجمعة في الاستحباب كما قاله في الصفحة السابقة ص ١٣ ، حيث قال في المذهب : « ومتى زالت الشمس ولم يكن اغتسل قضاء يوم السبت » . نعم العلامة والشهيد عبّرا بما يظهر منه الشمول لليلة السبت ، فلاحظ .

المبسوط : الطهارة / ذكر الاغسال ج ١ ص ٤٠ ، والنهاية : الصلاة / الجمعة واحكامها

و بني إدريس^(١) وسعيد^(٢) والبراج^(٣) والعلامة في بعض كتبه^(٤) كالشهيد^(٥)، واختاره في المصابيح، وقال: «إن القولين تكافئا في الاشتهار»^(٦).

خلافًا لظاهر المصتف وغيره^(٧) ممن اقتصر على ذكر يوم السبت، أو هو مع نهار الجمعة؛ للأصل، وظاهر الأخبار المتقدمة وغيرها، كقول الباقر (عليه السلام) في مرسل حرiz: «لا بد من غسل يوم الجمعة في السفر والحضر، فمن نسي فليعد من الغد»^(٨) والصادق (عليه السلام) في خبر جعفر بن أحمد القمي المنقول عن كتاب العروس: «من فاته غسل يوم الجمعة فليقضه يوم السبت»^(٩) واحتمال إرادة السبت فيها لما يشمل الليل كما ترى، كالأولوية المدعاة هنا مع عدم ظهورها؛ لاحتمال اعتبار التماثل، والاستصحاب لثبوت القضاء قبل الليل مقطوع بظاهر الأخبار،

(١) السرائر: الطهارة/ الجنابة واحكامها ج ١ ص ١٢٤.

(٢) الجامع للشرائع: باب الطهارة ص ٣٢.

(٣) المهذب: الصلاة/ آداب الجمعة ج ١ ص ١٠١.

(٤) كقواعد الاحكام: الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ٣.

(٥) البيان: الطهارة/ فيما تشرع له ص ٤، والدروس الشرعية: الطهارة/ المقدمة ص ٢.

(٦) المصابيح في الفقه: الطهارة/ حكم غسل الجمعة ليلة الجمعة أو ليلة السبت ص ٨٣ (مخطوط).

(٧) كالعلامة في التحرير: الطهارة/ مقدمة الغسل ج ١ ص ١١، والمنتهى: الطهارة/ الاغسال المندوبة ج ١ ص ١٢٩.

(٨) الكافي: باب وجوب الغسل يوم الجمعة ج ٧ ص ٤٣، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب الاغسال المسنونة ج ١ ص ٩٤٩.

(٩) بحار الانوار: باب ٥ من ابواب الاغسال ج ١٧ ص ٨١، مستدرك الوسائل: باب ٦ من أبواب الاغسال المسنونة ج ٢ ص ٥٠٧.

مع أنّ المثبت له -وهو النص- نافٍ لما بعده ، إلّا أن يتمسك في ثبوته بالإجماع ، وهو ممنوع ؛ لأنّ من الأصحاب من خصّ الحكم بيوم السبت ، كلّ ذا مع إطلاق خبر ذريح المتقدّم ، وخروج نهاري السبت والجمعة منه غير قاذح .

قلت : ولعلّ الأقوى في النظر الأوّل ؛ لما عرفته من النسبة إلى الأصحاب المؤيّد بهما عن ظاهر الأكثر ، والأولوية المذكورة ، والمناقشة فيها تتجه لو أريد منها القطع ، أو كونها مدركاً شرعياً لغير المستحبّ فيه فيكفي فيه الأدنى من ذلك ^(١) ، وباستصحاب ثبوت القضاء في وجهه ، ودعوى انقطاعه بظاهر الأدلة مبنيّ على اعتبار المفهوم منها ، وهو ممنوع سيّما في المقام ؛ لاحتمال جريان التقييد بالسبت مجرى الغالب من عدم الاغتسال بالليل ، أو يراد منه التحديد لآخر وقت الصلّة ، كما لعلّه المنساق من نحو الأدلة ، لا لأنّ يوم السبت حقيقة فيما يشملها ، بل قد يقال : إنّ قوله (عليه السلام) : « بعد العصر » شامل له حقيقة ، فتأمل .

وكذا المناقشة بأصل ثبوته -أي الاستصحاب- من ذلك ، ومن عدم الإجماع ؛ لوجود القائل بالسبت خاصّة ، مع أنّك عرفت عدم القطع بوجود القائل بذلك لو سلّم قدحه بالإجماع على تقديره .

ومن الغريب ما وقع لبعض المحقّقين ^(٢) حيث إنّهم تمسك بالاستصحاب في تعجيل الغسل في ليلة الجمعة لثبوته في يوم الخميس ، ومنع هنا من القضاء ليلة السبت لمنعه ثبوت الاستصحاب أولاً وانقطاعه

(١) في العبارة تشويش ، ولعلّ الأولى أن يقال : « أو كونها مدركاً شرعياً لغير المستحب ، وأمّا فيه فيكفي فيه الأدنى من ذلك » .

(٢) وهو الطباطبائي في المصابيح: الطهارة/ حكم غسل الجمعة ليلة الجمعة وأولية السبت ص ٨٣ (مخطوط) .

ثانياً ، فتأمل .

كلّ ذا مع إمكان الاستدلال عليه بموثقة ابن بكير المتقدمة^(١) بناءً على أنّ المراد بيوم الجمعة فيها تمامه ، كما هو ظاهره ، فيراد حينئذٍ ما بينه وبين آخر الليلة ، فيدلّ على القضاء ليلة السبت . وجعل ظاهر قوله (عليه السلام) : « ما بينه وبين الليل » من إرادة تمام الليل قرينةً على إرادة الوقت المعهود من اليوم ليس بأولى من العكس ، مع أنّا لو سلّمنا رجحان ذلك منها كما ذكرناه سابقاً لكن قد يقال : إنّ مجرد احتمال ذلك كافٍ في ثبوت المستحبّ بناءً على التسامح فيه للاحتياط العقلي ، سيّما بعد الاعتضاد بما عرفت .

ثمّ إنّ ظاهر المصتف وغيره^(٢) كصریح آخر^(٣) ثبوت القضاء بالفوات لعذر كان أولاً ، بل في الكفاية^(٤) كما عن الذخيرة^(٥) : « إنّهُ المشهور » ، وفي البحار^(٦) وكشف اللثام^(٧) : « إنّهُ ظاهر الأكثر » . قلت : وهو الأقوى ؛ لإطلاق موثقة ابن بكير^(٨) وخبر سماعة^(٩) المؤيدين بغيرهما من

(١) في ص ٣٥ .

(٢) كالعلامة في القواعد : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٣ ، والشهيد في البيان : الطهارة / فيما تشرع له ص ٤ ، والدروس : الطهارة / المقدمة ص ٢ .

(٣) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / في اقسامها ص ١٧ ، والبحراني في الحدائق الناضرة : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ٤ ص ٢٢٨-٢٢٩ .

(٤) كفاية الاحكام : الطهارة / الاغسال المستحبة ص ٧ .

(٥) ذخيرة المعاد : الطهارة / في اقسامها ص ٧ .

(٦) بحار الأنوار : باب ٥ من ابواب الاغسال ذيل ح ١٠ ج ٨١ ص ١٢٦ .

(٧) كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ١٠ .

(٨) تقدمت في ص ١٧-١٨ .

(٩) تقدمت في ص ٣٥ .

الإطلاق أيضاً ، وبما عرفته من الشهرة والتسامح في المستحب .

فما في مرسل الهداية ^(١) وحريز ^(٢) من اشتراط النسيان مع الفوات لعلّه في الأوّل قاصر عن أن يحكم به على الأوّل من وجوه ، لوقلنا بحمل المطلق على المقيّد في المستحبات ، وأنها ظاهرة في التقييد ، مع إمكان منعها معاً سيّما الثاني ؛ لاحتمال كون الغرض التنصيص على الفرد الحقي من القضاء مع العذر من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى ، وإلا فتي ظهر أنّه ممّا تتدارك مصلحته لم يتفاوت الحال فيه ، واحتمال المبالغة في تأكيد غسل الجمعة حتّى كأنّ الترك عمداً من غير عذر ممّا لا يقع ، ولعلّ اللابديّة في خبر حريز ممّا تشعر بذلك .

كما أنّه لعلّ الصدوقين ^(٣) لم يكونا مخالفين في المقام وإن عبّرا بمرسل الهداية ، فتخرج حينئذ المسألة عن أن تكون خلافيّة إلّا من المنقول عن موجز أبي العباس ، حيث قال : « ويقضي لو ترك ضرورة إلى آخر السبت » ^(٤) ، ولا ريب في ضعفه حينئذ .

كما أنّه لا ريب في ضعف القول بالفرق بين وقتي القضاء من نهار الجمعة والسبت ، فيقضي في الأوّل التارك ولو عمداً بخلاف الثاني ، كما قد يشعر بذلك ما في التحرير ^(٥) من أنّه لو ترك تهاوناً في استحباب قضائه

(١) تقدم في ص ١٨-١٩ .

(٢) تقدم في ص ٣٧ .

(٣) قاله الأب في الرسالة كما نقله عنه الطباطبائي في المصابيح : الطهارة / ثبوت القضاء في غسل الجمعة ص ٨٠ (مخطوط) ، والابن في من لا يحضره الفقيه : باب غسل يوم الجمعة ... ذيل ح ٢٢٧ ج ١ ص ١١١-١١٢ .

(٤) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : الاغسال المسنونة ص ٥٣ .

(٥) تحرير الاحكام : الطهارة / مقدمة الغسل ج ١ ص ١١ .

يوم السبت إشكال .

وكذا الفرق بينهما باشتراط صحّة القضاء في الثاني بتعذر الأوّل كما هو ظاهر خبر سماعة^(١) ، وعن النهاية^(٢) الفتوى بمضمونه ؛ لقصوره عن معارضة غيره من الأدلة المنجبرة بفتاوى الأصحاب ، مع عدم ظهور إرادة التقييد فيه .

نعم قد يقال باستحباب القضاء في الوقت الأوّل ؛ للمسارعة ، والقرب إلى الأداء ، بل احتمال كونه أداءً على ماسمعه سابقاً ، وخبر سماعة ، كما أنّه يحتمل الحكم باستحباب القضاء قرب الزوال من يوم السبت لبعض ذلك وللمماثلة ، بل عن بعضهم^(٣) الحكم بأنّه كلّما قرب إلى الزوال كان أفضل على حسب الأداء ، فتأمّل جيّداً .

ثمّ إنّّه لا ريب في عدم إرادة الإباحة من الجواز في المتن هنا وفي سابقه ؛ لعدم تصوّره في العبادة ، بل المراد الاستحباب قطعاً في الأوّل ، وكذا في الثاني بناءً على استحباب غسل الجمعة ؛ لعدم معقوليّة زيادة الفرع على الأصل ، وأمّا على القول بوجوبه فيحتمله والوجوب ، كما لعلّه الظاهر من الأمر به في عبارة الصدوقين^(٤) ، وعن الكافي^(٥) ما يشعر به أيضاً ، فتأمّل ، والأمر سهل .

(١) تقدم في ص ١٧-١٨ .

(٢) النهاية : الصلاة / الجمعة واحكامها ص ١٠٤ .

(٣) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ١٠ .

(٤) راجع حاشية (٣) من الصفحة السابقة .

(٥) وجه الاشعار في كلامه - على ما بيّنه الطباطبائي في مصابيحہ - : أنّه أورد مرسله حريز

الظاهرة في وجوبه أداء وقضاء وقال بعدها : « وروي فيه رخصة للعليل » .

الكافي : باب وجوب غسل الجمعة ج ٣ ص ٤٣ .

وكيفية غسل الجمعة على حسب كيفية غسل الجنابة ونحوها ، ويجزي فيه كغيره من الأغسال المندوبة الارتماس ، كما تقدّم سابقاً ذكره والاستدلال عليه .

ويستحب الدعاء عند غسل الجمعة بما عن الصادق (عليه السلام) : « أَللّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي مِنْ كُلِّ آفَةٍ تَمُحُّ بِهِ دِينِي وَتَبْطُلُ بِهِ عَمَلِي ، أَللّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ » ^(١) والله أعلم .

﴿ و ﴾ من جملة الستّة عشر التي يستحبّ الغسل فيها للوقت ﴿ ستّة في شهر رمضان ﴾ أولها : ﴿ أوّل ليلة منه ﴾ عند الأصحاب كما في المعتبر ^(٢) والروض ^(٣) ، بل في الأخير والغنية ^(٤) صريح الإجماع عليه ، وهو الحجّة مع ما في خبر سماعة عن الصادق (عليه السلام) : « ... وغسل أوّل ليلة من شهر رمضان مستحبّ ... » ^(٥) والفضل بن شاذان عن الرضا (عليه السلام) كما عن العيون ^(٦) .

وفي الإقبال : « روى ابن أبي قرّة في كتاب عمل شهر رمضان بإسناده إلى الصادق (عليه السلام) : (يستحبّ الغسل في أوّل ليلة من شهر

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٦ ح ١٠٥ و ١٠٦ ج ١ ص ١٤٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٧ من ابواب الجنابة ح ١ ج ٢ ص ٥٢٠ .

(٢) المعتبر : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ٣٥٥ .

(٣) روض الجنان : الطهارة / في اقسامها ص ١٧ .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الاغسال ص ٤٩٢-٤٩٣ .

(٥) الكافي : باب انواع الغسل ح ٢ ج ٣ ص ٤٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٢ ج ١ ص ١٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٣ ج ٢ ص ٩٣٧ .

(٦) عيون اخبار الرضا : باب ٣٥ ح ١ ج ٢ ص ١٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٦ ج ٢ ص ٩٣٨ .

رمضان وليلة النصف منه (١)» .

ثم قال : « إِنِّي رأيت في كتاب أعتقد أنه تأليف أبي محمد جعفر بن أحمد القمي عن الصادق (عليه السلام) : (من اغتسل في أول ليلة من شهر رمضان في نهر جارٍ ويصب على رأسه ثلاثين كفاً من الماء طهر إلى شهر رمضان من قابل) (٢) » .

ثم قال أيضاً : « ومن الكتاب المشار إليه عن الصادق (عليه السلام) أيضاً : (من أحب أن لا تكون به الحكمة فليغتسل أول ليلة من شهر رمضان ، فلا تكون به الحكمة إلى شهر رمضان من قابل) (٣) » (٤) انتهى .

قلت : بل ويومها أيضاً وإن لم يذكره المصنف ؛ لما رواه السيد أيضاً في الإقبال بإسناده عن السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عن أمير المؤمنين (عليهم السلام) قال : « من اغتسل أول يوم من السنة في ماء جارٍ وصب على رأسه ثلاثين غرفة كان دواء السنة ، وإن أول كل سنة أول يوم من شهر رمضان » (٥) .

وفي البحار (٦) حكاية الرواية عن الإقبال إلى قوله : « دواء السنة » واحتمل لذلك في أول السنة المحرم وشهر رمضان ، ولعل الأظهر ما قلناه . مضافاً إلى الروايات المتعددة الدالة على أنه أول السنة شهر رمضان ،

(١) وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١ ج ٢ ص ٩٥٢ .

(٢) وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٤ ج ٢ ص ٩٥٢ .

(٣) وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٥ ج ٢ ص ٩٥٣ .

(٤) اقبال الاعمال : ص ١٤ .

(٥) اقبال الاعمال : ص ٨٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٧ ج ٢

ص ٩٥٣ .

(٦) بحار الانوار : باب ١ من ابواب الاغسال ح ٢٤ ج ٨١ ص ١٨ .

وقد روى جملة منها في الإقبال ، ثم قال : « واعلم أنني وجدت الروايات في أن أول السنة محرم أو شهر رمضان ، لكنتي رأيت عمل من أدركته من علماء أصحابنا المعتبرين وكثيراً من تصانيف علمائهم الماضين أن أول السنة شهر رمضان على التعيين »^(١) انتهى . وفي مصباح الشيخ أن « المشهور من روايات أصحابنا أن شهر رمضان أول السنة »^(٢) ؛ ولذلك رتب كتابه عليه . وهناك قرائن أخر أيضاً تقضي بكونه أول السنة ، ولعل في ذلك كفاية لما نحن فيه ، وإلا فللبحث في تحقيقه مقام آخر ، ولعلها تختلف السنون باختلاف الاعتبارات ، فتأمل جيداً .

بل وكذا يستحب في سائر ليالي فرادى شهر رمضان ، وفقاً لجماعة من أساطين أصحابنا منهم الشيخ ، قال على ما نقل عنه : « وإن اغتسل ليالي الأفراد كلها وخاصة ليلة النصف كان له فضل كثير »^(٣) انتهى . لما رواه السيد في الإقبال في سياق أعمال الليلة الثالثة من الشهر ، وفيها : « يستحب الغسل على مقتضى الرواية التي تضمنت أن كل ليلة مفردة من جميع الشهر يستحب فيها الغسل »^(٤) وذلك كافٍ في إثباته .

كما أنه ينبغي الحكم باستحباب الغسل في العشر الأواخر كلها شفعها ووترها ؛ لقول الصادق (عليه السلام) في مرسل ابن أبي عمير المروي في الإقبال من كتاب علي بن عبد الواحد النهدي : « كان رسول الله (صلى

(١) اقبال الاعمال : ص ٤٥ .

(٢) مصباح المتهجد : بيان عبادات السنة ص ٤٨٤ .

(٣) مصباح المتهجد : الاعتكاف في العشر الأواخر ص ٥٧٩ .

(٤) اقبال الاعمال : ص ١٢٠-١٢١ .

الله عليه وآله) يغتسل في شهر رمضان في العشر الأواخر في كلّ ليلة «^(١) .
وأمر المؤمنين (عليه السلام) فيما رواه فيه أيضاً نقلاً عن أحمد بن
عياش قال : « لَمَّا كَانَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ - إِلَى أَنْ قَالَ - : حَتَّى إِذَا كَانَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ
مِنَ الْعَشْرِ قَامَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، وَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ قَامَ وَشَمَّرَ وَشَدَّ
الْمِثْرَ وَبَرَزَ مِنْ بَيْتِهِ وَاعْتَكَفَ وَأَحْيَا اللَّيْلَ كُلَّهُ ، وَكَانَ يَغْتَسِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ مِنْهُ
بَيْنَ الْعِشَاءِ ... »^(٢) إِلَى آخِرِهِ .

قلت : وقد يحتمل فيه إرادة كلّ ليلة من شهر رمضان ، بل قد يدعى
ظهوره فيه كما لا يخفى على من لاحظ وتأمل ، فيثبت حينئذٍ استحباب
الغسل في جميعه . وربّما يشهد له ما عن المجلسي في زاد المعاد أنّه « قد ورد في
بعض الأخبار استحباب الغسل في كلّ ليلة من شهر رمضان »^(٣) انتهى .
إلاّ أنّه لم أعثر على ناصّ عليه إلّا ما عن المحدث في الوسائل ، حيث
قال على ما نقل بعد ذكره الرواية السابقة : « إنّ الظاهر عود الضمير إلى
الشهر ، فإنّه أقرب الوجود »^(٤) ، وعلى التقديرين فاستحباب الاغتسال في
جميع العشر ثابت .

مضافاً إلى ما ورد في استحبابه في ليلة القدر منه كما ستعرف^(٥) ،

(١) اقبال الاعمال : ص ١٩٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١٠ ج ٢
ص ٩٥٣ .

(٢) اقبال الاعمال : ص ٢١ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٦ ج ٢
ص ٩٥٣ .

(٣) زاد المعاد : ص ١٠٩ ، أعمال شهر رمضان «فارسي» .

(٤) ليس في متن الوسائل ولا هامشه ، لا في الطبعة القديمة ولا الجديدة .

(٥) في ص ٥٠ .

والأربعة والعشرين كالأمر من الصادق (عليه السلام) بالاغتسال كما في الإقبال^(١) نقلاً من كتاب الحسين بن سعيد، ونحوه عن الخصال^(٢)، وكذا الخمس والعشرين والسبع والعشرين والتسع والعشرين^(٣)، مضافاً إلى أنها من الفرادى، وعن فلاح السائل نقلاً عن كتاب ابن أبي قرّة في كتاب عمل شهر رمضان: «وغسل ليلة أربع وعشرين منه، وروى في ذلك روايات»^(٤)، ولعلّ المستحبّ يكفي فيه أدنى من ذلك. فتأمل.

❦ و❦ ثانيها: غسل ❦ ليلة النصف ❦ منه بلا خلاف أجده^(٥) وإن كان ربّما توقّف فيه بعض متأخري المتأخرين^(٦) من حيث عدم ظهور المستند، لكنّه ليس في محله؛ للاكتفاء في مثله بنصّ هؤلاء الأساطين، مع ما في الغنية^(٧) من الإجماع عليه، وفي الوسيلة^(٨) من عدم الخلاف، وما سمعته سابقاً ممّا ورد في الفرادى، بل في خصوص النصف منه، كما في

(١) اقبال الاعمال: ص ٢١٦.

(٢) الخصال: باب السبعة عشر ص ٥٠٨، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٥ ج ٢ ص ٩٣٨.

(٣) اقبال الاعمال: ص ٢٢٠ و ٢٢٦ و ٢٣٤، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١٢ و ١٣ ج ٢ ص ٩٥٤.

(٤) فلاح السائل: صفة الطهارة ص ٦١.

(٥) ممّن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة/ ذكر الاغسال ج ١ ص ٤٠، وابن البراج في المذهب: الطهارة/ في اقسامها ج ١ ص ٣٣، وابن حمزة في الوسيلة: الصلاة/ بيان الطهارة الكبرى ص ٥٤، والعلامة في الارشاد: الطهارة/ في اقسامها ج ١ ص ٢٢٠.

(٦) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ الاغسال المسنونة ج ٢ ص ١٦٥، والخراساني في ذخيرة المعاد: الطهارة/ في اقسامها ص ٧.

(٧) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ في الاغسال ص ٤٩٢-٤٩٣.

(٨) الوسيلة: الصلاة/ بيان الطهارة الكبرى ص ٥٤.

أول خبر نقلناه عن الإقبال ، والمرسل في المقنعة عن الصادق (عليه السلام) : «إنَّه يستحبَّ الغسل في ليلة النصف من شهر رمضان»^(١) إلى غير ذلك ، فلا ينبغي التوقف فيه .

وكأنَّ المصنّف في المعتمد^(٢) لم يعثر على شيء ممّا ذكرنا حيث استدلّ على ذلك -بعد أن نسبّه إلى الثلاثة- بأنّه لعلّه لشرف تلك الليلة ، فاقترانها بالطهر حسن .

قلت : وينقذ منه هنا -كتعليله^(٣) غسل التوبة وغسل رجب وغيرهما ، بل صرح به في بعض كلماته^(٤) ، كون الغسل مستحبّاً في نفسه وإن لم يحصل شيء من موجباته ، ومثله عن العلامة في المنتهى^(٥) في غسل التوبة ، وكأنّه لقولهم : «الطهر على الطهر عشر حسنات»^(٦) ، و«... أتّي وضوء أطهر من الغسل؟!»^(٧) وما ورد في بعض الروايات^(٨) من الأمر بالغسل بماء الفرات من غير تعيّن علّة أو غاية .

وفي الكلّ نظر، بل ربّما يظهر من الأصحاب حيث حصروا محالّه عدمه ، كما هو قضيّة الأصل وقصور تلك الأدلّة عن إفادته ولو مع التسامح

(١) وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٩ ج ٢ ص ٩٥٣ .

(٢) المعتمد : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ٣٥٥ .

(٣) و(٤) المصدر السابق ص ٣٥٦ و ٣٥٩ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ١٣١ .

(٦) الكافي : باب نواذر الطهارة ح ١٠ ج ٣ ص ٧٢ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٢٦٤ .

(٧) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٦ ح ٨١ ج ١ ص ١٣٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٧٥ ح ٢ ج ١ ص ١٢٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الجنابة ح ١ ج ١ ص ٥١٣ .

(٨) وسائل الشيعة : انظر باب ٥٩ من ابواب المزارج ١٠ ص ٣٧٧ .

إلا مع الاحتياط العقلي الذي ذكرناه غير مرة ؛ وذلك لظهور الطهر في غير ما نحن فيه من الأغسال المندوبة .

ومنه تعرف فساد الاستدلال على مشروعية التجديد في الأغسال المندوبة ؛ إذ الأقوى عدمها ، وفقاً للمنقول عن نص العلامة^(١) والشهيد^(٢) ، ونسبه بعض المحققين^(٣) إلى ظاهر الأصحاب ، بل إلى المعلوم من طريقة المسلمين ؛ للأصل ، وعدم وضوح دليل عليه ، فما عساه يظهر من المحكي عن المنتهى^(٤) في غسل المستحاضة من مشروعية ذلك ضعيف لو سلم ظهوره ، وإن نقل عن بعض المتأخرين الميل إليه .

نعم ، قد يقال : باستحباب الغسل لكلّ زمان شريف ومكان شريف كما عن ابن الجنيد^(٥) ، وربّما يشهد له فحاوى كثير من الأخبار ، كتعليل غسل العيدين عن الرضا (عليه السلام)^(٦) ويوم الجمعة^(٧) وأغسال ليالي

(١) نهاية الاحكام : الطهارة / كيفية غسل الجنابة ج ١ ص ١١٠ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / مستحبات غسل الجنابة ص ١٠٥ .

(٣) وهو السيد الطباطبائي في مصابحه : الطهارة / مشروعية تجديد الغسل وعدمه ص ١٣٥ (مخطوط) .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / في الاستحاضة ج ١ ص ١٢٢ .

(٥) نقله عنه في ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ .

(٦) و(٧) رواه الصدوق في العلل بامانيده عن محمد بن سنان عن الرضا (عليه السلام) : « علة غسل العيدين والجمعة وغير ذلك من الاغسال لما فيه من تعظيم العبد ربّه ، واستقباله الكريم الجليل ، وطلب المغفرة لذنوبه ، وليكون لهم يوم عيد معروف يجتمعون فيه على ذكر الله ، فجعل فيه الغسل تعظيماً لذلك اليوم ، وتفضيلاً له على سائر الأيام وزيادة في النوافل والعبادة ... » .

علل الشرائع : باب ٢٠٣ ح ٤ ج ١ ص ٢٨٥ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب

القدر^(١) ونحوه ، بل تتبّع محالّة الأغسال يقضي به ، والمستحبّ يكفي فيه أدنى من ذلك .

﴿و﴾ ثالثها : غسل ليلة ﴿سبع عشرة﴾ منه ؛ لصحيح ابن مسلم^(٢) عن أحدهما (عليهما السلام) المشتمل على سبعة عشر غسلاً ، وحسنه عن الباقر (عليه السلام) المروي عن الخصال^(٣) كخبر الأعمش عن الصادق (عليه السلام) عنه^(٤) أيضاً ، والفضل بن شاذان عن الرضا (عليه السلام) المروي عن العيون^(٥) ، ومرسل الفقيه^(٦) والإقبال^(٧) ،

الاغسال المسنونة ح ١٨ ج ٢ ص ٩٤٦ .

(١) كالخبر المروي في فقه الرضا ، قال : « وروي انه يستحب غسل ليلة احدى وعشرين ؛ لأنها الليلة التي رفع فيها عيسى بن مريم (عليه السلام) ، ودفن امير المؤمنين (عليه السلام) ، وهي عندهم ليلة القدر ، وليلة ثلاث وعشرين هي الليلة التي يرجى فيها ، وليلة تسعة عشر من شهر رمضان هي التي ضرب فيها جدنا أمير المؤمنين (عليه السلام) ، ويستحب فيها الغسل » .

فقه الرضا : باب ٣ ص ٨٢ ، مستدرک الوسائل : انظر باب ٢ من ابواب الاغسال المسنونة ج ٢ ص ٤٩٨ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٣٤ ج ١ ص ١١٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١١ ج ٢ ص ٩٣٩ .

(٣) الخصال : باب السبعة عشر ح ١ ص ٥٠٨ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٢ ج ٢ ص ٩٣٨ .

(٤) الخصال : ابواب المائة ح ٩ ص ٦٠٣ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٨ ج ٢ ص ٩٣٨ .

(٥) عيون اخبار الرضا : باب ٣٥ ح ١ ج ٢ ص ١٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٦ ج ٢ ص ٩٣٨ .

(٦) من لا يحضره الفقيه : باب الاغسال ح ١٧٢ ج ١ ص ٧٧ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٤ ج ٢ ص ٩٣٧ . (٧) اقبال الاعمال : ص ١٥٨ .

كلّ ذامع ما في الغنية^(١) والروض^(٢) من الإجماع عليه ، والوسيلة^(٣) من عدم الخلاف فيه ، والمعتبر^(٤) من نسبته إلى الأصحاب ، وما تقدّم في الفرادى .

﴿و﴾ رابعها وخامسها وسادسها : غسل ليلة ﴿تسع عشرة وإحدى وعشرين وثلاث وعشرين﴾ للإجماع المحكي إن لم يكن محصلاً في الغنية^(٥) والروض^(٦) والمصابيح^(٧) ، والمعتبرة^(٨) المستفيضة ، بل في بعضها^(٩) النهي عن تركه في الأخيرين المحمول على الكراهة أو تأكّد الاستحباب .

(١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الاغسال ص ٤٩٣ .

(٢) روض الجنان : الطهارة / في اقسامها ص ١٧ .

(٣) الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة الكبرى ص ٥٤ .

(٤)المعتبر : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ٣٥٥ .

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الطهارة ص ٤٩٣ .

(٦) روض الجنان : الطهارة / في اقسامها ص ١٧ .

(٧) المصابيح في الفقه : الطهارة / غسل ليالي القدر ص ١١٠ (مخطوط) .

(٨) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن عروة ، عن عبد الله بن بكير ، عن زرارة ، عن احدهما (عليهما السلام) قال : « سألته عن الليالي التي يستحب فيها الغسل في شهر رمضان ، فقال : ليلة تسع عشرة ، وليلة إحدى وعشرين ، وليلة ثلاث وعشرين ... » .

تهذيب الاحكام : الصيام / باب ٤٩ ح ٢ ج ٤ ص ١٩٦ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ج ٢ ص ٩٣٦ .

(٩) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) - إلى أن قال (عليه السلام) - وغسل ليلة إحدى وعشرين سنة ، وغسل ليلة ثلاث وعشرين سنة ، لا يتركها لأتّه يرجى في إحداهن ليلة القدر ... » .

ومنه يستفاد أنّهما أشدّ استحباباً من ليلة تسع عشرة ، كما يرشد إليه أيضاً أنّهما من العشر الأواخر ، ولعلّ الغسل في الثالثة والعشرين أكد منه في الحادية والعشرين ؛ لأنّهما وإن اشتركا في كونها فرادى ومن العشر الأواخر إلّا أنّ الثالثة والعشرين أرجى الليلة القدر من غيرها .

ولعلّه يومئى إلى ذلك خبر الجهني^(١) وغيره^(٢) ، كما أنّه يومئى إليه استحباب تكرير الغسل فيها أوّل الليل وآخره لمضمربريد قال : « رأيتّه اغتسل في ليلة ثلاث وعشرين مرتين ، مرة من أوّل الليل ومرة من آخر الليل »^(٣) وإضمّاره مع ظهور أنّه الامام (عليه السلام) كما عن الذكرى^(٤) غير قادح ، سيّما مع رواية السيّد ابن طاووس في الإقبال^(٥)

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٢ ج ١ ص ١٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٣ ج ٢ ص ٩٣٧ .

(١) رواه الشيخ باسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن علي بن السندي ، عن حماد بن عيسى ، عن محمد بن يوسف ، عن ابيه ، قال : « سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول : إنّ الجهني أتى النبي (صلى الله عليه وآله) فقال : يا رسول الله ، إنّ لي إبلاً وغنماً وغلمة وعملة ، فأحبّ أن تأمرني بليلة أدخل فيها فأشهد الصلاة - وذلك في شهر رمضان - فدعاه رسول الله (صلى الله عليه وآله) فسارّه في أذنه ، فكان الجهني إذا كان ليلة ثلاث وعشرين دخل بإبله وغنمه واهله إلى مكانه » .

تهذيب الأحكام : الصيام / باب ٧٢ ح ١٠٠ ج ٤ ص ٣٣٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣٢ من ابواب أحكام شهر رمضان ح ١٦ ج ٧ ص ٢٦٢ .

(٢) وسائل الشيعة : باب ٣٢ من ابواب أحكام شهر رمضان ح ١٣ ج ٧ ص ٢٦٢ .

(٣) تهذيب الاحكام : الصيام / باب ٧٢ ح ١٠٣ ج ٤ ص ٣٣١ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١ ج ٢ ص ٩٤٢ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ .

(٥) اقبال الاعمال : ص ٢٠٧ .

عن بريد أيضاً مسنداً له إلى الصادق (عليه السلام) .
والظاهر أنّ له الاقتصار على أحدهما ؛ عملاً بإطلاق غيره من الأدلة ،
كما أنّه له الغسل في الأثناء لذلك . نعم قد يمنع الغسل في الأثناء مع
الغسل أول الليل ؛ اقتصاراً في مشروعية التعدّد على الآخر ، كما أنّه قد يمنع
الغسل في الآخر لو اغتسل في الأثناء ؛ اقتصاراً في مشروعيته على كون
الغسل السابق أول الليل ، سيّما ودليل الحكم حكاية فعل لا عموم فيها ،
فتأمّل .

هذا كلّ لو أراد المحافظة على وظيفة الغسل مرّتين ، أمّا لو أراد ذلك مرّة
واحدة كان مخيراً في أيّ جزء كما في كلّ غسل أضيف إلى ليل أو يوم ، من
غير فرق بين غسل ليلي القدر وغيره .

ويدلّ عليه : - مضافاً إلى ذلك - ما في صحيح العيص بن القاسم عن
الصادق (عليه السلام) : « عن الليلة التي يطلب فيها ما يطلب ، متى
الغسل ؟ فقال : من أول الليل ، وإن شئت حين تقوم من آخره ، وعن
القيام ، فقال : تقوم في أوله وآخره » ^(١) .

نعم ، قد يشعر قوله أولاً : « من أول الليل » باستحباب ذلك مع ما
فيه من المسارعة والملاقة لسائر الزمان مغتسلاً ، وعليه يحمل ما في صحيح
ابن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) « ... والغسل في أول الليل ، وهو
يجزي إلى آخره » ^(٢) وخبر ابن بكير « سأل الصادق (عليه السلام) عن

(١) الكافي : باب الغسل في شهر رمضان ح ٣ ج ٤ ص ١٥٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من
ابواب الاغسال المسنونة ح ٣ ج ٢ ص ٩٥٢ .

(٢) الكافي : باب الغسل في شهر رمضان ح ٤ ج ٤ ص ١٥٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من
ابواب الاغسال المسنونة ح ١ ج ٢ ص ٩٥٢ .

الغسل في رمضان - إلى أن قال :- والغسل أول الليل ، قلت : فإن نام بعد الغسل ، قال : هو مثل غسل الجمعة إذا اغتسلت بعد الفجر أجزأك » (١) .
كما يشعر به أيضاً التشبيه بالجمعة لا على إرادة انحصار الاستحباب به ، وكذا ما سمعته سابقاً من الخبر عنه (عليه السلام) « أنه (صلى الله عليه وآله) كان يغتسل في العشر الأواخر بين العشاءين » (٢) سيما مع الإطلاق في خبر آخر (٣) وكونه فعلاً ، فإعساه يظهر من المصابيح (٤) من التوقيت بما بين العشاءين للعشر الأواخر لا يخلو من نظر .

ثم إنّه يستفاد من خبر ابن بكير عدم قاحية النوم فيه ، وعدم استحباب الإعادة كما هو مقتضى الأصول وحصول الامتثال ، وكذا بالنسبة إلى كلّ حدث صغير أو كبير غير النوم ، وفي المصابيح : « لا يعاد شيء منها بالحدث إجماعاً » (٥) ، فلو أعاد حينئذٍ شرع . نعم ، قد ترجح الإعادة لاحتمال الحلل ونحوه ممّا يندرج تحت الاحتياط .
وكذا لو كان الغسل للفعل كغسل الاحرام أعاده لو نام بعده قبل وقوع

(١) قرب الاسناد : ص ٧٨ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٤ ج ٢ ص ٩٥١ .

(٢) تقدم في ص ٤٥ .

(٣) وهو الخبر الذي رواه ابن طاووس قال : « وعن النبي (صلى الله عليه وآله) أنّه كان يغتسل في كلّ ليلة من العشر الأواخر » .

اقبال الاعمال : الباب الرابع والثلاثون ص ٢٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب

الاغسال المسنونة ح ١٤ ج ٢ ص ٩٥٤ .

(٤) المصابيح في الفقه : الطهارة / مقدار امتداد وقت الغسل الموقت ص ١٣٦ (مخطوط) .

(٥) المصابيح في الفقه : الطهارة / عدم إعادة الغسل المندوب بالحدث ص ١٣٨ (مخطوط) .

الفعل ؛ للمعتبرة الصريحة في ذلك بالنسبة للإحرام^(١) ودخول مكة^(٢) وفيها الصحيح ، خلافاً للمحكي عن ابن إدريس^(٣) فلم يعده ، وهو جيد على أصله إن لم يثبت الإجماع ونحوه عنده ، سيما بعد إطلاق ما دل^(٤) على إجزاء غسل اليوم عن يومه ، والليل لليلة ، لكنه ضعيف عندنا للأخبار السابقة .

ثم إنها وإن كانت خاصة في خصوص الإحرام ودخول مكة لكن الظاهر عدم الفرق بينهما وبين سائر الأغسال الفعلية لا تحاد الوجه ، ونسبه بعض المحققين^(٥) إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه ، ولعل في التعليل في خبر عبد الرحمن بن الحجاج إشعاراً به ، قال : « سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن الرجل يغتسل لدخول مكة ثم ينام فيتوضأ قبل أن يدخل ، أمجزيه ذلك أو يعيده ؟ قال : لا يجزيه ؛ لأنه إنما دخل

(١) كالخبر الذي رواه الكليني عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال : « سألت عن الرجل يغتسل للإحرام ثم ينام قبل أن يحرم ، قال : عليه إعادة الغسل » .

الكافي : باب ما يجزى من غسل الإحرام ... ح ٣ ج ٤ ص ٣٢٨ ، تهذيب الأحكام : الحج / باب ٧ ح ١٤ ج ٥ ص ٦٥ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٠ من أبواب الإحرام ج ٩ ص ١٤ .

(٢) كخبر عبد الرحمن الآتي .

(٣) السرائر : الحج / كيفية الإحرام ج ١ ص ٥٣٠ .

(٤) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، وعن محمد بن اسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن الحكم ، عن عمر بن يزيد ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « غسل يومك ليومك ، وغسل ليلتك ليلتك » .

الكافي : باب ما يجزى من غسل الإحرام ... ح ١ ج ٤ ص ٣٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من أبواب الإحرام ح ٢ ج ٩ ص ١٣ .

(٥) كالمطاطباتي في مصابيح : الطهارة / حكم ما لو نام بعد الغسل ص ١٤١ (مخطوط) .

بوضوء» (١).

وكذا لا فرق بين النوم وغيره من الأحداث، وفاقاً للمحكي عن العلامة^(٢) والشهيد^(٣) وأبي العباس^(٤) وإن اقتصر على الخبر السابقة، لكتبه من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى على الظاهر، مضافاً إلى إشعار التعليل السابق والتسامح في المستحب. خلافاً لظاهر آخرين^(٥) حيث اقتصروا على النوم للأصل وظاهر ما دلّ على الاجتزاء بغسل الليل إلى آخر الليل وكذا النهار مع غلبة تخلّل الحدث في هذه المدة، وفيه: أنه يرد مثله في النوم أيضاً.

نعم، قد يتّجه بملاحظة هذه الأخبار- مع الأصل، والعمومات، وصحيح العيص بن القاسم: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يغتسل للإحرام بالمدينة ويلبس ثوبين ثم ينام قبل أن يحرم، قال: ليس عليه غسل»^(٦) - أن المستحب إعادة الغسل بهذه الأحداث

(١) الكافي: باب دخول مكة ٨ ج ٤ ص ٤٠٠، تهذيب الاحكام: الحج/ باب ٨ ح ٩ ج ٥ ص ٩٩، وسائل الشيعة: باب ٦ من ابواب مقدمات الطواف ١ ح ٩ ص ٣١٩.

(٢) نهاية الاحكام: الطهارة/ في الاغسال المسنونة ج ١ ص ١٧٩، منتهى المطلب: الطهارة/ الاغسال المندوبة ج ١ ص ١٣٢.

(٣) النقلة: الفصل الأول/ المقدمة الثالثة ص ٩٦، ذكرى الشيعة: الطهارة/ في المستعمل له ص ٢٤.

(٤) الموجز (ضمن الرسائل العشر): الاغسال المسنونة ص ٥٤.

(٥) كالشيخ في المبسوط: الحج/ كيفية الاحرام ج ١ ص ٣١٤، وابن البراج في المهذب: الحج/ كيفية الاحرام ج ١ ص ٢١٩.

(٦) تهذيب الاحكام: الحج/ باب ٧ ح ١٦ ج ٥ ص ٦٥، الاستبصار: الحج/ باب ٩٤ ح ٣ ج ٢ ص ١٦٤، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب الاحرام ج ٣ ص ١٥.

لا انتقاض الغسل الأول ؛ جمعاً بينها وبين غيرها ممّا أمر بالإعادة ، وإن كان خبر عبد الرحمن بن الحجاج المتقدّم ظاهراً في النقص ، لكنّه يحمل على إرادة عدم الإجزاء في كمال الفضل ، واختاره في المصابيح^(١) ، فتأمل .

ثم إنّ ظاهر المصنّف وغيره من الأصحاب ممّن نصّ على القضاء في غسل الجمعة وتركه في غيره عدم مشروعية القضاء فيما عداه ، وهو كذلك ؛ للأصل ، واحتياج القضاء إلى أمر جديد ، مع أنّا لم نعرف فيه خلافاً فيما نحن فيه من الأغسال الزمانية سوى ما يحكى عن المفيد^(٢) من قضاء غسل يوم عرفة ، ولعلّه لقول أبي جعفر (عليه السلام) لزارة : « إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزأك غسلك ذلك للجنابة والجمعة وعرفة والنحر والحلق والذبح والزياره ... »^(٣) حيث جمع بين غسل عرفة وأغسال يوم العيد ، ولا يمكن ذلك في الأداء ، فليحمل على القضاء .

وفيه : - مع إمكان معارضته باحتمال جواز تقديم غسل العيد - أنّ المراد الاجتزاء بالغسل الواحد للمتعدّد حيث تجتمع كما يشعر به قوله (عليه السلام) بعده : « وكذلك » إلى آخره ، فتأمل .

والشهيد من قضاء غسل ليالي الإفراد الثلاثة مسنداً له في الذكرى^(٤) والدروس^(٥) إلى رواية ابن بكير عن الصادق (عليه السلام) ، لكنّا لم نعر

(١) المصابيح في الفقه : الطهارة / حكم ما لو نام بعد الغسل ص ١٤٢ (مخطوط) .

(٢) الاشراف (ضمن مجموعة مؤلفات المفيد) : ج ٩ ص ١٧ .

(٣) مستطرفات السرائر : كتاب حريز ح ١٩ ص ٧٤ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١ ج ٢ ص ٩٦٣ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ .

(٥) الدروس الشرعية : الطهارة / المقدمة ص ٢ .

على غير الرواية السابقة لابن بكير، ولا ريب في ظهورها بإرادة الاغتسال للجمعة بعد الفجر، فتأمل جيداً .

﴿و﴾ من الأغسال المستحبة أيضاً غسل ﴿ليلة الفطر﴾ لقول الصادق (عليه السلام) في خبر الحسن بن راشد المروي في الكافي والإقبال وغيرهما بعد أن قال له : « الناس يقولون : إنّ المغفرة تنزل على من صام شهر رمضان ليلة القدر، فقال : يا حسن إنّ القاريجار^(١) إنّما يعطى أجرته عند فراغه وذلك ليلة العيد، قلت : فما ينبغي لنا أن نعمل فيها ؟ فقال : إذا غربت الشمس فاغتسل ... »^(٢) إلى آخره . ومع ذا ففي الغنية^(٣) الإجماع عليه .

وظاهر المصنف كمعقد الإجماع الاجتزاء بأي جزء من الليل ، وهو كذلك ، وإن ظهر من الخبر المتقدم إرادة التوقيت بما بعد الغروب ، كما لا ريب أنّ الأصل يقتضي عدم مشروعية تقديمه أيضاً ؛ لكونه من الوقت ، سيما لو كان التقديم اختياريّاً ، لكن قال ابن طاووس في إقباله في آداب ليلة الفطر : « روي أنّه يغتسل قبل الغروب إذا علم أنّها ليلة العيد »^(٤) انتهى .

ولا صراحة فيه بل ولا ظهور في اتحاد هذا الغسل مع الغسل الليلي ،

(١) أي العامل .

(٢) الكافي : باب التكبير ليلة الفطر ويومه ح ٣ ج ٤ ص ١٦٧ ، أقبال الاعمال : ما يختص بليلة عيد الفطر ص ٢٧١ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١ ج ٢ ص ٩٥٤ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الاغسال ص ٤٩٢-٤٩٣ .

(٤) أقبال الاعمال : ما يختص بليلة عيد الفطر ص ٢٧١ .

فلعلّه مستحبّ آخر، وعلى تقديره فلا بدّ من القول حينئذٍ بكون الوقت للغسل من قبل الغروب، وأنّ الإضافة في النصّ والفتوى للجزء الأغلب ونحو ذلك، ولعلّه يأتي^(١) نوع تعرّض مثاله ومثله ممّا ورد في أغسال ليالي شهر رمضان أيضاً قبل الغروب عند تعرّض المصتّف لعدم تقديم الغسل الزماني على وقته، فتأمّل.

﴿و﴾ كذا يستحبّ في ﴿يومي العيدين﴾ الفطر والأضحى؛ للمستفيض من الإجماع المحكي^(٢) والأخبار^(٣)، وإن كان في بعضها ما يقضي بالوجوب؛ لما عرفت من الاجماع المنقولة على عدمه إن لم تكن محصّله. إنّما الكلام في وقته، فهل يمتدّ بامتداد اليوم كما هو مقتضى إطلاق النصّ والفتوى والإضافة فيها كمعاقد الاجماع صريحها وظاهرها، واختاره جماعة^(٤).

أو أنّه من طلوع الفجر الى ما قبل الخروج إلى المصلّى كما عن ابن إدريس^(٥) وأحد قولي العلامة حيث قال: «الأقرب تضيّقه عند

(١) في ص ١١٥...

(٢) كما في الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ في الاغسال ص ٤٩٢-٤٩٣، وروض الجنان: الطهارة/ في اقسامها ص ١٨، ومدارك الاحكام: الطهارة/ الاغسال المسنونة ج ٢ ص ١٦٦.

(٣) يأتي التمرّض لبعضها عن قريب، وراجع وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ج ٢ ص ٩٣٦.

(٤) كالعلامة في النهاية: الطهارة/ الاغسال المنذوبة ج ١ ص ١٧٦، والشهيد الثاني: الطهارة/ في اقسامها ص ١٨، والسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ الاغسال المسنونة ج ٢ ص ١٦٦.

(٥) السرائر: الطهارة/ الجنابة واحكامها ج ١ ص ١٢٥.

« الصلاة »^(١) ؛ لقول الصادق (عليه السلام) في موثق عمّار الساباطي : « في رجل ينسى أن يغتسل يوم العيد حتى صلى ، قال : إن كان في وقت فعليه أن يغتسل ويعيد الصلاة ، وإن مضى الوقت فقد جازت صلاته »^(٢) بل ربّما يظهر منه أنّ الغسل للصلاة ، كالمروى عن العلل والعيون عن الرضا (عليه السلام) في علّة غسل الجمعة والعيد : « تعظيماً لذلك اليوم وتفضيلاً له على سائر الأيام ، وزيادةً في النوافل والصلاة »^(٣) .

أو أنّه يمتدّ إلى الزوال الذي هو آخر وقت صلاة العيد كما مال إليه في الرياض^(٤) ؛ لمساواة العيد للجمعة في كثير من الأحكام ، والرضوي : « إذا طلع الفجر يوم العيد فاغتسل ، وهو أول أوقات الغسل ثمّ إلى وقت الزوال »^(٥) ولعلّه يرجعه إلى سابقه أو إليه سابقه ، قال في الذكرى : « الظاهر امتداد غسل العيدين بامتداد اليوم عملاً بإطلاق اليوم ، ويتخرج من تعليل الجمعة إلى الصلاة ، أو إلى الزوال الذي هو وقت صلاة العيد وهو ظاهر الأصحاب »^(٦) انتهى .

(١) منتهى المطلب : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ١٣٠ .

(٢) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٢٦ صلاة العيدين ح ٦ ج ٣ ص ٢٨٥ ، الاستبصار : الصلاة / باب ٢٨٠ ح ٢ ج ١ ص ٤٥١ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٣ ج ٢ ص ٩٥٦ .

(٣) علل الشرائع : باب ٢٠٣ ح ٤ ج ١ ص ٢٨٥ ، عيون اخبار الرضا : باب ٣٣ ح ١ ج ٢ ص ٨٨ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١٨ ج ٢ ص ٩٤٦ وفيها : « في النوافل والعبادة » .

(٤) رياض المسائل : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ٧٢ .

(٥) فقه الرضا : باب ٩ ص ١٣١ ، مستدرک الوسائل : باب ١١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ .

ولا ريب في قوة الأوّل لما عرفت وقصور غيرها عن المعارضة مع عدم وضوح دلالتها ؛ إذ لا تلازم بين جواز الصلاة وبقاء الخطاب بغسل العيد ، كما أنّا لا نمنع ارتباط الصلاة به في الجملة ، فلا دلالة حينئذٍ في التعليل بزيادتها به على ذلك ، بل في الخبر نفسه التعليل أيضاً بالتعظيم والتفضيل الظاهر في بقاءه واستمراره ، على أنّ فعل الصلاة مختلف باختلاف الأشخاص ، فلا يليق التحديد به ، إلّا أن يدعى حينئذٍ أنّه غسل للفعل ، فيتوجّه عليه حينئذٍ أنّ ظاهر الأدلّة استحباب الغسل للعيد لمن خوطب بالصلاة ومن لم يخاطب ، ومن صلى ومن لم يصل .

وأما الرضوي فهو مع تسليم حجّيته ردّه في المصابيح « بأنّه خلاف المدعى ؛ لامتداد الغسل فيه إلى الزوال وإن صلى العيد » ^(١) انتهى . وهو ظاهر في أنّ الوجه الثالث الذي ذكرناه ليس مذهباً لأحد من الأصحاب ، ولعلّه كذلك .

ومنه حينئذٍ يظهر أنّ الرضوي لنا لا علينا ، كخبر عبد الله بن سنان : « الغسل من الجنابة ويوم الجمعة ويوم الفطر ويوم الأضحى ويوم عرفة عند زوال الشمس ... » ^(٢) بل هو أظهر منه لإفادته الاستحباب والفضل ، وصلاة العيد إنّما تكون قبل ذلك غالباً ، وعلى كلّ حال فلا ريب في ضعفه .

نعم ، يمكن القول بتأكّد استحباب الغسل قبل الصلاة ؛ لأنّ له ارتباطاً ما معها كما يؤمّي إليه ما تقدّم ، بل في المنقول عن ابن أبي قرّة في

(١) المصابيح في الفقه : الطهارة / مقدار امتداد وقت الغسل الموقت ص ١٣٧ (مخطوط) .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٢٢ ج ١ ص ١١٠ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١٠ ج ٢ ص ٩٣٩ .

كتاب أعمال شهر رمضان عن الرضا (عليه السلام) ^(١) إدخاله في كيفية صلاة العيد، فتأمل جيداً.

﴿و﴾ كذا يستحبّ الغسل في ﴿يوم عرفة﴾ للنصوص ^(٢) المستفيضة وإجماعي الغنية ^(٣) والمدارك ^(٤)، ولا يختصّ بالناسك في عرفات، لإطلاق النصّ والفتوى، وخصوص قول الصادق (عليه السلام) في خبر عبد الرحمن: «اغتسل أينما كنت» ^(٥) في جواب سؤاله عن غسل يوم عرفة في الأمصار.

كما أنّ إطلاقهما عدا النادر يقضي بامتداده في سائر اليوم، لكن يحكى عن عليّ بن بابويه أنّه قال: «واغتسل يوم عرفة قبل زوال الشمس» ^(٦) ولعلّه لخبر عبد الله بن سنان: «الغسل من الجنابة ويوم الجمعة ويوم الفطر ويوم الأضحى ويوم عرفة عند زوال الشمس...» ^(٧).

(١) رواه ابن طاووس عن محمد بن أبي قرّة بإسناده الى أبي عبيدة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «صلاة العيد يوم الفطر أن تغتسل من نهر، فإن لم يكن نهر ولي أنت بنفسك استيفاء الماء بتخشع، وليكن غسلك تحت الظلال...».

أقبال الاعمال: ص ٢٧٩ وهو- كما ذكرناه في السند- عن الصادق (عليه السلام)، لا الرضا (عليه السلام).

(٢) يأتي التعرض لبعضها عن قريب، وراجع وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ج ٢ ص ٩٣٦.

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ في الاغسال ص ٤٩٣.

(٤) مدارك الاحكام: الطهارة/ الاغسال المسنونة ج ٢ ص ١٦٦.

(٥) تهذيب الاحكام: الحج/ باب ٢٦ ح ٣٤٢ ج ٥ ص ٤٧٩، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١ ج ٢ ص ٩٤١.

(٦) قاله في الرسالة كما نقله عنه الطباطبائي في مصابحه: الطهارة/ مقدار امتداد وقت الغسل الموقت ص ١٣٧ (مخطوط).

(٧) راجع حاشية (٢) من الصفحة السابقة.

إِلَّا أَنَّهُ - مع ظهور إعراض الأصحاب لإطلاقهم كغيره من النصوص - يتعين حمله على إرادة الفضيلة أو غير ذلك ، واحتمالُ إرادة التحديد للآخر فيها بالزوال ، فتخرج حينئذٍ شاهداً على تحديد غسل يومي العيدين بالزوال ، كما ترى ، فالأقوى حينئذٍ امتداد استحبابه بامتداد اليوم .

ونحوه في الاستحباب والامتداد يوم التروية ؛ لإطلاق دليله من صحيح ابن مسلم ^(١) عن أحدهما (عليهما السلام) ، وعَمَّار ^(٢) عن الصادق (عليه السلام) ، وغيرهما ^(٣) .

❦ ❦ كَذَا يَسْتَحَبُّ الْغَسْلُ أَيْضاً فِي ﴿ لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ رَجَبٍ ﴾ عَلَى الْمَشْهُورِ شَهْرَةً كَادَتْ تَكُونُ إِجْمَاعاً بَيْنَ الْأَصْحَابِ ^(٤) ، بَلْ فِي الْوَسِيلَةِ ^(٥) عَدَّهُ فِي الْمُنْدُوبِ بِلَا خِلَافٍ ، وَعَنْ الْعَلَامَةِ فِي النِّهَايَةِ ^(٦) وَالصِّمْرِ فِي الْكُشْفِ ^(٧) نَسَبَتْهُ إِلَى الرَّوَايَةِ ، كُلٌّ ذَا مَعْنَى مَا فِي الزَّمَانِ مِنْ

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٣٤ ج ١ ص ١١٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١١ ج ٢ ص ٩٣٩ .

(٢) الكافي : باب الاحرام يوم التروية ح ١ ج ٤ ص ٤٥٤ ، تهذيب الاحكام : الحج / باب ١١ ح ٣ ج ٥ ص ١٦٧ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب احرام الحج ح ١ ج ١٠ ص ٢ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب الاغسال ح ١٧٢ ج ١ ص ٧٧ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٤ ج ٢ ص ٩٣٧ .

(٤) مَنْ قَالَ بِذَلِكَ : الشَّيْخُ فِي الْمَبْسُوطِ : الطَّهَارَةُ / ذِكْرُ الْاِغْسَالِ ج ١ ص ٤٠ ، وَابْنُ اَدْرِيسٍ فِي السَّرَائِرِ : الطَّهَارَةُ / الْجَنَابَةُ وَاحْكَامُهَا ج ١ ص ١٢٥ ، وَابْنُ سَعِيدٍ فِي الْجَامِعِ لِلشَّرَائِعِ : باب الطَّهَارَةِ ص ٣٢ ، وَالْعَلَامَةُ فِي الْاِرْشَادِ : الطَّهَارَةُ / فِي اِقْسَامِهَا ج ١ ص ٢٢٠ .

(٥) الْوَسِيلَةُ : الصَّلَاةُ / بَيَانُ الطَّهَارَةِ الْكُبْرَى ص ٥٤ .

(٦) نَهَايَةُ الْاِحْكَامِ : الطَّهَارَةُ / فِي الْاِغْسَالِ الْمُنْدُوبَةِ ج ١ ص ١٧٧ .

(٧) كُشْفُ الْاِلْتِبَاسِ : الطَّهَارَةُ / الْاِغْسَالُ الْمُسْنُونَةُ ذِيلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : « وَسَنَ الزَّمَانِ كَالْجُمُعَةِ مِنْ الْفَجْرِ إِلَى الزَّوَالِ » ص ١٧٩ (مخطوط) .

الشرف إن قلنا باستحباب الغسل لمثل ذلك كما عن ابن الجنيـد^(١) ، وتقدم الكلام فيه .

وعن ابن طاووس في الإقبال أنه قال : « وجدنا في كتب العبادات عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال : ﴿ من أدرك شهر رجب فاغتسل في أوله وأوسطه وآخره خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه ﴾ »^(٢) والمناقشة فيه بالإرسال كالدلالة باحتمال إرادة النهار ليست في محلها في مثل المقام ، بل لا يبعد الحكم باستحبابه ليلاً ونهاراً ؛ لمكان هذا الخبر والتسامح في المستحب ، كما أنه لا يبعد الحكم باستحبابه أيضاً في أوله وآخره لذلك .

﴿ و ﴾ كذا الكلام في استحباب الغسل في ﴿ يوم السابع والعشرين منه ﴾ وهو يوم المبعث ، بلا خلاف أجده فيه^(٣) ، بل في الغنية^(٤) الإجماع عليه ، والوسيلة^(٥) عدّه في المندوب بلا خلاف ، والعلامة^(٦) والصيمري^(٧) نسبته إلى الرواية .

(١) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ .

(٢) إقبال الاعمال : ص ٦٢٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١ ج ٢ ص ٩٥٩ .

(٣) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / ذكر الاغسال ج ١ ص ٤٠ ، وابن ادریس في السرائر : الطهارة / الجنابة واحكامها ج ١ ص ١٢٥ ، والعلامة في التحرير : الطهارة / مقدمة الغسل ج ١ ص ١١ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / المقدمة ص ٢ .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الاغسال ص ٤٩٢-٤٩٣ .

(٥) الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة الكبرى ص ٥٤ .

(٦) نهاية الاحكام : الطهارة / في الاغسال المندوبة ج ١ ص ١٧٧ .

(٧) كشف الالتباس : الطهارة / الاغسال المسنونة ذيل قول المصنف : « وسنّ للزمان كالجمعة

فلا وجه للتوقف فيها بعد ذلك ، بل ولا في يوم المولود وهو السابع عشر من ربيع الأول على المشهور ، وعن الكليني أنه ثاني عشر لرواية^(١) ، والأول أقوى .

وكيف كان ، فلم أجد خلافاً في استحباب الغسل فيه كما اعترف به في الوسيلة^(٢) ، وعن الكشف^(٣) نسبته إلى الرواية ، ولعل ذلك كافٍ في ثبوت استحبابه ، مضافاً إلى ما قيل^(٤) : إنه من جملة الأعياد فيستحب فيه الغسل ؛ لما يشعر به بعض الأخبار من استحباب الغسل في كل عيد ، كالمرسل عنه (صلى الله عليه وآله) أنه قال في جمعة من الجمع : « هذا اليوم جعله الله عيداً للمسلمين ، فاغتسلوا فيه »^(٥) وعن الخلاف^(٦) الإجماع على استحباب الغسل في الجمعة والأعياد بصيغة الجمع .

﴿ و ﴾ كذا ﴿ ليلة النصف من شعبان ﴾ بل زيادة ؛ إذ هو - مع عدم الخلاف فيه ظاهراً ، والإجماع عليه من ابن زهرة^(٧) ، كني الخلاف من ابن حمزة^(٨) - مدلول قول الصادق (عليه السلام) في خبر أبي بصير :

من الفجر الى الزوال » ص ١٧٩ (مخطوط) .

(١) الكافي : باب مولد النبي (صلى الله عليه وآله) ج ١ ص ٤٣٩ .

(٢) الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة الكبرى ص ٥٤-٥٥ .

(٣) كشف الالتباس : الطهارة / الاغسال المسنونة ذيل قول المصنف : « وسنّ للزمان كالجمعة

من الفجر الى الزوال » ص ١٧٩ (مخطوط) .

(٤) قاله الطباطبائي في مصابحه : الطهارة / غسل يوم المولد ص ١٠٧ (مخطوط) .

(٥) كنز العمال : باب صلاة الجمعة ح ٢١٠٥٥ ج ٧ ص ٧١٢ .

(٦) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٨٧ ج ١ ص ٢١٩ .

(٧) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الاغسال ص ٤٩٢-٤٩٣ .

(٨) الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة الكبرى ص ٥٤ .

« صوموا شعبان واغتسلوا ليلة النصف منه ، ذلك تخفيف من ريتكم »^(١) ،
 وقول النبي (صلى الله عليه وآله) في خبر سالم مولى أبي حذيفة المروي عن
 المصباح : « من تطهر النصف من شعبان فأحسن التطهر - إلى أن قال :-
 قضى الله له ثلاث حوائج ... »^(٢) .

﴿ و ﴾ كذا ﴿ يوم الغدير ﴾ وهو الذي أخذ فيه النبي (صلى الله عليه وآله)
 البيعة لأمر المؤمنين (عليه السلام) في غدير خم بعد رجوعه من
 حجة الوداع ، وكان اليوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة من السنة العاشرة
 من الهجرة ، على المعروف بين الأصحاب^(٣) كما نسبته إليهم غير واحد^(٤) ،
 بل في التهذيب^(٥) والغنية^(٦) والروض^(٧) الإجماع عليه ، وهو الحجة .

مضافاً إلى قول الصادق (عليه السلام) في خبر العبدى « ... من
 صلى فيه ركعتين يغتسل عند زوال الشمس من قبل أن تزول مقدار نصف
 ساعة - ويثبت كيفية الصلاة إلى أن قال :- ما سألت الله حاجة من حوائج

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٤٠ ج ١ ص ١١٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب
 الاغسال المسنونة ح ١ ج ٢ ص ٩٥٩ .

(٢) مصباح المتجهد : ليلة النصف من شعبان ص ٧٦٩-٧٧٠ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من
 ابواب بقية الصلوات المندوبة ح ٦ ج ٥ ص ٢٣٩ .

(٣) كابن سعيد في الجامع للشرائع : باب الطهارة ص ٣٣ ، والكركي في جامع المقاصد :
 الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٧٥ ، والخونساري في مشارق الشموس : الطهارة / المقدمة
 ص ٤٤ .

(٤) كالطباطبائي في مصابحه : الطهارة / غسل يوم الغدير ص ٨٥ (مخطوط) .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ١ ص ١١٤ .

(٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الاغسال ص ٤٩٢-٤٩٣ .

(٧) روض الجنان : الطهارة / في اقسامها ص ١٨ .

الدنيا والآخرة إلا قضيت له كائنة ما كانت ...» (١) الحديث .

وفي الإقبال عن أبي الحسن الليثي عن الصادق (عليه السلام) أيضاً في حديث ذكر فيه فضل يوم الغدير قال : « فإذا كان صبيحة ذلك اليوم وجب الغسل في صدر نهاره » (٢) .

وكأنّ التوقيت فيها محمول على الاستحباب لقصورهما مع اختلافهما فيه عن تقييد كلمات الأصحاب ومعاهد إجماعاتهم ، فإما عن ابن الجنيد أنّ « وقت هذا الغسل من طلوع الفجر إلى قبل صلاة العيد » (٣) لما عرفت ضعيف ، على أنّه لو أريد الاقتصار على ما في الخبر لوجب تخصيصه بمريد الصلاة ، ولعلّه من هنا يمكن القول باستحباب الغسل من جهتين : الصلاة واليوم ، وامتداده من حيث الثانية لا ينافي عدمه من حيث الأولى .

والعمدة الإجماعات السابقة ، وبها لا يلتفت إلى ما يحكى عن الصدوق ، حيث قال في الفقيه : « فأما خبر صلاة الغدير والثواب المذكور فيه لمن صامه فإنّ شيخنا محمد بن الحسن كان لا يصحّحه ، ويقول : إنّ من طريق محمد بن موسى الهمداني ، وكان غير ثقة ، وكلّ ما لم يصحّحه هذا الشيخ ولم يحكم بصحّته فهو عندنا متروك غير صحيح » (٤) انتهى . إذ هو - مع مخالفته لما عرفت ، واقتضائه عدم العمل بالأخبار الضعيفة في

(١) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٧ صلاة الغدير ج ١ ص ١٤٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب بقية الصلوات المندوبة ج ١ ص ٢٢٤ .

(٢) اقبال الاعمال : ص ٤٧٤ .

(٣) نقله عنه الطباطبائي في مصابيح : الطهارة / مقدار امتداد وقت الغسل الموقت ص ١٣٧ (مخطوط) .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب صوم التطوع وثوابه ج ٢ ص ٩٠ .

الآداب والسنن- يمكن إرادته إبطال خصوص ما في هذا الخبر من الثواب المخصوص وإن وافق على مطلق الاستحباب ، فتأمل جيداً .

❦ و❦ كذا يستحبّ الغسل في ❦ (يوم المباهلة) ❦ على المشهور بين الأصحاب^(١) ؛ لما عن الإقبال بسنده إلى ابن أبي قرّة بإسناده إلى علي بن محمد القمي رفعه قال : « إذا أردت ذلك فابدأ بصوم ذلك اليوم شكراً ، واغتسل والبس أنظف ثيابك »^(٢) .

وعن المصباح عن محمد بن صدقة العنبري عن أبي إبراهيم موسى بن جعفر (عليهما السلام) قال : « يوم المباهلة يوم الرابع والعشرين من ذي الحجة ، تصلي في ذلك اليوم ما أردت - ثم قال :- وتقول وأنت على غسل : الحمد لله رب العالمين ... »^(٣) إلى آخره .

وما في السند والدلالة منجبر بالشهرة السابقة التي هي قريب الإجماع ، بل لعلها كذلك ، بل في الغنية^(٤) الإجماع على غسل المباهلة ، والظاهر إرادته يوم المباهلة لا فعلها ؛ لاستبعاد دعوى الإجماع عليه ، فيكون حينئذٍ دليلاً آخر . نعم ، يحتمل ذلك في موثق سماعة قال : « ... وغسل المباهلة واجب ... »^(٥) لأصالة عدم تقدير اليوم ، لكن قد يقال : فهم الأصحاب

(١) متن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / ذكر الاغسال ج ١ ص ٤٠ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / الجنابة واحكامها ج ١ ص ١٢٥ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : باب الطهارة ص ٣٣ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٢٢٠ .

(٢) اقبال الاعمال : ص ٥١٥ .

(٣) مصباح المتجهد : يوم الخامس والعشرين من ذي الحجة ص ٧٠٨ ، وسائل الشيعة : باب ٤٧ من ابواب بقية الصلوات المندوبة ج ٢ ص ٢٨٧ .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الاغسال ص ٤٩٣ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب الاغسال ج ١٧٦ ص ٧٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥

يَعْتَنِهِ ، فَتَكْثُرُ الْأَدَلَّةُ عَلَى الْمَطْلُوبِ حِينَئِذٍ ، فَتَأْمَلُ جَيِّدًا .

وبناءً على الوجه الأول يستفاد منه حينئذٍ استحباب الغسل لفعل المباهلة كما عن جماعة^(١) النص عليه ، ويدلّ عليه خبر أبي مسروق عن الصادق (عليه السلام) المروي عن أصول الكافي ، قال : « قلت : إنا نكلّم الناس فنحتجّ عليهم بقول الله (عزّ وجلّ) : (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) فيقولون نزلت في أمراء السرايا ، فنحتجّ بقول الله (عزّ وجلّ) : (قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى) فيقولون : نزلت في مودة قرى المسلمين ، فنحتجّ بقول الله (عزّ وجلّ) : (إِنَّا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ) فيقولون : نزلت في المؤمنين ، فلم أدع شيئاً ممّا حضرنى ذكره من هذا وشبهه إلّا ذكرته ، فقال لي : إذا كان ذلك فادعهم إلى المباهلة ، قلت : فكيف أصنع ؟ قال : أصلح نفسك ثلاثاً - وأظنّه قال : وصم - واغتسل وابرز أنت وهو إلى الجبان ، فشبك أصابعك اليمنى في أصابعهم ، ثم أنصفه وأبدأ بنفسك وقل : اللَّهُمَّ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِينَ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ إِنْ كَانَ أَبُو مَسْرُوقٍ جَدَّ حَقًّا وَادَّعَى بَاطِلًا فَأَنْزِلْ عَلَيْهِ حَسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ عَذَابًا أَلِيمًا ، ثُمَّ رَدِّ الدُّعَاءَ عَلَيْهِ فَقُلْ : وَإِنْ كَانَ فُلَانٌ جَدَّ حَقًّا وَادَّعَى بَاطِلًا فَأَنْزِلْ عَلَيْهِ حَسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ عَذَابًا أَلِيمًا ، ثُمَّ قَالَ : فَإِنَّكَ لَا تَلْبِثُ إِلَّا أَنْ تَرَى ذَلِكَ ، فَوَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ خَلْقًا يَجِيبُنِي إِلَى ذَلِكَ »^(٢) ، وقول الراوي : « وَأُظَنَّهُ قَالَ » يَخْتَصُّ

ح ٢ ج ١ ص ١٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٣ ج ٢ ص ٩٣٧ .

(١) كابن البراج في المذهب : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٣٣ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع :

باب الطهارة ص ٣٣ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ١٣ .

(٢) الكافي : باب المباهلة ح ١ ج ٢ ص ٥١٣ .

بالصوم ولا يعمّ الاغتسال كما هو الظاهر.

ثمّ إنّهُ يستفاد من خبر العنبري السابق زيادةً على استحباب الغسل أنّ يوم المباهلة الرابع والعشرون من ذي الحجة ، وهو المشهور ، كما في الذكرى^(١) والروض^(٢) وفوائد الشرائع^(٣) والذخيرة^(٤) والكشف^(٥) وغيرها^(٦) حكايتها عليه ، وعن إقبال ابن طاووس^(٧) نسبته إلى أصحّ الروايات بعد أن حكى قولاً بالسابع والعشرين ، وآخر بالواحد والعشرين ، ولم ينقل عنه ذكر الخمس والعشرين قولاً لأحد ، لكن ذهب إليه المصنّف في المعتبر^(٨) ، ولعلّ الأوّل أقوى .

قلت : وقد بقي زيادةً على ما ذكرته وذكره المصنّف بعض الأغسال الزمانية ، كغسل يوم دحو الأرض ، ويوم نيروز الفرس ، ويوم تاسع ربيع : فأما الغسل لدحو الأرض - وهو يوم الخامس والعشرين من ذي القعدة - فقد ذكر على ما قيل^(٩) في الذكرى^(١٠) والبيان^(١١) والدروس^(١٢) وجامع

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ .

(٢) روض الجنان : الطهارة / في اقسامها ص ١٨ .

(٣) فوائد الشرائع : الطهارة / الاغسال المسنونة ذيل قول المصنّف : « ويوم الغدير والمباهلة » ص ٤٨ (مخطوط) .

(٤) ذخيرة المعاد : الطهارة / في اقسامها ص ٧ .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ١١ .

(٦) ككفاية الاحكام : الطهارة / الاغسال المستحبة ص ٧ .

(٧) اقبال الاعمال : ص ١٥٥ .

(٨) المعتبر : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ٣٥٧ .

(٩) كما في المصابيح في الفقه : الطهارة / اغسال مسنونة زيدت في المقام ص ١٣٣ (مخطوط) .

(١٠) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ .

(١١) البيان : الطهارة / فيما تشرع له ص ٤ . (١٢) الدروس الشريعة : الطهارة / المقدمة ص ٢ .

البهائي^(١) واثنا عشرته^(٢)، لكن نسبه في الأول إلى الأصحاب، كما أنه عن الفوائد الملية^(٣) والحديقة^(٤) إلى المشهور.

وربما يكتفى بذلك في مثله لولا ما في المصابيح من «أنا لم نجد لذلك ذكراً في غير ما ذكر، وكتب الفقه والأعمال خالية منه بالمرّة، وكأنّ الشهيد (رحمه الله) وجده في بعض كتب الأصحاب فعزاه إلى الأصحاب بقصد الجنس دون الاستغراق، ففهم منه الشهيد وغيره إرادة الظاهر فنسبوه إلى المشهور، ونحن فقد تتبعنا ما عندنا من مصنفات الأصحاب ككتب الصدوق والشيخين وسلاّر وأبي الصلاح وابن البراج وابن إدريس وابن زهرة وابن أبي المجد وابن سعيد وكتب العلامة وابن فهد وابن طاووس فلم نجد له أثراً، فالشهرة مقطوع بعدمها، إنّما الشأن فيمن ذكره قبل الشهيد»^(٥) انتهى.

نعم، قد يقال باستحباب الغسل فيه من حيث شرفه وفضله بناءً على اعتبار مثل ذلك فيه، فتأمل.

وأما غسل يوم النيروز فعلى المشهورين المتأخرين^(٦)، بل لم أعر على

(١) جامع عباسي (فارسي): احكام الغسل ص ١١.

(٢) الاثنا عشرية: الصوم/ في الصوم المستحب ص ١٣١ (مخطوط).

(٣) الفوائد الملية: ذيل قول المصنف: «ويوم الدحو» ص ٣٣.

(٤) نقله عنها في المصابيح في الفقه: الطهارة/ اغسال مسنونة زيدت في المقام ص ١٣٣ (مخطوط).

(٥) المصدر السابق.

(٦) كالعلامة في النهاية: الطهارة/ في الاغسال المندوبة ج ١ ص ١٧٧، والشهيد في الدروس:

الطهارة/ المقدمة ص ٢، والكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ٧٥،

والكاشاني في مفاتيح الشرائع: الصلاة/ مفتاح ٥٩ ج ١ ص ٥٤.

مخالف فيه ؛ لخبر المعلّى بن خنيس عن الصادق (عليه السلام) المروي عن المصباح ومختصره : « إذا كان يوم النيروز فاغتسل ... » ^(١) إلى آخره .

وفي خبره الآخر عن الصادق (عليه السلام) المروي على لسان الشيخ الجليل الشيخ أحمد بن فهد في مهذبته حكاه في المصابيح ^(٢) ، وهو طويل قد اشتمل على ذكر أمور عظيمة قد وقعت في هذا اليوم ، كبيعة عليّ (عليه السلام) وإرساله إلى الجنتي ، وظفره بالنهروان ، وقتل ذي الثدية ، وظهور القائم (عليه السلام) ، ويظفره الله فيه بالدجال ، إلى أن قال : « وما من يوم النيروز إلّا ونحن نتوقع فيه الفرج ؛ لأنّه من أيّامنا ، حفظه الفرس وضيّعتموه ، ثمّ إنّ نبياً من أنبياء بني إسرائيل سأل ربّه أن يحيي القوم الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت فأماهم الله مائة عام ، فأوحى الله إليه أن صبّ الماء عليهم في مضاجعهم ، فصبّ عليهم الماء في هذا اليوم فعاشوا وهم ثلاثون ألفاً ، فصار صبّ الماء في يوم النيروز ستة ماضية لا يعرف سببها إلّا الراسخون في العلم ، وهو أول يوم من سنة الفرس ، قال المعلّى : وأملى عليّ من ذلك وكتبته من إملائه » ^(٣) .

ولا ريب في الاكتفاء بذلك مع ذكر جماعة من الأساطين منهم الشيخ ^(٤) ويحيى بن سعيد ^(٥) والعلامة ^(٦) والشهيد ^(٧) وغيرهم ^(٨) على ما

(١) مصباح المهجد : ص ٧٩٠ (هامش الصفحة) ، مختصر المصباح : يوم نيروز الفرس ص ٨٨٠

(خطوط) ، وسائل الشيعة : باب ٤٨ من ابواب بقية الصلوات المندوبة ح ١ ج ٥ ص ٢٨٨ .

(٢) المصابيح في الفقه : الطهارة / ما هو يوم النيروز ص ١٠٩ (مخطوط) .

(٣) وسائل الشيعة : باب ٤٨ من ابواب بقية الصلوات المندوبة ح ٢ ج ٥ ص ٢٨٨ .

(٤) راجع حاشية (١) من هذه الصفحة .

(٥) الجامع للشرائع : باب الطهارة ص ٣٣ .

(٦) و(٧) و(٨) راجع حاشية (٦) من ص ٧٠ .

حكى عنهم ووقع الأمور العظيمة فيه ما سمعته بعض منها ومتوقع فيه الفرج والبركة وغير ذلك من الشرف الذي لا ينكر في إثبات مثل هذا المستحب .

ولا وجه للمناقشة بعد ذلك في السند أو غيره ، كما لا وجه للمعارضة بما عن المناقب أنه قال : « حكى أنّ المنصور تقدّم إلى موسى بن جعفر (عليهما السلام) إلى الجلوس للتهنئة في يوم النيروز وقبض ما يحمل إليه ، فقال : إني قد فتشت الأخبار عن جدّي رسول الله (صلى الله عليه وآله) فلم أجد لهذا العيد خبراً ، وأنه سنة الفرس ومحامها الإسلام ، ومعاذ الله أن نخيي ما محاه الإسلام ، فقال المنصور : إنّما نفعل هذا سياسة للجند ، فسألتك بالله العظيم إلّا جلست ، فجلس ... » (١) الحديث .

إذ هو - مع قصوره عن ذلك - محتمل للتقية كما عن بعضهم (٢) ، أو يحمل على أنّ النيروز المذكور فيه غير اليوم المعظم شرعاً ؛ لوقوع الاختلاف في تعيينه على أقوال ، فقليل : إنه اليوم العاشر من أيار كما عن بعض المحاسنين وعلماء الهيئة (٣) وقيل : إنه تاسع شباط كما عن صاحب كتاب الأنواء (٤) ، وقيل : إنه يوم نزول الشمس في أول الجدي ، وعن المذهب : « إنه المشهور بين فقهاء العجم ، بخلاف أول الحمل ، فإنهم لا يعرفونه بل ينكرون على من اعتقده » (٥) ، وقيل (٦) : إنه السابع عشر من كانون

(١) مناقب ابن شهر آشوب : باب امامة أبي الحسن موسى الكاظم (عليه السلام) ج ٤ ص ٣١٨ .

(٢) كالطباطبائي في مصابحه : الطهارة / غسل يوم النيروز ص ١٠٨ (مخطوط) .

(٣) كما في السرائر : الصلاة / النوافل المرتبة في اليوم واللييلة ... ج ١ ص ٣١٥ .

(٤) نقله عنه في المذهب البارع : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ١ ص ١٩٢ .

(٥) المذهب البارع : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ١ ص ١٩٢ و ١٩٣ .

(٦) نقله في المذهب البارع : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ١ ص ١٩٢ .

الأول بعد نزول الشمس في الجدي بيومين ، وهو صوم اليهود ، وقيل ^(١) : هو أول يوم من فروردين ماه ، وهو أول شهور الفرس .

قلت : والمشهور المعروف في زماننا هذا إنما هو يوم انتقال الشمس إلى الحمل ، بل لا يعرف غيره كما عن المجلسيين النص عليه في الحقيقة ^(٢) وزاد المعاد ^(٣) ، والشهيد الثاني في روضته ^(٤) والفوائد الملية ^(٥) وعلى شهرته في زمانه ، والشيخ أبي العباس بن فهد : « أنه الأعراف بين الناس والأظهر في الاستعمال » ^(٦) .

ويؤيده مع ذلك ما يومىء إليه خبر المعلّى بن خنيس أنه « ... يوم طلعت فيه الشمس ، وهبت فيه الرياح اللوايح ، وخلقت فيه زهرة الأرض ، وأنه اليوم الذي أخذ فيه العهد لأمر المؤمنين (عليه السلام) بغدير خم » ^(٧) فإنه على ما قيل ^(٨) قد حسب ذلك فوافق نزول الشمس بالحمل في التاسع عشر من ذي الحجة على حساب التقويم ، ولم يكن الهلال رأي ليلة الثلاثين ، فكان الثامن عشر على الرؤية ، وكذا صب الماء على الأموات ، فإن وضع العيد على الاعتدال الربيعي ، إلى غير ذلك من

(١) كما في كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ١١ .

(٢) نقله عنها في المصابيح في الفقه : الطهارة / تعيين يوم النيروز ص ١٠٨ (مخطوط) .

(٣) زاد المعاد (فارسي) : فضيلة واعمال النيروز ص ٣٧١ .

(٤) الروضة البهية : الصلاة / في بقية الصلوات ج ١ ص ٣١٦ .

(٥) الفوائد الملية : ذيل قول المصنف : « والنيروز » ص ٣٣ .

(٦) المهذب البارع : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ١ ص ١٩٣ .

(٧) اورد صدره في وسائل الشيعة : باب ٤٨ من ابواب بقية الصلوات المنذوبة ح ٣ وذيله في ح ٢

من نفس الباب ج ٥ ص ٢٨٨ و ٢٨٩ .

(٨) كما في الحقائق الناضرة : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ٤ ص ٢١٦ .

المؤيدات الكثيرة ، ولولاها لكان القول بالأخير متجهاً .

وأما باقي الأقوال فهي ضعيفة ، بل ربّما احتل في أولها أنّه مصحف «آذار» فيوافق المشهور ، ولبسط الكلام في ذلك محل آخر .

وأما الغسل للتاسع من ربيع الأول فقد حكى ^(١) أنّه من فعل أحمد بن إسحاق القمي ، معللاً له بأنّه يوم عيد ؛ لما روي ^(٢) ما اتفق فيه من الأمر العظيم الذي يسرّ المؤمنين ويكيد المنافقين ، لكن قال في المصاييح : « إنّ المشهور بين علمائنا وعلماء الجمهور أنّ ذلك واقع في السادس والعشرين من ذي الحجة ، وقيل : في السابع والعشرين منه » ^(٣) ، قلت : لكنّ المعروف الآن بين الشيعة إنّما هو يوم تاسع ربيع .

وقد عثرت على خبر ^(٤) مسنداً إلى النبي (صلى الله عليه وآله) في فضل هذا اليوم وشرفه وبركته وأنّه يوم سرور لهم (عليهم السلام) ما يحير فيه الذهن ، وهو طويل ، وفيه تصريح باتّفاق ذلك الأمر فيه ، فلعلنا نقول باستحباب الغسل فيه بناءً على استحبابه لمثل هذه الأزمنة ، وسيّما مع كونه عيداً لنا وأتممتنا (عليهم السلام) .

هذا كلّه في الأغسال المستحبة للزمان ﴿و﴾ أمّا ما يستحبّ لغيره فقد ذكر المصنّف (رحمه الله) منه ﴿سبعة للفعل﴾ ، وهي غسل الإحرام ﴿إذ لا خلاف في مشروعيتها في الجملة﴾ ، والأخبار ^(٥) به كادت تكون متواترة ،

(١) كما في المصاييح في الفقه : الطهارة / اغسال مسنونة زيدت في المقام ص ١٣٣ (مخطوط) .

(٢) الاقبال : ما يختص بشهر ربيع الأول ص ٥٩٧ ، بحار الانوار : الملاحم والفتن ج ٨ ص ٢٩٧ (الطبعة القديمة) .

(٣) المصاييح في الفقه : الطهارة / اغسال مسنونة زيدت في المقام ص ١٣٣ (مخطوط) .

(٤) بحار الانوار : الملاحم والفتن ج ٨ ص ٢٩٧-٢٩٨ (الطبعة القديمة) .

(٥) وسائل الشيعة : انظر باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ج ٢ ص ٩٣٦ .

بل لا خلاف محقق معتد به في خصوص استحبابه ؛ ولذا نفاه عنه في المقنعة^(١) وحجّ الغنية^(٢) وطهارة الوسيلة^(٣) والمنتهى^(٤) ، بل في طهارة الغنية^(٥) وعن حجّ الخلاف^(٦) والتذكرة^(٧) الإجماع عليه ، كما عن ظاهر المجالس^(٨) نسبته إلى دين الامامية ، وعن التهذيب : « عندنا أنّه ليس بفرض »^(٩) ، كما عن حجّ التحرير : « ليس بواجب إجماعاً »^(١٠) ، وعن ابن المنذر : « أجمع أهل العلم أنّ الإحرام جائز بغير اغتسال »^(١١) ، وفي المصابيح أنّ « عليه الإجماع المعلوم بالنقل المستفيض وفتوى المعظم وإطباق المتأخرين »^(١٢) .

قلت : فلا ينبغي الإشكال بعد ذلك ، والأصل ، والسيرة القاطعة ، وعده مع معلوم الاستحباب ، والحكم عليه بأنّه سنّة في مقابلة الفرض والواجب الظاهر في الاستحباب ، وإن حكي عن ابن أبي عقيل^(١٣) وابن

-
- (١) المقنعة : الطهارة / الاغسال المفترضات والمسنونات ص ٥٠ .
 - (٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الحج / في الاحرام ص ٥١٢ .
 - (٣) الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة الكبرى ص ٥٤ .
 - (٤) منتهى المطلب : الحج / في الاحرام ج ٢ ص ٦٧٢ .
 - (٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الاغسال ص ٤٩٣ .
 - (٦) الخلاف : الحج / مسألة ٦٣ ج ٢ ص ٢٨٦-٢٨٧ .
 - (٧) تذكرة الفقهاء : الحج / في الاحرام ج ١ ص ٣٢٤ .
 - (٨) امالي الصدوق : المجلس الثالث والتسعون ص ٥١٥ .
 - (٩) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ذيل ح ٣ ج ١ ص ١٠٥ .
 - (١٠) تحرير الاحكام : الحج / في الاحرام ج ١ ص ٩٥ .
 - (١١) المغني (لابن قدامة) : ذكر الاحرام ج ٣ ص ٢٢٥ .
 - (١٢) المصابيح في الفقه : الطهارة / غسل الاحرام ص ١١٤ (مخطوط) .
 - (١٣) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / اقسام الغسل ص ٢٨ .

الجنيد^(١) الوجوب، وربّما نسب إلى ظاهر الصدوق^(٢) وغيره^(٣) ممّن ذكر التعبير عنه أو عن إعادته بلفظ الأمر «عليك» ونحوهما كالأخبار. ولا ريب في صرف ما وقع في الأخبار من ذلك ولفظ الوجوب أيضاً ونحوها على الاستحباب، كما أنّه يحتمله كلام أولئك، فلا ينبغي بسط الكلام فيه سيّما بعد انقراض الخلاف فيه بحيث لا يمنع من تحصيل الإجماع، والسيرة في خصوص المقام؛ إذ لو كان واجباً لاشتراط في صحّة الاحرام، لاستبعاد الوجوب النفسي، ومن المستبعد بل الممتنع أن يكون ذلك كذلك ويكون المحفوظ عند العلماء خلافه مع توفر الدواعي وتكرّر الحجّ في كلّ عام، مضافاً إلى ما قيل^(٤) من عدم تيسّر الاغتسال في تلك الأوقات لسائر الناس، فتأمّل.

﴿وغسل زيارة النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام)﴾ على المشهورين الأصحاب^(٥)، بل في كشف اللثام^(٦) والمصابيح^(٧) نسبته إلى قطع الأصحاب مؤذنين بدعوى الإجماع

(١) نقله عنه العلامة في المختلف: الحج / كيفية الاحرام ص ٢٦٤.

(٢) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية): باب الحج ص ١٨.

(٣) كالشيخ في النهاية: الحج / كيفية الاحرام ص ٢١٢.

(٤) كما في المصابيح في الفقه: الطهارة / غسل الاحرام ص ١١٤ (مخطوط).

(٥) ممن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة / ذكر الاغتسال ج ١ ص ٤٠، وابن ادريس في

السرائر: الطهارة / الجنابة واحكامها ج ١ ص ١٢٥، وابن سعيد في الجامع للشرائع: باب

الطهارة ص ٣٣، والعلامة في القواعد: الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٣.

(٦) كشف اللثام: الطهارة / في انواعها ج ١ ص ١٢.

(٧) المصابيح في الفقه: الطهارة / الغسل لزيارة النبي والأئمة (عليهم السلام) ص ١١٧

(مخطوط).

عليه ، بل في الغنية^(١) دعواه صريحاً ، كالوسيلة^(٢) عدّه في المندوب بلا خلاف ، وهو الحجّة .

مضافاً إلى المحكي عن فقه الرضا (عليه السلام)^(٣) من نصّه على غسل الزيارات بعد نصّه على غسل زيارة البيت .

وإلى ما عن نهاية الإحكام^(٤) والروض^(٥) من نسبته إلى الرواية ، وشرح الدروس^(٦) إلى الأخبار الكثيرة .

وإلى خبر العلاء بن سيابة عن الصادق (عليه السلام) في قوله تعالى : « خُذُوا زِينَتَكُمْ »^(٧) قال : « الغسل عند لقاء كلّ إمام (عليه السلام) »^(٨) وظهورها في الأحياء لو سلّم غير قادح ؛ لتساوي حرمتيها .

وإلى ما يشعر به استحباب الاغتسال لزيارة الجامعة التي يزار بها كلّ إمام (عليه السلام) .

وما يشعر به المروي عن كامل الزيارات لابن قولويه عن سليمان بن

(١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الاغتسال ص ٤٩٣ .

(٢) الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة الكبرى ص ٥٤ .

(٣) فقه الرضا : باب ٣ ص ٨٢ ، مستدرک الوسائل : باب ١ من ابواب الاغتسال المسنونة ج ١ ص ٢٤٩٧ .

(٤) نهاية الاحكام : الطهارة / في الاغتسال المسنونة ج ١ ص ١٧٨ .

(٥) روض الجنان : الطهارة / في اقسامها ص ١٨ .

(٦) مشارق الشموس : الطهارة / المقدمة ص ٤٥ .

(٧) سورة الاعراف : الآية ٣١ .

(٨) تهذيب الاحكام : المزار / باب ٥٢ ح ١٣ ج ٦ ص ١١٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب المزار ج ٢ ص ٣٠٣ .

عيسى عن أبيه قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : كيف أزورك إذا لم أقدر على ذلك ؟ قال : قال لي : يا عيسى إذا لم تقدر على المجيء فإذا كان يوم الجمعة فاغتسل أو توضأ واصعد إلى سطحك وصل ركعتين وتوجه نحوي ، فإنه من زارني في حياتي فقد زارني في مماتي ، ومن زارني في مماتي فقد زارني في حياتي » ^(١) ؛ لأولوية زيارة القرب على البعد ، وظهور تساوي الصادق (عليه السلام) مع غيره .

وإلى ما يشعر به ما ورد في استحباب الغسل لرؤيا أحدهم في المنام ، كخبر أبي المعزى عن موسى بن جعفر (عليهما السلام) المروي عن كتاب الاختصاص للمفيد ، قال : « من كانت له إلى الله حاجة وأراد أن يرانا وأن يعرف موضعه فليغتسل ثلاث ليالٍ يناجي بنا ، فإنه يرانا ويغفر له بنا ... » ^(٢) الحديث . ومنه يستفاد استحبابه أيضاً لذلك .

وإلى خصوص ما ورد في زيارة النبي (صلى الله عليه وآله) ^(٣) ،

(١) كامل الزيارات : باب ٩٦ ص ٢٨٧-٢٨٨ ، وسائل الشيعة : باب ٩٥ من ابواب المزارح ٤ ج ١٠ ص ٤٥٣ .

(٢) الاختصاص : ص ٩٠ ، مستدرک الوسائل : باب ٢٣ من ابواب الاخصال المسنونة ح ١ ج ٢ ص ٥٢١ .

(٣) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « إذا دخلت المدينة فاغتسل قبل أن تدخلها أو حين تدخلها ، ثم تأت قبر النبي (صلى الله عليه وآله) ثم تقوم فتسلم على رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثم تقوم عند الاسطوانة ... » .

الكافي : باب دخول المدينة وزيارة النبي (صلى الله عليه وآله) ح ١ ج ٤ ص ٥٥٠ ، تهذيب الاحكام : المزار / باب ٣ ح ١ ج ٦ ص ٥ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب المزارح ١ ج ١٠ ص ٢٦٦ .

وأمر المؤمنين (عليه السلام) ^(١)، وأبي عبد الله الحسين (عليه السلام) ^(٢)، وأبي الحسن علي بن موسى الرضا (عليهما السلام) ^(٣)، ممّا هو غنيّ عن الذكر.

بل وما ورد في خصوص زيارة الامامين موسى بن جعفر ومحمد بن علي الجواد (عليهم السلام) من المروي عن ابن قولويه في كامل الزيارات عن أبي الحسن (عليه السلام): «إذا أردت زيارة موسى بن جعفر ومحمد بن

(١) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن محمد بن أحمد بن داود، عن أحمد بن محمد بن سعيد، عن أحمد بن الحسين، عن عبد الملك الاودي، عن ذبيان بن حكيم، عن يونس بن ظبيان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا أردت زيارة قبر أمير المؤمنين (عليه السلام) فتوضّأ واغتسل وامش على هنيئك وقل ...».

تهذيب الاحكام: المزار/ باب ٨ ح ١ ج ٦ ص ٢٥، وسائل الشيعة: انظر باب ٢٩ من ابواب المزار ج ١٠ ص ٣٠٣.

(٢) كالخبر الذي رواه الكليني عن عدّة من اصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن نعيم بن الوليد، عن يوسف الكناسي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا أتيت قبر الحسين (عليه السلام) فأنت الفرات واغتسل بحيال قبره، وتوجّه إليه وعليك بالسكينة والوقار حتّى تدخل القبر من الجانب الشرقي ...».

الكافي: باب زيارة قبر أبي عبد الله (عليه السلام) ح ١ ج ٢ ص ٥٧٢ و ٥٧٥، وسائل الشيعة: انظر باب ٥٩ من ابواب المزار ج ١٠ ص ٣٧٧.

(٣) كالخبر الذي رواه الصدوق عن الحسين بن ابراهيم بن أحمد، عن علي بن ابراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن الصقر بن دلف قال: «سمعت سيدي علي بن محمد بن علي الرضا (عليه السلام) يقول: من كانت له إلى الله حاجة فليزر قبر جدّي الرضا (عليه السلام) بطوس وهو على غسل، وليصلّ عند رأسه ركعتين ...».

عيون أخبار الرضا: باب ٦٦ ح ٢١ و ٣٢ ج ٢ ص ٢٦٠ و ٢٦٢، وسائل الشيعة: انظر

باب ٨٨ من ابواب المزار ج ١٠ ص ٤٤٦.

عليّ (عليهم السلام) فاغتسل ...»^(١) الخ .

بل وخصوص زيارة الامامين أبي الحسن عليّ بن محمّد وأبي محمّد الحسن بن عليّ (عليهم السلام) على ما عن الكتاب المذكور قال : «أروي عن بعضهم (عليهم السلام) أنّه قال : (إذا أردت زيارة قبر أبي الحسن عليّ بن محمّد وأبي محمّد الحسن بن عليّ (عليهم السلام) تقول بعد الغسل إن وصلت ...»^(٢) إلى آخره ، إلى غير ذلك .

ولعلّ عدم ورود ذلك في خصوص أئمة البقيع للاكتفاء بغسل زيارة النبي (صلّى الله عليه وآله) للتداخل وإن كان ذلك رخصة لا عزيمة ، نعم قد تحتل العزيمة في المجتعين في قبر واحد ، كالكاظم والجواد (عليهما السلام) ، والهادي والعسكري (عليهما السلام) كما يشعر به الخبر المذكور ، فتأمل .

هذا كلّ إن لم نفهم الشمول من لفظ الزيارة التي ورد استحبابه في صحيحتي ابن مسلم^(٣) وابن سنان^(٤) وموثقة سماعة^(٥) وغيرها^(٦) لما نحن فيه ، بل نخصّها بزيارة البيت كما في صحيحة معاوية بن عمّار^(٧) ، وإلاّ

(١) كامل الزيارات : باب ١٠٠ ص ٣٠١ . (٢) كامل الزيارات : باب ١٠٣ ص ٣١٣ .

(٣) الخصال : باب السبعة عشر ١ ص ٥٠٨ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٥ ج ٢ ص ٩٣٨ .

(٤) الخصال : باب الاربعة عشر ٥ ص ٤٩٨ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٧ ج ٢ ص ٩٣٨ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٢ ج ١ ص ١٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٣ ج ٢ ص ٩٣٧ .

(٦) وسائل الشيعة : انظر باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٢ ص ٩٣٦ .

(٧) الكافي : باب انواع الغسل ح ١ ج ٣ ص ٤٠ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال

تكثر الأدلة على المطلوب واتضح ، ولعلنا ندعيه .

وكيف كان ، فلا ريب في استفادة استحباب الغسل حينئذٍ لزيارة البيت من هذه الأخبار ، كما عن جماعة^(١) النص عليه ، بل عن الغنية^(٢) الإجماع عليه لكن مقيّداً له عند الرجوع من منى ، وكيف كان فلا ينبغي الإشكال في ثبوته متى تحققت الزيارة المذكورة .

نعم ، لا يستفاد منها استحبابه لكل طواف بالبيت وإن لم يسمّ زيارة كما عن جماعة^(٣) ، أللهم إلا أن يكون مستنده الخبر عن الكاظم (عليه السلام) : « إن اغتسلت بمكة ثم نمت قبل أن تطوف فأعد غسلك »^(٤) ، أو الإجماع المحكي عن الشيخ في الخلاف^(٥) ، أو غير ذلك ، وليس ببعيد ، فلا فرق حينئذٍ بين طواف الزيارة والعمرة والنساء والوداع وغيرها .

وكما يستحبّ حينئذٍ للطواف كذلك يستحب للوقوف بعرفات ؛ لما عن الخلاف^(٦).

المسنونة ج ١ ص ٢٩٣ .

(١) كالشيخ في النهاية : الحج / زيارة البيت والرجوع الى منى ص ٢٦٤ ، وابن البراج في المذهب :

الحج / الدخول الى مكة من منى ج ١ ص ٢٦٠ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الاغسال ص ٤٩٣ .

(٣) كالعلامة في النهاية : الطهارة / في الاغسال المسنونة ج ١ ص ١٧٨ ، والشهيد في النقلة :

الفصل الأول / المقدمة الثالثة ص ٩٥ ، وابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر) :

الاغسال المسنونة ص ٥٤ .

(٤) الكافي : باب دخول مكة ج ٧ ص ٤٠٠ ، تهذيب الاحكام : الحج / باب ٨ ح ١٠ ج ٥

ص ٩٩ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب مقدمات الطواف ج ٢ ص ٣١٩ .

(٥) الخلاف : الحج / مسألة ٦٣ ج ٢ ص ٢٨٧-٢٨٦ .

(٦) المصدر السابق .

والغنية^(١) من الإجماع عليه، وخبري معاوية بن عمار^(٢) وعمر بن يزيد^(٣).

وبالمشعر؛ لألوليته من سابقه، وما عن الخلاف^(٤) من الإجماع عليه.
والنحر والذبح والحلق؛ لحسنه زرارة^(٥) الواردة في تداخل الأغسال.
ولا يستحب لرمي الجمار وإن نقل عن المفيد^(٦)؛ لصحيح الحلبي^(٧)
وحسنه^(٨) الظاهرين في نفيه أو الصريحين، كالإجماع عن

(١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الحج / في الوقوف بعرفة ص ٥١٨.

(٢) رواه الكليني عن محمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «... فإذا انتهيت إلى عرفات فاضرب خباك بنمرة، فإذا زالت الشمس يوم عرفة فاغتسل وصل الظهر والعصر...».

الكافي: باب الغدو إلى عرفات ح ٣ ج ٤ ص ٤٦١، وسائل الشيعة: انظر باب ٩ من ابواب احرام الحج ج ١٠ ص ٩.

(٣) تهذيب الاحكام: الحج / باب ١٣ ح ١٤ ج ٥ ص ١٨٢، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب الاحرام ح ٤ ج ١٠ ص ١٠.

(٤) الخلاف: الحج / مسألة ٦٣ ج ٢ ص ٢٨٦.

(٥) تقدمت في ص ٥٦.

(٦) قاله في الغرية كما نقله عنه في كشف اللثام: الطهارة / في انواعها ج ١ ص ١٣.

(٧) رواه الكليني عن علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سألته عن الغسل إذا رمى الجمار، فقال: ربّما فعلت، فأما الستة فلا، ولكن من الحر والعرق».

الكافي: باب رمي الجمار في أيام التشريق ح ٩ ج ٤ ص ٤٨٢، تهذيب الأحكام:

الحج / باب ١٥ ح ٣٥ ج ٥ ص ١٩٧، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب رمي جرة العقبة ح ٢ ج ١٠ ص ٦٩.

(٨) الكافي: باب رمي الجمار في أيام التشريق ح ٨ ج ٤ ص ٤٨٢، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب رمي جرة العقبة ح ٤ ج ١٠ ص ٧٠.

الخلافاً^(١) ، مضافاً إلى الأصل .

﴿وَمَا يَسْتَحِبُّ لِلْفَعْلِ﴾ غسل المفرط في صلاة الكسوف ﴿بأن تركها متعمداً﴾ .

والمراد بالكسوف هنا كغيره من العبارات ما يعمّ الشمس والقمر كما صرح به في بعض كتب الأصحاب^(٢) ، بل نسب^(٣) إلى كثير منها بل ظاهر بعضهم^(٤) الإجماع عليه ، بل في المصابيح : «إنّه محلّ وفاق»^(٥) ، مع ما في المحكي عن الفقه الرضوي^(٦) من التصريح بهما ، وشمول لفظ الكسوف في الأخبار للأمرين إن لم ندّع ظهوره في الشمس التي هي محلّ الإشكال . واشتمال مرسل حرّيز^(٧) على لفظ القمر لا يصلح للحكم به

(١) الخلاف : الحج / مسألة ٦٣ ج ٢ ص ٢٨٦-٢٨٧ .

(٢) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٧٥ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ١٢ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / في اقسامها ص ٧ .

(٣) كما في المصابيح في الفقه : الطهارة / الغسل لقضاء الكسوفين ص ١٢٣ (مخطوط) .

(٤) كالخونساري في مشارق الشموس : الطهارة / المقدمة ص ٤٥ .

(٥) المصابيح في الفقه : الطهارة / الغسل لقضاء الكسوفين ص ١٢٣ (مخطوط) .

(٦) قال فيه : «وإن انكسفت الشمس أو القمر ولم تعلم به فعليك أن تصلّيها اذا علمت ، فإن تركتها متعمداً حتّى تصبح فاغتسل وصلّ» .

فقه الرضا : باب ١٠ ص ١٣٥ ، مستدرک الوسائل : باب ١٧ من ابواب الاغسال

المسنونة ح ١ ج ٢ ص ٥١٨ .

(٧) رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حرّيز ، عمّن اخبره ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : «إذا انكسف القمر فاستيقظ الرجل ولم يصلّ فليغتسل من غد وليقض الصلاة ، وإن لم يستيقظ ولم يعلم بانكساف القمر فليس عليه إلّا القضاء بغير غسل» .

عليها ، كاشتغالها نفسها على لفظ الاستيقاظ المشعر بكون محل الكسوف آية الليل سيبا بعد ما عرفت ، وإمكان دعوى أولوية الشمس منه في هذا الحكم ، فتأمل .

واعلم أن المعتبر ﴿مع﴾ التفريط المذكور في استحباب الغسل ﴿احتراق القرص على الأظهر﴾ بل لا نعرف خلافاً نصاً وفتوى في أصل مشروعيته مع القيد السابقين ، بل الإجماع إن لم يكن محصلاً فنقول ^(١) كالمحصل عليه ، وإن وقع النزاع في وجوبه وندبه حينئذ .

كما أنه لا ينبغي الإشكال في عدم مشروعيته مع انتفاء أحدهما من التفريط أو الاستيعاب ؛ للأصل ، وظاهر الحسن كالصحيح المروي عن الخصال عن الباقر (عليه السلام) : « الغسل في سبعة عشر موطناً - وعددها إلى أن قال - . وغسل الكسوف إذا احترق القرص كله فاستيقظت ولم تصل فاغتسل واقتض الصلاة ... » ^(٢) ونحوه مرسل الفقيه ^(٣) .

والمنافشة فيه باحتمال الاستيقاظ بعد الانجلاء وتركه الصلاة للنوم لا عمداً ، فهو - مع أنه لا ينافي الاستدلال بالظاهر - بعيد جداً بل فاسد قطعاً ؛ لعدم اشتراط الغسل بذلك عند أحد من الأصحاب ، فوجب إرادة

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٤١ ج ١ ص ١١٧ ، الاستبصار : الصلاة / باب ٢٨٣ ح ٤ ج ١ ص ٤٥٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١ ج ٢ ص ٩٦٠ .

(١) كما في السرائر : الصلاة / صلاة الكسوف ج ١ ص ٣٢١ .

(٢) الخصال : باب السبعة عشر ح ١ ص ٥٠٨ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٥ ج ٢ ص ٩٣٨ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب الاغسال ح ١٧٢ ج ١ ص ٧٧ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٤ ج ٢ ص ٩٣٧ .

الترك العمدي من لفظ الاستيقاظ ، وخصّ بالذكر لفوائد .

فلا ريب في كون العمل على ظاهر الصحيح المتقدّم من اشتراط الشرطين في مشروعية الغسل ، سيّما مع تأييده بنبي الخلاف عن ذلك في صريح صلاة السرائر^(١) وظاهر المنتهى^(٢) والمختلف^(٣) والتذكرة^(٤) وعن الوسيلة^(٥) وكشف الرموز^(٦) وكشف الالتباس^(٧) وغاية المرام^(٨) ، وظاهر معقد إجماع الغنية^(٩) ، وصريح المحكي عن فقه الرضا (عليه السلام)^(١٠) .

فإطلاق صحيح ابن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) : « ... وغسل الكسوف ، فإذا احترق القرص كلّه فاغتسل »^(١١) إذ لم يذكر فيه التعمّد ، كمرسل حرّيز^(١٢) فعكس ذلك ، مقيّد بما عرفت .

(١) السرائر: الصلاة/ صلاة الكسوف ج ١ ص ٣٢١ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة/ الاغسال المندوبة ج ١ ص ١٣١ .

(٣) مختلف الشيعة : الطهارة/ اقسام الغسل ص ٢٨ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة/ الاغسال المسنونة ج ١ ص ٦٠ .

(٥) الوسيلة : الصلاة/ بيان الطهارة الكبرى ص ٥٤ .

(٦) كشف الرموز: الصلاة/ صلاة الكسوف ج ١ ص ١٨٩-١٩٠ .

(٧) كشف الالتباس : الطهارة / الاغسال المسنونة ذيل قول المصنف : « وللفعل كالأحرام

والطواف وزيارة المعصوم » ص ١٨٠ (مخطوط) .

(٨) غاية المرام : الطهارة / الاغسال المسنونة ذيل قول المصنف : « وغسل المفرط في صلاة

الكسوف » ج ١ ص ٣٨ (مخطوط) .

(٩) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة/ في الاغسال ص ٤٩٣ .

(١٠) راجع حاشية (٦) من ص ٨٣ .

(١١) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٥ ح ٣٤ ج ١ ص ١١٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب

الاغسال المسنونة ح ١١ ج ٢ ص ٩٣٩ . (١٢) راجع حاشية (٧) من ص ٨٣ .

فما يحكى عن المقنعة ^(١) والسيد في المسائل الموصليّة ^(٢) والمصباح ^(٣) من الاختصار على اشتراط التعمّد ضعيف ، مع عدم ثبوت ذلك عن الأخير ؛ لكون المحكي ^(٤) عنه فيه نسبته إلى الرواية ، بل ولا صراحة الجميع في الخلاف ؛ إذ لعلّه للاتّكال على معروفيّة القيد أو نحو ذلك ، كإطلاق النافع ^(٥) وعن كتاب الإشراف ^(٦) وسلار ^(٧) استحباب الغسل لقضاء صلاة الكسوف ، وكذا المحكي عن الذكرى ^(٨) فاقصر على الاستيعاب ، وحكاها في كشف اللثام ^(٩) عن الصدوق ، ولم يثبت ، بل ربّما ثبت عدمه كما قيل ^(١٠) لما عرفت .

نعم ، إنّما الكلام في استحباب هذا الغسل ووجوبه مع اجتماع الأمرين ، فأكثر المتأخّرين على الأوّل كما عن الذخيرة ^(١١) والبحار ^(١٢) ، بل في المنتهى : « إنّّه مذهب الأكثر » ^(١٣) ، بل عن كشف الالتباس : « إنّ

-
- (١) المقنعة : الطهارة / الاغسال المفترضات والمسنونات ص ٥١ .
 - (٢) المسائل الموصليات الثالثة (ضمن رسائل المرتضى) : المسألة الثالثة والعشرون ج ١ ص ٢٢٣ .
 - (٣) نقله عنه المصنف في المعتمد : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ٣٥٨ .
 - (٤) كما حكاها في المصابيح في الفقه : الطهارة / الغسل لقضاء الكسوفين ص ١٢١ (مخطوط) .
 - (٥) المختصر النافع : الاغسال المندوبة ص ١٦ .
 - (٦) الاشراف (ضمن مجموعة مؤلفات المفيد) : ج ٩ ص ١٨ .
 - (٧) المراسم : الطهارة / الاغسال المندوب اليها ص ٥٢ .
 - (٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ .
 - (٩) كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ١٢ .
 - (١٠) كما في المصابيح في الفقه : الطهارة / الغسل لقضاء الكسوفين ص ١٢٣ (مخطوط) .
 - (١١) ذخيرة المعاد : الطهارة / في اقسامها ص ٨ .
 - (١٢) بحار الانوار : باب ١ من ابواب الاغسال ذيل ج ٦ ص ٨١ .
 - (١٣) منتهى المطلب : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ١٣١ .

ذلك هو المشهور»^(١) ، بل عن غاية المرام^(٢) نسبتته إلى المتأخرين ، كالمصابيح : « إِنَّ عليه إطباق المتأخرين من زمان ابني زهرة وإدريس عدا النادر» وفيها أيضاً : « إِنَّ أكثر من قال بالوجوب من القدماء كالشيخين والمرتضى وسلاور وابن البراج وابن حمزة فقد خالف نفسه في موضع آخر من كتابه أو كتاب آخر له ، فذهب إلى الندب أو تردد بينه وبين الوجوب ، فلم يتمخض للقول بالوجوب إلا الصدوق والحلي ، بل الحلبي وحده ؛ لعدم صراحة كلام غيره فيه »^(٣) انتهى .

خلافاً لصلاة المقنعة^(٤) والمبسوط^(٥) والجمل^(٦) والوسيلة^(٧) وعن المصباح^(٨) والاقتصاد^(٩) والنهاية^(١٠) والمراسم^(١١) والمهذب^(١٢) والكافي^(١٣)

(١) كشف الالتباس : الطهارة / الاغسال المسنونة ذيل قول المصنف : « وللفعل كالأحرام والطواف وزيارة المعصوم » ص ١٨٠ (مخطوط) .

(٢) غاية المرام : الطهارة / الاغسال المسنونة ذيل قول المصنف : « وغسل المفرط في صلاة الكسوف » ج ١ ص ٣٨ (مخطوط) .

(٣) المصابيح في الفقه : الطهارة / الغسل لقضاء الكسوفين ص ١٢١ (مخطوط) .

(٤) المقنعة : الصلاة / صلاة الكسوف ص ٢١١ .

(٥) المبسوط : الصلاة / صلاة الكسوف ج ١ ص ١٧٢ .

(٦) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : في صلاة الكسوف ص ١٩٤ .

(٧) الوسيلة : الصلاة / صلاة الكسوف ص ١١٢ .

(٨) مصباح المتجهد : صلاة الكسوف ص ٤٧٢ .

(٩) الاقتصاد : صلاة الكسوف ص ٢٧٢ .

(١٠) النهاية : الصلاة / صلاة الكسوف ص ١٣٦ .

(١١) المراسم : الصلاة / صلاة الكسوف ص ٨١ .

(١٢) المهذب : الصلاة / كيفية صلاة الكسوف ج ١ ص ١٢٤ .

(١٣) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثالث من الشرط الثاني من شروطها ص ١٣٥ .

وشرح الجمل^(١) للقاضي وجوبه نصاً وظاهراً، وهو المحكي عن ظاهر الرسالة^(٢) والفقهاء^(٣) والهداية^(٤) والمجالس^(٥)، بل عن الأخير نسبته إلى دين الامامية، كما في صلاة الخلاف^(٦) وعن شرح الجمل^(٧) للقاضي الإجماع عليه، ولعل ذلك مع الأمر في الأخبار به هو الحجة لهم حينئذ على الوجوب.

لكن ومع ذلك فالأول هو الأقوى؛ للاصل، وحصر الواجب من الأغسال في غيره من الأخبار، والإجماع المحكي في مقامين من الغنية^(٨) المعتضد بما عرفت من الشهرة وغيرها، وبما في المصاييح^(٩) أيضاً من اتفاق الأصحاب بعد الخلاف عليه تارة، وأخرى «عليه الإجماع المحقق»، وباستبعاد اشتراط الصلاة بغسل غير رافع للحدث، مع ما في خبر زرارة: «لا تعاد الصلاة إلا من خمس: الطهور...»^(١٠) إلى آخره؛ إذ ليس هو

(١) شرح جمل العلم والعمل: ما يتعلق بصلاة الكسوف ص ١٣٥.

(٢) نقله عنها العلامة في المختلف: الصلاة/ صلاة الكسوف ص ١١٦.

(٣) من لا يحضره الفقيه: باب الاغسال ح ١٧٢ ج ١ ص ٧٧.

(٤) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية): باب الاغسال ص ٤٩.

(٥) الامالي: المجلس الثالث والتسعون ص ٥٠٩ و ٥١٥.

(٦) الخلاف: الصلاة/ مسألة ٤٥٢ ج ١ ص ٦٧٨-٦٧٩.

(٧) شرح جمل العلم والعمل: ما يتعلق بصلاة الكسوف ص ١٣٦-١٣٧.

(٨) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ في الاغسال ص ٤٩٣، وكيفية صلاة الكسوف

ص ٥٠٠.

(٩) المصاييح في الفقه: الطهارة/ الغسل لقضاء الكسوف ص ١٢٢ (مخطوط).

(١٠) من لا يحضره الفقيه: باب احكام السهو في الصلاة ح ٩٩١ ج ١ ص ٣٣٩، تهذيب الاحكام:

الصلاة/ باب ٩ تفصيل ما تقدم ذكره في الصلاة... ح ٥٥ ج ٢ ص ١٥٢، وسائل الشيعة:

باب ٢٩ من ابواب القراءة في الصلاة ح ٤ ج ٤ ص ٧٧٠.

من الطهور؛ لأنّ الفرض وجوبه وإن وجدت الطهارة .

ولا ريب في ضعف ما تقدّم من أدلّة الوجوب عن معارضة ذلك ؛ إذ الاجماع مع معارضته ^(١) بإجماع آخر أقوى منه لا اعتضاده بذهاب المعظم ، بل قد يغلب في الظنّ خطأ الأول ؛ من حيث مخالفة بعض الناقل له نفسه في غير الكتاب ، كطهارة المبسوط ^(٢) وغيرها ^(٣) ، بل وللقائلين بالوجوب أيضاً لما صرحوا به من النذب في كتاب الطهارة ، كالمقنعة ^(٤) والمبسوط ^(٥) والمراسم ^(٦) والمهذب ^(٧) والمصباح ^(٨) والجمال ^(٩) والاقتصاد ^(١٠) والنهاية ^(١١) والخلاف ^(١٢) على ما نقل عن بعضها .

ومن ذلك يعرف ما في النسبة إلى دين الامامية ، ولعلّه أراد المشروعية كناقل الإجماع .

(١) لعل الأولى أن يقال : « معارض » وإلا فالجملة ناقصة .

(٢) المبسوط : الطهارة / ذكر الاغسل ج ١ ص ٤٠ .

(٣) كالقاضي حيث ادعى الاجماع في شرحه للجمال - كما سبق - مع انه قال في المهذب (الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٣٣) : بالاستحباب .

(٤) المقنعة : الطهارة / الاغسل المفترضات والمسنونات ص ٥١ .

(٥) راجع حاشية (٢) من هذه الصفحة .

(٦) المراسم : الطهارة / الاغسل المندوب اليها ص ٥٢ .

(٧) راجع حاشية (٣) من هذه الصفحة .

(٨) مصباح المتجّد : الاغسل المسنونة ص ١١-١٢ .

(٩) الجمال والعتود : الاغسل المسنونة ص ١٦٨ .

(١٠) الاقتصاد : الاغسل المسنونة ص ٢٥٠ .

(١١) و(١٢) لم يتعرض في طهارة النهاية والخلاف للاغسل ، ولذلك لم ينقله عنها أحد ، بل في المصابيح (الطهارة / الغسل لقضاء الكسوفين ص ١٢١ مخطوط) عدّد سبعة كتب قبل النهاية والخلاف ، ثم ذكر أنّ السبعة الاولى قالت في الطهارة بالاستحباب .

وأما الأخبار فبعد تسليم ظهورها في الوجوب تحمل على إرادة النذب ؛ لوجود الصارف ، مع ضعف بعضها ولا جابر كما عرفت .
ثم إن الظاهر اختصاص الاستحباب المذكور للقضاء خاصة ؛ للأصل ، لكن في المختلف ^(١) استحبابه للأداء أيضاً ، وربما مال إليه بعض من تأخر عنه ^(٢) ، ولعله لإطلاق صحيح ابن مسلم ^(٣) .
وفيه : أن الظاهر كما عن جماعة من المحققين ^(٤) التصريح [به] ^(٥) أن هذا الخبر بعينه خبر الخصال ، وعليه شواهد ، فكأن النقيصة فيه من قلم الشيخ ، على أنه يجب حمله على غيره ، سيما بعد القطع بعدم إرادة ظاهره بناءً على تسبب الاحتراق للغسل من غير مدخلية للصلاة ، كما أن ظاهره الوجوب ، ولا صارف له إلى إرادة النذب إلا مع إرادة القضاء .
وأيضاً فالأداء يجوز فعله قبل تحقق الاحتراق ، فلو فعل ثم احترق لم يجب عليه الغسل حينئذ ؛ لعدم وجوب الصلاة ، فيجب التخصيص في الحديث ، وإيجاب الإعادة عليه لمثل هذا الخبر كما ترى .

﴿و﴾ منها : ﴿غسل التوبة سواء كان عن فسق﴾ بارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة ﴿أو كفر﴾ أصلي أو ارتدادي ، بلا خلاف أجده

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / اقسام الغسل ص ٢٨ .

(٢) كالارديلي في مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٧٦ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / في اقسامها ص ٨ ، والخونساري في مشارق الشموس : الطهارة / المقدمة ص ٤٦ .

(٣) تقدم في ص ٨٥ .

(٤) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ٤ ص ٢٠٩ .

(٥) اضافة يقتضيها السياق .

فيها^(١) بل في المنتهى^(٢) الإجماع على ذلك ، بل وكذا الغنية^(٣) والمصاييح^(٤) وعن ظاهر التذكرة^(٥) ، حيث حكي في الأولين منها كما عن الأخير على الكبيرة المستلزم للكفر ، إذ ليس أكبر منه شيء ، وفي المعتمر^(٦) نسبة غسل التوبة إلى الأصحاب ، وهو شامل لما نحن فيه قطعاً .

وكيف كان ، فالحجة - مع ذلك ، ومع ما ورد^(٧) من أمر النبي (صلى الله عليه وآله) قيس بن عاصم وثمامة بن آثال بالاغتسال لما أسلما ، وليس المراد الجنابة لعدم اختصاصها بهما ، والحديث القدسي : « يا محمد من كان كافراً وأراد التوبة والإيمان فليطهر لي ثوبه وبدنه »^(٨) بناءً على أن المراد بتطهير البدن ما نحن فيه ، وما عساه يشعر به قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ »^(٩) ، مع ما فيه من التفأل للطهارة المعنوية بالطهارة الحسية ، وكذا الغسل لقاضي الكسوف ورؤية المصلوب

(١) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / ذكر الاغسال ج ١ ص ٤٠ ، وابن البراج في المهذب : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٣٣ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / الجنابة واحكامها ج ١ ص ١٢٥ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : باب الطهارة ص ٣٣ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ١٣١ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الاغسال ص ٤٩٣ .

(٤) المصاييح في الفقه : الطهارة / غسل التوبة ص ١٢٤ (مخطوط) .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ١ ص ٦٠ .

(٦) المعتمر : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ٣٥٩ .

(٧) مسند احمد بن حنبل : ج ٥ ص ٦١ ، مجمع الزوائد : ج ٧ ص ٤٠٤ ، الإصابة : رقم ٧١٩٤ ج ٣ ص ٢٥٣ .

(٨) عوالي اللآلي : ج ١٢١ ص ٢٢٧ ، مستدرک الوسائل : باب ١٢ من ابواب الاغسال

المسنونة ج ٤ ص ٥١٤ .

(٩) سورة البقرة : الآية ٢٢٢ .

وقتل الوزغ مع ما ورد^(١) فيه من التعليل - خبر مسعدة بن زياد قال : « كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) ، فقال له رجل : بأبي أنت وأمي إنني أدخل كنيفاً لتي ولي جيران وعندهم جواريتان ويضربن بالعود ، فربما أطلت الجلوس استماعاً ، فقال : لا تفعل ، فقال الرجل : والله ما أتيتن برجلي ، وإنما هو سماع أسمعه بأذني ، فقال : لله أنت أما سمعت الله (عز وجل) يقول : (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) ؟ فقال : بلى والله ، ولكنني^(٢) لم أسمع هذه الآية من عربي ولا عجمي ، لا جرم أنني لا أعود إن شاء الله ، وإنني أستغفر الله ، فقال : قم فاغتسل وصل ما بدا لك ، فإنك كنت مقيماً على أمر عظيم ، ما كان أسوأ حالك لو مت على ذلك ، الحمد لله واسأله التوبة من كل ما يكره ، فإنه لا يكره إلا القبيح ، والقبيح دعه لأهله ، فإن لكل أهلاً^(٣) .

والمناقشة فيه بالإرسال - مع أن مثله في مثل ما نحن فيه غير قادح سيما بعد الانجبار - مدفوعة : بأنه كذلك في رواية الشيخ^(٤) والصدوق^(٥) بخلاف الكليني^(٦) ، فإنه قد رواه مسنداً ، بل الظاهر أنه صحيح ، فلاحظ .

ولا ريب في استفادة ما ذكرنا من الأمرين منه سيما التعليل بالإقامة

(١) كما في مرسل الهداية الآتي في ص ١٠١ .

(٢) في المصدر : كأتي .

(٣) وسائل الشيعة : باب ١٨ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١ ج ٢ ص ٩٥٧ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٣٦ ج ١ ص ١١٦ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب الاغسال ح ١٧٧ ج ١ ص ٨٠ .

(٦) الكافي : باب الغناء ح ١٠ ج ٦ ص ٤٣٢ .

على العظيم ، بل ربّما قيل ^(١) باستفادة استحباب الغسل للتوبة ولو من الصغير كما يقتضيه عبارة من أطلق استحباب الغسل لها ، بل في صريح المنتهى ^(٢) الإجماع عليه ؛ بدعوى إشعار الاستدلال عليه بالآية الشريفة ، كقوله (عليه السلام) في آخره : « واسأله التوبة عن كلّ ما يكره » ، مع ظهور صغر ذنبه الذي قد أمره الامام (عليه السلام) بالتوبة منه ؛ إذ ليس هو إلّا الإقدام على ما يحتمل كونه معصية وترك السؤال عنه كما هو ظاهر الرواية ، ولم يثبت كون ذلك من الكبائر ، وجعل الامام (عليه السلام) له أمراً عظيماً إمّا لعظمه في نفسه ، أو لآفته في مقام الزجر والردع ، أو غير ذلك .

قلت : لكنّ الإنصاف أنّ ذلك كلّه تعسّف ؛ لعدم الإشعار في الاستدلال بالآية كالكلية في آخره بالاعتسال لكلّ ذنب ، والجاهل المقصّر كالعالم في عظم الذنب وصغره أيضاً ، ولا ريب في كون استماع الغناء - سيّما من مثل الجوّاري ؛ إذ الغالب اشتماله على الملاهي حينئذٍ وغيره - كبيرة من العالم . وأيضاً مع التسليم فالمفهوم من قوله (عليه السلام) : « كنت مقيماً » الإصرار على ذلك ، وهو كبيرة .

فظهر حينئذٍ أنّ الاستدلال به على ذلك لا يخلو من تأمل ، فمن هنا اقتصر في الغنية ^(٣) كما عن غيرها ^(٤) على الكبيرة ، وربّما فهم من نحو عبارة

(١) كما في جامع المقاصد : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٧٦ ، ومسالك الافهام :

الطهارة / الاغسال المسنونة ج ١ ص ١٢ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ١ ص ١٣١ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الاغسال ص ٤٩٣ .

(٤) كالمنقعة : الطهارة / الاغسال المفترضات والمسنونات ص ٥١ ، والكافي في الفقه :

المصتف والقواعد^(١) ؛ لعدم تحقق الفسق بالصغيرة ، إلا أن يصرّ عليها فتكون كبيرة حينئذٍ .

ومنه يظهر دليل آخر غير الأصل ؛ لعدم استحباب الغسل لها من حيث وقوعها مكفّرة ، فلا توبة منها حتى يشرع الغسل لها .

لكن قد يقال : إنه يكفي في ثبوت الاستحباب إجماع المنتهى^(٢) المؤيد بصريح الفتوى من جماعة^(٣) ، كإطلاق آخرين^(٤) الغسل للتوبة حتى نسب إلى الأصحاب في المعتبر^(٥) ، وعدّه في الوسيلة^(٦) من المندوب بلا خلاف ، بل لعلّ عبارة المصتف ونحوها يراد من الفسق فيها - بقرينة المقابلة بالكفر - ما هو أعمّ منها .

فينحصر الخلاف حينئذٍ في خصوص من قيّد بالكبيرة ، وهو قليل ، وفي المصابيح أنّ « التعميم هو المشهور بل المجمع عليه ؛ لندرة المخالف وانقراضه بالنسبة إلى أولئك »^(٧) ، مع احتمال عدم التخصيص منهم ، كما أنّه يحتمل أيضاً شمول الكبيرة بدعوى أنّ سائر الذنوب كبائر وإن اختلفت

الصلاة / الاغسال المسنونة ص ١٣٥ .

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٣ .

(٢) راجع حاشية (٢) من ص ٩٣ .

(٣) راجع حاشية (١) و (٤) من ص ٩٣ .

(٤) كالشيخ في المبسوط : الطهارة / ذكر الاغسال ج ١ ص ٤٠ ، وابن البراج في المذهب :

الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٣٣ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / الجنابة واحكامها ج ١

ص ١٢٥ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٢٢١ .

(٥) تقدم في ص ٩١ .

(٦) الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة الكبرى ص ٥٤-٥٥ .

(٧) المصابيح في الفقه : الطهارة / غسل التوبة ص ١٢٥ (مخطوط) .

شدة وضعفاً ، كما عن بعض^(١) نسبته إلى الجميع ، وآخر^(٢) إلى الأكثر .
والصغائر تقع مكفرة في حال الغفلة والنسيان ، وإلا فالتوبة واجبة عن
كلّ ذنب ، والصغيرة بترك التوبة تكون كبيرة ، ولعلّه على هذا يحمل قوله
تعالى : « إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ... » (٣) الآية .

على أنّ محلّ البحث حيث تتحقّق التوبة عن الصغيرة التي ليست
بكبيرة ، كما لو فرض إرادة التوبة عن بعض الصغائر لمرتكب الكبائر ،
ودعوى عدم جواز تبعض التوبة ممنوع ، فتأمل جيّداً . فظهر لك أنّ الأقوى
حينئذٍ استحباب الغسل مطلقاً .

❦ ومنها : غسل ❦ صلاة الحاجة وصلاة الاستخارة ❦ بلا خلاف
أجده فيها^(٤) ، بل في الغنية^(٥) الإجماع عليها ، وفي الوسيلة^(٦) من
المندوب بلا خلاف ، وفي المعتبر : « مذهب الأصحاب »^(٧) ، والروض :
« إنّه عمل الأصحاب »^(٨) ، وعن التذكرة : « عند علمائنا »^(٩) .

(١) كالطبرسي في مجمع البيان : ذيل آية ٣١ من سورة النساء ج ٣-٤ ص ٣٨ .

(٢) كالطباطبائي في المصابيح : الطهارة / غسل التوبة ص ١٢٥ (مخطوط) .

(٣) سورة النساء : الآية ٣١ .

(٤) ممن قال بذلك : الشيخ في الميسر : الطهارة / ذكر الاغسال ج ١ ص ٤٠ ، وابن ادريس في

السرائر : الطهارة / الجنابة واحكامها ج ١ ص ١٢٥ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : باب

الطهارة ص ٣٣ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٣ .

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الاغسال ص ٤٩٣ .

(٦) الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة الكبرى ص ٥٤-٥٥ .

(٧) المعتبر : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ١ ص ٣٥٩ .

(٨) روض الجنان : الطهارة / في اقسامها ص ١٨ .

(٩) تذكرة الفقهاء : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ١ ص ٦٠ .

ويذكر عليه : -مضافاً إلى ذلك - الأخبار^(١) الكثيرة الآمرة به مقدماً على الصلاة عند طلب الحوائج ، وقول الصادق (عليه السلام) في خبر سماعة : «... وغسل الاستخارة مستحب»^(٢) ، ولم أعر على غيره فيما يتعلّق بالاستخارة ، وغير المحكي عن فقه الرضا (عليه السلام) : «... وغسل الاستخارة وغسل طلب الحوائج من الله تبارك وتعالى ...»^(٣).

وليس فيها ذكر الصلاة ، بل ظاهرهما الاستحباب لنفس الأمرين ، كالمحكي لنا من عبارة التذكرة ناسباً لها إلى علمائنا ، ولعله غير بعيد ، بل أخبار الحاجة لا تنافيه ؛ لعدم صراحتها بل ولا ظهورها في كون الغسل للصلاة ، وإن أمر به سابقاً على الصلاة المأمور بها . أللهم إلا أن يجعل إجماع الغنية المؤيد بما عرفت قرينة على احتمال الصلاة فيها .

(١) كالحزب الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن دويل ، عن مقاتل بن مقاتل قال : «قلت للرضا (عليه السلام) : جعلت فداك ، علمني دعاء لقضاء الحوائج ، فقال اذا كانت لك حاجة إلى الله (عز وجل) مهمة فاغتسل والبس انظف ثيابك وشم شيئاً من الطيب ، ثم ابرز تحت السماء فصل ركعتين تفتتح الصلاة فتقرأ فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد خمس عشرة مرة ، ثم تركع فتقرأ خمس عشرة مرة ، ثم تتمها على مثال صلاة التسبيح ...» .

الكافي : باب صلاة الحوائج ح ٣ ج ٣ ص ٤٧٧ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٢٨ من ابواب بقية الصلوات المندوبة ج ٥ ص ٢٥٥ .

(٢) الكافي : باب انواع الغسل ح ٢ ج ٣ ص ٤٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٢ ج ١ ص ١٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٣ ج ٢ ص ٩٣٧ .

(٣) فقه الرضا : باب ٣ ص ٨٢ ، مستدرک الوسائل : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١ ج ٢ ص ٤٩٧ .

وأما صحيح زرارة عن الصادق (عليه السلام) « في الأمر يطلبه الطالب من ربه - إلى أن قال :- فإذا كان الليل فاغتسل في ثلث الليل الثاني - وساق الحديث حتى قال :- فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية استخار مائة مرة ، يقول ... »^(١) وذكر الدعاء ، ونحوه خبر مراراً عن الكاظم (عليه السلام)^(٢) فيما إذا فدحك أمر عظيم ، فالظاهر أن المراد بالاستخارة فيها إنما هو طلب أن يجعل الله له الخير في هذا الأمر الذي يطلبه وأن يختاره ، فإنه أحد معاني الاستخارة ، لا بمعنى المشاورة .

لكنك في غنية عن ذلك بعد الاستدلال بما عرفت من الإجماع وغيره على أن الاستخارة تدخل في طلب الحوائج ، فتشملها تلك الأدلة ، نعم قال في جامع المقاصد وتبعه غيره^(٣) : « إنه ليس المراد بصلاة الحاجة والاستخارة أي صلاة اقترحها المكلف لأحد الأمرين ، بل المراد بذلك ما نقله الأصحاب عن الأئمة (عليهم السلام) ، وله مظان فليطلب منها »^(٤) انتهى .

قلت : لكن لا يخفى على من لاحظ ما ورد من أخبار الحاجة^(٥) أنها ظاهرة في أن للمكلف أن يصلي ركعتين مغتسلاً لهما في كل حاجة وفي أي

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٣٩ ج ١ ص ١١٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١ ج ٢ ص ٩٥٨ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب صلاة الحاجة ح ١٥٤٢ ج ١ ص ٥٥٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١ ج ٢ ص ٩٥٨ .

(٣) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ٢ ص ١٧١ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / في اقسامها ص ٨ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٧٦ .

(٥) راجع حاشية (١) من ص ٩٦ .

وقت ، نعم في بعضها^(١) كيفيات خاصة للصلاة من قراءة الإخلاص خمس عشرة على نحو صلاة التسبيح وصيام ثلاثة أيام ونحو ذلك ، وهو أمر خارج عما نحن فيه ، فلاحظ وتأمل .

ولعله يدخل في صلاة الحاجة ما ذكر من الغسل لصلاة الاستسقاء ؛ لما في الغنية^(٢) من الإجماع عليه ، وفي موثقة سماعة : « ... وغسل الاستسقاء واجب ... »^(٣) والمراد تأكد الاستحباب باتفاق الأصحاب كما قيل^(٤) ، لكن لا صلاة فيها ، ولعله لا تكال على معلومية ذلك سيما مع ما عرفت من الإجماع . بل عن فلاح السائل نقلاً عن ابن بابويه في كتاب مدينة العلم عن الصادق (عليه السلام) أنه روى حديثاً في الأغسال ذكر فيها غسل الاستخارة وغسل صلاة الاستسقاء وغسل الزيارة ، ثم قال : « رأيت في بعض الأخبار من غير كتاب مدينة العلم : (إنّ مولانا عليّاً (عليه السلام) كان يغتسل في الليالي الباردة طلباً للنشاط) »^(٥) ، قلت : ومنه يستفاد

(١) راجع حاشية (١) من ص ٩٦ ، وبالنسبة الى الصيام فقد ورد في عدة اخبار ، منها : ما رواه الصدوق باسناده عن موسى بن القاسم ، عن صفوان بن يحيى ، ومحمد بن سهل ، عن اشياخهما ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « اذا حضرت لك حاجة مهمة الى الله (عز وجل) فصم ثلاثة أيام متوالية : الاربعاء والخميس والجمعة ، فاذا كان يوم الجمعة إن شاء الله فاغتسل ... » ، راجع من لا يحضره الفقيه : باب صلاة الحاجة ح ١٥٤٣ ج ١ ص ٥٥٦ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الاغسال ص ٤٩٣ .

(٣) الكافي : باب انواع الغسل ح ٢ ج ٣ ص ٤٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٢ ج ١ ص ١٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٣ ج ٢ ص ٩٣٧ .

(٤) كما في المعتمد : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ٣٦٠ .

(٥) مستدرک الوسائل : باب ٢٣ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٢ ج ٢ ص ٥٢١ .

استحباب الغسل لذلك أيضاً ، فتأمل .

ومن الحوائج الغسل لصلاة الظلّامة ؛ لما روي عن مكارم الأخلاق عن الصادق (عليه السلام) قال : « إذا طلبت ^(١) بمظلمة فلا تدع على صاحبك ، فإنّ الرجل يكون مظلوماً فلا يزال يدعوه حتّى يكون ظالماً ، ولكن إذا ظلمت فاغتسل وصلّ ركعتين في موضع لا يحجبك عن السماء ، ثمّ قل ... » ^{(٢)(٣)} .

ومنها أيضاً : الغسل لصلاة الخوف من الظالم المرويّة عن مكارم الأخلاق ^(٤) أيضاً بكيفيّة خاصّة ^(٥) ، بل وكذا ما ذكر من الغسل لصلاة الشكر مدّعياً في الغنية ^(٦) الإجماع عليه قد يدعى دخولها في الحوائج أيضاً ؛ لقوله تعالى : « لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ » ^(٧) ، ولم نقف على خبر يدلّ على

(١) في المصدر : ظلمت .

(٢) مكارم الاخلاق : نواذر الصلوات ص ٣٣٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب بقية الصلوات المندوبة ح ١ ج ٥ ص ٢٤٦ .

(٣) اللهم إنّ فلان ابن فلان ظلمي ، وليس لي أحد أصول به عليه غيرك ، فاستوف لي ظلامي الساعة الساعة بالاسم الذي إذا سألك به المضطرّ أجبتّه ، فكشفت ما به من ضرّ ، ومكنت له في الأرض ، وجعلته خليفتك على خلقك ، فأسألك أن تصلّي على محمّد وآل محمّد ، وأن تستوفي لي ظلامي الساعة الساعة - إلى أن قال :- فإنك لا تلبث حتى ترى ماتحب . (منه رحمه الله) .

(٤) مكارم الاخلاق ؛ نواذر الصلوات ص ٣٣٩ .

(٥) من كشف الركبتين بعد الاغتسال والصلاة ، وجعلهما ممّا يلي الصلاة ، ثمّ قول مائة مرّة : يا حيّ يا قيوم يا حيّ يا قيوم يا حيّ لا إله إلا أنت ، برحتك استغثت ، فصلّ على محمّد وآل محمّد ، وأن تلطف وأن تغلب لي وأن تمكر لي وأن تحدع لي وأن تكيد لي وأن تكفيني مؤنة فلان بلا مؤنة ، فإنّ هذا كان دعاء النبي (صلّى الله عليه وآله) يوم أحد . (منه رحمه الله) .

(٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الاغتسال ص ٤٩٣ .

(٧) سورة ابراهيم : الآية ٧ .

ذلك ، نعم روي عن الصادق (عليه السلام) في كيفية صلاة الشكر عن الكافي (١) (٢) .

وقد يدخل في طلب الحوائج أيضاً ما ورد من الغسل لأخذ التربة الحسينية ؛ للمرسل عن ابن طاووس في مصباح الزائر (٣) (٤) ، ونحوه عن البحار (٥) عن المزار الكبير عن جابر الجعفي عن الباقر (عليه السلام) .
وبقي بعض الأغسال للأفعال :

منها : قتل الوزغ ، وهو حيوان ملعون قد ورد عدة أخبار (٦) في ذمه والترغيب على قتله ، وأنه كمن قتل شيطاناً ، إلى غير ذلك ، والظاهر أن سام أبرص والورك بعض أفراده .

(١) الكافي : باب صلاة الشكر ح ١ ج ٣ ص ٤٨١ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب بقية الصلوات المندوبة ح ١ ج ٥ ص ٢٦٦ .

(٢) ركعتين يقرأ في الأولى بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد ، وفي الثانية بفاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون ، وتقول في ركوع الأولى وسجودها : الحمد لله شكراً وحداً ، وتقول في الركعة الثانية أيضاً في ركوعك وسجودك : الحمد لله الذي استجاب دعائي وأعطاني مسألتي . (منه رحمه الله) .

(٣) مصباح الزائر : في التربة الحسينية ذيل باب زيارة الحسين (عليه السلام) ص ١٩١ (مخطوط) .

(٤) قال : يروى في أخذ التربة « أنك إذا أردت أخذها فقم آخر الليل واغتسل والبس أطهر ثيابك وتطيب بسعد وادخل وقف عند الرأس وصل أربع ركعات ... » الحديث . (منه رحمه الله) .

(٥) بحار الأنوار : باب ١٦ من كتاب المزار ح ٨٣ ج ١٠١ ص ١٣٨-١٣٩ ، مستدرک الوسائل : باب ٥٦ من ابواب المزار ح ١٠ ج ٣ ص ٣٣٨ .

(٦) كالحبر الآتي ، وراجع وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب الاغسال المسنونة ج ٢ ص ٩٥٧ ، ومستدرک الوسائل : باب ١٣ من ابواب الاغسال المسنونة ج ٢ ص ٥١٥ .

وعلى كلّ حال ، فاستحباب الغسل للمروي عن بصائر الدرجات^(١) وروضة الكافي^(٢) والخرائج والجرائح^(٣) عن الصادق (عليه السلام) : « عن الوزغ ، قال : رجس ، وهو مسخ كلّهُ ، فإذا قتلته فاغتسل »^(٤) ، وعن الهداية أنّه « ... روي : والعلة في ذلك أنّه يخرج من الذنوب فيغتسل منها »^(٥) ، ولعلّ هذا مع فتوى جماعة من الأصحاب^(٦) به يكفي في إثبات الاستحباب ، فما وقع من الاضطراب فيه حتّى من المصتف في المعتبر^(٧) ليس في محله .

ومنها : الغسل من المسّ للميت بعد تغسيله ؛ لموثقة عمّار الساباطي^(٨) ، وفيه بحث .

(١) بصائر الدرجات : باب أن الأئمة يعرفون منطق المسوخ ح ١ ص ٣٥٣ .

(٢) الكافي : ح ٣٠٥ ج ٨ ص ٢٣٢ .

(٣) الخرائج والجرائح : باب معجزات الامام الباقر (عليه السلام) ح ١٧ ج ١ ص ٢٨٣ .

(٤) وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٢ ج ٢ ص ٩٥٧ .

(٥) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الاغسال ص ٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٢ ج ٢ ص ٩٥٨ .

(٦) كابن سعيد في نزهة الناضر : في الاغسال المسنونة ص ١٦ ، والعلامة في المنتهى : الطهارة / الاغسال المدبوبة ج ١ ص ١٣١-١٣٢ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / المقدمة ص ٢ ، وابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر) : الاغسال المسنونة ص ٥٤ .

(٧) المعتبر : الطهارة / الاغسال المدبوبة ج ١ ص ٣٦٠ .

(٨) رواه الشيخ باسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « يغتسل الذي غُسل الميت ، وكلّ من مسّ ميتاً فعليه الغسل وإن كان الميت قد غُسل » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٨ ج ١ ص ٤٣٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٦٠ ح ٨ ج ١ ص ١٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب غسل المس ح ٣ ج ٢ ص ٩٣٢ .

ومنها : الغسل لإرادة تكفينه أو تغسيله كما عن الذكرى ^(١) والنزهة ^(٢) ، بل عن الأخير نسبته إلى الرواية ، ولعله أراد بها خبر محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) أو الباقر (عليه السلام) : « الغسل في سبعة عشر موطناً - إلى أن قال :- وإذا غسلت ميتاً أو كفنته أو مسسته بعد ما يبرد ... » ^(٣) وهو غير ظاهر في ذلك ، بل هو محتمل وجوهاً عديدة ، فتأمل جيداً ليظهر لك بطلان ما عن الصدوق ووجهه في المجالس ^(٤) والهداية ^(٥) من الفتوى بمضمون الخبر المتقدم مع التصريح بالوجوب .

ومنها : الغسل للتوجه إلى السفر خصوصاً سفر زيارة الحسين (عليه السلام) ؛ للمرسل عن ابن طاووس في أمان الأخطار ^(٦) في ذلك ، وخبر أبي بصير ^(٧) عن الصادق (عليه السلام) في خصوص سفر الحسين (عليه السلام) ^(٨) .

ومنها : عمل الاستفتاح ؛ لما عن الشيخ والصدوق وابن طاووس بطرق

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ .

(٢) نزهة الناظر : في الاغسال المسنونة ص ١٦ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٣٤ ج ١ ص ١١٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٥ ج ١١ ص ٩٣٨ و ٩٣٩ .

(٤) أمالي الصدوق : المجلس الثالث والتسعون ص ٥١٥ .

(٥) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الاغسال ص ٤٩ .

(٦) الامان من اخطار الاسفار : الباب الأول / الفصل السادس ص ٢٠ .

(٧) وسائل الشيعة : باب ٧٧ من ابواب المزارح ج ١ ص ٤٢٣ .

(٨) قال : « إذا أردت الخروج إلى أبي عبد الله (عليه السلام) فصم قبل أن تخرج ثلاثة أيام ، يوم الاربعاء ويوم الخميس ويوم الجمعة ، فإذا أمسيت ليلة الجمعة فصل صلاة الليل ثم قم فانظر في نواحي السماء فاغتسل تلك الليلة قبل المغرب ، ثم تنام على طهر ، فإذا أردت المشي إليه فاغتسل ، ولا تطيب ولا تدهن ولا تكتحل حتى تأتي القبر . (منه رحمه الله) .

متعددة عن الصادق (عليه السلام) أنه قال في حديث طويل : « صم في رجب يوم ثلاثة عشر وأربعة عشر وخمسة عشر، فإذا كان يوم الخامس عشر فاغتسل عند الزوال »^(١)، وعن رواية أخرى « قريباً من الزوال » .

ومنها : غسل من أهرق عليه ماء غالب النجاسة كما عن المفيد في الإشراف^(٢)، ولعلّه للاحتياط ، كالغسل عند الإفاقة من الجنون كما عن العلامة في النهاية ، قال : « لما قيل : إنّ من زال عقله أنزل »^(٣) انتهى . لكن نفاه في المنتهى^(٤) ؛ لعدم الدليل ، وكالغسل عند الشك كواجدي المني في الثوب المشترك ، وإعادة الغسل عند زوال العذر الذي رخص في اشتمال الغسل على نقص ؛ خروجاً من شبهة القول بوجوبه .

ومنها : غسل من مات جنباً قبل تغسيله على ما عن بعضهم^(٥)، لكن عن المعتبر^(٦) الإجماع على عدم استحبابه ، وقد تقدّم لنا كلام فيه^(٧) . ومنها : لمعاودة الجماع ، قيل^(٨) : لقول الرضا (عليه السلام) في الذهبية : « والجماع بعد الجماع من غير فصل بينهما بغسل يورث للولد

(١) مصباح المتجّد : اعمال رجب ص ٧٤٣ ، واقبال الاعمال : ص ٦٥٩ .

(٢) الاشراف (ضمن مجموعة مؤلفات المفيد) : ج ٩ ص ١٨ .

(٣) نهاية الاحكام : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ١٧٩ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ١٣٢ .

(٥) احتمله الشيخ في التهذيب : الطهارة / باب ٢٣ ذيل ح ٣٣ ج ١ ص ٤٣٣ ، والاستبصار : الطهارة / باب ١١٥ ذيل ح ٦ ج ١ ص ١٩٥ ، وقاله في الدلائل كما نقله عنه في مفتاح

الكرامة : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٢٠ .

(٦) المعتبر : الطهارة / غسل البت ج ١ ص ٢٧٤ .

(٧) في ج ٤ ص ١٦٠ ...

(٨) كما في مفتاح الكرامة : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ١٩-٢٠ .

الجنون»^(١) قلت: ويحتمل بفتح الغين المعجمة وإرادة غسل الجنابة، فتأمل.

ولا يخفى عليك أن ما ذكر من غسل الأفعال منها ما كان الفعل غاية له، ومنها ما كان سبباً له، ويختلفان من هذه الجهة من حيث التقدم والتأخر، فتأمل جيداً.

﴿وخمسة﴾ أغسال ﴿للمكان﴾ وبها تتم الثمانية والعشرون التي ذكرها المصنف ﴿وهي غسل دخول الحرم﴾ للصحيح^(٢) والخبرين^(٣) وإجماع الغنية^(٤) المعتضد بما في الوسيلة^(٥) من المندوب بلا خلاف. لكن في كشف اللثام^(٦) عن الشيخ في الخلاف الإجماع على عدمه، وهو - مع قصوره عن معارضة ما عرفت - قال في المصاييح: «إني لم أجد ذلك في الخلاف»^(٧).

(١) بحار الأنوار: باب ٩٠ من ابواب السماء والعالم ج ٦٢ ص ٣٢١.

(٢) رواه الصدوق عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن الغسل في أربعة عشر موطناً - إلى أن قال -: ودخول الحرم...».

الخصال: باب الأربعة عشر ص ٤٩٨، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٧ ج ٢ ص ٩٣٨.

(٣) أي موثق سماعة المتقدم في ص ١١. ومرسل الصدوق، من لا يحضره الفقيه: باب الاغسال ح ١٧٢ ج ١ ص ٧٧، وسائل الشيعة: باب ١ من أبواب الاغسال المسنونة ح ٥ ج ٢ ص ٩٣٨.

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ في الاغسال ص ٤٩٣.

(٥) الوسيلة: الصلاة/ بيان الطهارة الكبرى ص ٥٤.

(٦) كشف اللثام: الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ١٣.

(٧) المصاييح في الفقه: الطهارة/ غسل دخول مكة والمدينة وحرمة ص ١١٣ (مخطوط).

ثم إطلاق الحرم في الأخبار وكلام الأصحاب ينصرف إلى حرم مكة دون حرم المدينة ، فكان على المصنّف أن يثبته ؛ لصحيح ابن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) : « الغسل في سبعة عشر موطناً - إلى أن قال - : وإذا دخلت الحرمين ... »^(١) ، واحتمال إرادة نفس البلدين منه تكلف لا داعي إليه ولا شاهد عليه .

﴿و﴾ غسل دخول ﴿المسجد الحرام﴾ لإجماعي الغنية^(٢) والخلاف^(٣) المعتضدين بما في الوسيلة^(٤) أيضاً من المندوب بلا خلاف ، وفحوى ما دلّ عليه لمسجد النبي (صلى الله عليه وآله) ؛ لآله أفضل منه .

وربما استدلّ^(٥) عليه بقول الكاظم (عليه السلام) لعلي بن أبي حمزة : « إن اغتسلت بمكة ثم نمت قبل أن تطوف فأعد غسلك »^(٦) ، لكن ظاهره كون الغسل للطواف ، وكيف كان فما عن الجعفي^(٧) من وجوب الغسل لذلك شاذ لا يلتفت إليه .

﴿و﴾ غسل دخول ﴿الكعبة﴾ لقول الصادق (عليه السلام) في خبر

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٣٤ ج ١ ص ١١٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١١ ج ٢ ص ٩٣٩ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الاغسال ص ٤٩٣ .

(٣) الخلاف : الحج / مسألة ٦٣ ج ٢ ص ٢٨٦-٢٨٧ .

(٤) الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة الكبرى ص ٥٤ .

(٥) كما في رياض المسائل : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ٧٣ .

(٦) الكافي : باب دخول مكة ح ٧ ج ٤ ص ٤٠٠ ، تهذيب الاحكام : الحج / باب ٨ ح ١٠ ج ٥

ص ٩٩ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب مقدمات الطواف ح ٢ ج ٩ ص ٣١٩ .

(٧) نقله عنه الشهيد في الدروس : الحج / في الطواف ص ١١٢ .

سماعة: «... وغسل دخول البيت واجب...»^(١) والمراد تأكد الاستحباب، وفي صحيح ابن سنان: «... ودخول الكعبة...»^(٢) وقول أحدهما (عليهما السلام) في صحيح ابن مسلم: «... ويوم تدخل البيت...»^(٣) مع ما في الغنية^(٤) والخلاف^(٥) من الإجماع عليه معتضداً بما سمعته^(٦) من الوسيلة أيضاً.

ولعلّ المراد بالكعبة في المتن ما يشمل البلد، أعني مكة؛ لما في الخلاف^(٧) من الإجماع عليه فيها أيضاً معتضداً بما في الوسيلة ممّا تقدّم، وقول الصادق (عليه السلام) في صحيح ابن سنان: «... ودخول مكة...»^(٨) وفحوى ما دلّ عليه^(٩) في دخول المدينة.

وأما خبر الحلبي: «إنّ الله (عزّ وجلّ) يقول في كتابه: (ظَهَرَا بَيْتِي لِلظَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودِ) فلا ينبغي للعبد أن يدخل مكة إلّا

(١) الكافي: باب انواع الغسل ح ٢ ج ٣ ص ٤٠، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٥ ح ٢ ج ١ ص ١٠٤، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٣ ج ٢ ص ٩٣٧.

(٢) الخصال: باب الاربعة عشر ح ٥ ص ٤٩٨، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٧ ج ٢ ص ٩٣٨.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٥ ح ٣٤ ج ١ ص ١١٤، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١١ ج ٢ ص ٩٣٩.

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ في الاغسال ص ٤٩٣.

(٥) و(٦) الخلاف/ الحج/ مسألة ٦٣ ج ٢ ص ٢٨٦-٢٨٧.

(٧) في ص ١٠٥.

(٨) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٥ ح ٢٢ ج ١ ص ١١٠، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١٠ ج ٢ ص ٩٣٩.

(٩) سيأتي عن قريب عند التعرض له.

وهو طاهر قد غسل عرقه والأذى وتطهّر»^(١) فيحتمل إرادة البيت من مكة فيه .

وما في كشف اللثام^(٢) من الإجماع عن الخلاف على عدم استحباب الغسل لذلك لم نجده ، بل الموجود ما حكيناه .

﴿و﴾ غسل دخول ﴿المدينة﴾ لصحيح ابن سنان : « ... ودخول مكة والمدينة ... »^(٣) ، وحسن معاوية بن عمّار عن الرضا (عليه السلام) : « إذا دخلت المدينة فاغتسل قبل أن تدخلها أو حين تدخلها ... »^(٤) وإجماع الغنية^(٥) المعتضد بما سمعت^(٦) من الوسيلة .

وإطلاق^(٧) الدليل هنا كإطلاق ما دلّ عليه بالنسبة إلى دخول مكة عدم الفرق بين الدخول لأداء فرض أو نفل أو غيرهما ، فما عن المقنعة^(٨) من اختصاصه بالأولين ضعيف .

﴿و﴾ غسل دخول ﴿مسجد النبي (صلى الله عليه وآله)﴾

(١) الكافي : باب دخول مكة ح ٣ ج ٤ ص ٤٠٠ ، تهذيب الاحكام : الحج / باب ٨ ح ٦ ج ٥ ص ٩٨ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب مقدمات الطواف ح ٣ ج ٩ ص ٣١٨ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ١٣ .

(٣) راجع حاشية (٨) من الصفحة السابقة .

(٤) الكافي : باب دخول المدينة وزيارة النبي (صلى الله عليه وآله) ح ١ ج ٤ ص ٥٥٠ ، تهذيب

الاحكام : المزار / باب ٣ ح ١ ج ٦ ص ٥ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب المزار ح ١ ج ١٠ ص ٢٦٦ وهو عن الصادق (عليه السلام) .

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الاغسال ص ٤٩٣ .

(٦) في ص ١٠٥ .

(٧) الأولى : ومقتضى اطلاق .

(٨) المقنعة : الطهارة / الاغسال المفترضات والمسنونات ص ٥١ .

لقول الباقر (عليه السلام) في خبر ابن مسلم : « ... وإذا أردت دخول مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) ... »^(١) وإجماع الغنية^(٢) المعتضد بما سبق من الوسيلة أيضاً .

وفي الموجز^(٣) كما عن شرحه^(٤) ونهاية الأحكام^(٥) زيادة دخول مشاهد الأئمة (عليهم السلام) في الأغسال المكانية بعد أن ذكروا استحبابه للزيارة ، وجعلوه من الغسل للفعل ، وهو أعم من الزيارة ؛ إذ يكون لها ولغيرها ، ولم نعرف له شاهداً سيقاً إذا أريد البلد ، إلا فحوى ثبوته للمدينة ومكة ومسجديها .

وكذا ما يحكى عن أبي علي^(٦) من استحبابه لكلّ مشهد أو مكان شريف ، كقوله ذلك أيضاً في الزمان لكلّ زمان شريف ، ولكلّ فعل يتقرّب به إلى الله ، وغير ذلك ، ولعلّه لحجّة القياس عنده ، فتأمل .

﴿مسائل أربع﴾

الأولى

﴿ما يستحبّ للفعل و﴿منه﴾ المكان﴾ إذ المراد الدخول إليه

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٤ ج ١ ص ١٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١٢ ج ٢ ص ٩٤٠ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الاغسال ص ٩٩٣ .

(٣) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : الاغسال المسنونة ص ٥٤ .

(٤) كشف الالتباس : الطهارة / الاغسال المسنونة ذيل قول المصنف : « وللمكان كالحرّم ومكة ومسجدها » ص ١٧٩ (مخطوط) .

(٥) نهاية الاحكام : الطهارة / في الاغسال المندوبة ج ١ ص ١٧٧ .

(٦) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ .

﴿يقدم عليهما﴾ لأنّ المراد وقوع الفعل منه مغتسلاً ، وهو - مع ظهوره وعدم ظهور الخلاف فيه بل نسب^(١) إلى تصريح الأصحاب^(٢) - مصرّح به في كثير من الغايات المذكورة في الروايات^(٣) .

لكن قد يناقش^(٤) فيه بغسل التوبة وقاضي الكسوف وقاتل الوزغ والساعي إلى المصلوب وما سّ الميّت بعد تغسيله ونحو ذلك .

وربّما دفع^(٥) بكونه في الأوّل للصلاة التي تقع بعدها كما يظهر من المستند ، والثاني للقضاء ، والثالث وما بعده بأنّ المراد من اللام في قولنا : « للفعل » بمعنى الغاية ، ولا ريب في كونها ليست من ذلك .

وفيه : أنّ غسل التوبة لها لا للصلاة كما هو ظاهر الأصحاب وإجماعاتهم ، ونمّنع ظهور الخبر السابق في كونه للصلاة وإن وقع الأمر بها فيه بعده ، كالقاضي للكسوف ؛ لأنّ ذلك إنّما كان عقوبة له من حيث تركه ، على أنّ تسليمه لا يدفع أصل الإشكال ؛ لتحقيقه بغيره ، والثالث خلاف ما صرّحوا به من كون الغسل فيها للفعل غير فارقين بينها وبين غيرها في ذلك .

(١) نسبة اليهم في المصابيح في الفقه : الطهارة / تقديم الغسل الغائي على غايته وعدمه ص ١٤٠ (مخطوط) .

(٢) ممن قال بذلك : العلامة في النهاية : الطهارة / في الاغسال المندوبة ج ١ ص ١٧٩ ، والشهيد في الذكرى : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ ، وابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر) : الاغسال المسنونة ص ٥٤ .

(٣) تقدمت في خلال المباحث السابقة وسائل الشيعة : انظر باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ج ٢ ص ٩٣٦ .

(٤) كما في جامع المقاصد : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٧٧ .

(٥) كما في مدارك الاحكام : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ٢ ص ١٧٢ .

ومن هنا ارتكب بعضهم^(١) الاستثناء ، فحكم بتقديم الغسل للفعل
إلا في هذه الأمور ، كآخر^(٢) فقسم الغسل إلى زماني وغائي - ويدخل
المكاني فيه - وسببي ، على خلاف التقسيم المشهور من الزماني
و الفعلي والمكاني ، والأمر في ذلك كله سهل بعد التسالم على
الحكم .

نعم ، قد يناقش بحسنة معاوية بن عمّار السابقة : «إذا دخلت المدينة
فاغتسل قبل أن تدخلها أو حين تدخلها»^(٣) بناءً على أن التردد منه
(عليه السلام) لا من الراوي ، وقد تحمل على إرادة التخيير بين التقديم
بفصل وغيره ، كما عساه يشهد له قوله (عليه السلام) : «إذا انتهيت إلى
الحرم إن شاء الله فاغتسل حين تدخله ، وإن تقدّمت فاغتسل من بئر ميمون
أو من فخ أو من منزلك بمكة»^(٤) الخبر .

وأصعب منه المناقشة بخبر ذريح : « سألت عن الغسل في الحرم قبل
دخوله أو بعد دخوله ؟ قال : لا يضرك أيّ ذلك فعلت ، وإن اغتسلت في
بيتك حين تنزل بمكة فلا بأس »^(٥) ، لكنّه قد يحمل على إرادة غسل دخول
الكعبة أو المسجد أو غير ذلك .

(١) كالشهيد في الذكرى : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ ، والدروس : الطهارة / المقدمة

ص ٢ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / في أنواعها ج ١ ص ١٤ .

(٢) كالطباطبائي في المصاييح في الفقه : الطهارة / أقسام الاغسال المندوبة ص ٦٩ (مخطوط) .

(٣) تقدّمت في ص ١٠٧ .

(٤) الكافي : باب دخول مكة ح ٤ ج ٤ ، تهذيب الاحكام : الحج / باب ٨ ح ٣ ج ٥

ص ٩٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب مقدمات الطواف ح ٢ ج ٩ ص ٣١٦ .

(٥) الكافي : باب دخول الحرم ح ٥ ج ٤ ، تهذيب الاحكام : الحج / باب ٨ ح ٢ ج ٥

ص ٩٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب مقدمات الطواف ح ١ ج ٩ ص ٣١٦ .

وعن الشيخين^(١) والأكثر^(٢) تنزيل هذه الأخبار على العذر والاضطرار .
وفيه : أنه مبني على جوازه عندهما ولو قضاءً ، وهو محل بحث وإن ظهر من
المحكمي عن الذكري^(٣) جوازه في سائر أغسال الأفعال إلا أنه لا يخلو من
نظر ؛ إذ لو جاز لاقتصر فيه على محل النص ، فتأمل جيداً .

ثم لا يخفى عليك أنه ليس المراد بالتقديم في الغسل لغايته الاجتزاء به
ولو مع الفصل بالزمان الطويل كاليومين والثلاث فصاعداً قطعاً ؛ لظهور
الأدلة أو صراحته بعدمه ككلام الأصحاب ، بل ربما يظهر من ملاحظة
الأدلة إرادة اتصال عرفي بالغسل والفعل ، فلا يعتبر التعجيل والمقارنه كما
لا يجتزى بمطلق التراخي .

نعم ربما يقال بالاكْتفاء مع الفصل باليوم كالليل ، فيجتزى بالغسل
للزيارة مثلاً الفجر ولو وقعت الزيارة قريب المغرب ، وكذا الليل ، كما عن
جماعة التصريح به ، منهم الشيخ^(٤) وابن ادريس^(٥) ويحيى بن سعيد^(٦)
وغيرهم^(٧) ؛ لقول الصادق (عليه السلام) في الصحيح : « غسل يومك
ليومك ، وغسل ليلتك ليلتك »^(٨) .

(١) المقنعة : الحج / دخول مكة ص ٣٩٩ ، تهذيب الاحكام : الحج / باب ٨ ذيل ح ١ ج ٥
ص ٩٧ ، والنهاية : الحج / دخول مكة ص ٢٣٥ .

(٢) كما في المصابيح في الفقه : الطهارة / تقديم الغسل الغائي على غايته وعدمه ص ١٤٠ (مخطوط) .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ .

(٤) المبسوط : الحج / كيفية الاحرام ج ١ ص ٣١٤ ، النهاية : الحج / كيفية الاحرام ص ٢١٢ .

(٥) السرائر : الحج / كيفية الاحرام ج ١ ص ٥٣٠ .

(٦) الجامع للشرائع : الحج / افعال العمرة ص ١٨٢ .

(٧) كابن البراج في المذهب : الحج / كيفية الاحرام ج ١ ص ٢١٩ .

(٨) الكافي : باب ما يجزي من غسل الاحرام ... ح ١ ج ٤ ص ٣٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من

وعن أبي بصير قال : « سأله رجل وأنا عنده ، قال : اغتسل بعض أصحابنا فعرضت له حاجة حتى أمسى ، فقال : يعيد الغسل ، يغتسل نهراً ليومه ذلك ، وليلاً ليلته »^(١) .

وقول الصادق (عليه السلام) في خبر عثمان بن يزيد : « من اغتسل بعد طلوع الفجر كفاه غسله إلى الليل في كلّ موضع يجب فيه الغسل ، ومن اغتسل غسلًا ليلاً كفاه غسله إلى طلوع الفجر »^(٢) .

مع إمكان المناقشة في ذلك كلّه باحتمال إرادة الأغسال الزمانية من الخبرين الأولين ، وأنه لا يجتزى بغسل النهار لليل وبالعكس ، وبعدم إرادة ظاهر الخبر الثالث من الاكتفاء بالغسل عن كلّ ما ثبت في ذلك اليوم من الأمور المتجددة ، فيكون مؤوَّلاً بالنسبة إلى المطلوب ، ويخرج عن الحجّة . لكن قد يقال باندفاع ذلك كلّه بعد الانجبار بالفتوى ، بل لم يحك خلاف فيه ، إلّا أنّه ينبغي الاقتصار حينئذٍ على هذا المقدار من دون زيادة .

وأما ما في خبر جميل عن الصادق (عليه السلام) أيضاً : « غسل يومك يجزيك ليلتك ، وغسل ليلتك يجزيك ليومك »^(٣) بل عن الصدوق^(٤)

ابواب الاحرام ح ٢ ج ٩ ص ١٣ .

(١) الكافي : باب ما يجزي من غسل الاحرام ... ح ٢ ج ٤ ص ٣٢٨ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من

ابواب الاحرام ح ٣ ج ٩ ص ١٣ .

(٢) تهذيب الاحكام : الحج / باب ٧ ح ١٢ ج ٥ ص ٦٤ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب

الاحرام ح ٤ ج ٩ ص ١٤ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب التهيؤ للاحرام ح ٢٥٤٢ ج ٢ ص ٣١٠ ، وسائل الشيعة : باب ٩

من ابواب الاحرام ح ١ ج ٩ ص ١٣ .

(٤) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الحج ص ١٩ .

الفتوى به ، فقاصر عن معارضة ما عرفت ، سيما مع احتمال معنى « الى » من اللام ، أو إرادة الاغتسال في الليل قبيل الفجر ، وكذا العكس على ما ستعرف ، لكن لولا ظهور إعراض الأصحاب عنه لأمكن العمل به ؛ لصحة سنده بطريق الصدوق إلى جميل ، بحمل تلك الأخبار على تأكيد الاستحباب .

وكيف كان ، فبناءً على الاقتصار على ما عرفت فلا إشكال فيه إذا وقع الغسل في أول كل منها ، أما لو وقع في الأثناء فهل يعتبر التلفيق بمعنى التكميل بالليل مثلاً ، إن ثلثاً فثلث ، وإن رباعاً فربع ... وهكذا ، أو يعتبر التقدير بمعنى تقدير زمان النهار مثلاً بساعات ، فيؤخذ بقدر ما يتم به النهار كذلك من الليل ، فلم يَفْهَمْ فن النهار الثاني ، وهكذا الليل ، أو المعتبر الانقضاء بالانقضاء فلا تلفيق ولا تقدير ؟ وجوه ، أقواها أوسطها ؛ لظهور كون^(١) عدم قاحية الفصل ، وأضعفها آخرها ، بل موثقُ سماعه وأبي بصير : « من اغتسل قبل طلوع الفجر وقد استحَمَّ قبل ذلك ثم أحرم من يومه أجزاءه غسله ... »^(٢) صريح في بطلانه .

ولا فرق في عدم جواز التقديم زيادةً على المقدار المتقدم بين الاضطرار كإعواز الماء وعدمه ، وحمله على الجمعة قياس لا نقول به ، فالمتجه السقوط حينئذٍ . لكن نقل عن الشهيد^(٣) جواز التقديم للإعواز ، ولعله لما روي^(٤)

(١) الظاهر أنها زائدة .

(٢) تهذيب الاحكام : الحج / باب ٧ ح ١٣ ج ٥ ص ٦٤ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الاحرام ح ٥ ج ٩ ص ١٤ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ .

(٤) كالخبر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن

من تقديمه (عليه السلام) الغسل بالمدينة مخافة إعواز الماء بذى الحليفة ، ويدفعه : أنه لا مسافة بينهما بحيث تزيد على مسير اليوم أو الليلة حتى ينتقل منه إلى جواز ذلك ، فتأمل .

هذا كله في الأغسال الفعلية الغائية ، ومنها المكانية ، أما الفعلية السببية فلعلّ الوجه فيه أنه يمتدّ بامتداد العمر ؛ لأنّ ذلك مقتضى ثبوته لوجود السبب من دون توقيت وإن قلنا بفورّيته ؛ لعموم ما دلّ على المسارعة^(١) والاستباق^(٢) ، ولأنّ الأغسال السببية قد شرعت إمّا عقوبة كروية المصلوب ، أو للمبادرة الى عمل كالتوبة ، أو للتفأل كالخروج من الذنوب لقتل الوزغ ، أو لشيء يكره البقاء عليه كمسّ الميت ، والكلّ يناسب الفورية ، قيل^(٣) : وهو ظاهر الأصحاب والأخبار الواردة في تلك الأسباب ، قلت : بل قد يفهم منها توقيت عند التأمل .

ولا ينتقض مثل هذا الغسل بالحدث قطعاً ؛ للأصل ، وظواهر الأدلة ، ومحكيّ الإجماع ، بخلاف سابقه كما مرّ الكلام فيه مفصّلاً عند البحث بانتقاض غسل الزمان بالحدث^(٤) .

هشام بن سالم ، قال : « أرسلنا إلى أبي عبد الله ونحن جماعة ونحن بالمدينة : أتأمرنا أن نودّعك ، فأرسل إلينا أن اغتسلوا بالمدينة ، فإني أخاف أن يعسر عليكم الماء بذى الحليفة ، فإغتسلوا بالمدينة والبسوا ثيابكم التي تحرمون فيها ... » .

الكافي : باب ما يجزى من غسل الاحرام ... ج ٧ ص ٤ ، وسائل الشيعة : باب ٨

من ابواب الاحرام ح ١ ج ٩ ص ١١ .

(١) كقوله تعالى : « وسارعوا إلى مغفرة من ربكم » سورة آل عمران : الآية ١٣٣ .

(٢) كقوله تعالى : « فاستبقوا الخيرات » سورة البقرة : الآية ١٤٨ .

(٣) كما قاله الطباطبائي في مصابيح : الطهارة / امتداد الغسل السببي بامتداد العمر ص ١٤٢

(٤) في ص ٥٣ .

(مخطوط) .

﴿و﴾ أما ﴿ما يستحب﴾ من الأغسال ﴿للزمان﴾ فإنما ﴿يكون﴾ ويوجد ﴿بعد دخوله﴾ كما هو واضح ؛ لظهور الإضافة في ذلك إن لم يكن أمراً بوقوعه ، وملاحظة الأدلة تغني عن تكلف الاستدلال ، نعم ظاهر التوقيت مع عدم التقيد بجزء خاص منه الاجتزاء بوقوع الفعل في أي جزء منه ، سيما إذا أمر به في الوقت ، وقد مضى سابقاً^(١) الكلام في بعض الأغسال الموقته من حيث ظهور بعض الأدلة في توقيتها بجزء خاص من الزمان .

وكيف كان ، فذو الوقت لا يقدم عليه إلا ما عرفت من غسل الجمعة عند إعواز الماء للدليل ، كما أنه لا يقضى إلا هو أيضاً ؛ للأصل ، وفقد النص ، وبطلان القياس ، وظاهر الأصحاب حيث اقتصروا عليها في الجمعة .

فما عن المفيد^(٢) - من قضاء يوم عرفة لقول أبي جعفر (عليه السلام) في خبر زرارة : « إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزأك غسلك ذلك للجنابة والجمعة وعرفة والنحر... »^(٣) إلى آخره ؛ لاستحالة الجمع بين غسل عرفة وأغسال يوم العيد ، فليحمل على القضاء - ضعيف ، وفيه : مع أنه معارض باحتمال تقديم غسل العيد حينئذ ، أن المراد منه بيان الاجتزاء بالغسل الواحد عن أسباب متعددة ، فتأمل .

وكذا ما عن الشهيد^(٤) من قضاء غسل ليالي القدر ؛ لعدم الدليل ، وما

(١) في ص ٥٢ .

(٢) الاشراف (ضمن مجموعة مؤلفات المفيد) : ج ٩ ص ١٧ .

(٣) تقدم في ص ٥٦ .

(٤) الدروس الشرعية : الطهارة / المقدمة ص ٢ .

ادّعاء من خبر بكير لم يثبت كما أشرنا إليه سابقاً^(١) ، هذا بالنسبة للقضاء .
وأما التقديم فكذا لا يجوز في غير الجمعة للعذر، لكن قال الباقر (عليه السلام) في الصحيح : « الغسل في شهر رمضان عند وجوب الشمس قبيله ، ثمّ تصلي وتفطر »^(٢) ، وفي إقبال ابن طاووس : « روي أنّه يغتسل قبل الغروب إذا علم أنّها ليلة العيد »^(٣) .

وقد يشكل بمنافاة التوقيت الثابت هنا إجماعاً كما قيل^(٤) لاستحباب التقديم اختياراً ، نعم لا ينافيه التقديم مع العذر محافظةً على مصلحة أصل الفعل ، بل لعلّه يكون حينئذٍ وقتاً اضطرارياً ؛ إذ أقصى مفاد التوقيت منع التقدّم عليه .

وقد يدفع^(٥) إمّا بالتوسّع في زمان الغسل ، فيجعل الليل مع شيء ممّا تقدّمه ، فالتوقيت بالليل في الأخبار وكلام الأصحاب تغليباً للأكثر، أو لكون الجزء المتقدم بمنزلة الليل ، لا اتصاله به ، أو لأنّ الليل هنا من سقوط القرص المتقدم على الغروب الشرعي .

وفيه : أنّ ذلك كلّّه إن أمكن في الأخبار فغير ممكن في كلام

(١) في ص ٥٦-٥٧ .

(٢) الكافي : باب الغسل في شهر رمضان ح ١ ج ٤ ص ١٥٣ ، من لا يحضره الفقيه : باب الغسل في الليالي المخصوصة في شهر رمضان ح ٢٠١٧ ج ٢ ص ١٥٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٢ ج ٢ ص ٩٥٢ .

(٣) إقبال الاعمال : ص ٢٧١ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٢ ج ٢ ص ٩٥٥ .

(٤) قاله الطباطبائي في مصابحه : الطهارة / جواز تقديم الغسل اختياراً في شهر رمضان ص ١٣٩ (مخطوط) .

(٥) المصدر السابق : ص ١٤٠ .

الأصحاب ؛ لعدم الشاهد له ، بل هو على خلافه موجود ، والقول : إنَّ المستحبَّ يتسامح فيه ، يدفعه : أنَّ ذلك ما لم يظهر إعراض من الأصحاب عنه .

وكذا ما يدفع به ^(١) أيضاً بجعل هذا الغسل المتقدم من الأغسال الغائية للزمانية ^(٢) المتقدمة ، فيكون غايته الزمان أو ما يقع فيه من الأعمال ، نعم يسقط به الغسل الزماني ؛ إذ هو - مع أنه مجرد احتمال لا دليل عليه - ظاهر الأصحاب خلافه ؛ لعدم ذكرهم هذا الغسل ، كما أنَّ ظاهر الخبر المتقدم الدالّ على هذا الحكم كون هذا الغسل إنَّما هو الغسل الموظف في الليلة ، وإلا فلا دلالة فيه على إسقاط الغسل الزماني به ، ومجرد امتناع تطبيقه على قواعد الموقت لا يصلح لأن يكون قرينة على شيء من الاحتمالات السابقة ؛ لمعارضتها بمثلاً ، بل لعلّه حملة على تفاوت الفضيلة وجعل الوقت للغسل الكامل والمُقدّم من الرُّخص ، أو حملة على غسل آخر غير الغسل الزماني وأنّه لا يسقط به ، أو غير ذلك ، أولى منها .

فالمُتَّجه طرح الرواية السابقة ، أو حملها على ما لم يظهر من الأصحاب إعراض عنه ، وكان مُتَّجهاً بالنظر إلى قواعد الحمل ، فتأمل جيّداً .

﴿ الثانية ﴾

﴿ إذا اجتمعت ﴾ أسباب ﴿ أغسال مندوبة ﴾ فالأقوى الاكتفاء بغسل واحد لها ، لكن ﴿ لا تكفي نيّة القرية ﴾ في ذلك ﴿ ما لم ينو السبب ﴾ ونحوه ، بل لابدّ من التعرّض لها تفصيلاً أو كالتفصيل في

(١) المصدر السابق .

(٢) في بقية النسخ : لا الزمانية .

بعض الوجوه ﴿وقيل : إذا انضم إليها غسل واجب كفاه نيته ، والأول أولى﴾ كما تقدم الكلام في جميع ذلك مفضلاً في محله ^(١) ، فلاحظ وتأمل .

المسألة الثالثة والرابعة ﴿

﴿قال بعض فقهاءنا﴾ كالصدوق ^(٢) في ظاهره وعن أبي الصلاح ^(٣) في صريحه : ﴿بوجوب غسل من سعى إلى مصلوب ليراه عامداً بعد ثلاثة أيام﴾ إلا أن الأول منها لم يزد على ذكره المرسلة التي هي مستند أصل الحكم في المقام ، قال : « وروي أن من قصد إلى مصلوب فنظر إليه وجب عليه الغسل عقوبة » ^(٤) لكنه بضميمة تعهده في أول كتابه ^(٥) يظهر منه العمل به .

والثاني قيد المصلوب بكونه من المسلمين ، وذكر القصد بدل السعي ، وترك التصريح بالعمد ، فإنه قال على ما حكى عنه : « إن الأغسال المفروضة ثمانية - إلى أن قال - : وغسل القاصد لرؤية المصلوب من المسلمين بعد ثلاثة » ^(٦) ولم نثر على غيرهما ذهب إلى ذلك .

نعم ، ربما ظهر من بعضهم ^(٧) التردد فيه ، بل وفي أصل ثبوت

(١) في ج ٢ ص ٢٢٤ .

(٢) و(٣) سيأتي عن قريب ذكر عبارتهما .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب الاغسال ح ١٧٥ ج ١ ص ٧٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب الاغسال المسنونة ج ٣ ص ٩٥٨ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : المقدمة ج ١ ص ٢-٣ .

(٦) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثاني من الشرط الثاني من شروطها ص ١٣٣-١٣٥ .

(٧) كابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة الكبرى ص ٥٤ .

الحكم^(١) فضلاً عن وجوبه ، لكنّه ضعيف جداً لما سيظهر لك في مطاوي البحث ، وكذا سابقه من القول بالوجوب ؛ إذ لم نعرف له مستنداً سوى المرسلة السابقة ، وهي - مع خلوّ أكثر كتب الحديث عنها ، وقلة العامل بها ، وانقراضه - لا تقطع الأصل ، ولا تحكم على غيرها من الأخبار^(٢) التي حصرت الواجب في غيره ، وخصوصاً مع شهرة النذب ، بل إطباق المتأخرين عليه كما قيل^(٣) ، بل في الغنية^(٤) الإجماع عليه ، وعن ظاهر السرائر^(٥) عدم الخلاف فيه عند ذكره اختلاف الأصحاب في أنواع الغسل الواجب ، وكفى بذلك دليلاً على النذب ، وعلى تنزيل الرواية عليه بإرادة الواجب فيها المتأكد سيّما مع التسامح في المستحبّ .

لكنّه لا تقييد فيها بالثلاث ، إلّا أنّه ذكره غير واحد من الأصحاب ، بل نسبّه في المصابيح^(٦) إليهم عدا الصدوق والمفيد ، كما أنّه قيّد به في معقد إجماع الغنية ، ولعلّ ذا كافٍ في تقييد النصّ ، مضافاً إلى ما قيل من أنّ « الصلب شرعاً لتفويض المصلوب واعتبار الناس ، فكان النظر إليه في المدة

(١) كما يظهر من ابن ادريس في السرائر: الطهارة/ الجنابة واحكامها ج ١ ص ١٢٣-١٢٤ ، ووجه الظهور من عبارته -على ما بيّنه في المصابيح- انه ذكر اختلاف الاصحاب في الاغسال الواجبة ولم يذكره معها ، فكأنه لا خلاف عنده في عدم وجوبه ، ثم لم يذكره مع الاغسال المستحبة ، قال في المصابيح : « فهو تردد بين نفيه مطلقاً والقول باستحبابه » .

(٢) تقدم ما يدل على ذلك في حاشية (٤) من ص ٩ .

(٣) قاله الطباطبائي في مصابيح: الطهارة/ غسل من سعى الى رؤية مصلوب ص ١٢٩ (مخطوط) .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة/ في الاغسال ص ٤٩٣ .

(٥) السرائر: الطهارة/ الجنابة واحكامها ج ١ ص ١٢٣-١٢٤ .

(٦) المصابيح في الفقه : الطهارة/ غسل من سعى الى رؤية مصلوب ص ١٣٠ (مخطوط) .

المضروبة لصلبه - وهي ثلاثة أيام بالنص والإجماع - جائزاً بل مطلوباً للشارع ، فلا يترتب عليه عقوبة ، وقد صرح في النص ^(١) بأن الغسل عقوبة على النظر، فوجب تخصيصه بالنظر المنوع ، وهو ما كان بعد الثلاث ^(٢) .

قلت : إلا أن ذلك يقتضي اختصاص التقييد بالمصلوب بحقّ دون الظلم ؛ لعدم استحقاقه التفضيح ، لحرمة صلبه ووجوب إنزاله عن الخشبة مع التمكن منه مطلقاً ، فهو في الثلاثة مساوٍ للمصلوب بحقّ بعدها ، فالمتجه حينئذٍ ثبوت الغسل بالسعي إلى رؤياه فيها .

لكنه منافٍ لإطلاق المصلوب في كلامهم ، بل عن جامع المقاصد ^(٣) والروضة ^(٤) وفوائد الشرائع ^(٥) ومنهج السداد ^(٦) والروض ^(٧) والمسالك ^(٨) والفوائد المليّة ^(٩) وتعليق الإرشاد ^(١٠) التصريح بعموم

(١) كما في مرسل الصدوق المتقدم في أول المسألة .

(٢) قاله في المصابيح : الطهارة / غسل من سعى الى رؤية مصلوب ص ١٣٠ (مخطوط) .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٧٦ .

(٤) الروضة البهية : الصلاة / بقية الصلوات ج ١ ص ٣١٦ .

(٥) فوائد الشرائع : الطهارة / الاغسال المسنونة ذيل قول المصنف : « وكذا غسل المولود والظاهر الاستحباب » ص ٤٨ (مخطوط) .

(٦) نقله عنه في المصابيح في الفقه : الطهارة / غسل من سعى الى رؤية مصلوب ص ١٢٩ (مخطوط) .

(٧) روض الجنان : الطهارة / في اقسامها ص ١٨ .

(٨) مسالك الافهام : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ١ ص ١٢ .

(٩) الفوائد المليّة : ذيل قول المصنف : « والسعي الى رؤية المصلوب عمداً بعد ثلاثة أيام » ص ٣٣ .

(١٠) تعليق الارشاد : الطهارة / في اقسامها ذيل قول المصنف : « بعد ثلاثة أيام من صلبه » ص ١ (مخطوط) .

المصلوب لهما . وحمل التقييد بالثلاثة على إرادته بالنسبة إلى إطلاق الغسل ، لا في الغسل مطلقاً أي بالنظر إلى نوعيه كما ترى .

ولعلّه من هنا حكى عن الصيمري^(١) تخصيص المصلوب في كلامهم بالمصلوب بحقّ ، بمعنى عدم ثبوت الغسل بالسعي إلى رؤيا^(٢) المصلوب بظلم ، لكنّه منافٍ لإطلاق النصّ وللتعليل فيه ، ولما سمعته من إطلاق الأصحاب وتصريح جمع منهم ، وكذا دعوى مساواته للمصلوب بحقّ في عدم ثبوت الغسل إلّا بعد الثلاث ؛ لإطلاق النصّ والتعليل .

ولذا كان تحرير مرادهم في المقام في غاية الإشكال ؛ إذ تخصيص المصلوب فيه بحقّ يقتضي سقوط الغسل في المظلوم ، وفيه ما عرفت ، وتعميمه يقتضي تقييده بالثلاثة كالمستحقّ ، وفيه ما عرفت ، مع تصريح بعضهم^(٣) أيضاً بعدمه ، وأنّه يثبت الغسل بالسعي إلى رؤياه فيها .

فلعلّ المتّجه تنزيل كلماتهم على إرادة المستحقّ ، كما قد يدعى تبادره بالنسبة إلى الخطابات الشرعيّة ، ولا ينافيه استبعاد بقائه حينئذٍ على الخشبة بعد الثلاث لانبساط يد الشرع حينئذٍ ؛ إذ لعلّها ليست من كلّ وجه أو غير ذلك ، ثمّ يلحق به المظلوم إلحاقاً للتعليل وغيره مع التسامح في أدلة السنن ، لا أنّه يكون داخلياً في عباراتهم ، فيثبت الغسل حينئذٍ بالسعي إلى رؤياه في الثلاث فضلاً عمّا بعدها ، ولعلّ ذلك هو الظاهر من ذيل عبارة كشف اللثام^(٤) ، فلاحظ وتأمل .

(١) كشف الالتباس : الطهارة / الاغسال المندوبة ذيل قول المصنف : « وللفعل كالاحرام والطواف وزيارة المعصوم ... » ص ١٧٩ (مخطوط) .
(٢) الأولى : رؤية .

(٣) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ٤ ص ١٩٧ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / في أنواعها ج ١ ص ١٢ .

ومنه ينقدح حينئذ إرادة الهيئة الشرعية في الصلب دون غيرها ، إلا أن تلحق إلحاقاً كالمصلوب بظلم كما هو الأقوى ، نعم لا غسل في المقتول ونحوه بغير الصلب ولو كان بحق ، بل ولا في المصلوب بعد إنزاله من الحشبة وذهاب هيئة الصلب ؛ لتبادر إرادة المصلوبية حين الرؤية .

والظاهر أن مبدأ الثلاثة حين الصلب لا الموت ، خلافاً للمحكي^(١) عن بعضهم ؛ إذ هي المدة التي يترك فيه^(٢) المصلوب شرعاً مات أو لم يميت ، فتأمل .

ثم إنه يشترط في ثبوت الغسل تحقق النظر كما دلّ عليه الخبر^(٣) ، وعن جماعة^(٤) التصريح به ، ولعله مراد الباقيين ؛ لغلبة تحققه في السعي إليه ، كما أنه يشترط فيه أيضاً السعي إلى النظر ، وإن ترك في الخبر وذكر في كلام الأكثر ، لكن ظاهر لفظ القصد فيه وفي معقد إجماع الغنية ذلك ، فلو خلا النظر عن السعي أو السعي عن النظر لم يثبت الغسل ، كما أنه معتبر بحسب الظاهر أيضاً القصد إلى النظر ، فلو وقع منه بغير قصد لم يثبت الغسل ؛ لظاهر النص والفتوى خصوصاً عبارة المصنف .

هذا كله في السعي والنظر بعد الثلاثة ، أما لو سعى فيها لينظر بعدها فالأقوى عدم ثبوت الغسل فيها ؛ للأصل وتبادر تعلق الظرف بالسعي

(١) حكاه في مفتاح الكرامة (ج ١ ص ١٨ الطهارة/ في أنواعها) عن حاشية للبيان .

(٢) الأولى : فيها .

(٣) أي رسالة الصدوق المتقدمة في ص ١١٨ .

(٤) كابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر) : الاغسال المسنونة ص ٥٤ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة/ في أقسامها ص ١٨ ، والسيد في مدارك الاحكام :

الطهارة/ الاغسال المسنونة ج ٢ ص ١٧٣ .

لا بالرؤية وإن قربت إليه ، على أنّ الغالب اتّحاد زمانها ، ولعلّه كاد يكون صريح بعضهم^(١) حيث ذكره بعد فعل السعي ، خلافاً للعلامة الطباطبائي في مصابيح^(٢) فآثبته حاكياً له عن ظاهر المعظم من حيث ظهور تعلق الطرف بالرؤية . وبالأولى ممّا ذكرنا ما لو سعى فيها لينظر فيها أو بعدها ، خلافاً له أيضاً فيها^(٣) .

نعم لا فرق في رؤية المصلوب بين كونه حيّاً وميتاً ؛ لظاهر النصّ والفتوى ، كما أنّ ظاهر التعليل بالعقوبة في أوّلها^(٤) يقتضي أن لا يكون النظر لغرض شرعي كالشهادة على عينه ونحوها ، فلا يثبت الغسل حينئذٍ ، وكذا يقتضي كون المصلوب من المسلمين كما هو معقد إجماع الغنية^(٥) ؛ لعدم احترام الكافر ، فلا عقوبة بالسعي إليه ، ولعلّه مراد الجميع .

﴿ وكذلك ﴾ الكلام في ﴿ غسل المولود ﴾ فقال بعض فقهاءنا كابن حمزة^(٦) بوجوبه ؛ لقول الصادق (عليه السلام) في موثّق سماعة في تعداد الأغسال : « ... وغسل المولود واجب ... »^(٧) وربّما ظهر من الصدوق^(٨)

(١) كابن سعيد في النزّهة : الاغسال المسنونة ص ١٦ ، والعلامة في التحرير : الطهارة / مقدمة الغسل ج ١ ص ١١ .

(٢) المصابيح في الفقه : الطهارة / غسل من سعى لرؤية مصلوب ص ١٣٠ (مخطوط) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) أي مرسلة الصدوق المتقدمة في ص ١١٨ .

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الاغسال ص ٤٩٣ .

(٦) الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة الكبرى ص ٥٤ .

(٧) الكافي : باب انواع الغسل ح ٢ ج ٣ ص ٤٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٢ ج ١

ص ١٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٣ ج ٢ ص ٩٣٧ .

(٨) من لا يحضره الفقيه : باب الاغسال ح ١٧٦ ج ١ ص ٧٨ .

أيضاً ، والمشهور نقلاً^(١) وتحصيلاً^(٢) النذب ، بل نسبه في المصاييح^(٣) إلى الأصحاب تارةً ، وأخرى إلى سائر المتأخرين ، كما أنه حكى عن ظاهر السرائر^(٤) نفي الخلاف فيه ، بل في الغنية^(٥) الإجماع على ذلك ، ولعلّه كذلك ؛ إذ لم يثبت فيه الخلاف إلّا ممّن عرفت ، مع أنه رماه في المعتبر^(٦) بالشذوذ ، وفي المنتهى^(٧) بالمتروكة .

❖ ومن هنا وما عرفته بالنسبة للمسألة السابقة قال المصتف : إنّ ❖ الأظهر الاستحباب فيهما ❖ مضافاً إلى معارضة المؤتقة بما دلّ على حصر الواجب في غيرهما من الأخبار^(٨) ، وإلى إطلاق لفظ الوجوب فيها^(٩) أيضاً على معلوم الاستحباب من غير خلاف ، فيقوى حينئذٍ إرادة تأكيد الاستحباب منه ، أو مطلق الثبوت .

ولا دليل سواها ؛ إذ خبر أبي بصير عن الصادق (عليه السلام) : « اغسلوا صبيانكم من الغمر ، فإنّ الشيطان يشمّ الغمر ، فيفزع

(١) نقلت الشهرة في : كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ١٢ ، وذخيرة المعاد : الطهارة / في اقسامها ص ٨ .

(٢) من قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / ذكر الاغسال ج ١ ص ٤٠ ، وابن البراج في المذهب : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٣٣ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : باب الطهارة ص ٣٣ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٢٢١ .

(٣) المصاييح في الفقه : الطهارة / غسل المولود ص ١٣١ (مخطوط) .

(٤) السرائر : الطهارة / الجنابة واحكامها ج ١ ص ١٢٣-١٢٥ .

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الاغسال ص ٤٩٣ .

(٦) المعتبر : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ٣٥٨ .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / الاغسال المندوبة ج ١ ص ١٣١ .

(٨) ذكرنا ما يدل على ذلك في حاشية (٤) من ص ٩ .

(٩) كما في موثق سماعة الذي تقدم قطع منه في ص ٦٧ وص ٩٨ وص ١٠٦ .

الصبي ...» ^(١) إلى آخره . ليس ممّا نحن فيه ؛ لما قيل ^(٢) من أنّ الغمر بالتحريك ريح اللحم وما تعلق باليدين من دسمه ، والصبي غير المولود ، فالمراد منه على الظاهر الأمر بتنظيف يدي الصبي ممّا يزاوله من نحو ذلك . ثم إنّ ظاهر الوثقة كعبارات الأصحاب وأصالة العبادة في الأوامر أنّه غُسل بضَمّ الغين لا غَسَلَ بفتحها ، فيعتبر حينئذٍ فيه ما يعتبر في غيره من النية وغيرها ، فلا يقدح فيه ما تشعر به بعض الأخبار ^(٣) من أنّه لإزالة القدر عنه ونحوه ، كغيره ممّا علم أنّه عبادة كغسل الجمعة ونحوها ممّا ورد ^(٤) فيها نحو ذلك ؛ لأنّ المراد أنّ هذه من الحِكم التي تترتب على فعله . فما عن بعضهم ^(٥) من احتمال أنّه تنظيف محض وليس من العبادة في شيء ضعيف ، كاحتمال ^(٦) عدم اعتبار الترتيب ولو كان عبادة ، للأصل من غير معارض ، لعدم تناول ما دلّ عليه له ، وفيه منع ؛ لتعارف الترتيب في الغسل ومعهوديته فيه ، وأنّه كيفة له ، فتى أطلق انصرف إليه ، ومن هنا لم يحتج إلى إقامة الدليل عليه في كلّ غسل ، هذا مع إمكان دعوى توقف يقين الامتثال عليه لوقلنا باعتبار مثله فيه . ولعلّه ممّا ذكرنا ومن عدم معرفيته وعدم العموم في دليله يظهر لك منشأ الوجهين في جريان الارتماس فيه .

(١) عيون اخبار الرضا : باب ٣١ ح ٣٢٠ ج ٢ ص ٦٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب الاغسال المسنونة ج ١ ص ٩٦١ .

(٢) قاله البحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ٤ ص ١٩٠ .

(٣) كخبر أبي بصير المتقدم .

(٤) كالخبر الدال على أن الانصار كانوا يعملون بالنواضح ... إلى آخره ، راجع ص ١٥ .

(٥) كالشهيد الثاني في المسالك : النكاح / احكام المولود ج ١ ص ٤٦٠ .

(٦) استظهر ذلك في كشف اللثام : النكاح / احكام المولود ج ٢ ص ١٠٢ .

وكيف كان ، فهل وقت هذا الغسل ما دام يتحقق معه صدق غسل المولود كالיום واليومين ونحوهما ممّا يسمّى به مولوداً عرفاً ولو إلى السابع ، كما لعلّه يشعر به إطلاق النصّ ، ولم يستبعده في المعتبر^(١) ، أو من حين الولادة كما هو ظاهر المحكي من عبارات الأصحاب^(٢) ؟ وجهان ، أحوطهما الثاني إن لم يكن أقواهما ؛ لأنّه المعهود المتعارف ، فينصرف الإطلاق إليه ، فتأمّل .

(١) لم يذكر ذلك في المعتبر، نعم قاله المجلسي في الحديقة كما نقله عنه الطباطبائي (في المصابيح : الطهارة/ غسل المولود ص ١٣٢ « مخطوط ») وقال : ليس بذلك البعيد .

(٢) كالشهيد في الدروس : الطهارة/ المقدمة ص ٢ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة/ في انواعها ج ١ ص ٧٥ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة/ الاغسال المسنونة ج ٢ ص ١٧٤ .

﴿الركن الثالث﴾

من معتمد هذا الكتاب :

﴿في الطهارة الترابية﴾

وهي الحاصلة بمباشرة التراب ، في مقابلة المائيّة الحاصلة بمباشرة الماء ، وكذا تسمّى اضطراريّة ، كما أنّ الثانية تسمّى اختياريّة ؛ من حيث إنّها لا تشرع إلّا عند الاضطرار إليها بتعذر الأولى عقلاً أو شرعاً على ما هو مستفاد من النصوص^(١) والفتاوى أيضاً إلّا في بعض المواضع للدليل كما سيأتي ، وليست إلّا التيمّم ، بخلاف المائيّة فالغسل والوضوء .

وهو لغة^(٢) : القصد كقوله تعالى : « وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ »^(٣) ، وشرعاً^(٤) : مباشرة الأرض على وجه خاص يعرف ممّا سيأتي . وهو ثابت كتاباً^(٥) وسنة^(٦) وإجماعاً^(٧) ، بل لعلّه في الجملة من

(١) التي ستأتي في مطاوي البحث .

(٢) الصحاح : ج ٥ ص ٢٠٦٤ مادة (يم) .

(٣) سورة البقرة : الآية ٢٦٧ .

(٤) راجع جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٦٤ ، ومدارك الاحكام :

الطهارة / في الطهارة الترايية ج ٢ ص ١٧٥ .

(٥) و(٦) و(٧) سيأتي التعرض لها .

ضروريات الدين التي يدخل من أنكرها في سبيل الكافرين ، وقد ذكره الله تعالى شأنه في النساء تارةً ، وفي المائدة أخرى ، فقال عز من قائل في الثانية : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا ... »^(١) إلى آخرها وكذا في الأولى^(٢) ، وإن اختلفا بالنظر إلى ما تقدم ذلك .

وقد سبق لنا كلام طريف في هذه الآية الشريفة في أول الكتاب^(٣) عند البحث عن وجوب الغسل لنفسه أو لغيره ، يندفع بملاحظته ما أورد على ظاهرها من الإشكالات ، التي منها ما اشتهر من جمع الله (عز وجل) الأمور الأربعة بشرطٍ رتب عليه جزاءً واحداً - أعني الأمر بالتيمم - مع أن سببية الأولين للترخص للتيمم ، والأخيرين لوجوب الطهارة ، عاطفاً لها بـ «أو» المقتضية لاستقلال كل واحد منها بترتب الجزاء ، مع أنه إن لم يجتمع أحد الأخيرين مع واحد من الأولين مثلاً لم يحصل وجوب التيمم الذي هو الجزاء ، من غير حاجة إلى جعل «أو» فيها بمعنى الواو .

ولا إلى ما ذكره البيضاوي من أن « وجه هذا التقسيم هو أن المترخص بالتيمم إما محدث أو جنب ، والحال المقتضية له غالباً إما مرض أو سفر ، والجنب لما سبق ذكره اقتصر على بيان حاله ، والحديث لما لم يجز له ذكر ذكر من أسبابه ما يحدث بالذات وما يحدث بالعرض ، واستغنى عن تفصيل أحواله بتفصيل حال الجنب وبيان العذر مجملًا ، فكأنه قال : وإن كنتم

(١) سورة المائدة : الآية ٦ .

(٢) سورة النساء : الآية ٤٣ .

(٣) في ج ١ في بحث إن الغسل واجب غيري .

جنباً أو مرضى أو على سفر أو محدثين جئتم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماءً»^(١) مع أنه لا يوافق ما ثبت عندنا من أن المراد بالملامسة الجماع .

ولا إلى ما في الكشف من أنه «أراد سبحانه أن يرخّص للذين وجب عليهم التطهر وهم عادمون الماء في التيمم بالتراب ، فخصّ أولاً من بينهم مرضاهم وسفرهم ؛ لأنهم المتقدمون في استحقاق بيان الرخصة لهم ، لكثرة السفر والمرضى وغلبتهما على سائر الأسباب الموجبة للرخصة ، ثم عمّم كلّ من وجب عليه التطهر وأعوّزه الماء ، لخوف عدوّ أو سبع ، أو عدم آلة الاستقاء ، أو إزهاق في مكان لا ماء فيه ، أو غير ذلك ممّا لا يكثر كثرة المرض والسفر»^(٢) .

مع ما فيه من الإجمال الذي لا تنحسم عنه مادة الإشكال ، إلا أن يحمل على إرادة جعل قيد عدم الوجدان للأخيرين خاصّة دون الأولين ؛ للاستغناء عنه بالتعليق على المرض والسفر الغالب معها عدم التمكن من الماء استعمالاً أو وجوداً ، كما أنه يستغنى عن تقييدهما بالحدث ؛ لمكان العطف فيهما على ما سبقهما ، فيكون المقصود حينئذٍ من الآية بيان المحدثين أصغر أو أكبر إذا كانوا مرضى أو مسافرين ، وخصهما لغلبتهما أو غيره ، وبيانها كذلك إذا لم يجدوا ماءً وإن لم يكن مرض أو سفر ، فلا إشكال حينئذٍ من تلك الجهة ، بل ولا من تكرير ذكر الجنابة ، فلاحظ وتأمل .

﴿و﴾ كيف كان ، ف﴿النظر﴾ والبحث في التيمم يقع ﴿في﴾ أطراف أربعة :
 ١- أطراف أربعة :
 ٢- أطراف أربعة :
 ٣- أطراف أربعة :
 ٤- أطراف أربعة :

(١) تفسير البضاوي : ذيل آية ٤٣ من سورة النساء ج ١ ص ٢٢١ .

(٢) الكشف : ذيل آية ٤٣ من سورة النساء ج ١ ص ٥١٥ .

﴿الأول : فيما يصحّ معه التيمّم﴾

ضرورة عدم مشروعيته على الإطلاق ﴿وهو ضروب﴾ مرجعها إلى شيء واحد عند التحقيق ، وهو العجز عن استعمال الماء عقلاً أو شرعاً وإن ذكر المصنّف هنا من أسبابه ثلاثة : عدم الماء وعدم الوصلة إليه ، والخوف من استعماله ، بل في المنتهى أنّ «أسبابه ثمانية : فقده ، والخوف من اللصّ ونحوه ، والاحتياج له للعطش ، والمرض والخرج وشبههما ، وفقد الآلة التي يتوصّل بها إليه ، والضعف عن الحركة ، وخوف الزحام يوم الجمعة وعرفة ، وضيق الوقت»^(١) ، وهي بأجمعها عدا الأخير تندرج فيما ذكره المصنّف ، وأمّا هوفسيّاتي الكلام فيه .

كما أنّه في الوسيلة^(٢) ذكر أنّ شرط التيمّم فقد الماء أو حكمه ، ثمّ أدرج في الثائيّ اثني عشر شيئاً ، والكلّ ترجع إلى ما ذكرنا أيضاً .

وكيف كان ، فـ (لاأول) من الأسباب التي ذكرها المصنّف :

(١) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمّم ج ١ ص ١٣٢-١٣٨ .

(٢) الوسيلة : الصلاة / بيان التيمّم ص ٦٩-٧٠ .

﴿عدم الماء﴾ كتاباً^(١) وستة^(٢) وإجماعاً محصلاً^(٣) ومنقولاً^(٤) ، من غير فرق فيه عندنا بين السفر والحضر، بل في الخلاف^(٥) والمنتهى^(٦) الإجماع عليه بالخصوص ، كما أنه في الأخير الإجماع أيضاً على عدم الفرق بين السفر الطويل والقصير.

لكن في بعض نسخ المدارك أنه « أجمع علماؤنا كافة إلا من شذ على وجوب التيمم للصلاة مع فقد الماء سواء في ذلك الحاضر والمسافر »^(٧) . ولم أثر على الشاذ الذي استثناه إلا ما أرسله بعضهم^(٨) هنا عن علم الهدى في شرح الرسالة أنه أوجب الإعادة على الحاضر، وهو - مع أنه لم يعرف هذا النقل عنه هنا - ليس خلافاً فيما نحن فيه ؛ إذ لا ينكر وجوب التيمم والصلاة عليه وإن أوجب الإعادة بعد ذلك .

فعلّل الصواب ما في أكثر النسخ : « أجمع العلماء إلا من شذ » ، ويراد بالشاذ حينئذٍ ما عن بعض العامة^(٩) حيث أنكر وجوب التيمم والصلاة

(١) تقدم الإشارة إليها في ص ١٢٩ . (٢) سيأتي التعرض لها في خلال البحث .

(٣) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٠ ، وابن ادریس في السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٥ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٥ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٢٢ . (٤) نقل الاجماع في : كشف اللثام : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ١٤٢ ، ورياض المسائل : الطهارة / شرط التيمم ج ١ ص ٧٤ .

(٥) الخلاف : الطهارة / مسألة ٩٧ ج ١ ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٢ .

(٧) الموجود في المطبوع : « أجمع العلماء كافة إلا من شذ ... » مدارك الاحكام : الطهارة / ما يصح معه التيمم ج ٢ ص ١٧٧ .

(٨) كالمصنف في المعبر : الطهارة / شرائط التيمم ج ١ ص ٣٦٥ .

(٩) تفسير القرطبي : ذيل آية ٤٣ من سورة النساء ج ٥ ص ٢١٨ ، بداية المجتهد : ج ١ ص ٦٧ .

على الحاضر، مستدلاً بظاهر تعليق الأمر بالتيمم في الآية الشريفة على السفر. وفيه : - مع أنّ مثله يكون حجة إن لم يخرج مخرج الغالب ، وإلا فهو ليس بحجة إجماعاً كما في المنتهى ^(١) ، وأنّه لا يجري في الحاضر المريض أيضاً - مبنيّ على عدم جعل المحييء من الغائط وما بعده سبباً مستقلاً في التيمم ، بل هو راجع إلى المرضى والمسافرين يجعل «أو» بمعنى الواو، وأمّا بناءً على التحقيق الذي قد سلف ممّا في الآية فهي بإطلاقها حينئذٍ لنا لا علينا ككثير من أخبارنا التي كادت تكون صريحة في عدم الفرق بينهما ، والأمر سهل .

فظهر لك من ذلك كلّ أنّه لا فرق في مسوغة عدم الماء للتيمم بين الحاضر والمسافر ولا بين السفر الطويل والقصير، ولا بين كونه طاعة أو معصية. لكن إنّما يكون مسوغاً للتيمم بعد الطلب له فلم يوجد، فتى تيمم قبله مع حصول شرائط وجوبه من الرجاء وسعة الوقت وعدم الخوف ونحو ذلك لم يصحّ ؛ لعدم تحقق عدم الوجدان بدونه ، وهو شرط التيمم ، وهو مراد المصتف وغيره ^(٢) بقوله : ﴿ويجب عنده الطلب﴾ بل في الخلاف ^(٣) والغنية ^(٤) والمنتهى ^(٥) وجامع المقاصد ^(٦) وعن التذكرة ^(٧)

(١) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٢ .

(٢) كالعلامة في القواعد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٢٢ ، والتحرير : الطهارة / الاسباب

المبيحة للتيمم ج ١ ص ٢١ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / شروط التيمم ص ١٩ .

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ٩٥ ج ١ ص ١٤٧ .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في التيمم ص ٤٩٣ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٨ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٦٥ .

(٧) تذكرة الفقهاء : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٦١ .

والتنقيح^(١) وغيرها^(٢) الإجماع عليه، لا الوجوب التعبدية خاصة، على أنه قد لا يجب التيمم، فلا يجب الطلب حينئذٍ شرعاً قطعاً وإن وجب شرطاً، بل في الخلاف^(٣) والمنتهى^(٤) وعن المعتمر^(٥) الإجماع على ما يقتضي الشرطية .
مضافاً إلى ظاهر الأمر به، بل في الحسن كالصحيح عن أحدهما (عليهما السلام) : « إذا لم يجد المسافر فليطلب ما دام في الوقت ... »^(٦)
بناءً على إحدى النسختين وأحد الوجهين فيها، وفي خبر السكوني : « يطلب الماء في السفر، إن كانت حزونة فغلو ... »^(٧) إلى آخره، إن حملت الجملة الخبرية فيه على الأمر .

ومضافاً إلى وجوب تحصيل شرط الواجب المطلق، وعدم احرازه القدرة عليه لا يسقطه، إنما الذي يسقطه العجز، ولا يعلم به حتى يطلب، فتأمل فإنه نافع في غير المقام أيضاً من مقدمات الواجب المطلق، كطلب التراب

(١) التنقيح الرائع : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ١٣٧ .

(٢) كمدارك الاحكام : الطهارة / ما يصح معه التيمم ج ٢ ص ١٧٨ ، وكشف اللثام : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ١٤٢ ، ومفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٦٥ ج ١ ص ٥٩ .

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ٩٥ ج ١ ص ١٤٧ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٨ .

(٥) المعتمر : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٩٢ .

(٦) الكافي : باب الوقت الذي يوجب التيمم ... ح ٢ ج ٣ ص ٦٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٢٩ ج ١ ص ١٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٦٣ .

(٧) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٦٠ ج ١ ص ٢٠٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٨ ح ١ ج ١ ص ١٦٥ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب التيمم ح ٢ ج ٢ ص ٩٦٣ .

للتيمم أيضاً، وإن لم نجده بالتحديد المذكور للماء؛ لعدم الدليل وحرمة القياس، فيبقى على ما تقتضيه الضوابط.

وكيف كان، فما يحكى ^(١) عن الأردبيلي من الحكم باستحباب الطلب - مع عدم ثبوت ذلك عنه كما لا يخفى على من لاحظ كلامه ^(٢) - ضعيف، ولعلّه لإطلاق طهورة التراب وبدليته عن الماء، وقول الصادق (عليه السلام) في خبر داود الرقيّ بعد أن سأله أكون في السفر وتحضر الصلاة وليس معي ماء، ويقال: إنّ الماء قريب منّا، فأطلب الماء وأنا في وقت يميناً وشمالاً؟: «لا تطلب الماء ولكن تيمم، فإنّي أخاف عليك التخلف عن أصحابك، فتضلّ ويأكلك السبع» ^(٣).

وقوله (عليه السلام) في خبر يعقوب بن سالم عن الرجل لا يكون معه ماء والماء عن يمين الطريق ويساره غلوتين أو نحو ذلك: «لا أمر أن يغزّر بنفسه، فيعرض له لصّ أو سبع» ^(٤).

وقوله (عليه السلام) أيضاً في خبر عليّ بن سالم لداود الرقيّ: «... لا تطلب الماء يميناً ولا شمالاً ولا في بئر، إن وجدته على الطريق فتوضّأ منه، وإن لم تجده فامض» ^(٥).

(١) يراجع مفتاح الكرامة ج ١ ص ٥١٨ س ٢٤.

(٢) مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ اسباب التيمم ج ١ ص ٢١٧-٢١٨.

(٣) الكافي: باب الوقت الذي يوجب التيمم... ح ٦ ج ٣ ص ٦٤، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٨ ح ١٠ ج ١ ص ١٨٥، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٦٤.

(٤) الكافي: باب الوقت الذي يوجب التيمم ح ٨ ج ٣ ص ٦٥، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٨ ح ٢ ج ١ ص ١٨٤، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب التيمم ح ٢ ج ٢ ص ٩٦٤.

(٥) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٨ ح ٦١ ج ١ ص ٢٠٢، الاستبصار: الطهارة/ باب ٩٨ ح ٢

وهي - مع عدم موافقة ظاهرها لما ذكره من الاستحباب ، وموافقتها للمحكي عن أبي حنيفة ^(١) ، ووضوح قصورها عن معارضة ما تقدم ، سيما بعد ظهور الثانية وكذا الأولى فيما لا يقول الخصم من حصول الماء قريباً منه ، وسيما بعد الطعن في سند الأولى بداود الرقي بأنه ضعيف جداً كما في رجال النجاشي ، بل فيه أيضاً : « قال أحمد بن عبد الواحد : قلما رأيت له حديثاً سديداً » ^(٢) ، وعن ابن الغضائري : « إنه كان فاسد المذهب ، ضعيف الرواية ، لا يلتفت إليه » ^(٣) ، وعن الكشي أنه « يذكر الغلاة أنه من أركانهم » ^(٤) ، وفي سند الثانية بمعلّى بن محمد بأنه مضطرب الحديث والمذهب ^(٥) وبأنه يعرف حديثه وينكر ^(٦) ، والثالثة بعليّ بن سالم باشتراكه بين المجهول والضعيف ^(٧) ، على أنها مطلقة لا تعارض المقيّد - محمولة على الخوف والخطر في الطلب كما هو ظاهر الأولين أو صريحهما ، فيكونا قرينة على الخبر الثالث ، خصوصاً خبر الرقي ، إذ لا ريب في سقوطه في هذا الحال ؛ لكن مع عدم تمكنه من الاستنابة بناءً على اعتبارها كما ستسمع ، وإن أطلق غير واحد من الأصحاب سقوطه في مثل هذا الحال ، لوجوب الطلب عليه حينئذٍ بنفسه أو وكيله ، فتعذر الأول لا يسقط الثاني .

ج ١ ص ١٦٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التيمم ح ٣ ج ٢ ص ٩٦٤ .

(١) المبسوط (للسرخسي) : ج ١ ص ١١٥ ، بداية المجتهد : ج ١ ص ٦٨ .

(٢) رجال النجاشي : رقم ٤١٠ ص ١٥٦ .

(٣) الضعفاء : حرف الدال المهملة ص ٤٦١ .

(٤) رجال الكشي : رقم ٢٧٣ ص ٣٤٨ .

(٥) رجال النجاشي : رقم ١١١٧ ص ٤١٨ .

(٦) الخلاصة : ص ٢٥٩ .

(٧) مجمع الرجال : ج ٤ ص ١٩٧ .

وعليه أو نحوه يحمل صحيحة الحلبي أيضاً «سأل الصادق (عليه السلام) عن الرجل يمر بالركبة^(١) وليس معه دلو، قال: ليس عليه أن يدخل الركبة، إن رُب الماء هورت الأرض، فليتيّم...»^(٢).

كما أنّه لا ريب في سقوطه مع تيقن عدم الماء؛ للأصل، وظهور وجوب الطلب في رجائه، نعم لا يسقط بالظن كما صرح به في المنتهى^(٣) والتحرير^(٤) وغيرهما^(٥)؛ لإطلاق الأمر به، وهو جيد مع عدم استناده إلى سبب شرعي، كشهادة العدلين بل العدل الواحد، وإلاّ فالمتجه السقوط حينئذٍ؛ لعموم ما دلّ على اعتبارهما.

اللّهم إلّا أن يدعى عدم تحقق عدم الوجدان عرفاً بذلك، ولعلّه لذا أطلق في الموجز الحاوي^(٦) عدم الاجتزاء بخبر غير النائب كما عن نهاية الأحكام^(٧)، وفيه بحث؛ إذ هو بعد التسليم غير واجد شرعاً.

وأولى منه ما لو كان ذلك بطريق النيابة ولو كان عن متعدّدين، ومن هنا قال في الذكرى^(٨) وجامع المقاصد^(٩): «ويجوز النيابة في الطلب

(١) الركبة - بالفتح وتشديد الياء -: البئر. مجمع البحرين: ج ١ ص ١٩٥ مادة (ركا).

(٢) من لا يحضره الفقيه: باب التيمم ح ٢١٤ ج ١ ص ١٠٥، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٦٥.

(٣) منتهى المطلب: الطهارة/ شروط التيمم ج ١ ص ١٣٩.

(٤) تحرير الاحكام: الطهارة/ الاسباب المبيحة للتيمم ج ١ ص ٢١.

(٥) كجامع المقاصد: الطهارة/ مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٦٦، ومدارك الاحكام: الطهارة/ ما يصح معه التيمم ج ٢ ص ١٨٢.

(٦) الموجز (ضمن الرسائل العشر): في التيمم ص ٥٤.

(٧) نهاية الاحكام: الطهارة/ مسوغات التيمم ج ١ ص ١٨٤.

(٨) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاضطراري ص ٢٢.

(٩) جامع المقاصد: الطهارة/ مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٦٦.

لحصول الظن» مع نصّه في الأخير كما عن المسالك ^(١) على اشتراط العدالة .

وقضية إطلاق الأول وتعليقه جوازها وان لم يكن عدلاً كإطلاق الموجز الحاوي وعن نهاية الإحكام ، ولعله لصيرورته أميناً حينئذٍ ، ولأنّ فعله فعل موكله ، لكن نصّ في المنتهى على عدم الاجتزاء بالنيابة من غير فرق بين العدل وغيره ، قال : «لأنّ الخطاب بالطلب للمتيّم ، فلا يجوز أن يتولاه غيره ، كما لا يجوز أن يؤمّمه» ^(٢) .

وفيه : أنّ مجرد تكليفه وخطابه به مع عدم ظهور إرادة المباشرة لا يعارض عموم الوكالة ، وقياسه على التيمّم مع الفارق .

وكيف كان ، ﴿ف﴾ المراد بالطلب الذي قد ذكرنا وجوبه هو التفحص عن الماء في رحله وعند رفقائه ونحوهما وأن ﴿يضرب﴾ في الأرض لو كان في فلات ﴿غلو﴾ سهمين أي رمية أبعد أو وسط ما يقدر عليه المعتدل بالقوة مع اعتدال السهم والقوس وسكون الهواء على ما صرح به بعضهم ^(٣) ، بل في كشف اللثام : «إنّه المعروف» ^(٤) .

لكنه حكى فيه عن العين ^(٥) والأساس ^(٦) أنّ الفرسخ التام خمس

(١) مسالك الافهام : الطهارة / ما يصح معه التيمّم ج ١ ص ١٢ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمّم ج ١ ص ١٣٩ .

(٣) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمّم ج ١ ص ٤٦٥ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمّم ص ١١٩ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / احكام التيمّم ج ١ ص ٨٠ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / مسوغات التيمّم ج ١ ص ١٤٢ .

(٥) يوجد نقص في نسخة العين المطبوعة ولا توجد فيها هذه المادة .

(٦) اساس البلاغة : ص ٤٥٤ مادة (غلو) .

وعشرون غلوة ، وعن المغرب^(١) عن الأجناس عن ابن شجاع أنّ الغلوة قدر ثلثا ثمانية ذراع إلى أربعمائة ذراع ، وعن الارتشاف^(٢) أنّها مائة باع ، والميل عشر غلاء . والمعتمد الأوّل .

﴿ في كلّ جهة من الجهات الأربع إن كانت الأرض سهلة ﴾ على المشهور نقلاً^(٣) وتحصيلاً^(٤) ، بل في الغنية^(٥) الإجماع عليه ، وعن التذكرة^(٦) نسبته إلى علمائنا ، كما أنّه قد ينطبق عليه إجماع إرشاد الجعفرية على ما قيل^(٧) ، ولعلّ ذلك هو الحجّة ، وإلّا فستند الحكم من النصّ الآتي لا تعرّض فيه لذكر الجهات ، بل قضيّة إطلاقه الاكتفاء بالواحدة . لكن قد يقال بإرادة الجميع منه بجعل ما عرفت قرينة عليه مع عدم المرجّح لبعضها وعدم معلوميّة تحقق الشرط وبراءة الذمّة بدونه .

فما في الوسيلة^(٨) من الاقتصار على اليمين واليسار - مع أنّه احتمل فيها

(١) المغرب : ج ٢ ص ١١١ مادة (غلو) .

(٢) نقله عنه في كشف اللثام : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ١٤٢ .

(٣) نقلت الشهرة في : مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢١٧ ، والكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٦٥ ج ١ ص ٥٩ ، والخراساني في كفاية الاحكام : الطهارة / في التيمم ص ٨ .

(٤) ممن قال بذلك : ابن البراج في المذهب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٧ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / بيان التيمم ص ٦٩ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٥ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٣ .

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في التيمم ص ٤٩٣ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٦١ .

(٧) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٥١٩ .

(٨) الوسيلة : الصلاة / بيان التيمم ص ٦٩ .

إرادة الأربع- ضعيف ، كالحكي عن المفيد^(١) والحلي^(٢) من زيادة الأمام وترك الخلف ، إلا أنه علّله في كشف اللثام^(٣) بكونه مفروغاً عنه بالمسير ، فلا خلاف ، وفيه : أن المفروغ منه إنما هو الخط الذي سار فيه لا جوانبه . ومن هنا كان المتّجه بل لعلّه مراد الجميع جعل مبدأ طلبه كمركز دائرة نصف قطرها ما يبدأ به من الجهات ، فإذا انتهى إلى الغلوة أو الغلوتين رسم محيط الدائرة بحركة ، ثم يرسم دائرة صغرى ... وهكذا إلى أن ينتهي إلى المركز؛ حتى يستوعب ما احتمال وجود الماء فيه من ذلك ، وهو المراد وإن لم تكن بتلك الكيفيّة المذكورة ، فتأمل .

﴿ وغلوة سهم إن كانت ﴾ الأرض ﴿ حزنة ﴾ بسكون الزاء المعجمة خلاف السهلة ، وهي المشتملة على نحو الأشجار^(٤) والعلو والهبوط ، وأصل التحديد بالغلوة والغلوتين في الحزنة والسهلة هو المشهور بين الأصحاب^(٥) ، بل في الغنية^(٦) وعن إرشاد الجعفرية^(٧) الإجماع عليه ، كما عن التذكرة^(٨) نسبته إلى علمائنا ، وفي السرائر أنّه « قد تواتر به النقل »^(٩)

(١) المقنعة : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٦١ .

(٢) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الرابع من الشرط الثاني من شروطها ص ١٣٦ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ١٤٢

(٤) في بقية النسخ : الاشجار والاحجار .

(٥) ممن قال بذلك : المفيد في المقنعة : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٦١ ، وابن البراج في

المهذب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٧ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / مسوغات

التيمم ج ١ ص ٢٢ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / شروط التيمم ص ١٩ .

(٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في التيمم ص ٤٩٣ .

(٧) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٥١٩ .

(٨) تذكرة الفقهاء : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٦١ .

(٩) السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٥ .

وهو الحجة .

مضافاً إلى خبر السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عليّ (عليهم السلام) قال : « يطلب الماء في السفر، إذا كانت حزونة فغلو، وإن كانت سهلة فغلوتين، لا يطلب أكثر من ذلك » ^(١) وضعفها لا يمنع من العمل بها بعد اعتضاها بما عرفت .

كما أنّ عدم ظفرنا وظفر العلامة في المنتهى ^(٢) بغيرها لا يقدح في دعوى التواتر من ابن إدريس ، وكذا إطلاق الشيخ في مبسوطه ^(٣) وعن نهايته ^(٤) إيجاب الرمية أو الرميّتين من غير تفصيل بين الحزنة والسهلة - مع إمكان تنزيله على ذلك - لا يقدح في دعوى الإجماع المتقدم ، كإطلاقه في الجمل ^(٥) والخلاف ^(٦) وابن سعيد في الجامع ^(٧) إيجاب الطلب للماء ، والمرضى في جملة ^(٨) إيجاب الطلب والاجتهاد في تحصيله ، مع احتمال الجميع ما ذكرنا ؛ إذ لا ريب في تحقّق ماهيّة الطلب والاجتهاد بالقدر المذكور .

فما في الحسن كالصحيح عن أحدهما (عليهما السلام) : « إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت ، فإذا خشي أن يفوته الوقت فليتيّم

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٦٠ ج ١ ص ٢٠٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٨

ح ١ ج ١ ص ١٦٥ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب التيمم ح ٢ ج ٢ ص ٩٦٣ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٩ .

(٣) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣١ .

(٤) النهاية : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٤٨ .

(٥) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : التيمم واحكامه ص ١٦٨ .

(٦) الخلاف : الطهارة / مسألة ٩٥ ج ١ ص ١٤٧ .

(٧) الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٦ .

(٨) جمل العلم والعمل (ضمن رسائل المرتضى) : التيمم واحكامه ج ٣ ص ٢٥ .

وليصّل...»^(١) قاصر عن معارضة ما تقدّم من وجوه لا تحقّق ، سيّما بعد معارضتها بما دلّ^(٢) على جواز التيمم مع السعة ، وبما دلّ^(٣) على النهي عن الطلب من الأخبار السابقة ، وما حكاه في الوافي^(٤) عن بعض النسخ « فليمسك » بدل « فليطلب » فيمكن حينئذٍ إرادته بذلك جمعاً بين النسختين والأدلة ، وما في جامع المقاصد وغيره^(٥) من أنّ « الظاهر منه تحديد زمان الطلب لا مقداره ؛ لأنّ الطلب قبل الوقت لا يجزي ، لعدم توجه الخطاب »^(٦) فلا يراد حينئذٍ استيعاب الوقت بالطلب .

كلّ ذا مع أنّا لم نعرف عاملاً بها بالنسبة إلى ذلك سوى ما في المعتبر : « إنّ رواية زرارة تدلّ على أنّه يطلب دائماً ما دام في الوقت حتّى يخشى الفوات ، وهو حسن ، والرواية واضحة السند والمعنى » انتهى . مع أنّه قال قبل ذلك بلا فصل بعد أن استضعف دليل المشهور : « الوجه أنّه يطلب من كلّ جهة يرجو فيها الإصابة ، ولا يكفّف التباعد بما يشقّ »^(٧) ، ولا ريب في منافاته لذلك إذا لم يستوعب الوقت .

ولذا اعتمد في المدارك^(٨) ما استوجهه في المعتبر ، وحمل خبر زرارة على

(١) الكافي : باب الوقت الذي يوجب التيمم ج ٢ ص ٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

٨ ج ٢٩ ص ١٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب التيمم ج ١ ص ٩٦٣ .

(٢) كخبر داود الرقي المتقدم في ص ١٣٥ .

(٣) كخبر داود الرقي وعلي بن سالم المتقدمين في ص ١٣٥ .

(٤) الوافي : الطهارة / باب ٦١ ذيل ج ٢ ص ٥٦٠ .

(٥) ككشف اللثام : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ١٤٢ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٦٦ .

(٧) المعتبر : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٩٣ .

(٨) مدارك الاحكام : الطهارة / ما يصحّ معه التيمم ج ٢ ص ١٨١ .

الاستحباب ، وفيه ما عرفت وإن كان لا بأس بحمله الخبر المذكور .
ولعله أولى ممّا في الحقائق^(١) من الجمع بينها وبين خبر السكوني بحملها على رجاء الحصول أي ظنه ، وخبر السكوني على تجويز الحصول من دون ظن ؛ إذ هو - مع أنّه لا شاهد عليه - مبنيّ على وجوب الطلب زائداً على النصاب مع ظنّ الماء ، وفيه منع ، بل إطلاق الأدلّة السابقة يقتضي سقوطه وإن ظنّ ؛ لعدم الدليل على التّعبد به ، مع أنّه هو بنفسه استظهر بعد ذلك^(٢) عدم اعتبار الظنّ لإطلاق خبر السكوني .

نعم ، أنّما يجب الطلب زائداً مع العلم ؛ لعدم تناول الرواية له ، فما في جامع المقاصد^(٣) والروض^(٤) وغيرهما^(٥) من إلحاق الظنّ به في ذلك حتّى أنّه قطع به في الأوّل لا يخلو من نظربل منع ، كالتعليل له بعدم حصول شرط التيمّم معه ، وهو العلم بعدم التمكن من الماء ، وإلاّ لوجب مع الاحتمال أيضاً ، وهو باطل قطعاً منافٍ لفائدة التحديد بالقدر المذكور .

نعم ، قد يتردّد في الظنّ الذي تطمئنّ به النفس بل هو علم عرفي ؛ من حيث عدم احتمال شمول الخبر لمثله ، ولعله مرادهم كما عساه يشعر به ما ذكروه من التمثيل له بالقرية والحضرة ونحوهما ، فيجب السعي حينئذٍ وإن زاد على المقدار .

لا يقال : إنّهُ لا إشكال في عدم تحقّق الشرط - وهو إن لم تجدوا - في

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة / ما يسوغ معه التيمّم ج ٤ ص ٢٥٠-٢٥١ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٥١ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمّم ج ١ ص ٤٦٦ .

(٤) روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمّم ص ١١٩ .

(٥) ككشف اللثام : الطهارة / مسوغات التيمّم ج ١ ص ١٤٢ .

الفرض السابق ؛ لتوقف صدقه على التطلب والاختبار فلم يوجد .

لأننا نقول : إنه بعد أن قامت الأدلة من الخبر والإجماع على وجوب الطلب غلوة أو غلوتين كان المراد من الآية فإن لم تجدوا فيها ، ولا ريب في صدق عدم الوجدان فيها وإن ظن في غيرهما ، بل وإن علم ، لكنه خرج بما خرج من إجماع أو غيره ، وإلا لو أريد صدق عدم الوجدان بالنظر إلى جميع الأمكنة لوجب الطلب حينئذ مع الاحتمال ، وهو باطل قطعاً لما عرفت .

وكذا ما يقال : إن المراد صدق إطلاق عدم الوجدان من غير تقدير للغلوة والغلوتين ولا غيرهما ، إذ ليست بدون ذكر المتعلق من المجملات ، ولا ترجع إلى التعميم السابق أيضاً ، ولا يصدق هذا الإطلاق إلا باختبار مظان الماء ولوزاد على النصاب دون ما احتمل ، وبه يفترق عن التعميم السابق .

لأننا نقول : - بعد تسليم تحقق مصداق للمطلق غير التعميم السابق ، وتسليم توقفه على اختبار المظان كلها - لا نسلم أن شرط التيمم هو مصداق هذا المطلق بعد قيام الأدلة على الغلوة والغلوتين ، فهو من قبيل المقيّد بها والكاشف للمراد بها . نعم قد يتم ذلك بالنسبة للمحال التي ليست من جهة الضرب في الأرض ، كحدوث مجيء قافلة أو شخص أو نحو ذلك ، فنوجب اختبار أمثالها كما صرح به في المنتهى ^(١) والذكرى ^(٢) مع احتمال وجود الماء فيها فضلاً عن الظن .

والحاصل : أن وجوب تطلب الماء في الضرب في الأرض أقصاه النصاب المذكور ، وأما في غيره كالقافلة فصدق إطلاق عدم الوجدان .

(١) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٩ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطراري ص ٢٢ .

نعم قد يقال : إنّ التحديد بالنصاب المذكور مبنيّ على التسامح العرفي لا التحقيق ؛ بحيث لو ظنّ وجود الماء مثلاً بما يقرب من منتهاه جدّاً لم يجب الاختبار والطلب ، ولعلّه لذا حكي عن العلامة في نهاية الإحكام^(١) التصريح بوجوبه حينئذٍ ، بل عن المنتهى^(٢) ذلك أيضاً لو توهم ، ولعلّه يريد الظنّ الضعيف ، فتأمل .

ثمّ إنّ صرّح جماعة من الأصحاب منهم المصنّف في المعتمد^(٣) والعلامة في المنتهى^(٤) والشهيد في الذكرى^(٥) بأنّه لو طلب الماء قبل الوقت فلم يجده لم يعتدّ به ووجب إعادته ، إلّا أن يعلم استمرار عدم الأوّل ، ولعلّه لظاهر ما دلّ على وجوبه من الإجماعات السابقة وغيرها ، وهو لا يتحقّق إلّا بعد الوقت ؛ لعدم وجوبه قبله ، ولتوقّف صدق عدم الوجدان عليه ، سيّما بعد ظهور الآية الدالة على اشتراطه في إرادة عدم الوجدان عند إرادة التيمّم للصلاة ، وعند القيام إليها ، وفي زمان صحّة التيمّم ، ولخبر زرارة المتقدّم آنفاً^(٦) ، ولأنّه لو اكتفي به قبل الوقت لصحّ الاكتفاء به مرّة واحدة للأيّام المتعدّدة ، وهو معلوم البطلان ، ولأنّ المنساق إلى الذهن من الأدلّة إرادة الطلب عند الحاجة إلى الماء .

فلا وجه للتمسك للاجتزاء به بإطلاق خبر السكوني المتقدّم^(٧) ، سيّما

(١) نهاية الاحكام : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ١٨٤ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٩ .

(٣) المعتمد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٩٣ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٩ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطراري ص ٢٢ .

(٦) في ص ١٤١ .

(٧) في ص ١٤١ .

بعد إمكان دعوى انصرافه إلى المتعارف من أفراد الطلب ، وهو بعد دخول الوقت .

وكذا التمسك باستصحاب عدم الوجدان الثابت قبل الوقت ، وعدم الماء كذلك ، إذ هو - بعد تسليم أن مثله يثبت مثله من الموضوعات العرفية أي التي يرجع في صدقها إلى العرف ، وتسليم الاكتفاء باستصحاب عدم الماء في تحقق شرط التيمم الذي هو عدم الوجدان ، وهو غير عدم الماء - أنه لا يعارض ما ذكرنا من ظهور الأدلة في شرطية الطلب أن يكون بعد الوقت ، اللهم إلا أن يمنع ، وفيه ما عرفت .

لكن صرح في الذكرى^(١) بعد ذلك بالاكتفاء بالطلب مرة في الصلوات إذا ظنّ الفقد بالأول مع اتحاد المكان ، وهو قد يوهّم المنافاة لما ذكرنا في الجملة من عدم الالتفات إلى الاستصحاب وغيره ، سيما إذا أُريد بالصلوات في كلامه ذوات الأوقات المختلفة كالمغرب بالنسبة للظهرين ؛ إذ هو بالنسبة إليها طلب قبل الوقت .

وكذا ما في جامع المقاصد^(٢) حيث اكتفى بالطلب مرة لصلاة إذا حضرت صلاة أخرى مع الظنّ بالفقد الأول أيضاً .

وأوضح منها ما في التحرير حيث قال : « ولو دخل عليه وقت صلاة أخرى وقد طلب في الأولى ففي وجوب الطلب ثانياً إشكال ، أقربه عدم الوجوب ، ولو انتقل عن ذلك المكان وجب إعادة الطلب »^(٣) انتهى .

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطراري ص ٢٢ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٦٧-٤٦٨ .

(٣) تحرير الاحكام : الطهارة / الاسباب المبيحة للتيمم ج ١ ص ٢١ .

اللّهم إلّا أن يحمل ذلك منهم على الفرق بين الطلب في وقت صلاة وعدمه، فيجتزئ بالأوّل ولو في صلاة أخرى لم يدخل وقتها، وهو موقوف على دليل الفرق، وليس بواضح .

أو يحمل الصلاة في كلامهم على نحو الظهرين والعشاءين ممّا اشتركا في وقت واحد، فإنّه يجتزئ به حينئذٍ ؛ للاستصحاب وإطلاق خبر السكوني وغيرهما، لا المغرب والظهر مثلاً . وفيه : أنّه مبني أيضاً على عدم وجوب تجديد الطلب فيما لو فرّق بين الصلاتين مع نقضه لتيّمه السابق بحدث مثلاً وتجويزه تجدد ماء، وهو لا يخلو من تأمل يظهر ممّا تقدّم .

ولعلّه لذا قال في المنتهى : « إنّّه لو طلب فلم يجده وصلّى متيّمّاً ثمّ حضرت الصلاة الثانية ففي وجوب إعادة الطلب نظر، أقربه الوجوب »^(١) إنّ أراد بالصلاة الثانية ذلك من حيث تعارف التفريق، وإلّا كان شاهداً على سابقه .

أو يحمل كلامهم على إرادة ما لو طلب في الوقت لصلاة فيتمّ وصلّى ثمّ حضر وقت صلاة أخرى ولمّا ينتقض تيّمه وقلنا بجواز دخوله فيها بذلك التيمّم، فإنّه لا يحتاج إلى الطلب حينئذٍ لاستصحاب صحّة تيّمه، إذ أقصى ما دلّت الأدلّة على اشتراطه بالنسبة لابتداء التيمّم لا لاستمرار صحّته، وهو لا يخلو من نظر وتأمل .

فالأحوط إن لم يكن أولى تجديد الطلب عند كلّ صلاة احتمال احتمالاً معتدّاً به تجدد الماء عندها، حتّى في نحو الظهرين مع التفريق، بل ومع الجمع إذا كان كذلك، بل والصلاة الواحدة اذا فرّق بينها وبين التيمّم ؛

ليتحقق الاضرار وعدم الوجدان . نعم هل يحتاج إلى تجديد تيمم بعد الطلب، أو يكتفى بالأول؟ وجهان، كلّ ذا إن لم ينتقل عن ذلك المكان، وإلا وجب الطلب قطعاً، فتأمل جيّداً .

﴿ولو أخلّ بـ﴾ بما وجب عليه من الطلب الذي منه ﴿الضرب﴾ في الأرض وتيمم وصلى مع سعة الوقت بطلا قطعاً وإجماعاً منقولاً^(١) ان لم يكن محصلاً؛ لما عرفت سابقاً من الأدلة الدالة على اشتراط صحّة التيمم به .

ولا فرق في ذلك بين أن يصادف عدم الماء بعد الطلب وعدمه، كما أنّه لا فرق فيه بين العالم والجاهل والناسي وغيرهم، قضاءً للشرطيّة السابقة، ولا بين وقوع نيّة التقرب به إن تصوّر ذلك وعدمه؛ إذ ليس هو من الشرائط التي يكفي فيها مصادفة الواقع وإنّما يحتاج المكلف إلى إحرازها لإيقاع نيّة التقرب، حتّى يصحّ من الغافل ونحوه، فما عساه يظهر من بعض فروع التحرير^(٢) من الحكم بالصحة لو صادف عدم الماء ليس في محلّه، مع احتمال إرادته ما ليس نحن فيه، فلاحظ وتأمل .

نعم، لو أخلّ بالطلب ﴿حتّى ضاق الوقت أخطأ﴾ لتقصيره في الطلب الواجب عليه ﴿وصحّ تيممه وصلاته على الأظهر﴾ الأشهر بين الأصحاب^(٣)

(١) نقل الاجماع في رياض المسائل : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٨١ .

(٢) تحرير الاحكام : الطهارة / الاسباب المبيحة للتيمم ج ١ ص ٢١ .

(٣) ممن قال بذلك : العلامة في التحرير : الطهارة / الاسباب المبيحة للتيمم ج ١ ص ٢١ ،

والمختلف : الطهارة / احكام التيمم ص ٥٣ ، والشهيد في الذكرى : الطهارة / المستعمل

الاضطراري ص ٢٢ .

ونسبه الى الاشهر في رياض المسائل : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٨١ .

بل في المدارك : «إنّه المشهور»^(١)، وعن الروض^(٢) نسبته إلى فتوى الأصحاب؛ لسقوطه عند الضيق، للأصل، والعمومات^(٣) الدالة على عدم سقوط الصلاة بحال، مع عدم تناول ما دلّ على شرطيته لمثله، فيكون حينئذٍ كما لو لم يخلّ، وعصيانه لا يوجه عليه؛ لصدق عدم الوجدان أيضاً، خصوصاً إن أريد به عدم التمكن، ولإطلاق بدلية التراب، وقول الصادق (عليه السلام) في صحيح زرارة أو حسنه السابق : «... فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيّم وليصل...»^(٤)، وفحوى ما تسمعه من صحّة التيّم لغير المتمكّن من استعمال الماء مع وجوده عنده لضيق الوقت إن قلنا به .

خلافاً للمحكي عن ظاهر الخلاف^(٥) والمبسوط^(٦) والنهاية^(٧)، حيث أطلق عدم الصحّة مع الإخلال، مع عدم ثبوت ذلك عن الثاني، واحتمال الجميع السعة، بل لعلّه ظاهر الأول كما لا يخفى على من لاحظته، ويرشد إليه دعواه الإجماع عليه فيه، كلّ ذا مع عدم وضوح دليل له سوى اقتضاء شرطية الطلب ذلك، وعدم صدق الفاقد، وهما ممنوعان . ولا قضاء عليه بعد ذلك حتّى لو وجد الماء فيما أخّل بالطلب فيه،

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / ما يصح معه التيمم ج ٢ ص ١٨٣ .

(٢) روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٢٧ .

(٣) وسائل الشيعة : انظر باب ١ و ٢ و ٦ و ٧ و ١١ من ابواب اعداد الفرائض ج ٣ ص ٣ و ٥ و ١٥ و ١٨ و ٢٨ ، وباب ٣ و ٥ و ٧ من ابواب صلاة الخوف والمطاردة ج ٥ ص ٤٨٢ و ٤٨٨ و ٤٩٠ .

(٤) تقدم في ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٥) الخلاف : الطهارة / مسألة ١١٦ ج ١ ص ١٦٤ .

(٦) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣١ .

(٧) النهاية : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٤٨ .

وفاقاً لصريح مجمع البرهان^(١) والمدارك^(٢) ، وكذا ظاهر المصنف هنا ، وإن فرض المسألة في خصوص من أخلّ بالضرب ؛ لاقتضاء الامر الاجزاء ، وعدم صدق اسم الفوات عليه حتى يشمل الامر الجديد بالقضاء ، ولاقتضاء ما سمعته من الأدلة السابقة أنه كالفاقد غير المفرط بالطلب وإن أتم بترك الطلب .

وخلافاً للذكرى^(٣) وجامع المقاصد^(٤) والمسالك^(٥) ، فأوجبوا الإعادة مع وجدان الماء في محلّ الطلب ، بل وللمصنف فيما يأتي^(٦) ، والعلامة في القواعد^(٧) وإن اقتصر على ما لو وجد الماء في رحله أو عند أصحابه ، كما عن المبسوط^(٨) والخلاف^(٩) والاصباح^(١٠) وإن اقتصر فيها على الرحل ، لكن قد سمعت أنّ المحكي عن ظاهر الأولين عدم صحّة التيمّم فيما نحن فيه ، فتأمل .

وللمنتهى فيما لو نسي الماء في رحله أو موضع يمكنه استعماله فيه وتيمّم وصلّى ، قال فيه : « فإن كان قد اجتهد ولم يظفر به لحقائه أو لظنه أنه ليس

(١) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمّم ج ١ ص ٢٣٨ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / ما يصح معه التيمّم ج ٢ ص ١٨٤ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطراري ص ٢٢ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمّم ج ١ ص ٤٦٦-٤٦٧ .

(٥) مسالك الافهام : الطهارة / ما يصح معه التيمّم ج ١ ص ١٢ .

(٦) في ص ٣٩٧ .

(٧) قواعد الاحكام : الطهارة / مسوغات التيمّم ج ١ ص ٢٢ .

(٨) المبسوط : الطهارة / التيمّم واحكامه ج ١ ص ٣١ .

(٩) الخلاف : الطهارة / مسألة ١١٦ ج ١ ص ١٦٤ .

(١٠) الاصباح (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية) : في التيمّم ج ٢ ص ٢٠ .

معه ماء صحّت صلاته ، وإن كان قد فرط في الطلب أعاد ، قاله علماؤنا» ^(١) انتهى . وقال في جملة فروع له أيضاً : « لو صلى فبان الماء بقربه إمّا في بئر أو في مصنع أو غيرهما ، فإن كان خفياً وطلب ولم يظفر فلا إعادة ، وإن لم يطلب أعاده » ^(٢) .

وللمعتبر حيث قال : « ولو كان بقره بئر لم يرها ، فع الاجتهاد تيمّم ولا إعادة ، ومع التفريط يعيد » ^(٣) انتهى .

لحمل الإعادة في كلام الجميع على إرادة القضاء ، كما هو مقتضى فرض المسألة في تارك الطلب الذي لا يصحّ منه الفعل إلّا عند الضيق ، وإن أمكن فرض ذلك بالفعل بظنّ الضيق ثمّ انكشف السعة ، إلّا أنّه بعيد ، ولعلّه لمكان هذه العبارات ونحوها نسب في الحقائق ^(٤) وجوب القضاء فيما نحن فيه إلى المشهور ، وفي جامع المقاصد ^(٥) إلى أكثر الأصحاب .

وكيف كان ، فلم نعرف لهم دليلاً على ذلك سوى ما ذكره غير واحد ^(٦) من خبر أبي بصير ، قال : « سألت عن رجل كان في سفر وكان معه ماء ، فنسيه فتيّم وصلى ، ثمّ ذكر أنّ معه ماء قبل أن يخرج الوقت ،

(١) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المعتبر : الطهارة / شرائط التيمم ج ١ ص ٣٦٧ .

(٤) الحقائق الناضرة : الطهارة / ما يسوغ معه التيمم ج ٤ ص ٢٥٦ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٦٧ .

(٦) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / ما يصح معه التيمم ج ٢ ص ١٨٤ ، والخراساني في

ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٠٧ .

قال : عليه أن يتوضأ ويعيد الصلاة ... » ^(١) ، وهو - مع الغض عما في سنده ، وإضمامه ، وكونه في الوقت - خارج عما نحن فيه .

واحتمال دفع ذلك كله بالانجبار بالشهرة وظاهر إجماع المنتهى السابق ، فيه : - مع عدم صلاحيتها لدفع بعض ما عرفت - أنه لا شهرة محققة على ما نحن فيه .

بل ربّما يقال خصوصاً في عبارتي المنتهى والمعتبر إرادة الإعادة في الوقت أو الأعمّ فيما لوني الماء وترك الطلب لاعتقاد عدم الماء فتيمّم وصلّى ثمّ بان الخلاف ، وهو غير ما نحن فيه ، ولعلّ المتّجه فيها ذلك أيضاً ؛ للخبر السابق ، ولأنّه كنسيان الطهارة ، وللبراءة اليقينيّة ، ولعدم إقتضاء الأمر الإجزاء في مثله كما مرّ تحقيقه غير مرّة ؛ إذ هو من باب تحيّل الأمر لا الأمر ، وللتقصير في النسيان ، ولأنّه واجد للماء واقعاً ، نعم لو طلب فلم يجد قد يتّجه حينئذ عدم الإعادة ؛ للأمر الخصوصي بالتيمّم حينئذ في ظاهر الأدلّة . ومنه يعلم الحكم في نظائره من كلّ طالب وأخطأ في تحصيل الماء .

خلافاً للمحكي عن المرتضى ^(٢) ، فلا يعيد الناسي مطلقاً في الوقت وخارجه طلب أو لم يطلب مع اعتقاده عدم الماء ، وكأنّه لرفع القلم ، وعدم القدرة على زواله ، وصدق عدم الوجدان ، لأنّ المراد به في اعتقاده لا واقعاً ، ولذا لا يعيد مع الطلب وإن لم يصادف الواقع ، وعدم شمول دليل القضاء له ، وهو لا يخلو من وجه ستم في القضاء ، وإن كان الأوجه الأول .

(١) الكافي : باب الوقت الذي يوجب التيمّم ح ١٠ ج ٣ ص ٦٥ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة / باب ٩ ح ١٩ ج ١ ص ٢١٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التيمّم ح ٥ ج ٢

ص ٩٨٢ .

(٢) نقله عنه المصنف في المعتبر : الطهارة / شرائط التيمّم ج ١ ص ٣٦٧ .

وربما يظهر للمتأمل في كلامهم شواهد على ما ذكرنا من إرادة هذه المسألة لا ما نحن فيه من المسألة السابقة ، كما أنه يظهر له كمال التشويش في كلام جملة من المتأخرين كالمحقق الثاني^(١) وكاشف اللثام^(٢) وغيرهم^(٣) ، بل وخللاً في النقل أيضاً ، فلاحظ وتدبر .

ومن التأمل فيما قدمنا يظهر لك الحال في كل من نقل تكليفه من الاختياري إلى الاضطراري ، كمن أراق الماء في الوقت ، فإنه يتيمم ويصلي ، وإن عصى بذلك مع علم عدم الماء حينئذٍ أو ضته بل واحتماله ؛ لوجوب الحفظ عليه من باب المقدمة ، وأولويته من إيجاب الطلب ، وظهور الأدلة في الاهتمام بالنسبة إلى ذلك كما يومىء إليه شراؤه بما يتمكن ونحوه ، فما عساه يظهر من المعتبر^(٤) من جواز الإراقة ضعيف جداً ، كصريح جامع المقاصد^(٥) فيما لو ظن إدراك الماء ، بل لعل الإجماع على خلافه ، كما عساه يشعر به نسبته إلى الأصحاب في الحدائق^(٦) .

واحتمال التمسك له بعد الأصل بأن أقصى ما يستفاد وجوب كلي الصلاة في أول الوقت ، وكيفية أدائها يتبع حاله وقت الأداء واجد الماء أو فاقده ، وذلك لا يقتضي إيجاب حفظ الحالة الأولى التي قارنت مبدأ التكليف ، ولذا كان له السفر بعد الوقت ، ونقل تكليفه من الإتمام

(١) جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٦٦-٤٦٧ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ١٤٢-١٤٣ .

(٣) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٢٧-١٢٨ .

(٤) المعتبر : الطهارة / شرائط التيمم ج ١ ص ٣٦٦ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٧٠ .

(٦) الحدائق الناضرة : الطهارة / ما يسوغ معه التيمم ج ٤ ص ٢٥٦ .

والقصر، بل تخييره في أوقات الصلاة يقتضي عكسها .

ضعيف جداً؛ إذ لاريب في إيجاب الصلاة بماءٍ عليه؛ باعتبار وجدانه له، وإن كان مخيراً في إيقاعها كذلك في سائر أوقات السعة، لا أنه مخير في كلي الصلاة، والقياس على السفر يدفعه: معلومية إباحته، فنه ومن التخير في الإيقاع ينتقل إلى جواز ذلك، بخلاف ما نحن فيه .

ومن هنا لم يقع الإشكال فيه من حيث ذلك وإن وقع فيه من حيث انتقال فرضه إلى القصر حينئذٍ لعموم الأدلة، وعدمه لاستصحاب ما كلف به أولاً، فتأمل جيداً .

على أنه لو سلم عدم اقتضاء القواعد الحرمية فيما نحن فيه فلا ينبغي الإشكال هنا بعد ظهور الإجماع المتقدم والأدلة فيه، نعم هو لا ينافي الانتقال إلى التيمم لشمول أدلته .

ومنه يعلم حينئذٍ أنه لا وجه للإعادة بعد التمكن من الماء وفقاً للمصنّف في المعتبر^(١) والهندي في كشف اللثام^(٢) وغيرها^(٣)، بل قد يشعر عبارة الأول بعدم الخلاف فيه، وأولى منها القضاء؛ اذ هو بعد عصيانه يساوي غير العاصي في شمول أدلة التيمم، فكما لا إعادة هناك لاقتضاء الأمر بالإجزاء فكذلك هنا، فما في القواعد^(٤) وغيرها^(٥) من

(١) المعتبر: الطهارة/ شرائط التيمم ج ١ ص ٣٦٦ .

(٢) كشف اللثام: الطهارة/ مسوغات التيمم ج ١ ص ١٤٣ .

(٣) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ ما يصح معه التيمم ج ٢ ص ١٨٥، والخراساني في ذخيرة المعاد: الطهارة/ اسباب التيمم ص ١٠٧ .

(٤) قواعد الاحكام: الطهارة/ مسوغات التيمم ج ١ ص ٢٢ .

(٥) كالدروس الشرعية: الطهارة/ شروط التيمم ص ١٩، والبيان: الطهارة/ مسوغ التيمم

الإعادة عند التمكن ضعيف جداً، خصوصاً إن أراد الأعم من القضاء، ومجرد وجوب ذلك سابقاً عليه لا يقتضيه .
نعم قد يحتمل القول بعدم مشروعية التيمم من حيث ظهور أدلته في غيره، فيعاقب حينئذ على الصلاة وإن لم تقع منه لسوء اختياره، فإذا وجد الماء أعاد أو قضى، لا أنه يشرع له التيمم ثم يجب عليه الإعادة بعد التمكن .

اللهم إلا أن يريد بوجوبه من المقدمة للفراغ اليقيني، لا من حيث شمول أدلة التيمم له، أي أنه لم يتضح له من الأدلة حكم هذا الموضوع أنه من الفاقد -فيتيمم- أولاً، فيفعلها حينئذ معاً تحصيلاً للفراغ اليقيني، ولا ريب أنه أحوط وإن كان قد ينظر فيه بعد التسليم بأن وجوب القضاء لا يحققه إلا الأمر الجديد لا احتمال الشغل، فن جاء بالصلاة متمماً لم يحصل له اليقين بالفوات، إلا أنه يمكن دفعه، وكيف كان فالأقوى ما سمعت .

ثم إن الظاهر اختصاص الإعادة بالصلاة التي أريق الماء في وقتها لا كل ما يمكن تأديته بذلك الماء وإن لم يدخل وقتها، بل لا يبعد اختصاص الظهر لو أراقه في وقتها المختص به دون العصر، وإن احتمل بعضهم ^(١) بناءً على دخوله بمجرد انتهاء وقت الظهر، لكن الأول هو مقتضى الأدلة السابقة، فتأمل جيداً .

هذا كله إذا أراقه بعد الوقت، أما قبله فيصلّي بتيممه المتجدد إجماعاً كما في المنتهى ^(٢)، ولا يعيد قطعاً، كما أنه لا إثم عليه كذلك أيضاً حتى لو

(١) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٦٩ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٢ .

علم عدم الماء فيه ؛ للأصل ، وعدم وجوب مقدّمة الواجب الموسّع قبله ، سيّما فيما لها بدل شرعي .

خلافاً للأستاذ الأكبر في شرح المفاتيح^(١) ، فأوجه أيضاً مع احتمال عدم الماء فضلاً عن غيره ، معللاً له باستصحاب البقاء إلى وقت الصلاة الواجبة ، وكونها من الواجبات المطلقة اللازمة الصدور من المكلف على أي تقدير وأنّها أشدّ الفرائض ، وهما كما ترى ، وكذا قياسه على مقدّمات الحجّ ؛ للفرق الواضح بينه وبين ما نحن فيه ممّا يسع الوقت له ولقدّماته ، ومن هنا لم يتحقّق الوجوب إلّا مع مضيّ مقدار الطهارة مع الصلاة .

نعم ربّما يقال : إنّ يظهر من الأدلّة زيادة الاهتمام بالصلاة ومقدّماتها ورفع موانعها ، كما يشعر به النهي عن السفر إلى أرض لا ماء فيها وأنّه هلاك الدين ، لكن وصول ذلك إلى حدّ الوجوب ممنوع ، وعليه فيجب الطهارة حينئذٍ لو مرّ بماء قبل الوقت مع احتمال عدمه فيه ، بل وكذا طلبه قبله مع احتمال عدم التيسّر له فيه ، وكذا حفظ وضوئه عن الحدث لو كان متوضّئاً ونحو ذلك ممّا قد يقطع بعدمه ، بل يشمل ما حكى من الإجماع على عدم وجوب الوضوء قبل دخول الوقت كظاهر الأخبار^(٢) المعلّقة له عليه .

لكن قد يقوى في النفس وجوب حفظ ما تفوت الصلاة بفواته وإن

(١) مصابيح الظلام : شرح مفتاح (٦٥) ذيل قول المصنف : « ويجب الطلب اذا لم يستيقن عدمه (الفرع الرابع عشر) ج ١ ص ٣٩٤ (مخطوط) .

(٢) كالخبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « إذا دخل الوقت وجب الظهور والصلاة ... » .

تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٩ تفصيل ما تقدم ذكره في الصلاة ... ح ٤ ج ٢ ص ١٤٠ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٢٦١ .

كان قبل الوقت حينئذٍ كالطهورين مثلاً ، كما يشعر به حرمة النوم لمن علم فوات الفريضة به ، إمّا لزيادة الاهتمام بأمر الصلاة ، أو يدعى ذلك في كلّ واجب موقت ، أو يفرق بين ما يجعل وسيلة واحتياطاً لإسقاط الواجب من الصلاة وغيرها وعدمه ، وكيف كان فهو غير ما نحن فيه ، فتأمل جيداً .
وربّما يظهر لك من التأمل فيما ذكرنا سابقاً وجوب التيمّم على واحد الماء الذي لا يتمكّن من استعماله مخافة فوات الوقت حتّى إدراك مقدار ركعة منه وإن كان ذلك بتقصير وتفريط منه ، وفاقاً للمنتهى^(١) والتذكرة^(٢) والمختلف^(٣) والروضة^(٤) وغيرها^(٥) ، بل في الرياض : « إنّه الأشهر »^(٦) .

لعموم المنزلة^(٧) ، وأنّه أحد الطهورين^(٨) ، واتّحاد ربّ الأرض

(١) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٧ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٦٢ .

(٣) مختلف الشيعة : الطهارة / احكام التيمم ص ٥٤ .

(٤) الروضة البهية : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ١٥١ .

(٥) كنهاية الاحكام : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ١٨٥ .

(٦) رياض المسائل : الطهارة / شرط التيمم ج ١ ص ٧٤ .

(٧) كما في الخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن حماد بن عثمان ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل لا يجد الماء ، أيتمّم لكلّ صلاة ؟ فقال : لا ، هو بمنزلة الماء » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٥٥ ج ١ ص ٢٠٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب

٩٧ ح ٢ ج ١ ص ١٦٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب التيمم ح ٣ ج ٢ ص ٩٩٠ .

(٨) كما في الخبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) : « ... قلت : فإن أصاب الماء وقد دخل في الصلاة ؟ قال : فليصرف وليتوضأ ما لم يركع ، فإن كان قد ركع فليمض في صلاته ، فإنّ

والماء^(١) ، مع عدم سقوط الصلاة عنه ، وظهور مساواته لما لو خاف فوات الوقت بالسعي إليه أو بإتمام السعي إليه ، كظهور أصل مشروعية التيمم للمحافظة على الصلاة في وقتها ، فهو أهم في نظر الشارع من المحافظة على الطهارة المائية كغيرها من الشرائط من تحصيل الساتر ونحوه ، فإنها كلها تسقط عند الضيق ، ولعله لذا لم يعد الضيق في مسوغات التيمم ، ولما يشعر به الأمر في الموثق^(٢) وخبر السكوني^(٣) بالتيمم عند خوف الزحام يوم الجمعة أو عرفة كما سيأتي التعرض له في الأحكام^(٤) ، ولظهور الاتفاق على مشروعيته لصلاة الجنازة مع خوف فواتها ، ولا فرق بينها وبين ما نحن فيه إلا بالوجوب والندب ، وهو لا يصلح فارقاً ، وتام الكلام عند تعرض المصنف له في الأحكام أيضاً^(٥) .

التيمم أحد الطهورين .

الكافي : باب الوقت الذي يوجب التيمم ح ٤ ج ٣ ص ٦٣ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة / باب ٨ ح ٥٤ ج ١ ص ٢٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٩١ .

(١) كما في صحيح الحلبي المتقدم في ص ١٣٧ .

(٢) الذي رواه الشيخ باسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أبي جعفر ، عن أبيه ، عن زرعة ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، عن أبيه ، عن علي (عليه السلام) « أنه سئل عن رجل يكون وسط الزحام يوم الجمعة أو يوم عرفة ، فأحدث أو ذكر أنه على غير وضوء ، ولا يستطيع الخروج من كثرة الزحام ، قال : يتيمم ويصلي معهم ويعيد إذا هو انصرف » .

تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٢٤ العمل في ليلة الجمعة ح ٦٠ ج ٣ ص ٢٤٨ ، وسائل

الشيعة : باب ١٥ من ابواب التيمم ح ٢ ج ٢ ص ٩٨٥ .

(٣) يأتي في ص ١٦٦ .

(٥) في ص ٤٥٦ من الأخير .

(٤) في ص ٣٩٣ .

وخلافاً للمعتبر^(١) وجامع المقاصد^(٢) وكشف اللثام^(٣) والمدارك^(٤) ؛ لثبوت اشتراطها بالطهارة المائية مع عدم ثبوت مسوّغية ضيق الوقت للتيّم ، لتعليقه على عدم الوجدان الذي لا يتحقّق صدقه بذلك ، فحينئذٍ يتطهّر ويقضي ، ولذا يصدق عليه اسم الواجد لغهً وعرفاً ، وبذلك يفرّق بينه وبين من أحلّ بالطلب حتّى ضاق .

وفيه : -بعد تسليم عدم إرادة التّمكّن منه مع شهادة أمور كثيرة عليه- أنّه لا دلالة فيه على اختصاص المسوّغ به إلّا بالمفهوم الذي لا يظهر شموله لمثل ما نحن فيه ، بل قد يظهر منه خلافه ، وهو لا يعارض ما عرفته سابقاً .

لكن ومع ذلك كلّه فالاحتياط بالتيّم والصلاة ثمّ الطهارة والقضاء -سيّما مع التقصير منه والتفريط- لا ينبغي تركه ، بل ربّما أوجب بعضهم^(٥) هنا مقدّمةً للفراغ اليقيني ، إلّا أنّه ممنوع ؛ لما عرفت في نظائره من اقتضاء الأمر الإجزاء ، وبدليّة التراب ، وغيرهما .

ثمّ إنّ المعتبر في الضيق المسوّغ للتيّم عدم التّمكّن مع استعمال الماء من إدراك الصلاة ولو بإدراك ركعة من الوقت ، أو يكفي فيه خروج بعض الصلاة عن الوقت حتّى التسليم بناءً على وجوبه فيها ؟ وجهان ، وربّما يجري مثله في سائر الشرائط غير الطهارة وإن أمكن الفرق بالبدليّة هنا شرعاً دون غيرها ، فيتّجه الثاني فيما نحن فيه ، والأوّل في غيره ، فتأمّل .

(١) المعتبر: الطهارة / شرائط التيمم ج ١ ص ٣٦٦ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٦٧ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ١٤٢ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / ما يصح معه التيمم ج ٢ ص ١٨٥ .

(٥) كالبهراني في الحدائق الناضرة : الطهارة / ما يسوغ معه التيمم ج ٤ ص ٢٦٠ .

﴿و﴾ على كلِّ حال ، ف﴿لا فرق﴾ فيما ذكرنا من وجوب التيمم
 ﴿بين عدم الماء أصلاً ووجود ماء لا يكفيه لطهارته﴾ وضوءاً أو
 غسلاً ؛ إذ هو بمنزلة العدم ، لعدم مشروعية تبعض الطهارة ولا تلفيقها من
 الماء والتراب ، فيشملة حينئذٍ قوله تعالى : « فَلَمْ تَجِدُوا » ^(١) لتبادر إرادة ما
 يكفي ، كقوله تعالى في كفارة اليمين : « فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ » ^(٢)
 لعدم وجوب إطعام البعض ، مضافاً إلى الأمر في صريح الأخبار المستفيضة
 -وفيها الصحيح وغيره- بالتيمم للجنب وإن كان عنده من الماء ما
 لا يكفيه ، كخبري الحلبي ^(٣) والحسين بن أبي العلاء ^(٤) وغيرهما ^(٥) وإلى
 اقتضاء قاعدة انتفاء الكلِّ بانتفاء الجزء .

وقوله (عليه السلام) : « لا يسقط الميسور... » ^(٦) مع إجماله في نفسه

(١) سورة النساء : الآية ٤٣ ، وسورة المائدة : الآية ٦ .

(٢) سورة المائدة : الآية ٨٩ .

(٣) رواه الصدوق بإسناده عن عبيد الله بن علي الحلبي ، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام)
 «... عن الرجل يجنب ومعه قدر ما يكفيه من الماء لوضوء الصلاة ، أيتوضأ بالماء أو يتيمم ؟
 قال : لا ، بل يتيمم... » .

من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ح ٢١٤ ج ١ ص ١٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من
 ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٩٥ .

(٤) رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ،
 عن القاسم ، عن الحسين بن أبي العلاء عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، ولفظه قريب من
 سابقه .

تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٢٠ ح ٤ ج ١ ص ٤٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من
 ابواب التيمم ح ٣ ج ٢ ص ٩٩٦ .

(٥) وسائل الشيعة : انظر باب ٢٤ من ابواب التيمم ج ٢ ص ٩٩٥ .

(٦) عوالي اللئالي : في الخاتمة ح ٢٠٥ ج ٤ ص ٥٨ .

لا يتمسك به من دون جابر له ، فكيف مع وجود ما يوهنه ؟! واحتمال تعميم ما دل^(١) على تنزيل التراب منزلة الماء في الأبعاض أيضاً ، يدفعه : ظهور تلك الأدلة بل هو صريح بعضها في غيره .

كلّ ذا مع أنّه لا خلاف أجده في شيء من ذلك ، بل في كشف اللثام^(٢) الاتفاق على وجوب التيمّم كما في المنتهى^(٣) ، وعن التذكرة^(٤) نسبته إلى علمائنا مع التصريح في معقد ذلك فيها بعدم الفرق بين الحدث الأصغر والجنب ، سوى ما في الروض : « ربّما حكى عن الشيخ في بعض أقواله التبعض ، وهو قول بعض العامة »^(٥) انتهى . مع أنّا لم نجد ذلك فيما حضرنى من كتبه كالمبسوط والخلاف ، بل الموجود فيهما^(٦) خلافه ، بل في الأخير الإجماع على التيمّم للمجنب الذي كان عنده ماء لا يكفيه لغسله وكذا الوضوء .

وسوى ما نقل عن العلامة في نهاية الأحكام^(٧) أنّه احتمل في الجنب صرف الماء إلى بعض أعضائه ، معللاً ذلك باحتمال وجود ما يكمله ، والموالة فيه ليست بشرط . والظاهر أنّه ليس خلافاً فيما نحن فيه من إيجاب التيمّم ، وعدم الاجتزاء بغسل البعض والتلفيق من الماء والتراب ، بل هو

(١) ذكرنا ما يدل على ذلك في حاشية (٧) من ص ١٥٧ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / مسوغات التيمّم ج ١ ص ١٤٤ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمّم ج ١ ص ١٣٣ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / مسوغات التيمّم ج ١ ص ٥٣ .

(٥) روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمّم ص ١١٩ .

(٦) المبسوط : الطهارة / التيمّم واحكامه ج ١ ص ٣٥ ، الخلاف : الطهارة / مسألة ١١٣ ج ١

ص ١٦١-١٦٢ .

(٧) نهاية الاحكام : الطهارة / مسوغات التيمّم ج ١ ص ١٨٦ .

واجب آخر خارج عن ذلك من حيث احتماله لوجود ما يكمله ، مع أنه أيضاً ممنوع ، لعدم رجوعه إلى أصل يعول عليه ، ولو علّله بإمكان رفع بعض الجنبات دون بعض - لمكان توزيعها على البدن ، كما يشعر به قوله (صلى الله عليه وآله) : « تحت كل شعرة جنباتة ... »^(١) وغيره مع وجوب تخفيف الحدث كالجنب - لكان أوجه ، وإن كان كل من مقدمتيه ممنوعاً أيضاً كما هو واضح .

فظهر لك من ذلك كله أنه لا ينبغي الإشكال في الرجوع إلى التيمم وعدم الالتفات إلى ذلك الماء ، من غير فرق بين الأصغر وغيره ، ولا بين سائر أنواع الحدث الأكبر إلّا في إيجاب الوضوء به لو كان يكفيه في حدث غير الجنبات كالحيض والمس ؛ لما قدمناه في باب الحيض أنه يوجب الطهارتين ، فتعذر إحداهما لا يسقط الأخرى بخلاف الجنبات ، ومن هنا نصّ في خبر محمد بن مسلم^(٢) عن أحدهما (عليهما السلام) على الأمر بالتيمم والنهي عن الوضوء في المجنب في السفر ومعه ماء قدر ما يتوضأ ، كظاهر غيره أيضاً .

ولو كان الماء يكفي للغسل أو الوضوء في غير الجنبات احتتمل تقديم

(١) سنن أبي داود : باب الغسل من الجنبات ح ٢٤٨ ج ١ ص ٦٥ ، سنن الترمذي : باب ٧٨ ح ١٠٦ ج ١ ص ١٧٨ ، جامع الأصول : باب كيفية الغسل ح ٥٣١ ج ٨ ص ١٦٨ .

(٢) رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما (عليهما السلام) : « في رجل أجنب في سفر ومعه ماء قدر ما يتوضأ به ، قال : يتيمم ولا يتوضأ » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٠ ح ١٠ ج ١ ص ٤٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب التيمم ح ٤ ج ٢ ص ٩٩٦ .

الغسل والتميم بدل الوضوء ؛ لكونه أهم في نظر الشارع ، والتخير ، والأول أحوط .

ثم إنه لا فرق فيما ذكرنا من عدم مشروعية التبويض المذكور بين أن يكون منشأ قلة الماء أو غيره كمرض بعض أعضاء الطهارة مع صحة الباقي مرضاً لا يدخله تحت الجبيرة ولو احقها وكذا لو كان عليها نجاسة لا يستطيع غسلها لألم ونحوه ، كما صرح بذلك جماعة من الأصحاب ، منهم الشيخ في مبسوطه^(١) وخلافه^(٢) ، والمصنف في المعتبر^(٣) ، والعلامة في المنتهى^(٤) ، وغيرهم^(٥) ، بل ينتقل حينئذٍ إلى التيمم .

وكأنه لعدم الالتفات منهم هنا إلى عدم سقوط الميسور بالمعسور ، وقوله (صلى الله عليه وآله) : « إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم »^(٦) إمّا لظهور الأدلة في خصوص الطهارات في عدم اعتبار ذلك ، كما يشعر به أمر^(٧) الجنب الواجد لبعض الماء بالتيمم وغيره ، وإمّا لأنهم عثروا على ما يصرف دلالتها عن شمول ذلك وإن كان ظاهرها الآن التناول ، كما رواه في الصافي عن المجمع عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في تفسير قوله تعالى : « لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ »^(٨) ثم قال : « خطب رسول الله

(١) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٥ .

(٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٠٥ ج ١ ص ١٥٤ .

(٣) المعتبر : الطهارة / شرائط التيمم ج ١ ص ٣٦٩ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٦ .

(٥) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / ما يصح معه التيمم ج ٢ ص ١٨٨ .

(٦) صحيح مسلم : باب ٧٣ من ابواب الحج ج ١٣٣٧ ص ٩٧٥ .

(٧) راجع حاشية (٣) و(٤) من ص ١٦٠ .

(٨) سورة المائدة : الآية ١٠١ .

(صلى الله عليه وآله) فقال: إنّ الله كتب عليكم الحجّ، فقال عكاشة بن محصن - ويروى سراقه بن مالك -: أفي كلّ عام يا رسول الله؟ فأعرض عنه حتى عاد مرتين أو ثلاثاً، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): ويحك وما يؤمنك أن أقول: نعم؟! والله لو قلت: نعم لوجبت، ولو وجبت ما استطعتم، ولو تركتم كفرتم، فاتركوني ما تركتم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه»^(١) وهو ظاهر بل صريح في غير ما نحن فيه من الإتيان ببعض أجزاء المركّب لتعذّر الباقي، مع منافاته لقاعدة انتفاء المركّب بانتفاء بعض أجزائه.

لكن ومع ذلك فقد ذكر الشيخ في المبسوط^(٢) والخلاف^(٣) فيما نحن فيه أنّ الأحوط غسل الأعضاء الصحيحة ثمّ التيمم ليكون مؤدياً صلواته بيقين، وهو لا يخلو من تأمل إن أراد ذلك من حيث وجود المخالف فيه ممّا، نعم له وجه إن أراد من حيث احتمالاه في نفسه، فتأمل حيّداً، والله العالم.

السبب الثاني

﴿عدم الوصلة إليه﴾ أي إلى الماء، بلا خلاف أجده^(٤)، بل في

(١) تفسير الصافي: ذيل آية ١٠١ من سورة المائدة ج ٢ ص ٩١.

(٢) المبسوط: الطهارة/ التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٥.

(٣) الخلاف: الطهارة/ مسألة ١٠٥ ج ١ ص ١٥٤.

(٤) ممّن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٠، وابن حمزة في الوسيلة:

الصلوة/ بيان التيمم ص ٧٠، وابن ادريس في السرائر: الطهارة/ التيمم واحكامه ج ١

ظاهر المعتبر^(١) أنّ عليه إجماع أهل العلم ، إمّا لتوقفه على ثمن تعدّد عليه فَيُتِمَّمُ إجماعاً كما في التذكرة^(٢) ، أو لفقد الآلة التي يتوصّل بها إلى الماء ، كما إذا كان على شفير بئر أو نهر ولم يتمكن من الوصول إلى الماء إلّا بمشقة أو تغرير النفس فيباح له التيمّم عند علمائنا أجمع كما في المنتهى^(٣) .

وقال الصادق (عليه السلام) لَمَّا سَأَلَهُ ابن أبي العلاء عن الرجل يمرّ بالركبة وليس معه دلو: « ليس عليه أن ينزل الركبة ، إنّ ربّ الماء هورب الأرض فليتمّم »^(٤) ، ونحوه قوله (عليه السلام) أيضاً في خبر الحلبي^(٥) .

وقال (عليه السلام) أيضاً في صحيح ابن أبي يعفور وعنبيه : « إذا أتيت البئر وأنت جنب فلم تجد دلوّاً ولا شيئاً تغرف به فتيّم بالصعيد الطيب ، فإنّ ربّ الماء ربّ الصعيد ، ولا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ماءهم »^(٦) .

أو للعجز عن الحركة المحتاج إليها في تحصيله لكبر أو مرض أو ضعف قوّة ولم يجد معاوناً ولو بأجرة مقدورة .

ص ١٣٥ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٢٢ .

(١) المعتبر : الطهارة / شرائط التيمم ج ١ ص ٣٦٣ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٦٢ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٧ .

(٤) الكافي : باب الوقت الذي يوجب التيمم ... ج ٧ ص ٣ ج ٦ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة / باب ٨ ح ١ ج ١ ص ١٨٤ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب التيمم ج ٤ ص ٢

ص ٩٦٦ .

(٥) تقدم في ص ١٣٧ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٩ ج ١ ص ١٨٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٧٦ ح ١

ج ١ ص ١٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب التيمم ج ٢ ص ٩٦٥ .

أو يكون موجوداً في محلّ يخاف من السعي إليه على نفس أو طرف أو مال محترم أو بضع أو عرض أو ذهاب عقل ولو بمجرّد الجبن ؛ لقبح التكليف بما لا يطاق ، ونفي العسر والحرج والضرر في الدين ، مع عموم بدلية التراب عن الماء ، وصدق عدم الوجدان .

وربّما يشير الى بعض ما ذكرنا مضافاً الى الأخبار السابقة أيضاً خبر السكوني عن جعفر عن أبيه عن عليّ (عليهم السلام) «أنّه سئل عن رجل يكون في وسط الزحام يوم الجمعة أو يوم عرفة لا يستطيع الخروج من المسجد من كثرة الناس ، قال : يتيمّم ويصليّ معهم ، ويعيد إذا انصرف»^(١) .

وداود الرقي قال : «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : أكون في السفر وتحضر الصلاة وليس معي ماء ، ويقال : إنّ الماء قريب ممّا ، فأطلب الماء وأنا في وقت يميناً وشمالاً ؟ قال : لا تطلب الماء ولكن تيمّم ، فإنّي أخاف عليك التخلف عن أصحابك فتضلّ ويأكلك السبع»^(٢) .

ويعقوب بن سالم قال : «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل لا يكون معه ماء والماء عن يمين الطريق ويساره غلوتين أو نحو ذلك ، قال : لا أمره أن يغرّر بنفسه ، فيعرض له لصّ أو سبع»^(٣) إلى غير ذلك .

﴿ف﴾ ظهر لك حينئذٍ ممّا قدّمنا أنّ ﴿من عدم الثمن﴾ أو بعض ما سمعت ﴿فهو كمن عدم الماء﴾ في وجوب التيمّم ﴿وكذا إن وجده

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٨ ج ١ ص ١٨٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٤٧ ح ١٢

ج ١ ص ٨١ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب التيمّم ح ٣ ج ٢ ص ٩٦٥ .

(٢) تقدم في ص ١٣٥ .

(٣) تقدم في ص ١٣٥ .

بشمن يضرّ به في الحال ﴿١﴾ كما هو فتوى فضلائنا على ما في المعتبر^(١) ،
والظاهر اتفاق الأصحاب عليه كما في شرح المفاتيح^(٢) ، من غير فرق في
ذلك بين الحال والمؤجل ، ومنه ما لو كان محتاجاً له للنفقة ، فإنّه لم يجب
عليه الشراء قولاً واحداً كما في المنتهى^(٣) ، ومنه أيضاً الإجحاف بماله أي
استئصاله أو كاستئصاله ، واقتصر عليه - أي الإجحاف - في الغنية^(٤)
والوسيلة^(٥) وعن الكافي^(٦) من غير تعرّض للضرر ، بل لعلّه بعض معقد
إجماع الأول ، كما أنّه لم يعرف فيه مخالفاً في المنتهى^(٧) .

فإطلاق ابن سعيد في الجامع^(٨) كما عن المرتضى^(٩) إيجاب الشراء
وإن كثّر ثمنه منزّل على غير ما ذكرنا قطعاً ، سيّما مع خوف التلف كما
يشعر به جواز التيمّم مع خوف العطش ، فالثمن أولى ، فلا خلاف حينئذٍ ،
وإن كان قد يظهر من المصنّف في النافع^(١٠) والمعتبر^(١١) ذلك ، حيث

(١) المعتبر : الطهارة / شرائط التيمّم ج ١ ص ٣٧٠ .

(٢) مصابيح الظلام (للبهاني) : شرح مفتاح ٦٥ ذيل قول المصنّف : « ولو لم يضر الشراء بحاله
وجب » ج ١ ص ٣٩٦ (مخطوط) .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمّم ج ١ ص ١٣٣ .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في التيمّم ص ٤٩٣ .

(٥) الوسيلة : الصلاة / بيان التيمّم ص ٧٠ .

(٦) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الرابع من الشرط الثاني من شروطها ص ١٣٦ .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمّم ج ١ ص ١٣٣ .

(٨) الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمّم ص ٤٥ .

(٩) نقله عنه المصنّف في المعتبر : الطهارة / شرائط التيمّم ج ١ ص ٣٦٩ .

(١٠) المختصر النافع : الطهارة / في التيمّم ص ١٦ .

(١١) المعتبر : الطهارة / شرائط التيمّم ج ١ ص ٣٦٩ .

جعلهما قولين ، بل مال إليه في الحقائق ^(١) ، فأوجب الشراء مطلقاً إلا إذا خاف على نفسه العطب ، تمسكاً بإطلاق ما دلّ على شرائه بالثمن وإن كثّر من الأخبار الآتية ^(٢) .

وهو - مع مخالفته ، للإجماع في الجملة ، وعدم تبادر مثل ذلك من الأخبار التي ادّعاها - منافعٍ لنفي الضرر والعسر والخرج في الدين ، سيما إذا استلزم ذلك سؤاله وذله ، ولسهولة الملة وسماحتها ، مع عموم بدلية التراب عن الماء ، واستقراء أمثال هذه الموارد في الواجبات الأصلية فضلاً عما كان وجوبه من باب المقدمة وله بدل .

فبذلك كله يخرج عن تلك الإطلاقات لو سلم تناولها ، واحتمال العكس بعد تسليم قبول هذه العمومات التخصيص لا وجه له ، سيما بعد رجحان هذه بعمل الأصحاب وغيره .

نعم قد يناقش في شمول تلك العمومات لمثل المقام بمنع كونه عسراً وحرَجاً ، وإلا لم يقع نظيره في الشرع من الجهاد وبذل الماء في الحج وغير ذلك ، وبأنّ المراد من حديث الضرار النهي عن أن يضّر أحد أحداً لا ما نحن فيه .

ويدفعه : منع عدم الشمول ؛ لأنّ المراد بالخرج المشقة التي لا تتحمّل عادةً وإن كانت دون الطاقة ، على أنّ استقراء موارد سقوط الطهارة المائية يشعر بإقامة الشارع التراب مقامها بأقلّ من ذلك كما لا يخفى .

فلعلّ العسر والخرج يختلف بالنسبة للتكاليف باعتبار المصالح المترتبة عليها ، فمنها ما لا عسر ولا حرج في بذل النفوس لها ، ومنها ، ما لا يكون

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة / ما يسوغ معه التيمم ج ٤ ص ٢٦٦ .

(٢) في ص ١٧١ .

كذلك مثل ما نحن فيه ، كما يعطيه فحوى الأدلة ، للأمر بتركه في كثير من مظان أقل الضرر .

نعم ، قد يتأمل لما ذكره ولباب المقدمة في بعض أفراد الضرر الذي يتحمل مثله عادة ، وإلا فطلق الشراء بالثمن الكثير الزائد على ثمن المثل ضرر ، كما ينبىء عنه استدلال الأصحاب في أبواب المعاملات على أمثاله بنبي الضرر ونحوه ، ومن هنا لم يعتبر المضرة اليسيرة في المذهب^(١) وظاهر مجمع البرهان^(٢) على ما حكى عنها .

كما أنه قد يتأمل فيما ذكره المصنف في المعتبر^(٣) دليلاً للحكم السابق غير ما قدمها ، وتبعه غيره^(٤) من أنه إذا لم يجب السعي وتعرض المال للتلف مع خوف أخذ اللص ما يحجف به وساغ التيمم دفعاً للضرر فهكذا هنا ، بالفرق بينه وبين ما نحن فيه ؛ للنص فيه هناك وعدمه هنا ، ولذا لم يعتبر في خوف اللص الضرر والإجحاف ، وبما في أخذ اللص ونحوه من الطرق التي لم تعد أعواضاً مما لا يحتمل عادة ، بل قد يعد مثله إضاعة المال المنهي عنها ، وبما قيل^(٥) أيضاً : إنَّ العوض فيه هذا الثواب بخلافه في اللص .

لكن في الذكرى : «إنَّه خيال ضعيف ؛ لأنه إذا ترك المال لابتغاء الماء دخل في حيز الثواب»^(٦) ، وفيه : أنه فرق بين الثوابين ، ولعل مراد

(١) المذهب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٨ .

(٢) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / أسباب التيمم ج ١ ص ٢١٧ .

(٣) المعتبر : الطهارة / شرائط التيمم ج ١ ص ٣٧٠ .

(٤) كالسيد في مدارك الأحكام : الطهارة / ما يصح معه التيمم ج ٢ ص ١٨٨-١٨٩ .

(٥) كما في روض الجنان : الطهارة / أسباب التيمم ص ١١٨ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطرابي ص ٢٢ .

المحقق الذي أشرنا إليه سابقاً من أنّ هذا وشبهه ممّا أمر بالتيمّم من جهته يشعر بقيام التراب مقام الماء بأقلّ من ذلك ، فتأمل جيّداً .
والمراد بالحال في المتن وغيره ^(١) حال المكلف كما هو صريحُ التذكرة ^(٢) والذكرى ^(٣) وجامع المقاصد ^(٤) وغيرها ^(٥) ، وظاهرُ إطلاق الضرر في الخلاف ^(٦) ، فيشمل الحال والموقع في زمان لا يتجدّد فيه ما يندفع به عادةً ؛ لاشتراكهما في الأدلّة السابقة ، واستقراء موارد ما رفع من التكليف للضرر ، وفحوى الأمر بالتيمّم عند خوف العطش ، فالثن الذي هو بدل الماء أولى .

فما يحكى عن صريح المعتبر ^(٧) بل قيل ^(٨) : إنّ ظاهر المتن - من إرادة الزمان الحال ؛ لعدم العلم بالبقاء إلى وقته ، وإمكان حصول مال فيه على تقدير البقاء ، ولانتفاء الضرر - ضعيف جداً كدليله ، نعم لو بُعد زمان التوقع إلى مرتبة لا يحترز عن مثله في العادات لم يعتبر ، لعدم عدّ مثله من الضرر ، فتأمل .

-
- (١) كقواعد الاحكام : الطهارة / مسوغات التيمّم ج ١ ص ٢٢ ، وارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب التيمّم ج ١ ص ٢٣٣ .
(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / مسوغات التيمّم ج ١ ص ٥٣ .
(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطراري ص ٢٢ .
(٤) جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمّم ج ١ ص ٤٧٥ .
(٥) كروض الجنان : الطهارة / اسباب التيمّم ص ١١٨ ، ومسالك الافهام : الطهارة / ما يصح معه التيمّم ج ١ ص ١٢ ، وكشف اللثام : الطهارة / مسوغات التيمّم ج ١ ص ١٤٤ .
(٦) الخلاف : الطهارة / مسألة ١١٧ ج ١ ص ١٦٥ .
(٧) المعتبر : الطهارة / شرائط التيمّم ج ١ ص ٣٧٠ .
(٨) جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمّم ج ١ ص ٤٧٥ .

هذا كله فيما إذا أضر ﴿و﴾ أمّا ﴿إن﴾ لم يكن مضرّاً بالحال ﴿و﴾ ولو من حيث الإجحاف ﴿لزمه شراؤه﴾ إذا كان بضمن المثل اتفاقاً محصلاً ^(١) ومنقولاً ^(٢) ؛ لصدق الوجدان وللمقدّمة ، بل ﴿و﴾ كذا ﴿لو كان بأضعاف ثمنه المعتاد﴾ إجماعاً كما في الخلاف ^(٣) ، وفتوى فقهاءنا عن المهذب البارع ^(٤) ، بل لعله مندرج أيضاً في معقد إجماع الغنية ^(٥) .

وعلى كلّ حال فهو الحجّة ، مضافاً إلى صدق الوجدان معه ، والمقدّمة ، والصحيح قال : « سالت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاة وهو لا يقدر على الماء ، فوجد قدر ما يتوضأ به بمائة درهم أو بألف درهم وهو واحد لهما ، يشتري ويتوضأ أو يتيّم ؟ قال : لا بل يشتري ، قد أصابني مثل هذا فاشتريت وتوضأت ، وما يشتري بذلك مال كثير » ^(٦) .

وخبّر الحسين بن طلحة المروي عن تفسير العياشي قال : « سألت عبداً صالحاً عن قول الله (عزّ وجل) : (أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمّموا صعيداً طيباً) ما حدّ ذلك ؟ قال : فإن لم تجدوا بشراء أو بغير شراء ، قلت :

(١) ممّن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٠ ، والعلامة في المنتهى : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٣ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١١٨ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٣ .

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ١١٧ ج ١ ص ١٦٥ .

(٤) المهذب البارع : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ١٩٨ .

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في التيمم ص ٤٩٣ .

(٦) الكافي : باب نوادر الطهارة ح ١٧ ج ٣ ص ٧٤ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٠ ح ١٤

ج ١ ص ٤٠٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٩٧ .

إن وجد قدر وضوئه بمائة ألف أو بألف وكم بلغ ؟ قال : ذلك على قدر جدته « (١) .

وما عن فخر الاسلام في شرح الارشاد : « إن الصادق (عليه السلام) اشترى وضوءه بمائة دينار » (٢) .

وما عن دعائم الاسلام إلى أن قال : « وقالوا (عليهم السلام) : في المسافر يجد الماء بثمن غال أن يشتريه ، إذا كان واجد الثمن فقد وجدته ، إلا أن يكون في دفعه الثمن ما يخاف منه على نفسه التلف إن عدم والعطب ، فلا يشتري وتيمم بالصعيد ويصلي » (٣) .

فما عن ابن الجنيد (٤) - من عدم إيجاب الشراء إذا كان غالياً ، ولكن أوجب الإعادة إذا وجد الماء - ضعيف ؛ ولعله لأنه ضرر في نفسه ، فيندرج تحت قوله (صلى الله عليه وآله) : « لا ضرر » (٥) إذ المراد به ما كان فيه ذلك في حد ذاته وبالنسبة إلى غالب الناس ، ولسقوط السعي عند الخوف على شيء من ماله ، وهو مدفوع بما عرفت ، كما أنه قد عرفت الفرق بينه

(١) تفسير العياشي : ذيل آية ٤٣ من سورة النساء ح ١٤٦ ج ١ ص ٢٤٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب التيمم ح ٢ ج ٢ ص ٩٩٨ ، وفيه : « الحسين بن أبي طلحة » .

(٢) شرح ارشاد الاذهان : الطهارة / في التيمم ذيل قول المصنف : « وإن زاد عن ثمن المثل على أشكال » ص ٣١ (مخطوط) .

(٣) دعائم الاسلام : ذكر التيمم ج ١ ص ١٢١ ، مستدرک الوسائل : باب ٢٠ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٥٤٩ .

(٤) نقله عنه المصنف في المعتبر : الطهارة / شرائط التيمم ج ١ ص ٣٦٩ .

(٥) الكافي : باب الشفعة ح ٤ ج ٥ ص ٢٨٠ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب الشفعة ح ١ ج ١٧ ص ٣١٩ .

وبين الخوف بالنصّ وغيره ، فلا ينبغي الإشكال في وجوب ذلك حينئذٍ .
 كما أنّه لا إشكال عندهم بل ولا خلاف ، بل في الحدائق^(١) نسبتَه إلى
 ظاهر الأصحاب ، في وجوب القبول عليه لو وهب له الماء ؛ لا ابتناء ذلك
 على المسامحة عرفاً ، فلا مئة ولا ضرر ، لكنه لا يخلو من تأمل ؛ لا اختلافه
 باختلاف الأشخاص رفعةً وضيعةً والأزمّة والأمكنة ، وعليه فلو تيمّم
 والحال هذه بطل ما دام الماء المبذول قائماً كما صرح به غير واحد^(٢) ، وكذا
 في نظائره .

وأما لو بذل له الثمن ، ففي المبسوط^(٣) والمنتهى^(٤) والمدارك^(٥)
 والحدائق^(٦) وجوب القبول أيضاً ؛ للمقدمة المقدورة عقلاً وشرعاً ، إذ
 لا حرمة عليه في تحمّل المنة .

واستشكله في المعبر^(٧) بأنّه فيه مئة في العادة ، ولا تجب المنة ، واختاره
 في جامع المقاصد ، قال : « لأنّ هبة المال ممّا يُمتنّ به في العادة ويحصل به
 للنفس غضاضة واستهانة ، وذلك من أشدّ أنواع الضرر على نفوس الأحرار ،
 ولا أثر لقلّته في ذلك ؛ لعدم انضباط أحوال الناس ، فربّما يعدّ القليل

(١) الحدائق الناضرة : الطهارة / ما يسوغ معه التيمم ج ٤ ص ٢٧٣ .

(٢) كالعلامة في النهاية : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ١٩٥ ، والمنتهى : الطهارة / شروط
 التيمم ج ١ ص ١٣٣ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١
 ص ٤٧٦ .

(٣) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣١ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٣ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / ما يصح معه التيمم ج ٢ ص ١٩٠ .

(٦) الحدائق الناضرة : الطهارة / ما يسوغ معه التيمم ج ٤ ص ٢٧٣-٢٧٤ .

(٧) المعبر : الطهارة / شرائط التيمم ج ١ ص ٣٧١ .

كثيراً، بل مناط الحكم كون الجنس ممّا يمتنّ به عادةً، كما لا نفرّق بين قلة الماء وكثرته في وجوب القبول اعتباراً بالجنس»^(١) انتهى . وفيه التأمل السابق .

فلعلّ الأولى إناطة الحكم بذلك ، لا الإطلاق ، ولا اعتبار بالجنس الذي ذكره ؛ إذ منشأ عدم تحمّل المنة إنّما هو الحرج الذي لا يتحمّل ، فيكون كالضرر المتقدم في الثمن ، فيدور الحكم مداره وجوداً وعدماً من غير مدخلة للجنس ، بل وكذا الكلام في الاستيهاب والاكتساب ، فإنّ الناس مختلفة بذلك أشدّ اختلاف ، وظاهرهم هنا عدم الفرق بين الهبة والبذل بمعنى الإباحة ، وهو كذلك عند التأمل .

ولو بذل له الماء أو الثمن إلى أجل يستطيع وفاءه فيه وجب عليه القبول كما صرح به جماعة^(٢) ، بل قد يشعر بنسبة الخلاف فيه إلى خصوص الشافعي في المعتبر^(٣) والمنتهى^(٤) بعدمه بيننا ، لكن عن ابن فهد^(٥) أنّه حكى عن بعض مشايخه القول بالعدم ، ولعلّه لأنّ نفس شغل الذمة مع احتمال عوارض عدم الوفاء ضرراً ، وهو ضعيف .

(١) جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٧٦ .

(٢) كالعلامة في التذكرة : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٥٣ ، والشهيد في الذكرى : الطهارة / المستعمل الاضطرابي ص ٢٢ ، وابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر) : في التيمم ص ٥٥ .

(٣) المعتبر : الطهارة / شرائط التيمم ج ١ ص ٣٧٠ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٣ .

(٥) الذي نقل ذلك عن بعض مشايخه هو الفاضل المقداد كما نصّ على ذلك في مفتاح الكرامة ، وهو الصحيح ؛ إذ لا يوجد ذلك في جميع كتب ابن فهد ، بل هو موجود في التنقيح الرائع : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ١٣٢ .

وبأدنى تأمل تعرف جريان جميع ما تقدّم من الكلام في الماء وثمرته في الآلة ، ولذا قال المصنّف: ﴿ وكذا القول في الآلة ﴾ حتى الكلام بالنسبة إلى وجوب قبولها لو وهبت وعدمه كالثمن ، فلا حاجة إلى الإعادة والتطويل .

السبب ﴿ الثالث ﴾

﴿ الخوف ﴾ على النفس أو المال إن وصل إلى الماء من اللّص أو القتل أو الجرح أو الأذية التي لا تحتمل عادةً من غير خلاف أجده^(١) ، بل حكي الإجماع عليه على لسان جماعة مع اختلاف معقده ، ففي الغنية^(٢) عليه من العدو ، وفي صريح المعبر^(٣) أو ظاهره عليه أو على أهله أو ماله من اللّص أو السبع ، وفي المنتهى على نفسه أو ماله من السبع أو العدو أو الحريف أو التخلف عن الرفقة وما أشبهه ، ثم قال : « لا نعرف فيه خلافاً »^(٤) ، وفي كشف اللثام شارحاً لعبارة القواعد : « الخوف من تحصيله أو استعماله على النفس أو المال ولو لغيره مع الاحترام من لص أو سبع بالإجماع والنصوص ، نحو (لا تقتلوا أنفسكم ... »^(٥) إلى آخره وفي المدارك في

(١) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٠ ، وابن البراج في المهذب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٧ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / بيان التيمم ص ٧٠ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٢٢ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في التيمم ص ٤٩٣ .

(٣) المعبر : الطهارة / شرائط التيمم ج ١ ص ٣٦٦ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٤ .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ١٤٣ .

شرح عبارة المصنف إلى قوله : أوضياع مال : « هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب على ما نقله جماعة »^(١) . إلى غير ذلك كما لا يخفى على المتتبع .

❦ ومن ذلك ووجوب الحفظ ونفي العسر والخرج وإرادة اليسر والنهي^(٢) عن قتل النفس والإلقاء إلى التهلكة^(٣) وروايتي يعقوب بن سالم وداد الرقي المتقدمين^(٤) كان ❦ لا فرق في جواز التيمم بين أن يخاف لصاً أو سبعاً أو يخاف ضياع مال ❦ .

لكن أشكل الحال على صاحب الحقائق بالنسبة للخوف على المال بعد اعترافه باتفاق الأصحاب عليه ، قال : « لعدم الدليل ؛ لظهور الروايتين في الخوف على النفس ، ومعارضة نفي الخرج ووجوب حفظ المال بما دلّ على وجوب الوضوء والغسل ، بل هي أوضح فلتحكم عليها ، ولو سلم فبينها تعارض العموم من وجه ، وتحكيم تلك ليس أولى من العكس »^(٥) .

وفيه : - بعد الإجماع بقسميه على خلافه سيما فيما يتضرر بتلفه ، ومنع ظهور خبر يعقوب في الخوف بالنفس ؛ لوجود لفظ اللص الظاهر في الخوف منه على المال ، كما يشهد له فهم الأصحاب من ذلك ، ولا ينافيه لفظ النفس قبله ، وظهور استقراء أخبار التيمم في سقوط المائئة بأقل من ذلك ، بل وغيرها من الواجبات الأصلية فضلاً عنها ، مع أن أصل مشروعية التيمم ليسر - أن أدلة العسر والخرج غير قابلة للتخصيص ؛ لظهورها أن

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / ما يصح معه التيمم ج ٢ ص ١٩٠ .

(٢) إشارة الى قوله تعالى : « ولا تقتلوا أنفسكم » سورة النساء : الآية ٢٩ .

(٣) إشارة الى قوله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » سورة البقرة : الآية ١٩٥ .

(٤) في ص ١٣٥ .

(٥) الحقائق الناضرة : الطهارة / ما يسوغ معه التيمم ج ٤ ص ٢٧٤-٢٧٥ .

ليس في الدين ما فيه حرج ، فليست هي من قبيل الأصل كما بين في محله ، وبعد التسليم فهي أرجح من وجوه عديدة لا تحفى .

نعم قد يناقش في كون بعض أفراد ذهاب المال هنا عسراً وحرماً ، لكن إطلاق الإجماع المحكي وغيره كافٍ في إثبات الحكم فيه ، ومنه مع شمول النص السابق صريح غير واحد من الأصحاب^(١) - بل نسب إليهم في لسان جماعة^(٢) مشعرين بدعوى الإجماع عليه ، إن لم يكن محضاً - بعدم الفرق بين المال القليل والكثير ، وهو الفارق بينه وبين بذل المال وإن كثر في الشراء ، مضافاً إلى ما في اغتصاب المال من الغضاضة التي لا تتحمل ، بل قد يوجد بعض الناس بنفسه دونها ، بخلافه في البذل بالاختيار كما أشرنا إليه سابقاً .

بل صرح في جامع المقاصد^(٣) وغيره^(٤) أنه لا فرق بين ماله ومال غيره ، لكتبه لا يخلو من تأمل فيما لا يجب حفظه عليه من أموال الغير ولم يكن في تسلط اللصوص عليهم غضاضة عليه من عياله ورفقائه المستجيرين به اللائذين بحماه ؛ لعدم الدليل الذي يقطع باب المقدمة . نعم ، قد يتجه ذلك في النفس ، فلا يفرق بين الخوف على نفسه ونفس غيره إن كانت

(١) كالعلامة في النهاية : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ١٨٨ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٧٠ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / أسباب التيمم ص ١١٧ .

(٢) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / ما يصح معه التيمم ج ٢ ص ١٩١ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ١٤٣ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٧٠ .

(٤) كمدارك الاحكام : الطهارة / ما يصح معه التيمم ج ٢ ص ١٩١ ، وكشف اللثام : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ١٤٣ .

محترمة مع الخوف عليها من السبع وشبهه .

كما أنه لا فرق بين المال والعرض ، بل هو أولى منه وإن لم ينص عليه في الخبر ؛ لظهور إرادة التمثيل منه ونفي الحرج وغيرهما . وفي إلحاق عرض غيره به مع عدم التعلّق به ولو من جهة الاستجارة ونحوها إشكال . ومن الخوفِ الخوفُ من الحبس ظلماً ، وكذا المطالبة بحق عاجز عن أدائه ، إمّا لعدم تمكّنه من إثبات العجز ، أو لتغلّب المطالب ، بل في جامع المقاصد أنّ « منه لو خاف القتل قصاصاً مع رجاء العفو بالتأخير إمّا بالدية أو مجاناً ؛ لأنّ حفظ النفس مطلوب »^(١) ، وفيه تأمل .

والخوف عن جن كالخوف عن غيره كما صرح به المصنّف^(٢) والعلامة في بعض كتبه^(٣) والشهيدان^(٤) وغيرهم^(٥) ، بل لعلّه أقوى ؛ إذ قد يؤدي إلى ذهاب العقل ، فالتكليف معه مشقّة لا تتحمّل ، خلافاً للتحرير^(٦) فلم يعتبره ، وتوقّف فيه في المنتهى^(٧) ، وهو ضعيف إلّا فيما لا يبلغ حدّ المشقّة في التكليف معه .

(١) جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٧٠ .

(٢) المعتبر : الطهارة / شرائط التيمم ج ١ ص ٣٦٦ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٦١ ، ونهاية الاحكام :

الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ١٨٨ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطراري ص ٢٢ ، وروض الجنان : الطهارة / اسباب

التيمم ص ١١٧ ، ومسالك الافهام : الطهارة / ما يصح معه التيمم ج ١ ص ١٢ .

(٥) كابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر) : في التيمم ص ٥٥ ، والسيد في مدارك

الاحكام : الطهارة / ما يصح معه التيمم ج ٢ ص ١٩١ .

(٦) تحرير الاحكام : الطهارة / الاسباب المبيحة للتيمم ج ١ ص ٢١ .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٤ .

ثم إنّه لا فرق فيما ذكرنا من الخوف بين حصوله له في طريقه أو ما تخلف له من الأموال ونحوها بعد ذهابه إليه كما هو واضح .

﴿ وكذا ﴾ أي الخوف من السبع واللص ﴿ لو خشي ﴾ حصول المرض الشديد ﴿ باستعماله أو بالمضي إليه أو بترك شربه ، بلا خلاف أجده فيه ^(١) ، بل هو إجماع سيّما مع خوف التلف معه ؛ لنفي العسر والحرج والضّرر ، وإرادة اليسر ، وسعة الخفيفة وسماحتها ، وأنها أوسع ما بين السماء والأرض ، والنهي عن قتل النفس والإلقاء إلى التهلكة ، والأمر بالتيمّم عند خوف البرد على نفسه في صحيح البنزطي ^(٢) عن الرضا (عليه السلام) وخبر داود بن سرحان ^(٣) ، وفحوى الأمر ^(٤) به من خوف الشين ، وكذا الأمر به في حال المرض عند خوف زيادته أو بطله أو عسر

(١) ممن قال بذلك : الشيخ في النهاية : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٤٥ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٥ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٥ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٢٢ .
(٢) رواه الشيخ باسناده عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن الحسين ومحمد بن عيسى وموسى بن عمر بن يزيد جميعاً ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن الرضا (عليه السلام) : « في الرجل تصيبه الجنازة وبه قروح أو جروح أو يكون يخاف على نفسه البرد ، قال : لا يغتسل ، يتيمم » .

تهذيب الاحكام / الطهارة / باب ٨ ح ٤٠ ج ١ ص ١٩٦ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب التيمم ح ٧ ج ٢ ص ٩٦٨ .
(٣) وهو بلفظ الحديث السابق ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٥ ج ١ ص ١٨٥ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب التيمم ح ٨ ج ٢ ص ٩٦٨ .

(٤) إلّا أنه قال البحراني في الحقائق الناضرة (الطهارة / ما يسوغ معه التيمم ج ٤ ص ٢٩٢) : « ولم أجده له في اخبار التيمم مع كثرة نصوصه واخباره ذكراً ولا أثراً » .

علاجه أو التلف كتاباً^(١) وستة^(٢) عموماً وخصوصاً ، مثل ما ورد في ذي القروح والجروح والمجدور والمكسور والمبطون من الأخبار الكثيرة^(٣) وفيها الصحيح وغيره ، وإجماعاً محصلاً^(٤) ومنقولاً في الخلاف^(٥) على المجدور والمجروح ومن أشبههما بمن به مرض مخوف ، وعلى ما لو خاف الزيادة في العلة وإن لم يخف التلف .

وفي المعتبر^(٦) والتذكرة^(٧) على المريض الذي يخاف التلف ، بل في أولها أنّ « مذهبننا التيمم عند خوف الزيادة في العلة وبطؤها » .

وفي الغنية^(٨) عند حصول الخوف في استعماله لمرض أو شدة برد .

وفي المنتهى : « السبب الرابع : المرض والجرح وما أشبههما ، وقد ذهب علماؤنا أجمع إلى أنه إذا خاف على نفسه من استعمال الماء فله

(١) كقوله تعالى : « وإن كنتم مرضى ... فتيمموا صعيداً طيباً » سورة المائدة : الآية ٦ .

(٢) و(٣) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن سكين وغيره ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « قيل له : إن فلاناً أصابته جنابة وهو مجدور فغسلوه فمات ، فقال : قتلوه ، ألا سألوا ؟ ألا يمتّموه ؟ ... » قال : « وروي ذلك في الكسير والمبطون يتيمم ولا يغتسل » .

الكافي : باب الكسير والمجدور ومن به الجراحات وتصيبهم الجنابة ح ٤ و ج ٣ ص ٦٨ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٥ من ابواب التيمم ج ٢ ص ٩٦٦ .

(٤) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / التيمم وأحكامه ج ١ ص ٣٠ ، وابن البراج في المهذب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٨ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٦ .

(٥) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٠٠ ج ١ ص ١٥١ .

(٦) المعتبر : الطهارة / شرائط التيمم ج ١ ص ٣٦٥ .

(٧) تذكرة الفقهاء : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٦٢ .

(٨) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في التيمم ص ٤٩٣ .

التيمّم»^(١) .

وفي مجمع البرهان : « لا شك في وجوب التيمّم عند تعذّر استعماله الماء للمرض الذي يضّر استعماله ضرراً يَبْيناً حيث يقال عرفاً : إنّه ضرر؛ للآية والأخبار والإجماع والخرج »^(٢) إلى غير ذلك .

نعم ، قد يشكل الحال فيما لو خاف حدوث المرض اليسير ، فظاهر المتن والتحرير^(٣) وصریح المعتبر^(٤) والمبسوط^(٥) عدم اعتباره ، بل في الأخير نفي الخلاف عنه ، ولعلّه لصدق الوجدان معه ، لعدم عدّ مثله في الضرر عرفاً ، فيبقى التكليف بالمائيّة بحاله ، وحكي^(٦) عن الخلاف والنتهى ، بل ربّما استظهر منها الإجماع عليه ، والموجود فيها^(٧) المرض لا يخاف منه التلف ولا الزيادة فيه ، بل في الثاني لا يخاف الضرر باستعمال الماء لا يجوز معه التيمّم ، لصدق الوجدان الذي لا يتضرّر معه وفقاً لمن عدا مالك أو بعض أصحابه وداود ، لإطلاق «وَأِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى» وهو كما ترى غير مانحن فيه . وعلى كلّ حال فقد استشكله في الذكرى^(٨) وجامع المقاصد^(٩)

(١) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٥ .

(٢) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / أسباب التيمم ج ١ ص ٢١٤-٢١٥ .

(٣) تحرير الاحكام : الطهارة / الاسباب المبيحة للتيمم ج ١ ص ٢١ .

(٤) المعتبر : الطهارة / شرائط التيمم ج ١ ص ٣٦٥ .

(٥) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٤ .

(٦) كما في مفتاح الكرامة : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٥٢٣ .

(٧) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٠٣ ج ١ ص ١٥٣ ، منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم

ج ١ ص ١٣٦ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطرابي ص ٢٢ .

(٩) جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٧٢ .

بالخرج ، ويقول النبي (صلى الله عليه وآله) : « لا ضرر ولا ضرار »^(١) ، وبأنه أشدّ ضرراً من الشين الذي سَوَّغوا التيمّم له ، وبعدم الوثوق بيسير المرض عن أن يصير شديداً .

وربما استظهر من التعليل بالخرج ونحوه لفظية النزاع ؛ إذ مبنى الأول عدم الحرج والمشقة فيه بخلاف الثاني ، فيكون الجميع متفقين على ما نعية ما فيه الحرج دون غيره .

وفيه : أنّ البحث في أنّ مطلق المرض ولو يسيراً حرج أولاً ، وسهولته بالإضافة إلى الفرد الأخير من المرض لا ينافي دعوى عسره في نفسه ؛ إذ لا ريب في اختلاف أنواع المرض شدةً وضعفاً .

وكيف كان ، فالأقوى الأول ؛ لمنع الحرج فيه ، إذ المراد به المشقة التي لا تحتمل عادةً ، وهو الذي يسقط عنده التكليف بالصوم والصلاة من قيام أو من جلوس وغير ذلك ، لا مجرد المرض الذي لا يعتدّ به في العادة ، فتأمل . وفي موثقة زرارة قال : « سألت الصادق (عليه السلام) ما حدّ المرض الذي يفطر به الرجل ويدع الصلاة من قيام ؟ فقال : بل الانسان على نفسه بصيرة ، هو أعلم بما يطيقه »^(٢) والمرضُ اليسير عند الخوف من سرايته إلى الشديد شديداً .

ولا فرق فيما ذكرنا بين الصحيح الذي يخشى حدوث المرض اليسير باستعمال الماء أو طلبه ونحوهما وبين المريض كذلك ، إلّا أن يحصل

(١) الكافي : باب الشفعة ح ٤ ج ٥ ص ٢٨٠ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب الشفعة ح ١ ج ١٧ ص ٣١٩ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب حد المرض الذي يفطر صاحبه ح ١٩٤١ ج ٢ ص ١٣٢ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب القيام ح ٢ ج ٤ ص ٦٩٨ .

بانضمامه إلى ما فيه من المرض مشقة عظيمة ، ولا في المرض اليسير بين أن يكون من جنس ما فيه من المرض وعدمه إلا أن يحصل أيضاً بالانضمام الى الأول مشقة عظيمة ، ولعلّه لذا أطلقوا الأمر بالتيمم حتى حكي^(١) الإجماع عليه عند الخوف من زيادة المرض من غير تفصيل .

ولعلّ مجرد التألم الذي لا يتحمّل عادةً لمرض أو شدة برد ونحوهما مسوّغ للتيمم وإن لم يخش التلف ولا الزيادة ولا غيرها ، وفقاً للمحكي^(٢) عن الأكثر ، بل عن ظاهر الغنية^(٣) الإجماع عليه ؛ للخرج ، وإطلاق « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَى »^(٤) ، وترك الاستفصال في أخبار الجروح والقروح^(٥) وغير ذلك ، وفحوى التيمم للشين ، واحتمال اندراجه فيمن يخاف على نفسه البرد ، فيدلّ عليه حينئذٍ صحيح البنزطي^(٦) عن الرضا (عليه السلام) وخبر ابن سرحان^(٧) .

وخلافاً للقواعد^(٨) والذكرى^(٩) وعن غيرهما^(١٠) ، مع احتمال إرادة التألم الذي يتحمّل عادةً ، فلا خلاف حينئذٍ ، مع أنّه لا مستند له سوى

(١) كما في تذكرة الفقهاء : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٦٢ .

(٢) كما في منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٥ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في التيمم ص ٤٩٣ .

(٤) سورة النساء : الآية ٤٣ ، وسورة المائدة : الآية ٦ .

(٥) كما في خبر ابن أبي نصر الذي ذكرناه في هامش رقم (٢) من ص ١٧٩ .

(٦) و(٧) راجع هامش رقم (٢) و(٣) من ص ١٧٩ .

(٨) قواعد الاحكام : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٢٢ .

(٩) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطراري ص ٢٢ .

(١٠) كالموجز (ضمن الرسائل العشر) : في التيمم ص ٥٥ ، وروض الجنان : الطهارة / اسباب

التيمم ص ١١٧ ، ومجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢١٥ .

الأصل المخصّص بما مرّ، وخروجه عن المنصوص، وهو ممنوع في مثل المريض بل وغيره، وأفضليّة أحزالأعمال والمراد أشقّها في نفسه لا المرض ونحوه. والصحيح عن الصادق (عليه السلام) «أنّه سئل عن رجل كان في أرض باردة فتخوّف إن هو اغتسل أن يصيبه عنت من الغسل، كيف يصنع؟ قال: يغتسل وإن أصابه ما أصابه، قال: وذكر (عليه السلام) أنّه كان وجعاً شديداً الوجع فأصابته جنابة وهو في مكان بارد وكانت ليلة شديدة الريح باردة، فدعوت الغلّة، فقلت لهم: احمّلوني فاغسلوني، فقالوا: إنّنا نخاف عليك، فقلت: ليس بدّ، فحمّلوني ووضعوني على خشبات ثمّ صبّوا عليّ الماء فغسلوني» (١).

وصحيح ابن مسلم أيضاً: قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل تصيبه الجنابة في أرض باردة ولا يجد الماء، وعسى أن يكون الماء جامداً، فقال: يغتسل على ما كان، حدّثه رجل أنّه فعل ذلك ففرض شهراً من البرد، فقال: اغتسل على ما كان، فإنّه لا بدّ من الغسل، وذكر أبو عبد الله (عليه السلام) أنّه اضطرّ إليه وهو مريض، فأتوه به مسخنّاً فاغتسل، وقال: لا بدّ من الغسل» (٢).

وهما فيما يقوله الخصم مؤوّلان، ولا حجّة فيه لعدم الانحصار في ذلك، وإلّا فظاهرهما حتّى لو خاف على نفسه التلف، ومن هنا حملهما الشيخ (٣)

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٨ ح ٤٩ ج ١ ص ١٩٨، الاستبصار: الطهارة/ باب ٩٦ ح ٨

ج ١ ص ١٦٢، وسائل الشيعة: باب ١٧ من ابواب التيمم ح ٣ ج ٢ ص ٩٨٦.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٨ ح ٥٠ ج ١ ص ١٩٨، الاستبصار: الطهارة/ باب ٩٦ ح ٩

ج ١ ص ١٦٣، وسائل الشيعة: باب ١٧ من ابواب التيمم ح ٤ ج ٢ ص ٩٨٧.

(٣) الاستبصار: الطهارة/ باب ٩٦ ج ١ ص ١٦٢.

على من أجنب نفسه مختاراً ، وهو مبنيّ على تكليف من كان كذلك بالغسل على كلّ حال ، كما هو خيرته في الخلاف^(١) مدّعياً عليه إجماع الفرقة ، والمفيد في مقننته^(٢) ، والصدوق في هدايته^(٣) ، للأصل ، وإدخاله الضرر على نفسه ، والصحيحين السابقين ، وإجماع الفرقة المحكي في الخلاف ، ومرفوعة عليّ بن أحمد عن الصادق (عليه السلام) قال : « سألته عن مجذور أصابته جنابة ، قال : إن كان أجنب هو فليغتسل ، وإن كان احتلم فليتيّم »^(٤) ، ومرفوعة إبراهيم بن هاشم قال : « قال : إن أجنب نفسه فعليه أن يغتسل على ما كان ، وإن كان احتلم تيّم »^(٥) .

لكن المشهور بين الأصحاب نقلاً^(٦) وتحصيلاً^(٧) عدم الفرق بين متعمّد الجنابة وغيره ، بل هو مندرج في إطلاق الإجماعات السابقة^(٨) على التيمّم

(١) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٠٨ ج ١ ص ١٥٦-١٥٧ .

(٢) المقننة : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٦٠ .

(٣) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب التيمم ص ٤٩ .

(٤) الكافي : باب الكسور والمجدور ومن به الجراحات وتصيبهم الجنابة ح ٣ ج ٣ ص ٦٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٤٨ ج ١ ص ١٩٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب التيمم

ح ١ ج ٢ ص ٩٨٦ .

(٥) الكافي : باب الرجل يصيبه الجنابة فلا يجد إلّا الشلج ح ٢ ج ٣ ص ٦٧ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة / باب ٨ ح ٤٧ ج ١ ص ١٩٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب التيمم ح ٢ ج ٢

ص ٩٨٦ .

(٦) نقلت الشهرة في الحدائق الناضرة : الطهارة / ما يسوغ معه التيمم ج ٤ ص ٢٧٧ .

(٧) من قال بذلك : المصنف في المعبر : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٣٩٦ ، والكركي في

جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٧٣ ، والسيد في مدارك الاحكام :

الطهارة / ما يصح معه التيمم ج ٢ ص ١٩٣-١٩٤ .

(٨) في ص ١٨٠ .

عند خوف التلف ونحوه من ابن زهرة والمصنّف والعلامة وغيرهم ، بل ظاهر المنتهى الإجماع عليه بالخصوص ، حيث قال : « لو أجنب مختاراً وخشي البرد تيمّم عندنا » ^(١) وهو الحقّة .

مضافاً إلى إطلاق « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى » ونفي العسر والحرج والضرر ، وإرادة اليسر ورفع الضرر المظنون ، والنهي ^(٢) عن الإلقاء في التهلكة وقتل النفس ^(٣) ، وترك الاستفصال في أخبار الجروح والقروح ^(٤) وخوف البرد ، مع ظهور بعضها في تعمّد الجنابة ، واستقراء موارد سقوط المائتة بأقلّ من ذلك ، بل غيرها من التكاليف كالصلاة والحجّ والصوم وغيرها ، وبأهميّة حفظ النفوس والأبدان عند الشارع من حفظ الأديان ، وعموميّة بدليّة التراب ^(٥) وطهوريته ^(٦) واتّحاد ربهما ^(٧) وكفايته عشرين ^(٨) .

مع أنّ المتّجه على مذهب الخصم حرمة الجنابة والحال هذه ، وفي الاعتبار ^(٩) الإجماع على الإباحة ؛ للأصل والعمومات كالإذن ^(١٠) في إتيان الحرث متى شاء ، والحرج الشديد في بعض الأحوال لو منع من الجماع .

(١) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٣ .

(٢) و(٣) راجع هامش رقم (٢) و(٣) من ص ١٧٦ .

(٤) راجع هامش رقم (٢) من ص ١٧٩ .

(٥) راجع هامش رقم (١) من ص ١٤٢ .

(٦) راجع هامش رقم (٦) من ص ١٥٧ .

(٧) كما في خبري ابن أبي العلاء وابن أبي يعفور المتقدمين في ص ١٦٥ .

(٨) كما في خبر السكوني الآتي عن قريب .

(٩) المعتبر : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٣٩٧ .

(١٠) كما في قوله تعالى : « نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم » سورة البقرة : الآية

ويومئى إليه -زيادةً على ما في الصحيح السابق في أدلة الخصم من إصابة الصادق (عليه السلام) ذلك ؛ لما قيل ^(١) من أنه منزّه عن الاحتلام ، كما دلّت عليه الأخبار ^(٢) - ما في خبر السكوني « إنّ أبا ذر أتى النبي (صلى الله عليه وآله) فقال : يا رسول الله هلكت ؛ جامععت على غير ماء ، قال : فأمر النبي (صلى الله عليه وآله) بمحمل فاستترت به وبماء فاغتسلت أنا وهي ، ثم قال : يا أبا ذر كيفيك الصعيد عشر سنين » ^(٣) .

وخبر إسحاق بن عمار : « عن الرجل مع أهله في السفر فلا يجد الماء ، يأتي أهله ؟ فقال : ما أحب أن يفعل ذلك إلّا أن يكون شبقاً ، أو يخاف على نفسه ، قال : يطلب بذلك اللذة ؟ قال : هو حلال ، قال : فإنه روي عن الصادق (عليه السلام) أنّ أبا ذر سأل عن هذا فقال : ائت أهلك تؤجر ، فقال : يا رسول الله أوّجر ؟ قال : كما أنّك إذا أتيت الحرام أُزرت فكذلك إذا أتيت الحلال أُجرت ، ألا ترى أنّه إذا خاف على نفسه فأتى الحلال أُجر ؟ ! » ^(٤) وإذا جاز الجماع لم يوجب العقوبة بمثل ذلك .

(١) كما في الحقائق الناضرة : الطهارة / ما يسوغ معه التيمم ج ٤ ص ٢٨٤ .

(٢) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن محمد ، عن بعض اصحابنا ، عن ابن أبي عمير ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « للامام عشر علامات : يولد مطهراً مختوناً ، وإذا وقع على الارض وقع على راحته رافعاً صوته بالشهادتين ، ولا يجنب ، وتنام عينيه ولا ينام قلبه ، ولا يتثأب ولا يتمطى ، ويرى من خلفه كما يرى من أمامه ... » .

الكافي : باب مواليد الأئمة (عليهم السلام) ح ٨ ج ١ ص ٣٨٨ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ - ٣٥ ج ١ ص ١٩٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التيمم ح ١٢ ج ٢ ص ٩٨٣ .

(٤) مستطرفات السرائر : مستطرفات محمد بن علي بن محبوب ح ٥٣ ص ١٠٧ ، وسائل الشيعة :

باب ٢٧ من ابواب التيمم ح ٢ ج ٢ ص ٩٩٨ .

نعم ، قد يستشكل في جوازه بعد الوقت قبل فعل الصلاة وكان يتمكن من الوضوء خاصة ، بل في المنتهى ^(١) تحريمه كما عن النهاية ^(٢) احتماله ، مع إمكان القول بمنعه فيه بعد تسليم اقتضاء القاعدة التحريم أيضاً ، تمسكاً بإطلاق الأدلة السابقة من الإجماع وغيره ، بل في جملة من الأخبار وقد تقدّم ^(٣) بعضها : « عن الرجل يجنب وليس معه إلا قدر ما يكفيه للوضوء ، فقال : يتيمم » .

كلّ ذا مع ضعف أدلة الخصم بانقطاع الأصل ، وعدم اقتضاء تعمّده سقوط احترامه سيّما مع إباحته له ، ومنع الإجماع ؛ لمصير الأكثر بعده إلى خلافه ، بل هو في المبسوط ^(٤) كما عن غيره من كتبه ^(٥) أنّه يتيمم ويصلي إذا خشي البرد ثمّ يعيد بعد ذلك ، بل لا يبعد دعوى انعقاد الإجماع بعده على خلافه كما لا يخفى على الخير الممارس .

ومخالفه أخباره للكتاب والسنة النبوية والعقل ، وموافقتها للمحكي عن أصحاب الرأي وأحمد في إحدى الروايتين ^(٦) فالمتّجه طرحها والإعراض عنها ؛ للأمر ^(٧) بذلك من أئمتنا (عليهم السلام) في هذا الحال ، مع عدم ظهور الصحيحين سيّما الثاني في تعمّد الجنابة ، إلّا ما فيه من إصابة

(١) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٣ .

(٢) نهاية الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢١٩ .

(٣) في ص ١٦٠ ، وراجع وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب التيمم ج ٢ ص ٩٩٥ .

(٤) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٠ .

(٥) كالنهاية : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٤٦ ، وتهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ذيل

ح ٤٢ ج ١ ص ١٩٦ ، والاستبصار : الطهارة / باب ٩٦ ذيل ح ٥ ج ١ ص ١٦٢ .

(٦) المغني (لابن قدامة) : ج ١ ص ٢٦٢ .

(٧) وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب صفات القاضي ح ٣٠ و ٣١ و ٣٤ ج ١٨ ص ٨٥ .

الصادق (عليه السلام) ذلك ؛ لعدم وقوع الاحتلام منه ، لكنّه معارض بعد وقوع الجنابة منه في تلك ، فلعلّها جنابة سابقة على المرض ، فيكون لا قائل بظاهرهما حينئذٍ ، واحتمالهما المشقة التي تتحمل عادةً لا التلف ونحوه .

بل في المعتبر أنّه « يمكن العمل بهما على جهة الاستحباب »^(١) ، لكنّه كما ترى لا ينطبق على ظاهر ما سمعته من الأدلة ، لاقتضائها التحريم ، وكذا ما في كشف اللثام بعد ذكره أخبار الخصم بأسرها ، « والكلّ يحتمل وجوب تحمّل المشقة اللاحقة بالاستعمال من البرد خاصّة ، واستحبابه لا مع خوف المرض أو التلف »^(٢) ؛ مع عدم تصوّر الاستحباب في الطهارة لوجوبها بمجرد إمكانها ، مضافاً إلى ما عرفت من مساواة المشقة الشديدة الخوف .

فالمتّجه حينئذٍ الطعن بالصحيحين بما عرفت ، وبالمرفوعتين بعدم قابليتهما لإثبات مثل هذا الحكم سيّما مع المعارضة بما تقدّم .

ثمّ المدار في ثبوت الضرر هنا وغيره ممّا كان كذلك على علمه أو ظنّه المستفاد من معرفة أو تجربة أو إخبار عارف وان كان صبيّاً أو فاسقاً بل وذمياً مع عدم تهمة في الدين ، ولعلّ ما في المنتهى^(٣) من عدم قبوله إذا كان كذلك للتهمة وعدم الظنّ ، فلا خلاف ؛ لظهور كلامه أو صريحه في الاكتفاء بالظنّ كغيره من الأصحاب من غير خلاف أجده فيه ؛ لوجوب دفع الضرر المظنون ، وللتعليق على الخوف المتحقّق به في السنّة ومعاقده

(١) المعتبر: الطهارة/ احكام التيمم ج ١ ص ٣٩٨ .

(٢) كشف اللثام: الطهارة/ احكام التيمم ج ١ ص ١٥٠ .

(٣) منتهى المطلب: الطهارة/ شروط التيمم ج ١ ص ١٣٦ .

الإجماعات ، بل قد يقال بتحقيقه مع الشك فضلاً عن الظن ، بل مع الوهم القريب الذي لا يستبعده العقلاء ، ولعله لا يخلو من قوة ، وإن كان ظاهر العلامة ومن تأخر عنه^(١) التعليق على الظن . وكذا الكلام في السابق من خوف اللص والسبع ونحوهما ، فتأمل جيداً .

وكيف كان ، فتي تضرر لم يجز استعمال الماء ، فإن استعمل لم يجز ؛ لانتقال فرضه ، فلا أمر بالوضوء مثلاً بل هو منهي عنه فيفسد ، وما في بعض أخبار الجروح والقروح أنه « ... لا بأس عليه بأن يتيمم ... »^(٢) مما يشعر بالرخصة لا الوجوب لا يراد منه ظاهره قطعاً ، كما يوضحه مضافاً إلى العقل الأخبار الأخر^(٣) .

وكذا كل ما كان كذلك من أسباب التيمم مما يفيد تحريم العمل نفسه ، لا ما كان منها ليس فيه تحريم للعمل نفسه ، كالخوف من اللص ونحوه ، فإنه لو خالف وغرر بنفسه فوجد الماء عاد فرض الماء وإن فعل حراماً في ذلك ؛ لتحقق صدق الوجدان حينئذٍ عليه ، وكذا لو اشترى الماء بما فيه ضرر عليه ؛ لعدم فساد المعاملة بذلك ، أو تحمّل مئة في طلبه أو طلب ثمنه ، أو ارتكب التكسب بما فيه مهانة عليه ، سيّما مع عدم حرمة بعض ذلك عليه وإن رخص معها في التيمم .

(١) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٧٣ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / ما يصح معه التيمم ج ٢ ص ١٩٤ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ١٤٣ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ح ٢١٧ ج ١ ص ١٠٧ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب التيمم ح ١١ ج ٢ ص ٩٦٨ .

(٣) كخبر ابن أبي نصر الذي ذكرناه في هامش رقم (٢) من ص ١٧٩ ، وراجع وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب التيمم ج ٢ ص ٩٦٦ .

ولا ينافيه أنها طهارة اضطرارية، ومع عدم ممنوعة حصول الماء عقلاً أو شريعاً كتحمّل المنة ونحوها لا اضطرار، إذ مع إمكان إرادة غلبة اضطراريتها قد يقال : إنّ ذلك - بعد اسقاط وجوب تحمّل المنة أو الضرر المالي، مثلاً - ممّا يتوقّف عليهما صدق اسم الوجدان للعسر والخرج ونحوهما - لا ينافي صدق اسم الاضطرار وإن جازله شريعاً تحمّله ؛ من حيث عدم منافاة الإباحة الحرج والألم الحالي مع أمن العاقبة .

ثمّ بناءً على سواغ التيمّم له لو خالف وتطهّر في الإجزاء نظر، ينشأ من حرمة إيلاّمه نفسه وعدمها، ولعلّ الأقوى عدم الحرمة، فيجزي حينئذٍ وإن كان لا وجوب للطهارة، لكن يكفي رجحانها في حدّ ذاتها إن قلنا بعدم منافاة الندب للحرج، وبعدم ظهور الأدلّة في عدم مشروعية الطهارة لمثله .

وهل ضيق الوقت عن استعمال الماء - الذي تقدّم أنّه مسوّغ للتيمّم - مفسد للوضوء أو الغسل مع المخالفة مع قطع النظر عن الضدية ؛ لعدم الأمر بهما حينئذٍ وانتقال الفرض إلى التيمّم، أو أنّ الفساد فيها مبنيّ على حرمة الضدّ؟ وجهان، أقواهما الثاني ؛ لأنّ سقوط خصوص الأمر بهما لهذه الصلاة لا يقتضي سقوط غيره من الأوامر الدالّة على رجحانها في حدّ ذاتها أو لغير هذه الصلاة ممّا كان في وقته مثلاً إلّا من جهة الضدية فالحكم حينئذٍ مبنيّ عليها . ولعلّ مثله واجد الماء الذي وجب عليه صرفه في غير الطهارة ممّا لا بدل له كإزالة النجاسة، اللهم إلّا أن يقال : إنّ بعد أمر الشارع بصرفه في غيرها كان بمنزلة من لا ماء عنده، فلا خطاب بالطهارة حينئذٍ .

ومن هنا قال الوحيد الطباطبائي في منظومته بعد ذكره أسباب التيمّم

مؤخراً ما نحن فيه عنها :

فالفرض في هذا ونحوه البذل والأصل لا يجزي إذا الفرض انتقل
 لكن يعود إن تكلف السبب وارتفع العذر بما قد ارتكب
 وضابط البطلان تحريم العمل لا النهي عما يقتضيه إذ حصل^(١)
 انتهى . لكن يحتاج إلى التأمل التام في هذا الضابط بالنسبة إلى
 انطباقه على ما ذكرنا ، فتأمل .

ثم إنه لا فرق فيما ذكرنا من التيمم عند خوف الضررين الضرر على
 مجموع بدنه أو بعضه كما هو قضية ما سمعته من الأدلة السابقة خصوصاً
 أخبار الجروح والقروح ، نعم ربما تخيل المنافاة بينها وبين ما دل سابقاً^(٢)
 على حكم الجبيرة وغسل ما حول الجرح أو القرع أو وضع خرقة والمسح
 عليها ، وقد تقدّم البحث ووجه الجمع فيه سابقاً .

لكن الكلام هنا في مثل الرمد ، وينبغي القطع بانتقاله مع تضرره
 بوضع الماء على وجهه ، بل وكذا لو لم يكن كذلك بل كان الضرر بقربه إلى
 ظاهر أجفان عينيه ؛ لأصالة الانتقال إلى التيمم بتعذر بعض أعضاء
 طهارته ، وعدم شمول أدلة الجبيرة ولو احققها له .

وما في الحقائق^(٣) من أنّ الأقرب إن كان لا يتضرر بغسل ما عدا
 العين فالواجب الوضوء أو الغسل وغسل ما حول العين ولو بنحو الدهن ؛
 لأصالة المائية مع عدم ثبوت المخرج ، وإلحاقاً لها بحكم القروح والجروح ،
 بل لعلّ الجواب في بعض أخبارها متناول لذلك وإن كان السؤال مشتملاً

(١) الدرة النجفية : في التيمم ص ٤٣ .

(٢) في ج ٢ ص ٥٢٤ ...

(٣) الحقائق الناضرة : الطهارة / ما يسوغ معه التيمم ج ٤ ص ٢٨٥ .

على خصوص الجرح والقرح ؛ فإنّ العبرة بعمومه .

ولا^(١) ريب في ضعفه إن أراد ترك غسل الجفن ونحوه من الظاهر؛ لمنع الأصل عليه وحرمة القياس ، نعم له وجه لو كان الضرر بمباشرة باطن العين خاصّة وكان يتمكّن من غسل الظاهر بحيث يأمن من دخوله الماء إلى الباطن ، بل ينبغي القطع حينئذٍ بعدم سقوط المائيّة كما هو واضح ، إلّا أنّ ذلك نادر جدّاً في الرمد ، ولذا كان المعمول عليه في زماننا عند من عاصرناه من المشايخ ومقلّديهم التيمّم عند حصول الرمد ، فتأمّل جيّداً .

وكيف كان ، فتى خشي المرض ﴿أو الشين باستعماله الماء جازله التيمّم﴾ كما تقدّم الكلام في الأوّل مفصّلاً ، وأمّا الثاني فلا أعرف فيه خلافاً بين الأصحاب^(٢) ، بل ظاهر المعبر^(٣) - كنسبته في المنتهى^(٤) إلى علمائنا ، وجامع المقاصد^(٥) إلى إطباقهم ، والمدارك^(٦) وغيره^(٧) إلى قطع الأصحاب - الإجماع عليه .

وظاهر إطلاق كثير منهم^(٨) كما عن بعضهم^(٩) التصريح به عدم

(١) الصحيح : « لا » لانه خبر قوله : « وما » .

(٢) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٤ ، وابن حمزة في

الوسيلة : الصلاة / بيان التيمم ص ٧٠ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١

ص ٢٢ ، والشهيد في البيان : الطهارة / مسوغ التيمم ص ٣٤ .

(٣) المعبر : الطهارة / شرائط التيمم ج ١ ص ٣٦٥ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٦ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٧٢ .

(٦) مدارك الاحكام : الطهارة / ما يصح معه التيمم ج ٢ ص ١٩٥ .

(٧) كذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب التيمم ص ٩٤ .

(٨) راجع هامش رقم (٢) من هذه الصفحة .

(٩) كالعلامة في نهاية الاحكام : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ١٩٥ .

الفرق بين شديده وضعيفه ، وهو مشكل جداً سيّما بعد تقييد المرض بالشديد على المختار؛ إذ لم نعث له على دليل سوى عمومات العسر والخرج ، واحتمال دخوله في المرض أو في إطلاق ما دلّ^(١) على التيمّم عند خوف البرد ، ومن المعلوم عدم العسر في ضعيفه ، بل لا يكاد ينفكّ عنه غالب الناس في أوقات البرد ، وعدم صدق اسم المرض عليه ، بل قد يشكّ ذلك بالنسبة إلى شديده فضلاً عنه ، وظهور أدلة خوف البرد في غيره .

ولعله لذا قيّده في موضع من المنتهى^(٢) بالفاحش ، واختاره جماعة ممّن تأخّر عنه منهم المحقّق الثاني في جامع^(٣) والشهيد الثاني في روضه^(٤) والفاضل الهندي في كشفه^(٥) ، وإليه يرجع ما عن جماعة أخرى^(٦) من التقييد بما لا يتحمّل عادةً ، بل في الكفاية أنّه «نقل بعضهم الاتفاق على أنّ الشين إذا لم يغيّر الخلقة ويشوّهها لم يجز التيمّم»^(٧) .

فالأقوى الاقتصار على الشديد منه الذي يعسر تحمّله عادةً ، من غير فرق فيه حينئذٍ بين خوف حصوله أو زيادته أو بقاء برئه كالمرض ، بل لعله داخل فيه حينئذٍ ، وكذا التألم منه خاصّة وإن أمن العاقبة بناءً على ما تقدّم سابقاً في المرض .

(١) كخبر ابن أبي نصر الذي ذكرناه في هامش رقم (٢) من ص ١٧٩ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمّم ج ١ ص ١٣٥ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمّم ج ١ ص ٤٧٣ .

(٤) روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمّم ص ١١٧ .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / مسوغات التيمّم ج ١ ص ١٤٣ .

(٦) كالاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمّم ج ١ ص ٢١٥ .

(٧) كفاية الاحكام : الطهارة / في التيمّم ص ٨ .

والمراد بالشين على ما صرح به جماعة من الأصحاب^(١) ما يعلو البشرة من الخشونة المشوّهة للخلقة من استعمال الماء في البرد، وقد يصل إلى تشقق الجلد وخروج الدم، ويختلف شدّة وضعفاً باختلاف البلدان والأبدان. والمدار في تحقّق الخوف على نحو ما تقدّم في المرض.

﴿وكذا﴾ يتيمّم ﴿لو كان معه ماء للشرب وخاف العطش﴾ على نفسه ﴿إن استعمله﴾ في الحال أو المال إجماعاً محصّلاً^(٢) ومنقولاً^(٣) عن علمائنا بل وعن كلّ من يحفظ عنه العلم^(٤) مستفيضاً، وسنة^(٥) بالخصوص كذلك فضلاً عن عمومها وعمومات الكتاب.

وعلى رفيقه المسلم المحترم الدم، سيّما إذا كان ممّن تجب نفقته عليه بلا خلاف أجده فيه أيضاً، لأهميّة حفظ النفس في نظر الشارع بدليل تقديمه على غيره من الواجبات كقطع الصلاة لإنقاذها وغيره ممّا لا بدل له، فضلاً عمّا له بدل مساو له في الطهوريّة، بل وعلى رفيقه المضّرّبه تلفه أو ضعفه وإن لم يكن محترماً كالحرّي وغيره، وكذا الحيوان إذا كان كذلك

(١) كالشهيد الثاني في المسالك: الطهارة/ ما يصح معه التيمم ج ١ ص ١٢، والسيد في مدارك

الاحكام: الطهارة/ ما يصح معه التيمم ج ٢ ص ١٩٤.

(٢) ممن قال بذلك؛ الشيخ في المبسوط: الطهارة/ التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٠، وابن حزم في الوسيلة: الصلاة/ بيان التيمم ص ٧٠، وابن ادريس في السرائر: الطهارة/ التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٥، والعلامة في القواعد: الطهارة/ مسوغات التيمم ج ١ ص ٢٢.

(٣) كما في الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ في التيمم ص ٤٩٣.

(٤) كما في منتهى المطلب: الطهارة/ شروط التيمم ج ١ ص ١٣٤، وتذكرة الفقهاء:

الطهارة/ مسوغات التيمم ج ١ ص ٦١.

(٥) يأتي التعرض لبعض ما يدل على ذلك اثناء البحث، وراجع وسائل الشيعة: باب ٢٥ من

ابواب التيمم ج ٢ ص ٩٩٦.

وإن كان كلباً ؛ لفحوى ما تقدّم سابقاً^(١) من الانتقال إلى التيمّم عند خوف الضرر عليه باستعماله أو طلبه إن لم نقل باندراج ذلك كلّه أو بعضه في قول الصادق (عليه السلام) في خبر ابن سنان أو صحيحه : « ... إن خاف عطشاً فلا يهرق منه قطرة ، وليتيمّم بالصعيد ، فإنّ الصعيد أحبّ إليّ »^(٢) .

وموثقة سماعة بعد أن سأله « عن الرجل يكون معه الماء في السفر فيخاف قلته ، قال : يتيمّم بالصعيد ويستقي الماء ، فإنّ الله جعلها طهوراً ... الماء والصعيد »^(٣) .

بل ربّما ظهر من إطلاق كثير من الأصحاب^(٤) تقديم حال الرفيق المحترم النفس ولو ذمياً أو معاهداً وإن لم يضرتلفه فيه ، ولعلّه لاحترام النفس وأثّه من ذوي الأكباد الحارة ، وسهولة أمر التيمّم .

بل قضية إطلاق بعضهم الرفيق تناوله لغير محترم النفس كالحرّي والمرتد ونحوهما ، لكنّه لا دليل عليه ، بل هو على خلافه متحقّق ، ولذا صرح في الذكري^(٥) وغيرها^(٦) بعدم مزاحمة كلّ من كان كذلك كالحرّي والمرتد

(١) في ص ١٧٥ .

(٢) الكافي : باب الرجل يكون معه الماء القليل في السفر ج ١ ص ٦٥ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٠ ج ٥ ص ٤٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب التيمّم ج ١ ص ٢٩٦ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٠ ج ١٢ ص ٤٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب التيمّم ج ٣ ص ٩٩٧ .

(٤) كالعلامة في النهاية : الطهارة / مسوغات التيمّم ج ١ ص ١٨٩ ، والقواعد : الطهارة / مسوغات التيمّم ج ١ ص ٢٢ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطراري ص ٢٢ .

(٦) كنهاية الاحكام : الطهارة / مسوغات التيمّم ج ١ ص ١٨٩ ، وجامع المقاصد :

والزاني المحصن وغيرهم ، بل قد يسري الإشكال في سابقه أيضاً ؛ إذ أقصى اقتضاء محقونية دمه حرمة قتله لا إيجاب حفظه من المهلكات ، اللهم إلا أن يقال : إن للرفقة حقاً تبذل النفوس دونها خصوصاً على أهل المروءات ، بل قد يدعى حصول المشقة عليهم لو كلّفوا بذلك ، فلعلة لذا أُطلق الرفيق .
كما أنه أُطلق غير واحد من الأصحاب ^(١) دابته المحترمة من غير تقييد بضرر تلفها ، واستشكله جماعة من متأخري المتأخرين ^(٢) بعدم تسويغ مطلق ذهاب المال للتيمم ، بل هو مقيّد بالضرر ، ولذا وجب صرف المال الكثير في شرائه .

لكن قد يقال : - مع أنه قد يندرج في إتلاف المال وضياعه الذي لم يفرّق فيه بين القليل والكثير- أنها نفوس محترمة وذوات أكباد حارة مع حرمة إيذاؤها بمثل ذلك ، بل هي واجبة النفقة عليه التي منها السقي ، بل في غير واحد من الأخبار المعتبرة : « إنّ للدابة على صاحبها حقوقاً ، منها أن يبدأ بعلفها إذا نزل » ^(٣) فتحترم لذلك لا من جهة المالّة .

وفي الخبر عن النبيّ (صلى الله عليه وآله) : « ... ما من دابة إلا وهي تسأل الله كلّ صباح اللهم ارزقني مليكاً صالحاً يشبعني من العلف ،

الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٧٠ .

(١) كالمصنف في المعتبر : الطهارة / شرائط التيمم ج ١ ص ٣٦٨ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٢٢ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٧٠ .

(٢) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / ما يصح معه التيمم ج ٢ ص ١٩٦ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب التيمم ص ٩٤ .

(٣) الكافي : باب نوادر في الدواب ح ١ ج ٦ ص ٥٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب احكام الدواب ح ١ و ٦ و ٧ ج ٨ ص ٣٥١ و ٣٥٠ .

ويرويني من الماء ، ولا يكلفني فوق طاقتي»^(١) .

وفي آخر عن أبي الحسن (عليه السلام) : « من مرّوة الرجل أن يكون دوابه سمناً ، قال : وسمعتة يقول : ثلاث من المروّة - وعدّها منها - فراهة الدابة»^(٢) إلى غير ذلك من الأخبار المذكورة في كتاب المطاعم والمشارب والتجمّلات من كتاب الوافي^(٣) ممّا يفيد شدّة الرأفة بالدواب في أنفسها ، ولعلّه لذا صرّح في المسالك^(٤) بعدم الفرق بين دابّته ودابة غيره ، وإن كان له الرجوع حينئذٍ بالثمن ، ويومئ إليه كلام الأصحاب في باب النفقات ، وفي المنتهى^(٥) وعن النهاية^(٦) أنّ فيه إشكالاً .

نعم ، قد يتّجه وجوب ذبحه مع عدم التضرّر وإمكان الانتفاع بلحمه وجلده ، كما أنّه يتّجه عدم مزاحمة الحيوانات التي ليست بمحترمة ويجب قتلها كالكلب العقور ونحوه ، بل في الذكرى : « وإن لم يجب قتلها كالحية والهرّة الضارية»^(٧) .

وحاصل البحث : أنّه متى عارض الطهارة المائية واجب آخر أرجح

(١) الكافي : باب نوادر في الدواب ح ٢ ج ٦ ص ٥٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب احكام الدواب ح ٨ ج ٨ ص ٣٥١ .

(٢) الكافي : باب نوادر الزبي والتجمل ح ٩ ج ٦ ص ٤٧٩ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب احكام الدواب ح ١ ج ٨ ص ٣٤٥ .

(٣) الوافي : باب ١٦٨ و ٢٠٣ من ابواب ما يحل من المطاعم وما لا يحل ج ٣ ص ٩٢ و ١١٢ (الطبعة القديمة) .

(٤) مسالك الافهام : الطهارة / ما يصح معه التيمم ج ١ ص ١٢ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٥ .

(٦) نهاية الاحكام : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ١٩٠ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطراري ص ٢٢ .

منها قُدِّمَ عليها كحفظ النفس ونحوه ، بل لعلَّ منه كلَّ واجب لا بدل له كإزالة النجاسة عن البدن والساتر الذي ليس له غيره ؛ إذ هو وان كان ظاهراً من تعارض الواجبين إلّا أنّ مشروعية البدل لأحدهما تشعر برجحان غير ذي البدل عليه في نظر الشارع ، وأنَّ الاهتمام بشأنه أكثر كما قيل ، أو يقال : إنّ في ذلك جمعاً في العمل بهما ، فهو أولى من غيره .

كلّ ذا مضافاً إلى الإجماع على تقديم الإزالة على الطهارة في حاشيةٍ للارشاد أظنَّ أنّها لولد المحقق الثاني^(١) ، كما عن التذكرة^(٢) الإجماع أيضاً على تقديمها على الوضوء صريحاً والغسل ظاهراً ، والمعتبر^(٣) نفي الخلاف بين أهل العلم فيه أيضاً كذلك .

وقد يشهد له مع ذلك أيضاً ما في خبر أبي عبيدة سأل الصادق (عليه السلام) «عن المرأة ترى الطهر في السفر وليس معها ما يكفيها لغسلها وقد حضرت الصلاة ، قال : إذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثمّ تتيّم وتصلّي ...»^(٤) الحديث ؛ لتقديمه إزالة النجاسة فيه على الوضوء لوجوبه عليها لولاها .

وكيف كان ، فإن خالف في الإجزاء ما سمعته سابقاً ، وقد تنظر فيه

(١) لم نجد مخطوطتها .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٥٣ .

(٣) المعتبر : الطهارة / شرائط التيمم ج ١ ص ٣٧١ .

(٤) الكافي : باب غسل الحائض وما يجزئها من الماء ح ٣ ج ٣ ص ٨٢ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة / باب ١٩ ح ٧٣ ج ١ ص ٤٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب الحيض ح ١ ج ٢

هنا في القواعد^(١) واختاره في الموجز الحاوي^(٢) كما عن النهاية^(٣)، ولعلّه لعدم اقتضاء الأمر النهي عن الضدّ، أو عدم اقتضاء النهي المستفاد منه الفساد، وفي جامع المقاصد^(٤) وعن البيان^(٥) ومجمع البرهان^(٦) أنّ «الأقوى عدم الاجزاء»، ولعلّه لوجوب صرف الماء في إزالة النجاسة، فهو غير واجد للماء، فلا خطاب بالوضوء ولو ندباً، ولأنّه مكلف بالتيّم حينئذٍ، وهو لا يخلو من قوّة، هذا إن لم يجوز وجود المنزل تجويزاً عادياً في الوقت، وإلاّ اتّجه القول بالإجزاء كما اعترف به بعضهم^(٧).

وكذا لو تعارض خطاب الطهارة مع ارتكاب محرم، كما لو كان عنده ماء ان طاهر ونجس، وكان محتاجاً إلى شرب الماء، فإنّه ينتقل إلى التيمّم، ولا يشرب النجس؛ لتقديم مراعاة الحرمة عليه.

ومثله لو خشي العطش بعد ذلك استبقى الطاهر وتيمّم، كما صرح به المصنّف^(٨) وغيره^(٩)، واستجوده في المدارك^(١٠) إن ثبت حرمة شرب الماء النجس مطلقاً، وظاهره يعطي التأمل في الحرمة أو إطلاقها، وهو في

(١) قواعد الاحكام: الطهارة/ مسوغات التيمم ج ١ ص ٢٢.

(٢) الموجز (ضمن الرسائل العشر): في التيمم ص ٥٤-٥٥.

(٣) نهاية الاحكام: الطهارة/ مسوغات التيمم ج ١ ص ١٩٧.

(٤) جامع المقاصد: الطهارة/ مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٧٨.

(٥) البيان: الطهارة/ مسوغات التيمم ص ٣٤.

(٦) مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ اسباب التيمم ج ١ ص ٢١٩.

(٧) كالكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ مسوغات التيمم ج ١ ص ٤٧٨.

(٨) المعتبر: الطهارة/ شرائط التيمم ج ١ ص ٣٦٨.

(٩) كالعلامة في النهاية: الطهارة/ مسوغات التيمم ج ١ ص ١٨٩.

(١٠) مدارك الاحكام: الطهارة/ ما يصح معه التيمم ج ٢ ص ١٩٦.

غير محلّه بعد الإجماع محصّلاً ومنقولاً عليها إن لم تكن ضرورية ، والأخبار^(١) التي كادت تكون متواترة الواردة في اجتناب أواني المشركين ، وإهراق السمن والزيت والمرق الواقع فيها فأرة أو قدر. نعم قد يتأمل في وجوب مراعاة ذلك وتقديمه على الطهارة المضيقّة مع ارتفاع حرمة شرب النجس لو اضطر إليه فيما يأتي من الزمان وقد لا يحتاجه ، فتأمل .

(١) وسائل الشيعة: باب ٤٣ و ٤٤ و ٥٤ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٧٤ و ٣٧٦ و ٣٨٤ ، وباب ٧٢ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٩١ .

﴿ الطرف الثاني : فيما يجوز التيمم به ﴾

﴿ وهو كل ما يقع عليه اسم الأرض ﴾ تراباً أو حجراً أو حصى أو رخاماً أو مدرّاً ، دون ما لا يقع اسمها عليه وإن خرج منها كالنبات ونحوه فإنه لا يجوز التيمم به ؛ للأصل ، والسنة ^(١) ، والإجماع المحكي في كشف اللثام ^(٢) ، وقاله علماؤنا في موضع من المنتهى ^(٣) ، وفي آخر ^(٤) : زيادة « أجمع » ، وعدم الجواز بغير الأرض اختياراً ممّا لا نزاع فيه عندنا في مجمع البرهان ^(٥) ، وفي السرائر أنّ « الإجماع منعقد على أنّ التيمم لا يكون إلّا بالأرض أو ما يطلق عليه اسمها » ^(٦) ، خلافاً للمحكي عن أبي حنيفة ^(٧) فجوزّه بالكحل ونحوه ، ومالك ^(٨) فجوزّه بالثلج .

(١) وسائل الشيعة : انظر باب ٧ من ابواب التيمم ج ٢ ص ٩٦٩ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ١٤٤ .

(٣) و(٤) منتهى المطلب : الطهارة / ما به يكون التيمم ج ١ ص ١٤٠ و ١٤١ .

(٥) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٢٠ .

(٦) السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٨ .

(٧) المبسوط (للرخسي) : ج ١ ص ١٠٩ ، المغني (لابن قدامة) : ج ١ ص ٢٤٨ .

(٨) المجموع : ج ٢ ص ٢١٣ .

قلت: لكن ستسمع فيما يأتي^(١) أنه حكى عن مصباح السيد والإصباح والمراسم والبيان والموجز الحاوي وظاهر الكاتب التيمم بالثلج عند الاضطرار، كما هو ظاهر القواعد، وفي التحرير: «على رأي»^(٢) اللهم إلا أن يريدوا بالتيمم به مسح أعضاء الوضوء مجازاً، فلا خلاف حينئذٍ، أو أنه لا يقدح خلافهم فيه، أو يراد بعدم الجواز في حال الاختيار أو غير ذلك.

وأما الغبار والوحل فقد يدعى دخولهما في الأرض، كما صرحت به الأخبار في الثاني^(٣)، ومقطوع به في الأول بالنسبة إلى غبار الأرض، فدعوى الإجماع عن بعضهم على خروج الثاني عن الأرض ليس في محله، كدعوى خروج الأول عنها، وعدم جواز التيمم بهما اختياراً ممن اكتفى في التيمم بمسماها كالمصنّف^(٤) لدليل خاص.

وكيف كان، فما في المتن هو المشهور تحصيلاً^(٥) ونقلًا في الكفاية^(٦) والحدائق^(٧) وعن غيرها^(٨)، بل عن ظاهر التذكرة^(٩) الإجماع عليه في

(١) في ص ٢٥٨، إلا أنه لم يذكر التحرير هناك.

(٢) تحرير الاحكام: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٢٢.

(٣) سيأتي بعض ما يدل على ذلك في ص ٢٤٧ - ٢٥٠.

(٤) المعتبر: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٦ و ٣٧٧.

(٥) ممن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة/ التيمم واحكامه ج ١ ص ٣١، وابن حمزة في

الوسيلة: الصلاة/ بيان التيمم ص ٧٠، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ باب

التيمم ص ٤٧، والعلامة في القواعد: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٢٢.

(٦) كفاية الاحكام: الطهارة/ في التيمم ص ٨.

(٧) الحدائق الناضرة: الطهارة/ ما يجوز به التيمم ج ٤ ص ٢٩٣ - ٢٩٤.

(٨) كذخيرة المعاد: الطهارة/ اسباب التيمم ص ٩٧ - ٩٨.

(٩) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٥٤.

الحجر الصلد كالرخام وإن لم يكن عليه غبار، كما عن الخلاف^(١) أيضاً ذلك في التراب وما كان من جنسه من الأحجار، لكنّ الإنصاف أنّه لا ظهور في عبارتها يعتدّ به كما لا يخفى على من لاحظ وتأمل، نعم في كنز العرفان^(٢) وعن مجمع البيان^(٣) نسبة التيمّم بما يشمل الحجر إلى أصحابنا، كما عن الأردبيلي أنّ «الحجر ينبغي أن يكون لا نزاع فيه»^(٤).

قلت: ولعلّه كما ذكر؛ إذ جواز التيمّم به اختياراً خيرة المبسوط^(٥) والخلاف^(٦) والمعتبر^(٧) والتذكرة^(٨) والتحرير^(٩) والمنتهى^(١٠) والإرشاد^(١١) والمختلف^(١٢) والذكرى^(١٣) والدروس^(١٤) واللمعة^(١٥)

-
- (١) الخلاف: الطهارة/ مسألة ٧٧ ج ١ ص ١٣٤-١٣٥.
 - (٢) كنز العرفان: الطهارة/ ذيل الآية الأولى ج ١ ص ٢٦.
 - (٣) مجمع البيان: ذيل آية ٤٣ من سورة النساء ج ٣-٤ ص ٥٢.
 - (٤) مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ اسباب التيمّم ج ١ ص ٢٢٠.
 - (٥) المبسوط: الطهارة/ أحكامه ج ١ ص ٣١ و ٣٢.
 - (٦) الخلاف: الطهارة/ مسألة ٧٧ ج ١ ص ١٣٤.
 - (٧) المعتبر: الطهارة/ ما يتيمّم به ج ١ ص ٣٧٢.
 - (٨) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ ما يتيمّم به ج ١ ص ٥٤.
 - (٩) تحرير الأحكام: الطهارة/ الأسباب المبيحة للتيمّم ج ١ ص ٢١.
 - (١٠) منتهى المطلب: الطهارة/ ما به يكون التيمّم ج ١ ص ١٤١.
 - (١١) إرشاد الأذهان: الطهارة/ أسباب التيمّم ج ١ ص ٢٣٤.
 - (١٢) مختلف الشيعة: الطهارة/ ما يتيمّم به ص ٤٨.
 - (١٣) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاضطراري ص ٢١.
 - (١٤) الدروس الشرعية: الطهارة/ شروط التيمّم ص ١٩.
 - (١٥) اللمعة الدمشقية: الطهارة/ في التيمّم ج ١ ص ١٥٤.

والموجز الحاوي^(١) وجامع المقاصد^(٢) والروض^(٣) والروضة^(٤) والمدارك^(٥) وغيرها^(٦) ، وهو المنقول عن ابن الجنيد^(٧) والحسن بن عيسى^(٨) ومصباح السيّد^(٩) وجمل الشيخ^(١٠) ومصباحه^(١١) ومختصر المصباح^(١٢) والمهذب البارع^(١٣) والتنقيح^(١٤) وكشف الالتباس^(١٥) وإرشاد الجعفرية^(١٦) وشرحها الآخر^(١٧) والمقاصد العلية^(١٨) ومجمع

-
- (١) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : في التيمم ص ٥٦ .
 - (٢) جامع المقاصد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٤٧٩ .
 - (٣) روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٢٠-١٢١ .
 - (٤) الروضة البهية : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ١٥٤ .
 - (٥) مدارك الاحكام : الطهارة / ما يجوز التيمم به ج ٢ ص ١٩٩ .
 - (٦) كاليان : الطهارة / في المستعمل ص ٣٥ .
 - (٧) نقله عنه المصنف في المعتبر : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٢ .
 - (٨) المصدر السابق .
 - (٩) المصدر السابق .
 - (١٠) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : التيمم واحكامه ص ١٦٨ .
 - (١١) مصباح المتجّد : في التيمم ص ١٣ .
 - (١٢) مختصر المصباح : التيمم واحكامه ص ٢٥ (مخطوط) .
 - (١٣) المهذب البارع : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ١٩٩ .
 - (١٤) التنقيح الرائع : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ١٣٣ .
 - (١٥) كشف الالتباس : الطهارة / في التيمم ذيل قول المصنف : « بالتراب كيف يكون أو مدر أو حجر ولو رخاماً » ص ١٩٠ (مخطوط) .
 - (١٦) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٥٢٨ .
 - (١٧) المطالب المظفرية : الطهارة / في التيمم ذيل قول المصنف : « التيمم بالصعيد » ص ٨٦-٨٧ (مخطوط) .
 - (١٨) المقاصد العلية : ذيل قول المصنف : « ويجزي الحجر » ص ٧٨ .

البرهان^(١) وآيات الأردبيلي^(٢) ورسالة صاحب المعالم^(٣) والذخيرة^(٤) والمفاتيح^(٥) وظاهر الرسالة الفخرية^(٦) أو صريحها، وقواه في الكفاية^(٧) بشرط وجود غبار عليه محافظةً على العلوق.

ومرجع الجميع كما يظهر من ملاحظة كتبهم الاستدلالية إلى ما اختاره المصنف من الاكتفاء في التيمّم به صدق اسم الأرض لا خصوص التراب منها، خلافاً لظاهر الغنية^(٨) أو صريحها والمحكي عن السيّد في شرح الرسالة^(٩) والكاتب^(١٠) والتقي^(١١)، فلا يجوز بغير التراب وإن كان أرضاً، بل ظاهرهم عدم الفرق في ذلك بين التمكن من التراب وعدمه، فيكون فاقد الطهورين حينئذٍ.

لكن في المختلف^(١٢) والروض^(١٣) والروضة^(١٤) الإجماع على بطلان

- (١) جمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ اسباب التيمم ج ١ ص ٢٢٠ و ٢٢٢.
- (٢) زبدة البيان: الطهارة/ ذيل الآية الثانية ص ٢٧.
- (٣) الاثنا عشرية (للشيخ حسن): في التيمم ص ١١٥-١١٦ (مخطوط).
- (٤) ذخيرة المعاد: الطهارة/ اسباب التيمم ص ٩٨.
- (٥) مفاتيح الشرائع: الصلاة/ مفتاح ٦٧ ج ١ ص ٦١، إلّا أنّه جعله مرتبة اضطرارية.
- (٦) الفخرية: في الطهارة الترايبية ص ٤٢-٤٣.
- (٧) كفاية الاحكام: الطهارة/ في التيمم ص ٨.
- (٨) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠.
- (٩) نقله عنه المصنف في المعتبر: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٢.
- (١٠) نقله عنه العلامة في المختلف: الطهارة/ ما يتيمم به ص ٤٨.
- (١١) الكافي في الفقه: الصلاة/ الفصل الرابع من الشرط الثاني من شروطها ص ١٣٦.
- (١٢) يوجد نقص في النسخة الحجرية، فراجع نسخة طبع (جامعة المدرسين): مختلف الشيعة: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٤٢١.
- (١٣) روض الجنان: الطهارة/ اسباب التيمم ص ١٢٠-١٢١.
- (١٤) الروضة البهية: الطهارة/ في التيمم ج ١ ص ١٥٤.

ذلك ، أي عدم جواز التيمم بالحجر مطلقاً ، فلعلّ ذلك يكون قرينة على إرادتهم الاختيار ، فيوافق حينئذٍ ما في المقنعة ^(١) والوسيلة ^(٢) ، والسرائر ^(٣) والجامع ^(٤) وعن المراسم ^(٥) من اشتراط فقد التراب في التيمم بالحجر ، بل في حاشية المدارك ^(٦) للأستاذ الأعظم ما يظهر منه دعوى اتفاق الأصحاب على ذلك إلّا من شدّ منهم ، بل في الجامع ^(٧) اشتراطه بفقد الغبار أيضاً .

لكن قد يشكل الجميع بظهور أنّ منشأ الاختلاف في التيمم بالحجر ونحوه الاختلاف في معنى الصعيد ، فلا يجتزى به مطلقاً بناءً على أنّ الصعيد هو التراب خاصّة كما في الصحاح ^(٨) والمقنعة ^(٩) وعن المجمل ^(١٠) والمفصل ^(١١) والمقاييس ^(١٢) والديوان ^(١٣) وشمس العلوم ^(١٤) ونظام الغريب ^(١٥)

(١) المقنعة : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٦٠ .

(٢) الوسيلة : الصلاة / بيان التيمم ص ٧١ .

(٣) السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٧ .

(٤) الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٧ .

(٥) المراسم : الطهارة / ما يقوم مقام الماء ص ٥٣ .

(٦) حاشية المدارك : الطهارة / ما يجوز التيمم به ذيل قول المصنف : «ونقله ثعلب عن ابن الاعرابي» .

(٧) الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٧ .

(٨) الصحاح : ج ٢ ص ٤٩٨ مادة (صعد) .

(٩) المقنعة : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٥٩ .

(١٠) المجمل في اللغة : ج ٢ ص ٥٣٤ مادة (صعد) .

(١١) نقله عنه في كشف اللثام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ١٤٥ .

(١٢) معجم مقاييس اللغة : ج ٣ ص ٢٨٧ مادة (صعد) .

(١٣) ديوان الادب : ج ١ ص ٤٠٣ .

(١٤) شمس العلوم : ص ٢٥ الصاد مع العين (مخطوط) .

(١٥) نظام الغريب : اسماء التراب ص ٢٢٧ .

والزينة ^(١) لأبي حاتم ، بل ربّما استظهر من القاموس ^(٢) والكنز ^(٣) ، كما أنّه حكى ^(٤) عن الأصمعي وكذا عن أبي عبيدة ^(٥) لكن بزيادة وصفه بالخالص الذي لا يخالطه سبخ ورمل ، وبني الأعرابي ^(٦) وعباس ^(٧) والفارس ^(٨) ، بل عن المرتضى ^(٩) (رحمه الله) نقله عن أهل اللغة .
ويؤيّده قول الصادق (عليه السلام) في الطين : « ... إنّه الصعيد ... » ^(١٠) وفي آخر : أنّه « ... صعيد طيّب وماء طهور » ^(١١) .
وما في صحيحة زرارة : « ... ثم أهوى بيديه إلى الارض فوضعهما على الصعيد ... » ^(١٢) .

(١) نقله عنه في كشف اللثام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ١٤٥ .

(٢) القاموس المحيط : ج ١ ص ٣٠٧ مادة (صعد) .

(٣) فرهنگ كز اللغات : ج ٢ ص ٨٣٤ .

(٤) معجم مقاييس اللغة : ج ٣ ص ٢٨٧ مادة (صعد) .

(٥) الجمهرة : ج ٢ ص ٢٧٢ (د ص ع) ، تهذيب اللغة : ج ٢ ص ٨ مادة (صعد) .

(٦) تهذيب اللغة : ج ٢ ص ٨ مادة (صعد) .

(٧) تفسير ابن عباس : ذيل آية ٤٣ من سورة النساء ص ٧١ .

(٨) المجمل في اللغة : ج ١-٢ ص ٥٣٤ مادة (صعد) .

(٩) نقله عنه المصنف في المعتبر : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٢-٣٧٣ .

(١٠) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٢١ ج ١ ص ١٩٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٣ ح ٤ ج ١ ص ١٥٦ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب التيمم ح ٥ ج ٢ ص ٩٧٣ ، وفيه : عن احدهما (عليهما السلام) .

(١١) الكافي : باب التيمم بالطين ح ١ ج ٣ ص ٦٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٢٣ ج ١ ص ١٩٠ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب التيمم ح ٦ و ٨ ج ٢ ص ٩٧٣ .

(١٢) من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ح ٢١٣ ج ١ ص ١٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمم ح ٨ ج ٢ ص ٩٧٧ .

وظهور قوله تعالى : « منه » ^(١) في إرادة المسح ببعض الصعيد الذي يعلق باليد ، سيّما بعد تفسيره بذلك في الصحيح عن الباقر (عليه السلام) قال فيه : « ... فلم تجدوا ماءً - إلى آخره - فلما أن وضع الوضوء عمّن لم يجد الماء أثبت عوض الغسل مسحاً ، لأنّه قال : (بوجوهكم) ثم وصل بها (وأيديكم منه) أي من ذلك التيمم ، لأنّه علم أنّ ذلك أجمع لا يجري على الوجه ؛ لأنّه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف ولا يعلق بعضها ... » ^(٢) الحديث ؛ لظهور أنّ المراد بالتيمم فيه التيمم به .

وكذا غيره ممّا يفيد المسح ببعض الأرض ، كالصحيح : « إذا لم يجد الرجل طهوراً فليمسح من الأرض ... » ^(٣) ونحوه ممّا يفيد العلوق باليد من أخبار النفث ^(٤) ونحوها ممّا لا يتحقّق في التيمم بالحجر .
والأخبار المشتملة على لفظ التراب ، كقوله (صلّى الله عليه وآله) : « جعلت لي الأرض مسجداً وترابها طهوراً ... » ^(٥) سيّما بعد وروده في بيان

(١) سورة المائدة : الآية ٦ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ح ٢١٢ ج ١ ص ١٠٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٨٠ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٣٠ ج ١ ص ١٩٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٥ ح ٢ ج ١ ص ١٥٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التيمم ح ٧ ج ٢ ص ٩٨٣ .

(٤) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن عروة ، عن ابن بكير ، عن زرارة ، عن ابي جعفر (عليه السلام) في التيمم قال : « تضرب بكفيك الأرض ، ثم تنفضهما وتمسح وجهك ويديك » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ح ١٦ - ١٨ ج ١ ص ٢١١ - ٢١٢ ، الاستبصار :

الطهارة / باب ١٠٣ ح ٣ - ١ ج ١ ص ١٧١ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمم ح ٣

٦ و ٧ ج ٢ ص ٩٧٦ و ٩٧٧ .

(٥) عوالي اللآلي : باب الطهارة ح ١٣٠ ج ٢ ص ٢٠٨ ، مستدرک الوسائل : باب ٥ من ابواب

اليسر والتوسعة والامتنان المناسب لتعميمه لغير التراب لو صحّ التطهر به ،
وبُعد العدول من لفظ الأرض إليه .

وقول الصادق (عليه السلام) في صحيحة جميل : « ... إنّ الله (عزّ وجل) جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً »^(١) .

ورفاعة^(٢) وعبد الله بن المغيرة^(٣) : « إذا كانت الأرض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء فانظر إلى أجف موضع تجده فتيّم ... » إلى آخره . إلى غير ذلك ممّا اشتمل على لفظ التراب .

مضافاً إلى ضعف ما يعارض ذلك كلّ ممّا اشتمل على لفظ الأرض ؛ لانصرافه للفرد الشائع منها ، على أنّه لم يسق في جملة منها لبيان ما يتيّم به ، وإلى توقيفية العبادة ، وعدم حصول اليقين بالبراءة إلّا بالتراب مع التمكن منه ، إلى غير ذلك .

ويجتزى به أي بالتيّم بالحجر مطلقاً بناءً على تفسير الصعيد بوجه الأرض كما عن العين^(٤) والمحيط^(٥) والأساس^(٦) والمفردات^(٧) للراغب

التيّم ح ٨ ج ٢ ص ٥٣٠ .

(١) من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ح ٢٢٤ ج ١ ص ١٠٩ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

٢٠ ح ٢ ج ١ ص ٤٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٩٤ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٢٠ ج ١ ص ١٨٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٣ ح ٣

ج ١ ص ١٥٦ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب التيمم ح ٤ ج ٢ ص ٩٧٢ .

(٣) الكافي : باب الرجل يكون معه الماء القليل في السفر ... ح ٤ ج ٣ ص ٦٦ ، وسائل الشيعة :

باب ٩ من ابواب التيمم ح ١٠ ج ٢ ص ٩٧٤ .

(٤) العين : ج ١ ص ٢٩٠ مادة (صعد) .

(٥) المحيط في اللغة : ص ٣٠ باب العين والصاد والdal من الصحيح (مخطوط) .

(٦) اساس البلاغة : ص ٣٥٤ مادة (صعد) .

(٧) المفردات : ص ٢٨٠ مادة (صعد) .

والسامي^(١) والخلاص^(٢) والمغرب^(٣) والمصباح المنير^(٤)، وعن تغلب^(٥) وابن الأعرابي^(٦) والخليل^(٧) بل عن المغرب^(٨) وتهذيب اللغة^(٩) والمقاييس^(١٠) ومجمع البيان^(١١) عن الزجاج أنه لا يعلم فيه اختلافاً بين أهل اللغة.

وحكاه في المعبر عن فضلاء أهل اللغة، قال: «ذكر ذلك الخليل وتغلب عن ابن الأعرابي»^(١٢).

وفي المنتهى^(١٣) وعن نهاية الأحكام^(١٤) عن أهل اللغة. وفي البحار أن «الصعيد يتناول الحجر كما صرح به أئمة اللغة والتفسير»^(١٥) انتهى.

-
- (١) السامي: ص ٣٦٨.
 - (٢) نقله عنه في كشف اللثام: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ١٤٥.
 - (٣) المغرب: ج ١ ص ٤٧٣ الصاد مع العين.
 - (٤) المصباح المنير: ص ٤٦٣ مادة (صعد).
 - (٥) الصحاح: ج ٢ ص ٤٩٨ مادة (صعد)، وفيه: «ثعلب».
 - (٦) لسان العرب: ج ٣ ص ٢٥٤ مادة (صعد).
 - (٧) نقله عنه في معجم مقاييس اللغة ج ٣ ص ٢٨٧ مادة (صعد).
 - (٨) المغرب: ج ١ ص ٤٧٣ الصاد مع العين.
 - (٩) تهذيب اللغة: ج ٢ ص ٨ مادة (صعد).
 - (١٠) معجم مقاييس اللغة: ج ٣ ص ٢٨٧ مادة (صعد).
 - (١١) مجمع البيان: ذيل آية ٤٣ من سورة النساء ج ٤-٣ ص ٥٢.
 - (١٢) المعبر: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٣.
 - (١٣) منتهى المطلب: الطهارة/ ما به يكون التيمم ج ١ ص ١٤١.
 - (١٤) نهاية الأحكام: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ١٩٨.
 - (١٥) بحار الأنوار: الطهارة/ التيمم وآداب ج ٨١ ص ١٤٣.

وفي الوسيلة ^(١) : « بل قد فسر كثير من علماء اللغة الصعيد بوجه الأرض ، وادعى بعضهم الإجماع على ذلك ، وأنه لا يختص بالتراب ، وكذا جماعة من المفسرين والفقهاء » ^(٢) انتهى . وبه فسر أكثر أصحابنا في الكتب الفقهية نصاً وظاهراً ، وحكي عن أبي حنيفة وأصحابه ^(٣) .

ويؤيده :- مضافاً إلى ما سمعته سابقاً من جواز التيمم بالحجر ونحوه اختياراً عند الأصحاب ، الذي بملاحظته يعرف ما في نسبة الأستاذ سابقاً ^(٤) في حاشية المدارك إليهم عدم جواز التيمم به إلا عند الاضطرار ؛ لظهور ندرة القائل به بالنسبة إلى الأول ، مع عدم صراحة كلامه أيضاً في ذلك - قوله تعالى : « فَتُصْبِحُ صَعِيداً زَلَقاً » ^(٥) أي أرضاً ملساً يزلق بها لاستئصال شجرها ونباتها على ما فسرنا بذلك غير واحد ^(٦) ، مع ظهور ذلك منها أيضاً ، كقول النبي (صلى الله عليه وآله) : « يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة على صعيد واحد » ^(٧) أي أرض واحدة ؛ إذ إرادة التراب منها كما ترى .

والمروي عن معاني الأخبار عن الصادق (عليه السلام) : « الصعيد

(١) كذا في المخطوطات ، والصحيح : الوسائل .

(٢) وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب التيمم ذيل ج ٧ ص ٩٧١ .

(٣) المبسوط (للسرخسي) : ج ١ ص ١٠٨ ، المجموع : ج ٢ ص ٢١٣ ، المغني (لابن قدامة) : ج ١ ص ٢٤٨ .

(٤) في ص ٢٠٧ .

(٥) سورة الكهف : الآية ٤٠ .

(٦) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / ما يجوز التيمم به ج ٢ ص ١٩٧ ، والبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / ما يجوز به التيمم ج ٤ ص ٢٩٤ .

(٧) المعبر : الطهارة / ما يتييم به ج ١ ص ٣٧٣ .

الموضع المرتفع عن الأرض ، والطيب الموضع الذي ينحدر عنه الماء»^(١) كالمحكي عن فقه الرضا (عليه السلام)^(٢) أيضاً ، وفسره به في الهداية^(٣) ؛ إذ المراد إما مطلق الارتفاع المتحقق بالحجر ونحوه من الأشياء التي على الأرض ، أو خصوص المرتفع إرتفاعاً يعتد به كرؤوس الأكم والجبال ، وعلى كل حال فيصدق بدون التراب ، مع أنّ الثاني ممّا يقطع بعدم اعتباره في الصعيد ، مضافاً إلى إمكان الاستغناء عنه حينئذ بوصف الطيب المتقدم ، فيتعين الأول ، فيراد مطلق المرتفع ، وبالطيب الارتفاع الذي يتحقق معه الانحدار ، وقد يومئ إليه حينئذ ما في المقنعة من أنّه «إنما سميّ التراب صعيداً لأنّه يصعد من الأرض»^(٤) فلعلّ الظاهر من ذلك ومن الخبرين ملاحظة المعنى الوصفي في الصعيد .

ومنه ينقدح تأييد آخر للمشهور ، كما أنّه قد يؤيد أيضاً بما في المنتهى^(٥) من جواز التيمم بالأرض وإن لم يكن عليها تراب ناسباً له إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه ، بل لم ينقل فيه خلافاً إلّا عن بعض الجمهور مستدلاً عليه بآية الصعيد ، وهو شاهد على عدم اختصاصه بالتراب ، فيتّم حينئذ بعدم القول بالفصل .

وبما فيه أيضاً^(٦) من التيمم بالرمل على كراهية عند الأصحاب ، بل

(١) معاني الأخبار: باب معنى المحافلة والمزابة والعرايا ص ٢٨٣ .

(٢) فقه الرضا: باب ٤ ص ٩٠ ، مستدرک الوسائل : باب ٥ من ابواب التيمم ح ٢ ج ٢ ص ٥٢٨ .

(٣) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب التيمم ص ٤٩ .

(٤) المقنعة : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٥٩ .

(٥) منتهى المطلب: الطهارة / ما به يكون التيمم ج ١ ص ١٤١ .

(٦) المصدر السابق .

في المعتبر^(١) وعن التذكرة^(٢) دعوى الإجماع صريحاً على ذلك ؛ لعدم اندراجها في اسم التراب عرفاً كما صرح به الأستاذ الأكبر في كشف الغطاء^(٣) ويشعر به عطف التراب عليه في قول الشاعر:

عدد الرمل والحصى والتراب^(٤)

ونحوه الكلام في أرض السبخ .

وبما عن التذكرة^(٥) وغيرها من ظهور الاتفاق على جواز التيمم بالأرض النديّة .

وبما يظهر من تعليل الأصحاب^(٦) المنع في المعدن والنبات والرماد وغيرها بعدم صدق اسم الأرض من الإجماع على دوران الحكم مدارها . وكذا ما يأتي من الأدلة على جواز التيمم بأرض النورة والجصّ قبل الإحراق من الأخبار وغيرها ؛ لعدم كونها من التراب أيضاً ، بل في كشف اللثام أنّ « أرض النورة ليست غير الحجر على ما نعرف »^(٧) انتهى ، مع أنّه

(١) المعتبر: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٤ .

(٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٥٤ .

(٣) كشف الغطاء: الطهارة الترابية ص ١٦٧ .

(٤) صدر البيت: ثم قالوا: تحبّها؟ قلت بهراً

نقله في جامع الشواهد وغيره عن ابن أبي ربيعة ، والموجود في ديوانه (ص ٤٣١): « عدد

النجم ... » ، وفي الجمهرة: « عدد القطر » ، راجع الجامع للشواهد: ج ١ ص ٣٧٤-٣٧٥ .

(٥) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٥٤ .

(٦) كالعلامة في المنتهى: الطهارة/ ما به يكون التيمم ج ١ ص ١٤١ ، والكركي في جامع

المقاصد: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٤٨٠ ، والاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان:

الطهارة/ اسباب التيمم ج ١ ص ٢٢٠ .

(٧) كشف اللثام: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ١٤٥ .

لم ينقل فيها خلاف إلا من الشيخ في النهاية^(١) فاشتراط فقد التراب ، بل ذهب جماعة^(٢) إلى جوازه فيها بعد الإحراق تمسكاً بخبر السكوني^(٣) وبقاء اسم الأرضية ، وعن آخرين^(٤) المنع لكن علّوه بالخروج عن الأرضية به ، وهو مشعر بدوران الحكم مدارها لا التراب ، وإلا ففهما ليسا بتراب قطعاً .

وبما عن الراوندي بسنده عن عليّ (عليه السلام) قال : « يجوز التيمم بالحصّ والنورة ، ولا يجوز بالرماد ؛ لأنه لم يخرج عن الأرض ، فقليل له : التيمم بالصفاء العالية على وجه الأرض ؟ قال : نعم »^(٥) ؛ إذ هو - مع اشتغالها على الحصّ والنورة والصفاء ممّا لا يسمّى تراباً - مشتمل على التعليل الذي كاد يكون صريحاً في المدعى ، كخبر السكوني^(٦) عن جعفر عن أبيه عن عليّ (عليهم السلام) لكّنه لم يذكر فيه الصفا .

واحتمال المناقشة في ذلك ونحوه - بأنّه لا دلالة في جواز التيمم بالحجر ونحوه على كون الصعيد لما هو أعمّ من التراب ؛ إذ علّله للدليل الخاص - مدفوع بملاحظة كلمات الأصحاب في الكتب الاستدلالية ؛ لظهورها في كون المدار ذلك ، على أنّ ثمرة البحث في خصوص المقام إنّما هو جواز التيمم بالحجر ونحوه اختياراً ، فإذا ثبت لا يهّمنا عدم شمول لفظ الصعيد له .

(١) النهاية : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٤٩ .

(٢) كالمصنف في المعتر : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٥-٣٧٦ ، والاردبيلي في جمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٢٠ .

(٣) و(٦) الآتي في ص ٢٢٦ .

(٤) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٤٨٢ .

(٥) مستدرک الوسائل : باب ٦ من ابواب التيمم ح ٢ ج ٢ ص ٥٣٣ .

وبما في الموثق : « عن رجل تمرّبه جنازة وهو على غير طهر ، قال : يضرب يديه على حائط لبن فيتيمّم »^(١) ؛ لعدم صدق التراب على اللبن ، وهو المسمّى بالمدر ، بل في كشف اللثام أنّه « لا نعرف فيه خلافاً وإن لم يذكره الأكثر »^(٢) ، وعن مجمع البرهان أنّه « ينبغي أن يكون لا نزاع فيه »^(٣) ، وظاهر الوسيلة^(٤) أو صريحها مساواته للتراب ، مع أنّه اعتبر في التيمّم بالحجر فقد التراب ، فلعلّ ذلك منه قرينة على عدم اختصاص الصعيد عنده بالتراب ، كما أنّه قد يضرّ ذلك أيضاً من المقنعة^(٥) والسرائر^(٦) وغيرهما^(٧) وإن قيّدوا الحجر بما عرفت ، بل نصّ في الأوّل على أنّ الصعيد هو التراب .

لكن ملاحظة كلماتهم تقضي بجوازه في نحو الأرض التي لم يكن عليها تراب واللبن وغيرهما اختياراً ، ويشهد له ما سمعته من المنتهى سابقاً^(٨) في الأرض التي ليست عليها تراب من ظهور عدم الخلاف بين الأصحاب فيه ، ولا ينافيه تقييد الحجر بما عرفت ؛ إذ لعلّه لدليل لم نعرّ عليه ، بل في كشف

(١) الكافي : باب من يصلي على الجنازة وهو على غير وضوء ح ٥ ج ٣ ص ١٧٨ ، تهذيب الاحكام :

الصلاة/ باب ٢٢ الزيادات من صلاة الاموات ح ٢٤ ج ٣ ص ٢٠٣ ، وسائل الشيعة : باب

٢١ من ابواب صلاة الجنازة ح ٥ ج ٢ ص ٧٩٩ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / ما يتيمّم به ج ١ ص ١٤٤ .

(٣) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمّم ج ١ ص ٢٢٠ .

(٤) الوسيلة : الصلاة / بيان التيمّم ص ٧٠ .

(٥) المقنعة : الطهارة / التيمّم واحكامه ص ٥٩ و ٦٠ .

(٦) السرائر : الطهارة / التيمّم واحكامه ج ١ ص ١٣٧ .

(٧) كالجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمّم ص ٤٧ .

(٨) في ص ٢١٣ .

اللتام^(١) احتمال إرادتهم الاحتياط في الاجتناب عنه ؛ لوقوع الخلاف في معنى الصعيد عند أهل اللغة ، فينحصر الخلاف حينئذٍ في مثل السيّد وابن زهرة ونادر ، كاحتمال إرادة المخالف أيضاً خصوص المطبوع من الحجر ، لتخيل خروجه عنها بذلك كالخزف ، مع أنّ المحكي عن السيّد في المصباح^(٢) موافقة المشهور أيضاً .

وباستصحاب جواز التيمم به قبل تماسك أجزائه ، وخروجه عن صدق التراب بذلك إنّما يقدر لو ثبت شرطية التيمم به إمّا مطلقاً أو في حال الاختيار .

ولعلّ هذا هو الذي أوماً إليه العلامة في جملة من كتبه^(٣) في الاستدلال عليه بأنّه تراب اكتسب رطوبة لزجة وعملت حرارة الشمس فيه حتّى تحجّر ، فحقيقة التراب فيه باقية ، وإنّما حدثت زيادة وصف . فلا وجه للمناقشة فيه بعدم صدق التراب عليه أولاً ، وعدم تبادره من إطلاقه ثانياً ، سيّما بعد ملاحظة ما دلّ على العلوق ، وبجريانه في مثل المعادن ممّا خرج عن اسم الأرض ثالثاً ، فتأمل جيّداً .

وقد يؤيّد المشهور أيضاً بما دلّ^(٤) على أنّ الطين صعيد ، لكونه ليس بتراب قطعاً ، وحمله على إرادة تركّبه من الصعيد ونحو ذلك خلاف الظاهر ،

(١) كشف اللثام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ١٤٥ .

(٢) كما تقدم في ص ٢٠٥ .

(٣) نهاية الاحكام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ١٩٨ ، تذكرة الفقهاء : الطهارة / ما يتيمم به

ج ١ ص ٥٤ ، مختلف الشيعة : الطهارة / ما يتيمم به ص ٤٩ .

(٤) تقدم في ص ٢٠٨ .

ويطلق لفظ الأرض مورداً للتيمم في الأخبار الكثيرة^(١) في باب التيمم الشامل للتراب منها وغيره ، سيما بعد غلبة الرمل والحصى والحجر والسبخ في أرض المدينة ونحوها ، حتى النبوي المتقدم في مؤيدات الخصم ، فإنه وإن اشتهر في كتب الفروع بلفظ التراب ، لكنّه في كتب الأخبار خال عن ذلك ، بل نقل في الوسائل^(٢) أربع روايات من كتب متفرقة أنه جعلت له الأرض مسجداً وطهوراً عدا ما في البحار^(٣) نقلاً عن العلل^(٤) والخصال^(٥) بسند متصل إلى جابر قال : « ... قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : قال الله (عز وجل) : جعلت لك ولأمتك الأرض مسجداً ، وترابها طهوراً ... »^(٦) .

وهو - مع مخالفته لخبر الخصم متناً - محتمل التصرف من الراوي بظن اتحادهما كما هو الغالب ، على أنه رده في المعتبر^(٧) بأنه تمسك بدلالة الخطاب ، وهي لا تعارض النص إجماعاً . قلت : بل هو مفهوم لقب وخارج مخرج الغالب .

اللهم إلا أن يوجه بأن المراد خروج الكلام عن البلاغة التي هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال لو كانت الطهورية وصفاً للأرض مع عدوله

(١) كالصحيح : « اذا لم يجد الرجل طهوراً فليمسح من الارض » المتقدم في ص ٢٠٩ . وراجع

وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب التيمم ج ٢ ص ٩٦٩ .

(٢) وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب التيمم ح ١-٤ ج ٢ ص ٩٦٩-٩٧٠ .

(٣) بحار الانوار : باب ٦ من ابواب الاغسال ح ٥ ج ٨١ ص ١٤٧ .

(٤) علل الشرائع : باب ١٠٦ ح ٣ ج ١ ص ١٢٧ .

(٥) الخصال : باب العشرة ح ١ ص ٤٢٥ .

(٦) مستدرک الوسائل : باب ٥ من ابواب التيمم ح ٣ ج ٢ ص ٥٢٩ .

(٧) المعتبر : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٣ .

عنها بعد ذكره لها في المسجديّة إلى التراب ، بل هو ضدّ مقتضى الحال ، سيّما مع أنّه في مقام بيان الامتنان وزيادة اللطف به وبأتمّه من الكرم المتّان .

لكنّ ذلك - مع أنّه مشترك الإلزام ؛ لما سمعت من الإجماع على التيمم بالحجر عند فقد التراب ، وتأخّره عن التراب مرتبةً لا يسوّغ ترك ذكر الامتنان به في مقام بيانه ؛ إذ المراد طهوريّة الأرض وإن ترتبت ، وإلاّ فطهوريّة التراب متأخّرة عن الماء أيضاً - قد يقال : إنّ المراد منه الأرض بقرينة غيره من الأخبار ، وهو أرجح من احتمال العكس من وجوه لا تحقّق .

فظهر حينئذٍ ضعف تأييد مذهب الخصم به ، بل وكذا أخبار التراب مع عدم سوق بعضها لبيان ذلك ، ومع عدم الأمر بالتيمم به حتّى ينافي ما دلّ على الأرض ، ومع دعوى شيوع فرد التراب منها ، وكذا أخبار الطين ، بل بعضها ظاهر في التأييد للمختار كما عرفت .

على أنّ إطلاق لفظ الصعيد على التراب لا ينافي أنّه الأرض بعد شيوع استعمال الكلّي في الفرد ، ودعوى ظهور الخصوصية منه ممنوعة ، بل يمكن الجمع بين كلام أهل اللغة - وإن بُعد - بهذا الاعتبار أو قريب منه ، فيحمل التراب في كلامهم على إرادة التنصيص على أكمل الأفراد وأشيعها ، بل لعلّ ذلك جارٍ في كلّ ما كان من هذا القبيل في كلام أهل اللغة ، وهو أولى من العكس قطعاً .

أو يقال : إنّ تعارض كلام أهل اللغة في ذلك منبئ عن استعمال الصعيد في التراب وغيره ، كما أنّه كذلك في نفس الأمر ، وأصالة عدم الاشتراك والمجاز تقضي بكونه حقيقة في القدر المشترك سيّما بعد استعماله

فيه نفسه .

مع أنّه لو أغضينا عن ذلك كلّه لكان المتّجه الأخذ بجميع كلماتهم ،
فينبغي الحكم حينئذٍ باشتراك لفظ الصعيد بين الخاص والعام ، كما عساه
يوميئ إليه ما عن الصباح المنير ، قال بعد تفسيره الصعيد بوجه الأرض تراباً
أو غيره : « ويقال الصعيد في كلام العرب على وجوه ، على التراب الذي
على وجه الأرض ، وعلى الطريق » ^(١) انتهى . بل وكذا ما في القاموس :
« الصعيد : التراب ، أو وجه الأرض » ^(٢) إن حمل لفظ « أو » فيه على
معنى الواو .

وعلى كلّ حال يكون ما ذكرناه سابقاً من الأمارات معيّناً لإرادة العام
منها ، مع احتمال ترجيح التفسير بالعام عليه بأنّه يؤول إلى تعارض
الإثبات والنفي تنزيلاً لتعدّد أفراد المعنى مع استعماله في كلّ منها على وجه
الحقيقة منزلة تعدّد المعاني ، والأوّل مقدّم على الثاني ، كما أنّه يرجح أيضاً
بالكثرة .

وأما ما ذكره الخصم من التأييد بما دلّ على العلوق آيةً وروايةً ، ففيه
- مع عدم استلزام ذلك للتراب ، بل يكفي الغبار والرمل ونحوهما على الحجر
وسحق الحجر بل التراب اليسير ، وابتنائه على اشتراط العلوق ، وستعرف
ما فيه إن شاء الله ، وعلى كون « من » في الآية للتبعيض ، مع احتمالها
السببية والبديلية والابتدائية ، وعلى أنّ المراد باليتيم في الرواية المفسّرة له
المتيمّم به ، وفيه بحث سيّما بعد القطع بعدم وجوب مسح الوجه واليدين بما

(١) الصباح المنير: ص ٤٦٣ مادة (صعد) .

(٢) القاموس المحيط : ج ١ ص ٣٠٧ مادة (صعد) .

يعلق من التراب ، بل ولا استحبابه للإجماع المحكي^(١) إن لم يكن محصلاً على استحباب نفض اليدين ، ومنه النفض الذي لم يبق معه شيء من التراب- أنه لا مانع من رجوع الضمير لبعض أفراد الصعيد الذي هو التراب ، سيما بعد غلبته وشيوعه ، فيكون المراد فيما فيه علوق من الصعيد ، وذلك لا يقضي بأن المراد بالصعيد التراب سيما على القول بعدم تخصيص ضمير العام العام ، على أنه لو سلم كون المراد بالصعيد في الآية التراب لا ينافي ثبوت ما ذكرناه من أدلة خارجية كما عرفت .

فاتضح لك حينئذٍ - بحمد الله- من جميع ما ذكرنا أن الأقوى الاجتزاء بوجه الأرض تراباً أو غيره اختياراً ، كما أنه اتضح لك أنه لا وجه للتفصيل المذكور بين الاختيار والاضطرار .

وما يقال : إن دليله الإجماع حال الاضطرار وإن لم يكن داخلياً تحت الصعيد ، ففيه : -مع عدم صلاحية ذلك دليلاً للمفصل نفسه- أنه لا إجماع عند التحقيق ؛ إذ الخصم إنما جوزه لشمول لفظ الصعيد له وقد ظهر له بطلانه ، واختصاصه بالتراب ، فلم يتحقق إجماع على الحجر من حيث إنه حجر في حال الاضطرار ، فتأمل فإنه دقيق ، على أن المحكي عن ابن الجنيدي^(٢) -بل هو المتجه بناءً على اختصاص الصعيد بالتراب- سقوط الصلاة لفواته ، ولعله ظاهر الغنية^(٣) وغيرها^(٤) .

وكذا ما يقال : إنه لا ريب في حصول الظن بالتيمم بمطلق الأرض في

(١) كما في منتهى المطلب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٧ .

(٢) كما في مدارك الاحكام : الطهارة / ما يتيمم به ج ٢ ص ٢٠٠ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

(٤) كالكا في الفقه : الصلاة / الفصل الرابع من الشرط الثاني من شروطها ص ١٣٦ .

الجملة بعد ملاحظة ما دلّ على التيمّم بها ، لكنّه لا شمول فيها لجميع الأحوال بحيث يقاوم ما دلّ على التراب حتّى يتساوى معه في ذلك ، فيتوقّف يقين البراءة على تقديم التراب عند وجوده ، كما أنّه لا شمول فيما دلّ على التراب لمثل حال العجز عنه حتّى تسقط الصلاة حينئذٍ بحيث يقاوم ما دلّ على الأرض بالنسبة إلى هذا الحال ، مع توقّف يقين البراءة عليه أيضاً . وبالجملة : فالمتّجه العمل بكلّ منهما لكن بالترتيب ؛ تمسكاً بالظنّ الحاصل للمجتهد في كلّ منهما .

إذ - مع أنّ ذلك لا يرجع إلى محصل يُعتمد عليه عند التأمل - قد عرفت قوّة الأمارات الدالّة على المختار ، فلا شكّ حتّى يتوقّف يقين البراءة لو سلّم جريان نحوه في مثل المقام ممّا يحصل الشكّ فيه بالنسبة إلى شرط العبادة ، بل ينبغي القطع بعدم جريانه في مثل الحجر في حال الاضطراب كما ذكره الخصم ؛ لأنّ مرجعه حينئذٍ إلى الشكّ في نفس الشغل وعدمه لا إلى البراءة منه حتّى يجب التيمّم بالحجر .

واحتمال تتميم ذلك باستصحاب الشغل ، وعدم سقوط الصلاة بحال ونحوها ، مدفوع : - مع عدم جريان الأوّل في بعض الصور كما لو فقد التراب قبل الوقت مثلاً ، بل هو بالعكس - بعدم صلاحية ذلك ونحوه لإثبات حكم شرعيّ - وهو التيمّم بالحجر - كما هو واضح ، فتأمل .

لكن مع ذلك كلّه فالاحتياط لا ينبغي أن يترك ، وإلاّ فلا إشكال في صحّة التيمّم بالحجر ونحوه ممّا يسمّى بالأرض اختياراً بالنظر إلى الظنّ الاجتهادي .

نعم ، قد يشكل الحال في مثل الخزف ؛ نظراً إلى خروجه عن مسماها بالإحراق ، كما اختاره المصنّف في المعبر بعد أن نسبّه إلى ابن الجنيد ،

قال : « ولا يعارض بالسجود عليه ؛ لأنه قد يجوز السجود على ما ليس بأرض كالكاغذ »^(١) انتهى .

وقد يورد عليه بمنع خروجه عن اسم الأرض وإن خرج عن اسم التراب ، بل هو أولى من الحجر لقوة استمسكه دونه أو مساوٍ للمشوي منه ، مع إطلاقهم التيمم بالحجر الشامل له عدا ما عن كشف الالتباس^(٢) من التوقف فيه ، وبأن المتجه عدم جواز السجود عليه لو سلم خروجه عن مسمى الأرض ؛ لعدم جوازه إلا عليها ونباتها غير المأكول والملبوس ، فجواز السجود عليه - كما اعترف به الخصم - شاهد للتيمم به .

ولذلك كله كان خيرة التذكرة^(٣) والذكرى^(٤) وجامع المقاصد^(٥) وغيرها^(٦) الجواز ، ولعله الأقوى لما عرفت ، وإن استشكله في المنتهى^(٧) ، كما عن الدروس^(٨) التوقف فيه ، ولمفهوم التعليل في خبر السكوني^(٩) ومروي الراوندي^(١٠) لعدم التيمم بالرماد بأنه لم يخرج من الأرض بخلاف

(١) المعتبر : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٥ .

(٢) كشف الالتباس : الطهارة / في التيمم ذيل قول المصنف : « بالتراب كيف يكون أو مدرأو حجر ولو رخاماً » ص ١٩٠ (مخطوط) .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٥٤ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطرابي ص ٢١-٢٢ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٤٨٣ .

(٦) كمجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٢٢ .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / ما به يكون التيمم ج ١ ص ١٤١ .

(٨) الدروس الشرعية : الطهارة / شروط التيمم ص ١٩ .

(٩) الآتي في ص ٢٢٦ .

(١٠) المتقدم في ص ٢١٥ .

الخص والنورة كما سمعته فيما مرّ، ولا استصحاب عدم خروجه عن المسمّى بل وأحكامه قبل الإحراق، ولا يعارضه استصحاب الشغل المتوقّف يقين البراءة منه على التيمّم بغيره؛ لوروده عليه القاضي بتقدّمه وتحكيمه، كما في نظائره من استصحاب طهارة الماء وغيره، وبه حينئذٍ يحصل يقين البراءة؛ إذ المراد الأعمّ من الشرعيّ قطعاً.

ومن ذلك ظهر سقوط ما في الرياض^(١) من الميل إلى العدم لا لما في المعتبر^(٢) بل للشكّ في الخروج وعدمه، مع معارضة استصحاب الجواز بمثله في فساد العبادة، فتبقى الذمّة مشغولة بها للأوامر السليمة عمّا يصلح للمعارضة؛ إذ - بعد الغضّ عمّا فيه، وتسليم حصول الشكّ - قد عرفت الجواب عنه، فتأمّل جيّداً.

ولا فرق بين الخذف وسحيقه في جواز التيمّم به، والبحث البحث كالحجر وسحيقه أيضاً، واحتمال الفرق بصيرورته تراباً حينئذٍ ضعيفٌ بل فاسد قطعاً؛ لعدم صدق التراب ﴿و﴾ وإن صدق الأرض كما ذكرنا، فالتجّه حينئذٍ الجواز فيها لذلك.

نعم ﴿لا يجوز التيمّم ب﴾ الكحل والزرنخ ونحوهما من ﴿المعادن﴾ إجماعاً محكياً في الغنية^(٣) وصریح المنتهى^(٤) وظاهره وعن الخلاف^(٥) إن لم يكن محصلاً؛ للخروج عن اسم الأرض قطعاً، فيدخل حينئذٍ فيما سمعته

(١) رياض المسائل: الطهارة/ ما يتيمّم به ج ١ ص ٧٦.

(٢) المعتبر: الطهارة/ ما يتيمّم به ج ١ ص ٣٧٥.

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠.

(٤) منتهى المطلب: الطهارة/ ما به يكون التيمّم ج ١ ص ١٤٠ و ١٤١.

(٥) الخلاف: الطهارة/ مسألة ٧٧ ج ١ ص ١٣٤-١٣٥.

سابقاً من الأدلة على عدم جواز التيمم بغيرها ، فما عن ابن أبي عقيل ^(١) من جوازه بالأرض وبكل ما كان من جنسها كالكحل والزرنخ ضعيف ، والعرف أعدل شاهد عليه إن كان ذلك منه لعدم الخروج ، وفاسد محجوج بما عرفت إن كان مراده الجواز بذلك وإن خرج عن مسمى الأرض ، ومفهوم التعليل في خبر السكوني ومروي الراوندي المتقدمين ^(٢) لا جابر له في المقام ، بل معرض عنه بالنسبة إلى ذلك بين الأصحاب لما سمعت من الإجماعات السابقة .

لكن قد ظهر لك أنَّ مبنى المنع في المعادن عند الأصحاب الخروج عن اسم الأرض كما يظهر من استدلالهم عليه به ، بل جعل بعضهم ^(٣) الحكم فيها دائراً مداره ، فغير الخارج عن ذلك منها - لو كان - يتجه فيه حينئذٍ الجواز ، واحتمال مانعية نفس المعدنية وإن لم يخرج تمسكاً بإطلاق معقد الإجماع المحكي في غاية الضعف ، كالقول بلزوم الخروج عن الأرض للمعدنية ؛ لما ستعرفه في تحقيق معنى المعدن في باب السجود ^(٤) إن شاء الله .

﴿و﴾ كذا ﴿لا﴾ يجوز التيمم ﴿بالرماد﴾ إجماعاً كما في المنتهى ^(٥) ،

(١) نقله عنه المصنف في المعبر: الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٢ .

(٢) لم يتقدم خبر السكوني بنصه وإنما تقدمت الإشارة إليه في ص ٢١٥ . وص ٢٢٣ ، وسيأتي نصه عن قريب ، نعم تقدم خبر الراوندي في ص ٢١٥ .

(٣) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / ما يتيمم به ج ٢ ص ٢٠٠ .

(٤) في كتاب الصلاة ذيل قول المصنف : « لا يجوز السجود على ما هو من الأرض إذا كان معدناً كالملح والعقيق ... » .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / ما به يكون التيمم ج ١ ص ١٤٢ .

ولخبز السكوني عن جعفر عن أبيه عن عليّ (عليه السلام) : « أنه سئل عن التيمّم بالحصّ ؟ فقال : نعم ، فقيل : بالنورة ؟ فقال : نعم ، فقيل : بالرماد ؟ فقال : لا ، إنه لا يخرج من الأرض إنّما يخرج من الشجر »^(١) ، كالمروي عن الراوندي بسنده عن عليّ (عليه السلام) أيضاً ، قال : « يجوز التيمّم بالحصّ والنورة ولا يجوز بالرماد ؛ لأنّه لم يخرج عن الأرض ... »^(٢) .

لكنهما ظاهران أو صريحان في رماد غير الأرض دونه ، بخلاف معقد إجماع المنتهى ، بل ربّما يفهم من التعليل فيهما الجواز به ، ولعلّه لذا أو دعوى عدم الخروج جوّزه به في الحاويّ^(٣) كما عن نهاية الأحكام^(٤) ، وفي التذكرة^(٥) تعليق عدم الجواز على الخروج ، وقربه في الرياض^(٦) ، وهو جيّد لكن لا حكم فيه بالخروج وعدمه ، وهو المشر ، اللهم إلّا أن يكون المراد أنّه يخرج تارةً ولا يخرج أخرى ، إلّا أنّ الأقوى الخروج متى صدق عليه الرماد كما هو الفرض ، فتأمل جيّداً .

❖ ولا بالنبات المنسحق كالاشنان والدقيق ❖ ونحوهما ممّا أشبه التراب بنعومته ونحوها ، لكن لا يصدق عليها اسم الأرض والتراب إجماعاً

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ج ١٣ ص ١٨٧ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب التيمم ج ٢ ص ٩٧١ .

(٢) تقدم في ص ٢١٥ .

(٣) الموجز الحاوي (ضمن الرسائل العشر) : في التيمم ص ٥٦ .

(٤) نهاية الاحكام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ١٩٩ .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٥٤ .

(٦) رياض المسائل : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٧٥ .

محضاً^(١) ومنقولاً^(٢) مستفيضاً ، بل فيما تقدّم من الإجماع وغيره على عدم جوازه بغير الأرض كفاية .

وخبر عبيد بن زرارة عن الصادق (عليه السلام) بعد أن سأله « عن الدقيق يتوضّأ به ؟ فقال : لا بأس بأن يتوضّأ به وينتفع به »^(٣) محمول على ما ذكره الشيخ في التهذيب^(٤) من إرادة التنظف به والتطهّر من الدرن ، كما قد يكشف عنه صحيح ابن الحجاج سأل الصادق (عليه السلام) « عن الرجل يطلي بالنورة ، فيجعل الدقيق بالزيت يلقه^(٥) به يتمسّح به بعد النورة ليقطع ريحها ؟ قال : لا بأس »^(٦) ، بل هو أولى من إرادة التيمّم من الوضوء حتّى يعارض ما تقدّم ، مع أنّه على تقديره في غاية القصور أيضاً عن مقاومته كما لا يخفى^١ .

﴿ ويجوز التيمّم بأرض النورة والحصّ ﴾ اختياراً على المشهور

(١) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / التيمّم واحكامه ج ١ ص ٣٢ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / التيمّم واحكامه ج ١ ص ١٣٧ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / ما يتيمّم به ج ١ ص ٢٢ ، والشهيد في البيان : الطهارة / في المستعمل في التيمّم ص ٣٥ .

(٢) نقل الاجماع في مدارك الاحكام : الطهارة / ما يتيمّم به ج ٢ ص ٢٠١ ، وكشف اللثام : الطهارة / ما يتيمّم به ج ١ ص ١٤٤ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ١٥ ج ١ ص ١٨٨ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب التيمّم ح ٧ ج ٢ ص ٩٧٠ .

(٤) ذيل المصدر السابق .

(٥) اللت : إلزاق الشيء بالشيء وخلط بعضه في بعض ، ودقيق ملتوت بالزيت أي مخلوط به .
مجمع البحرين : ج ٢ ص ٢١٨ مادة (لتت) .

(٦) الكافي : باب الحمام ح ١٢ ج ٦ ص ٤٩٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب آداب الحمام ج ١ ص ٣٩٦ .

نقلًا^(١) وتحصيلًا^(٢) ، وعن مجمع البرهان أنه « ينبغي أن يكون لا نزاع فيه »^(٣) ، بل لم أجد فيه خلافاً إلا ما في نهاية الشيخ^(٤) ، فاشترط فقد التراب ، وما عن السرائر^(٥) من المنع للمعدنية ، مع أنني لم أجد ذلك فيها ، بل الموجود : « لا يجوز التيمم بجميع المعادن ، وتعدادها يطول ، وقد أجاز قوم من أصحابنا التيمم بالنورة ، والصحيح الأول »^(٦) .

وهو- مع عدم ذكره لأرض الجص- محتمل بل ظاهره النورة بعد الإحراق لا أرضها ، ولذلك حكاه في الذكرى^(٧) عنه في النورة ، فينحصر الخلاف حينئذٍ في الأول ، وإن كان ربما يقال : إنه أو العدم لازم تفسير الصعيد بالتراب ، سيما بعد ما في كشف اللثام أن « أرض النورة ليست غير الحجر على ما نعرف »^(٨) ، وقد عرفت الكلام فيه ، إلا أنه لم يحك عن أحد منهم هنا ، بل في المقنعة^(٩) التصريح بالجواز فيها بدون التقييد بفقد التراب ، وهو ممن فسر الصعيد بذلك .

(١) نقلت الشهرة في : كفاية الاحكام : الطهارة / في التيمم ص ٨ .

(٢) ممن قال بذلك : المفيد في المقنعة : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٥٩ ، والشيخ في المبسوط :

الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٢ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / بيان التيمم

ص ٧١ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٢٢ .

(٣) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٢٠ .

(٤) النهاية : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٤٩ .

(٥) نقله عنه الكركي في جامع المقاصد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٤٨٢ .

(٦) السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٧ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطراري ص ٢١ .

(٨) كشف اللثام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ١٤٥ .

(٩) المقنعة : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٥٩ .

وكيف كان فلا إشكال في الحكم بناءً على المختار؛ لصدق اسم الأرض، واحتمال المعدنية - مع ضعفه في نفسه - قد عرفت عدم منعها مع الصدق، نعم هو لا يتجه بناءً على التفسير بالتراب، كما لا يتجه التفصيل بالاختيار والاضطرار.

واستدلّ عليه بعضهم^(١) مضافاً إلى صدق الأرض بخبري السكوني والراوندي المتقدمين^(٢)، وفيه: أنّهما في الجص والنورة لا أرضهما، واحتمال إرادتها منها لا شاهد له، والأولوية إنّما تصحّ لو سلّم العمل بهما فيها، نعم قد يشعر التعليل فيهما بالمطلوب، والأمر سهل؛ إذ قد عرفت أنّا في غنية عنها.

كما أنّه قد تشعر عبارة المصنّف بمنع التيمم بنفس الجص والنورة، وفقاً للأكثر^(٣) في الثاني وجماعة^(٤) في الأول؛ للخروج بالاحراق، لا أقلّ من الشكّ، مع معارضة استصحاب الجواز والبقاء على الأرضية بأصالة بقاء الشغل، فتبقى الأوامر عن المعارض سليمة، ولا جابر للخبرين السابقين.

(١) كالبحراني في الحقائق الناضرة: الطهارة/ ما يجوز به التيمم ج ٤ ص ٣٠٠-٣٠١.

(٢) تقدم خبر الراوندي في ص ٢١٥. وخبر السكوني في ص ٢٢٦.

(٣) كابن ادريس في السرائر: الطهارة/ التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٧، وابن حمزة في الوسيلة: الصلاة/ بيان التيمم ص ٧١، والعلامة في النهاية: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ١٩٩، والكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٤٨٢.

(٤) كالشهيد في الدروس: الطهارة/ شروط التيمم ص ١٩، والكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٤٨٢، والشهيد الثاني في روض الجنان: الطهارة/ اسباب التيمم ص ١٢٠.

وخلافاً لصريح بعض^(١) وظاهر آخر^(٢) فجوزوه بها للخبرين ، وعدم الخروج ، والاستصحاب الحاكم على أصالة الشغل المفيد ليقين البراءة حينئذٍ شرعاً ، فلا أوامر سليمة لو سلم مغايرتها لأوامر الشغل الذي قد ذكر الخصم استصحابه ، وهو جيد إن لم يطمئن بعدم الصدق ، فتأمل .

هذا كله بناءً على كفاية وجه الأرض ، وإلا فعلى التراب فالبحث ساقط من أصله ، إلا أن يخصوه في حال الاضطراب كما في غيره ، فيتجه البحث منهم عن أراضيتهم وعدمها ؛ إذ مع الخروج لا يجوز ولو اضطراباً ، للإجماع المحكي على عدم جوازه بغيرها ولو مضطرباً كما عرفت ، فتأمل جيداً .

﴿ و ﴾ كذا يجوز التيمم بـ ﴿ تراب القبر ﴾ عندنا وإن نبش ، بل وإن تكرر نبشه ، ما لم يعلم نجاسته بالدم أو الصيديد المصاحب له أو غير المصاحب مع نجاسة الميت ونحوهما ، لصدق اسم الصيديد بل الطيب ؛ للطهارة شرعاً ، والصيديد مع عدم الدم من الميت الطاهر بالتغسيل طاهر ، فلا يقدر اختلاطه مع استهلاكه .

فما في الذكرى من أنه « لو علم اختلاطه بالصيديد اجتنب » محل تأمل ، أو ينزل على ما لا ينافي المطلوب ، واحتمال التمسك له بانتفاء الطيب حينئذٍ فيه ما عرفت . ثم قال : « وفي اللحم والعظم نظر ، للطهارة بالغسل ، وعلى قول المبسوط ينبغي المنع ، نعم لو كان الميت نجساً منع »^(٣) انتهى .

(١) كالمرتضى في المصباح على ما نقله عنه في المعتبر : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٥ واستحسنه الناقل في ص ٣٧٦ ، والشهيد في الذكرى : الطهارة / المستعمل الاضطرابي ص ٢١ .

(٢) كسلار في المراسم : الطهارة / ما يقوم مقام الماء ص ٥٤ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطرابي ص ٢٢ .

قلت : لا تأمل في الجواز مع الاستحالة تراباً ، وعدم العلم بنجاسة التراب بالصدید ، ولعلّه يريد الاختلاط بدون الاستحالة ، فيكون من مسائل الامتزاج ، ويأتي الكلام فيها إن شاء الله ^(١) .

﴿و﴾ كذا يجوز ﴿ب﴾ بالتراب المستعمل في التيمم ﴿ب﴾ بلا خلاف أجده فيه ^(٢) ، بل في التذكرة ^(٣) والذكرى ^(٤) وجامع المقاصد ^(٥) وغيرها ^(٦) الإجماع صريحاً وكشف اللثام ^(٧) ظاهراً ؛ للأصل والصدق ، فما عن الشافعي ^(٨) في أصحّ قوليه من المنع لا ينبغي أن يصغى إليه ، كدليله القياس على الماء المستعمل في رفع الحدث ؛ إذ هو - مع بطلانه في نفسه أولاً ، وفي المقيس عليه على الأصحّ عندنا ثانياً - قياس مع الفارق ؛ لتحقيق رفع الحدث بالماء بخلافه ، ولعلّه لذا وافقنا أبو حنيفة وأصحابه ^(٩) عليه . ومن المستعمل الملتصق بأعضاء التيمم إجماعاً في التذكرة ^(١٠) ، بل

(١) في ص ٢٣٧ .

(٢) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٢ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٢٢ ، والشهيد الأول في الدروس : الطهارة / شروط التيمم ص ١٩ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٢٠ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٥٤ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطراري ص ٢٢ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٤٨٢ .

(٦) كمدارك الاحكام : الطهارة / ما يجوز التيمم به ج ٢ ص ٢٠٣ ، وذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب التيمم ص ٩٨ .

(٧) كشف اللثام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ١٤٥ .

(٨) الام : ج ١ ص ٥٠ .

(٩) المغني (لابن قدامة) : ج ١ ص ٢٦٠ .

(١٠) تذكرة الفقهاء : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٥٤ .

والمساقط منها كالمقطر ممّا غسل به من الماء ؛ لتحقق ماهية الاستعمال به ، بل لعله المنساق إلى الذهن قبل الأول ، فما في التذكرة ^(١) من احتمال العدم ضعيف . نعم قد يشكل في المنفوض والمساقط من اليدين بعد الضرب قبل المسح به وإن صرح به بعضهم ^(٢) ، بل في الذكرى ^(٣) وجامع المقاصد ^(٤) أنّه فسّره وبالممسوح به من غير نقل خلاف فيه أو إشكال ؛ لعدم تحقق الاستعمال قبل المسح به سيما بعد حكاية الإجماع فيها ^(٥) ، وفي التذكرة ^(٦) على خروج المضروب منه ، مع نفي الخلاف عنه في المبسوط ^(٧) ؛ لأنّه كالإناء المغترف منه .

قلت : فهذا كالماء المغترف قبل الغسل به ، نعم يتمّ كونه منه لو ثبت جزئية الضرب من التيمّم ، لكن قد يتّجه حينئذٍ دخول المضروب ، فلعلّ ما ذكروه من الإجماع والتشبيه بالإناء مشعر بخروجه - أي الضرب - عن ماهية التيمّم ، إلّا أنّه يمكن القول بدخول الضرب وخروج المضروب ، فتأمل جيّداً .

❦ ولا يصحّ التيمّم بالتراب ❦ أو الحجر ❦ المغطوب ❦ أي الممنوع من التصرف فيه شرعاً ، إجماعاً محكياً في التذكرة ^(٨) والمنتهى ^(٩) إن لم يكن

(١) المصدر السابق . (٢) كابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر) : في التيمّم ص ٥٦ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطراري ص ٢٢ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / ما يتيمّم به ج ١ ص ٤٨٢ .

(٥) المصدرين السابقين .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / ما يتيمّم به ج ١ ص ٥٤ .

(٧) المبسوط : الطهارة / التيمّم واحكامه ج ١ ص ٣٢ .

(٨) تذكرة الفقهاء : الطهارة / ما يتيمّم به ج ١ ص ٥٤ .

(٩) منتهى المطلب : الطهارة / ما به يكون التيمّم ج ١ ص ١٤٤ .

محضاً ، علق في اليد شيء فمسح به جبهته ويديه أولاً ؛ للنهي المقتضي للفساد عقلاً وشرعاً ، وهو واضح بناءً على جزئية الضرب من التيمم ، بل وشرطيته مع اعتبار النية فيه ، كما هو الأصل في كل ما أمر به ، نعم لولم يكن شرطاً وكان كاعتراف الماء من الإناء ، أو كان شرطاً لكن لم تعتبر النية فيه ، اتجه عدم اقتضاء النهي الفساد حينئذٍ عقلاً ، بل التيمم صحيح وإن كان الضرب محرماً ، لكن مع مسح الجبهة واليدين بعد الضرب بدون العلوق ، بل ومعه على إشكال ، اللهم إلا أن يستفاد الفساد حينئذٍ من ظاهر الأدلة .

وكيف كان ، ففساد التيمم دائر مدار النهي عنه شرعاً ، وإلا فلا فساد حيث لا نهي ولو لجهل أو غفلة يعذرفيها ، ومن هنا صرح في جامع المقاصد^(١) وغيره^(٢) بجواز التيمم للمحبوس في المكان المغصوب ؛ لأن الإكراه أخرجه عن النهي ، فصارت الأكوام مباحة ؛ لامتناع التكليف بما لا يطاق إلا ما يلزم ضرراً زائداً على أصل الكون .

والقول : إن في التيمم تصرفاً زائداً على أصل الكون ممنوع ؛ إذ الإلزام بكيفية خاصة من الكون أو حركة خاصة متعذر أو متعسر ، بل هو ترجيح من غير مرجح ، ومن ثم جازله أن يصلي وينام ويقوم ، وحق الغير يتدارك بلزوم الأجرة ، بخلاف الطهارة بالماء المغصوب ؛ لأنه يتضمن إتلافاً غير مأذون فيه ، نعم لوربط في ماء مغصوب وتعذر عليه الخروج ولم يلزم الاغتسال به زيادة إتلاف أو تصرف أمكن القول بالجواز ، فتأمل جيداً .

هذا كله في التراب المغصوب ، أما المملوك وقد تيمم به في مكان

(١) جامع المقاصد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٤٨٠ .

(٢) ككشف اللثام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ١٤٥ .

مغضوب في المدارك أن « الأصح الصحة ؛ لأنّ الكون ليس من أفعال التيمّم ، بل هو من ضرورات الجسم »^(١) .
وفيه : أنّ الضرب والمسح حركة وسكون ، وهما كونان سيّما الأولى ، فلا ريب في حصول التصرف في مال الغير بذلك ، على أنّ التيمّم فعل وعمل في ملك الغير ، وهو هواؤه ، ولذا كان الأقوى الفساد كما هو خيرة كشف اللثام ، لكن علّله بأنّ « الاعتماد جزء التيمّم ، فهو كاعتماد المصلّي على ملكه الموضوع في أرض مغضوبة »^(٢) انتهى . وهو جيّد بالنظر إلى الضرب .

وكذا لو كان التراب في آنية مغضوبة ؛ للنهي عن الضرب المقتضي للفساد عقلاً ، إلّا على ما سمعت ، بخلاف الماء في الآنية المغضوبة ؛ للنهي فيه عن الأخذ منها ، وهو أمر خارج عن العبادة ، مع احتمال الفساد فيه أيضاً عل بُعد ، فتأمل .

❦ و ❦ كذا ❦ لا ❦ يجوز التيمّم ❦ ب ❦ التراب ❦ النجس ❦
بلا خلاف أجده فيه^(٣) ، بل في المدارك^(٤) وغيرها^(٥) نسبته إلى مذهب الأصحاب مؤذناً بالإجماع عليه ، ولعلّه كذلك ؛ لاشتراط الطهارة فيه إجماعاً

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / ما يجوز التيمّم به ج ٢ ص ٢٠٣ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / ما يتيمّم به ج ١ ص ١٤٥ .

(٣) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / التيمّم واحكامه ج ١ ص ٣١-٣٢ ، وابن إدريس في السرائر : الطهارة / التيمّم واحكامه ج ١ ص ١٣٧ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / ما يتيمّم به ج ١ ص ٢٢ ، والشهيد في البيان : الطهارة / المستعمل في التيمّم ص ٣٥ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / ما يجوز التيمّم به ج ٢ ص ٢٠٤ .

(٥) كالحداثئ الناضرة : الطهارة / ما يجوز به التيمّم ج ٤ ص ٣١١ .

في جامع المقاصد^(١) وكشف اللثام^(٢) ومحتمل أوظاهر الغنية^(٣) وعن التذكرة^(٤) وشرح الجعفرية^(٥) ، ولا نعرف فيه مخالفاً في المنتهى^(٦) .

ويدلّ عليه : مضافاً إلى ذلك الوصف بالطيب في الكتاب العزيز^(٧) ؛ إذ المراد به - كما لعلّه الظاهر منه وفسره به غير واحد^(٨) ، بل في جامع المقاصد^(٩) نسبته إلى المفسرين - الطاهر .

كما أنّه قد يؤيده أي الاشتراط - بل في الحدائق أنّ « الأولى في الاستدلال به عليه »^(١٠) - النبوي المروي في عدّة أخبار وفيها الصحيح وغيره : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً »^(١١) ؛ لما تقدّم سابقاً^(١٢) أنّ الطهور هو الطاهر المطهر .

لكن قد يناقش بأنّه لا دلالة فيها على اعتبار الطاهريّة حال المطهريّة ،

(١) جامع المقاصد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٤٧٩ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ١٤٤ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٥٤ .

(٥) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٥٢٩ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / ما به يكون التيمم ج ١ ص ١٤٤ .

(٧) أي قوله تعالى : « فلم تجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيباً » سورة النساء : الآية ٤٣ ، وسورة المائدة : الآية ٦ .

(٨) كالصنف في المعتبر : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٤٧٩ ، والعلامة في المنتهى :

الطهارة / ما به يكون التيمم ج ١ ص ١٤٤ .

(٩) جامع المقاصد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٤٧٩ .

(١٠) الحدائق الناضرة : الطهارة / ما يجوز به التيمم ج ٤ ص ٣١١-٣١٢ .

(١١) راجع هامش رقم (٢) من ص ٢١٨ .

(١٢) في ج ١ في الماء المطلق ذيل عبارة « طاهر مزيل للحدث والخبث » .

نعم لو ثبت لزوم المطهرة للحدث أو الخبث للطهارة أو أنّ الأصل ذلك كان دليلاً آخر للمطلوب من غير حاجة إلى الأخبار أيضاً؛ لمعلومية مطهرة التراب، ولعلّ ذلك الأصل ثابت خصوصاً بمعنى عدم سبق النجاسة، بل في جامع المقاصد أنّه «لا يعقل كون النجس مطهراً»^(١) انتهى، ولا يرد الغسالة على بعض الأقوال وحجر الاستنجاء، لخروجها^(٢) بالدليل، أو لاعتبار سبق الطهارة فيها أيضاً، فتأمل.

والمشبه بالمحصور يجتنب كالماء، بل لعلّه لا يشرع الاحتياط بالتكرير، بناءً على الحرمة الذاتية فيه كالماء كما صرح به الأستاذ في كشف الغطاء^(٣)، مع احتمال الفرق بينهما بالأمر بالإراقة هناك دونه، وعدم ثبوت غير الحرمة التشريعية هنا.

ولا فرق بين قلة التراب المتنجس وكثرته مع وقوع الضرب عليه كما صرح به في المنتهى^(٤)؛ لفساد بعض الضرب المقتضي لفساده جميعه، ولاقتضاء الشرطية السابقة، ولا يعقل الاستهلاك هنا، واحتمال الصحة - بناءً على عدم اشتراط استيعاب الضرب لما يتيمّم به، أو أنّه قليل لا يقدح بالاستيعاب عرفاً - لا يخلو من وجه، نعم لا يقدح نجاسة غير المضروب قطعاً وإن اتّصل بالمضروب كأحد جانبي الحجر أو طرفيه.

﴿و﴾ كذا ﴿لا﴾ يجوز التيمّم ﴿بالوحد﴾ أي الطين ﴿مع وجود التراب﴾ أو الحجر، نصّاً وفتوى، كما سيأتي إن شاء الله^(٥).

(١) جامع المقاصد: الطهارة/ ما يتيمّم به ج ١ ص ٤٧٩.

(٢) الأولى: لخروجها.

(٣) كشف الغطاء: الطهارة الترايبية ص ١٦٧.

(٤) منتهى المطلب: الطهارة/ ما به يكون التيمّم ج ١ ص ١٤٤.

(٥) في ص ٢٥٤.

﴿وإن مزج التراب بشيء من المعادن﴾ كالكحل والزرنخ ونحوهما أو غيرها ممّا لا يجوز التيمم به من الدقيق وسحق الاشنان وغيرهما ﴿فإن استهلكه التراب﴾ أي كان كالمعدوم في عدم منافاة لصدق اسم التراب بل التراب الخالص ، ولا عبرة بتعميق النظر وتدقيقه ﴿جاز﴾ التيمم به وفقاً للمشهور بين الأصحاب^(١) ؛ للأصل ، وصدق الامثال بضرب الصعيد والأرض ونحوهما ، ودعوى أنّ ذلك من المسامحات العرفيّة ممنوعة ، مع عدم قيام دليل صالح على عدم اعتبارها في مثله ، وتعدّر أو تعسر خلوص التيمم به من ذلك غالباً سيّما لو اعتبر العلم به كما هو قضيّة اشتراط الخلوص ، فينافي حكمة مشروعيّة التيمم .

خلفاً لظاهر الغنية^(٢) وصريح المحكي^(٣) عن الخلاف ، فنعا منه مع الخلط وإن استهلك ، وهو - مع أنّي لم أجده في الثاني^(٤) ، ويمكن تنزيل الأوّل على غير المستهلك ، سيّما بعد دعواه الإجماع عليه . إذ ما نحن فيه مظنة حصوله على العكس - ضعيف جداً لا دليل عليه .

﴿والآ﴾ يكن الخلط مستهلكاً كذلك ، بل كان هو المهلك للتراب

(١) من قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٢ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٧ ، والعلامة في المنتهى : الطهارة / ما به يكون التيمم ج ١ ص ١٤٢ ، والشهيد في الذكرى : الطهارة / المستعمل الاضطرابي ص ٢١ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهيّة) : الصلاة / ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

(٣) حكاه عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٥٣٠ - ٥٣١ .

(٤) الظاهر وجود سقط في نسخته ، وإلّا فهو موجود فيه في كتاب الطهارة / مسألة ٧٨ ج ١ ص ١٣٦ ، حيث قال : « لا يجوز التيمم بتراب قد خالط نورة أو زرنخاً أو كحلاً أو مائعاً غير

الماء ، غلب عليه أو لم يغلب عليه » .

كذلك ﴿ لم يجز ﴾ التيمم به قطعاً وإجماعاً بقسميه ^(١) ؛ لأصالة الشغل مع عدم صدق الامتثال بضرب الصعيد والأرض ، بل وكذا إن لم يهلك أحدهما الآخر كما هو ظاهر المتن أو صريحه كالمبسوط ^(٢) والمنتهى ^(٣) والذكرى ^(٤) وجامع المقاصد ^(٥) وكشف اللثام ^(٦) وغيرها ^(٧) ، بل في الغنية ^(٨) الإجماع على عدم جواز التيمم بتراب خالطه شيء من ذلك ، وهو الحجة بعد الأصل في وجهه ، وصحة سلب اسم التراب عنه ، ولا يعارض بسلب اسم الخليط ؛ إذ هو لا يكفي في صحة التيمم به ، لاشتراطه بالتراب لا بغير الكحل مثلاً .

كما لا يقال : إنه يصدق عليه اسم كل منها لا سلبه ، فيقال : « هذا تراب وكحل » ؛ إذ الظاهر منع ذلك فيما نحن فيه من الامتزاج المتحقق باختلاط الأجزاء المتساوية اختلاطاً لا يتحقق معه التمييز ، فإنه بعد حصوله يتحد المختلطان ويكونان شيئاً واحداً ، فلا يصدق عليه أنه تراب وكحل ؛ لزيادة أمر آخر عليهما أخرجهما عن هذا الصدق ، وهو الامتزاج ، فهما وإن كانا جزأين ماديين لهذا الشيء لكن مع ذلك فالامتزاج من مقوماته أيضاً

(١) راجع هامش رقم (١) من ص ٢٣٧ ، ونقل الإجماع في الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

(٢) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٢ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / ما به يكون التيمم ج ١ ص ١٤٢ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطراري ص ٢١ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٤٨١ .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ١٤٤-١٤٥ .

(٧) كال موجز (ضمن الرسائل العشر) : في التيمم ص ٥٦ .

(٨) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / ما به يفعل الطهارة ص ٤٩٠ .

معهما ، فالتراب حينئذٍ جزء ، ولا وجه للحكم به على الكلّ ، فلا يقال : « هذا تراب » قطعاً ، بل إن قيل مثل ذلك في مقام تعداد الأجزاء يراد منه أنّ هذا الشيء كحل وتراب حال كونها ممزوجين ، فيكون الخبر هو المجموع لا كلّ واحد منها ، فتأمل .

نعم ، يتّجه ذلك في الخليط المتميّز المستقلّ الذي لا يتصوّر فيه امتزاج كالشعر مع التراب ، وستسمع الكلام فيه ، هذا .

على أنّا نقول : بعد تسليم صدق اسم التراب عليه وأنّه كالخليط المتميّز فلا ينافي صدق ضرب التراب ضرب غيره معه ، لكنّ المعتبر في التيمم مماسة تمام باطن الكفّ للتراب حال الضرب ، كما صرح به في كشف اللثام^(١) وهو ظاهر غيره^(٢) أو صريحه ، ولا ريب في عدم حصول ذلك في محلّ الفرض وإن صدق ضرب التراب في الجملة .

ومنه يظهر لك الحكم في الخليط المتميّز ، فلو فرض وجود تبنّة ونحوها في تراب بحيث يحتجب وصول بعض الكفّ إلى التراب بطل ، ولذا لم يكتف بعضهم^(٣) بصدق اسم التراب ، بل قال : إنّهُ ينبغي اعتبار عدم الاحساس بالخليط مع ذلك ، وإلا فلا ريب في حصول الاسم في المثال المذكور . لكن قد يشكّل ذلك أولاً : بالاكْتفاء في جملة من كتب أصحابنا ببقاء الاسم من غير اعتبار ذلك كالقواعد^(٤) والتحرير^(٥) ، بل عن

(١) كشف اللثام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ١٤٤-١٤٥ .

(٢) كمدارك الاحكام : الطهارة / ما يجوز التيمم به ج ٢ ص ٢٠٥ .

(٣) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ١٤٤-١٤٥ .

(٤) قواعد الاحكام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٢٢ .

(٥) تحرير الاحكام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٢١ .

السرائر^(١) والتذكرة^(٢) ونهاية الاحكام^(٣) والدروس^(٤) والبيان^(٥) أنه يجوز بالمختلط مع بقاء اسم التراب، بل في المنتهى بعد أن حكى عن الخلاف المنع من التيمم بالمختلط وإن غلب التراب، وعن المبسوط الجواز مع الاستهلاك، قال: «وبالأول قال الشافعي، وبالثاني قال بعض الشافعية حيث اعتبر الغلبة، وهو الأقوى عندي؛ لبقاء الاسم، ولأنه يتعذر في بعض المواضع - ثم قال -: لو اختلط التراب بما لا يعلق باليد كالشعير جاز التيمم منه؛ لأن التراب موجود، والحائل لا يمنع من التصاق اليد به»^(٦) انتهى.

وثانياً: بعدم الدليل عليه، بل ظاهر الأدلة خلافه؛ لصدق ضرب التراب والصعيد من دون اعتبار ذلك.

وقد يدفع: بأن مراد أولئك الأصحاب بالاكْتفاء بالاسم إنْما هو في صورة الخلط الامتزاجي، فيرجع حينئذٍ عند التأمل إلى شرطية الاستهلاك كما يومئ إليه ما في المنتهى^(٧) أولاً وغيره^(٨) أيضاً، ولا تعرض فيه للخليط الذي لا يتصور فيه الاستهلاك وإن قلّ، ولعلّ عدم تعرضهم له لعدم دخوله فيما يعتبر في التيمم به، بل هو راجع إلى الكف، فيعتبر فيه الاستيعاب.

(١) السرائر: الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٧.

(٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٥٤.

(٣) نهاية الاحكام: الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ١٩٩.

(٤) الدروس الشرعية: الطهارة / شروط التيمم ص ١٩.

(٥) البيان: الطهارة / المستعمل في التيمم ص ٣٥.

(٦) منتهى المطلب: الطهارة / ما به يكون التيمم ج ١ ص ١٤٢.

(٧) المصدر السابق.

(٨) كقواعد الاحكام: الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٢٢.

وأما ما في آخر عبارة المنتهى فمع أنه قد استشكله بعض من تأخر عنه^(١) يحتمل ما في كشف اللثام^(٢) وغيره من أنه بالاعتماد يندفن بالتراب أو الكف تماسّ التراب إذا حرّكت ؛ لأنه لا تعلق بها ، وإن أورد عليه فيه بأنّه يتوجّه الجواز بالممتزج بنجس قليل إذا علم وصول الكف جميعها بالتحريك أو الاعتماد إلى الطاهر ، وفي جامع المقاصد : « إنّ فيه تردّداً ينشأ من عدم تسمية الخليط تراباً »^(٣) .

إلا أنّه قد يدفع الأول : بأنّه لا دليل على بطلان اللازم ، بل ظاهر الأدلّة تناوله ، وليس ذا من تعدّد الوضع أو الضرب ، بل هو من توابع الوضع الأول ، والثاني : بمنع عدم التسمية في مثل ما نحن فيه ، فتأمّل .
وأما دعوى عدم الدليل على الاستيعاب المذكور ففيه : - مع أصالة الشغل في وجهه ، والاقتصار على المتيقّن - أنّه ظاهر التيمّم البياني كقوله : « ... وضع يديه ... »^(٤) و « ... ضرب بكفّيه الأرض ... »^(٥) ، و « اضرب بكفّيك الأرض ... »^(٦) ونحوها^(٧) ؛ لظهور الاسم في تمام

(١) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٤٨١ ، والسيد في مدارك

الاحكام : الطهارة / ما يجوز التيمم به ج ٢ ص ٢٠٥ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ١٤٥ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٤٨١ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ح ١ ج ١ ص ٢٠٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٢ ح ٤

ج ١ ص ١٧٠ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمم ح ٤ ج ٢ ص ٩٧٦ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ح ١٥ ج ١ ص ٢١٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٣

ح ٨ ج ١ ص ١٧٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب التيمم ح ٥ ج ٢ ص ٩٧٩ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ح ١٨ ج ١ ص ٢١٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٣

ح ٣ ج ١ ص ١٧١ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمم ح ٧ ج ٢ ص ٩٧٧ .

(٧) وسائل الشيعة : انظر باب ١١ من ابواب التيمم ج ٢ ص ٩٧٥ .

المسمى ، فيراد تمام اليد والكف ، واحتمال صدق ذلك ولو ببعض الكف ممنوع ، ولذا يصح سلب الضرب بالكف عنه .

لكن ومع ذلك كله فالذي يقوى الاكتفاء بالاستيعاب العرفي بحيث يصدق عليه أنه ضرب بكفّيه الأرض ، ولعله متحقق وإن حصل بعض الخليط كشعيرة أو تبنة ونحوهما ، بل وإن لم يكن خليط لكن لم يصل بعض أجزاء الكف كذلك ، مع أنه قد يتعذر الخلوص من مثل ذلك أو يتعسر في كثير من المواضع ، وربما نزل ما في المنتهى عليه ، بل قد يؤيده أمور كثيرة تظهر بالتأمل في أخبار الباب وكتب الأصحاب ، وإن كان الأحوط ما تقدّم ، وكذا الكلام في الممتزج ، فلا تقدح بعض الأجزاء الدقاق وإن منعت محلّها من المماسّة .

﴿و﴾ يجوز التيمم ولكن ﴿يكراه﴾ بالأرض المألحة النشاشة المسماة ﴿بالسبخة والرمل﴾ وهو معروف ، على المشهور بين أصحابنا نقلاً^(١) وتحصيلاً^(٢) ، بل في المعتبر^(٣) الإجماع عليه عدا ابن الجنيد ، فنع في السبخ ، بل عن التذكرة^(٤) الإجماع في السبخة من غير استثناء كالمنتهى^(٥) حيث لم

(١) نقلت الشهرة في كفاية الاحكام : الطهارة / في التيمم ص ٨ .

(٢) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٢ ، وابن البراج في المهذب : الطهارة / الصعيد وما يجوز التيمم به ج ١ ص ٣٢ ، وابن ادرس في السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٧ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٢٣ .

(٣) المعتبر : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٤ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٥٤ ، إلّا انه قال : وحكي عن بعضهم المنع من التيمم بالسبخ وبه قال ابن الجنيد .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / ما به يكون التيمم ج ١ ص ١٤١ .

ينقل فيها خلافاً إلا عن بعض الجمهور، كما أنه نسب^(١) الجواز مع الكراهة في الرمل إلى نصّ الأصحاب، وجامع المقاصد^(٢) وعن التذكرة: «يجوز بالرمل عندنا على كراهية»^(٣)، بل ظاهر المدارك^(٤) أو صريحها كغيرها عدم الخلاف عندنا في جوازه بالرمل.

ومراد الجميع الجواز اختياراً مع وجود التراب كما لا يخفى على من لاحظ كلماتهم، فما في إشارة السبق^(٥) وتبعه الأستاذ في كشف الغطاء^(٦) من التيمم به عند فقد التراب ضعيف محجوج بما سمعت، وبتناول اسم الصعيد والأرض له قطعاً وإن اكتسب بسبب الحرارة تشبثاً وتغيراً ما.

وما عن الجمهرة عن أبي عبيدة أن «الصعيد هو التراب الذي لا يخالطه سبخ ولا رمل»^(٧) لا يلتفت إليه، على أنه لو كان كذلك لا دليل على جوازه في الاضطرار أيضاً.

كالحكي عن ابن الجنيّد^(٨) من المنع بالسبخ، ولعله لذلك، وفيه ما عرفت، أو الخبر عن محمد بن الحسين: «إنّ بعض أصحابنا كتب إلى أبي الحسن الماضي (عليه السلام) يسأله عن الصلاة على الزجاج، قال: فلمّا

(١) المصدر السابق.

(٢) جامع المقاصد: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٤٨٣.

(٣) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٥٤.

(٤) مدارك الاحكام: الطهارة/ ما يجوز التيمم به ج ٢ ص ٢٠٥.

(٥) إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة/ الاضطرارية ص ١١٩.

(٦) كشف الغطاء: الطهارة الترابية ص ١٦٧.

(٧) الجمهرة: ج ٢ ص ٢٧٢ (د ص ع).

(٨) نقله عنه المصنف في المعتبر: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٤.

نفذ كتابي إليه تفكرت وقلت : هو ممّا أنبتت الأرض ، ومالي أنّ أسأله عنه ، فكتب إلي : لا تصلّ على الزجاج وإن حدثتك نفسك أنّه ممّا أنبت الأرض ، ولكته من الملح والرمل ، وهما ممسوخان» ^(١) .

وفيه : أنّه لا تعرّض فيه للسبخة ، ولا كلام في المنع من الملح ، ولعلّ ابن الجنيد أراد بالسبخ ما يعلو الأرض من الملح ، فلا خلاف حينئذٍ كما يشهد له عدم استثنائه من إجماع التذكرة وتخصيص الخلاف ببعض الجمهور في المنتهى كما تقدّم .

نعم ، هو دالّ على المنع من السجود على الرمل ، ويلزمه عدم التيمّم هنا ، لكته مع قصوره عن معارضة ما تقدّم ، بل لعلّ الإجماع على خلافه حتّى من الحلبي في إشارته ؛ لتجوز به حال الضرورة - محتمل لإرادة أنّهما مسخا بصيرورتها زجاجاً ؛ أي أنّهما غيرا عن حقيقتهما السابقة ، إلّا أنّه لا بأس بتأييد الكراهة في الرمل به وبما سمعته عن أبي عبيدة ، وإن كتّا في غنية عن إثباتها فيه وفي السبخة بما تقدّم بعد التسامح فيها ، فتأمّل جيّداً .

﴿ ويستحبّ أن يكون التيمّم ﴾ من ربا الأرض وعواليها ﴿ كما أنّه يكره من المهابط إجماعاً في الخلاف ^(٢) عليهما ، وفي المعتبر ^(٣) صريحاً في الثاني ، وظاهراً أو صريحاً في الأوّل ، كظاهرنسبته إلى علمائنا في

(١) الكافي : باب ما يسجد عليه وما يكره ح ١٤ ج ٣ ص ٣٣٢ ، تهذيب الاحكام :

الصلاة / باب ١٥ كيفية الصلاة وصفها ح ٨٧ ج ٢ ص ٣٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من

ابواب ما يسجد عليه ح ١ ج ٣ ص ٦٠٤ .

(٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ١١٥ ج ١ ص ١٦٣ .

(٣) المعتبر : الطهارة / ما يتيمّم به ج ١ ص ٣٧٥ .

التذكرة^(١) وصريح إجماع جامع المقاصد^(٢) .

ويؤيده : - مع بُعد العوالي عن النجاسات وزوالها عنها غالباً بالسيول والرياح ، فهو أبلغ في وصف الطيب بخلاف المهابط - ما ورد^(٣) في تفسير الصعيد أنه الموضع المرتفع كالحكي عن فقه الرضا (عليه السلام)^(٤) ، وقول الصادق (عليه السلام) في خبر غياث بن إبراهيم : « نهى أمير المؤمنين (عليه السلام) أن يتيمم الرجل بتراب من أثر الطريق »^(٥) ، وفي خبره الآخر قال أمير المؤمنين (عليه السلام) : « لا وضوء من موطأ »^(٦) ، وعن النوفلي : « يعني ماتطاً عليه برجلك »^(٧) .

خلافاً للجمهور^(٨) فلم يفرقوا بين المكانين ، وهو ضعيف ، بل لا يبعد تفاوت مراتب الاستحباب والكراهة شدة وضعفاً بتفاوت الأمكنة في القرب والبعد عن احتمال النجاسة ونحوها .

﴿ ومع فقد التراب ﴾ عقلاً أو شرعاً ، والحجر ونحوه على المختار من مساواته للتراب ، بل وعلى غيره أيضاً ؛ لتقدمه على الغبار عندهم إلا النادر كسلار^(٩) ويحيى بن سعيد^(١٠) فقدماه على الحجر ، مع احتمال إرادة الأول

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٥٤ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٤٨٣ .

(٣) كخير معاني الاختيار المتقدم في ص ٢١٢ - ٢١٣ .

(٤) الكافي : باب صفة التيمم ج ٦ ص ٦٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ١٢ ج ١

ص ١٨٧ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب التيمم ج ٢ ص ٩٦٩ .

(٥) الكافي : باب صفة التيمم ج ٥ ص ٦٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ١١ ج ١

ص ١٨٦ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب التيمم ج ١ ص ٩٦٩ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) المراسم : الطهارة / ما يقوم مقام الماء ص ٥٣ .

(٨) الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٧ .

(٩) المغني (لابن قدامة) : ج ١ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

الغبار الذي إذا نفّض كان تراباً كافياً ، بل لعلّه الظاهر من عبارته المحكية في المختلف^(١) ، فتعليق المصنّف الانتقال كالمقنعة^(٢) والمبسوط^(٣) والقواعد^(٤) والمنتهى^(٥) على التراب خاصّة في غير محلّه ، سيّما من مثل الشيخ والمصنّف والعلامة ؛ لمساواته للتراب عندهم .

اللهم إلّا أن يريدوا به ما يشملهما إتكالاً على ما سبق لهم ، كما يشهد له بعض الأمارات ، فتأمل ، فيوافق حينئذٍ ما في النافع^(٦) والذكرى^(٧) والمعتبر^(٨) والتذكرة^(٩) وغيرها^(١٠) من التعبير بالصعيد ، بل هو معقد إجماع الأخيرين حيث علّقوا الانتقال المذكور على فقد الصعيد ثمّ نسباه إلى علمائنا ، والنهاية^(١١) والوسيلة^(١٢) والسرائر^(١٣) والتحرير^(١٤) وعن

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / ما يتيمم به ص ٤٩ .

(٢) المقنعة : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٥٩ .

(٣) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٢ .

(٤) قواعد الاحكام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٢٣ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / ما به يكون التيمم ج ١ ص ١٤٢ .

(٦) المختصر النافع : الطهارة / في التيمم ص ١٧ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطراري ص ٢٢ .

(٨) المعتبر : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٦ .

(٩) تذكرة الفقهاء : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٥٤ .

(١٠) كالبيان : الطهارة / المستعمل في التيمم ص ٣٥ ، والدروس الشرعية : الطهارة / شروط

التيمم ص ١٩ .

(١١) النهاية : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٤٩ .

(١٢) الوسيلة : الصلاة / بيان التيمم ص ٧١ .

(١٣) السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٧ .

(١٤) تحرير الاحكام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٢٢ .

المهذب^(١) من التصريح بتأخره عن الحجر، ويقرب منه ما في جامع المقاصد^(٢) والروض^(٣) والمدارك^(٤).

﴿يتيمم بغبار ثوبه أو لبد سرجه أو عرف دابته﴾ للنصوص^(٥) وظاهر الإجماع المحكي في المعبر^(٦) والتذكرة^(٧) إن لم يكن محصلاً، لا إذا لم يفقده فإنه يجب التيمم به حينئذٍ بلا خلاف أجده فيه، بل ظاهر المعبر^(٨) والبحار^(٩) وكشف اللثام^(١٠) والتذكرة^(١١) الإجماع عليه إلا من ظاهر جل المرتضى^(١٢)، فساواه مع التراب، مع أنه ليس بتلك المكانة من الظهور، ومحمّتل لما تقدّم في كلام سلاّر.

ولا ريب في ضعفه بعد ما عرفت، وبعد قول الباقر (عليه السلام) في صحيح زرارة: «إن كان أصابه الثلج فليُنظر لبد سرجه، فيتيمم من

(١) المهذب: الطهارة/ الصعيد وما يجوز التيمم به ج ١ ص ٣٢.

(٢) جامع المقاصد: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٤٨٣.

(٣) روض الجنان: الطهارة/ اسباب التيمم ص ١٢١.

(٤) مدارك الاحكام: الطهارة/ ما يجوز التيمم به ج ٢ ص ٢٠٦.

(٥) سيأتي التعرض لبعضها في أثناء البحث، وراجع وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب التيمم

ج ٢ ص ٩٧٢.

(٦) المعبر: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٦.

(٧) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٥٤.

(٨) المعبر: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٦.

(٩) بحار الانوار: الطهارة/ باب التيمم وآدابه ذيل ح ١٣ ج ٨١ ص ١٥٥.

(١٠) كشف اللثام: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ١٤٦.

(١١) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ ما يتيمم به ج ١ ص ٥٤.

(١٢) جل العلم والعمل (ضمن رسائل المرتضى): التيمم واحكامه ج ٣ ص ٢٦.

غبارهُ أو من شيء معه ...»^(١) ، وقول الصادق (عليه السلام) أيضاً في صحيح رفاة^(٢) كذلك ، وإشعار غيرهما من الأخبار^(٣) به أيضاً .

واحتمال التمسك له بأن الغبار صعيد حقيقة وإن استخرج من غير الأرض لأنه كان مجاوراً له ، فإذا نفذ عاد إلى أصله وصار تراباً مطلقاً ، يدفعه: أن محلّ البحث في غير الجامع للشرائط منه من الاستيعاب ونحوه كما هو الغالب ، وإلا فلو فرض كونه في حال كذلك إماماً بنفضه أو غيره فلا إشكال في مساواته له حينئذ .

نعم ، قد يشكل الحال في تقديم القليل من التراب عليه مع عدم صلاحيته للاستيعاب ، ولعلّ الأقوى حينئذٍ تقديم أكثرهما وأشدّها مباشرةً لليد ، مع احتمال تقديم التراب مطلقاً ، سيما بعد ما في المنتهى^(٤) والمدارك^(٥) من عدم تسمية الغبار صعيداً ، قال في الأوّل : « لأنّ الصعيد هو التراب الساكن الثابت » ، وإن كان ذلك ضعيفاً بل ممنوعاً عليهما ، كمناقشة الثاني في تقديمه على الوحل مع التمكن منه بعد تسليمه أنّ الأصحاب قاطعون بذلك ، وأنّ ظاهرهم الإجماع ، ونسبته في المنتهى إلى علمائنا كظاهر غيره^(٦) أيضاً ، مع شهادة التتبع لهما ؛ إذ لم يحك عن أحد

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ١٩ ج ١ ص ١٨٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٤ ح ٤ ج ١ ص ١٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب التيمم ح ٢ ج ٢ ص ٩٧٢ .

(٢) يأتي ذكره في ص ٢٤٩ .

(٣) راجع وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب التيمم ج ٢ ص ٩٧٢ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / ما به يكون التيمم ج ١ ص ١٤٢ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / ما يجوز التيمم به ج ٢ ص ٢٠٧ .

(٦) كبحار الانوار : الطهارة / باب التيمم وآدابه ذيل ح ١٣ ج ٨١ ص ١٥٥ .

خلافاً في ذلك إلّا عن المذهب^(١) ، فاشتراطه بفقد الوحل .

ولا ريب في ضعفه بعد قول الصادق (عليه السلام) في خبر أبي بصير : « إذا كنت في حال لا تقدر إلّا على الطين فتيمّم به ، فإنّ الله أولى بالعدر إذا لم يكن معك ثوب جافّ أو لبد تقدر أن تنفضه وتيمّم به »^(٢) ، وانجباره بما سمعت يدفع المناقشة في سنده لو سلّمت .

وقول الباقر (عليه السلام) في صحيح زرارة : « إن كان أصابه الثلج فلينظر لبد سرجه ، فيتيمّم به من غباره أو من شيء معه ، وإن كان في حال لا يجد إلّا الطين فلا بأس أن يتيمّم منه »^(٣) .

كقول الصادق (عليه السلام) في صحيح رفاعة : « إذا كانت الأرض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجف موضع تجده فتيمّم به ، فإنّ ذلك توسيع من الله (عزّ وجل) ، قال : فإن كان في ثلج فلينظر لبد سرجه ، فليتيمّم من غباره أو شيء مغبرّ ، وإن كان في حال لا يجد إلّا الطين فلا بأس أن يتيمّم منه »^(٤) .

والمناقشة فيهما باختصاصه في حال الثلج المانع من الوصول إلى الأرض لا وجه لها ؛ إذ الاستدلال بظاهر قوله (عليه السلام) : « وإن ... » إلى آخره حتّى لو أُريد الاستئناف منه ، كما يشهد له الاقتصار عليه خاصّة في

(١) المذهب : الطهارة / الصعيد وما يجوز التيمّم به ج ١ ص ٣٢ .

(٢) الكافي : باب التيمّم بالطين ج ١ ص ٦٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ١٧ ج ١ ص ١٨٩ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب التيمّم ج ٧ ص ٩٧٣ .

(٣) راجع هامش رقم ١ من ص ٢٤٨ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٢٠ ج ١ ص ١٨٩ ، والاستبصار : الطهارة / باب ٩٣ ح ٣ ج ١ ص ١٥٦ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب التيمّم ح ٤ ج ٢ ص ٩٧٢ .

صحيحة زرارة الأخرى^(١) عن الباقر (عليه السلام) أيضاً ، وهي دليل آخر كمضمّر ابن المغيرة : « إن كانت الأرض مبتلة وليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجفت موضع تجده ، فتيّم من غباره أو شيء مغبر ، وإن كان في حال لا يجد إلّا الطين فلا بأس أن يتيّم »^(٢) وإطلاق غيرها منزل عليها .

نعم ، قد يعارض ذلك قول أحدهما (عليهما السلام) في خبر زرارة بعد أن سأل « عن رجل دخل الأجمة^(٣) ليس فيها ماء وفيها طين ، ما يصنع ؟ قال : يتيّم فإنّه الصعيد ، قلت : فإنّه راكب ولا يمكنه النزول من خوف وليس هو على وضوء ، قال : إن خاف على نفسه من سبع أو غيره وخاف فوات الوقت فليتيّم ، يضرب بيده على اللبد أو البرذعة^(٤) و يتيّم ويصلي »^(٥) سيّما بعد تعليله فيه كغيره بأنّه الصعيد .

لكنّه - مع ضعفه ، واحتماله الطين الجاف كما لعلّ فيه إيماءً إلى ذلك ، بل في المنتهى : « إنّ ممّا تعرّض فيه لنفي الماء دون التراب حتّى في قوله :

(١) الاستبصار: الطهارة/ باب ٩٣ ح ٢ ج ١ ص ١٥٦ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب التيمم ح ٣ ج ٢ ص ٩٧٢ .

(٢) الكافي : باب الرجل يكون معه الماء القليل في السفر ح ٤ ج ٣ ص ٦٦ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب التيمم ح ١٠ ج ٢ ص ٩٧٤ .

(٣) الأجمة : الشجر الملتف : مجمع البحرين : ج ٦ ص ٦ مادة (أجم) .

(٤) البرذعة - بالذال والذال - : المجلس الذي يلقى تحت الرحل . مجمع البحرين : ج ٤ ص ٢٩٩ مادة (برذع) .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٨ ح ٢١ ج ١ ص ١٩٠ ، الاستبصار: الطهارة/ باب ٩٣ ح ٤ ج ١ ص ١٥٦ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب التيمم ح ٥ ج ٢ ص ٩٧٣ .

(وفيهما طين) «^(١) - قاصر عن مقاومة ما تقدّم من وجوه ، فتأمل جيّداً .
والتعليل بالصعيدية يراد به أنّه كان صعيداً ، كما يشير إليه ما في آخر: «إنّه
صعيد طيّب وماء طهور»^(٢) .

ثمّ إنّ ظاهر ما تقدّم من الأخبار كخبر رفاة وزرارة وأبي بصير وغيرها
عدم الترتيب فيما فيه الغبار كظاهر المصنّف والمشهور^(٣) ، بل لم أجد فيه
خلافاً إلّا من الشيخ في النهاية^(٤) ، فرتب بين عرف الدابة ولبد سرجها
وبين الثوب ، مع عدم صراحته في ذلك ، بل هو محتمل ما في المنتهى^(٥) من
أنّ ذلك لكثرة وجود أجزاء التراب في دابته وقلّته في الثوب ، وابن إدريس
في السرائر^(٦) فعكس ، وهما ضعيفان ، نعم ينبغي تحريّ الأكثر فلا أكثر
ومن غير الثلاثة ، وكأنّها خُصّت لأنّها مظنته ، بل ظاهر جماعة^(٧) إيجابه ،
وهو لا يخلو من قوّة .

كما أنّ الظاهر منها أيضاً وبه صرح جماعة^(٨) كون الغبار غبار التراب

(١) منتهى المطلب : الطهارة / ما به يكون التيمم ج ١ ص ٤٣ .

(٢) تقدم في ص ٢٠٨ .

(٣) من قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٢ ، وابن البراج في
المهذب : الطهارة / الصعيد وما يجوز التيمم به ج ١ ص ٣٢ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع :

الطهارة / باب التيمم ص ٤٧ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٢٣ .

(٤) النهاية : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٤٩ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / ما به يكون التيمم ج ١ ص ١٤٢ .

(٦) السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٨ .

(٧) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٤٨٣-٤٨٤ ، والسيد في مدارك

الاحكام : الطهارة / ما يجوز التيمم به ج ٢ ص ٢٠٦ .

(٨) كابن ادریس في السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٨ ، والعلامة في نهاية

الاحكام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٢٠٠ ، والشهيد الثاني في روض الجنان :

ونحوه، لا غبار الأُشنان ونحوه، ويؤيده: الإجماعات السابقة على عدم جوازه بغير الأرض، بل ولا الممتزج منها لذلك إلا أن يغلب الاسم. ولعل المنساق من عبارة المصنف والقواعد^(١) وغيرهما^(٢) بل حكى^(٣) عن الأكثر، وما سمعته من الأخبار السابقة وغيرها عدا خبر أبي بصير، في كيفية التيمم بالغبار ضرب ما كان عليه منه باليدين ثم يمسح به، من غير نفوذ؛ لعدم تيسر انفصاله غالباً، سيما في حال المسؤول عنها في الأخبار، بل في خبر زرارة عن أحدهما (عليهما السلام) التصريح به، قال: «... إن خاف على نفسه من سبع أو غيره وخاف فوت الوقت فليتييم، يضرب يده على البرذعة ويتيمم ويصلي»^(٤).

لكن في المقنعة^(٥) والنهاية^(٦) والمبسوط^(٧) والمنتهى^(٨) أنه ينفذ فيتيمم بغبرته، كالمحكي عن سلال: «نفذ ثوبه وسرجه ورحله، فإن خرج منه تراب تيمم به»^(٩) مع احتمال إرادته ما لو أمكن استخراج

الطهارة / اسباب التيمم ص ١٢١.

(١) قواعد الاحكام: الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٢٣.

(٢) كالسرائر: الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٨، والجامع للشرائع: الطهارة / باب

التيمم ص ٤٧، وكفاية الاحكام: الطهارة / في التيمم ص ٨.

(٣) كما في الحدائق الناضرة: الطهارة / ما يجوز به التيمم ج ٤ ص ٣٠٦.

(٤) تقدم في ص ٢٥٠.

(٥) المقنعة: الطهارة / التيمم واحكامه ص ٥٩.

(٦) النهاية: الطهارة / التيمم واحكامه ص ٤٩.

(٧) المبسوط: الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٢.

(٨) منتهى المطلب: الطهارة / ما به يكون التيمم ج ١ ص ١٤٢.

(٩) المراسم: الطهارة / ما يقوم مقام الماء ص ٥٣.

تراب من مجموع ذلك ، وهو متّجه مع إمكانه ؛ لانتفاء الضرورة حينئذٍ ، وإطلاق الأخبار منصرف إلى غلبة عدم تيسّر مثل ذلك ، سيّما في مثل المسؤول عنه فيها ، إلّا أنّ ذلك ليس ممّا نحن فيه .

كما أنّه قد يتّجه ما في المقنعة وما بعدها إن أُريد بالنقض فيها ما ذكره في الذكرى ^(١) وجامع المقاصد ^(٢) والروض ^(٣) وغيرها ^(٤) من أنّه ينفذ ثوبه ويستخرج الغبار حتّى يعلوه ، إلّا أنّ يتلاشى فيقتصر على الضرب عليه ، قلت : حتّى يتفاهم ويكون الضرب على الغبار نفسه ، ولما يلوح من الأخبار كقوله (عليه السلام) : « فلينظر لبد سرجه » « أو شيء مغبر » ونحوهما من اعتبار محسوسيّة الغبار كما في حاشية المدارك ^(٥) ، أو أُريد أنّه بنفضه جميعه يجمع منه غبار لا يحصل بدونه ؛ إذ الضرب عليه إنّما يكون على مقدار اليدين خاصّة .

ولعلّ الذي دعاهم إلى ذلك ما في خبر أبي بصير السابق ، وفي انطباقه على إطلاقهم النفض الذي قد يتخيّل منه التيمّم بالغبرة الكائنة منه وإن لم تستقرّ في مكان - سيّما بعد إشعار غيره من الأخبار بخلافه ، ومنافاته للتوسعة التي هي منشأ مشروعيّة هذا الحكم - تأمل ونظر ، فقد يحمل على إرادة

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطرابي ص ٢٢ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / ما يتيمّم به ج ١ ص ٤٨٣ .

(٣) روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمّم ص ١٢١ .

(٤) كالموجز (ضمن الرسائل العشر) : في التيمّم ص ٥٦ ، ومسالك الافهام : الطهارة / ما يجوز

التيمّم به ج ١ ص ١٢ .

(٥) حاشية المدارك : الطهارة / ما يجوز التيمّم به ذيل قول المصنف : « على أن تنفضه وتيمّم

الاجتزاء بذلك لا وجوبه ، أو على ما سمعته في كلام سلاراً ونحو ذلك ، وإلا فالأقوى عدم التصديق بشيء من ذلك ، والاجتزاء بالضرب على ناحيته ممّا علته الغبرة إن كان ، وإلا فعلى ذي الغبار الكامن فيه إذا كان الضرب ممّا يهيج الغبار إلى الكفين ، كما قد يومئ إليه قول الباقر (عليه السلام) في صحيح زرارة في المواقف^(١) إن لم يكن على وضوء كيف يصنع ولا يقدر على النزول ؟ : « تيمّم من لبد سرجه أو عرف دابته ، فإنّ فيها غباراً ... »^(٢) ، فتأمل جيّداً .

﴿ وعلى كلّ حال ، فـ ﴿ مع فقد ذلك ﴾ أي الغبار ﴾ يتيّم ﴾ بالطين ، ويسمى ﴿ بالوحد ﴾ إذا كان ممّا يجوز التيمّم به ، إجماعاً محصلاً^(٣) ومنقولاً^(٤) مستفيضاً صريحاً وظاهراً ونصوصاً قد تقدّم سابقاً^(٥) جملة منها ، لا مع عدم فقده ، فإنّه يقدر عليه كما عرفت .
لكن من المعلوم أنّ ذلك حيث لا يمكن تجفيف الطين وإرجاعه للصعيد ولو بإطلائه وانتظاره ، وإلا وجب وكان مساوياً للتراب ؛

(١) المواقف - بضم الميم - : الشخص المشغول بالمحاربة . مجمع البحرين : ج ٥ ص ١٣٠ مادة (وقف) .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ١٨ ج ١ ص ١٨٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٣ ح ١ ج ١ ص ١٥٧ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٧٢ .

(٣) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٢ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٧ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٧ ، والعلامة في النهاية : الطهارة / ما يتيّم به ج ١ ص ٢٠٠ .

(٤) نقل الاجماع في المعتبر : الطهارة / ما يتيّم به ج ١ ص ٣٧٧ ، ومنتهى المطلب : الطهارة / ما به يكون التيمم ج ١ ص ١٤٢ ، وتذكرة الفقهاء : الطهارة / ما يتيّم به ج ١ ص ٥٤ .

(٥) في ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

للمقدمة ، ولعدم صدق الاضطرار ، وبه صرح العلامة ^(١) ومن تأخر عنه ^(٢) ، بل في الرياض : « أنه ليس محلّ خلاف » ^(٣) ، وفي المدارك : « قطعاً » ^(٤) ، وهي من مثله كالإجماع ، بل قد يشعر صحيح رفاة السابق ^(٥) بمطلوبية ما أمكن من التجفيف وإن لم يصل إلى حد التراب .

واحتمال المناقشة : بعدم وجوب مثل هذه المقدمة التي هي أشبه شيء بمقدمة الوجوب ، وباطلاق الأدلة وترك الاستفصال فيها ، واشتمالها على التعليل بأنه الصعيد ، وبُعد فرض ذلك كله في ضيق الوقت ونحوه بحيث لا يستطيع التجفيف .

مدفوع : بعدم الفرق فيما دل على وجوب مقدمة الواجب المطلق بين هذه المقدمة وغيرها ، وبانصراف الاطلاق لغير هذه الحال ، ومنه يعلم الوجه في ترك الاستفصال سيما بعد قوله (عليه السلام) : « إذا كان في حال لا يجد إلا الطين » ^(٦) . لكن ومع ذلك فالمسألة لا تخلو من إشكال ، فتأمل .

إنما البحث في كيفية التيمم بالوحد ، فظاهر المصنف وغيره ^(٧) بل

(١) نهاية الاحكام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٢٠٠ ، ومنتهى المطلب : الطهارة / ما به يكون

التيمم ج ١ ص ١٤٢ .

(٢) كالشهيد في الذكرى : الطهارة / المستعمل الاضطراري ص ٢٢ ، والكركي في جامع

المقاصد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٤٨٤ ، والشهيد الثاني في المسالك : الطهارة / ما يجوز

التيمم به ج ١ ص ١٢ .

(٣) رياض المسائل : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٧٦ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / ما يجوز التيمم به ج ٢ ص ٢٠٧ .

(٥) في ص ٢٤٩ .

(٦) تقدم في ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٧) كابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٧ ، والعلامة في القواعد :

صريح السرائر^(١) وغيرها^(٢) أنّه كالتيّم بالأرض ، وهو الذي يقتضيه ظاهر إطلاق الأخبار سيا في مقام البيان ، إلّا أنّه ينبغي إزالته عن اليد كنفض التراب .

لكن في المقنعة أنّه « يضع يديه ثم يرفعهما فيمسح إحداهما بالأخرى حتى لا يبقى فيها نداوة ثم يمسح بهما وجهه »^(٣) ، والمبسوط^(٤) وعن الخلاف^(٥) والنهاية^(٦) أنّه « يضع يديه في الطين ثم يفركه ويتيمم به » ، والوسيلة : « قد أطلق الشيوخ (رحمهم الله) ذلك ، والذي تحقق لي أنّه يلزم أن يضرب يديه على الوحل قليلاً ، ويتركه عليه حتى ييبس ، ثم ينفضه عن اليد ويتيمم به »^(٧) واختاره في التحرير^(٨) .

قلت : لكن ينبغي القطع بطلان الأخير إن أريد الاجتزاء بالضرب الأول قبل التجفيف ثم المسح بعد النفض ؛ إذ لا دليل عليه ، بل ظاهر الأدلة خلافه ، مع ما فيه من فوات الموالاة ، كما أنّه ينبغي القطع بصحته إن أريد تجفيفه قبل ضرب التيمم ثم يتيمم به بعد يسه مع سعة الوقت ،

الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٢٣ ، والارشاد : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٤ .

(١) السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٨ .

(٢) كالحدايق الناضرة : الطهارة / ما يجوز به التيمم ج ٤ ص ٣٠٥-٣٠٦ ، ورياض المسائل :

الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٧٦ .

(٣) المقنعة : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٥٩ .

(٤) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٢ .

(٥) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٠٧ ج ١ ص ١٥٥ .

(٦) النهاية : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٤٩ .

(٧) الوسيلة : الصلاة / بيان التيمم ص ٧١ .

(٨) تحرير الاحكام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٢٢ .

لكنه خارج عما نحن فيه ؛ لرجوعه للتيمم بالتراب كما تقدم سابقاً .
وكذا ما في كتب الشيخ ، إلا أنه يحتمل قوياً إرادة الإزالة من الفك ،
فيكون بمنزلة النفص في التيمم بالتراب ، فيوافق المختار حينئذ مع مراعاة
الموالة ، وقد يشعر به ما في المعتبر حيث قال بعد ذكره ما في المبسوط : « إنه
الوجه ؛ لظاهر الأخبار »^(١) إذ قد عرفت أن ظاهرها ما قلنا ، كما أنه في
التذكرة بعد ذكره كلام ابن حمزة « إنه الوجه عندي إن لم يخف فوت
الوقت ، وإن خاف عمل بقول الشيخ »^(٢) ؛ إذ لو لم ينزل قول الشيخ على
ما ذكرنا لكان فيه أيضاً خوف من فوات الوقت ، بل يمكن تنزيل ما في
المقنعة أيضاً عليه ، بل لعله أقرب ، فيتحد الجميع ، وإن أبيت فهم
مجبوجون بما عرفت .

والمراد بالوحد في المتن مطلق الطين كما علق الحكم عليه في كثير من
الأخبار ، لا الطين الرقيق وإن فسره به في القاموس^(٣) ، نعم لا يدخل في
الطين عرفاً مطلق الأرض الندية ، والتراب كذلك فيجوز التيمم به اختياراً
كما نصّ عليه الفاضلان في المعتبر^(٤) والتذكرة ، بل في الثاني : « لا يشترط
في التراب البيوسية ، فلو كان ندياً لا يعلق باليد منه غبار جاز التيمم به
عند علمائنا »^(٥) انتهى . فهو مع صدق الصعيد الحجة ، مضافاً إلى صحيح
رفاعة السابق^(٦) ، لكنه قد يظهر منه تقييد الجواز بعدم التمكن من الجاف ،

(١) المعتبر : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٧ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٥٤ .

(٣) القاموس المحيط : ج ٤ ص ٦٤ مادة (وحل) .

(٤) المعتبر : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٤ .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٥٤ .

(٦) في ص ٢٤٩ .

سيما تعليل ذلك فيه بأنه توسع من الله (عز وجل) ، إلا أنه يمكن حمله على ما لا ينافي المطلوب من إرادة الاشتراط بالنسبة إلى بعض أفراد الأجف وإن كان طيناً ، أو غير ذلك ، فتأمل جيداً .

ثم إن ظاهر المصنّف وغيره^(١) بل صرح به جماعة^(٢) انحصار ما يتيمم به ولو اضطراراً بما ذكره من المراتب ، فمع عدم شيء منها كان فاقده الطهورين حينئذٍ ، وبأتي الكلام فيه^(٣) ، من غير فرق في ذلك بين أن يجد الثلج والماء الجامد الذي لا يستطيع الغسل به وعدمه ، وفاقاً للأكثر^(٤) ، وخلافاً للمحكي عن مصباح السيّد^(٥) والإصباح^(٦) والمراسم^(٧) وظاهر الكاتب^(٨) ، فأوجبوا التيمم بالثلج مع عدم التمكن حيث لا يوجد غيره ولا يمكن حصول مسمّى الغسل به ولو كالدهن ، واختاره في القواعد^(٩) والموجز الحاوي^(١٠) وعن البيان^(١١) .

-
- (١) كابن البراج في المذهب : الطهارة / الصعيد وما يجوز التيمم به ج ١ ص ٣١-٣٢ ، والكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٦٧ ج ١ ص ٦١ .
- (٢) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / ما يجوز التيمم به ج ٢ ص ٢٠٨ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٧٦ .
- (٣) في ص ٣٩٨ .
- (٤) نقله عن الأكثر في رياض المسائل : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٧٦ .
- (٥) نقله عنه المصنف في الاعتبار : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٧ .
- (٦) الإصباح (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية) : في التيمم ج ٢ ص ٢١ .
- (٧) المراسم : الطهارة / ما يقوم مقام الماء ص ٥٣ .
- (٨) نقله عنه المصنف في الاعتبار : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٧-٣٧٨ .
- (٩) قواعد الاحكام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٢٣ .
- (١٠) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : في التيمم ص ٥٦ (على نسخة «ن») .
- (١١) البيان : الطهارة / المستعمل في التيمم ص ٣٥ .

وكانه للاحتياط ، وما دل^(١) على عدم سقوط الصلاة بحال ، واستصحاب التكليف بها ، وحسن محمد بن مسلم أو صحيحه سأل الصادق (عليه السلام) « عن رجل أجنب في سفره ولم يجد إلا الثلج أو ماءً جامداً ، فقال : هو بمنزلة الضرورة ، يتيمم ، ولا أرى أن يعود إلى هذه الأرض التي توبق دينه »^(٢) .

وفيه - مع عدم صلاحية شيء من ذلك عدا الخبر لإثباته ، بل والخبر لعدم صراحته بل ولا ظهوره في التيمم به ؛ لاحتماله إرادة الانتقال إلى التيمم بالتراب كما يومئ إليه قوله (عليه السلام) : « بمنزلة الضرورة » ، واستبعاد فقدان كل ما يتيمم به حتى الغبار والطين ، سيما مع ترك استفصاله عن ذلك ، وإن كان ربما شهد للأول النهي عن العود ، وعد ذلك هلاك الدين ؛ إذ لا هلاك في التيمم بالتراب بعد كونه أحد الطهورين ، وأنه مما امتن الله به على هذه الأمة - أنه منافٍ لما سمعته سابقاً من الإجماع على عدم جواز التيمم بغير الأرض ، ولقد أجاد ابن إدريس^(٣) في رد المرتضى بأن الإجماع منعقد على أن التيمم لا يكون إلا بالأرض وما يطلق عليه اسمها ، وما في المنتهى^(٤) من أن المسلم منه في حال التمكن لا مطلقاً في غير محله .

(١) راجع وسائل الشريعة : باب ١ و ٢ و ٧ من ابواب اعداد الفرائض ج ٣ ص ٣ و ٥ و ١٨ ، وانظر أيضاً ابواب الخوف والمطاردة ج ٥ ص ٤٧٨ - ٤٩٠ .

(٢) الكافي : باب الرجل يصيبه الجنبه فلا يجد إلا الثلج ج ١ ص ٣ ج ٣ ص ٦٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ج ٢٧ ص ١٩١ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب التيمم ج ٩ ص ٢ ص ٩٧٣ .

(٣) السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٨ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / ما به يكون التيمم ج ١ ص ١٤٣ .

كلّ ذا مع ظهور الخطابات الشرعية كتاباً وسُنّةً في انحصار الطهارة بالمائيّة والتراب ، وفائهما ببيان كيفية كلّ منهما بحيث لا يشارك إحداهما الأخرى ، ومن هنا احتمل بعضهم ^(١) في الخبر السابق أن يراد بالتيّم فيه مسح أعضاء الطهارة بنداوة الثلج على كيفية المائيّة مجازاً ، كما أنّه احتمل آخر ^(٢) ذلك في كلام المرتضى ومن تبعه .

وهو - مع بُعده لعدم القرينة - مبنيّ على وجوب ذلك عند الاضطرار وإن لم يحصل به مستمى الغسل ، وفيه منع وإن أوجبه الشيخان ^(٣) وابن حمزة ^(٤) وسعيد ^(٥) ، واختاره في المنتهى ^(٦) والتذكرة ^(٧) والمختلف ^(٨) والحدائق ^(٩) وعن نهاية الإحكام ^(١٠) ، كما أنّه استحسّنه في كشف اللثام ^(١١) . ولعلّه لما دلّ ^(١٢) على الاكتفاء بمثل الدهن في الوضوء من الأخبار

(١) كالعلامة في المختلف : الطهارة / ما يتيمم به ص ٤٩ .

(٢) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ١٤٦ .

(٣) المقنعة : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٥٩ - ٦٠ ، والنهاية : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٤٧ .

(٤) الوسيلة : الصلاة / بيان التيمم ص ٧١ .

(٥) الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٧ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / ما به يكون التيمم ج ١ ص ١٤٣ .

(٧) تذكرة الفقهاء : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٥٤ .

(٨) مختلف الشيعة : الطهارة / ما يتيمم به ص ٤٩ .

(٩) الحدائق الناضرة : الطهارة / ما يجوز به التيمم ج ٤ ص ٣١١ .

(١٠) نهاية الاحكام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٢٠٠ .

(١١) كشف اللثام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ١٤٦ .

(١٢) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، وعن محمد بن اسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ومحمد بن مسلم ، عن أبي جعفر

المذكورة في بابهِ ، وعلى أَنَّهُ «يجزىكَ من الغسل والاستنجاء ما بَلَّت يمينكَ» كما في خبر هارون بن حمزة عن الصادق (عليه السلام) ^(١) ، وأَنَّهُ «إذا مَسَّ جلدكَ الماء فحسبك» كما في صحيح زرارة عن الباقر (عليه السلام) ^(٢) .

ولخبر معاوية بن شريح قال : «سأل رجل أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا عنده ، قال : يصيبنا الدفق ^(٣) والثلج ، ونريد أن نتوضأ ولا نجد إلَّا ماءً جامداً فكيف أتوضأ ؟ أدلك به جلدي ؟ قال : نعم» ^(٤) .

وخبر عليّ بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال : «سألته عن الرجل الجنب أو على غير وضوء لا يكون معه ماء وهو يصيب ثلجاً وصعيداً ، أيهما أفضل أيتيمم أم يمسح بالثلج وجهه ؟ قال : الثلج إذا بلّ

(عليه السلام) قال : «إنما الوضوء حدّ من حدود الله ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه ، وإن المؤمن لا ينجسه شيء ، إنما يكفيه مثل الدهن» .

الكافي : باب مقدار الماء الذي يجزى للوضوء ... ح ٢ ج ٣ ص ٢١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٦ ح ٧٨ ج ١ ص ١٣٨ ، وسائل الشيعة : باب ٥٢ من ابواب الوضوء ح ١ و ٥ ج ١ ص ٣٤٠ و ٣٤١ .

(١) الكافي : باب مقدار الماء الذي يجزى للوضوء ح ٦ ج ٣ ص ٢٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب احكام الخلوة ح ٢ ج ١ ص ٢٢٧ .

(٢) الكافي : باب مقدار الماء الذي يجزى للوضوء ح ٧ ج ٣ ص ٢٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٦ ح ٧٢ ج ١ ص ١٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ٥٢ من ابواب الوضوء ح ٣ ج ١ ص ٣٤١ .

(٣) في المصدر : الدمق ، وهو بالتحريك : ربح وثلج . مجمع البحرين : ج ٥ ص ١٦٣ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٢٦ ج ١ ص ١٩١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٤ ح ٢ ج ١ ص ١٥٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب التيمم ح ٢ ج ٢ ص ٩٧٥ .

رأسه وجسده أفضل ، فإن لم يقدر على أن يغتسل به فليتيّم» ^(١) ، ونحوه خبره الآخر المروي عن قرب الاسناد ^(٢) .

ولصحيح ابن مسلم عن الصادق (عليه السلام) : «عن الرجل يجنب في السفر لا يجد إلّا الثلج ، قال : يغتسل بالثلج أو ماء النهر» ^(٣) .
ولأنّ الواجب عليه أمران : إمساك جسده بالماء وإجراؤه ، وتعذر الثاني لا يسقط الأول ؛ لعدم سقوط الميسور بالمعسور ، ولأنّ ما لا يدرك كله لا يترك كله .

هذا ، مضافاً إلى ما سمعته في حجة المرتضى من عدم سقوط الصلاة بحال ونحوه .

لكن في الجميع نظر؛ إذ هذه الأخبار-مع الطعن في سند خبري عليّ بن جعفر كخبر ابن شريح ، واشتمالهما على ما لا يقول به الخصم من تقديمه على التيمّم ، مع تعليق التيمّم فيها على تعذر الاغتسال المتحقق وإن تمكّن من المسح بالنداوة ، وظهور التخيير بين الثلج وماء النهر في صحيح ابن مسلم في التمكن من الاغتسال به ، سيّما مع الأمر به فيه ، كظهور أخبار الدهن وما بعدها في الاجتزاء بذلك اختياراً ، ومعارضتها بما دلّ ^(٤) على

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٢٨ ج ١ ص ١٩٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٤ ح ٦ ج ١ ص ١٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب التيمّم ح ٣ ج ٢ ص ٩٧٥ .

(٢) قرب الاسناد : ص ٨٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب التيمّم ح ٤ ج ٢ ص ٩٧٥ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٢٤ ج ١ ص ١٩١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٤ ح ١ ج ١ ص ١٥٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب التيمّم ح ١ ج ٢ ص ٩٧٤ .

(٤) كالخبر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، ومحمد بن اسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن صفوان بن يحيى ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن احدهما (عليهما السلام) قال : «سألت عن غسل الجنابة ، فقال : تبدأ بكفّيك

اعتبار الجريان فيما يغتسل به الجنب- قاصرة عن اثبات هذا الحكم من وجوه كثيرة، بل لعلّ الظاهر منها إرادة بيان أقلّ أفراد الغسل، وهو ما اشتمل على إجراء الماء باليد كالدهن، كما يشعر به عدة أمور اشتملت عليها، بل عن حاشية المجلسي^(١) نسبة تنزيلها على ذلك إلى الأصحاب، وسيّما مع ندرة تحقّق الإمساس من دون إمكان إجراء ماء ولوبيعين، وقد تقدّم لنا في باب الوضوء عند قول المصنّف: «ويجزى مسّ الغسل»^(٢) ما له نفع تامّ في المقام، فلاحظ.

وأقصر منها التعليل وما بعده؛ اذ هو- مع أنّ قضيتّه التقديم على التيمّم ولا يقول به الخصم- لا دليل على وجوب الإمساس في نفسه، بل لو كان مقدّمة للغسل فبعد انتفائه انتفى، وعدم سقوط الميسور بالمعسور ونحوه لا يجري في الأجزاء العقلية كالجنس والفصل ونحوهما، كما هو واضح، والاحتياط لا دليل على وجوبه حتّى يعارض أصالة البراءة، واستصحاب التكليف بالصلاة- مع أنّه قد يعارض بمثله- لا يصلح لإثبات حكم لا دليل عليه، كعموم ما دلّ على عدم سقوط الصلاة بحال، مع أنّه قد يكون طريقاً لم يصل إلينا.

فالتحقيق الذي لا محيص عنه في المقام أنّه إن أمكن تحصيل مسّ

فتغسلها، ثم تغسل فرجك، ثم تصب الماء على رأسك ثلاثاً، ثم تصب الماء على سائر جسدك مرتين، فما جرى عليه الماء فقد طهر».

الكافي: باب صفة الغسل والوضوء قبله وبعده... ح ١ ج ٣ ص ٤٣، تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٦ ج ٥٦ و ٥٩ ج ١ ص ١٣٢ و ١٣٣، وسائل الشيعة: باب ٢٦ من ابواب الجنابة ح ٢ ج ١ ص ٥٠٢.

(١) ملاذ الاختيار: ذيل ح ٧٤ من باب ٦ من ابواب الطهارة ج ١ ص ٤٩٩.

(٢) في ج ٢ ص ٥٠٥.

الغسل بالثلج ونحوه ولو كالدهن وجب ، بل مقدّم على التيمّم ؛ لأنّه أحد أفراد الطهارة الاختيارية ، وإلا فلا ، وفقاً للسرائر^(١) والمعتبر^(٢) وجامع المقاصد^(٣) وغيرها^(٤) .

ومن العجيب ما عساه يظهر من المقنعة^(٥) بل في كشف اللثام : « إنّها نصها »^(٦) ومحمّل المبسوط^(٧) والوسيلة^(٨) كما عن النهاية^(٩) من تقديم التيمّم على الاغتسال بالثلج وإن حصل مسمّى الغسل ؛ لظهور الأدلّة بل لعلّ المقطوع به منها خلافه ، وما يقال : إنّ ذلك لعلّه للخرج والمشقة ، يدفعه : أنّ المتّجه حينئذٍ سقوطه مع عدم التمكن من التراب لا وجوبه كما صرّحوا به .

وما أبعد بين هذا القول والقول بتقديم إمساس نداوة الثلج وإن لم يحصل مسمّى الغسل به على التيمّم بالتراب كما يظهر من الحدائق^(١٠) وحكاه عن كتابي الأخبار ، وفيه : - مع ظهور صحيحتي رفاة وزرارة

(١) السرائر: الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٨ .

(٢) المعتبر: الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٣٧٨ .

(٣) جامع المقاصد: الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٤٨٦ .

(٤) كمدارك الاحكام: الطهارة / ما يجوز التيمم به ج ٢ ص ٢٠٨ ، وذخيرة المعاد:

الطهارة / اسباب التيمم ص ٩٩ ، ورياض المسائل: الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٧٦ .

(٥) المقنعة: الطهارة / التيمم واحكامه ص ٥٩ .

(٦) كشف اللثام: الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ١٤٦ .

(٧) المبسوط: الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣١ .

(٨) الوسيلة: الصلاة / بيان التيمم ص ٧١ .

(٩) النهاية: الطهارة / التيمم واحكامه ص ٤٧ .

(١٠) الحدائق الناضرة: الطهارة / ما يجوز به التيمم ج ٤ ص ٣١٠ و ٣١١ .

المتقدمتين سابقاً^(١) حيث أمر بالتيمم في الغبار حال الثلج من غير استئصال عن التمكن من ذلك وعدمه - ما عرفته سابقاً في أصل اعتباره فضلاً عن تقدمه على التيمم .

فتحصل من ذلك كله : أنَّ مراتب التيمم عندنا ثلاثة : أولها وجه الأرض ، وثانيها الغبار ، وثالثها الطين ، وبناءً على اعتبار الثلج تكون أربعة ، بل خمسة بناءً على تأخر الحجر عن التراب ، بل ستة بناءً على الترتيب أيضاً بين غبار الثوب والدابة أو بالعكس ، لكن قد ظهر لك ضعف الجميع وأنها ثلاثة خاصة .

كما أنه قد ظهر لك طريق الاحتياط ، إلا أنه قال في المفاتيح : « إنَّ الأحوط اعتبار التراب الخالص مع التمكن ، أمّا مع فقدّه فيجوز بغبار الثوب ونحوه ، ثمَّ بالحصّ والنورة ، ثمَّ بالطين ، ثمَّ بالحجر والخزف »^(٢) وفيه ما لا يخفى ، بل لعلّه مخالف للإجماع بالنسبة إلى تأخر الحجر عن الطين ، بل وكذا في تقديم الغبار على غيره من الحجر ونحوه ممّا ثبت أنه أرض .

كما أنه يظهر لك بالتأمل فيما قدّمنا ما في كشف الغطاء^(٣) للأستاذ الأكبر (قدّس الله روحه) ؛ حيث جعل المراتب سبعة أو ستة موجباً لمراعاتها ، الأول ؛ التراب ، والثاني : الأرض غيره من الحجر والمدر والحصى والرمل والحصّ والنورة ، والثالث : غبار التراب ، والرابع : غبار الأرض ممّا لا يعدّ تراباً كالحصّ والنورة وسحق المشوي ونحوها ، ثمّ قال : « بل هو مرتبة ثانية من الغبار في وجه قويّ » انتهى ، وحينئذ تكون خمسة

(١) في ص ٢٤٩ .

(٢) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٦٧ ج ١ ص ٦١ .

(٣) كشف الغطاء : الطهارة الترابية ص ١٦٧-١٦٨ .

بناءً عليه ، والسادس : الوحل ، والسابع : ما تركب من قسمين من الأقسام السابقة أو أكثر ، ثم أخذ في ذكر صور الأخير والترجيح بينها ، وهو كما ترى يتطرق إليه النظر من وجوه تعرف مما تقدم ، فتأمل ، والله أعلم .

﴿الطرف الثالث: في كيفية التيمم﴾

لكن لا بأس بذكر محلّه قبل ذلك ﴿ف﴾ نقول: ﴿لا يصحّ التيمم قبل دخول الوقت﴾ إجماعاً محصلاً^(١) ومنقولاً في ظاهر المعتبر^(٢) أو صريحه وصريح التذكرة^(٣) والمنتهى^(٤) والقواعد^(٥) والتحرير^(٦) والذكرى^(٧) والتنقيح^(٨) وجامع المقاصد^(٩) والروض^(١٠) والمدارك^(١١)

(١) ممن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة/ التيمم واحكامه ج ١ ص ٣١، وابن ادريس في السرائر: الطهارة/ التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٥، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ باب التيمم ص ٤٦، والعلامة في النهاية: الطهارة/ احكام التيمم ج ١ ص ٢١٦.

(٢) المعتبر: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ٣٨١.

(٣) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ٦٤.

(٤) منتهى المطلب: الطهارة/ شروط التيمم ج ١ ص ١٣٩.

(٥) قواعد الاحكام: الطهارة/ احكام التيمم ج ١ ص ٢٣.

(٦) تحرير الاحكام: الطهارة/ احكام التيمم ج ١ ص ٢٢.

(٧) ذكرى الشيعة: الطهارة/ واجبات التيمم ص ١٠٦.

(٨) التنقيح الرائع: الطهارة/ في التيمم ج ١ ص ١٣٣.

(٩) جامع المقاصد: الطهارة/ احكام التيمم ج ١ ص ٤٩٩.

(١٠) روض الجنان: الطهارة/ اسباب التيمم ص ١٢١.

(١١) مدارك الاحكام: الطهارة/ كيفية التيمم ج ٢ ص ٢٠٨.

والمفاتيح ^(١) وغيرها ^(٢) ، بل لعلّه متواتر .

وهو الحجّة في الخروج عن عموم المنزلة المقتضي لصحّته قبل الوقت كالوضوء ، وإلّا فأكثر ما استدلّ به عليه غيره محلّ نظر ، مع احتمال المناقشة في صحّة المائيّة للفرض قبل الوقت أيضاً ، فلا حاجة حينئذٍ لتخصيص عموم المنزلة ؛ إذ لا يكون ذلك من خواص التيمّم ، لكن ظاهر المعبر ^(٣) والمنتهى ^(٤) أو صريحهما أنّ ذلك من خواصّه ، وبه افترق عن المائيّة للدليل عليها دونه .

وفيه : أنّه من المعلوم كون المراد بعدم جوازه - أي التيمّم قبل الوقت - إنّما هو إذا أُريد به لذات الوقت كما صرّح به في جامع المقاصد ^(٥) وغيره ، وإلّا فلا إشكال في جوازه للغايات الأخر كصلاة نافلة ونحوها ، وليس من المائيّة ما يجوز فعلها قبل الوقت لذات الوقت ، نعم يجوز فعلها قبله باعتبار استحباب الكون على طهارة في نفسه ، ولا دليل على منع قيام التيمّم مقامها في ذلك ، بل عموم المنزلة يقتضيه كما صرّح به في جامع المقاصد إلّا أنّه قال : « على تأمل » ^(٦) .

لا يقال : إنّ صرّح جماعة ^(٧) باستحباب الوضوء للتأهّب للفرض ،

(١) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٧٠ ج ١ ص ٦٣ .

(٢) كنهاية الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢١٦ ، والدروس الشرعية : الطهارة / كيفية التيمم ص ٢٠ .

(٣) المعبر : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٨١-٣٨٢ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ج ١ ص ١٣٩ و ١٤٠ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٤٩٩ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) كالعلامة في النهاية : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ٢٠ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / المقدمة

وليس هو إلاّ الوضوء للفرض قبل الوقت .

لأنّا نقول : - مع أنّه أنكره في كشف اللثام ، وقال : « إنّّه لا معنى له إلاّ الكون على طهارة »^(١) ، فيرجع إلى السابق حينئذٍ أنّ التأهب للفرض غاية غير الفعل للفرض ، فلا بأس في قيام التيمّم مقامها في ذلك حينئذٍ لعموم المنزلة . لكنّ الإنصاف أنّه لا يخلو من نظرو تأمل بل منع ؛ لظهور تناول معاهد الإجماعات له ، بل كاد يكون صريح بعضهم .

فيكون الحاصل حينئذٍ : أنّ المراد بعدم جوازه قبل الوقت عدم مشروعيّته للتأهب كالمائيّة ، أو هو مع الكون على الطهارة في وجهه ، وإن كان الأقوى عدم فيه بخصوصه ، لعموم المنزلة من غير معارض حتّى الإجماعات .

فحينئذٍ لو تيمّم قبل الوقت لذات الوقت لم يكن مشروعاً بالنسبة إلى ذلك ، لكن قد يقال بعدم فساد التيمّم في نفسه بعد فرض استحبابه للكون على طهارة ؛ إذ هو حينئذٍ كالوضوء لغاية لم يشرع لها ، لأنّ ملاحظة الغاية أمر خارج عنه ، اللهم إلاّ أن يقال بعدم حصول التقرب فيه ؛ لأنّه قصد ما لا يشرع له وترك ما شرع له ، فتأمل جيّداً ؛ فإنّي لم أعر على تنقيح في كلام الأصحاب لذلك كلّّه ، كما أنّه لم أعر على تنقيح في كلامهم لتناول معقد الإجماع على عدم الصّحة قبل الوقت ما لو علم عدم التمكن من التيمّم أصلاً أو الاختياري منه بعد الوقت أو ظنّه ، وإن كان قضية الإطلاق ذلك .

ص ٢ ، والبيان : الطهارة / فيما تشرع له ص ٣ .

(١) كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٨ .

لكن استظهر العدم شيخنا الأكبر في شرح المفاتيح^(١) وحاشية المدارك^(٢)، فأوجب التيمم قبل الوقت في مثل هذا الحال؛ للمقدمة، ولا مانع من وجوبها قبل الوقت هنا؛ إذ هي كمقدمات الحج ونحوها حينئذٍ، وعموم المنزلة، وشدة الاهتمام بأمر الصلاة، وعدّ العبد عاصياً بمثله عرفاً لظهور بقائه إلى وقت الواجب، هذا كله مع عدم معارض سوى إطلاق الإجماع، وشموله لمثله من الأفراد النادرة محل منع، على أنه إجماع منقول ولا يقوى على ما ذكرنا، سيما بعد إمكان المناقشة فيه بما نقل من القول بوجوب الطهارات لنفسها، وسوى مفهوم الآية^(٣) وقوله (عليه السلام): «إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة...»^(٤) وفيه ما مرّ أيضاً.

وفي الكلّ نظر إلّا ظهور الاهتمام بأمر الصلاة من الأدلة، إلّا أنه في إيجابه ذلك مع الظنّ أو عدم التمكن من خصوص الاختياري وإن تمكّن من الغبار أو الوحل نظر وتأمل، مع أنه قد يقال - بعد التسليم -: لِمَ لا يكون الواجب عليه حينئذٍ التيمم لغاية يشرع لها من نافلة أو الكون على طهارة بناءً عليه أو نحو ذلك وإن كانت مستحبة بالأصل ويُحفظ للفريضة؟!

(١) مصابيح الظلام: شرح مفتاح ٧٠ ذيل قول المصنف: «لا يجوز التيمم للفريضة قبل دخول وقتها إجماعاً» ج ١ ص ٤١٨ (مخطوط).

(٢) حاشية المدارك: الطهارة/ كيفية التيمم ذيل قول المصنف: «أجمع الاصحاب على عدم جواز التيمم للفريضة الموقته قبل دخول الوقت».

(٣) أي قوله تعالى: «إذا قمتم إلى الصلاة... فلم تجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيباً» سورة المائدة الآية ٦.

(٤) تهذيب الاحكام: الصلاة/ باب ٩ تفصيل ما تقدم ذكره في الصلاة ح ٤ ج ٢ ص ١٤٠، وسائل الشيعة: باب ٤ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٢٦١.

فلا ينافي حينئذٍ معاقد الإجماعات من عدم مشروعيّته لذات الوقت قبل الوقت ، وقد مرّ سابقاً في إراقة الماء قبل الوقت لمن علم عدم التمكن منه بعده ما له نفع تامّ في المقام ، فلاحظ وتأمل جيّداً .

هذا كلّه فيما قبل الوقت ﴿ و ﴾ أمّا بعده فـ ﴿ يصحّ مع تضييقه ﴾ إجماعاً محصّلاً^(١) ومنقولاً أيضاً في التحرير^(٢) والتنقيح^(٣) وجامع المقاصد^(٤) والروض^(٥) والمدارك^(٦) وكشف اللثام^(٧) وغيرها^(٨) وعن نهاية الأحكام^(٩) وحواشي الشهيد ، مع ما في الأخير أنّه « ترك نقل الإجماع فيه لشدة ظهوره »^(١٠) ، قلت : وهو كذلك .

لكن ينبغي التأمل في المراد من الضيق ، فهل هو عدم زيادة الوقت على مقدار الواجب من التيمّم والصلاة بل وأقلّه ، أو عليه مع فعل بعض المندوبات المتعارفة كالقنوت وجلسة الاستراحة ونحوهما ، أو على ما عزم عليه من فعلهما من نهاية الطول والقصر والوسط ؟ لا يبعد جعل المدار على الصلاة المتعارفة على حسب اختلافها باختلاف الأشخاص بطءً وسرعةً ؛

(١) راجع هامش رقم (١) من ص ٢٦٧ .

(٢) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢٢ .

(٣) التنقيح الرائع : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ١٣٣ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٤٩٩ .

(٥) روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٢١ .

(٦) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢٠٨-٢٠٩ .

(٧) كشف اللثام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٤٩ .

(٨) كرياض المسائل : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٧٧ .

(٩) نهاية الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢١٦ .

(١٠) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥٥٠ .

إذ هي التي ينصرف إليها الإطلاق كما في غير المقام من التحديدات .
وهل المعتبر في معرفة الضيق العلم ، أو هو مع الظن ، أو خوف الفوات
وإن لم يصل إلى درجة الظن ؟ لا يبعد الأخير وإن عُلّق في كثير من
كلماتهم على الظن ؛ لصحيح زرارة أو حسنه : « ... فإذا خاف أن يفوته
الوقت فليتيّم ... » ^(١) مع ما في التكليف في الأولين من التغرير بفوات
الواجب ، بل قد يتعذّر أو يتعسر حصولها لكثير من الأشخاص في كثير من
الأوقات .

ومن الأمر به في الصحيح المذكور بضميمة اقتضائه الإجزاء يستفاد
عدم وجوب الإعادة عليه لو انكشف بعد ذلك فساد ظنه حتّى لو وجد الماء
وكان في سعة كما صرح به بعضهم ^(٢) ، بل لا أجد فيه خلافاً إلّا ما يحكى
عن الشيخ في كتابي الأخبار ^(٣) .

مضافاً إلى المعتبرة ^(٤) المستفيضة حد الاستفاضة الدالة على عدم
الإعادة لمن وجد الماء بعد صلاته وكان في وقت مع اشتغالها على التعليل

(١) تقدم في ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٢) كالمصنف في المعتبر: الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٨٤ ، والشهيد في الذكرى :
الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٧ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ذيل ح ٣٦ ج ١ ص ١٩٤ ، الاستبصار : الطهارة / باب
٩٥ ذيل ح ٣ ج ١ ص ١٥٩ .

(٤) كالحبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن محمد بن
مسلم ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أجنب فتيّم بالصعيد وصلى ثم
وجد الماء ، قال : لا يعيد ، إن رب الماء رب الصعيد ، فقد فعل أحد الطهورين » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٣٦ - ٣٩ ج ١ ص ١٩٤ - ١٩٥ ، وسائل الشيعة :
انظر باب ١٤ من ابواب التيمم ج ٢ ص ٩٨١ .

بأنّه فعل أحد الطهورين ، وباتّحاد ربهما ؛ لتناولها بإطلاقها من فعل الصلاة بظنّ التضيّق ثمّ انكشف الخطأ ، بل قد يتعيّن فيها ذلك بناءً على اعتبار التضيّق في التيمم .

فما عن كتابي الأخبار للشيخ من الحكم بالإعادة ضعيف ، ولعلّه لقول الصادق (عليه السلام) في خبر منصور بن حازم في رجل تيمّم فصلّى ثمّ أصاب الماء : « أمّا أنا فكنت فاعلاً ، إنّي كنت أتوضّأ وأعيد »^(١) .

وهو - مع قصوره عن معارضة ما تقدّم من وجوه ، بل احتماله غير ما نحن فيه - واضح الدلالة على الاستحباب ، بل لعلّه يكون قرينة حينئذٍ على إرادة ذلك من قول أبي الحسن (عليه السلام) في خبر يعقوب بن يقطين بعد أن سأله « عن رجل تيمّم فصلّى فأصاب بعد صلاته ماءً ، أيتوضّأ ويعيد الصلاة أم تجوز صلاته ؟ قال : إذا وجد الماء قبل أن يمضي الوقت توضّأ وأعاد ، فإن مضى الوقت فلا إعادة عليه »^(٢) ، مع أنّ قضية المفهوم فيه عدم الإعادة إن لم يجد الماء في الوقت كما هو بعض الدعوى ، فتأمل جيّداً .

وثمرة جميع ما سمعت تظهر على القول باعتبار الضيق في التيمم كما تسمعه ، وإليه أشار المصنّف بقوله : ﴿ وهل يصحّ ﴾ التيمم ﴿ مع سعيه ﴾ أي الوقت ؟ ﴿ فيه تردّد ﴾ منشأ اختلاف النصوص والفتاوى ، فالأكثر

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٣٢ ج ١ ص ١٩٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٥ ح ٣

ج ١ ص ١٥٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التيمم ح ١٠ ج ٢ ص ٩٨٣ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٣٣ ج ١ ص ١٩٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٥ ح ٤

ج ١ ص ١٥٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التيمم ح ٨ ج ٢ ص ٩٨٣ .

كما في المنتهى^(١) والبحار^(٢) وكشف اللثام^(٣) وغيرها^(٤)، والمشهور كما في المختلف^(٥) والمسالك^(٦) وغيرها^(٧) على المنع مطلقاً، بل في السرائر: «إنه مذهب جميع أصحابنا إلا من شذَّ ممَّن لا يعتدَّ بقوله؛ لأنَّه عرف باسمه ونسبه»^(٨)، بل في الانتصار^(٩) والغنية^(١٠) وعن الناصريات^(١١) وشرح جمل السيّد للقاضي^(١٢) وأحكام الراوندي^(١٣) الإجماع عليه، بل ربَّها حكى^(١٤) ذلك عن الشيخ أيضاً، إلا أنَّه لم يثبت.

وهو الحجَّة سبباً بعد اعتضاده بالشهرة والاحتياط اللازم المراعاة هنا في وجهه، وبأنَّه طهارة اضطرارية، ولا اضطرار قبل ضيق الوقت، وبأنَّه

-
- (١) منتهى المطلب: الطهارة/ شروط التيمم ج ١ ص ١٤٠.
 - (٢) بحار الأنوار: الطهارة/ باب التيمم وآدابه ذيل ح ٣ ج ٨١ ص ١٤٦.
 - (٣) كشف اللثام: الطهارة/ احكام التيمم ج ١ ص ١٤٩.
 - (٤) كذكرى الشيعة: الطهارة/ واجبات التيمم ص ١٠٦، وجامع المقاصد: الطهارة/ احكام التيمم ج ١ ص ٥٠٠.
 - (٥) مختلف الشيعة: الطهارة/ وقت التيمم ص ٤٧.
 - (٦) مسالك الافهام: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ١٢.
 - (٧) كالدروس الشرعية: الطهارة/ كيفية التيمم ص ٢٠.
 - (٨) السرائر: الطهارة/ التيمم واحكامه ج ١ ص ١٤٠.
 - (٩) الانتصار: الطهارة/ في التيمم ص ٣١-٣٢.
 - (١٠) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ في التيمم ص ٤٩٣.
 - (١١) المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة/ مسألة ٥١ ص ٢٢٥.
 - (١٢) شرح جمل العلم والعمل: في التيمم ص ٦١ إلا أنَّه لم ينقل الاجماع.
 - (١٣) فقه القرآن: الطهارة/ في التيمم ج ١ ص ٣٧.
 - (١٤) كما في روض الجنان: الطهارة/ اسباب التيمم ص ١٢١، ورياض المسائل: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ٧٧.

مكلف بصلاة ذات طهارة مائيّة في ضمن هذا الوقت ، ولذا ينتظر الماء لو علم حصوله ولو في آخر الوقت ، فلا يسقط إلّا بالعجز ، ولا يعلم إلّا عند الضيق .

مضافاً إلى صحيح ابن مسلم قال : « سمعته يقول : إذا لم تجد ماءً وأردت التيمم فأخّر التيمم إلى آخر الوقت ، فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض » ^(١) .

وحسن زرارة أو صحيحه عن أحدهما (عليهما السلام) : « إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت ، فإذا خاف أن يفوت الوقت فليتيمم وليصلّ في آخر الوقت ... » ^(٢) ، وفي رواية أخرى : « فليمسك » ^(٣) بدل « فليطلب » ، ولذا في المنتهى ^(٤) جعلها رواية ثانية .

وخبره الآخر عن أحدهما (عليهما السلام) قال : « ... إن خاف على نفسه من سبع أو غيره وخاف فوت الوقت فليتيمم ، يضرب يده على اللبد أو البرذعة ... » ^(٥) الحديث .

(١) الكافي : باب الوقت الذي يوجب التيمم ... ح ١ ج ٣ ص ٦٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٦٢ ج ١ ص ٢٠٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٩٣ .

(٢) الكافي : باب الوقت الذي يوجب التيمم ... ح ٢ ج ٣ ص ٦٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٢٩ ج ١ ص ١٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب التيمم ح ٢ ج ٢ ص ٩٩٣ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٣٤ ج ١ ص ١٩٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التيمم ح ٣ ج ٢ ص ٩٨٢ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمم ح ١ ص ١٤٠ .

(٥) تقدم في ص ٢٥٠ .

وموثق ابن بكير عن الصادق (عليه السلام) : «... إذا تيمّم الرجل فليكن ذلك في آخر الوقت ، فإن فاته الماء فلن يفوته الأرض»^(١)

كموثقه الآخر المروي عن قرب الاسناد عن الصادق (عليه السلام) أيضاً في «رجل أجنب فلم يجد الماء، يتيمّم ويصلي؟ قال: لا، حتى آخر الوقت ، إنّه إن فاته الماء لم تفته الأرض»^(٢).

وخر محمد بن حمران عن الصادق (عليه السلام) قال : «قلت له : رجل تيمّم ثم دخل في الصلاة ، وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ، ثم يؤتى بالماء حين يدخل الصلاة ، قال : يمضي في الصلاة ، واعلم أنّه ليس ينبغي لأحد أن يتيمّم إلّا في آخر الوقت»^(٣).

ونحوه المروي في البحار عن دعائم الاسلام عن الصادق عن آبائه عن علي (عليهم السلام) : «لا ينبغي أن يتيمّم من لم يجد الماء إلّا في آخر الوقت»^(٤).

وأوضح منها ما في فقه الرضا (عليه السلام) : «ليس للمتيمّم أن يتيمّم حتّى يأتي إلى آخر الوقت أو إلى أن يتخوّف خروج وقت الصلاة»^(٥).

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٢٠ ح ٣ ج ١ ص ٤٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب التيمم ح ٣ ج ٢ ص ٩٩٤ .

(٢) قرب الاسناد : ص ٧٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب التيمم ح ٤ ج ٢ ص ٩٩٤ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٨ ح ٦٤ ج ١ ص ٢٠٣ ، الاستبصار : الطهارة/ باب ١٠٠ ح ١ ج ١ ص ١٦٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب التيمم ح ٣ ج ٢ ص ٩٩٢ .

(٤) بحار الانوار : باب ٦ من ابواب الاغسال ح ٢٨ ج ٨١ ص ١٦٦ ، مستدرک الوسائل : باب ١٧ من ابواب التيمم ح ٢ ج ٢ ص ٥٤٧ .

(٥) فقه الرضا : باب ٤ ص ٨٨ .

هذا ، مضافاً إلى ما تقدّم آنفاً ممّا دلّ على الإعادة لو وجد الماء في الوقت ، وموافقة ما دلّ على السعة للمحكي عن إطباق العامة^(١) ، والقصور سنداً أو دلالة - لو كان في البعض - منجبراً بما عرفت .

وقيل بالجواز مطلقاً ، وهو خيرة المنتهى^(٢) والتحرير^(٣) والبيان^(٤) ومجمع البرهان^(٥) والمفاتيح^(٦) والكفاية^(٧) ومنظومة الطباطبائي^(٨) ومحتمل الإرشاد^(٩) والمحكي عن الصدوق^(١٠) وظاهر الجعفي^(١١) والبرزنطي^(١٢) ، وفي المدارك^(١٣) والرياض^(١٤) : « إنّه لا يخلو من قوّة » ، وعن حاشية الارشاد : « إنّه قوي متين »^(١٥) ، كما عن كشف الرموز : « إنّ النظر يؤيّدّه »^(١٦) ، وعن المهذب البارع : « إنّه قول مشهور

(١) المبسوط (للسرخسي) : ج ١ ص ١٠٩ ، المجموع : ج ٢ ص ٢٣٩-٢٤١ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمّم ج ١ ص ١٤٠ .

(٣) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام التيمّم ج ١ ص ٢٢ .

(٤) البيان : الطهارة / الاستعمال في التيمّم ص ٣٥ .

(٥) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمّم ج ١ ص ٢٢٣ .

(٦) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٧٠ ج ١ ص ٦٣ .

(٧) كفاية الاحكام : الطهارة / في التيمّم ص ٩ .

(٨) الدرة النجفية : احكام التيمّم ص ٤٦ .

(٩) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب التيمّم ج ١ ص ٢٣٤ .

(١٠) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب التيمّم ص ٤٩ .

(١١) و(١٢) نقله عنها الشهيد في الذكرى : الطهارة / واجبات التيمّم ص ١٠٦ .

(١٣) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمّم ج ٢ ص ٢١٢ .

(١٤) رياض المسائل : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٧٧ .

(١٥) حاشية ارشاد الاذهان (للكركي) : الطهارة / في التيمّم ذيل قول المصنف : « والأولى

تأخيرّه الى آخر وقت الصلاة » (٢٠ مخطوط) .

(١٦) كشف الرموز : الطهارة / في التيمّم ج ١ ص ٩٩ .

كلاًوّل»^(١).

للأصل في وجه قويّ في خصوص ما نحن فيه من الشكّ في الشرطيّة . وإطلاق ما دلّ على وجوب الصلاة بدخول الوقت كتاباً^(٢) وسنةً^(٣) أو على استحباب فعلها في أول الوقت والحثّ على المحافظة عليه المقتضي لتمكّن المكلف من الامتثال ، وليس إلّا بالتيمّم .

وعموم المنزلة وأنّه أحد الطهورين .

وقوله تعالى : « فَلَمْ تَجِدُوا »^(٤) بعد عطفه على جواب الشرط السابق . كالنبوي المروي عن الخصال : « فَضَّلْتُ بأربع : جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، وأيّما رجل من أمّتي أراد الصلاة فلم يجد ماءً ووجد الأرض فقد جعلت له مسجداً وطهوراً ... »^(٥) الحديث .

كالآخر المروي على لسان غير واحد من الأصحاب : « ... أينما أدركتني الصلاة تيمّمت وصلّيت »^(٦) .

وما يشعر به أيضاً الأمر في الموثّق وخبر السكوني بالتيمّم عند خوف الزحام في يوم الجمعة أو عرفة ، كما سيأتي^(٧) التعرّض له .

(١) المذهب البارع : الطهارة / في التيمّم ج ١ ص ٢٠٢ .

(٢) أي قوله تعالى : « أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل » سورة الاسراء : الآية ٧٨ .

(٣) كقوله (عليه السلام) : « اذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة » المتقدم في ص ٢٧٠ .

(٤) سورة المائدة : الآية ٦ .

(٥) الخصال : باب الأربعة ح ١٤ ص ٢٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب التيمّم ح ٣ ج ٢ ص ٩٧٠ .

(٦) عوالي اللئالي : باب الطهارة ح ١٣٠ ج ٢ ص ٢٠٨ ، مستدرک الوسائل : باب ٥ من ابواب التيمّم ح ٨ ج ٢ ص ٥٣٠ .

(٧) في ص ٣٩٣ .

وخبر داود الرقي عن الصادق (عليه السلام) : « أكون في السفر وتحضر الصلاة وليس معي ماء ، ويقال : إنّ الماء قريب منّا ، أفأطلب الماء وأنا في وقت يميناً وشمالاً ؟ قال : لا تطلب الماء ولكن تيمّم ، فإنّي أخاف ... »^(١) الحديث .

بل قد يشعر به ما دلّ^(٢) على الغلوة والغلوتين ؛ من حيث ظهور الاكتفاء بذلك في صحّته من غير شرط آخر ، فتأمل . كغيره ممّا هو ظاهر في ذلك ، وفي عدم توقّفه على غير عدم التمكن من استعمال الماء .

وخبر أبي عبيدة سأل الصادق (عليه السلام) « عن المرأة ترى الطهر في السفر ، وليس معها من الماء ما يكفيها لغسلها وقد حضرت الصلاة ، قال : إذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثمّ تتيّم وتصلّي ... »^(٣) إلى آخره .

وكإشعار الصحيح : « في إمام قوم أصابته جنابة وليس معه ماء يكفيه للغسل ، أيتوضأ بعضهم ويصلّي بهم ؟ قال : لا ، ولكن يتيّم الجنب الامام ويصلّي بهم ، إنّ الله قد جعل التراب طهوراً كما قد جعل الماء طهوراً »^(٤) ؛ لغلبة وقوع الجماعة أوّل الوقت مع بُعد أمر المأمومين بالتأخير إلى آخر الوقت لدرك فضيلة الجماعة مع خصوص هذا الامام مع وجود إمام متوضّئ ، مع أنّه في كمال المرجوحية سيّما على القول بتنويع الوقت

(١) تقدم في ص ١٣٥ .

(٢) كخبر السكوني المتقدم في ص ١٤١ .

(٣) تقدم في ص ١٩٩ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ح ٢٢٤ ج ١ ص ١٠٩ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

٢٠ ح ٢ ج ١ ص ٤٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب التيمم ح ٢ ج ٢ ص ٩٩٥ .

بالاختياري والاضطراري ، وأبعد منه حمله على اتفاق التأخير للجميع .
وفحوى المعبرة^(١) المستفيضة حد الاستفاضة بل لعلها متواترة الدالة
بأنواع الدلالة على عدم الإعادة لمن صلى ثم وجد الماء ، وفي كثير منها
التصريح بوجوده في الوقت ، بل في بعضها ظهور التراخي بين الصلاة
ووجدان الماء في الوقت ، وفي آخر التعليل بأنه أحد الطهورين ، ولا يكون
ذلك إلا بمشروعيته في السعة .

وحملها على إرادة الصلاة في وقت لا الإصابة فيه بعيد بل ممتنع في كثير
منها ، كحملها على العلم أو الظن بالضيق ثم انكشف السعة سيما بعد
اعتبار المضايقة الحقيقية أو ما يقرب منها كما يظهر من الغنية^(٢) والسرائر^(٣)
خصوصاً الثاني ، حيث أنكر تصوّر فرض وجدان الماء في الوقت بناءً على
التضييق ، ونسبه إلى المخالفين ، مضافاً إلى ترك الاستفصال فيها عن ذلك
مع ظهورها في الفعل عمداً بدون الظن المذكور .

كلّ ذا مع بُعد التكليف بذلك ؛ لما فيه من العسر والمشقة في كثير من
الأوقات لكثير من الناس خصوصاً النساء والأعوام ، وخصوصاً المرضى
ونحوهم ، وسيما بالنسبة للعشائين بناءً على تعميم المسألة لجميع أسباب
التيّم ؛ للإجماع في الروض^(٤) على عدم الفرق في ذلك ، مع سهولة الملة
وسماحتها ، سيما وأصل مشروعية التيمّم لذلك وإرادة اليسر بالعباد ، وما
فيه من التغرير بترك الصلاة ، بل العبث فيما لو علم عدم حصول الماء تمام

(١) راجع هامش (٤) من ص ٢٧٢ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في التيمّم ص ٤٩٣ .

(٣) السرائر : الطهارة / التيمّم واحكامه ج ١ ص ١٣٥ .

(٤) روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمّم ص ١٢٢ .

الوقت ، بل فيه فوات مصلحة أوّل الوقت من الاستحباب المؤكّد ، ونافلة العصر بناءً على عدم مشروعيتها إلّا بعد صلاة الظهر ، بل والزوال بناءً على أنّها نافلة للفرض ولا تشرع إلّا بعد حصول الخطاب به ، ولا خطاب ؛ إذ هو يؤوّل إلى الوجوب المشروط على مذهب الخصم ، لتوقّفه على الطهور الذي لا يحصل ولا يصحّ إلّا عند الضيق .

ومع ذلك كلّ لو كان كذلك لشاع وذاع ؛ لتوقّر الدواعي إلى نقله وغلبة وقوعه ، إلى غير ذلك من المبعّدات الكثيرة التي لا يمكن أن تستقصى ، وستسمع بعضها في آخر البحث .

هذا ، مع ظهور مساواته لغيره من ذوي الأعذار كالمستحاضة والمسلوس وذو الجبيرة ، بل قد يشرف التأمل في هذه الأمور وملاحظة فحوى الأدلّة الفقية على القطع بفساد القول بالتضيّق فيما لو علم عدم زوال العذر .

على أنّه لا شيء من أدلّة الخصم ينهض عليه بخصوصه سوى الإجماع المدعى ، وحسن زرارة أو صحّحه على تقدير « فليمسك » ، كخبره الآخر الذي بعده ، والرضوي ، وإلّا فغيرها من أدلّته ظاهرة في التأخير لرجاء الماء كما يومئ إليه ما فيها : « فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض » ونحوه ، واحتمال خصوصيّة التعليل وعموميّة المعلّل بعيد .

والرضوي - مع أنّه ليس بحجّة عندنا ، سيّما بعد إعراض الصدوق الذي هو الأصل في شبهة حجّيته ؛ لما نقل عنه من القول بالتوسعة هنا - محتمل لكرهه التعجيل مع الرجاء ، كما عساه يشعر به ما في ذيل عبارته ، وما في خبر محمّد بن حمران ودعائم الاسلام للتعبير بلفظ « لا ينبغي » سيّما الأوّل .

وصحيح زرارة - مع ما فيه من الاضطراب ، والإشعار بالرجاء على تقدير « فليطلب » ، وقصوره عن معارضة غيره من وجوه - محتمل

الاستحباب ، أو لإرادة الإمساك عند الرجاء خصوصاً مع ملاحظة ما في الرواية الثانية وغيرها ، على أنّ الغالب حصول الرجاء خصوصاً في المسافرين كما يومئ إليه إطلاق الأمر بالتأخير في باقي الأخبار معللاً بما يشعر بالرجاء ، بل لعلّ فيه شهادة على انصراف الإطلاق بدون التعليل إليه ، فتأمل جيداً فإنه دقيق .

ومنه يعرف الجواب عن خبره الآخر ، على أنّ المفهوم فيه نفي الوجوب لا المشروعية فيه .

وأما الإجماع فهو - مع ضعف الظنّ فيه نفسه ، خصوصاً في مثل هذه الإجماعات التي لا يعلم إرادة أصحابها بها ولا طريقهم إليها ؛ إذ لا زالوا ينقلونها فيما هو مظنة العكس ، خصوصاً الغنية ونحوها ، مع عدم ظهور إرادة مدّعيه خصوص ما نحن فيه ، بل لعلّ بعض عبارات الانتصار^(١) تشعر بإرادة الرجاء ، ومع وهنه بالمحكي عن الصدوق والجعفي والبنزطي من القول بالسعة مطلقاً ، بل وابني الجنيد^(٢) وأبي عقيل^(٣) في خصوص الفرض ، المعتضد بإعراض المتأخرين أو أكثرهم عنه فيه ؛ إذ من المستبعد جداً خفاء الإجماع على مثل أولئك الأساطين مع قرب العصر واطلاع خصوص حاكميه ، على أنّ تحصيله لهم غالباً في ذلك الزمان إنما هو بملاحظة الروايات ومذاهب الرواة لها ، وقد عرفت ظهور أكثر الأخبار بالتوسعة ، وأنّ الشيخ على كثرة نقله الإجماع لم ينقله هنا كما اعترف به في

(١) الانتصار: الطهارة / في التيمم ص ٣١-٣٢ .

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / وقت التيمم ص ٤٧ .

(٣) نقله عنه المصنف في المعبر: الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٨٣ .

الذكرى^(١) - لا يقاوم بعض ما سمعته فضلاً عن الجميع .

ومن ذلك كلّ ذهب جماعة إلى التفصيل بين الرجاء وعدمه ، فيؤخّر مع الأوّل دون الثاني ، وهو المحكي عن ابن الجنيد^(٢) وابن أبي عقيل^(٣) ، واختاره جماعة من المتأخّرين^(٤) ، بل في جامع المقاصد : « عليه أكثرهم »^(٥) ، وفي الروضة : « إنّهُ الأشهر بينهم »^(٦) ، جمعاً بين أدلّة الطرفين ، سيّما بعد ظهور أخبار التضيّق في صورة الرجاء كما عرفت ، وبعد ما سمعت من البُعد فيه مع عدم الرجاء ، كالْبُعد في التوسعة مع الرجاء ، سيّما لو كان ظناً ، بل لعلّ السيرة على خلافه ؛ إذ هو مكلف بالمائيّة ، ولذا وجب عليه الطلب وغيره ، ولا ينتقل عنها إلّا بالعجز ، وليس إلّا بالضيق ، بل لعلّه المنساق إلى الذهن ممّا كان كذلك من التكاليف ، بل يعدّ العبد عاصياً عرفاً لو فعل قبل ذلك .

ومنه ينقدح جريان ذلك فيه على القاعدة ، فيجري حينئذٍ في غير محلّ البحث من ذوي الأعذار ، ومنه الانتقال إلى مراتب التيمم ، فلا يتيمّم بالغبار إلّا أن يضيق الوقت أو يئأس منه ، وكذا الوحل .

مضافاً إلى إمكان المناقشة في جميع ما دلّ على التوسعة بالنسبة إلى صورة الرجاء بما لا يخفى ، وإلى ما في إطلاق التوسعة من التهجّم على طرح تلك

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٦ .

(٢) و(٣) راجع هامش رقم (٢) و(٣) من ص ٢٨٢ .

(٤) كالعلامة في القواعد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢٣ ، والشهيد في اللمعة : الطهارة / في

التيمم ج ١ ص ١٦٠ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥٠١ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥٠٠ .

(٦) الروضة البهية : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ١٦٠ .

الأدلة من الإجماعات وغيرها بلا معارض يقاومها في ذلك ، فضلاً عن أن يقوى عليها ، مع ندرة القائل بها ، وإلى ما في القول بالتفصيل من الجمع أيضاً بين ما دلّ على الإعادة مع وجدان الماء في الوقت وعلى عدمها كذلك ، إلى غير ذلك ممّا يطول التعرّض لذكره ممّا لا يخفى على ذي مسكة ومن أحاط بما تقدّم .

وهو قويّ متين إلّا أن سابقه أقوى منه في النظر ؛ إذ لو سلّم اقتضاء القاعدة الانتظار في مثله - من إمكان المنع بظهور التكليف في الصلاة في كلّ جزء جزء من الزمان ، فيتبع حال المكلف حينئذٍ فيه حتّى لو علم زوال العذر في ثاني الأوقات - إلّا أنّ الإجماع وغيره أخرجه عن بعض الأقسام ، ويجب الخروج عنها هنا بما سمعته من الأدلة ، كعموم المنزلة وظاهر الآية وأخبار عدم الإعادة وغيرها ممّا يبعد تنزيلها على ذلك ، سيّما الأخيرة التي هي العمدّة في أدلة التوسعة ؛ لما فيها من ترك الاستفصال ، مع قيام الاحتمال بل ظهوره لغلبة الرجاء كما سمعته سابقاً ، وسيّما بعد ما عرفت من ضعف أدلة التضييق من الإجماعات بما سمعت ، والأخبار بظهور بعضها بالندب ، وهو قرينة على غير خصوصاً بعد كثرة استعمال « افعّل » في الندب ، حتّى قيل ^(١) : إنّهُ مساوٍ للحقيقة أو أرجح منها ، فلا بأس بحملها على الندب حينئذٍ .

ولا ينافيه ما تقدّم من الاستدلال بما دلّ على الوجوب بالزوال ؛ للحمل حينئذٍ على أفضل أفراد الواجب . نعم ، قد ينافيه الاستدلال بما دلّ على استحباب الصلاة في أوّل الوقت مع إمكان الاعتذار عنه باختلاف

(١) معالم الدين : في الأوامر ص ٥٣ .

الجهتين ، وبأنّه يكفي الاستدلال بها بالنسبة إلى بعض أفراد الدعوى ؛ لأنّ الأقوى اختصاص النذب في التأخير بصورة الرجاء خاصّة كما في البيان^(١) ، وإن أطلق الاستحباب في المنتهى^(٢) وجامع المقاصد^(٣) وغيرهما^(٤) ، تحكيماً لما دلّ على استحباب الصلاة في أول الوقت ؛ لضعفها عن المقاومة بعد إشعارها بالتأخير للرجاء ، فتأمل جيّداً .

لكن ﴿و﴾ مع ذلك كلّه ف﴿الأحوط المنع﴾ من التيمّم مع الرجاء ، وأحوط منه المنع مطلقاً حتّى يتضيق ، وإن كان الأقوى ما عرفت .

لكن ينبغي أن يعلم أنّه قد صرّح جماعة^(٥) كما عساه يظهر من آخرين^(٦) ، وحكاها جماعة^(٧) عن المبسوط^(٨) مع قوله بالمضايقة ، أنّ محلّ الخلاف في المسألة في غير المتيمّم ، أمّا من كان متيمّماً لصلاة قد ضاق وقتها أو لنافلة أو لفائتة ثمّ حضر وقت صلاة أخرى أو كان حاضراً جازله الصلاة من غير اعتبار الضيق ؛ لظهور ما دلّ على اعتباره في غير المتيمّم ، ولما دلّ على الاكتفاء بتيمّم واحد لصلوات متعدّدة ، ولوجود المقتضي من

(١) البيان : الطهارة / الاستعمال في التيمّم ص ٣٥ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / شروط التيمّم ج ١ ص ١٤٠ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمّم ج ١ ص ٥٠٠-٥٠١ .

(٤) كرياض المسائل : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٧٧ .

(٥) كالشهيد الثاني في الروضة البهية : الطهارة / في التيمّم ج ١ ص ١٦١ .

(٦) كالعلامة في المنتهى : الطهارة / احكام التيمّم ج ١ ص ١٥٠ .

(٧) كالشهيد في البيان : الطهارة / الاستعمال في التيمّم ص ٣٥ ، والسيد في مدارك الاحكام :

الطهارة / احكام التيمّم ج ٢ ص ٢١٢ .

(٨) المبسوط : الطهارة / التيمّم واحكامه ج ١ ص ٣٣ .

التطهر وسبب الوقت للوجوب وارتفاع المانع .

وعليه ترتفع ثمرة النزاع كما صرح به بعضهم ^(١) ؛ إذ له حينئذ التيمم في وقت السعة لغاية غير الحاضرة ، ثم يصلها به قبل الضيق ، ولو أراد المحافظة على تيمم واجب يدخل به في الفرض نذر نافلة وتيمم لها ثم دخل به ، بل هو أكبر شاهد على ضعف القول بالضيق بل فساد به ؛ لاستبعاد كون الممنوع منه التيمم بنية الحاضرة خاصة دون غيره .

ولعله لذا استوجه بعض المتأخرين منهم الشهيد في البيان ^(٢) كالمحكي عن مصباح السيد ^(٣) عدم جواز الصلاة بهذا التيمم في السعة ؛ لأن الأخبار السابقة وإن كان ظاهرها غير المتيمم إلا أنها قد اشتملت على التعليل برجاء الماء ، وهو متحقق في الفرض .

وما دلّ على الاكتفاء بتيمم واحد لصلوات متعددة لا يلزم منه ذلك ، بل أقصاه صحة وقوع هذه الصلاة به لو ضاق الوقت ؛ إذ لا نوجب تجديد تيمم آخرها ، بل لا نعرفه قولاً لأحد من أصحابنا وإن حكي عن الإيضاح ^(٤) أنه ذكره وجهاً أو قولاً ، لكنّه في غاية الضعف عندنا ، نعم هو محكي عن بعض العامة ^(٥) حيث أوجب لكل صلاة تيمماً ، فلعلّ تلك العمومات في مقابلته ، كما أنه يحتمل ما في المبسوط ذلك أيضاً .

ومن ذلك يعرف ما في الأخير من دعوى انتفاء المانع ؛ لما عرفت من

(١) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢١٣-٢١٤ .

(٢) البيان : الطهارة / الاستعمال في التيمم ص ٣٥ .

(٣) نقله عنه الفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٠ .

(٤) ايضاح الفوائد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٧٠-٧١ .

(٥) المبسوط (للرخسي) : ج ١ ص ١١٣ ، المجموع : ج ٢ ص ٢٩٣ .

أنّه رجاء الماء .

لكن قد يشكل ذلك كلّه بأنّه لا يتمّ بناءً على إطلاق التضييق حتّى مع عدم الرجاء ، اللهمّ إلّا أن يدعى أنّه كما أنّ ضيق الوقت شرط لصحة التيمم للحاضرة لو لم يكن كذلك هو شرط لفعل الصلاة بمطلق التيمم ، إلّا أنّه محتاج إلى دليل غير أخبار التضييق السابقة ؛ لأنّها لا تقتضيه ، وليس ، إن لم يكن على خلافه .

كما أنّها لا تقتضي وجوب تأخير التيمم إلّا بالنسبة للموقت ، أي الذي ضرب الشارع له وقتاً خاصّاً محدّداً ، بل الفرائض خاصّة ، فمن أراد قضاء فائتة ولو قلنا بالتوسعة في القضاء أو نافلة راتبة مع سعة وقتها أو مبتدأة في الأوقات المكروهة أو غيرها أو نحو ذلك جازله التيمم والفعل ؛ للقاعدة إن قلنا باقتضاءها ذلك أو عموم المنزلة ونحوه ، خلافاً للمصنّف في الاعتبار^(١) ، فمنع منه للنافلة في خصوص الوقت المكروه ، ولا نعرف له وجهاً .

نعم يشترط تحقّق الخطاب الشرعي بما أريد التيمم له من الأفعال المندوبة لاقبله ، من غير فرق في ذلك بين صلاة الخسوف والجنّازة والنافلة وغيرها ، فتأمل جيّداً .

وكذا لا تقتضي تلك الأدلّة وجوب التأخير في غير فقد الماء من أسباب التيمم كالمرض ونحوه ، فقضيّة القاعدة أو العموم الجواز فيه مع السعة حتّى على القول بالتضييق ، لكن قد عرفت^(٢) أنّ الشهيد في روض الجنان حكى

(١) المعتبر: الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٨٣ .

(٢) في ص ٢٨٠ .

الإجماع على عدم الفرق بينها ، ويشهد له التتبع لكلمات الأصحاب ، والله ورسوله أعلم .

﴿و﴾ إذ قد ظهر لك الحال في محلّ التيمّم شرع في بيان كَيْفِيَّتِهِ : فـ
 ﴿الواجب في التيمّم النية﴾ كغيره من العبادات إجماعاً محصّلاً^(١)
 ومنقولاً^(٢) مستفيضاً حدّ الاستفاضة إن لم يكن متواتراً متاً ومن جميع علماء
 الإسلام إلّا من شدّ ، وكتاباً^(٣) وسُتّة^(٤) مع توقّف صدق الامتثال والطاعة
 عليها .

وقد تقدّم البحث في المراد منها وفي تفصيل دليل وجوبها وفيما يعتبر فيها
 من نية الوجه والرفع أو الاستباحة في باب الوضوء مفصّلاً^(٥) ﴿و﴾ كذا
 البحث في وجوب ﴿استدامة حكمها﴾ والمراد من ذلك ، فلاحظ وتأمّل ؛
 لمساواة التيمّم غيره في هذه الأمور كلّها عدا نية الرفع ، فإنّه قد صرّح جماعة

(١) ممن قال بذلك : ابن زهرة في الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في التيمّم
 ص ٥٩٣ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / بيان التيمّم ص ٧١ ، والعلامة في القواعد :
 الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٢٣ ، والشهيد في البيان : الطهارة / الاستعمال في التيمّم
 ص ٣٥-٣٦ .

(٢) نقل الاجماع في المعتبر : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٣٩٠ ، والعلامة في النهاية :
 الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٢٠٣ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمّم
 ج ١ ص ٤٨٨ .

(٣) أي قوله تعالى : « وما أمروا إلّا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » سورة البينة : الآية ٥ .

(٤) كالحبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن مالك بن
 عطية ، عن أبي حمزة ، عن علي بن الحسين (عليه السلام) قال : « لا عمل إلّا بنية » .

الكافي : باب النية ح ١ ج ٢ ص ٨٤ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٥ من ابواب مقدمة
 العبادات ج ١ ص ٣٣ .

(٥) في ج ٢ ص ١٤٣ .

من الأصحاب^(١) هنا بنية الاستباحة فيه لا الرفع ؛ لأنه غير رافع للحدث عند كافة الفقهاء إلا داود وبعض أصحاب مالك كما في الخلاف^(٢) ، وعند علمائنا أجمع ومالك والشافعي وأكثر أهل العلم كما في المنتهى^(٣) ، ومذهب العلماء كافة -وقيل : يرفع ، واختلف في نسبة هذا القول لأبي حنيفة أو مالك - كما في المعبر^(٤) ، بل فيه^(٥) عن ابن عبد البر من أصحاب الحديث منهم إجماع العلماء عليه من غير استثناء ، إلى غير ذلك من الإجماعات المحكية في كلام الأصحاب .

قلت : وهو كذلك ؛ إذ معنى رفعه الحدث إزالته وإبطاله رأساً حتى لا يجب بعد ذلك طهارة مزيلة له إلا بحدث جديد ، مع أن المتيمم إذا وجد الماء انتقض تيممه ووجب عليه الطهارة بالماء لعين ذلك الحدث ، وإلا فوجدان الماء أو رفع المرض ليس بحدث إجماعاً حتى يكون بسببه غير الجنب جنباً مثلاً ؛ ضرورة عدم استواء المتيممين في موجهه ، فالحدث لا يغتسل ، والمجنب لا يتوضأ .

واستباحة الصلاة وغيرها به ما دام مضطراً ولم يتعقبه حدث آخر ليس رفعاً لطبيعة الحدث في المعنى ، نعم هو رفع لمنعه في الجملة وإلا فالمانع لم يرتفع ، ويكفي في تحققه ووجوده بقاء المنع فيه ولو في حال الاختيار

(١) كالشيخ في المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٤ ، والشهيد في البيان : الطهارة / الاستعمال في التيمم ص ٣٥-٣٦ ، وابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر) : في التيمم ص ٥٦ .

(٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ٩٢ ج ١ ص ١٤٤ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٥ .

(٤) و(٥) المعبر : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٩٤ .

والتَّمَكَّن ، كما يومئ إليه إطلاق لفظ الجنب على المتيَّم ، كقول النبي (صلى الله عليه وآله) لابن العاص بعد أن صلى بأصحابه متيَّمًا : «صَلَّيتُ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جَنْبٌ ؟!»^(١) ، وفي خبر ابن بكير : «قلت للصَّادِق (عليه السلام) : رجل أُمِّ قَوْمًا وهو جنب وقد تيمَّم وهم على طهور...»^(٢) ، بل لعلَّ مقابلته بالطهور كالصريح في ذلك ، إلى غير ذلك ، كما أنَّه يومئ إلى بقاء الحدث في المتيَّم أمارات كثيرة من كراهة الائتِمام به وغيرها .

وتنزِيل التراب منزلة الماء وكونه أحد الطهورين لا ينافي بقاء الحدث بالمعنى المتقدِّم .

فما في قواعد الشهيد الأوَّل^(٣) وشرح الألفيَّة^(٤) للثاني واستحسنه بعض من تأخَّر عنها^(٥) - من جواز نيَّة الرفع فيه ؛ إذ ليس المراد به إلَّا الحالة المانعة عن الصلاة ، فتى أُبِيحَت ارتفع المانع وإن كان إلى غاية مخصوصة هي التَّمَكَّن من الماء ونحوه كحصول الحدث في الطهارة المائية ، فلا ينافي الرفع قبله ، وكذا الكلام في دائم الحدث ، على أنَّ النيَّة فيه إنَّما تؤثر بالسابق دون المقارن واللاحق ، إذ هو عفو- مآله بعد التأمل إلى نزاع لفظي أو إلى ما يعلم فساده ممَّا تقدَّم ، خصوصاً عدم فرقه بين غاييتي التَّمَكَّن هنا والحدث في

(١) مسند أحمد بن حنبل : ج ٤ ص ٢٠٣ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٠ ح ٣ ج ١ ص ٤٠٤ ، الاستبصار : الصلاة / باب ٢٥٩ ح ٦ ج ١ ص ٤٢٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب صلاة الجماعة ح ٣ ج ٥ ص ٤٠١ .

(٣) القواعد والفوائد : قاعدة ١٧٦ ج ٢ ص ٨٦-٨٧ .

(٤) المقاصد العلية : ذيل قول المصنف : « ولا مدخل للرفع هنا » ص ٧٥ .

(٥) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢١٥ .

المائية ، بل لا وجه لكون الثاني غاية ؛ إذ ليس بمحصله يعود ما ارتفع أولاً وان حصل بسببه ما يساويه ، بخلافه في التمكن فإنه أثر الحدث الأول كما هو واضح ، وقد مرّ لنا سابقاً^(١) في أول غسل الجنابة وغيره ما له نفع تام في المقام .

وربما حكى عن المرتضى (رحمه الله)^(٢) أيضاً أنّ التيمم رافع للحدث ، ولعلّه لما سيأتي له^(٣) من أنّ المجنب إذا تيمّم ثم أحدث بالأصغر ووجد بعد ذلك ماءً يكفيه للموضوع توضأ وبقي على تيممه عن الجنابة ، وليس فيها دلالة على ذلك كما ستعرفه عند تعرّض المصنّف لذلك إن شاء الله .

وكيف كان ، فإن نوى في تيممه رفع الحدث فالتجّه على المختار من عدم اعتبار ذلك فيه وفي أمثاله الصّحة ، سواء نوى رفع المنع ما دام مضطراً أو رفعه كالطهارة المائية جهلاً أو نسياناً أو غير ذلك لصدق الامتثال وإن لغى بنية لأمر خارج عن حقيقة التيمم في الثاني ، وكذا لا فرق بين جعله الرفع متعلّق القصد بدون عليّة كما لو نوى رفع الحدث بالتيمم مثلاً لمشروط به ، وبين جعله علّة للتيمم كأن قال : أتيمّم لرفع الحدث .

نعم ، لو جعل ذلك مشخصاً للمنوي كأن يكون في قوّة نيّته تيمماً رافعاً للحدث على حسب المائية اتّجه الفساد حينئذٍ ؛ لأنّه قصد امتثال أمر لا وجود له ، كما أنّه يتّجه الفساد مطلقاً فيما لم يكن المنوي الرفع مادام مضطراً بناءً على اعتبار الاستباحة فيه ؛ لعدم نيّتها ، واحتمال استلزام ذلك

(١) في ج ٣ ص ١٤٣ .

(٢) قاله في شرح الرسالة كما نقله عنه المصنّف في المعتبر : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٩٥ .

(٣) في ص ٤٤٥ .

نيتها وإن لغى في الزائد فيصحّ ضعيفٌ ؛ لكون هذه الزيادة هي المائزّة بين الرفع والاستباحة .

ومنه يظهر حينئذٍ قوّة الفساد أيضاً عليه لو نوى به الاستباحة على حسب الماء ؛ إذ هي معنى الرفع كذلك . نعم ، لو نوى مطلق الاستباحة أو الاستباحة ما دام مضطراًّ أتجه الصّحة ، وكذا لو كان المنوي الرفع ما دام مضطراًّ ؛ إذ هو كالاستباحة .

ولعله الذي أراد في الذكرى بقوله : « فإذا نوى رفع الحدث فقد نوى ما لا يمكن حصوله ، نعم لو نوى رفع المانع من الصلاة صحّ وكان في معنى الاستباحة »^(١) لا أنّه يريد بالمانع الحدث ، سيّما بعد ملاحظة أوّل كلامه ، فتعجّب المحقّق الثّاني^(٢) منه لا يخلو من تأمل .

وهل مطلق الرفع كمطلق الاستباحة فيصحّ ، أو كالأستباحة المطلقة التي هي بمعنى الرفع المطلق فيفسد كما يومئ إليه ما في أوّل عبارة الذكرى السابقة ؟ وجهان ، أقواهما الثّاني ؛ لانصراف الرفع إليه ، ولعلّه لذا أطلق البطلان بنية الرفع في المبسوط^(٣) والمعتبر^(٤) والقواعد^(٥) وجامع المقاصد^(٦) ، بل قضية ما عدا الأخير ذلك حتّى لو ضمّ معه الاستباحة ، لكنّ المتّجه فيه حينئذٍ الصّحة كما صرّح به في الذكرى^(٧) وجامع

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٧ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٨٨ .

(٣) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٤ .

(٤) المعتبر : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٩٥ .

(٥) قواعد الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٢٣ .

(٧) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٨٨ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٧ .

المقاصد^(١) وعن غيرهما^(٢) ، وإن لغي ؛ لوجود المقتضي وارتفاع المانع .
نعم ، لو خرجت الاستباحة بضمّ الرفع عن المعنى المعتبر في الصحة أتجه
الفساد ؛ لفقد الشرط حينئذٍ لا لضمّ الرفع ، فتأمل .

والأقوى عدم اعتبار نية البدلية عن الغسل أو الوضوء مع اتحاد ما في
الذمة منه ، وفاقاً لكشف اللثام^(٣) والمدارك^(٤) وغيرهما^(٥) ، وإن قلنا
باختلاف كيفيتهما ؛ للأصل ، وصدق الامتثال ، وخروج وصف البدلية
عن حقيقة التيمم ، بل هو أمر واقع لا مدخلية لنية المكلف في تحقيقه ، فمن
تيمم بزعم التكليف الابتدائي لجهل البدلية كصبي بلغ وفرضه التيمم مثلاً
صحّ ، وكذا يصحّ مع الاتحاد في الكيفية لو تيمم عن حدث لا يعلم أكبر
أو أصغر حتى ينوي البدلية عن موجه .

نعم قد يقال بناءً على اختلاف الكيفية بوجوب التعرّض للعدد في
النية ولو بنية البدلية ؛ لإفادتها له حتى إن كان عليه بدل الوضوء ونوى
ضربة واحدة وسها فنواه بدلاً من الغسل صحّ وبالعكس ، فهو ليس اعتباراً
للبدلية في نفسها ، مع احتمال عدم وجوب هذا التعرّض أيضاً ، بل لعلّه
الأقوى ؛ إذ الواجب عليه التيمم متقرباً إلى الله تعالى من دون حاجة إلى
نية تفصيل ما يفعله كالقصرية والتامة ؛ لأنّ اتحاد ما في ذمته - كما هو
الفرض - كافٍ في تشخصه .

(١) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٨٨ .

(٢) ككشف اللثام : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٧ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢١٦ .

(٥) ككفاية الاحكام : الطهارة / في التيمم ص ٨ .

بل لا يبعد الاكتفاء بما لو نوى التيمّم وكان في ذهنه أنّه محدث بالأصغر، ثمّ ذكر أنّه مجنب بعد أن ضرب ضربة فضرب أخرى ؛ لحصول المقتضي من نيّة التقرب بما طلب منه من التيمّم وإن توهّم فيما قارنه من اعتقاد أنّ المراد منه ذو الضربة الواحدة ، فهو حينئذٍ كمن نوى الظهر وكان في خياله أنّ تكليفه القصر ثمّ ذكر فاتّمها .

بل قد يظهر من المدارك ^(١) الصّحّة فيما لو تيمّم بقصد أنّه من الحدث الأصغر ثمّ ذكر الجنازة بعد أن ضرب فضرب مرّة أخرى وأتمّ ، وهو لا يخلو من وجه وإن كان قد يشكّل بأنّه وإن لم يعتبر فيه البدليّة لكن يعتبر عدم نيّة الخلاف ؛ لعدم صدق الامتثال حينئذٍ ، إذ قصد ما لم يقع ، وما وقع لم يقصد ، فهو كمن اغتسل بنية حدث الجنازة وكان محدثاً بالمسّ ، فتأمّل .

هذا كلّه مع اتّحاد ما في ذمّته ، أمّا مع تعدّده كما لو كان عليه تيمّمان فالظاهر عدم اعتبار البدليّة أيضاً ، سواء قلنا باختلاف الكيفيّة أو اتّحادها لما مرّ ، نعم لابد من تشخيص ما يوقعه بنية البدليّة أو غيرها ؛ لتوقّف صدق الامتثال عليه حينئذٍ ، وكذا التعرّض للعدد على تقدير الاختلاف .

وربّما ظهر من كشف اللثام ^(٢) عدم وجوب هذا التشخيص أيضاً على القول باتّحاد الكيفيّة ؛ ولعلّه للأصل ، ولأنّه كالأمر بالفعل مرتين أو ثلاث . وفيه : أنّ الظاهر ممّا نحن فيه كغيره ممّا تعدّد فيه الأسباب كالغسل ونحوه تعدّد الأمر لا متعلّقه فقط ، كما هو واضح ، فتأمّل .

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمّم ج ٢ ص ٢١٦ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ١٤٧ .

ومن ذلك كله ظهر لك ما في إطلاق الوسيلة^(١) والجامع^(٢) واللمعة^(٣) وجامع المقاصد^(٤) وظاهر الروضة^(٥) وعن الخلاف^(٦) وغيره من كثير من كتب الأصحاب^(٧) اعتبار نية البدلية في التيمم ، وما في الذكرى^(٨) وظاهر المعبر^(٩) والمنتهى^(١٠) من اعتبارها على تقدير الاختلاف بين الكيفيتين ، وما في الروض^(١١) والرياض^(١٢) على تقدير تعدد ما في الذمة ؛ لما عرفت من عدم اعتبارها مطلقاً في نفسها وإن اتفق اعتبارها للتشخيص كغيرها مما يحصل به ، اللهم إلا أن يريدوا باعتبارها ذلك ، ولعله لا تأباه عبارات بعضهم دون الباقي ، فلاحظ وتأمل .

لكن ينبغي أن يعلم أنه قد صرح في جامع المقاصد^(١٣) بسقوط اعتبار نية البدلية في مثل التيمم للجنابة والنوم ؛ لمشروعيتهما مع وجود الماء ،

(١) الوسيلة : الصلاة / بيان التيمم ص ٧١-٧٢ .

(٢) الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٦ .

(٣) اللمعة الدمشقية : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ١٥٩ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٨٩ .

(٥) الروضة البهية : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ١٥٩ .

(٦) الخلاف : الطهارة / مسألة ٨٧ ج ١ ص ١٤٠ .

(٧) كالدروس الشرعية : الطهارة / كيفية التيمم ص ٢٠ ، والبيان : الطهارة / الاستعمال في التيمم ص ٣٥ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٧ .

(٩) المعبر : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٩١-٣٩٢ .

(١٠) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٤ .

(١١) روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٢٣ .

(١٢) رياض المسائل : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٧٩ .

(١٣) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٨٩ .

فلا يعقل فيها معنى البدليّة، وفي التيمّم لخروج الجنب والحائض من المسجدين؛ لعدم شرعية الماء لو تمكّن منه.

وفيه: أنّه يمكن اعتبار ذلك في الأوّلين بجعله بدلاً اختيارياً، وفي الأخير بالنسبة إلى ما يقتضيه ذات الحدث في نفسه.

ومنه ينقدح الوجه حينئذٍ في اعتبار الضربة والضربتين بالنظر للأصغر والأكبر؛ إذ ليس مناطهما البدليّة بالمعنى السابق، فتأمل.

ويعتبر مقارنة النية لأوّل جزء من التيمّم كغيره ممّا اعتبرت فيه، فلا يجزي تقدّمها على الضرب حينئذٍ قطعاً، كما أنّه لا يجزي تأخّرها عنه إلى المسح كما صرّح به جماعة منهم الفاضل^(١) والشهيدان^(٢) والمحقق الثاني^(٣) وغيرهم^(٤)؛ لأنّه أوّل أفعاله كما هو ظاهر الفتاوى والنصوص^(٥) الواردة بعد السؤال عن كفيّته وغيرها أو صريحها مع غاية استفاضتها إن لم تكن متواترة.

خلافاً للمحكي عن الأوّل في نهايته^(٦)، فجوّز تأخيرها إلى مسح الجبهة

(١) منتهى المطلب: الطهارة/ كيفية التيمّم ج ١ ص ١٤٥، وتذكرة الفقهاء: الطهارة/ كيفية التيمّم ج ١ ص ٦٣.

(٢) البيان: الطهارة/ الاستعمال في التيمّم ص ٣٦، والدروس الشرعية: الطهارة/ كيفية التيمّم ص ٢٠، وذكرى الشيعة: الطهارة/ واجبات التيمّم ص ١٠٧، والروضة البهية: الطهارة/ في التيمّم ج ١ ص ١٥٦، وروض الجنان: الطهارة/ اسباب التيمّم ص ١٢٤.

(٣) جامع المقاصد: الطهارة/ كيفية التيمّم ج ١ ص ٤٩٠.

(٤) كابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر): في التيمّم ص ٥٦، والسيد في مدارك

الاحكام: الطهارة/ كيفية التيمّم ج ٢ ص ٢١٦.

(٥) سيأتي التعرض لها أثناء البحث.

(٦) نهاية الاحكام: الطهارة/ كيفية التيمّم ج ١ ص ٢٠٤.

كما عن الفخرية^(١) ، وللجامع^(٢) فأوجب المقارنة لها ، وللمفاتيح^(٣) فجعلها أول الأجزاء ، ولعل ذلك كله تنزيلاً للضرب منزلة الاغتراف من الإناء ، وعليه لا بأس بالحدث بعده قبل المسح ، كما صرح هو بالتزامه في الكتاب المذكور^(٤) على ما حكى عنه ، فلا وجه للردّ عليه بذلك كما في الذكرى^(٥) .

وربما يؤيده ما تقدّم سابقاً^(٦) من عدم كون التراب المضروب مستعملاً عندهم حتّى حكى الإجماع عليه سيّما بعد تعليله من غير واحد من الأصحاب هناك بأنّ الضرب كالاغتراف من الماء ، كما أنّه قد يشهد له ظاهر الآية^(٧) وخبر زرارة عن أحدهما (عليهما السلام) : « من خاف على نفسه من سبع أو غيره وخاف فوات الوقت فليتيمم ، يضرب يده على اللبد أو البرذعة ويتيمم ويصلي »^(٨) حيث أطلقه على ما بعد الضرب .

وفيه : - مع أنّه قد يشعر التعليل بعدم وجوبه كما في المشبه به ، فيكفي تلقّيه الريح بجبته حينئذٍ ، وهو مجمع على بطلانه حتّى منه في خصوص الكتاب المذكور^(٩) ، وإنّ قرب الاجتزاء بأخذ التراب من الريح والمسح به

(١) الفخرية : في الطهارة الترابية ص ٤٢ .

(٢) الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٦ .

(٣) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٦٧ ج ١ ص ٦٠ .

(٤) نهاية الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٢٠٣ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٧ .

(٦) في ص ٢٣١ .

(٧) أي قوله تعالى : « فلم تجدوا ماءً فتيّموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه »

سورة المائدة : الآية ٦ .

(٨) تقدم في ص ٢٥٠ . (٩) نهاية الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٢٠٢ .

فيه ، لكنّه ليس خلافاً في الأخذ بالكفّ والمسح به ، وأنّ المتّجه بناءً على ما ذكره مقارنة النية حينئذٍ لمسح الجهة كما في الجامع ^(١) لأنّها الأوّل عنده ، لا التخيير بينه وبين الضرب ، والقياس على غسل اليدين ونحوهما لا يخلو من تأمل ؛ لاحتمال الفرق بالدليل ، أو بالتزام كونها أجزاء مندوبة- أنّه مخالف لما عرفت من غير ضرورة ؛ إذ الآية مع كون الأخبار كاشفة للمراد بها محتملة للكناية عن الضرب بقوله تعالى : «فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا» ^(٢) ، وخبره -مع قصوره في نفسه وعن معارضة غيره من وجوه- محتمل لإرادة إتمام التيمّم ، بل لعلّ قوله (عليه السلام) فيه : «يضرب» عقيب قوله (عليه السلام) : «فليتيمّم» ظاهرٌ في خلافه ، وقرينة على ما قلنا ، بل هو أرجح من احتمال العكس من وجوه .

ولونوى بعد الضرب قبل الرفع لم يجز بناءً على اعتبار الضرب في التيمّم ، بل وعلى تقدير الاكتفاء بالوضع أيضاً في وجه ؛ للفرق بين الابتداء والاستمرار .

هذا كلّ بناءً على أنّ النية هي الإخطار ، وإلا فيسقط هذا البحث من أصله بناءً على أنّها الداعي كما اعترف به في الحدائق ^(٣) وكذا الرياض ^(٤) ، لكن فيه مناقشة ذكرناها في باب الوضوء ^(٥) .

(١) الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمّم ص ٤٦ .

(٢) سورة النساء : الآية ٤٣ ، وسورة المائدة : الآية ٦ .

(٣) الحدائق الناضرة : الطهارة / كيفية التيمّم ج ٤ ص ٣٣٠ .

(٤) رياض المسائل : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٧٩ .

(٥) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / التيمّم واحكامه ج ١ ص ٣٣ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / بيان التيمّم ص ٧٢ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمّم ص ٤٧ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٢٣ .

﴿و﴾ من الواجب في التيمم ﴿الترتيب﴾ بأن يضع يديه على الأرض ثم يمسح الجبهة بهما من قصاص الشعر إلى طرف أنفه ثم يمسح ظاهره ﴿كل﴾ من ﴿الكفين﴾ بالأخرى مقدماً اليمنى على اليسرى ، بلا خلاف صريح أجده في شيء من هذا الترتيب وإن حكى في كشف اللثام^(١) خلو كتب بعض الأصحاب عنه مطلقاً كالمصباح^(٢) ومختصره^(٣) والجمل والعقود^(٤) والهداية^(٥) ، وكالفتاوى^(٦) في بدل الوضوء ، وبعضها عنه بين الكفين كالمقنع^(٧) وجل العلم والعمل^(٨) والسرائر^(٩) والمراسم^(١٠) مثل المصنف هنا ؛ إذ ليس ذلك صريحاً في الخلاف .

مع أن التأمل في عبارة الأولين عدا مختصر المصباح - فإنه لم يحضرنى - يظهر معه إرادة الترتيب فيما عدا الكفين وإن وقع العطف بها في الواو ، بل وفيها أيضاً في عبارة ما عدا الهداية ، كما أن ظاهر السرائر أو صريحها الترتيب في نفس الكفين أيضاً كجمل العلم إن أراد بها التي للمرتضى (رحمه الله) وإن عطف فيها اليسرى بالواو ، ولم يحضرنى المراسم والمقنع .

(١) كشف اللثام : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٨ .

(٢) مصباح المتجهد : في التيمم ص ١٣ .

(٣) مختصر المصباح : التيمم واحكامه ص ٢٦ (مخطوط) .

(٤) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : التيمم واحكامه ص ١٦٩ .

(٥) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب التيمم ص ٤٩ .

(٦) من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ذيل ح ٢١٣ ج ١ ص ١٠٤ .

(٧) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب التيمم ص ٣ .

(٨) جل العلم والعمل (ضمن رسائل المرتضى) : التيمم واحكامه ج ٣ ص ٢٥ .

(٩) السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٦ .

(١٠) المراسم : الطهارة / كيفية التيمم ص ٥٤ .

ولعلّه لذا نسب غير واحد ^(١) الترتيب المذكور إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه كما صرح به في المفاتيح ^(٢) وعن إرشاد الجعفرية ^(٣) ، بل في التذكرة ^(٤) إلى علماء أهل البيت ، والمنتهى ^(٥) إلى علمائنا أجمع ، وفي الخلاف ^(٦) والغنية ^(٧) إحالة دليل وجوبه على الوضوء ، ومنه هناك فيها بل عمدته الإجماع .

وقد يشعر ذلك منها بعد القول بالفصل بين الوضوء والتيمم كما عن المرتضى التصريح به ، حيث قال : « كلّ من أوجب الترتيب في الوضوء أوجبه فيه ، فن فرق بينهما خرق الإجماع » ^(٨) انتهى . فيكتفى حينئذ بما دلّ عليه هناك من الإجماع وغيره ، وفي جامع المقاصد ^(٩) الإجماع عليه بالنسبة إلى تقديم اليمنى على اليسرى .

قلت : ومع ذلك كلّه فالتيمم البياني في صحيح الخزاز عن الصادق (ع) ^(١٠) ،

(١) كالشاهد في الذكرى : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٩ .

(٢) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٦٩ ج ١ ص ٦٢ .

(٣) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٥٤٤ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٦٤ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٧ .

(٦) الخلاف : الطهارة / مسألة ٨٢ و ٤٢ ج ١ ص ١٣٨ و ٩٥ و ٩٦ .

(٧) الغنية (ضمن الحوامع الفقهية) : الصلاة / في التيمم ص ٤٩٣ وكيفية الطهارة ص ٤٩٢ .

(٨) نقله عنه المصنف في المعبر : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٩٣ .

(٩) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٢ .

(١٠) رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن أبي يونس ، عن أبي ايوب الخزاز ،

عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « سألت عن التيمم ، فقال : ان عماراً أصابته جنابة

فتمتع كما تتمتع الدابة ، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله) : يا عمار ، تمعكت

كما تتمتع الدابة ؟! فقلت له : كيف التيمم ؟ فوضع يده على المسح ثم رفعها فمسح

ومضمّر الكاهلي^(١) في الحسن، وصحيح زرارة عن الباقر (عليه السلام) المروي في مستطرفات السرائر^(٢)، صريح في ترتيب مسح الكفّين على مسح الجبهة، ولا ينافيه عطفهما عليها في غير هذه الأخبار^(٣) بالواو، سيّما على القول بأنّها للترتيب، بل تكون الآية حينئذٍ دليلاً على ذلك أيضاً. مع إمكان الاستغناء عنه بالنسبة إليها بما دلّ^(٤) على

وجهه، ثم مسح فوق الكف قليلاً».

الكافي: باب صفة التيمم ح ٤ ج ٣ ص ٦٢، وسائل الشيعة: باب ١١ من ابواب التيمم

ح ٢ ج ٢ ص ٩٧٦.

(١) الكافي: باب صفة التيمم ح ٣ ج ٣ ص ٦٢، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٩ ح ٣ ج ١

ص ٢٠٧، وسائل الشيعة: باب ١١ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٧٦.

(٢) يأتي في ص ٣٠٢.

(٣) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم، عن ابيه، وعن علي بن محمد، عن سهل بن زياد جميعاً، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن ابن بكير، عن زرارة، قال: «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن التيمم، فضرب بيده إلى الأرض، ثم رفعها فنفضها، ثم مسح بها جبينه وكفّيه مرة واحدة».

الكافي: باب صفة التيمم ح ١ ج ٣ ص ٦١، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٩ ح ١ و٤

و ٦ و ١٧ و ١٨ ج ١ ص ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢١٢، وسائل الشيعة: باب ١١ من ابواب التيمم

ح ٣-٩ ج ٢ ص ٩٧٦-٩٧٧.

(٤) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم، عن ابيه، وعن محمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حريز، عن زرارة، قال: «قال ابو جعفر (عليه السلام): تابع بين الوضوء كما قال الله (عزّوجل)، ابدأ بالوجه، ثم باليدين، ثم امسح الرأس والرجلين، ولا تقدّم شيئاً بين يدي شيء تخالف ما أمرت به، فإن غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه وأعد على الذراع، وإن مسحت الرجل قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل ثم أعد على الرجل، ابدأ بما بدأ الله (عزّوجل) به».

الكافي: باب الشكّ في الوضوء.... ح ٥ ج ٣ ص ٣٤، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب

الأمر بالبداة بما بدأ الله به .

لكنها على كل حال كأكثر الأخبار لا دلالة فيها على الترتيب بين اليدين ، بل لعل إطلاقها يقضي بعدمه ، إلا أنه فيما سمعته من الإجماعات بسيطها ومركبها غنية عن ذلك ، سيما بعد اعتضاها بظاهر الصحيح المروي في مستطرفات السرائر عن الباقر (عليه السلام) حكاية عن النبي (صلى الله عليه وآله) ، قال فيه بعد ذكر قصة عمّار : « فضرب بيديه على الأرض ، ثم ضرب إحداها على الأخرى ، ثم مسح جبينه ، ثم مسح بكفيه كل واحدة على ظهر الأخرى ، مسح اليسرى على اليمنى ، واليمنى على اليسرى »^(١) ولا ينافي تبادل الترتيب من مثله كون الواو لمطلق الجمع في حد ذاتها .

وبالرضوي : « صفة التيمّم أن تضرب بيدك على الأرض ضربة ، ثم تمسح بهما وجهك موضع السجود من مقام الشعر إلى طرف الأنف ، ثم تضرب بهما أخرى فتمسح بهما إلى حدّ الزند ، وروي من أصول الأصابع ، تمسح باليسرى اليمنى ، وباليمنى اليسرى على هذه ، وروي : إذا أردت التيمّم اضرب كفّيك على الأرض ضربة واحدة ، ثم تضع إحدى يديك على الأخرى ، ثم تمسح بأطراف أصابعك وجهك من فوق حاجبيك ، وبقي ما بقي ، ثم تضع أصابعك اليسرى على أصابعك اليمنى من أصل الأصابع من فوق الكفّ ، ثم تمرّها على مقدّمها على ظهر الكفّ ، ثم تضع أصابعك اليمنى على أصابعك اليسرى ، فتصنع بيدك اليمنى ما صنعت بيدك

٤ ح ١٠٠ ج ١ ص ٩٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣٤ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٣١٥ .

(١) مستطرفات السرائر : نوادر احمد بن محمد بن أبي نصر ح ٤ ص ٢٦ ، وسائل الشيعة : باب ١١

من ابواب التيمّم ح ٩ ج ٢ ص ٩٧٧ .

اليسرى على اليمنى مرة واحدة ...»^(١) إلى آخره .

وهو وإن لم نقل بحجّيته في نفسه ، لكنّه لا بأس بذكره مؤيِّداً ، كما أنّه لا بأس في العمل بما أرسله بعد الانجبار ، ولعلّه لا ينافيه اشتماله على ما لا نقول به ؛ إذ هو كالعمل ببعض الخبر وترك الآخر .

ومنه ينقدح الاستدلال حينئذٍ على ما نحن فيه بصحيح ابن مسلم عن الصادق (عليه السلام) ، قال : « سألته عن التيمم ، ف ضرب بكفّيه الأرض ، ثم مسح بهما وجهه ، ثم ضرب بشماله الأرض ف مسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع ، واحدة على ظهرها ، و واحدة على بطنها ، ثم ضرب يمينه الأرض ، ثم صنع بشماله كما صنع يمينه ... »^(٢) إلى آخره .

فظهر لك حينئذٍ من ذلك كلّ أنّه لو أُخِلَّ بالترتيب وجب عليه الإعادة على ما يحصل به ، ما لم يخلّ بالموالاتة ، فيجب استدراكه من أصله بناءً على وجوبها فيه كما ذكره جماعة^(٣) ، بل في المنتهى^(٤) نسبته إلى علمائنا ، والذكرى^(٥) والحدائق^(٦) إلى الأصحاب ، والمدارك^(٧) إلى

(١) فقه الرضا : باب ٤ ص ٨٨ ، مستدرک الوسائل : باب ٩ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٥٣٥ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ح ١٥ ج ١ ص ٢١٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٣ ح ٨ ج ١ ص ١٧٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب التيمم ح ٥ ج ٢ ص ٩٧٩ .

(٣) كالعلامة في التذكرة : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٦٤ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٣ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٩ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٩ .

(٦) الحدائق الناضرة : الطهارة / كيفية التيمم ج ٤ ص ٣٥٥ .

(٧) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢٢٧ .

قطعهم ، مؤذنين بدعوى الإجماع عليه كظاهر الغنية^(١) أو صريحها وإشعار الخلاف^(٢) ، بل في جامع المقاصد : « والمرجع فيها الإجماع »^(٣) ، والروض : « الأولى الاستناد إلى الإجماع »^(٤) ، ومجمع البرهان : « يفهم كونها واجبة بالإجماع عند علمائنا »^(٥) انتهى .

وأنها شرط فيه كما هو ظاهر معاهد هذه الإجماعات عدا الأخير ، فإنه قد يظهر منه التوقف في ذلك ، واحتمله غيره^(٦) على أن يراد بها حينئذٍ الوجوب التعبدي ، ولعله لاحتمال ذلك في موالاة الوضوء أيضاً .

لكنه ضعيف جداً ، وقد مرّ ما يكفي في ردّه في المقيس عليه ، كضعف ما يحكى عن نهاية الأحكام^(٧) من احتمال عدم وجوبها أصلاً فيما كان بدلاً من الغسل ، وإن نقل عن الدروس^(٨) الجزم به أيضاً ، ولعله لعدم وجوبها في المبدل عنه باعتبار تنزيل التراب منزلة الماء .

وفيه : - مع مخالفته لما عرفت من الإجماع صريحه وظاهره - أنّ إطلاق المنزلة لا يتناول مثله ، وإن كان قد يشهد له في الجملة تمرغ عمار^(٩) ،

(١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة/ في التيمم ص ٤٩٣ .

(٢) الخلاف : الطهارة/ مسألة ٨٣ ج ١ ص ١٣٨ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٣ .

(٤) روض الجنان : الطهارة/ اسباب التيمم ص ١٢٧ .

(٥) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة/ اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٨ .

(٦) كالشهيد في الذكري : الطهارة/ واجبات التيمم ص ١٠٩ ، والفاضل الهندي في كشف

اللثام : الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٨ .

(٧) نهاية الاحكام : الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ٢٠٨ .

(٨) الدروس الشرعية : الطهارة/ كيفية التيمم ص ٢٠ .

(٩) كما في خبر أبي أيوب الحزاز الذي ذكرناه في هامش رقم (١٠) من ص ٣٠٠ .

وهو من أهل اللسان ، إلا أنه يدفعه : عدم مساواتها للكيفية في الانصراف ، على أنه قد رد ذلك على عمار ، فعلم أن المراد بالمنزلة البدلية في الإباحة لا الكيفية .

فظهر حينئذ أن الاستدلال على الموالاة بالمنزلة لوجوها في الوضوء في غير محله ، كالاستدلال عليها أيضاً بالفاء في قوله تعالى : « فَتَيَمَّمُوا » ^(١) الدالة على تعقيب التيمم الشرعي لإرادة القيام إلى الصلاة من غير مهلة ، وحيث لا يوالي فيه لم يحصل التعقيب ، لا لأن التيمم في الآية بمعنى القصد كما في المدارك ^(٢) ، بل للقطع بكون المراد منها عدم الدخول في الصلاة بدون الطهارة ، على أنه قد يستمر زمن الإرادة بحيث لا ينافي الموالاة ، مع احتمال المناقشة في استفادة التعقيب بالمعنى المراد هنا من مثل هذه الفاء .

نعم ، قد يمكن الاستدلال عليها بالفاء في قوله تعالى : « فَأَمْسَحُوا » ^(٣) متمماً بعدم القول بالفصل بين معاينة مسح الجبهة للضرب وبين غيره ، وبالموالاة في التيمم البياني ، واحتمال المناقشة فيه كما في الوضوء - مع إمكان منع جريانها هنا باعتبار كونه بياناً للتيمم المجمل - مدفوع بما تقدم في باب الوضوء ^(٤) .

نعم ، قد يناقش فيه باعتبار عدم ظهور قصد الموالاة في التيمم البياني ؛ لاحتمال كونه لضرورة البيان كما هو المعتاد في كل ما يراد بيانه مما لا يعتبر التوالي فيه قطعاً ، فالإنصاف أن العمدة في الدليل الإجماع السابق . لكن قد يقال مؤيداً له : - بعد كون المولى فيه المتيقن في البراءة - أن

(١) و(٣) سورة النساء : الآية ٤٣ ، وسورة المائدة : الآية ٦ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢٢٨ .

(٤) في ج ٢ ص ٤٦٤ - ٤٦٥ .

ليس المراد هنا بالموالاة إلا عدم التفريق المنافي لهيئة التيمّم وصورته ، وإلا فلا يعقل إرادة معناها في الوضوء إلا بملاحظة التقدير للجفاف لو كان ماءً كما عن الدروس^(١) ، وهو - مع أنّه لازم لذهاب الصورة أيضاً كالموالاة بمعنى التقدير الزماني الذي قد ذكرناه في باب الوضوء - لا دليل عليه هنا ، كما أنّ المتابعة الحقيقية مقطوع بعدمها ، فيتّجه الحكم بالفساد حينئذٍ لانتفاء الاسم بانتفاء تلك الصورة كما في كثير من العبادات .

اللّهم إلا أن يقال : إنّ ظاهر من اعتبر الموالاة إفساد التيمّم بفوات المتابعة العرفيّة ، كما جعله المدار في جامع المقاصد^(٢) والروض^(٣) وإن لم تذهب الصورة . وفيه : - بعد تسليم انفكاك ذلك عن محو الصورة - تأمل ونظر ، هذا .

وقد قال في المدارك وسبقه إلى ما يقرب منه في المنتهى^(٤) : «إنّه لو قلنا باختصاص التيمّم في آخر الوقت كانت الموالاة من ضروريّات صحّته لتقع الصلاة في وقتها»^(٥) وفيه : - مع ابتناؤه على التضيّق في أمر التضيّق - أنّ وجوبها حينئذٍ خارج عمّا نحن فيه ، بل تكون حينئذٍ كوجوب الموالاة في الغسل عند الضيق ، وأين هو من الوجوب الشرطي ؟!

وكالترتيب والموالاة في الوجوب المباشرة بالمعنى السابق في الوضوء ، كما

(١) قاله في الذكرى لا الدروس كما نقله عنه ايضاً صاحب مفتاح الكرامة ، راجع ذكرى

الشيعية : الطهارة / واجبات التيمّم ص ١١٠ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٤٩٣ .

(٣) روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمّم ص ١٢٧ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ١٤٩ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمّم ج ٢ ص ٢٢٨ .

هو ظاهر عبارة المصنّف وغيره من الأصحاب^(١) ؛ لعين ما مرّ فيه من القاعدة وغيرها ، مع ما في كشف اللثام^(٢) من الإجماع ظاهراً عليه هنا ، وفي المدارك^(٣) من نفي الريب عنه ، والمنتهى^(٤) من نفي الخلاف فيه عندنا ، فلو يمتّمه غيره مع القدرة لم يجز .

نعم ، يجوز مع العجز كما في المبدل منه بلا خلاف ؛ لما مرّ هناك أيضاً ، ولقول الصادق (عليه السلام) في خبر ابن مسكين وغيره في المجدور الذي غسّل فمات : «... ألا يمتّموه؟! إنّ شفى العي السؤال»^(٥) ، وفي مرسل ابن أبي عمير : «يُتِمّم المجدور والكسير إذا أصابتهما جنابة»^(٦) ، كمرسل الفقيه عنه (عليه السلام) أيضاً : «المبطون والكسيريّمان ولا يغسلان»^(٧) .

لكن في غير النية ، بل يتولّاها العليل كالوضوء لما تقدّم فيه أيضاً ، بل قد يظهر من المدارك^(٨) دعوى الإجماع عليه هنا ، إلّا أنّه قال في جامع

(١) كقواعد الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٢٣ ، وارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٤ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٩ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢٢٧ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٨ .

(٥) الكافي : باب الكسير والمجدور ومن به الجراحات وتصيبهم الجنابة ح ٥ ج ٣ ص ٦٨ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٦٧ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٧ ج ١ ص ١٨٥ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب التيمم ح ١٠ ج ٢ ص ٩٦٨ .

(٧) من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ح ٢١٨ ج ١ ص ١٠٧ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب التيمم ح ١٢ ج ٢ ص ٩٦٨ .

(٨) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢٢٧ .

المقاصد: «لونيوا كان أولى» ^(١)، قلت: أي أحوط؛ لظهور انتساب الفعل للعامل.

وهل المراد تيممه بيدي النائب، أو أنه يضرب بيدي العليل فيمسح بها مع الإمكان؟ ظاهر الذكرى ^(٢) وجامع المقاصد ^(٣) والمدارك ^(٤) أو صريحها الثاني؛ لعدم سقوط الميسور بالمعسور، وبقاء صورة المباشرة، بل لم أقف على قائل بالأول، نعم في الأول عن الكاتب يضرب الصحيح بيده ثم يضرب بيدي العليل، ثم قال: «ولم نقف على مأخذه» ^(٥).

قلت: وهو كذلك مع التمكن من ضرب الأرض بيد العليل والمسح بها، أما مع المكنة من الثاني دون الأول فقد يتجه حينئذ ما ذكره الكاتب، بل لم يستبعد وجوه في كشف اللثام ^(٦).

لكن قد يناقش فيه - مع بُعد الفرض - بعدم صدق المسح حينئذ بالأرض أي بما ضررها به.

كما أنه قد يناقش في الأول أيضاً بأصالة البراءة من تلك الكيفية الخاصة، بل لعل إطلاق الأمر بالتولية يقضي بخلافه إن لم يكن ظاهراً في مباشرة المتولي، بل قد لا يجتزى بيد العليل؛ لعدم استناد المسح إليه بسبب ذلك، فيكون بالنسبة للعامل كالمسح بآلة أجنبية، كل ذا مع

(١) جامع المقاصد: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٧.

(٢) ذكرى الشيعة: الطهارة/ واجبات التيمم ص ١٠٩.

(٣) جامع المقاصد: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٧.

(٤) مدارك الاحكام: الطهارة/ كيفية التيمم ج ٢ ص ٢٢٧.

(٥) ذكرى الشيعة: الطهارة/ واجبات التيمم ص ١٠٩.

(٦) كشف اللثام: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٩.

تركهم هذا التفصيل في الطهارة المائية ، بل ظاهر ما استدلّ به هناك - من أمر الصادق (عليه السلام)^(١) الغلّة في الليلة التي كان فيها شديد الوجد بحمله وتغسيله ، فحمل ووضع على خشبات وغسل - عدمه أيضاً ؛ لظهور تمكّن الغلّة من مباشرة بعض الغسل بيديه ، فالأحوط حينئذٍ إيقاع الكيفيتين إن لم يكن متعيناً لتوقّف البراءة اليقينية عليه ، فتأمل جيّداً .

هذا كلّه في نفس الترتيب ونحوه ، وأمّا المرتّب فأولها وضع اليدين أو ضربهما على ما يتيّم به من الأرض وغيرها ، بلا خلاف أجده فيه^(٢) ، بل في ظاهر الذكرى^(٣) وصريح جامع المقاصد^(٤) والمدارك^(٥) وغيرهما^(٦) الإجماع عليه ؛ للنصوص المستفيضة^(٧) في كفيّته إن لم تكن متواترة .

وحملها على الغالب - من توقّف التصاق التراب بالكفين والمسح به على ذلك ، وإلاّ فيجزى حتّى لو استقبل العواصف بهما ومسح ، كما عن

(١) تقدم في ص ١٨٤ .

(٢) من قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٢-٣٣ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / بيان التيمم ص ٧١ ، وابن ادرّيس في السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٦ و ١٣٧ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٦ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٢٣ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٧ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٨٩ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢١٧ .

(٦) كالحدائق الناضرة : الطهارة / كيفية التيمم ج ٤ ص ٣٣٠ ، ورياض المسائل :

الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٧٩ .

(٧) مرّ بعضها وبأتي بعض آخر في خلال البحث ، وراجع وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب

التيمم ج ٢ ص ٩٧٥ .

العلامة في النهاية : « إنّه الأقرب »^(١) - منافع لظاهرها أو صريحها بلا شاهد ، سيّما بعد الاعتضاد بما عرفت ، بل عن المقاصد العلية^(٢) الاتفاق على عدم صحّة التيمّم لو تعرّض لمهبّ الريح . نعم ، لا يبعد الاجتزاء بذلك عند الاضطرار ، بل لعلّه يقدّم على بعض أفراد الغبار .

إنّما البحث في أنّ الواجب مجرّد الوضع كما هو ظاهر المصنّف هنا والمبسوط^(٣) والجامع^(٤) والقواعد^(٥) وصريح الذكرى^(٦) وجامع المقاصد^(٧) وعن الدروس^(٨) ، أو هو باعتماد أي الضرب كما هو ظاهر الهداية^(٩) والمقنع^(١٠) وجمل المرتضى^(١١) والشيخ^(١٢) والغنية^(١٣) والوسيلة^(١٤) وإشارة السبكي^(١٥)

-
- (١) نهاية الاحكام : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٢٠٣ .
 - (٢) المقاصد العلية : ذيل قول المصنّف : « مقارنة للضرب على الأرض لا لمسح الجبهة » ص ٧٣ .
 - (٣) المبسوط : الطهارة / التيمّم واحكامه ج ١ ص ٣٢-٣٣ .
 - (٤) الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمّم ص ٤٦ .
 - (٥) قواعد الاحكام : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٢٣ .
 - (٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات التيمّم ص ١٠٨ .
 - (٧) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٤٨٩ .
 - (٨) الدروس الشرعية : الطهارة / كيفية التيمّم ص ٢٠ .
 - (٩) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب التيمّم ص ٤٩ .
 - (١٠) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب التيمّم ص ٣ .
 - (١١) جمل العلم والعمل (ضمن رسائل المرتضى) : التيمّم واحكامه ج ٣ ص ٢٥ .
 - (١٢) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : التيمّم واحكامه ص ١٦٩ .
 - (١٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في التيمّم ص ٤٩٣ .
 - (١٤) الوسيلة : الصلاة / بيان التيمّم ص ٧١ .
 - (١٥) اشارة السبكي (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة الاضطرارية ص ١١٩ .

والسرائر^(١) والجامع^(٢) وغيرها^(٣) وصريح الروضة^(٤) والروض^(٥) والرياض^(٦) وكشف اللثام^(٧) ، بل في الذكرى^(٨) نسبته الى معظم عبارات الأصحاب ، وكشف اللثام^(٩) إلى المشهور ، بل هو معقد بعض الإجماعات وإن لم تكن مساقة له ؟ قولان ، أقواهما الثاني ؛ اقتصاراً على المتيقن في الكيفية المتلقاة من الشارع ، وللتيممات البيانية فعلاً وقولاً في الأخبار الكثيرة^(١٠) ، والأمر به في مضمير لثام^(١١) ، وصحيح زرارة^(١٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) بعد أن سأل عن التيمم ، وغيرها^(١٣) ولا ينافي ذلك ما حكاه مولانا الصادق (عليه السلام) في خبر

(١) السرائر : الطهارة / التيمم وآحكامه ج ١ ص ١٣٦ .

(٢) قد ذكر قبل قليل أن في الجامع مجرد الوضع ، وبينها تفاوت ، إلا أن يريد ما ذكره بعد ذلك (في ص ٤٧) من قوله : « وإذا كان عليه وضوء ضرب بيده مرة ، وإن كان جنباً ضرب يديه ضربتين » إلا أن غيره ممن نقل عنه القول بالوضع أيضاً عبّروا بهذا التعبير ، وسيشير الشارح الى ذلك في ص ١٨١ س ٨-٩ .

(٣) كالمهذب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٧ ، والمراسم : الطهارة / كيفية التيمم ص ٥٤ ، والموجز (ضمن الرسائل العشر) : في التيمم ص ٥٦ .

(٤) الروضة البهية : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ١٥٦ .

(٥) روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٢٤-١٢٥ .

(٦) رياض المسائل : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٧٩ .

(٧) و (٩) كشف اللثام : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٧ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٨ .

(١٠) كخبر زرارة الذي ذكرناه في هامش رقم (٣) من ص ٣٠١ ، وراجع وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمم ج ٢ ص ٩٧٥ .

(١١) الآتي في ص ٣٦٥ .

(١٢) الآتي في ص ٣٦٦ .

(١٣) وسائل الشيعة : انظر باب ١٢ من ابواب التيمم ج ٢ ص ٩٧٨ .

الخزّاز^(١) وداود بن النعمان^(٢) من وضع النبيّ (صلى الله عليه وآله) يده على المسح^(٣) في بيان التيمّم لعنّار، كحكاية الباقر (عليه السلام) أيضاً ذلك في صحيح زرارة^(٤) ، بل وفعله (عليه السلام) هو أيضاً في خبره الآخر^(٥) ؛ إذ هو - مع أنّ الباقر (عليه السلام) أيضاً قد حكى عن النبيّ (صلى الله عليه وآله) الضرب بيّناً لعنّار في صحيح زرارة المروي في مستطرفات السرائر^(٦) عن نوادر البنزطي - قد ردّه في المدارك^(٧) وشرح المفاتيح^(٨) بأنّه حكاية فعل ، ولا عموم فيه ، لكن قد يشكل بأنّ العبرة بتعبير المعصوم (عليه السلام) عنه في مقام البيان والتعليم ، فالأولى ردّه بأنّه مطلق والأوّل مقبّد .

ودعوى ظهور الوضع في غير الضرب لا فيما يشمله - فيتّجه التخيير بينهما ؛ لاشتغال الأخبار على كلّ منها - ممنوعة ، كاحتمال جعل اختلاف عبارات الأصحاب والأخبار في ذلك قرينة على إرادة الوضع من الضرب ، مع أنّه ليس أولى من العكس ، بل هو أولى لما عرفت ، بل لعلّ تعبير المصنّف

(١) ذكرناه في هامش رقم (١٠) من ص ٣٠٠ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ح ١ ج ١ ص ٢٠٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٢ ح ٤ ج ١ ص ١٧٠ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمّم ح ٤ ج ٢ ص ٩٧٦ .

(٣) المسح : يعتبر عنه بالبلاس ، وهو كساء معروف . مجمع البحرين : ج ٢ ص ٤١٤ مادة (مسح) .
(٤) تقدم في ص ٢٠٨ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ح ٦ ج ١ ص ٢٠٨ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمّم ح ٥ ج ٢ ص ٩٧٧ .
(٦) تقدم في ص ٣٠٢ .

(٧) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمّم ج ٢ ص ٢١٨ .

(٨) مصابيح الظلام (للبهائي) : شرح مفتاح ٦٨ ذيل قول المصنّف : « ويجب وضع الكفين معا على الأرض » ج ١ ص ٤٠٨ (مخطوط) .

والجامع والقواعد بالضرب فيما يأتي^(١) من بدلية الوضوء والغسل والمبسوط في الثاني خاصة قرينة على إرادته من الوضع هنا، فلا خلاف بالنسبة إليهم حينئذٍ وينحصر في الشهيد والمحقق وعن نهاية الاحكام، وقد عرفت ضعفه لكن اختياراً.

أما لو اضطرر بأن تمكن من الوضع دون الضرب فلا يبعد الاجتزاء به، ولا يسقط التيمم أصلاً قطعاً أو خصوص مباشرة باطن الكف للأرض منه، وإن كان الأول مقتضى انتفاء المركب بانتفاء أحد أجزائه، والثاني مقتضى عدم سقوط الميسور، مع عدم الدليل على البذل في المتعذر.

إلا أن الأول لا يعارض ما دلّ على انتفائه بذلك من قاعدة الميسور وغيرها، بل لعله إجماعي كما يظهر منهم في عدم سقوطه بالأقطع ونحوه وبالعجز عن المباشرة.

والثاني - مع أن قاعدة اليسر تقتضيه؛ إذ الفأث الضرب لا مباشرة الكف بالأرض ثم المسح بها - يمكن استفادة بدليته من إطلاق ما دلّ على الوضع من الأخبار السابقة بل والآية، مع عدم المقيّد هنا؛ لظهور اختصاص أدلة الضرب بالاختيار.

وكيف كان، فيعتبر بالضرب أو الوضع أن يكون بكلتا يديه مع التمكن إجماعاً محضاً^(٢) ومنقولاً^(٣) ونصوصاً^(٤)، فلو ضرب بإحدهما لم يجز، بل

(١) في ص ٣٥٦.

(٢) ممن قال بذلك الشيخ في المبسوط: الطهارة/ التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٢-٣٣، وابن البراج في المهذب: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ٤٧، وابن ادريس في السرائر: الطهارة/ التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٦، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ باب التيمم ص ٤٦، والعلامة في القواعد: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ٢٣.

(٣) نقل الاجماع في: مدارك الاحكام: الطهارة/ كيفية التيمم ج ٢ ص ٢١٧.

(٤) تقدم بعضها وبأني بعض آخرها، وراجع وسائل الشيعة: باب ١١ من ابواب التيمم ج ٢ ص ٩٧٥.

يعتبر أن يكون دفعة كما صرح به في جامع المقاصد^(١) وغيره^(٢)، بل في الحدائق^(٣) نسبته إلى ظاهر الأخبار والأصحاب، بل قد يستفاد من معقد إجماع المعية في المدارك^(٤) وغيره^(٥)، وإن أمكن المناقشة فيه باحتمال إرادة عدم الاجتزاء بالواحدة، كما أنه يمكن المناقشة في استفادة شرطيته من الأخبار أيضاً، وإن كان ربّما ينساق من قوله (عليه السلام): «اضرب بكفّيك»^(٦) ونحوه، لكنّه انسياق أظهرية لا شرطية، وإلا فالصدق حاصل بالتعاقب.

نعم، لا يعتبر فيما يتيّم به من التراب وغيره كونه موضوعاً على الأرض بل يجزي لو كان على غيرها ولو بدن غيره، كما هو ظاهر إطلاق الفتاوى بل والأدلة والسيرة القاطعة، وما في التيمّات البيانية ونحوها من ضرب الأرض محمول على المثال قطعاً.

بل لو كان على وجهه تراب صالح فضرب عليه ومسح أجزاء كما صرح به في الذكرى^(٧) وغيرها^(٨)؛ لصدق الامتثال وعدم ما يصلح

(١) جامع المقاصد: الطهارة/ كيفية التيمم ج ٢ ص ٤٩٠.

(٢) كروض الجنان: الطهارة/ اسباب التيمم ص ١٢٤، ومفاتيح الشرائع: الصلاة/ مفتاح ٦٨ ج ١ ص ٦٢.

(٣) الحدائق الناضرة: الطهارة/ كيفية التيمم ج ٤ ص ٣٣٢.

(٤) مدارك الاحكام: الطهارة/ كيفية التيمم ج ٢ ص ٢١٧.

(٥) كذخيرة المعاد: الطهارة/ اسباب التيمم ص ١٠٢، ورياض المسائل: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ٧٩.

(٦) تقدم في ص ٢٤١.

(٧) ذكرى الشيعة: الطهارة/ واجبات التيمم ص ١٠٨.

(٨) كنهاية الاحكام: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ٢٠٢، وذخيرة المعاد: الطهارة/ اسباب

للمعارضة ، فما في المدارك ^(١) ومال إليه في شرح المفاتيح ^(٢) - من عدم الاجتزاء ؛ لتوقيفية العبادة مع تبادر غيره من الأدلة - جوّد في غير محله ، سيّما بعد التعدية حتّى منها صريحاً في الأوّل ^(٣) وظاهراً في الثاني ^(٤) للتراب الموضوع على بدن الغير بل وبدنه غير الوجه . نعم ، لو أمّريده على ما على وجهه من التراب مجتزئاً به عن مسحه بذلك لم يجز قطعاً ، وإن احتمله في المنتهى ^(٥) . لما عرفت من الإجماع وغيره على اعتبار الضرب أو الوضع ثمّ المسح به .

كما أنّه لا يجتزى بالضرب بظهر الكف وإن استوعب مع التمكن من البطن ؛ لأنّه المنقول والمعهود والمتبادر ، بل المقطوع به من كيفية التيمم في النصوص والفتاوى ، بل صرّح به المرتضى ^(٦) والمفيد ^(٧) وابن إدريس ^(٨) وغيرهم ^(٩) .

التيمم ص ١٠٢ ، والحدائق الناضرة : الطهارة / كيفية التيمم ج ٤ ص ٣٣٢ .

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢١٨ .

(٢) مصابيح الظلام (للبيهاني) : شرح مفتاح ٦٨ ذيل قول المصنف : « ويجب وضع الكفين معاً على الارض » ج ١ ص ٤٠٨ (مخطوط) .

(٣) و(٤) راجع المصدرين السابقين .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٨ .

(٦) جل العلم والعمل (ضمن رسائل المرتضى) : التيمم واحكامه ج ٣ ص ٢٥ .

(٧) المقنعة : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٦٢ .

(٨) السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٦ .

(٩) كسلا في المراسم : الطهارة / كيفية التيمم ص ٥٤ ، والشهيد في الالفية : المقدمة الأولى من الفصل الأوّل ص ٤٦ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٠ .

بل قد يشكل الانتقال للظهر مع عدم التمكن أيضاً - وإن صرح به في جامع المقاصد^(١) وعن الذكرى^(٢) وإرشاد الجعفرية^(٣) والمقاصد العلية^(٤) ؛ لإطلاق الآية وغيرها ، مع عدم نصوصية الأخبار والفتاوى في وجوبه بالباطن ، والتبادر مقصور على الاختيار - بدعوى انصراف المسح في الآية إلى المتعارف من آله أيضاً ، كالأمر بضرب الأرض بالكف إلى الباطن ، وبإجمال قصد الصعيد فيها ، وقد كشفت عنه الأخبار بإرادة الضرب ، والمتبادر منها الباطن ، فيبقى غيره بلا دليل ، وبأنّ المعبر في الحجية الظهور ، فلا يقدح عدم النصوصية ، ومنع الظهور أو قصره في حال الاختيار كما ترى ، مع أنّ قضية الأول الجواز بالظهر اختياراً ، والثاني بغير الظهر من أجزاء البدن ، وقربه إلى الباطن لا يصلح معيّناً .

لكن قد يقال : إنه أولى من كلّ ما يتصور في المقام من التولية أو تيمّم الأقطع أي المسح بالأرض أو غيرها ، خصوصاً بعد الأمر بالضرب بالكف المتناول للظاهر والباطن ، وإن كان الثاني هو المتبادر لركته في حال الاختيار خاصة .

ولعلّ ذا هو الأقوى وإن كان الأحوط حينئذٍ الجمع بينه وبين الإتيان بكلّ ما يحتمل مدخليته حتى حكم فاقد الطهورين إن لم يكن ذلك متعيّناً للبراءة اليقينية ، كما في كلّ ما لم يتضح من الأدلة حكمه .

(١) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٠ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٩ .

(٣) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٥٤٢ .

(٤) المقاصد العلية : ذيل قول المصنف : « الضرب على الأرض بكلتا يديه ببطونها مع الاختيار »

وكيف كان ، فعلى الأول لو تعذر الضرب بباطن إحدى اليدين فهل يقتصر على باطن الأخرى ، أو بباطنها مع ظاهر الأولى ؟ وجهان ، أقواهما الثاني ؛ لاستلزام بدلية ظهورهما ظهر كل منهما .

وليس نجاسة باطن اليدين مع عدم التعدي والحجب وتعذر الإزالة عذراً في الانتقال إلى الظهر مع الخلو عن ذلك ، أو إلى مسح الأقطع مع عدمه ، بل ومع الحجب بها أيضاً ولو استوعب ، لكن مع تعذر الإزالة ولو بنجاسة أخرى كغيرها من الحواجب ، بلا خلاف أجده بين الأصحاب في الأول ، وعلى الأصح في الثاني ؛ لعدم الدليل على اعتبار الطهارة هنا وإن قلنا به في الاختيار ، وعلى اعتبار مباشرة نفس البشرة ، بل لعل إطلاق الأدلة وفحواها يقضي بخلافه ، خصوصاً ما دل^(١) منها على تيمم ذي الجروح والقروح ونحوهما ، وما دل^(٢) منها على حكم الحواجب من الجبائر والطلاء ونحوهما مما تقدم في الوضوء مما يفهم منها تنزيل الحائل مع تعذر إزالته منزلة المحال عنه ، بل في حديث المارة^(٣) منها ما هو كالصریح في ذلك .

ولذا كان الحكم عندهم في الحائل على الأعضاء الممسوحة من الجبهة

(١) كخبر ابن أبي نصر الذي ذكرناه في هامش رقم (٢) من ص ١٧٩ .

(٢) وسائل الشيعة : انظر باب ٣٩ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٣٢٥ .

(٣) رواه الشيخ باسناده عن احمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن علي بن الحسن بن رباط ، عن عبد الأعلى مولى آل سام ، قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : عثرت فانقطع ظفري فجعلت على اصبعي مارة ، فكيف أصنع بالوضوء ؟ قال : يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله (عز وجل) ، قال الله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) امسح عليه » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ٢٧ ج ١ ص ٣٦٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب

٤٦ ح ٣ ج ١ ص ٧٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب الوضوء ح ٥ ج ١ ص ٣٢٧ .

وظاهر اليدين المسح عليه ، والفرق بين الماسح والممسوح في ذلك تحكّم .
 فما في ظاهر الذكرى^(١) وصریح الروضة^(٢) من جعلها لو كانت حائلة
 عذراً في الانتقال إلى الظهر لا يخلو من نظر بل منع ، سيما مع حيلولتها لقليل
 من باطن الكفّ ، وفاقاً لصریح جامع المقاصد^(٣) والمدارك^(٤) وظاهر الروض^(٥) .
 واحتمال الفرق بينها وبين غيرها من الحواجب الطاهرة أو التزام ذلك
 فيها أيضاً أوضح من الأوّل نظراً ومنعاً ، سيما الأخير ، بل لعلّه مجمع على
 خلافه هنا ، بل قد ينقذ من التأمل فيما ذكرنا أنّه لو تعذّر المباشرة بباطن
 اليد لجرح وشبهه وأمکن وضع حائل عليه من خرقة ونحوها والمباشرة به
 وجب كالجيرة في المائيّة ، لكنّ الاحتياط بالجمع بين الكيفيتين بل وتيمّم
 الأقطع والتولية مع حكم فاقد الطهورين لا ينبغي أن يترك .

نعم ، لو كانت النجاسة متعدّية ولم يمكن التجفيف ولا الإزالة اتّجه
 حينئذٍ جعله عذراً في الانتقال إلى الظهر مع الخلوّ ، وإلاّ فالى المسح بالجبهة
 خاصّة كالأقطع ، كما صرّح به في جامع المقاصد^(٦) والروض^(٧)
 والروضة^(٨) ، ولعلّه ظاهر الذكرى^(٩) ؛ لاستلزامه حينئذٍ تنجّس ما يتيمّم

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات الوضوء ص ١٠٩ .

(٢) الروضة البهية : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ١٥٧ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٨ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢٢٨ .

(٥) روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٢٥ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٨ .

(٧) روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٢٥ .

(٨) الروضة البهية : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ١٥٧-١٥٨ .

(٩) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٩ .

به الذي قد عرفت اشتراط الطهارة فيه .

مع إمكان المناقشة فيه أيضاً بأنّ دعوى اعتبار ذلك مطلقاً حتّى مع التعذّر ليتّجه الانتقال المذكور ممنوعة ، وكيف ؟! مع قصرهم كثيراً ممّا يعتبر في التيمّم على الاختيار . على أنّ قضية اعتبارها كذلك سقوط التيمّم أصلاً ، لا اليدين خاصّة ، فيكون فاقد الطهورين ، وقياسه على الأقطع ليس بأولى من قياسه على من تعذّر عليه غسل بعض أعضاء الطهارة المائية بما لا يرجع إلى الجبيرة ، بل هو مقتضى الأصل . ولو سلّم فالمتّجه سقوط الضرب والمسح بخصوص ذلك المحلّ من الكفّ لا تمامه مع فرض عدم الاستيعاب كما هو قضية إطلاقهم .

ولعلّه لذلك كلّه أو بعضه جزم في المدارك ^(١) وتبعه في الكفاية ^(٢) بالمسح باليد وإنّ تعدّت النجاسة ، وهو لا يخلو من قوّة ، خصوصاً مع تعذّر تيمّم الأقطع والتولية عليه ؛ لعدم سقوط الصلاة عنه بحال ، إلّا أنّ الأقوى الأوّل لكن بشرط استيعاب النجاسة للباطن ، أمّا مع بقاء ما يصلح للضرب والمسح به فالأقوى تعيين ذلك عليه .

كما قد يقوى وجوب التولية عليه في الظّهرين مع تعدّي نجاستهما ، فلا يقتصر على مسح الجهة كالأقطع وإن كان هو ظاهر كلام الأولين ، بل قضيته صيرورته فاقد الطهورين مع فرض النجاسة المتعدّية في الجهة أيضاً ، فيكون جميع أعضائه - ماسحة وممسوحة - مستوعبة بالنجاسة ، وفيه تأمل ، لكنّ الاحتياط بفعل كلّ ما يحتمل ممّا ذكرناه في المسألة السابقة لا ينبغي

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمّم ج ٢ ص ٢٢٨ .

(٢) كفاية الاحكام : الطهارة / في التيمّم ص ٩ .

أن يترك ، بل لعلّه متعيّن .

كما أنّه قد يتعيّن أيضاً فيما لو كانت النجاسة المتعدّية في الممسوح دون الماسح بحيث لا تتعدّى إلى التراب ، وإن كان الأقوى فيه المسح عليه حينئذٍ مع التعذّر ، من غير فرق بين استيعابها للممسوح وعدمه ؛ لعدم الدليل على اعتبار الطهارة فيه هنا ، وإن قلنا باعتبارها في الاختيار .

لكنّه احتمل في جامع المقاصد^(١) والروض^(٢) كونه فاقد الطهورين فيما لو كان ذلك بالجهة ، وهو ضعيف ؛ إذ لا فرق بين التعدي وعدمه بالنسبة إلى صحّة التيمّم ، وإن كان ربّما يحصل في بعض الأحوال بالنسبة إلى خصوص الصلاة ونحوها وبزيادة النجاسة ونحوها ، والبحث الآن في الأوّل .

هذا كلّه مع تعذّر الإزالة عن باطن اليدين مثلاً ولو تخفيفاً ، أمّا مع الاختيار فيجب التجفيف لئلا يتعدّى النجاسة للتراب ، بلا خلاف أجده فيه بين من تعرّض له^(٣) ، بل وبين غيرهم ؛ لما عرفت من اشتراط طهارة التراب . والمناقشة - بأنّ القدر المسلّم من اعتبار الطهارة فيه هو عدم سبق نجاسته على الضرب ، أمّا لو تنجّس به فلا - ضعيفة جدّاً .

وأما اشتراط طهارته - أي الماسح - اختياراً مع عدم التعدي والحجب بل ومعه لغير التراب كما لو جرح بعد الضرب ، واشتراط طهارة الممسوح من الجهة وظاهر اليدين كذلك فلم أعثر على مصرّح بشيء منه من قدماء

(١) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٤٩٨ .

(٢) روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمّم ص ١٢٥ .

(٣) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٤٩٨ ، والشهيد الثاني في

الروضة البهية : الطهارة / في التيمّم ج ١ ص ١٥٧ .

الأصحاب ، كما لم أعثر على ما يدلّ عليه بالخصوص من الأخبار، بل لعلّ إطلاقها -خصوصاً ما دلّ منها على تيمّم ذي الجروح والقروح- كالتأوى يقضي بخلافه بعد الأصل .

نعم ، ظاهر الإرشاد^(١) وصريح جامع المقاصد^(٢) والموجز الحاوي^(٣) وعن حاشية الإرشاد^(٤)- بل في الثاني القطع به، وهي من مثله ممّن [لا]^(٥) يعمل بالظنيات كالاجماع- اشتراط طهارة محل التيمّم ، كصريح الذكرى^(٦) وعن الدروس^(٧) والبيان^(٨) والصيمري^(٩) وصاحب المعالم^(١٠) وتلميذه^(١١) اعتبارها في محالّ المسح، بل في الكفاية: «إنّه المشهورين المتأخّرين»^(١٢). ومنظومة الطباطبائي^(١٣) وشرح المفاتيح^(١٤) والجعفرية^(١٥) وعن

-
- (١) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب التيمّم ج ١ ص ٢٣٤ .
 - (٢) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٤٩٨ .
 - (٣) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : في التيمّم ص ٥٦ .
 - (٤) حاشية ارشاد الاذهان (للكركي) : الطهارة / في التيمّم ذيل قول المصنف : « ولا يشترط فيه ولا في الوضوء طهارة غير محلّ الفرض » ص ٢٣-٢٤ (مخطوط) .
 - (٥) راجع الجزء الثالث ص ٦٠٤ هامش (٥) .
 - (٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات التيمّم ص ١٠٩ .
 - (٧) الدروس الشرعية : الطهارة / كيفية التيمّم ص ٢٠ .
 - (٨) البيان : الطهارة / الاستعمال في التيمّم ص ٣٥ .
 - (٩) كشف الالتباس : الطهارة / في التيمّم ذيل قول المصنف : « وطهارة محله خاصة فان تعذر ولم يتعد الى التراب جاز... » ص ١٩٥-١٩٦ (مخطوط) .
 - (١٠) الاثنا عشرية (للمشيخ حسن) : في التيمّم ص ١١٥-١١٦ (مخطوط) .
 - (١١) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٥٤٩ .
 - (١٢) كفاية الاحكام : الطهارة / في التيمّم ص ٩ . (١٣) الدرة النجفية : كيفية التيمّم ص ٤٥ .
 - (١٤) مصابيح الظلام (للبهبائي) : شرح مفتاح ٦٩ ذيل قول المصنف : « وطهارة التراب » ج ١ ص ٤١٧ (مخطوط) . (١٥) الجعفرية (ضمن رسائل الكركي) : في التيمّم ج ١ ص ٩٥ .

إرشادها^(١) اعتبارها في الماسح والممسوح ، ولعلّه مراد السابقين أيضاً وإن قصرت بعض عباراتهم عنه ، كما لعلّه الظاهر من الروض^(٢) والروضة^(٣) أيضاً ، بل في شرح المفاتيح^(٤) نسبته إلى الفقهاء كما عن الشهيد الأوّل في حاشيته على القواعد^(٥) الإجماع على اشتراط طهارة أعضاء التيمم ، ولعلّه الحجّة إن تمّ ، لا ما في الذكرى^(٦) من أنّ التراب ينجس بملاقة النجس فلا يكون طيباً ، والمساواة لأعضاء الطهارة المائية ؛ إذ الأوّل أخصّ من المدعى ، بل غير ما سمعت من فرضنا المسألة ، والثاني موقوف على الدليل ، واحتمال إرادته بذلك عموم البدليّة والمنزلة لا وجه له ؛ لأنّ البحث في طهارة الأعضاء لا التراب ، إلّا أن يراد أنّه كما اعتبر في الطهارة بالماء طهارة الأعضاء فكذا ما كان بمنزلته ، وفيه منع واضح ، بل قد يشهد إطلاق المنزلة لخلافه .

ولذا مال في المدارك^(٧) والحدائق^(٨) إلى عدم الاشتراط ، وكذا مجمع البرهان^(٩) ، وإليه يرجع ما عن حواشي السيّد عميد الدين : « إذا كانت

(١) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥٤٩ .

(٢) روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٢٥ .

(٣) الروضة البهية : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ١٥٧ .

(٤) مصابيح الظلام (للبهائي) : شرح مفتاح ٦٩ ذيل قول المصنف : « وطهارة التراب » ج ١ ص ٤١٧ (مخطوط) .

(٥) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٥٤٩ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٩ .

(٧) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢٢٨ .

(٨) الحدائق الناضرة : الطهارة / كيفية التيمم ج ٤ ص ٣٥٣ .

(٩) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٧ .

النجاسة غير متعدية جاز التيمم وإن كانت يدها نجستين»^(١) ، كالحكي عن ابن فهد^(٢) أنه اشترط أحد الأمرين : الطهارة أو الجفاف بحيث لا يتعدى ، ولولا صريح الإجماع السابق المعتضد بظاهره وبالقطع من المحقق الذي هو بمنزلته ، وبالأصل في وجهه ، وبمقتضى البدلية على الاحتمال السابق ، لكان القول بعدم الاشتراط متجهاً حتى مع التعدي لغير التراب . ولقد أجاد في كشف اللثام حيث قال بعد نقله الاشتراط عن الشهيد : « ولا أعرف دليلاً عليه إلا وجوب تأخير التيمم إلى الضيق ، فيجب تقديم الإزالة كسائر الأعضاء إن كانت النجاسة ممّا لا يعنى عنها ، لكنّه حكى الإجماع في حاشية الكتاب »^(٣) انتهى .

وأنت خير أن ما استثناه خارج عمّا نحن فيه من الاشتراط للتيمم من حيث هو ، كما أوماً إليه بتشبيهه ، على أنه لا يتم بناءً على المختار من جوازه في السعة للموقته أو مع عدم الرجاء ، وكذا لا يتم في التيمم لغيرها ممّا لا يعتبر فيه الضيق ، ولولا أنّ الشهيد في سند الإجماع السابق لأمكن منعه على مدّعيه ؛ لما عرفت من خلوّ عبارات الأصحاب عن ذلك ، بل إطلاقها سيّما مع تعرّضهم لما يعتبر فيه قاضٍ بخلافه ، فتأمل جيّداً .

ولا يعتبر العلوق ممّا ضرب عليه للمسح على أعضاء التيمم في المشهور بين الأصحاب نقلاً^(٤) مستفيضاً وتحصيلاً^(٥) ، بل في جامع

(١) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٥٤٩ .

(٢) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : في التيمم ص ٥٦ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٠ .

(٤) نقلت الشهرة في : كفاية الاحكام : الطهارة / في التيمم ص ٨ ، والحدائق الناضرة :

الطهارة / كيفية التيمم ج ٤ ص ٣٣٢ .

(٥) ممن قال بذلك : المصنف في المعتمد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٨٩ ، والكركي في

المقاصد^(١) الإجماع عليه، وفي آيات الأحكام^(٢) للفاضل الجواد الإجماع أيضاً على عدم اعتباره لليدين، بل في ظاهر المنتهى: «لا يجب استعمال التراب في الأعضاء الممسوحة، ذكره علماؤنا»^(٣)، ثم حكى الخلاف فيه عن الشافعي ومحمد، وظاهره الإجماع أيضاً، ككنز العرفان^(٤) حيث نسب القول بالعلوق إلى الشافعية في مقابل الحنفية وأصحابنا من جواز التيمم بالحجر الصلب موافقاً لتفسير الصعيد بوجه الأرض.

ومنه ينقدح كغيره من كلمات الأصحاب مثل المصنّف في المعتبر^(٥) والعلامة في المنتهى^(٦) وغيرهما^(٧) أنّ كلّ من قال بجواز التيمم بالحجر ونحوه اختياراً لم يعتبر العلق، وهو كذلك؛ إذ منه الأملس الذي لا يعلق باليد منه شيء، فاحتمال القول: إنّ تجويزهم له بالحجر اختياراً أعمّ من عدم اعتبار العلق؛ إذ قد يعتبرون فيه حينئذ شيئاً من الغبار وشبهه ممّا يعلق، ضعيف.

وإذ قد عرفت أنّ المخالف في جوازه بالحجر نادر من الأصحاب - بل

جامع المقاصد: الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٣، والسيد في مدارك الاحكام: الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢١٨.

(١) جامع المقاصد: الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٦.

(٢) مسالك الافهام: الطهارة / ذيل الآية الأولى ج ١ ص ٦٧.

(٣) منتهى المطلب: الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٧.

(٤) كنز العرفان: الطهارة / ذيل الآية الأولى ج ١ ص ٢٦-٢٧.

(٥) المعتبر: الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٨٩.

(٦) منتهى المطلب: الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٧.

(٧) كالكركي في جامع المقاصد: الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٣، والسيد في مدارك

الاحكام: الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢١٩.

لا خلاف فيه عند فقد التراب ، كما سمعت نقله من غير واحد هناك ، وفقد التراب الصالح أعم من عدم التمكن من العلق ، ولم يعرف من أحد منهم اعتبار وضع شيء من الغبار أو التراب القليل على الصخر لتحصيل العلق ، مع ظهور التمكن من ذلك ؛ لجعلهم الغبار في لبد السرج وعرف الدابة مرتبة الثالثة بعد فقد الحجر- أتجه حينئذٍ دعوى ظهور الاتفاق حتى ممن فسر الصعيد بالتراب على عدم اعتبار العلق للمسح .

فما في الكفاية^(١) - من الاكتفاء فيما يتيم به بمطلق وجه الأرض ، لكن لا يبعد أن يعتبر وجود غبار ونحوه على الحجر حتى يعلق باليد- كأنه خرق للإجماع المركب إن لم يكن البسيط لما عرفت .

مع أنه قد يؤيده زيادة على ذلك عدم ذكره فيما يعتبر في التيم من أحد منهم مع أنهم بصدد بيان ذلك ، بل لعل إطلاق كلامهم يقضي بعدم اعتباره ، سيما بعد ذكرهم لاستحباب النفث حتى حكى الإجماع عليه غير واحد^(٢) ، كما أنه دل عليه كثير من الأخبار على ما ستعرف ، بل عن المقاصد العلية أنه « ربما قيل بوجوبه »^(٣) ، بل عن المبسوط^(٤) وغيره^(٥) استحباب مسح إحدى يديه بالأخرى بعد النفث ، وفي الروضة : « ينفخ ما عليهما من أثر الصعيد أو يمسحهما »^(٦) ، ونحو ذلك مما يفيد إرادتهم

(١) كفاية الاحكام : الطهارة / في التيم ص ٨ .

(٢) كالعلامة في المنتهى : الطهارة / كيفية التيم ج ١ ص ١٤٧ .

(٣) المقاصد العلية : ذيل قول المصنف : « بل يستحب النفث » ص ٧٨ .

(٤) المبسوط : الطهارة / التيم واحكامه ج ١ ص ٣٣ .

(٥) كالنهاية : الطهارة / التيم واحكامه ص ٤٩ .

(٦) الروضة البهية : الطهارة / في التيم ج ١ ص ١٦٠ .

بالنفض ما يشمل ما لا يبقى معه شيء من التراب ، على أنه من أفراد النفض قطعاً ، فيندرج في المستحب حينئذٍ .

ومن هنا جعل في المختلف ^(١) وغيره ^(٢) القول باعتبار العلق المحكي عن ابن الجنيّد مقابلاً للقول باستحباب النفض ، وأيّ عاقل يجوز على الأئمة (عليهم السلام) والفقهاء اعتبار العلق وأنه يفسد التيمّم بدونه مع إطلاقهم استحباب النفض والتيمّم بالحجر ونحوه ممّا هو مظنة عدم حصوله من دون نصّ من أحد منهم أو أمر بالمحافظة عليه ؟ ! وما ذاك إلّا إغراء للمكلفين بالجهل ، ينزهون عنه .

فلذا أمكن للمتأمل في كلمات الأصحاب تحصيل الإجماع منهم على عدم اعتبار العلق ، سيّما بعدما عرفت من دعواه ، وبعد عدم نقل الخلاف فيه من أحد من الأصحاب في الكتب المعدة لذلك ، بل نسب ^(٣) إليهم جميعاً إلّا من ابن الجنيّد وبعض العامة ، ويشهد له التتبّع ، فما في المفاتيح ^(٤) من نسبته إلى السيّد وجماعة وهم قطعاً ، وظنّي أنه توهمه من مذهبه في الصعيد أنه التراب ، فتخيّل التلازم ، وهو واضح الفساد كما يعرف ممّا تقدّم ، على أنه لا تلازم .

وكيف كان ، فالحجّة عليه حينئذٍ - بعد الأصل ، وما تقدّم في تفسير الصعيد ، خصوصاً ما عرفته من جواز التيمّم بالحجر اختياراً عند الأصحاب الشامل بإطلاقه إن لم يكن صريحاً للمجرّد عن العلق - إطلاق الأدلّة كتاباً

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية التيمّم ص ٥٠ .

(٢) ككشف اللثام : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ١٤٨ .

(٣) كما في جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٤٩٦ .

(٤) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٦٨ ج ١ ص ٦٢ .

وسُنَّةٌ وصريح الإجماع المحكي في جامع المقاصد المعتضد بظاهره القريب من الصريح في المنتهى وكز العرفان وغيرهما ، بل وبصرىحه أيضاً من الفاضل الجواد في اليدين ، مع إمكان تتميمه بعدم القول بالفصل ، وبالشهرة المحكية والمحصلة ، بل الإجماع على الظاهر كما عرفت ، وما دلّ على النفض من الإجماع والنصوص .

والمناقشة في الأخير: بعدم منافاته لاعتبار العلق؛ لظهور كون المراد به إزالة ما يتشوّه به الوجه ، وإلّا فالأجزاء الصغار باقية قطعاً ، وهو كافٍ ، ولذا ترى الاتفاق على استحباب النفض حتّى ممّن قال باعتبار العلق ، بل في شرح المفاتيح^(١) للأستاذ الأعظم ما ملخصه: أنّ إطلاق الحكم باستحباب النفض من دون تقييد لذلك بما إذا اتّفق العلق باليدين قاض باعتباره ؛ إذ لا نفض بدونه ، وقد عرفت عدم إذهاب النفض أثره بالمرّة ، فنه حينئذٍ يظهر الاتفاق على اعتبار العلق ؛ إذ لولاه لما صحّ إطلاقهم استحباب النفض كالأخبار الدالّة عليه أيضاً ، كما يظهر من ذلك حينئذٍ ما في نسبة القول بعدم الاعتبار إلى الشهرة .

في غاية الضعف ؛ لما عرفت من شمول النفض في النصّ والفتوى لما لا يبقّى معه أثر بالمرّة ، إمّا لقلّة ما علق باليد ، أو للمبالغة في النفض . ومن أنّه لم يقل أحد باعتبار العلق إلّا ابن الجنيد وقد نقلوا عنه الخلاف في استحباب النفض ، فدعوى الاتفاق على استحبابه حتّى ممّن اعتبر العلق فلا ينافي اعتباره حينئذٍ في حيّز المنع ، بل ظاهر المنقول عن ابن

(١) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٦٨ ذيل قول المصنف : « ويشترط علق شيء من التراب » ج ١ ص ٤١٥ (مخطوط) .

الجنيد يعطي وجوب بقاء ما يعلق في الكفت من التراب ليمسح به ، فلا يكتفى بمثل هذه الأجزاء التي يشك في تسميتها تراباً ، أو بقاء تراب في الكفت .

وأيضاً كيف يتصور منه القول باستحباب النفض وإزالة تلك الأجزاء مع أن المسح بها قبله من أفراد الواجب عنده قطعاً ، ولو سلم فالأجزاء الصغار الباقية بعد النفض لا يبقى منها شيء لليدين بعد مسح الجهة غالباً . وما في المفاتيح ^(١) - من الاكتفاء بالعلوق الابتدائي وإن لم يبق لليدين ، أو أنه يجدد الضرب لأجل تحصيل العلوق وإن كان الواجب عليه ضربة واحدة - خلاف المنقول من ابن الجنيد ، مع غرابة الوجه الثاني كغرابة ما في الشرح المتقدم؛ إذ من المعلوم من امثال هذه الأوامر - أي أوامر النفض - إرادة التقييد بما لو علق فيها شيء سيّما مع غلبة الضرب على ما يحصل منه العلوق ، وعليه ينزل إطلاق الأخبار خصوصاً ما كان منها حكاية أفعال .

على أن الأمر بالنفض لم يسق للدلالة على اعتبار العلوق ، وإلا فن أفراد التيمّم ما لا يحصل معه علوق عند الأكثر كما صرحوا به في الحجر الأملس ونحوه ، بل والجميع في حال فقد التراب ، وقد عرفت أنه أعمّ من عدم التمكن من العلوق ، بل الظاهر التمكن من حيث جعل الغبار مرتبة ثالثة .

على أنه لا دليل على سقوط وجوب العلوق عند الاضطراب ، بل المتّجه حينئذٍ سقوط التيمّم وكونه فاقد الطهورين ، إلى غير ذلك ممّا في هذه المناقشة ممّا يطول التعرّض له ، وقد وقع هنا للمفاتيح وشرحه للأستاذ

الأعظم من الغرائب ما يقضي منه العجب ، فلاحظ وتأمل .
كلّ ذا مع ضعف ما يصلح التأييد به لمذهب الخصم ؛ إذ أقصاه ظهور
التبويض من قوله تعالى : « فَاَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ »^(١) حتى قال
في الكشف : « إنّه لا يفهم أحد من العرب من قول القائل : مسحت
برأسي من الدهن ومن الماء ومن التراب إلّا معنى التبويض »^(٢) .

مع ما في صحيح زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « قلت
له : ألا تخبرني من أين علمت وقلت : إنّ المسح ببعض الرأس والرجلين ؟
- وذكر الحديث إلى أن قال - : قال أبو جعفر (عليه السلام) م : ثمّ فصل
بين الكلام ، فقال : ﴿ وَاَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ فعرّفنا حين قال :
﴿ بِرُءُوسِكُمْ ﴾ أنّ المسح ببعض الرأس لمكان الباء - إلى أن قال - : (فلم
تجدوا ماءً فتيّموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم ﴾ فلما أن وضع الوضوء
عمّن لم يجد الماء أثبت بعض الغسل مسحاً ؛ لأنّه قال : ﴿ بوجوهكم ﴾ ثمّ
وصل بها ﴿ وأيديكم منه ﴾ أي من ذلك التيمّم ، لأنّه علم أنّ ذلك أجمع لم
يجر على الوجه ، لأنّه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف ولا يعلق
ببعضها ... »^(٣) الحديث .

ومنه يظهر حينئذٍ الاستدلال بالأمر بالمسح من الأرض في صحيحتي
الحلي^(٤) وابن سنان^(٥) لإرادة التبويض منه .

(١) سورة المائدة : الآية ٦ .

(٢) الكشف : ذيل آية ٤٣ من سورة النساء ج ١ ص ٥١٥ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب التيمّم ح ٢١٢ ج ١ ص ١٠٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب

التيمّم ج ١ ص ٩٨٠ .

(٤) و(٥) يأتي نصهما في ص ٣٨٥ .

وما دل^(١) على طهورية التراب ، لظهوره في كونه هو المطهر ، سيّما مع ملاحظة المنزلة والبديّة ، فلا بدّ من مباشرته للمطهر لا باطن الكف بسبب مباشرة التراب .

لوضوح^(٢) قصور الجميع عمّا ذكرنا ، سيّما بعد إمكان منع ظهور التبعض ، ولذا تركت في الآية الأخرى ، سيّما بعد تفسير الصعيد بما قد لا يحصل منه علوق ؛ إذ لو سلّم ظهور التبعض فيها فانما هو فيما لو كان مجرورها قابلاً لذلك لا مطلقاً ، واحتمال جعل ظهور التبعض منها قرينة على إرادة التراب بالصعيد ولو مجازاً ليس بأولى من العكس ، خصوصاً بعد منع الظهور في نفسه وتوقفه على قابليّة المجرور لذلك ، بل قد يدعى تبادر إرادة المسح بما باشره وإن لم يعلق شيء من مثل هذا التركيب ، كما يستعمل الآن فيما يراد التبرّك به من ثياب العلماء وضرائح الأئمة (عليهم السلام) ونحوهما ، أو إرادة المسح من مباشرة الصعيد ، كما يقال : امسح يدي من هذا الشيء ، وهو وإن كان مجازاً حيث لم يكن فيما يراد مسحه بشيء ، لكنّه لا بأس به من حيث غلبة حصول العلوق ، فأطلق المسح منه لذلك .

فظهر حينئذٍ من ذلك كلّ وجه ما ذكره غير واحد من الأصحاب^(٣) من احتمال « من » الابتدائية ؛ أي ابتداء المسح من الصعيد أو الضرب عليه ، سيّما مع كونه المعنى الحقيقي لها ، بل قيل^(٤) : والسببية أيضاً ؛ برجوع

(١) كصحيحة جميل بن دراج المقدمة في ص ٢١٠ .

(٢) تعليل لقوله : « ضعف ما يصلح التأيد به لمذهب الخصم » المتقدم في ص ٣٢٩ س ٢ .

(٣) كالشهيد في الذكرى : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٨ .

(٤) ذكر احتمال السببية والبديلة في البحار (الطهارة / باب التيمم وآدابه ج ٨١ ص ١٤٢) ثم

الضمير حينئذٍ إلى الحدث أو عدم الوجدان، والبدليّة برجوعه إلى الماء، لكنّهما ضعيفان .

ومع تسليم إرادة التبويض منها هنا فقد يناقش في الدلالة على الوجوب أيضاً؛ من حيث خروجه مخرج الغالب في حصول العلوق من المضروب عليه، فيراد حينئذٍ بالمسح منه حيث يعلق، بل قال الأردبيلي في آيات أحكامه: «إنّه يحتمل كون المراد على تقدير التبويض بأل تضعوا أيديكم على بعض الصعيد ثمّ تمسحوا الوجه واليدين»^(١) هذا كلّه مع الغض عمّا ذكرنا من الإجماع وغيره، وإلاّ فبملاحظته يتعيّن إرادة بعض ممّا سمعت، أو يجب الخروج حينئذٍ بغيرها من الأدلّة .

وممّا ذكرنا يعرف ما في الصحيح المتقدّم، على أنّه أرجع الضمير فيه إلى التيمّم، وحمله على إرادة التيمّم به مجازاً لا حاجة إليه، والمراد بالمسح من التيمّم حينئذٍ المسح من تلك المباشرة للصعيد، وتجرد اليد عن العلوق لا ينافي صدق اسم المسح منه باعتبار أغلب أفرادها، وحمل التعليل فيه لإرادة التبويض - مع أنّه يحتمل جريانه في ذلك مجرى الغالب، أو بيان حكمة لا يجب اطرادها، وغيرهما - ليس بأولى من أن يراد به لما ذكره من رجوع الضمير إلى التيمّم، بل هو أولى لقربه منه .

فيكون الحاصل: أنّ المراد من ذلك التيمّم لا الصعيد؛ لأنّه قد علم أنّ ذلك أجمع لم يجز على الوجه، لأنّه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكفت ولا يعلق ببعضها، فلو كان المراد به الصعيد لوجب إجراؤه على الممسوح

قرب احتمال التبويض .

(١) زبدة البيان: الطهارة / ذيل الآية الأولى ص ١٩ وذيل الآية الثانية ص ٢٦ .

من الوجه واليدين ، مع أنّه لا يعلق إلّا ببعض الكفّ ، ومن هنا جعل في الذكرى^(١) هذا الصحيح ممّا فيه إشارة إلى عدم اعتبار العلق .

وبعد التسليم فهو لا يوافق مختار الخصم من كون المراد بالعلق الذي يعتبر المسح به إنّما هو الأجزاء الباقية من بعد النفض ، ولذا حكم بعدم التنافي بين ما دلّ على النفض واعتبار العلق ؛ لظهور الصحيح بناءً على ذلك في وجوب المسح بالعلق الكائن بعد الضرب من غير نفض ، وقد عرفت أنّه لا يقول به ، فلا بدّ حينئذٍ من صرفه عن ظاهره إلى بعض ما تقدّم في الآية ، أو إلى ما سمعته الآن إن لم يحمل على التقيّة ؛ لكون ذلك مذهب الشافعية^(٢) .

كما أنّه ممّا تقدّم أيضاً يعرف ما في الاستدلال بالصحيحين الآخرين . وأمّا البدلية فلا دلالة فيها على ذلك ، سيّما بعد بيان الكيفية في الكتاب والستة ، وردّ تمرّغ عمّار عليه ، على أنّ قضيتها جريان الأجزاء الترايية على سائر أجزاء الجبهة وظاهر اليدين ، وهو خلاف ما عليه المستدلّ .

ومنه يعرف أنّه لا استبعاد على لطف الشارع في حصول الطهارة لنا بالضرب على الصعيد والمسح من غير علق ، وذلك كافٍ في إسناد الطهورة للتراب .

فظهر حينئذٍ - بحمد الله وفضله - سقوط القول باعتبار العلق وإن ركن إليه جملة من متأخري المتأخرين كالكاشاني في مفاتيحه^(٣) والأستاذ

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٨ .

(٢) المجموع : ج ٢ ص ٢١٦ .

(٣) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٦٨ ج ١ ص ٦٢ .

الأعظم في شرحها^(١) والفاضل البحراني في حقائقه^(٢) حاكياً له فيها عن البهائي ووالده والشيخ سليمان البحراني ، ومال إليه في الكفاية^(٣) ، لكن ظاهر الجميع بل صريحهم الاكتفاء بالمتخلف بعد النفض ، ولعله لا يوافق ظاهر المحكي عن ابن الجنيد ، فيكون خرقاً للاجماع المركب ، فتأمل جيداً .
وثانيها : مسح الوجه بالكفين معاً لا بواحدة كما هو ظاهر المصنف وغيره ، بل هو المشهور بين الأصحاب نقلاً^(٤) وتحصيلاً^(٥) ، بل لعله مجمع عليه ؛ للأصل والتيمّمات البيانية قولاً وفعلاً^(٦) .

خلفاً للمحكي عن ابن الجنيد^(٧) ، فاجتزأ بالمسح باليمنى ، وعن نهاية الأحكام^(٨) والتذكرة^(٩) احتمال الاجتزاء بواحدة ، كما عن

(١) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٦٨ ذيل قول المصنف : « ويشترط علوق شيء من التراب » ج ١ ص ٤١٥ (مخطوط) .

(٢) الحقائق الناضرة : الطهارة / كيفية التيمم ج ٤ ص ٣٣٣ .

(٣) كفاية الأحكام : الطهارة / في التيمم ص ٨ .

(٤) نقلت الشهرة في : مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية التيمم ص ٥١ ، وذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٩ ، وكشف اللثام : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٧ .

(٥) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٣ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٦ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع :

الطهارة / باب التيمم ص ٤٦ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٤ ، والشهيد في البيان : الطهارة / الاستعمال في التيمم ص ٣٦ .

(٦) تقدم بعض ما يدل على ذلك ويأتي بعض آخر في اثناء البحث ، وراجع وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمم ج ٢ ص ٩٧٥ .

(٧) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٩ .

(٨) نهاية الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٢٠٨ .

(٩) تذكرة الفقهاء : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٦٣ .

الأردبيلي^(١) استظهره، ولعلّه للأصل في وجهه، وإطلاق الآية، والصحيحين: «فوضع يده»^(٢)، والمساواة للوضوء.

وفيه: - مع إمكان منع الأول، وعدم الدلالة في شيء من ذلك لتعيين ابن الجنيد اليمنى، بل قضيته الاكتفاء بكلّ منها - أنّ الأولين غير صالحين للمعارضة، والصحيحين ظاهران في إرادة الجنسية، أو في بيان مطلق الكيفية، سيّما مع ملاحظة غيرهما ممّا اشتمل على هذه القضية، والمساواة ممنوعة؛ لمنع ما يقتضيها، خصوصاً لو كان القياس مع وجود ما يقتضي العدم.

لكن هل يجب المسح بها دفعة، أو يجزئ التعاقب؟ وجهان، إلّا أنّ المنساق إلى الذهن من النصّ والفتوى خصوصاً ممّن عبّر بالمعنى الأول، فذاك مع ضمنية الاحتياط اللازم المراعاة قد يعيّنه.

ولا إشكال في وجوب استيعاب المسحوض نصّاً وفتوى. نعم، هل يجب استيعاب المسحوض بكلّ منها كما عساه يظهر من بعض العبارات كالمدارك^(٣) وغيرها^(٤) وإن لم تكن مساقة له، أو يكفي استيعابه بهما ولو موزعاً كما صرح به في الحدائق^(٥) وجامع المقاصد^(٦) والروض^(٧)؟

(١) مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٧.

(٢) يعني: خبر أبي أيوب الخزاز ووزارة اللذين ذكرناهما في هامش رقم (١٠) من ص ٣٠٠ و(٣) من ص ٣٠١.

(٣) مدارك الاحكام: الطهارة/ كيفية التيمم ج ٢ ص ٢٢٢.

(٤) كرياض المسائل: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ٧٩.

(٥) الحدائق الناضرة: الطهارة/ كيفية التيمم ج ٤ ص ٣٤٨.

(٦) جامع المقاصد: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩١.

(٧) روض الجنان: الطهارة/ اسباب التيمم ص ١٢٦.

الأحوط الأول ، والأقوى الثاني ؛ لصدق الامتثال ، ولقول الصادق (عليه السلام) في قصة عمّار : « ... ثم مسح جبينه بأصابعه ... » ^(١) .

والمراد بالوجه هنا بعضه في الوضوء ؛ لدخول الباء في متعلّق المسح في الآية ، وهو متعدّدٌ ، مع نصّ أبي جعفر (عليه السلام) في صحيح زرارّة السابق ^(٢) على إرادة التبعض منها ، على أنّه قد يتمّ ذلك وإن كانت للالصاق ، سيّما إذا منع ظهور مسح الوجه أو الوجوه في الاستيعاب واجتزأ بالمسمّى ، ولأخبار الجبهة والجبين ^(٣) بل عن الحسن ^(٤) دعوى تواتر الأخبار بأنّه (صلّى الله عليه وآله) حين علّم عمّاراً مسح بهما جهته وكفّيه ، والإجماع المحكي في الغنية ^(٥) والانتصار ^(٦) وعن الناصريّات ^(٧) ، بل عن الصدوق في الأمالي ^(٨) نسبته إلى دين الامامية وأنّه مضى عليه المشايخ ، قلت : بل هو محضّل .

﴿ و ﴾ لا يقدح فيه ما ﴿ قيل ﴾ منسوباً إلى عليّ بن بابويه في رسالته ^(٩) ﴿ ب ﴾ وجوب ﴿ استيعاب مسح الوجه ﴾ لمعلومية نسبه ،

(١) من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ح ٢١٣ ج ١ ص ١٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب

التيمم ح ٨ ج ٢ ص ٩٧٧ ، وهو عن الباقر (عليه السلام) .

(٢) في ص ٣٢٩ .

(٣) يأتي التعرض لها في خلال البحث .

(٤) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / كيفية التيمم ص ٥٠ .

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في التيمم ص ٤٩٣ .

(٦) الانتصار : الطهارة / في التيمم ص ٣٢ .

(٧) المسائل الناصريّات (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / مسألة ٤٧ ص ٢٢٤ .

(٨) الامالي : المجلس الثالث والتسعون ص ٥١٠ و ٥١٥ .

(٩) نقله عنه المصنف في المعبر : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٨٤ .

وسبقه الإجماع ولحقه ، على أنّ الظاهر عدم خلافه وإن أطلق لفظ الوجه ، ككثير من أخبار التيمّم البياني قولاً وفعلًا تبلغ عشرة ، وفيها الصحيح وغيره ، كما هي عادة القدماء في الفتوى بمتن الخبر ، خصوصاً هو في رسالته ، وبها استند له .

لكن معروفة الوجه في باب التيمّم ببعضه ، بل وفي غيره كباب السجود أيضاً - وملاحظة غيرها من الأخبار المشتملة على الجبهة والجبين ، سيّما مع اتّحاد بعضها معها في الراوي والمروي عنه ، وقصة البيان لعمّار ونصوصيتها ، وإطلاق الأولى ، وما سمعت سابقاً ممّا يدلّ على التبعيض ، وغير ذلك من القرائن الكثيرة - ممّا يورث الفقيه قطعاً بإرادة البعض من الوجه في عبارة الرسالة والأخبار ، سيّما مع عدم نقل ولده عنه ذلك ، بل نصّ في الفقيه^(١) والهداية^(٢) وعن المقنع^(٣) على البعضيّة ، مضافاً إلى ما سمعته عنه في الأمالي ، ووالده رئيس الامامية خصوصاً في معتقده كما يعرف ذلك من تتبّع فقيهه .

فما في المعتبر أنّ « الجواب الحقّ العمل بالخبرين ، فيكون مخيراً بين مسح الوجه أو بعضه ، لكن لا يقتصر على أقلّ من الجبهة ، وقد أوماً إليه ابن أبي عقيل »^(٤) ضعيف جداً إن أراد وجوب كلّ من الفردين على التخيير ، وأنّه ليس من التخيير بين الأقلّ والأكثر ، لا اختلاف الهيئة وعدم لزوم سبق مسح تمام الجبهة على غيرها من الوجه ، كالجمع بحمل الزائد على الندب

(١) من لا يحضره الفقيه : باب التيمّم ذيل ح ٢١٣ ج ١ ص ١٠٤ .

(٢) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب التيمّم ص ٤٩ .

(٣) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب التيمّم ص ٣ .

(٤) المعتبر : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٣٨٦ .

وإن تسومح فيه ، فتأمل .

إنما البحث في تعيين ذلك البعض ، فنه الجهة من القصاص أي الطرف الأعلى من الأنف إجماعاً محصلاً^(١) ومنقولاً^(٢) مستفيضاً بل متواتراً ، كدعوى الحسن^(٣) تواتر الأخبار بأنه (صلى الله عليه وآله) حين علم عمّاراً مسح بهما جبهته وكفّيه ، وإن كتّا لم نعث إلا على موثق زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) سألته « عن التيمم ، فضرب بيديه الأرض ثم رفعهما فنفضهما ثم مسح جبهته ... »^(٤) مع أنّ المنقول عن الكافي^(٥) مع أضبطيته بل والتهديب^(٦) في روايته عنه أيضاً « جبينه » نعم في أكثرها التعبير بالوجه ، وفي حسن ابن أبي المقدام عن الصادق : « ... ثم مسح جبينه ... »^(٧) كصحيح زرارة عن الباقر (عليه السلام)^(٨) ، المرويين

(١) ممن قال بذلك : ابن ادریس في السرائر: الطهارة/ التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٦ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة/ باب التيمم ص ٤٦ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة/ اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٤ ، والشهيد في الدروس : الطهارة/ كيفية التيمم ص ٢٠ .

(٢) نقل الاجماع في : ذكرى الشيعة : الطهارة/ واجبات التيمم ص ١٠٨ ، وروض الجنان : الطهارة/ اسباب التيمم ص ١٢٦ ، والروضة البهية : الطهارة/ في التيمم ج ١ ص ١٥٨ .

(٣) راجع هامش رقم (٤) من ص ٣٣٥ .

(٤) وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمم ح ٣ ج ٢ ص ٩٧٦ .

(٥) الكافي : باب صفة التيمم ح ١ ج ٣ ص ٦١ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٩ ح ١٦ ج ١ ص ٢١١ .

(٧) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٩ ح ١٧ ج ١ ص ٢١٢ ، الاستبصار : الطهارة/ باب ١٠٣ ح ٢ ج ١ ص ١٧١ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمم ح ٦ ج ٢ ص ٩٧٧ .

(٨) من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ح ٢١٣ ج ١ ص ١٠٤ ، مستطرفات السرائر : نوادر أحمد بن محمد بن أبي نصر ح ٤ ص ٢٦ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من أبواب التيمم ح ٨ ج ١ ص ٢

في الفقيه ومستطرفات السرائر عن النبي (صلى الله عليه وآله) في تعليم عمّار، لكن بتثنية الجبين في الثانية، كما حدى نسختي الفقيه في الأولى .
لكنك قد عرفت القطع بإرادة البعض من أخبار الوجه، فوجب أن يكون هنا إما الجبهة للموثّق الأول، أو الجبين للحسن والصحيحين، بل والموثّق الأول على ما عن الكافي أيضاً، وإحدى روايتي الشيخ عنه، أوهما معاً للجميع .

إلا أن الإجماع محضه ومنقوله على وجوب مسح الجبهة ينفي احتمال الثاني؛ أي الاقتصار على الجبين، وإن كان ربّما يظهر من اقتصار الهداية^(١) عليه بل والفقيه^(٢) لكن مع زيادة الحاجبين، ولعله لا يريده فيها كالأخبار المشتملة على الجبين، ولذا لم يُحك عنه خلافاً في ذلك .

فانحصر الجمع بين الأخبار حينئذٍ في الاحتمالين، وأقواهما الثاني؛ لعدم التعارض بينها، وتعدّد ما دل على الجبين، وقوّة دلّالته خصوصاً ما اشتمل منها على التثنية، واحتمال كون المراد بالجبهة ما يشملها^(٣)، بل لعله حقيقة عرفيّة خصوصاً هنا، وعدم المخرج هنا عن احتمال أصالة المساواة للوضوء مع قربه لوجه الوضوء، ولما دلّ على المسح بالكفين من الأخبار وغيرها، خصوصاً مع اعتبار الدفعة كما صرح به بعضهم^(٤)؛ ضرورة عدم سعة الجبهة المجردة عن الجبينين لذلك، وتوقيفية العبادة، وغير ذلك .

ص ٩٧٧ وفي الأخير افراد الجبين .

(١) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب التيمم ص ٤٩ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ذيل ح ٢١٣ ج ١ ص ١٠٤ .

(٣) الأولى : ما يشملها .

(٤) كالطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٧٩ .

فيجب حينئذ مسح الجبهة والجبينين وفقاً للهداية^(١) والفقهاء^(٢) وجامع المقاصد^(٣) ومجمع البرهان^(٤) والمدارك^(٥) وشرح المفاتيح^(٦) للأستاذ ومنظومة الطباطبائي^(٧) والمحكي عن المقنع^(٨) والكاتب^(٩) وظاهر العماني^(١٠) وصريح فوائد الشرائع^(١١) وحاشية الإرشاد^(١٢) وشرح الجعفرية^(١٣) وحاشية الميسي^(١٤) والمسالك^(١٥) ورسالة صاحب المعالم^(١٦) ، وفي الروضة أن «فيه قوة»^(١٧) ، والروض «لا بأس

-
- (١) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب التيمم ص ٤٩ .
 - (٢) من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ذيل ح ٢١٣ ج ١ ص ١٠٤ .
 - (٣) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٠ .
 - (٤) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٤-٢٣٥ .
 - (٥) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢٢٠ .
 - (٦) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٦٧ ذيل قول المصنف : «التيمم مسح الجبهة» ج ١ ص ٤٠١ (مخطوط) .
 - (٧) الدرة النجفية : كيفية التيمم ص ٤٥ .
 - (٨) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب التيمم ص ٣ .
 - (٩) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / كيفية التيمم ص ٥٠ .
 - (١٠) المصدر السابق .
 - (١١) فوائد الشرائع : الطهارة / كيفية التيمم ذيل قول المصنف : «ثم مسح الجبهة بهما» ص ٥١ (مخطوط) .
 - (١٢) حاشية ارشاد الاذهان (للكركي) : الطهارة / في التيمم ذيل قول المصنف : «إلى طرف الانف الاعلى» ص ٢٣ (مخطوط) .
 - (١٣) المطالب المظفرة : الطهارة / في التيمم ذيل قول المصنف : «والأولى مسح الجبينين والحاجين» ص ٩٢ (مخطوط) .
 - (١٤) نقله عنها في مفتاح الكرامة : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٥٤٣ .
 - (١٥) مسالك الافهام : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٢ .
 - (١٦) نقله عنها في مفتاح الكرامة : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٥٤٣ .
 - (١٧) الروضة البهية : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ١٥٨ .

به «^(١) ، وجمع البرهان «إنّه المشهور»^(٢) ، بل في حاشية المدارك^(٣) عن الأماي نسبته إلى دين الامامية تارةً ، وأنه مضى عليه مشايخنا أخرى ، وفي شرح المفاتيح : «لعله لا نزاع فيه بين الفقهاء»^(٤) ، وفي كشف اللثام أنّه «يمكن دخوله في مراد الأكثر»^(٥) .

قلت : وهو كذلك ؛ لأنّ السيّدین^(٦) والشيخین^(٧) والحلي^(٨) وبني إدريس^(٩) وحزمة^(١٠) وسعيد^(١١) وعن غيرهم^(١٢) لم يذكروا لفظ الجبهة ، بل أوجبوا مسح الوجه من القصاص إلى طرف الأنف ، بل هو معقد إجماع

(١) روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٢٦ .

(٢) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٤ .

(٣) حاشية المدارك : الطهارة / كيفية التيمم ذيل قول المصنف : «أو على أن المراد بمسح الوجه مسح بعضه» .

(٤) مصابيح الظلام (للبهائي) : شرح مفتاح ٦٧ ذيل قول المصنف : «التيمم مسح الجبهة» ج ١ ص ٤٠١ (مخطوط) .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٧ .

(٦) الانتصار : الطهارة / في التيمم ص ٣٢ ، والغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في التيمم ص ٤٩٣ .

(٧) المقنعة : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٦٢ ، والمبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٣ ، والنهاية : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٤٩ ، والاقتصاد : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٢٥١ .

(٨) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الرابع من الشرط الثاني من شروطها ص ١٣٦ .

(٩) السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٦ .

(١٠) الوسيلة : الصلاة / بيان التيمم ص ٧٢ .

(١١) الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٦ .

(١٢) كابن البراج في المذهب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٧ ، وسلا في المراسم : الطهارة / كيفية التيمم ص ٥٤ .

الأولین ، اللهم إلا أن يستفاد من الغاية ذلك ، وفيه منع .
بل قد يعطي التدبر والتأمل الجيد في عبارة المعتبر ^(١) والتذكرة ^(٢)
والمختلف ^(٣) والمنتهى ^(٤) والذكرى ^(٥) وغيرها ^(٦) عدم الخلاف في ذلك
بين الأصحاب ، وأن المراد من الجهة عندهم ما يشمل الجبين على تفاوتها
مرتبة في شدة الظهور بذلك ؛ لاقتصارهم على ذكر الخلاف في استيعاب
الوجه وعدمه ، واستدلال بعضهم بأخبار الجبين على الجهة ، وعدّهم أبا
جعفر بن بابويه وابن الجنيد من القائلين بمسح الجهة ، وقد عرفت نصّ
هؤلاء على الجبين ، بل وابن أبي عقيل أيضاً ، فإنّه قد حكى عنه في
المختلف بعد دعوى التواتر السابق في الجهة ما يشعر بإرادة الجبين منه ،
حيث أسنده إلى فعل النبيّ (صلى الله عليه وآله) ، فهذا - مع ما سبق
منهم فضلاً عن توجه أحد منهم إلى علاج تعارض ما دلّ على الجهة
والجبين - كالصریح فيما قلنا ، سيّما مع نصّ الشهيد في الذكرى ^(٧) على
خلاف الصدوق في الحاجبين وتركه في الجبينين ، إلى غير ذلك .
نعم ، قد يومئ إلى خلاف أبي جعفر عبارة المعتبر ^(٨) في الجملة ، مع
احتمالها قوياً إرادته بالنسبة للحاجبين ، فلاحظ وتأمل جيداً .

(١) المعتبر: الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٨٤-٣٨٥ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٦٣ .

(٣) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية التيمم ص ٥٠ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٥-١٤٦ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٨ .

(٦) كمدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٨ .

(٨) المعتبر: الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٨٤ .

ومن ذلك ظهر لك سقوط ما في الحقائق^(١) ، وتبعه الفاضل المعاصر في الرياض^(٢) ، من اختيار الجمع الأول أي حمل أخبار الجبين على الجهة مجازاً للمجاورة ، مؤيداً له بورود لفظ الجبين مفرداً ، وبأنه بدون ذلك يخلو ما عليه الأصحاب من التخصيص بالجهة عن المستند ، أو يكون نادراً ، وبإطلاقه على الجهة في باب السجود في حسنة عبد الله بن المغيرة^(٣) وموثقة عمار^(٤) : « لا صلاة لمن لا يصيب أنفه ما يصيب جبينه » كإطلاق لفظ الوجه عليها فيه أيضاً في صحيح أبي بصير : « ... إني أحب أن أضع وجهي موضع قدمي ... »^(٥) وحسين بن حمّاد : « جرّ وجهك على الأرض من غير أن ترفعه »^(٦) الحديث . وبالرضوي : « ... وتمسح بها وجهك موضع السجود ... »^(٧) إلى آخره .

إذ الذي ألجأهما إلى ذلك - مع أنه لا يتأتى فيما اشتمل على التثنية

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة / كيفية التيمم ج ٤ ص ٣٤٣ .

(٢) رياض المسائل : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٧٨ .

(٣) الكافي : باب وضع الجهة على الأرض ح ٢ ج ٣ ص ٣٣٣ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب السجود ح ٧ ج ٤ ص ٩٥٥ .

(٤) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ١٥ كيفية الصلاة وصفتها ح ٥٨ ج ٢ ص ٢٩٨ ، الاستبصار : الصلاة / باب ١٨٣ ح ٤ ج ١ ص ٣٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب السجود ح ٤ ج ٤ ص ٩٥٤ .

(٥) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٨ كيفية الصلاة وصفتها ح ٨٤ ج ٢ ص ٨٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب السجود ح ٢ ج ٤ ص ٩٦٤ .

(٦) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ١٥ كيفية الصلاة وصفتها ح ١٢٥ ج ٢ ص ٣١٢ ، الاستبصار : الصلاة / باب ١٨٧ ح ٣ ج ١ ص ٣٣٠ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب السجود ح ٢ ج ٤ ص ٩٦١ .

(٧) تقدم في ص ٣٠٢-٣٠٣ .

منها ، ولا يجامع ما دلّ على المسح بالكفّين ، وفيه ترجيح المتّحد على المتعدّد ، بل الأضعف من وجوه على الأقوى ، بل لعلّه لا تعارض بينها مع ما في الرضوي أيضاً : « ... إني أروي إذا أردت التيمم اضرب - إلى أن قال : - تمسح بأطراف أصابعك وجهك من فوق حاجبيك ... » ^(١) ، وما يرسله حجة عندنا مع الانجبار دون ما يذكره ، إلى غير ذلك - ظنّهما اتفاق الأصحاب على الجهة في الوجوب دون الجبينين ، وهما المكتنفان بها من جانبيها مرتفعاً عن الحاجبين ، وقد عرفت ما فيه . وكأنّ الذي غرّهما في ذلك التعبير بالجهة من أكثر المتأخّرين ، مع جعل جماعة منهم كالمحقّق الثاني ^(٢) وغيره ^(٣) القول بإلحاق الجبينين مخالفاً له وإن اختاروه ، لكنك قد سمعت التحقيق .

نعم ، لم نعثّر على ما يدلّ على ما ذكره في الفقيه ^(٤) من الحاجبين وإن نفى البأس عنه في الذكرى ^(٥) ، بل اختاره في جامع المقاصد ^(٦) ناقلاً عن الصدوق أنّ به رواية ، مع أنّا لم نجد ذلك منه في الفقيه والهداية ولا حكي عن المقنع أو الأمالي ، نعم في ذيل الرضوي : « روي أنّه يمسح على جبينه

(١) تقدم في ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٠ .

(٣) كالشهيدي في الذكرى : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٨ ، والسيد في مدارك الاحكام :

الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢١٩ - ٢٢٠ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب

التيمم ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ذيل ح ٢١٣ ج ١ ص ١٠٤ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٨ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩١ .

وحاجبيه»^(١)، فلعلّ ذلك منه شهادة على كون فقه الرضا من كتب الصدوق .

وعلى كلّ حال فثبوت وجوب ما زاد من الحاجبين على المقدّمة بذلك ونحوه نظر بل منع ؛ للأصل ، وعدم ذكره في شيء من أخبار التيمّم البياني وغير ذلك ، وإن كان أحوط ، خصوصاً مع ملاحظة ما عساه يظهر من المنتهى من كون مسحهما من المسلّمات ، حيث قال بعد أن فرغ من البحث عن مسح الوجه : « (فروع) ثالثها : لا يجب مسح ما تحت شعر الحاجبين ، بل ظاهره كالماء لما بيّناه»^(٢) ، وما في شرح المفاتيح بعد أن حكى عن الأمالي أنّه قال : « مضى على مسح الجبين وظهر الكفين مشايخنا»^(٣) قال : « وأظنّه قال : والحاجبين ، لكنّه سقط من نسختي»^(٤) .

إلا أنّه قد يريد الأوّل ما كان منه من باب المقدّمة ، أو ما يلي طرف الأنف ، ولم يثبت ما ظنّه الثاني ، بل ولو ثبت لكان متبيّناً خلافه بالنسبة إلى ذلك .

والمراد بطرف الأنف في كلام الأصحاب الأعلى ؛ وهو ما يلي الجبهة ،

(١) فقه الرضا : باب ٤ ص ٩٠ ، مستدرک الوسائل : باب ١١ من ابواب التيمّم ج ١ ص ٢٠٣٩ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ١٤٦ .

(٣) الامالي : المجلس الثالث والتسعون ص ٥١٥ .

(٤) مصابيح الظلام (للبهباني) : شرح مفتاح ٦٧ ذيل قول المصنف : « التيمّم مسح الجبهة » ج ١ ص ٤٠٠ (مخطوط) .

كما صرح به بنو حمزة^(١) وإدريس^(٢) وسعيد^(٣) والعلامة^(٤) والشهيدان^(٥) وغيرهم^(٦)، لا الأسفل، بل في السرائر وغيرها الإزراء على من ظن ذلك من المتفقهة، وهو كذلك؛ لعدم اندارجه في شيء مما في الأخبار من الجبهة والجبين بعد تنزيل أخبار الوجه عليهما كما عرفت، لكن في المحكي عن الامالي في معقد المنسوب الى دين الامامية: «يُمسح من قصاص شعر الرأس إلى طرف الأنف الأعلى، وإلى الأسفل أولى...»^(٧) إلى آخره، وكذا الجعفرية^(٨)،

-
- (١) الوسيلة: الصلاة/ بيان التيمم ص ٧٢ إلا أنه لم يصرح بالأعلى ولذا نقل عنه العلامة في المنتهى اطلاق الأنف، منتهى المطلب: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٦.
- (٢) السرائر: الطهارة/ التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٦.
- (٣) الجامع للشرائع: الطهارة/ باب التيمم ص ٤٦.
- (٤) نهاية الاحكام: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ٢٠٥، منتهى المطلب: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٦، تذكرة الفقهاء: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ٦٣، ارشاد الأذهان: الطهارة/ اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٤.
- (٥) البيان: الطهارة/ الاستعمال في التيمم ص ٣٦، الدروس الشرعية: الطهارة/ كيفية التيمم ص ٢٠، اللمعة الدمشقية: الطهارة/ في التيمم ج ١ ص ١٥٨، روض الجنان: الطهارة/ اسباب التيمم ص ١٢٦، الروضة البهية: الطهارة/ في التيمم ج ١ ص ١٥٨، مسالك الافهام: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ١٢.
- (٦) كالكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٠، والسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ كيفية التيمم ج ٢ ص ٢١٩، والفاضل الهندي في كشف اللثام: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٧.
- (٧) عبارة الأمالي هكذا: «إذا أراد الرجل أن يتيمم ضرب يديه على الأرض مرة واحدة ثم ينفضهما فيمسح بها وجهه، ثم يضرب يده اليسرى، وقد روي أن يمسح الرجل جبينه وحاجبيه ويمسح على ظهر كفيه...» الامالي: المجلس الثالث والتسعون ص ٥١٥.
- (٨) الجعفرية (ضمن رسائل الكركي): في التيمم ص ٩٥.

وعن حاشية الإرشاد^(١) ولم نقف على ما يشهد له كالمحكي عن بعض في المنتهى^(٢) أنه المارن إلا إطلاق لفظ الطرف في معقد إجماع السيدين^(٣) وكلام بعضهم، وأنه يسجد عليه كالجبهة للإرغام، لكن يظهر من الجامع^(٤) هنا أن الذي يرغم به في السجود الطرف الأعلى.

ثم إنه قد يظهر من المتن كما صرح به جماعة^(٥) وجوب الابتداء في المسح من الأعلى على حسب الغسل في الوضوء، بل في الكفاية^(٦) والحدائق^(٧): «إنه المشهور»، وشرح المفاتيح^(٨) نسبته إلى ظاهر الأصحاب، كالمنتهى^(٩) إلى ظاهر عبارة المشايخ، وهو كذلك، بل لعله ظاهر المحكي عن الأمالي^(١٠) منسوباً إلى دين الامامية، وإن احتمل فيها

(١) حاشية ارشاد الاذهان (للكركي) : الطهارة / في التيمم ذيل قول المصنف : « الى طرف الانف الاعلى » ص ٢٣ (مخطوط) .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٦ ولم يصرح بذلك .

(٣) الانتصار : الطهارة / في التيمم ص ٣٢ ، الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في

التيمم ص ٤٩٣ . (٤) الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٦ .

(٥) كالشهيد الأول في الذكرى : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٩ ، والكركي في جامع

المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩١ ، والشهيد الثاني في روض الجنان :

الطهارة / اسباب التيمم ص ١٢٦ .

(٦) كفاية الاحكام : الطهارة / في التيمم ص ٨ .

(٧) الحدائق الناضرة : الطهارة / كيفية التيمم ج ٤ ص ٣٤٨ .

(٨) مصابيح الظلام (للبيهقي) : شرح مفتاح ٦٧ ذيل قول المصنف : « التيمم مسح الجبهة »

ج ١ ص ٤٠٢ (مخطوط) .

(٩) يوجد اشتباه في النسخة المطبوعة من المنتهى (ج ١ ص ١٤٦) ، ولذا استخرجنا القول من

المخطوطة ، راجع منتهى المطلب : الطهارة / كيفية التيمم ص ٥٩٩ .

(١٠) راجع هامش رقم (٧) من ص ٣٤٥ .

كالمتمن وبعض العبارات أو جميعها التحديد للممسوح .

للمنزلة والبدلية المشعرة بالمساواة في الكيفية ، سيما بعد قوله (عليه السلام) : « ... التيمم نصف الوضوء »^(١) ، وللمنساق إلى الذهن من التيممات البيانية للسائل عن الكيفية ، بل لا يخطر بالبال غيره قبل التنبيه سيما مع ملاحظة كيفية الوضوء ، فلا يقدح عدم النصوصية في شيء منها على الابتداء بالأعلى حتى يتأسى به ، على أنه لو وقع في البيان لذلك السائل ابتداء بغير الأعلى لنقله ؛ لظهور سؤاله بإرادة الاقتداء بخصوص ما وقع من ذلك الفعل المشخص ، وأنه لم يكتف بإطلاق المسح الواقع في الكتاب والسنة ، ولا أنكر عليهم في السؤال له ، فيعلم منه عدم كفايته أو يشك ، وللاحتياط اللازم المراعاة هنا سيما بعد ما عرفت من فتوى الأصحاب نصاً وظاهراً ، والرضوي : « ... تمسح بهما وجهك موضع السجود من مقام الشعر إلى طرف الأنف ... »^(٢) وإن احتمل التحديد للممسوح أيضاً ، فما عن مجمع البرهان^(٣) من القول بعدم الوجوب كما عساه يظهر من المدارك^(٤) للإطلاق لا يخلو من نظر .

ثم إنه مرّ في الوضوء في كيفية الابتداء بالأعلى ما يغني عن الإعادة ؛ لظهور اتّحادهما في ذلك بناءً على القول به ، كاتّحادهما أيضاً في حكم الجبيرة بلا خلاف أعرفه فيه ، كما أنه قد مرّ في الضرب باليدين ويأتي في

(١) من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ح ٢١٤ ج ١ ص ١٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب

التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٩٥ .

(٢) تقدم في ص ٣٠٢ - ص ٣٠٣ .

(٣) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٧ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢٢٢ .

المسح عليهما ما يغني تأمله عن كثير ممّا ذكرهنا ، كالمسح بالكفّين في حالتي الاختيار والاضطرار ، وكالنجاسة على الجبهة أو على الماسح متعدية أو لا ، ونحو ذلك ، فلاحظ وتأمل جيّداً .

❦ وثالثها : مسح كلّ من اليدين في الجملة ضرورة من المذهب إن لم يكن من الدين ، والكفّين ومن الزندين إلى رؤوس الأصابع على المعروف بين الأصحاب ، بل في ظاهر الانتصار^(١) أو صريحه كصريح الغنية^(٢) وعن الناصريات^(٣) الإجماع عليه ، كما في المحكي عن الأمالي بعد نسبته للرواية أنّه « مضى عليه مشايخنا »^(٤) ، بل عنه أيضاً أنّه « من دين الامامية »^(٥) .

للتيمّم البياني قولاً وفعلًا في المعتبرة المستفيضة جدّاً إن لم تكن متواترة ، بل في صحيح زرارة منها عن الباقر (عليه السلام) : « ... ثم مسح وجهه وكفّيه ولم يمسح الذراعين بشيء »^(٦) وهونصّ في خلاف ما حكاه المصنّف^(٧) وغيره^(٨) منسوباً إلى عليّ بن بابويه من وجوب مسح الذراعين ❦ أيضاً حتّى قال من جهته : ❦ والأوّل أظهر ❦ وكان اللائق

(١) الانتصار : الطهارة / في التيمّم ص ٣٢ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في التيمّم ص ٤٩٣ .

(٣) المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / مسألة ٤٦ و ٤٧ ص ٢٢٤ .

(٤) و (٥) الأمالي : المجلس الثالث والتسعون ص ٥١٠ و ٥١٥ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ج ٦ ص ٢٠٨ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمّم ح ٢ ص ٩٧٧ .

(٧) المعتبر : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٣٨٤ .

(٨) كالعلامة في المختلف : الطهارة / كيفية التيمّم ص ٥٠ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام :

الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ١٤٨ .

به القطع بفساده لما عرفت ، وللبراء في الآية الشريفة ^(١) المفسرة بالصحيح السابق ^(٢) ، ولعدم قبح خلافه بعد معروفة نسبة في تحصيل الإجماع هنا ، سيما مع عدم تحققه أيضاً بقريئة ما سمعته من ولده في الأمالي هنا وفي الوجه ، ونصّه في الهداية ^(٣) والفقهاء ^(٤) وعن المقنع ^(٥) بخلافه من غير تردد ، مع عظم منزلة والده خصوصاً عنده .

كما أنّ اللائق القطع برّد ما يشهد له ، أو حمله على التقيّة ، ممّا في خبر ليث المرادي عن الصادق (عليه السلام) في التيمم : « ... وتمسح بها وجهك وذراعيك » ^(٦) ومضمر سماعة في الموثّق : « ... فمسح بها وجهه وذراعيه إلى المرفقين » ^(٧) جواب سؤاله عن كيفية التيمم ، وصحيح ابن مسلم عن الصادق (عليه السلام) عن التيمم : « ... ثمّ ضرب بشماله الأرض ، فمسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع ، واحدة على ظهرها ، وواحدة على بطنها ، ثمّ ضرب يمينه الأرض ، ثمّ صنع بشماله كما صنع بيمينه ... » ^(٨) الحديث .

(١) أي قوله تعالى : « فامسحوا بوجوهكم وإيديكم ... » سورة المائدة : الآية ٦ .

(٢) في ص ٣٢٩ .

(٣) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب التيمم ص ٤٩ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ذيل ح ٢١٣ ج ١ ص ١٠٤ .

(٥) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب التيمم ص ٣ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ح ١١ ج ١ ص ٢٠٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٣ ح ٤ ج ١ ص ١٧١ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب التيمم ح ٢ ج ٢ ص ٩٧٨ .

(٧) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ح ٥ ج ١ ص ٢٠٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٢ ح ٥ ج ١ ص ١٧٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب التيمم ح ٣ ج ٢ ص ٩٨١ .

(٨) تقدم في ص ٣٠٣ .

عملاً بما ورد^(١) منهم (عليهم السلام) من العرض على كتاب الله والتمسك بما وافقه ، وعلى مذهب العامة والأخذ بما خالفه ، واحتمال المرفق في الصحيح الزند ، واشتماله على تثليث الضربات ، والطعن في سند الأول ، والثاني بالإضمار وغيره ، واحتمالهما إرادة بيان الحكم لا الفعل كما عن الشيخ^(٢) ؛ أي كأنه غسل ذراعيه في الوضوء .

فلا وجه بعد ذلك وما تقدم للجمع بينها وبين ما دلّ على الأول بالتخير وإن أمكن أن لا يكون ممّا بين الأقلّ والأكثر ، بل لعلّه خرق الإجماع المركب والبسيط ، وما في المعتبر أن « الحقّ عندي أنّ مسح ظاهر الكفين لازم ، ولو مسح الذراعين جاز ، عملاً بالأخبار كلّها ؛ لأنّه أخذ بالمتيقّن »^(٣) لا يريد ، بل مراده الاحتياط كما يشعر به تعليقه ، وهو غير التخير ، ولا بأس به في حقّه ؛ لعدم قطعه .

أو الاستحباب كما عن المنتهى^(٤) والمدارك^(٥) احتماله ، بل عن

(١) كما في الخبر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن عيسى ، عن صفوان بن يحيى ، عن داود بن الحصين ، عن عمر بن حنظلة قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث ... قلت : فإن كان الخبران عنكما مشهورين قد رواهما الثقات عنكم ؟ قال : ينظر فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة ، وخالف العامة فيؤخذ به ، ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة ووافق العامة » .

الكافي : باب اختلاف الحديث ح ١٠ ج ١ ص ٦٧ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب

صفات القاضي ح ١ ج ١٨ ص ٧٥ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ذيل ح ١٥ ج ١ ص ٢١١ .

(٣) المعتبر : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٨٧-٣٨٨ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٦-١٤٧ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢٢٥ .

كشف الرموز^(١) الحكم به حاكياً له عن الحسن بن عيسى ، وإن كان لا يقدح فيه ظهور الخبر في التقيّة ، للتسامح الذي قد يكتفى من جهته بالاحتمال على بعض الوجوه ، وعليه بني استحباب الوضوء من بعض أسباب العامة ، لكن إعراض الأصحاب عن ذلك هنا يمنع الحكم به .
وما في الحدائق - أنّ أصحابنا جمعوا بين هذه الأخبار بالتخيير أو الاستحباب^(٢) ، ثم أخذ بذكر التعجّب منهم وما لا يليق به منه إليهم من غير مقتضى - لم أثبته من أحد منهم ، ولو ثبت ما حكاه لكان الحريّ بالتّباع ؛ إذ فتاواهم تعرف أسرار الأخبار ، وينكشف عنها الغبار .
كما أتى لم أثبت ما حكاه في السرائر^(٣) عن قوم من أصحابنا أنّ المسح على الكفين من أصول الأصابع إلى أطرافها ، ونسبه في كشف اللثام^(٤) إلى القيل ، وهو محجوج بجميع ما تقدّم من الأخبار ومحكيّ الإجماع ، بل لعلّه كسابقه لا يقدح في المحصل منه وإن جهل نسبه عندنا ، لكنّه - مع عدم اعتبار ذلك في الإجماع عندنا - معروف عند ناقله على الظاهر وأنّه غير الامام ، ولذا لم يكثر به .

مع أنّه قد يشهد له مرسل حمّاد بن عيسى : « إنّ الصادق (عليه السلام) سئل عن التيمّم فتلا هذه الآية (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ، وقال : (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق) قال : فامسح على كفّيك من حيث موضع القطع ، وقال : (وما كان ربك

(١) كشف الرموز: الطهارة/ في التيمم ج ١ ص ١٠١ .

(٢) الحدائق الناضرة: الطهارة/ كيفية التيمم ج ٤ ص ٣٥٠ .

(٣) السرائر: الطهارة/ التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٧ .

(٤) كشف اللثام: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٨ .

نسيّاً»^(١) مع إمكان حمل روايات الكف عليه .

لكنه - مع قصوره عن معارضة ما تقدم بالإرسال وغيره - إنما يتم لو كان «حيث» مضافاً إلى لفظ «موضع القطع»، والفصيح إضافته إلى الجملة، والمعنى: من حيث الكف موضع القطع، فكأنه (عليه السلام) استدلل على أنّ المسح على الكفين بأن اليد مع الإطلاق يتبادر منها الكف، وإذا أريد الزائد عليها نصّ عليه؛ بدليل آتي السرقه والوضوء، مع احتمالاه أيضاً الإلزام للعامة، وتعليم الاستدلال عليهم، فيراد حينئذٍ موضع القطع عندهم، أو غير ذلك، فلا يعارض ما سمعت .

كما أنّه لا يعارضه السؤال عن كيفية التيمم في الصحيحين^(٢) عن الصادق (عليه السلام) بعد أن حكى قصة عمّار وقبله: «... فسح وجهه وبديه فوق الكف قليلاً» وإن ظهر من الفقيه^(٣) الفتوى بهما في بدل الجنابة خاصة، ولعله لاشتغالها على قصة عمّار، بل مطلقاً عن المقنع^(٤) لإطلاق السؤال فيهما عن كيفية التيمم؛ لوضوح قصورهما أيضاً عن معارضة ما تقدم، واحتمالهما ككلام الصدوق المسح فوقها من باب المقدّمة، فلا خلاف منه حينئذٍ، وأنّ السائل رآه يمسح فوقها وإن لم يكن مسح إلّا

(١) الكافي: باب صفة التيمم ح ٢ ج ٣ ص ٦٢، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٩ ح ٢ ج ١ ص ٢٠٧، وسائل الشيعة: باب ١٣ من ابواب التيمم ح ٢ ج ٢ ص ٩٨٠ .

(٢) أي خبر أبي ايوب الخزاز الذي ذكرناه في هامش رقم (١٩) من ص ١٧٤، وخبر داود بن النعمان المروي في تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٩ ح ١ ج ١ ص ٢٠٧، والاستبصار: الطهارة/ باب ١٠٢ ح ٤ ج ١ ص ١٧٠، وسائل الشيعة: باب ١١ من ابواب التيمم ح ٤ ج ٢ ص ٩٧٦ .

(٣) من لا يحضره الفقيه: باب التيمم ذيل ح ٢١٣ ج ١ ص ١٠٤ .

(٤) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية): باب التيمم ص ٣ .

عليها ، وأن يكون « قليلاً » صفة مصدر محذوف ؛ أي مسحاً قليلاً ، أي غير مبالغ في إيصال الغبار إلى جميعها ، و « فوق الكف » حينئذٍ بمعنى على ظهرها ، فيكون شاهداً حينئذٍ على ما ذكره المصنف وغيره^(١) من أن محلّ المسح ظهر الكفين لا المجموع ، بل في المدارك^(٢) والحدائق^(٣) أن ظاهرهم الإجماع عليه ، وفي الانتصار^(٤) نسبته إلى الامامية ، كما عن كشف الرموز^(٥) إلى عمل الأصحاب ، بل هو بعض معقد المحكي عن الأمالي^(٦) من النسبة إلى من مضى من مشايخنا .

ويدلّ عليه مع ذلك ما في صحيح زرارة المروي في مستطرفات السرائر: « ... ثم مسح بكفيه كلّ واحدة على ظهر الأخرى ... »^(٧) كحسن الكاهلي^(٨) ، ولا ينافيها إطلاق الكف في غيرها ؛ لوجوب تنزيلها عليه بعدما عرفت ، سيّما وفي بعضها : « ... على كفيه ... »^(٩) .

(١) كالشيخ في المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٣ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٦ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٧ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٢٣ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢٢٦ .

(٣) الحدائق الناضرة : الطهارة / كيفية التيمم ج ٤ ص ٣٥٢ .

(٤) الانتصار : الطهارة / في التيمم ص ٣٢ .

(٥) كشف الرموز : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ٩٩ .

(٦) الأمالي : المجلس الثالث والتسعون ص ٥١٠ و ٥١٥ .

(٧) تقدم في ص ٣٠٢ .

(٨) الكافي : باب صفة التيمم ح ٣ ج ٣ ص ٦٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ح ٣ ج ١ ص ٢٠٧ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٧٦ .

(٩) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ح ١٧ ج ١ ص ٢١٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٣ ح ٢ ج ١ ص ١٧١ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمم ح ٦ ج ٢ ص ٩٧٧ .

نعم ، يجب الاستيعاب كالجبهة من غير خلاف يعرف فيها ، بل في المنتهى ^(١) نسبه إلى علمائنا ؛ لتبادره من النصوص والفتاوى ، وإن كان ربما يتأمل في ترك بعض ما لا يخرج عن مستى مسحه عرفاً ، سيما بعد ظهور التيمّمات البيانية في عدم التدقيق بذلك ، والاجتزاء بالمسح مرة واحدة ، ولعلّه لذا اكتفى في مجمع البرهان ^(٢) بمسح ظهر الكفّ مرة واحدة مع عدم التهاون والتقصير في الاستيعاب وإن لم يستوعب جميع الظهر بحيث انتفى ما بين الأصابع ، سيما ما بين السبابة والابهام وبعض الخلل ، لكنّه لا يخلو من تأمل إن أراد غير ما ذكرنا ، بل وإن أراد أيضاً ؛ لما عرفت من الإجماع ظاهراً بل لعلّه محض على وجوب الاستيعاب ، على أن ذلك الصديق من المسامحات العرفية في نفس الإطلاق .

نعم ، لا يجب استيعاب مسح المسوح بتمام الماسح كما تقدّم في الجبهة ، وبه صرح جماعة ^(٣) ؛ لصدق الامتثال ، خلافاً للمحكي عن مجمع البرهان ^(٤) ، وربما توهمه بعض العبارات ، ولعلّه لدعوى التبادر من المسح بالكفّ ، وفيه منع واضح .

نعم ، يجب المسح بالباطن كالضرب ومسح الجبهة بلا خلاف يعرف فيه ؛ للتبادر ، كما أنّه مع التعذّر فبالظهر ، وقد مرّ البحث فيه في

(١) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٧ .

(٢) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٦ .

(٣) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٢ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٢٧ ، والبحراني في الحقائق الناضرة :

الطهارة / كيفية التيمم ج ٤ ص ٣٥٣-٣٥٤ .

(٤) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٦ .

(١) الضرب .

ولو تجدد العذر بعد مسح الوجه ولم يفتقر مسح اليدين إلى ضربة أخرى فالأحوط بل المتعين الاستئناف ، لظهور الأدلة في المسح بما يضرب به .
ولو تجدد بعد الضربة الثانية قبل المسح احتمل الاكتفاء بضرب الظهر مرة أخرى ، ولو تعذر الظهر احتمل صيرورته كالأقطع ، والتولية ، وكونه فاقد الطهورين ، والجميع للاحتياط ، ولم أعرف من احتمل هنا جواز الضرب له بغير الظهر من الذراع كما احتمل في ماسح الوضوء ، وقد مرّ هناك ما له نفع هنا .

كما أنّه قد مرّ في حكم الجبائر وما في حكمها منه ما يغني عن التعرض لها ، على أنّه لم أعرف خلافاً فيه هنا أيضاً ، بل قد ذكرنا هناك أنّ مطلق الحاجب وإن لم يكن من الجبائر وما في حكمها ينتقل إليه حكم المحجوب مع تعذر إزالته أو تعسّره ، ولكن الاحتياط لا يترك .

كما أنّه قد مرّ في الجهة من البحث في الابتداء من الأعلى ما يظهر منه الحكم في الابتداء من الزند هنا ؛ لاتّحادهما في أكثر ما ذكر هناك ، ومن هنا لم يفرق أحد بينهما إلّا من ندر من بعض متأخري المتأخرين^(٢) كأصل الخلاف فيه أيضاً .

وكذا مرّ في الضرب باليدين من البحث عن حكم النجاسة ما يكتفي به هنا ، وذكرنا أنّ المختار عندنا جواز المسح عليها مطلقاً مع تعذر الإزالة ، سواء كانت حادثة أو لا ، ومتعدية أو لا ما لم تستلزم نجاسة التراب ، بل

(١) في ص ٣١٥ .

(٢) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢٢٢ و ٢٢٦ ، والخراساني في

ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٠٤ و ١٠٥ .

ومعها في احتمال ، وفي آخر التولية أو السقوط في خصوص ذلك العضو ، أو يكون فاقداً الطهورين ، أو غير ذلك ، وإن كان تفصيل البحث في هذه الفروع ممّا يحتاج إلى تطويل وإطناب ، خصوصاً بالنسبة للنجاسة باعتبار عروضها للماسح فقط مع الاستيعاب وعدمه ، والتعدي وعدمه ، والحجب وعدمه ، أو للممسوح فقط كذلك ، أو للجميع ، وبالنسبة إلى صور التعذر أيضاً كذلك .

لكن التأمل في مطاوي كلماتنا في الضرب وفي الجبائر وفي ماسح الوضوء وغيرها يظهر منه حكم كثير من ذلك ، إلا أنّ الاحتياط لا بدّ منه ؛ لعدم وضوح استنباطها بحيث يطمئن إليه الفقيه ، إذ لا دليل خاصّ فيها ، والأصول وقاعدة انتفاء المركّب كقاعدة الميسور وغيرها متصادمة ، مع عدم التنقيح والتحرير لشيء منها هنا ، والله ورسوله وحججه (صلوات الله عليهم) أعلم .

كما أنّه يظهر لك ممّا تقدّم في الوضوء من حكم اليد الزائدة والأصلية واللحم المتدليّ من غير محلّ الفرض والنابت فيه وغير ذلك ، وكذا حكم الشعر ، وأنّ الأقوى عدم وجوب استبطانه هنا ، حتّى لو كان التيمّم بدل الغسل ، وحتّى لو كان فيما لا ينبت فيه غالباً كالجبهة ، بل يمكن القول بعدم وجوب استبطان شعر الأغم ، وهو من كان قصاص شعره على بعض الجبهة أيضاً ؛ للعسر والخرج وغيرهما ، فتأمل جيّداً .

﴿ ويجزي في ﴾ ما هو بدل ﴿ الوضوء ﴾ من التيمّم ﴿ ضربة واحدة ﴾ بباطن كفيه على حسب ما تقدّم ﴿ لجبهته وظاهر كفيه ، ولا بدّ فيما هو بدل من الغسل ﴾ عن جنابة أو حيض ونحوهما ﴿ من ضربتين ﴾ واحدة للجبهة وأخرى لظاهر الكفين .

﴿وقيل﴾ كما عن ظاهر المفيد في الأركان^(١) وعليّ بن بابويه^(٢) بل عن المنتقى: «إنّه مذهب جماعة من القدماء»^(٣): ﴿في الكلّ ضربتان﴾.

﴿وقيل﴾ كما في ظاهر الهداية^(٤) والغنية^(٥) وصريح جمل المرتضى^(٦) كما عن شرح الرسالة^(٧) له وغرية المفيد^(٨) والقديمين^(٩) والمعتبر^(١٠) والذكرى^(١١) وظاهر المقنع^(١٢) والكليني في الكافي^(١٣) والقاضي^(١٤): في

(١) نقله عنه في الذكرى: الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٨.

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف: الطهارة / كيفية التيمم ص ٥٠.

(٣) منتقى الجمان: الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٥١.

(٤) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية): باب التيمم ص ٤٩.

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة / في التيمم ص ٤٩٣.

(٦) جمل العلم والعمل (ضمن رسائل المرتضى): التيمم واحكامه ج ٣ ص ٢٥.

(٧) نقله عنها الشهيد في الذكرى: الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٨.

(٨) نقله عنها الشهيد في الذكرى، راجع المصدر السابق.

(٩) نقله عنها العلامة في المختلف: الطهارة / كيفية التيمم ص ٥٠، والشهيد في الذكرى:

الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٨.

(١٠)المعتبر: الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٨٨-٣٨٩، وسيأتي قريباً عن الشارح ان المعتبر

والذكرى لم يجتزيا بالمرّة.

(١١) ذكرى الشيعة: الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٨.

(١٢) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية): باب التيمم ص ٣.

(١٣) الكافي: انظر باب صفة التيمم ج ٣ ص ٦١-٦٢.

(١٤) صريح القاضي في المذهب هو التفصيل بين التيمم الذي هو بدل عن الوضوء والذي هو بدل

عن الجنابة، إلّا أنّه صرح بهذا التفصيل بعد أسطر من عبارة ظاهرها اطلاق الضربة، فلعل

الشارح لاحظ العبارة الأولى ولم يلاحظ الذيل، راجع المذهب: الطهارة / كيفية التيمم ج ١

الكل ﴿ضربة واحدة والتفصيل﴾ أفضل .

والأول أشهر و﴿أظهر﴾ بل هو المشهور نقلاً^(١) وتحصيلاً بين المتقدمين^(٢) والمتأخرين^(٣) شهرة عظيمة كادت تكون إجماعاً ، بل لعلّ ظاهر التهذيب^(٤) كالمحكّي عن التبيان^(٥) ومجمع البيان^(٦) دعواه ، كما عن الأمالي^(٧) نسبته إلى دين الامامية الذي يجب الإقرار به ، وفي الذكرى^(٨) إلى عمل الأصحاب ، وعن كشف الالتباس^(٩) وشرح الجعفرية^(١٠) إلى المتأخرين .

قلت : وهو كذلك ، بل لم يعرف مفتٍ بغيره منهم في سائر كتبهم إلى

(١) نقلت الشهرة في : نهاية الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٢٠٧ ، ومختلف الشيعة : الطهارة / كيفية التيمم ص ٥٠ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٤ .

(٢) ممن قال بذلك من القدماء : المفيد في المقنعة : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٦٢ ، والشيخ في المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٣ ، وسلا في المراسم : الطهارة / كيفية التيمم ص ٥٤ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / بيان التيمم ص ٧٢ .

(٣) ممن قال بذلك منهم : العلامة في القواعد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٢٣ ، والشهيد في البيان : الطهارة / الاستعمال في التيمم ص ٣٦ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٤ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ذيل ح ١٥ ج ١ ص ٢١١ .

(٥) التبيان : ذيل آية ٤٣ من سورة النساء ج ٣ ص ٢٠٨ .

(٦) مجمع البيان : ذيل آية ٤٣ من سورة النساء ج ٣ ص ٥٢-٥٣ .

(٧) الأمالي : المجلس الثالث والتسعون ص ٥١٥ ، ولم يفصل بين بدل الوضوء والجنابة .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٨ .

(٩) كشف الالتباس : الطهارة / في التيمم ذيل قول المصنف : « مرة في الوضوء واثنين في الغسل » ص ١٩٧ (مخطوط) .

(١٠) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٥٤٦ .

زمن الأردبيلي^(١) والكاشاني^(٢) اللذين هما أول من فتحا باب المناقشة للأصحاب، مع أن أولهما قال: «هو أحوط وأولى»، وما نسب^(٣) إلى المعتبر والذكرى من الاجتزاء بالمرّة فهو وهم قطعاً كما لا يخفى على من لاحظهما، وتبعهما بعض متأخري المتأخرين كالمجلسي في بحاره^(٤)، والسيّد في مداركه^(٥)، والمحدّث البحراني في حدائقه^(٦)، والفاضل المعاصر في رياضته^(٧)، فاجتزوا بالمرّة في الجميع، وأعرضوا عمّا عليه المتأخرون، بل لعلّه بين القدماء كان كذلك أيضاً، كما نسب في حاشية المدارك^(٨) إلى أغلبهم، ويشعر به ما سمعته عن الأمالي وغيره، ومنه مع تصريحه به في الفقيه^(٩) الذي قد ذكر في أوله^(١٠) أنه لا يفتي فيه إلّا بما يعلمه حجة بينه وبين ربه يقوى عدم إرادته غيره من ظاهر الهداية والمقنع، سيّما مع غلبه تعبيره بهما بمتون الأخبار، فلاحظ، كشيخه الكليني وإن اقتصر في ذكر صفة التيمّم على غير المشتمل على المرتين؛ إذ لعلّه كان من الواضحات عنده، وابن زهرة وإن كان في أول كلامه الاجتزاء بالمرّة لكنّه قال بعد

(١) مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ أسباب التيمّم ج ١ ص ٢٢٩-٢٣٤.

(٢) مفاتيح الشرائع: الصلاة/ مفتاح ٦٨ ج ١ ص ٦٢.

(٣) نسبه اليهما الطباطبائي في رياض المسائل: الطهارة/ كيفية التيمّم ج ١ ص ٧٨.

(٤) بحار الأنوار: الطهارة/ التيمّم وآدله ذيل ح ٧ ج ٨١ ص ١٥١.

(٥) مدارك الاحكام: الطهارة/ كيفية التيمّم ج ٢ ص ٢٣٢.

(٦) الحدائق الناضرة: الطهارة/ كيفية التيمّم ج ٤ ص ٣٤٠.

(٧) رياض المسائل: الطهارة/ كيفية التيمّم ج ١ ص ٧٨-٧٩.

(٨) حاشية المدارك (للبهاني): الطهارة/ كيفية التيمّم ذيل قول المصنف: «والتجّه الاكتفاء بالمرّة...».

(٩) من لا يحضره الفقيه: باب التيمّم ذيل ح ٢١٣ ج ١ ص ١٠٤.

(١٠) من لا يحضره الفقيه: المقدمة ج ١ ص ٢-٣.

ذلك : « قد روى أصحابنا أَنَّ الجنب يضرب ضربتين ، إحداهما للوجه ، والأخرى لليدين ، وطريقة الاحتياط تقتضي ذلك » ^(١) انتهى . ولعلّه يوجهه هنا ، كما أَنَّ المرتضى في الجمل قال بعد ذكر ما ظاهره الاجتزاء بالمرّة : « وقد روي أَنَّ تيمّمه إن كان من جنابة أو ما أشبهها ثنى ما ذكرناه من الضربة ومسح الوجه واليدين » ^(٢) ولعلّ عمله عليها ، على أنّه نقل عنه في المصباح ^(٣) موافقة المشهور ، كالمفيد في مقننته ^(٤) كذلك ، ولم يحضرنى الغربة وشرح الرسالة ككلام القديين والقاضي ، وليس النقل كالعيان ، مع أنّي لم أعرف من حكاه عن الأخير إلّا سيّد الرياض ^(٥) .

كما أنّه لم يحضرنى الأركان ولا كلام والد الصدوق المنسوب إليهما القول بالمرتين ، مع أَنَّ المحكي من عبارة الأخير وجوب الثلاث ، كما حكاه في المعبر ^(٦) عن قوم متّا ؛ لتعبيره بمضمون صحيح ابن مسلم عن الصادق (عليه السلام) « عن التيمّم ، فضرب بكفّيه على الأرض ، ثم مسح بهما وجهه ، ثم ضرب بشماله الأرض ف مسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع ، واحدة على ظهرها ، وواحدة على بطنها ، ثم ضرب بيمينه الأرض ، ثم صنع بشماله كما صنع بيمينه ... » ^(٧) الحديث .

(١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة/ في التيمّم ص ٤٩٣ .

(٢) جمل العلم والعمل (ضمن رسائل المرتضى) : التيمّم واحكامه ج ٣ ص ٢٥-٢٦ ، والظاهر ان في النسخة المطبوعة خطأ .

(٣) نقله عنه الفاضل الآبي في كشف الرموز : الطهارة/ في التيمّم ج ١ ص ١٠٢ .

(٤) المقننة : الطهارة/ التيمّم واحكامه ص ٦٢ .

(٥) رياض المسائل : الطهارة/ كيفية التيمّم ج ١ ص ٧٨ .

(٦) المعبر : الطهارة/ كيفية التيمّم ج ١ ص ٣٨٨ .

(٧) تقدم في ص ٣٠٣ .

لكنه قد يقال : إنه لا صراحة فيه كالصحيح أيضاً بالتثليث ، بل هما ضربتان ، وإن فرّق في آلتها بالنسبة لليدين ، ولذا نسب^(١) إليه القول بالمرتبتين في جملة من الكتب ، ويؤيده غلبة اتحاد كلامه مع فقه الرضا (عليه السلام) ، والموجود فيه المرتان^(٢) ، ولعله يحيز هذا التفريق كالشيخ في الاستبصار ، حيث حمل الصحيح على ذلك ، وقال : «إنه لا ينافي القول بالضربتين»^(٣) ، وكذا الحرّ في وسائله^(٤) ، وهو لا يخلو من قوّة في خصوص ضربة اليدين ما لم تفت الموالاة ، وإن كان المنساق من الأدلّة الضرب بهما دفعة ، وفي المعتبر بعد ذكره الصحيح أيضاً : «إنّا لا نمنعه جوازاً»^(٥) انتهى ، وليس ذا محلّ البحث فيه .

نعم قد يقال : إنه ليس من ذوي الضربتين مطلقاً وإن نسب إليه ذلك ؛ لما تقدّم عن الأمالي من نسبة المشهور إلى الامامية ، مع أنّ والده عنده بتلك المكانة ، ولظهور تعبيره بمضمون الصحيح السابق في كونه مستنده ، وذيله قد استدلّ به الشيخ في تهذيبه^(٦) واستبصاره^(٧) على القول بالتفصيل ، كما عن غيره^(٨) أيضاً ذلك ، وكأنّه لما فيه بعدما تقدّم بلا فصل ثم قال : «هذا التيمّم على ما كان فيه الغسل ، وفي الوضوء الوجه واليدين

(١) كما في مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية التيمّم ص ٥٠ .

(٢) تقدم في ص ٣٠٢-٣٠٣ .

(٣) الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٣ ذيل ح ٨ ج ١ ص ١٧٢-١٨٣ .

(٤) وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب التيمّم ج ٢ ص ٩٧٨ و ٩٧٩ .

(٥) المعتبر : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٣٨٨ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ذيل ح ١٥ ج ١ ص ٢١١ .

(٧) الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٣ ذيل ح ٨ ج ١ ص ١٧٣ .

(٨) كالعلامة في المنتهى : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ١٤٨-١٤٩ .

إلى المرفقين ، وألقي ما كان عليه مسح الرأس والقدمين ، فلا ييمّم بالصعيد » ، ولا ينافيه اشتماله على مسح الذراعين ، فقد يكون والد الصدوق (رحمه الله) نظر إلى ما نظر إليه الشيخ في هذا الصحيح ، فيكون من المفصلين أيضاً .

لكن لا يخفى عدم وضوح المراد بما بعد لفظ الغسل بناءً على ما فهم الشيخ من الصحيح إلا بتكلف سمج ، إلا أنه لعله لا يقدح في الاستدلال بما قبله ، ولولا اعتراض الواو بل والإشارة لأمكن بل لتعين أن يكون بفتح الغين من الغسل ، على معنى أن التيمّم على المغسول من الوضوء دون المسوح ، فلا يصلح دليلاً للتفصيل حينئذٍ ، ولعلّ بعض النسخ بدون الواو على ما قيل ، بل فيما حضرني من نسخة الوافي^(١) ذلك ، إلا أن الذي وقفت عليه من نسخة التهذيب والاستبصار والوسائل بالواو .

وكيف كان ، فحجّة المشهور - بعد قاعدة الشغل فيما هو بدل الغسل ، وظواهر الإجماعات السابقة ، المؤيدة بتلك الشهرة العظيمة المستقيمة المستمرة في برهة الزمان الطويل ، مع غلبة اختلاف أقوال أهله في الكتاب الواحد فضلاً عن الكتب المتعددة خصوصاً العلامة ، ولذا قد يظنّ معها انقراض الخلاف ، كما أنه يستبعد معها خفاء مثل هذا الحكم عليهم مع كثرة الاحتياج إلى التيمّم ، سيّما مع قرب العهد من مثل الصدوق (رحمه الله) ونحوه حتى نسبه إلى دين الامامية ، ووقوعه في مثل النهاية وغيرها كما قيل ممّا هي متون أخبار ، وفتوى من لا يعمل إلا بالقطعيات به كابن إدريس وغيره حتى قال في السرائر : « إنّه الأظهر في الروايات

(١) الوافي : الطهارة / باب ٦٣ ح ١٧ ج ٦ ص ٥٨٥ .

والعمل ، وبه أُفتي»^(١) ونسب القول بالمرّة إلى الرواية ، وشدة بُعده عن مذهب العامة المأمور بخلافها ، لأنّ الرشد فيه ، إذ لم يحك عن أحد منهم القول به ، دون غيره من الضربة في الجميع ، في التذكرة أنّه «قال به الأوزاعي وأحمد وإسحاق وداود بن^(٢) جرير الطبري والشافعي في القديم»^(٣) ، وفي المنتهى أنّه «نقله الجمهور عن عليّ (عليه السلام) وعمار وابن عباس وعطاء والشعبي ومكحول والأوزاعي ومالك وإسحاق وأحمد»^(٤) وفي البحار عن الطيبي في شرح المشكاة «إنّه مذهب عليّ (عليه السلام) وابن عباس وعمار وجمع من التابعين»^(٥) ، ودون الضربتين في الجميع فعن كثير من فقهاءهم بل أكثرهم^(٦) ، وأمّا القول بالتفصيل فلم نعرف أحداً قال به منهم ، ولعلّ ذلك هو السرّ في عدم صراحة الأخبار وكثرتها به ، إلى غير ذلك من المؤيّدات الكثيرة. أنّه وجه الجمع بين ما دلّ على المرّة من الأصل في وجهه ، وإطلاق الآية^(٧) ، كبعض المعتبرة المسؤول فيها عن التيمّم ، فقال : «تضرب بكفّيك الأرض ثمّ تنفضهما وتمسح بهما وجهك ويديك»^(٨) .

(١) السرائر: الطهارة / التيمّم واحكامه ج ١ ص ١٣٧ .

(٢) الصحيح - كما في المصدر - وابن .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٦٣ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ١٤٨ .

(٥) بحار الانوار: الطهارة / التيمّم وآدابه ذيل ح ٧ ج ٨١ ص ١٥١ .

(٦) المبسوط (للسرخسي) : ج ١ ص ١٠٧ ، المجموع : ج ٢ ص ٢١٠ و ٢٣٣ ، السفني (لابن

قدامة) : ج ١ ص ٢٤٥ .

أي قوله تعالى : «فيمسحوا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وبأيديكم منه» سورة المائدة : الآية ٦

(٨) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ح ١٨ ج ١ ص ٢١٢ ، الاستبصار: الطهارة / باب ١٠٣

ومن التيمّات البيانية بعد السؤال عنه أيضاً كذلك من الأئمة (عليهم السلام) والنبي (صلى الله عليه وآله) لعمّار بنقلهم عنه ، خصوصاً ما في الصحيح منها في وصف أبي جعفر (عليه السلام) تيمّم النبي (صلى الله عليه وآله) لعمّار، قال : «... فقال له : أفلا صنعت كذا ، ثم أهوى يديه الأرض فوضعهما على الصعيد ، ثم مسح جيبيه بأصابعه ، وكفّيه إحداهما بالأخرى ، ثم لم يعد ذلك »^(١) ؛ فإنّ في التتمّة إشعاراً بكون الملحوظ بيانه اتّحاد الضرب وتعدّده ، سيّما مع ظهور كونها من الإمام (عليه السلام) ؛ لأنّ نقله ذلك للراوي في مقام البيان ظاهر في إرادة بيان عدم الإلزام بذلك ردّاً على من قال بالتكرير من أكثر العامة .

وما في الموثّق منها عن أبي جعفر (عليه السلام) أيضاً «عن التيمّم ، فضرب بيده الأرض ، ثم رفعها فنفضها ثم مسح بها جبهته وكفّيه مرّة واحدة»^(٢) كخبر آخر أيضاً^(٣) ؛ إذ حمل المرّة فيه على المسح دون الضرب بعيد ؛ لعدم كونه محلّ توهم أو مناقشة من عامة أو خاصّة ، فنقله خصوصاً من مثل زرارة خال عن الفائدة ، بخلاف حمله على ذلك ؛ لما فيه من نزاع كثير من العامة به وقولهم بالتعدّد ، ومنه احتاج الرواة سؤال أنتمّمهم (عليهم السلام) عنه ، إلى غير ذلك ممّا دلّ عليها كالمروي مرسلًا في فقه

ح ٣ ج ١ ص ١٧١ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمّم ح ٧ ج ٢ ص ٩٧٧ .

(١) من لا يحضره الفقيه : باب التيمّم ح ٢١٣ ج ١ ص ١٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمّم ح ٨ ج ٢ ص ٩٧٧ .

(٢) الكافي : باب صفة التيمّم ح ١ ج ٣ ص ٦١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ح ١٦ ج ١ ص ٢١١ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمّم ح ٣ ج ٢ ص ٩٧٦ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ح ١٧ ج ١ ص ٢١٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٣ ح ٢ ج ١ ص ١٧١ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمّم ح ٦ ج ٢ ص ٩٧٧ .

الرضا (عليه السلام) ^(١) ونحوه .

وبين ما دلّ على المرتين الصحيح الكندي عن الرضا (عليه السلام) :
 « التيمّم ضربة للوجه ، وضربة للكفين » ^(٢) ، وليث المرادي عن الصادق
 (عليه السلام) « في التيمّم ، قال : تضرب بكفّيك على الأرض مرتين ،
 ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك وذراعيك » ^(٣) ، وابن مسلم عن أحدهما
 (عليهما السلام) : « سألته عن التيمّم ، فقال : مرتين مرتين للوجه
 واليدين » ^(٤) وغير ذلك ، بحمل الأولى على بدل الوضوء ، والثانية على بدل
 الغسل .

وشاهده - بعد الشهرة العظيمة التي منها مجردة يضعف الظنّ بشمول أدلة
 المرة لما كان بدل الغسل وبالعكس ، بل هو أولى لندرة القول به جدّاً ،
 فكيف بعد اعتضادها بظاهر الإجماعات السابقة التي بعضها كالصريح بل
 صريح ، وبما عرفته سابقاً مفصّلاً ، وبظاهر صحيح ابن مسلم السابق
 المشتمل على التثليث ظاهراً بناءً على ما فهم الشيخ منه ، بل وبما رواه في
 المنتهى عنه أيضاً في الصحيح عن الصادق (عليه السلام) : « إنّ التيمّم
 للوضوء مرة واحدة ، ومن الجنابة مرتان » ^(٥) وإن طعن فيه جماعة ممّن تأخّر

(١) تقدم في ص ٣٠٢ - ص ٣٠٣ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ح ١٣ ج ١ ص ٢١٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٣
 ح ٥ ج ١ ص ١٧١ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب التيمّم ح ٣ ج ٢ ص ٩٧٨ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ح ١١ ج ١ ص ٢٠٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٣
 ح ٤ ج ١ ص ١٧١ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب التيمّم ح ٢ ج ٢ ص ٩٧٨ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ح ١٣ ج ١ ص ٢١٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٣
 ح ١٦ ج ١ ص ١٧٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب التيمّم ح ١ ج ٢ ص ٩٧٨ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ١٤٨ - ١٤٩ .

عنه^(١) بآنه لا وجود له في كتب الحديث ، وبآنه توهمه من فذلكة ذكرها الشيخ في تهذيبه ، فظنَّ أنها رواية ؛ إذ جلالة قدره وحسن تثبته سيما في كتابه هذا يدفع ذلك عنه ، ولعلَّه اطلع عليه فيما لا يطلع عليه غيره كما هو مظنته ومن أهله ، بل وبما سمعته أيضاً من المرسل في جمل المرتضى والغنية ، سيما بعد نسبة الثاني له إلى رواية أصحابنا ، وتقدّم ما في السرائر : « إنّه الأظهر في الروايات » ، كما عن الصيمري في شرح الشرائع^(٢) نسبة التفصيل إلى روايات ، وكذا يفهم من المصنّف في المعتبر^(٣) تعدّد الرواية به ، بل هذه المراسيل من مثل هؤلاء بعد الانجبار والتأييد بما مرّ في أعلى مراتب الحجّة لا مؤيّدات ، إلى غير ذلك من الأمور الكثيرة التي مضت الإشارة إلى بعضها- ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « قلت له : كيف التيمّم ؟ قال : هو ضرب واحد للوضوء ، والغسل من الجنبابة تضرب بيدك مرتين ، ثم تنفضهما نفضة للوجه ، ومرة لليدين ... »^(٤) الحديث .

والمناقشة^(٥) فيه : باحتمال أو ظهور عطفية الغسل على الوضوء ، لا الاستثناف بأن يكون جملة خبريّة ، فيوافق ما في الموثّق عن الصادق (عليه السلام) : « سألته عن التيمّم من الوضوء والجنبابة ومن الحيض

(١) كالحرف في الوسائل : باب ١٢ من ابواب التيمّم ج ٨ ص ٢٨٠ .

(٢) غاية المرام : الطهارة / في التيمّم ذيل قول المصنّف : « ويجزئه في الوضوء ضربة واحدة » ج ١ ص ٤٠ (مخطوط) .

(٣) المعتبر : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٣٨٨ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ح ١٤ ج ١ ص ٢١٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٣ ح ٧ ج ١ ص ١٧٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب التيمّم ج ٤ ص ٩٧٨ .

(٥) كما في الحدائق الناضرة : الطهارة / كيفية التيمّم ج ٤ ص ٣٣٨ .

للنساء سواء ؟ فقال : نعم»^(١) وبظهوره في تعاقب الضريتين ثم المسح بهما على الوجه واليدين على التعاقب مع تخلل النفضة .

يدفعها : -بعد مخالفة الظاهر من لفظ الضرب خصوصاً في باب التيمم ، وعدم ملائمة أول الجواب للسؤال حينئذٍ ، وإجمال إرادة السائل من التسوية الأعضاء أو المسح أو غيرها المورث إجمالاً في الجواب ، لعدم استقلاله هنا ، مع احتمال إرادته اجتماع الوضوء والجنابة ، فيكون القسم الأول من السؤال في الجنابة خاصة ؛ لسقوط الوضوء ، كما عساه يشعر به عدم عود لفظ « من » في الجنابة والإتيان بها في لفظ الحيض ، وموافقته للصحيح حينئذٍ : « ... سألته عن تيمم الحائض والجنب سواء إذا لم يجد ماءً ؟ قال : نعم »^(٢) ، مع ضعف المناقشة الأخيرة من وجوه- الانحياز بما سمعت ، لا أقل من أن يكون مرجحاً لأحد الاحتمالين على الآخر .

على أنهما لا يتأتیان في متنه المروي في المعتبر، قال : «هو ضربة واحدة للوضوء ، وللغسل من الجنابة تضرب بيديك ثم تنفضهما مرة للوجه ، ومرة لليدين»^(٣) .

وكذا المناقشة^(٤) في أصل هذا الجمع أولاً : بعدم قبول أخبار المرة له ؛ لما في جملة منها نقل وقوع البيان لعمار وقد كان جنباً ، سيّما مع ما في

(١) من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ح ٢١٦ ج ١ ص ١٠٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٩

ح ٢٠ ج ١ ص ٢١٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب التيمم ح ٦ ج ٢ ص ٩٧٩ .

(٢) الكافي : باب الوقت الذي يوجب التيمم ... ح ١٠ ج ٣ ص ٦٥ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة/ باب ٩ ح ١٩ ج ١ ص ٢١٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب التيمم ح ٧ ج ٢

ص ٩٧٩ .

(٣) المعتبر : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٨٨ .

كما في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٠٥ .

بعضها : « ثم لم يعد ذلك » ^(١) كما أنّ في بعض أخبار المرة التصريح بالوحدة المؤيد بما دلّ على التساوي كما سمعت ، وثانياً : بإمكان حمل أخبار المرتين على النذب أو على التخير ، وأولى منها التقية ، لأنه مذهب أكثر العامة كما قيل ^(٢) ، بل فيما اشتمل منها على مسح الذراعين إشعاره ، كإجمال الوجه واليدين في آخر ، ونحو ذلك .

إذ - بعد الإغضاء عن إمكان دفعها بما عرفت - قد يقال : إنه لا دلالة فيما اشتمل منها على قصة عمار على الاتحاد ، حتّى فيما نقل من فعل النبي (صلى الله عليه وآله) بياناً له ؛ لظهور سياق الجميع بكون المراد كيفيته لا من حيث اتحاد الضرب وتعدّده ، بل بيان الممسوح ونحوه ردّاً على من قال من العامة ^(٣) أنه غير الجهة أو غير الكفين ، كما يشعر به ما في بعضها : « ... مسح وجهه وكفيه ولم يمسح الذراعين بشيء » ^(٤) ، وفي آخرين : « ... فمسح فوق الكف قليلاً » ^(٥) ، وفي آخر : « ... ثم مسح بجبينيه وكفيه ... » ^(٦) ، إلى غير ذلك ممّا يدلّ على كون الملحوظ للراوي الكف أو الجبين لا تعدّد الضرب واتّحاده ، ويشعر به أيضاً الاستدلال من الأئمة (عليهم السلام) بآية السرقة تارة ^(٧) ، وبإفادة الباء التبعية

(١) كما في الصحيح المتقدم في ص ٣٦٤ .

(٢) كما في بحار الانوار : الطهارة / التيمم وآدابه ذيل ح ٧ ج ٨١ ص ١٥١ نقلاً عن شرح المشكاة .

(٣) المجموع : ج ٢ ص ٢٣١ ، المغني (لابن قدامة) : ج ١ ص ٢٥٧ .

(٤) تقدم في ص ٣٤٨ .

(٥) تقدماً في ص ٣٥٢ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٩ ح ١٧ ج ١ ص ٢١٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٣ ح ٢ ج ١ ص ١٧١ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب التيمم ح ٦ ج ٢ ص ٩٧٧ .

(٧) كما في خبر حماد بن عيسى المتقدم في ص ٣٥١ - ٣٥٢ .

أُخرى^(١)، وبلاستناد إلى قصّة عمّار^(٢) معلّين ذلك شيعتهم وخواصّهم .
ومن هنا يظهر لك وجه الاختلاف في نقل قصّة عمّار حتّى فيما نقله
زرارة منها عن الباقر (عليه السلام) ، وكأنّه لاختلاف المقامات التي
يحتاج التمسك بها فيه ، فرة للجبين مثلاً ، وأخرى للكفين ، وهكذا .
ومما يؤيد ذلك كلّ أنّه قد يقطع المتأمل أنّ هذه الأخبار ليس ممّا
أريد بها ذكر بيان تمام التيمّم ، وكيف ؟! مع أنّه ترك فيها أكثر واجباته
من الابتداء بالأعلى والترتيب بين اليدين وغيرهما ، فيعلم أنّ صدور ذلك
من الرواة أو الأئمّة (عليهم السلام) فيما اتفق تعلق خصوص المقام ببيانه ،
كما هو واضح ونافع .

ومن ذلك كلّ يظهر أنّ المراد بقوله (عليه السلام) : « لم يعد ذلك »
التجاوز لا الإعادة ، بل ولو سلّم فظاهره بالنسبة للمسح كما ورد نظيره
بالنسبة للغسل في الوضوء ؛ إذ قد يتعلّق أغراض بيان ذلك . وكذا ما
ذكره الخصم من أخبار الوحدة فإنّها صريحة أو كالصريحة في إرادة المسح
لا الضرب ، ولو سلّم فلا ظهور فيها في بدل الغسل .

كما أنّه يظهر لك إمكان القدح -لولا الانجبار بالشهرة ونحوها- في دلالة
سائر التسمّيات البيانيّة على اتّحاد الضربة ، سيّما بعد إجمال مراد السائل
عن التيمّم الذي قد وقع الجواب في بيانه ، أو ظهور كون المراد ما يشترك به
الوضوء والغسل من ماهيّة التيمّم ، واحتمال عدم تعلق غرض الراوي بغير
ما ذكره وإن بيّن له غيره ، إلى غير ذلك .

(١) كما في خبر زرارة المتقدم في ص ٣٢٩.

(٢) كما في خبر الخزاز الذي ذكرنا ، في هامش رقم (١٠) من ص ٣٠٠ ، وراجع وسائل الشيعة:

باب ١١ من ابواب التيمّم ج ٢ ص ٩٧٥.

ومنه ينقدح أنَّ المتَّجه على حسب ما يقتضيه تعارض الأدلة من إرجاع الضعيف إلى القوي التصرف فيما دلَّ على المرّة لا التكرار؛ لقوّة دلالة الثانية من وجوه بالنسبة للأولى، فحمل الخصم لها على الندب وإبقاء تلك على إطلاقها في غير محلّه، على أنَّ ذلك غير ملائم للسؤال فيها عن كيفية التيمّم، بل لم يعرف القول بالاستحباب لأحد من الأصحاب سوى ما حكى عن المرتضى^(١)، واستحسنه بعض من تأخّر عنه^(٢)، فلعلّ القول به خرق للإجماع المركّب، كالحمل على التخيير إن لم يكن بين الأقلّ والأكثر بل بين الواجب وتركه.

وأما حملها على التقيّة فإنّه وإن استجوده المجلسي في بحاره^(٣)، وتبعه بعض من تأخّر عنه^(٤)؛ لمشهوريّة القول بالتكرار فيما بينهم، لكن - مع أنّه يأباه ما في بعضها من ذكر النفض المنكر عندهم، كآخر الكفّين، والمعروف عندهم الذراعان، وإن نقل عن ابن حنبل^(٥) القول بالكفّين، وهو معاصر الرضا (عليه السلام) إلّا أنّه يرى الضربة الواحدة لا الضربتين - لا موجب له، بل ربّما يقال بعدم جوازه؛ لما عرفت من مشهوريّة القول بالمرّة عندهم أيضاً حتّى نقلوه عن عليّ (عليه السلام) وعمّار وابن عباس وغيرهم، فلا تقيّة فيه منهم، نعم لم ينقل عن أحد منهم القول بالتفصيل، فلا بأس بالتقيّة من جهته، ولعلّه لذا لم يكثر التصريح في

(١) و(٢) تقدم في أول المسألة نقل ذلك.

(٣) بحار الأنوار: الطهارة / التيمّم وآدابه ذيل ج ٧ ص ٨١ ص ١٥١.

(٤) كالبحراني في الحقائق الناضرة: الطهارة / كيفية التيمّم ج ٤ ص ٣٤٠، والطباطبائي في

رياض المسائل: الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٧٩.

(٥) المغني (لابن قدامة): ج ١ ص ٢٥٨-٢٥٩.

الأخبار به .

فاتّضح لك - بحمد الله - ضعف القول بالمرّة مطلقاً جدّاً ، بل لعلّ إطلاق القول بالمرتين أقوى منه من جهة الأدلّة وإن كان نادراً بالنظر للقائلين ، ومن هنا كان التفصيل هو الأظهر ، لكنّ الاحتياط في التعدّد فيما هو بدل الوضوء لأجله لا ينبغي تركه ، وأحوط منه الإتيان بتيّمين ، أحدهما بالوحدة ، وآخر بالتعدّد مراعاةً للموالة ، بل وكذا فيما هو بدل الجنابة أيضاً .

كما أنّه اتّضح لك حينئذٍ سقوط ما في كتب جماعة من متأخري المتأخّرين من الركون للقول بالمرّة مطلقاً ، خصوصاً ما في رياض^(١) الفاضل المعاصر ، فإنّه لم يأل جهداً في تزيف القول بالتفصيل حتّى ذكر فيه أنّه كتب رسالة مستقلة في ذلك ، ولتينا عثرنا عليها فأرنا ما ذكر فيها ، ونسأل الله أن يوفّقنا لكتابة رسالة في مقابلتها تحتوي على ما طوينا ذكره هنا ممّا يفيد قوّة التفصيل ، وإن كان فيما سمعته الكفاية إن شاء الله .

ثمّ إنّّه لا فرق في كيفة التيمّم بين أسباب الغسل من الجنابة والحيض والنفاس وغيرها قولاً واحداً ، سواء قلنا بالمرّة أو التكرار؛ للتساوي في المبدل عنه ، وللصحيح السابق^(٢) ، نعم قد يفرّق بينها بوجوب تيمّم واحد بدل الوضوء والغسل - كالماء - لحدث الجنابة بلا خلاف أجده فيه ؛ للبديّة ، وظاهر الآية^(٣) ، وصحيح زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام)

(١) رياض المسائل : الطهارة / كيفة التيمّم ج ١ ص ٧٨-٧٩ .

(٢) في ص ٣٦٧ .

(٣) أي قوله تعالى : « أو لامستم النساء فلم تجدوا ماءً فمिमوا صعيداً طيباً » سورة المائدة : الآية

السابق^(١) في أدلة التفصيل وغيره ، ولا يجب التعرض للاستباحة من الحدث الأصغر حينئذٍ كالغسل ، لكن حكى في جامع المقاصد^(٢) عن ظاهر الشيخ وجوبه ، ولعله لضعف البدل ، وهو ضعيف جداً كضعف ما حكاه^(٣) عن ظاهره أيضاً من إيجاب التعيين في الأحداث الصغرى لو اجتمعت .

بخلاف غير الجنابة فتتيمم : أحدهما للغسل والآخر للوضوء ، بناءً على إيجابه ذلك وعدم الاجتزاء بالغسل عنه ، كما صرح به جماعة منهم الفاضل في جملة من كتبه^(٤) ، والمحقق الثاني في جامع^(٥) ، والفاضل الاصبهاني في كشف لثامه^(٦) ، بل قد يشعر الأخير بعدم خلاف فيه ؛ لوجوب المبدلين ، وعدم إغناء أحدهما عن الآخر ، فالبدل أولى لضعفه .

وما في المقنعة^(٧) - من التسوية بين تيمم الجنابة والحيض والنفاس كالصحيح الذي استدلّ به الشيخ له في تهذيبه : « سألت عن تيمم الجنب والحائض سواء إذا لم يجد ماءً ؟ فقال : نعم »^(٨) - منزل على إرادة الكيفية لا الكمية ، مثل ما دلّ^(٩) على مساواة غسلها لغسله .

(١) في ص ٣٦٦ .

(٢) و(٣) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٥ .

(٤) كنهاية الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٢٠٨ ، وقواعد الاحكام : الطهارة / كيفية

التيمم ج ١ ص ٢٣ ، ومنتهى المطلب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٩ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٥ .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٨ .

(٧) المقنعة : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٦٢ .

(٨) تقدم في ص ٣٦٧ .

(٩) كمرسل الصدوق ، قال : « قال الصادق (عليه السلام) : غسل الجنابة والحيض واحد » .

لكن في الذكرى وتبعه في المدارك أنَّ ظاهر الأصحاب المساواة فيها حتى أنه نسب في الأولى تعدد التيمم في نحو الحائض إلى تخريج بعض الأصحاب ذلك على وجوبه في المبدل، إلّا أنه قال: «لا بأس به»^(١)، وفي الثانية أنَّ «الأظهر الاكتفاء بالتيمم الواحد بناءً على ما اخترناه من اتحاد الكيفية وعدم اعتباريّة البدلية، فيكون جارياً مجرى أسباب الوضوء والغسل المختلفة»^(٢).

وفيه: -مع أننا لم نتحقق ما نسباه إلى ظاهر الأصحاب إن لم يكن قد تحققنا خلافه، والتسوية السابقة قد عرفت ما فيها- أنه لا تلازم بين القول باتحاد الكيفية وعدم اشتراط نيّة البدلية وبين ما نحن فيه بعد فرض التعدد في المبدل، وأصالة عدم التداخل في البدل.

نعم، أقصى القول بالاتحاد صلاحية التداخل بالدليل لا أنه يكون دليلاً، ومعه يتّجه القول وإن لم نقل بالاتحاد، لكن يكون حينئذٍ من الإسقاط لا التداخل، كما أنَّ التداخل أيضاً يرجع عند التأمل إلى ذلك على ما ذكرناه سابقاً في باب الوضوء^(٣).

ودعوى كونها كأسباب الوضوء حينئذٍ ممنوعة، كدعوى كونها كأسباب الغسل المختلفة، وإن قلنا بالتداخل فيها بالدليل هناك لا لاتحاد الكيفية.

من لا يحضره الفقيه: باب الاغسال ح ١٧٣ ج ١ ص ٧٧، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٧ ح ٣٥-٣٧ ج ١ ص ١٦٢، وسائل الشيعة: انظر باب ٢٣ من ابواب الحيض ج ٢ ص ٥٦٦.

(١) ذكرى الشيعة: الطهارة/ واجبات التيمم ص ١٠٨.

(٢) مدارك الاحكام: الطهارة/ كيفية التيمم ج ٢ ص ٢٣٣.

(٣) في ج ٢ ص ٢٠٢.

واحتتمال شمول دليل التداخل لما نحن فيه أيضاً ، يدفعه : أنه ظاهر في اجتماع أسباب متعددة لمسبب متحد في الكيفية أصلاً لا بدلاً ؛ إذ هو لا يزيد على المبدل عنه ، فقلوه (عليه السلام) : « ... إذا اجتمعت عليك لله حقوق أجزأك عنها غسل واحد ... »^(١) يراد به حقوق يوجب كل واحد منها غسلًا ، لا وضوءً وغسلًا مثلاً ، فبدل الغسل حينئذٍ إنما يقوم مقامه فيما أجزأ عنه من الأغسال .

ومن هنا يتجه القول بالتداخل حينئذٍ في التيمّمات مع تعدّد الأسباب على حسب ما ذكرناه في الأغسال ، بل قد يجزي عن الوضوء حيث يجتمع الجنابة مع الحيض مثلاً على حسب الغسل ، كما أنه يجزي التيمّم بدل الجنابة عن غيره لو كان معه وإن لم ينوه إن قلنا به في الغسل ، خلافاً للمحكي عن ظاهر الشيخ^(٢) ، فاعتبر التعرّض لتعيين الحدث هنا ، وهو ضعيف ، بخلاف العكس فلا يجزي إلّا مع النية بناءً على المختار هناك من اعتباره في الغسل ، وإلّا فبناءً على عدم الاعتبار فيه يتجه هنا أيضاً ذلك .

لكنه احتمل في جامع المقاصد عدم الإجزاء وإن قلنا به في الغسل ، قال : « لأنّ التيمّم طهارة ضعيفة مع انتفاء النصّ على ذلك وعدم تصريح الأصحاب ، فيتعيّن الوقوف مع اليقين »^(٣) ، وهو ضعيف كاحتمال أصل

(١) الكافي : باب ما يجزي الغسل منه إذا اجتمع ح ١ ج ٣ ص ٤١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ١١ ج ١ ص ١٠٧ ، وسائل الشيعة : باب ٤٣ من ابواب الجنابة ح ١ ج ١ ص ٥٢٥ .

(٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ٨٧ ج ١ ص ١٤٠ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٤٩٥-٤٩٦ .

عدم جواز التداخل في التيمم للأصل ، وكون التيمم مبيحاً لا رافعاً ، والشك في تناول البدلية لمثل ذلك ؛ لوضوح منع الجميع بظهور تناول البدلية له ، وعدم الفرق بين الإباحة والرفع هنا ، ولذا ثبت التداخل في أغسال المستحاضة ونحوها ممّا هو مبيح لا رافع .

فالأقوى حينئذٍ جريان التداخل في التيمم لكن على حسب ما تقدّم في الغسل من اعتبار النيّة وغيرها ممّا يعرف من ملاحظة ذلك المقام ، فلاحظ وتأمل ، كلّ ذا للبدلية .

﴿ وكيف كان ، ف ﴿ إن قطعت كفاه ﴾ بحيث لم يبق منها من محلّ الفرض شيء ﴾ سقط مسحهما ﴾ قطعاً وإجماعاً ^(١) ﴾ واقتصر على ﴾ مسح الجهة ﴾ ولا يسقط التيمم عنه بذلك بلا خلاف ^(٢) ، بل لعلّه إجماعيّ إن لم يكن ضرورياً ؛ لقاعدة الميسور ، والبدلية ، وعدم سقوط الصلاة بحال ، والاستصحاب ؛ إذ لم يثبت اشتراط الاجتماع في هذا الحال ، بل الثابت عدمه ، وإلّا لسقطت الطهارة مائة أو ترابيّة مدى العمر بذهاب بعض أجزاء الكف مثلاً من إصبع أو بعضه بقرح أو جرح ، والضرورة على خلافه .

فما عن المبسوط : « إذا كان مقطوع اليدين من الذراعين سقط عنه فرض التيمم ، ويستحب أن يمسح ما بقي » ^(٣) ممّا ربّما تخيل منه الخلاف

(١) من قال بذلك : الشيخ في الخلاف / الطهارة / مسألة ٨٤ ج ١ ص ١٣٨ ، والمصنف في المعتر:

الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٩٠ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١

ص ٢٣ ، والشهيد في البيان : الطهارة / الاستعمال في التيمم ص ٣٦ .

(٢) راجع الهامش السابق .

(٣) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٣ .

لما ذكرنا - حتى استدّل له بقاعدة انتفاء المركّب بانتفاء أحد أجزائه - لا يريده قطعاً ، بل مراده كما صرّح به في الخلاف^(١) سقوط فرض التيمّم عن اليدين خاصّة ، كما يومئ إليه ما نقل عنه من تعليل ذلك^(٢) بأنّ ما أمر الله بمسحه قد عدم ، فوجب أن يسقط فرضه ، بل لعلّه يومئ إليه ما ذكره من الاستحباب أيضاً ؛ لظهوره في أنّ له تيمّماً صحيحاً ، وأنّه يستحبّ له مسح ما بقي من الذراع ، وحمله على إرادة الجهة - فيكون المعنى أنّه يستحب له مسح الجهة وأنّه يصلّي به حينئذٍ - بعيد بل ممتنع عند التأمل .

نعم ، يتّجه عليه المطالبة بدليل ما ذكره من الاستحباب لو كان محلّ القطع فوق الزند ، ولعلّه لما تقدّم في الوضوء^(٣) من الأمر إن قطعت يده من المرفق بغسل ما بقي من عضده ؛ إذ الذراع هنا كالعضد هناك ، كما أنّه يحتمل إرادته نفس مفصل الكفّ ؛ أي العظم المتصل بمبتدأ الكفّ الذي هو منتهى الذراع ، ولعلّه الذي يسمّى بالرسغ .

وفيه : أنّ المتّجه حينئذٍ وجوبه بناءً على كونه كالمرفق الأصلي ؛ لدخول مبتدأ الغاية في المغيّا وإن لم نقل به فيها ، ولما عرفت هناك من الوجوب الأصلي في المرفق عندنا لا المقدّمي حتّى يسقط ولو سلّم كونه منه هنا ، ولذا صرّح جماعة^(٤) بعدم وجوب مسحه ، بل لم أعرف من صرّح بوجوبه وإن احتمل^(٥) ، لعدم الدليل ، بخلافه هناك ، مع حرمة القياس ،

(١) و(٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ٨٤ ج ١ ص ١٣٨ .

(٣) في ج ٢ ص ٢٨٨ .

(٤) كالمصنف في الاعتبار : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٣٩٠ ، والشهيد في الذكرى :

الطهارة / واجبات التيمّم ص ١٠٩ .

(٥) احتمله العلامة في النهاية : الطهارة / كيفية التيمّم ج ١ ص ٢٠٧ ، والمنتهى : الطهارة / كيفية

فلا دليل حينئذٍ على استحبابه ، اللهم إلا أن يكتفى في ثبوته لمكان التسامح فيه بالاحتياط ، لاحتمال وجوبه الأصلي ، وفحوى خبر العصد^(١) ونحو ذلك ، فتأمل .

إنما البحث في كيفية تيممه ، فهل يتممك جبهته بالتراب ، أو بضرب ذراعيه ثم المسح بهما مقدماً على غيره من أعضائه ؛ لقرنها إلى محل الضرب ، سيما مع بقاء المفصل وقلنا بأنه منه أصالة ، أو مخيراً بينه وبين غيره منها ، أو يجزي كل من التمتعك أو الضرب السابق ، أو يتعين عليه التولية ؟ وجوه واحتمالات قد ذكرت مفرقة في الذكرى^(٢) وجامع المقاصد^(٣) وكشف اللثام^(٤) ، بل قد يظهر من الأول اختيار آخرها مع احتمال الأول ، والأخيرين الأول ، كإطلاق بعضهم^(٥) إجزائه مع العذر ، مع احتمال أولهما الثاني ، وثانيهما الأخير ، كما أنه قد يظهر من إطلاق المصنّف اختيار الوجه الثالث ؛ لإطلاقه المسح ، لكنّه ظاهر في نفي الرابع من حيث تبادر

التيمم ج ١ ص ١٤٨ .

رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن العمركي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) قال : « سألت عن الرجل قطعت يده من المرفق ، كيف يتوضأ ؟ قال : يغسل ما بقي من عضده » .

الكافي : باب حد الوجه الذي يغسل ... ج ٩ ص ٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٦ ح ١٦ ج ١ ص ٣٦٠ ، وسائل الشيعة : باب ٤٩ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٣٣٧ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٨ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٦ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٩ .

(٥) كالعلامة في القواعد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٢٣ ، والشهيد في الدروس :

الطهارة / كيفية التيمم ص ٢٠ .

المباشرة منه ، ولا تعيين في النصوص لشيء منها حتى قاعدة الميسور ، لكن لعل ما عدا الأخير أقرب إليها منه ، والثاني أقرب من غيره ﴿ ﴾ والاحتياط لا يترك .

نعم ﴿ ﴾ لو قطع ﴿ ﴾ أحد الكفين أو ﴿ ﴾ بعضهما ﴿ ﴾ ضرب بالباقية أو الباقي منها ﴿ ﴾ مسح الجبهة ﴿ ﴾ على ما بقي ﴿ ﴾ من اليدين بذلك ، إلا أنه يأتي البحث السابق أيضاً في كيفية مسح ظهر الكف الباقية على تقدير قطع تمام الثانية ، بل في الروضة ^(١) سقوط مسح اليد هنا ، لكنه غريب ، بل الظاهر جريان ما تقدم في الجبهة فيه ، بل وفيما هو مثل الأقطع أيضاً كمربوط اليدين ، وإن كان بعض الوجوه السابقة لا تجري فيه ، إلا أنه يزيد باحتمال كونه فاقد الطهورين بخلاف الأقطع ، فإنك قد عرفت ضعف هذا الاحتمال فيه .

﴿ ﴾ وقد مرّ سابقاً ما له نفع تام في المقام ، كما قد مرّ عند البحث على الجبهة واليدين أنه ﴿ ﴾ يجب استيعاب مواضع المسح في التيمم ﴿ ﴾ منها بلا خلاف ^(٢) ، بل في المنتهى ^(٣) وعن غيره ^(٤) الإجماع عليه ظاهراً ؛ لأنه المتبادر من النصوص ^(٥) والفتاوى ومعاهد الإجماعات ، ﴿ ﴾ فلو أبقى منها

(١) الروضة البية : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ١٥٧ .

(٢) ممن قال بذلك : المصنف في المعتبر : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٨٩ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٢٣ ، والشهيد في البيان : الطهارة / الاستعمال في

التيمم ص ٣٦ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩١ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٧ .

(٤) كمدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢٣٥ ، وكشف اللثام : الطهارة / كيفية

التيمم ج ١ ص ١٤٧ .

(٥) تقدمت النصوص في اثناء البحث مفرقة ، وراجع وسائل الشريعة : باب ١١ من ابواب التيمم

شيئاً * عمداً أو نسياناً * لم يصح * لعدم صدق الامتثال إلا إذا عاد عليه مراعيأ للترتيب والموالة ، وإلا فيعيد التيمم من رأس ، ولعل ما عن المبسوط^(١) من إطلاق إعادة التيمم بذلك منزل على ما ذكرنا ، وقد مر أيضاً أن الأقوى عدم وجوب الاستيعاب بتمام الماسح خصوصاً في الجهة ، وإن كان الأحوط ذلك ، فلاحظ وتأمل .

* ويستحب نفذ اليدين * أو ما بمعناه * بعد ضرهما على الأرض * لو علق بهما شيء ؛ للنصوص المستفيضة^(٢) وفيها الصحيح وغيره ، وظاهرها الوجوب ، لكن في التذكرة^(٣) الإجماع على عدمه ، كما في المنتهى : « إنه يستحب عند علمائنا ، خلافاً للجمهور »^(٤) ، وفي المدارك : « إنه مذهب الأصحاب لا نعلم فيه خلافاً »^(٥) ، وعن المقاصد العلية : « يجوز النفذ إجماعاً ، وربما قيل بوجوبه »^(٦) ، وفي المختلف : « إن ابن الجنيذ اعتبر وجوب المسح بالتراب المرتفع على اليدين ، وباقي أصحابنا استحَبُوا النفذ »^(٧) .

وظاهره كجامع المقاصد^(٨) وغيره انحصار الخلاف في ذلك بآبن

ج ٢ ص ٩٧٥ .

(١) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٥ .

(٢) كالموثق عن أبي جعفر المتقدم في ص ٢١١ س ١٠-١١ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٦٤ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٧ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢٣٥ .

(٦) المقاصد العلية : ذيل قول المصنف : « بل يستحب النفذ » ص ٧٨ .

(٧) مختلف الشيعة : الطهارة / كيفية التيمم ص ٥٠ .

(٨) جامع المقاصد : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩٣ .

الجنيد ؛ لاعتباره المسح بالتراب المرتفع ، لكن قال جماعة من متأخري المتأخرين : « إنّه لا ينافي النفض ؛ لأنّه لا ينفي التراب رأساً »^(١) ، وهو كما ترى لا يوافق ظاهر المحكي عنه ، مضافاً إلى ما عرفته سابقاً في البحث عن العلوق .

وكيف كان فخلافه غير قادح ، بل قد يظهر من المنتهى كما عن غيره بل كاد يكون صريحه الإجماع على خلافه ، حيث قال : « ولا يجب استعمال التراب في الأعضاء المسوحة ، ذكره علماؤنا ، وهو اختيار أبي حنيفة ، وقال الشافعي ومحمد : يجب المسح به »^(٢) ، ولعلّ ذلك منه وغيره قرينة على عدم إرادته بقوله في القواعد : « ولا بدّ من نقل التراب ، فلو تعرّض لمهتّ الرّيح لم يكف »^(٣) ما عساه يظهر منه اعتبار العلوق ، سيّما مع اكتفائه فيها بمطلق الأرض فيما يتيمّم به لا خصوص التراب ، وقد مرّ في العلوق ما فيه الكفاية .

وعن الشيخ في نهايته^(٤) وظاهر مبسوطه^(٥) أنّه يستحبّ مع النفض مسح إحداهما بالأخرى ، ولعلّه للاستظهار في تنظيف اليد لفحوى الأمر بالنفض والنفخ ، وتحزّراً من تشويه الخلقة ، أو أنّه يريد النفض بمسح إحداهما بالأخرى وصفقهما ، لكونه المتبادر ، لا نفض كلّ منهما مستقلاً ، لكن عن المحقّق في النكت : « إني لا أعرف الجمع بين الأمرين »^(٦) ،

(١) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٨ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٧ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٢٣ .

(٤) النهاية : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٤٩ .

(٥) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٣ .

(٦) النهاية ونكتها : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٢٦٣ .

كما في المدارك: «لأنعلم مستنده»^(١)، بل عن المنتهى أنه «لا يستحب مسح إحدى الراحتين بالأخرى، خلافاً لبعض الجمهور»^(٢)، إلا أن ظاهره إرادة مسح إحدى الراحتين مع مسح ظاهر الكف لا ما نحن فيه، كما لا يخفى على من لاحظته.

ولم يذكر المصنف غير النفض وقصد الرُّبا والعوالي من مستحبات التيمم، وزاد في الذكرى^(٣) السواك للبدلية، والتسمية لها أيضاً، ولعموم البداية باسم الله أمام كل أمر ذي بال^(٤)، بل عن الظاهرية^(٥) وجوبها، وتفريج الأصابع عند الضرب مسنداً له إلى نصّ الأصحاب، وأن لا يرفع عن العضو حتى يكمل مسحه؛ لما فيه من المبالغة في الموالاة، وأن لا يكرر المسح لما فيه من التشويه، ومن ثم لم يستحب تجديده لصلاة واحدة، ولا بأس به للتسامح وإن كان في البعض نوع تأمل.

❖ ولا يعتبر في صحة التيمم طهارة غير أعضائه من تمام البدن حتى محلّ النجوس؛ للأصل، وإطلاق الأدلة من غير معارض، بل والبدلية، ف❖ لو تيمم وعلى جسده نجاسة صحّ تيممه❖ وإن كان متمكناً من إزالتها❖ كما لو تطهّر بالماء وعليه نجاسة❖ في غير محلّ الوضوء مثلاً.

❖ لكن في التيمم يراعى ضيق الوقت❖ عنه وعن الصلاة خاصة إن كان التيمم لما يعتبر إزالتها في صحته كالصلاة وقلنا باعتبار الضيق فيه

(١) مدارك الاحكام: الطهارة / كيفية التيمم ج ٢ ص ٢٣٦.

(٢) منتهى المطلب: الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ١٤٨.

(٣) ذكرى الشيعة: الطهارة / واجبات التيمم ص ١٠٩.

(٤) كنز العمال: فضائل السورح ٢٤٩١ ج ١ ص ٥٥٥.

(٥) السيل الجرار: ج ١ ص ١٣٠.

مطلقاً أو مع الرجاء وكان متحققاً ، فلو تيمّم حينئذٍ قبل إزالتها مع سعة الوقت له فسد ، لا لأنّ زوالها في نفسه شرط في صحته ، بل لوقوعه حينئذٍ قبل الضيق المعتبر في صحته ؛ إذ المراد به عدم سعة الوقت لغيره والصلاة ، فلا فرق حينئذٍ بين نجاسة البدن والثوب وغيرهما ممّا يشترط في الصلاة . قيل^(١) : ولذلك أوجب تقديم الاستنجاء ونحوه عليه في المبسوط^(٢) والنهاية^(٣) والمعتبر^(٤) وظاهر المقنعة^(٥) والكافي^(٦) والمهذب^(٧) والإصباح^(٨) .

وربّما يشهد له مع ذلك أيضاً ما في خبر أبي عبيدة عن الصادق (عليه السلام) سأله « عن الحائض التي قد طهرت ولم يكن عندها ما يكفيها للغسل ، فقال : إذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثمّ تيمّم وتصلّي ... »^(٩) إلى آخره .

لكن قد يناقش فيه على هذا التقدير أيضاً أولاً : بأنّ المراد بضيق الوقت عند من اعتبره هو عدم زيادته عن الصلاة وشرائطها التي من جملتها التيمّم وإزالة النجاسة ، وإلا فلا دليل على وجوب تأخيره عن سائر شرائط

(١) كما في كشف اللثام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٠ .

(٢) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٤ .

(٣) النهاية : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٥٠ .

(٤) المعتبر : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٩٤ .

(٥) المقنعة : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٦١-٦٢ .

(٦) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الرابع من الشرط الثاني من شروطها ص ١٣٦ .

(٧) المهذب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٧ .

(٨) الإصباح (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية) : الطهارة / في التيمم ج ٢ ص ٢١ .

(٩) تقدم في ص ١٩٩ .

الصلاة من الاستتار ونحوه .

وثانياً : بظهور إرادة العادي من الضيق الذي لا ينافيه نحو ذلك في بعض الأحوال ، وإلا لم يجز التيمم في موضع يحتاج أن ينتقل عنه إلى مصلاه ، بل ولا فعل الأذان والإقامة ونحوهما ممّا تقضي السيرة بخلافه .
نعم قد يقال باشتراط تقدّم خصوص الاستنجاء في صحته بناءً على اشتراطه في الوضوء للبدلية ، لكن قد عرفت ضعفه فيما سبق ، كما عرفت عدم اعتبار المضايقة مطلقاً في التيمم عندنا ، فلا يتوجّه البحث حينئذٍ فيما ذكره المصنّف من أصله ، ولعلّ عبارته هنا تشعر باختياره الضيق وإن كان قد تردّد فيما مضى .

﴿ الطرف الرابع : في أحكامه ﴾

﴿ وهي عشرة : الأول : من صلى بتيّمه ﴾ الصحيح ﴿ لا يعيد ﴾

ما صلاه خارج الوقت لو وجد الماء فيه ؛ للأصل ، وقاعدة الإجزاء ، مع احتياج القضاء إلى أمر جديد ، وليس ، والبدلية ، سيّما مع قول النبي (صلى الله عليه وآله) : « ... يا أبا ذريكفك الصعيد عشر سنين » ^(١) ، والإجماع المنقول في الخلاف ^(٢) والمعتبر ^(٣) والتحرير ^(٤) والتذكرة ^(٥) والمنتهى ^(٦) متّابِل ومن غيرنا عدا طاووس ^(٧) ، وقد انقرض خلافه ، كما عن الصدوق ^(٨) في الأمالي نسبته إلى دين الامامية ، والمعتبرة المستفيضة .
منها : ما في حسن زرارة أو صحيحه عن أحدهما (عليهما السلام) :

(١) تقدم في ص ١٨٧ .

(٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ٩٠ ج ١ ص ١٤٢ .

(٣) المعتبر : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٣٩٥ .

(٤) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢٢ .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٦٥ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥١ .

(٧) المجموع : ج ٢ ص ٣٠٦ ، نيل الأوطار : ج ١ ص ٣٣٦ .

(٨) الأمالي (للصدوق) : المجلس الثالث والتسعون ص ٥١٠-٥١٥ .

«... فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيّم وليصلّ في آخر الوقت ، فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه ، وليتوضّأ لما يستقبل»^(١) .

وصحيح يعقوب بن يقطين عن أبي الحسن (عليه السلام) بعد أن سأل عمّن «تيمّم وصلّى فأصاب الماء ، أيتوضّأ ويعيد أم جازت صلاته ؟ قال : إذا وجد الماء قبل أن يمضي الوقت توضّأ وأعاد ، فإن مضى الوقت فلا إعادة عليه»^(٢) .

ومنها إطلاق الصادق (عليه السلام) في حسن الحلبي^(٣) وصحيح ابن سنان^(٤) : « إذا لم يجد الرجل طهوراً وكان جنباً فليمسح من الأرض ويصلّي ، فإذا وجد الماء فليغتسل وقد أجزأته صلاته التي صلّى » كصحيح الحلبي^(٥) والعيص^(٦) ومحمد بن مسلم^(٧) عنه (عليه السلام) أيضاً مع زيادة ترك الاستفصال فيها ، بل في الأخير منها تعليل عدم الإعادة

(١) الكافي : باب الوقت الذي يوجب التيمم ح ٢ ج ٣ ص ٦٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٢٩ ج ١ ص ١٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التيمم ح ٣ ج ٢ ص ٩٨٢ .
(٢) تقدم في ص ٢٧٣ .

(٣) الكافي : باب الوقت الذي يوجب التيمم ح ٣ ج ٣ ص ٦٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التيمم ح ٤ ج ٢ ص ٩٨٢ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٣٠ ج ١ ص ١٩٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٥ ح ٢ ج ١ ص ١٥٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التيمم ح ٧ ج ٢ ص ٩٨٣ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ح ٢١٤ ج ١ ص ١٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٨١ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٤٣ ج ١ ص ١٩٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٦ ح ١ ج ١ ص ١٦١ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التيمم ح ١٦ ج ٢ ص ٩٨٤ .

(٧) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٤٥ ج ١ ص ١٩٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٦ ح ٢ ج ١ ص ١٦١ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التيمم ح ١٥ ج ٢ ص ٩٨٤ .

بأنّ ربّ الماء ربّ الصعيد ، فقد فعل أحد الطهورين .

مضافاً إلى فحوى ما دلّ على عدم الإعادة لواجد الماء في الوقت ، كصحيح زرارة قال : « قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : فإن أصاب الماء وقد صلّى بتيّم وهو في وقت ؟ قال : تمّت صلاته ولا إعادة عليه »^(١) وأبي بصير قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل تيّم وصلّى ثم بلغ الماء قبل أن يخرج الوقت ، فقال : ليس عليه إعادة الصلاة »^(٢) كالموثق^(٣) عنه (عليه السلام) أيضاً بل وآخرين^(٤) مع زيادة التعليل بأنّ ربّ الماء هو ربّ الصعيد .

فنها - مع إطلاق الأولى ، سيّما مع غلبة إطلاق الإعادة على ما في الوقت ، والبدليّة ، وقاعدة الإجزاء ، وإطلاق إجماع التحرير ، بل كاد يكون صريحاً فيه ، بل هو صريح معقد ما عن الأمالي من النسبة إلى دين الامامية ، وإجماع التذكرة - يظهر وجه إطلاق المصتف عدم الإعادة في الوقت وخارجه ، كما هو المعروف بين القائلين بالمواسعة ، بل لعلّ القائلين بالمضايقّة مطلقاً أو مع الرجاء كذلك أيضاً لكن بشرط فرض صحّة

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٣٦ ج ١ ص ١٩٤ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٥ ح ٥

ج ١ ص ١٦٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التيمم ح ٩ ج ٢ ص ٩٨٣ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٣٩ ج ١ ص ١٩٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٥ ح ٨

ج ١ ص ١٦٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التيمم ح ١١ ج ٢ ص ٩٨٣ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٣٧ ج ١ ص ١٩٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٥

ح ٦ ج ١ ص ١٦٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التيمم ح ١٤ ج ٢ ص ٩٨٤ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٣٨ و ٦١ ج ١ ص ١٩٥ و ٢٠٢ ، الاستبصار :

الطهارة / باب ٩٥ ح ٧ و باب ٩٨ ح ٢ ج ١ ص ١٦٠ و ١٦٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من

ابواب التيمم ح ١٣ و ١٧ ج ٢ ص ٩٨٤ و ٩٨٥ .

التيمم ، إمّا بأن يكون متيمماً سابقاً ، أو لنافلة وجوزنا الدخول به في الفريضة ، أو كان مع ظن الضيق ، أو غير ذلك ، إلّا أنّهم لم ينقّحوا القول فيه بينهم ، وإن كان يفهم ذلك من مطاوي كلماتهم ، وإن أطلقوا البطلان على المضايقة ، لكن علّوه باستلزام الفرض وقوعه في السعة حينئذٍ ، وقد عرفت إمكان التصوير عليه بما ذكرنا ، وبعد التسليم فهو خارج عما نحن فيه ؛ لعدم صحّة التيمم حينئذٍ عندهم ، لا أنّه صحيح ومع ذلك يكلف بالإعادة لو جدان الماء .

فظهر اتّفاق الفريقين حينئذٍ على عدم الإعادة لذلك مع الحكم بالصحة ، فإنا عن ابني الجنيد^(١) وأبي عقيل^(٢) من القول بها في هذا الحال كأنه خرق للإجماع المركّب إن لم يكن البسيط ، خصوصاً إن قلنا : إنّ ذلك منها على جهة الكشف ، بمعنى جواز التيمم في السعة إلّا أنّه مراعى بعدم وجدان الماء في الوقت ، كما هو ظاهر أو محتمل المحكي عن عطاء وطاووس والقاسم بن محمّد ومكحول وابن سيرين والزهري وربيعه^(٣) ، حيث جوزوا التيمم في السعة ، وأوجبوا الإعادة مع الوجدان في الوقت ، كالقديمين مثلاً . مع أنّنا لم نعرف لهما مستنداً سوى أصالة التكليف بالمائيّة ، وهو - مع أنّه لا يعارض ما تقدّم - ممنوع هنا .

وصحيح ابن يقطين المتقدّم^(٤) وموثّق منصور بن حازم عن الصادق (عليه السلام) : « في رجل تيمم وصلّى ثمّ أصاب الماء ، فقال : أمّا أنا فإنّي كنت أتوضّأ وأعيد »^(٥) .

(١) و(٢) نقله عنها الشهيد في الذكرى : الطهارة / احكام التيمم ص ١١٠ .

(٣) المجموع : ج ٢ ص ٣٠٦ .

(٥) تقدم في ص ٢٧٣ .

(٤) في ص ٣٨٥ .

وهما - مع موافقتها لما سمعت ، وقصورهما عن معارضة ما عرفت من وجوه ، وعدم التصريح في الثاني بكون الإصابة في الوقت - محمولان على الندب كما صرح به بعضهم ^(١) ، سيما مع إشعار الثاني به أو بالتقية ، فيحملان عليها حينئذ ، فظهر حينئذ أنه لا يعيد سواء كان في الوقت أو خارجه . كما أنه كذلك ﴿ سواء كان ﴾ تيممه ﴿ في سفر أو حضر ﴾ بلا خلاف أجده فيه ^(٢) ، إلا ما يحكى عن المرتضى في شرح الرسالة ^(٣) متأ والشافعي ^(٤) منهم من وجوب الإعادة على الحاضر إذا تيمم لفقد الماء ثم وجده ، بل عن التنقيح ^(٥) حكايته عن الشيخ وبعض الأصحاب ، إلا أنا لم نتحققه ، بل في الخلاف ^(٦) التصريح بعدم الإعادة ، بل ظاهره أو صريحه الإجماع ، كما أنّ عنه الإجماع على مساواة الحضر والسفر في ذلك ، وهو مع إطلاقات الإجماعات السابقة وغيرها حجّتنا على المرتضى ، سيما لو أراد بالإعادة ما يتناول القضاء .

مع أنّنا لم نعرف له مستنداً كما اعترف به غير واحد إلا ما يشعر به خبر

(١) كالشهيدي في الذكرى : الطهارة / احكام التيمم ص ١١٠ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ٢ ص ٢٣٩ .

(٢) ممن قال بذلك : العلامة في القواعد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢٣ ، والشهيدي في الذكرى : الطهارة / المستعمل الاضطراري ص ٢٢ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥٠٣ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٠ .

(٣) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / المستعمل الاضطراري ص ٢٢ .

(٤) المجموع : ج ٢ ص ٣٠٣ .

(٥) التنقيح الرائع : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ١٣٧ .

(٦) الخلاف : الطهارة / مسألة ٩٠ و ٩٧ ج ١ ص ١٤٢ و ١٤٨ - ١٤٩ .

السكوني^(١) الوارد في الزحام ، وستعرف ما فيه .

ودعوى أصالة التكليف بالمائية والترابية إنما تجزي عن التكليف بها لا عن غيرها ، كما أن أخبار عدم الإعادة إنما تنصرف لغيره ؛ لندرة فقد مثله الماء ، سيما مع عدم العموم اللغوي في أكثرها .

وفيه : -مع منع أصله عليه هنا ، وانقطاعه بعد التسليم بما تقدم ، ومنافاته لقاعدة الإجزاء المعلومة عرفاً خصوصاً في المقام- أن ما دلّ على تنزيل التراب منزلة الماء^(٢) ، وأنّ رتّبها واحد^(٣) ، وأنّه أحد الطهورين^(٤) ونحوها تتناول الجميع ، وإلا لشكّ في أصل تسويغ التيمم له حينئذٍ لا في الإعادة خاصّة ، ﴿و﴾ من الواضح عندنا بطلانه كما تقدّم في أول مسوّغات التيمم ، كما أنّه قد وضّح لك الآن بطلان المحكي عن المرتضى ، مع أنّه لم يعرف نقله عنه إلا من بعض المتأخّرين .

نعم ﴿قيل﴾ كما عن التهذيب^(٥) والاستبصار^(٦) والنهاية^(٧) والمبسوط^(٨) والمهذب^(٩) والإصباح^(١٠) وروض الجنان^(١١) ﴿فيمن تعمّد

(١) تقدم في ص ١٦٦ .

(٢) كما في خبر حماد بن عثمان الذي ذكرناه في هامش رقم (٧) من ص ١٥٧ .

(٣) و(٤) كما في خبر محمد بن مسلم الآتي في ص ٣٩١ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ذيل ح ٤٢ ج ١ ص ١٩٦ .

(٦) الاستبصار : الطهارة / باب ٩٦ ذيل ح ٥ ج ١ ص ١٦٢ .

(٧) النهاية : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٤٦ .

(٨) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٠ .

(٩) المهذب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٨ .

(١٠) الاصباح (ضمن سلسلة النبايع الفقهية) : الطهارة / في التيمم ج ٢ ص ٢٠ .

(١١) الذي نقله عنه هو الفاضل الهندي في كشف اللثام (الطهارة / احكام التيمم ج ١

الجنابة وخشي على نفسه من استعمال الماء يتيمّم ويصلي ﴿ لعدم سقوط الصلاة بحال ، وعموم أو إطلاق الأمر بالتيمّم عند الخوف على النفس ، بل وخصوص الجنب عند عدم التمكن ، ﴿ ثم يعيد ﴾ لعدم العلم بإجزاء الترابيّة عنها هنا ، سيّما بعدما ورد من التشديد عليه بالاعتسال وإن تألم من البرد كما مرّ سابقاً^(١) .

وللمرسل في الكافي والتهذيب والاستبصار في أحد طريقيهما ، بل والآخر أيضاً ، لأنّه عن عبد الله بن سنان أو غيره عن الصادق (عليه السلام) « عن رجل أصابته جنابة في ليلة باردة يخاف على نفسه التلف إن اغتسل ، قال : يتيمّم ، فإذا أمن البرد اغتسل وأعاد الصلاة » ، نعم هو في الفقيه صحيح ، لأنّه قال : « سأل عبد الله بن سنان أبا عبد الله (عليه السلام) ... »^(٢) إلى آخره ، وطريقه إليه صحيح . وفي السرائر^(٣) والجامع^(٤) نسبته إلى الرواية ، لكن ظاهر الأوّل عدم العمل بها .

ص ١٥٠) ، والموجود فيه خلاف ذلك لانه قال عند قول المصنف : « ولا يعيد ما صلى به » هكذا : « لأنّ امثال المأمور به على وجهه يقتضي الاجزاء ، ولا فرق في ذلك بين متعمد الجنابة حال عجزه عن الغسل وغيره ، ولا » ، روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٣٠ والظاهر وجود اختلاف في النسخ ، ولذا صرّح صاحب مفتاح الكرامة بأن الموجود في النسخة التي عنده هو عدم الاعادة ، راجع مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥٥٤ .

(١) في ص ١٨٤ .

(٢) الكافي : باب الرجل يصيبه الجنابة فلا يجد إلّا الثلج ج ٣ ص ٦٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٤١ و ٤٢ ج ١ ص ١٩٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٦ ح ٤ ج ١ ص ١٦١ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب التيمم ج ١ ص ٩٨٦ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ج ٢٢٥ ص ١٠٩ .

(٤) السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٤١ .

وفيه : - مع معارضته بما دلّ^(١) على أمر مثله بالاغتسال على كلّ حال حتى حكى الشيخ في الخلاف^(٢) الإجماع عليه وإن تقدّم سابقاً منع ذلك عليه ، ومنافاته لقاعدة الإجزاء التي هي هنا كادت تكون صريح الأدلة ، خصوصاً ما دلّ منها على تنزيل التراب منزلة الماء^(٣) ، وكونه أحد الطهورين^(٤) ، وأنّ ربّهما واحد^(٥) ، بل في خبر السكوني عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) : « إنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله) قال لأبي ذر وقد جامع على غير ماء : يكفيك الصعيد عشر سنين »^(٦) بل قد يستظهر من الأخير المطلوب ، كما أنّه يستظهر أيضاً ممّا تقدّم من المعتبرة الدالة على عدم الإعادة مطلقاً ، خصوصاً المشتمل منها على عدم إعادة الجنب ؛ إذ هي وإن كانت ظاهرة في فاقد الماء ثمّ أصابه لا ما نحن فيه ، لكن مع إمكان دعوى المساواة بينهما تنزيلاً للمنع الشرعي منزلة المنع العقلي ، سيّما بعد عدم حرمة الجماع عليه كما ذكرناه سابقاً قد اشتمل بعضها على التعليل الشامل له ، كصحيح ابن مسلم سأل الصادق (عليه السلام) « عن رجل أجنب فتيمّم بالصعيد وصلى ثمّ وجد الماء ، فقال : لا يعيد ، إنّ ربّ الماء ربّ الصعيد ، فقد فعل أحد الطهورين »^(٧) ونحوه غيره^(٨) في ذلك ، خصوصاً

(١) الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٥ .

(٢) كما في صحيح ابن مسلم المتقدم في ص ١٨٤ .

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٠٨ ج ١ ص ١٥٦-١٥٧ .

(٤) و(٥) و(٦) راجع هامش رقم (٢) و(٣) و(٤) من ص ٣٨٩ .

(٧) تقدم في ص ١٨٧ .

(٨) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٤٥ ج ١ ص ١٩٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٦ ح ٢

ج ١ ص ١٦١ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التيمم ح ١٥ ج ٢ ص ٩٨٤ .

(٩) وسائل الشيعة : انظر باب ١٤ من ابواب التيمم ج ٢ ص ٩٨١ .

مع اعتضاده بالأصل ، وظهور الأدلة في اتحاد الصلاة بالمأمورها وإن اختلفت طهارتها مائية أو ترابية ، واحتياج القضاء إلى أمر جديد وليس ، بل والإعادة هنا أيضاً ؛ إذ هو مكلف حينئذٍ بصلاتين ، وبما تقدّم سابقاً من إطلاق بعض ما حكى من الإجماع على عدم الإعادة على من صلى بالتيّم الصحيح ، خصوصاً بالنسبة للقضاء ، وبالشهرة بين متأخري الأصحاب^(١) ، بل ولعلّ غيرهم كذلك ، إذ لم ينقل إلّا عمّن عرفت ، مع عدم صراحة الأولين في المحكي عنها ، ولم يحضرنى الباقي ، وليس النقل كالعيان ، وغير ذلك - أنّه لا صراحة بل ولا ظهور في الخبرين في المتعمّد ، بل قد يظهر منه المحتلم مثلاً ، مع إرسال الأول ، وعدم صراحة الجملة الخبرية بالوجوب ، فحملة على الندب متعيّن ، أو التقيّة لكونه مذهب أبي يوسف ومحمّد والشافعي وإحدى الروايتين عن أحمد^(٢) أو غير ذلك .

وقد مرّ في السبب الثالث^(٣) من مسوّغات التيمّم ما له نفع في المقام ، خصوصاً ما يتعلّق بحلّ تعمّد الجنابة لمثله حتّى بعد الوقت ، إلّا في خصوص ما لو كان متمكناً من الوضوء ، ففي المنتهى^(٤) تحريمه لوجوب الطهارة المائية عليه حينئذٍ كما تقدّم ذلك كلّ مفصلاً .

كما أنّه قد مرّ في السبب الأول من المسوّغات^(٥) ضعف القول بوجوب

(١) كالعلامة في القواعد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢٣ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / شروط التيمم ص ٢٠ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥٠٤ .

(٢) المبسوط : (للسرخسي) : ج ١ ص ١٢٣ .

(٣) المتقدم في ص ١٨٥ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٣ .

(٥) في ص ١٥٣ .

التيمم على من أراق الماء في الوقت ثم الإعادة ، وإن ذهب إليه العلامة^(١) وغيره^(٢) ، فلا يتم ما قيل^(٣) هنا أيضاً : إنّ المراد بتعمّد الجنابة في نحو المتن قبل الوقت لا بعده ؛ لأنّه كإراقة الماء بعده ، على أنّه قياس مع الفارق عند التأمل إذا لم يجد شيئاً من الماء ، لكون فرضه حينئذٍ التراب ، فلا يتفاوت بين حديثه الأصغر والأكبر ، فلاحظ وتأمل .

❖ وكذا قيل كما في الوسيلة^(٤) والجامع^(٥) وعن المقنع^(٦) والنهاية^(٧) والمبسوط^(٨) والمهذب^(٩) ❖ فيمن منعه زحام الجمعة عن الخروج ❖ حتى خشي فواتها ❖ مثل ذلك ❖ أي يتيمم ويصلي ، بلا خلاف أجده فيه هنا حتى من بعض من أنكر جوازه للضيّق ، ولعلّه للفرق بينهما من حيث مانعية الزحام هنا لا الضيق مجرّداً ، فيشمّله حينئذٍ عمومات التيمم ، ثم يعيد ؛ للشكّ في إجزائها عن المائيّة هنا ، ولموثّق سماعة عن الصادق عن أبيه عن عليّ (عليهم السلام) « أنّه سئل عن رجل يكون في وسط الزحام يوم الجمعة أو يوم عرفة ، فأحدث أو ذكر أنّه على غير وضوء ولا يستطيع

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٢٢ .

(٢) كالشّهد في الدروس : الطهارة / شروط التيمم ص ١٩ ، والبيان : الطهارة / مسوغ التيمم ص ٣٤ .

(٣) كما في جامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥٠٤ .

(٤) الوسيلة : الصلاة / بيان التيمم ص ٧٠ .

(٥) الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٥ .

(٦) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب التيمم ص ٣ .

(٧) النهاية : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٤٧ .

(٨) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣١ .

(٩) المهذب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٨ .

الخروج عن المسجد من كثرة الزحام ، قال : يَتِمُّ وَيُصَلِّي معهم ، ويعيد إذا انصرف»^(١) كخبر السكوني^(٢) بتفاوت لا يقدر في المراد .
ولعل الأقوى فيه عدم الإعادة أيضاً وفقاً للفاضلين^(٣) والشهيد^(٤) والمحقق الثاني^(٥) وغيرهم من متأخري المتأخرين^(٦) ، بل لعله لا خلاف فيه بينهم ؛ للأصل ، وقاعدة الإجزاء ، والبديّة ، والتعليل السابق^(٧) له باتّحاد رتبهما وكونه أحد الطهورين ، وكثير ممّا مرّ آنفاً من إطلاق معقد إجماع عدم الإعادة وغيره ، فلا شك في الإجزاء حينئذٍ بعد ذلك .
ولا قوة للخبرين على التخصيص وإن كان أحدهما موثقاً ، والآخر عن

-
- (١) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٢٤ العمل في ليلة الجمعة ويومها ج ٦٠ ص ٢٤٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب التيمم ج ٢ ص ٩٨٥ .
(٢) تقدم في ص ١٦٦ .
(٣) المعتبر : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٣٩٩ ، نهاية الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢١٨ ، منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٢ ، تحرير الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢٢ ، مختلف الشيعة : الطهارة / احكام التيمم ص ٥٢ ، تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٦٦ .
(٤) الدروس الشرعية : الطهارة / شروط التيمم ص ٢٠ ، البيان : الطهارة / احكام التيمم ص ٣٦ ، ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطراري ص ٢٣ ، روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٣٠ .
(٥) جامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥٠٤ ، الجعفرية (ضمن رسائل الكركي) : في التيمم ج ١ ص ٩٥ .
(٦) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ٢ ص ٢٤١ ، والكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٧١ ج ١ ص ٦٣ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٨٠ .
(٧) في صحيح ابن مسلم المتقدم في ص ٣٩١ .

الشيخ في العدة^(١) الإجماع على العمل بما يرويه ، لكتبتها - مع ما سمعت -
ظاهراً في إرادة الصلاة مع العامة ، سيما والمعروف في ذلك الزمان
انعقادها لهم ، واشتغال سؤالها على عرفة مع ظهور الجواب عن الجمعة
خاصة لا ينافي ذلك ، فيتجه حينئذٍ الإعادة ؛ لعدم أجزاء تلك الصلاة في
حقه لو كانت بطهارة مائية فضلاً عن الترابية ، بل تكليفه صلاتها ظهراً ،
والفرض أنه متمكن من ذلك ؛ لا تساع الوقت وارتفاع الزحام بعد الفراغ
من الجمعة ، واحتمال إجزائها لعموم أوامر التقية وإن كان متمكناً منها
ظهراً ضعيفاً .

فما في كشف اللثام بعد ذكره الخبرين : « وهما وإن ضعفاً إلا أن في
إجزاء هذه الصلاة وهذا التيمم نظراً ، فالإعادة أقوى »^(٢) متجه إن أراد ما
ذكرنا وإلا كان محالاً للتأمل بل والمنع لما عرفت .

اللهم إلا أن يريد أنه يشك مع عدم تمكنه من المائية في وجوب
الصلاة جمعة عليه وإن لم يكن تقية ؛ لأن لها بدلاً مع تعذرها وهو صلاتها
ظهراً ، فلا يكون خوف فواتها حينئذٍ مسوغاً للتيمم ، ولعله لذا قال في
المهذب البارع : « لو كان المانع من الطهارة خوف فوات الجمعة مع التمكن
من الخروج من الجامع لسهولة الزحام وضيق الوقت لم يجز التيمم
إجماعاً »^(٣) انتهى .

وفيه : أنه لا وجه للشك في ذلك بعد فرض عينية الجمعة عليه ، وإن
كان لها بدل اضطراري ، على أنه ليس بدلاً حقيقة ، بل هو تكليف آخر

(١) عدة الأصول : القرائن التي تدل على صحة أخبار الآحاد ج ١ ص ٣٨٠ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / أحكام التيمم ج ١ ص ١٥٠ .

(٣) المهذب البارع : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ٢١٤ .

يثبت بعد تعذر الأول عليه ، ولا تعذر مع إقامة الشارع التراب مقام الماء ، وإجماع المهذب - مع أنه ليس ممّا نحن فيه ؛ لكون المانع هنا الزحام - قد يمنع عليه حيث تكون الجمعة واجباً عيناً .

نعم ، قد يتّجه ما ذكر في نحو زمن الغيبة بناءً على الوجوب التخيري بينها وبين الظهر ؛ لعدم ثبوت مسوّغية فوات أحد فردي الواجب المختّر التيمّم له ، بل يتعيّن عليه حينئذٍ الفرد الآخر بالطهارة المائية ، وكذا ما نحن فيه من الزحام ، فلا يشرع التيمّم حينئذٍ ، لا أنّه يشرع ويعيد ، مع أنّه للتأمّل فيه مجال ، لكنّ الاحتياط لا ينبغي أن يترك مجال ، سيّما بعد اعتبار الخبرين في الجملة وعمل من عرفت بهما من الأصحاب .

﴿ وكذا ﴾ قيل كما عن النهاية^(١) والمبسوط^(٢) في ﴿ من كان على ﴾ ثوبه الذي لا يتمكّن من نزعه بل أو ﴿ جسده ﴾ لأوّلته من الأوّل وإن اقتصر عليه فيهما ﴿ نجاسة ﴾ لا يعنى عنها ﴿ ولم يكن معه ماء لإزالتها ﴾ تيمّم لعموم أدلّته ، ثمّ يعيد بعد التمكن من غسلها ؛ للموثّق عن الصادق (عليه السلام) بعد أن « سئل عن رجل ليس عليه إلّا ثوب ، ولا يحلّ الصلاة فيه ، وليس يجد ماءً يغسله ، كيف يصنع ؟ قال : « يتيمّم ويصلّي ، وإذا أصاب ماءً يغسله وأعاد الصلاة » »^(٣) .

وفيه : - مع قصوره عن معارضة غيره من الأصول ، وقاعدة الإجزاء ، والتعليل السابق ، وإطلاق ما دلّ على عدم الإعادة من الأخبار ومعقد

(١) النهاية : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٥٥ .

(٢) المبسوط : الطهارة / التيمّم واحكامه ج ١ ص ٣٥ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٠ ح ١٧ ج ١ ص ٤٠٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠١ ح ٦ ج ١ ص ١٦٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣٠ من ابواب التيمّم ح ١ ج ٢ ص ١٠٠٠ .

الإجماع وغيره خصوصاً لو أراد الخصم منها ما يشمل القضاء ، سيما بعد حصول الإعراض ممن عداه من الأصحاب عنه نصّاً وظاهراً ، بل منه أيضاً في الخلاف^(١) ، بل ظاهره فيه الإجماع على عدم الإعادة ؛ حيث أضافه إلى مذهبنا ، بل ظاهر المحكي عنه في المبسوط عدم الإعادة أيضاً ، لكن بالنسبة إلى نجاسة البدن ، وسيما مع إطلاق الثوب فيه من غير تقييد بعدم التمكن من نزعه- أنّه لا صراحة فيه بما نحن فيه ؛ لاحتماله كون ذلك من أحكام النجاسة حتى لو كان متطهراً بالماء ، بل في كشف اللثام : « إنّ الظاهر »^(٢) كما أنّه استظهر في المنتهى^(٣) من الشيخ أنّ الإعادة بمجرد تمكّنه من غسلها خاصّة وإن لم يتمكّن من الطهارة المائية ، لتعليقه الإعادة على عدم الغسل ، ولأنّ المؤثر وجودها وقد زالت ، وإن اعترضه في جامع المقاصد بأنّه « لا دلالة في عبارة الشيخ على ما ادّعاه ، بل ظاهر ذكره لها في باب التيمم- وعدم تعرّضه لذلك في أحكام النجاسة ، واستدلّاه بحديث عمّار المتضمّن للتيمم المشعر بكون الإعادة للأمرين لا للنجاسة بخصوصها- خلافه »^(٤) لكن قد يمنع ذلك كلّه عليه .

﴿و﴾ من هنا اتّضح أنّ ﴿الأظهر عدم الإعادة﴾ في جميع ما تقدّم ، وأنّ الاحتياط لا ينبغي أن يترك ، كما أنّه قد اتّضح سابقاً ما ذكره المصنّف بقوله : ﴿الثاني : يجب عليه طلب الماء ، فإن أخلّ بالطلب وصلى ثمّ وجد الماء في رحله أو مع أصحابه تطهّر وأعاد الصلاة﴾ .

(١) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٢٣ ج ١ ص ١٦٩ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٠ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٤ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥٠٥ .

نعم ، إنما البحث في ﴿الثالث﴾ وهو ﴿من عدم الماء وما يتيمم به﴾ اختياراً واضطراً ﴿لقيد أو حبس في موضع نجس﴾ وقلنا بعدم جواز التيمم به ، أو غير ذلك ، في التذكرة^(١) وعن القاضي^(٢) أنه ﴿قيل : يصلي ويعيد﴾ إذا تمكّن ، لكنّا لم نعرف قائله ، كما اعترف به بعضهم^(٣) وإن نسبته الأول إلى اختيار الشيخ في المبسوط والنهاية ، إلا أنّ المحكي عنها^(٤) التخيير بين تأخير الصلاة أو الصلاة ثمّ الاعادة ، وهو غير ذلك ، كالمحكي عن جدّ المرتضى^(٥) من وجوب الأداء دون القضاء ، على أنّه لم يثبت ، ولذا قال في جامع المقاصد : « إن سقوط الأداء ظاهر مذهب أصحابنا »^(٦) والروض : « ظاهر الأصحاب بحيث لا نعلم فيه مخالفاً »^(٧) والمدارك : « إنّ مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفاً صريحاً »^(٨) .

قلت : وهو كذلك ؛ لانتفاء المشروط بانتفاء شرطه ، واحتمال اختصاص الشرطيّة في صورة التمكن خاصّة - كسائر شروط الصلّة من الساتر والقبلة وغيرها ، بل والإجزاء لعموم ما دل على وجوب الصلاة ، وأنها لا تسقط بحال ، ولأنّه لو انتفى وجوبها بانتفائه لكانت الطهارة مقدّمة

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٦٣ .

(٢) جواهر الفقه : الطهارة / مسألة ٢٨ ص ١٤ .

(٣) كالطباطبائي في رياض المسائل : الصلاة / احكام القضاء ج ١ ص ٢٢٥ .

(٤) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣١ ، وظاهر النهاية : الطهارة / التيمم واحكامه

ص ٤٧ .

(٥) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٥٣٧ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٤٨٦ .

(٧) روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٢٨ .

(٨) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ٢ ص ٢٤٢ .

وجوب لا وجود ، وهو باطل - في غاية الضعف بعد ظهور تناول مادل على الشرطية كقوله (عليه السلام) : « لا صلاة إلا بطهور... »^(١) ونحوه للصورتين .

وقياسه على باقي شرائط الصلّة - بعد تسليم ذلك في جميعها ، وأنه ليس لدليل خاص فيها - قد يدفعه - على تأمل فيه بعد الاتفاق إلا من نادر لم يثبت خلافه - الفرق بين ما استفيد منه شرطيتها وبين ما نحن فيه ؛ إذ لعلّه أمر ونحوه ممّا يقيد عقلاً وعرفاً بالتمكّن ، لا نحو قوله (عليه السلام) : « لا صلاة إلا بطهور » وشبهه ، فلا يعارضه حينئذٍ ما دلّ على وجوب الصلاة بعد تناول ما دلّ على الاشتراط لصوري التمكن وعدمه ؛ لظهور كون المراد منها حينئذٍ - بعد تسليم تناولها لفاقد الطهورين ؛ لندرتة - الصلاة المشروط صحتها بذلك مطلقاً .

ولا تنافي بين كونها شرطاً لصلّة الواجب ووجوده وبين كون التمكن منها شرطاً لوجوبه كما هو واضح ؛ ولذا اعتبر اتّساع الوقت لها وللواجب في ابتداء التكليف به في المجنون الذي أفاق ، والصبي الذي بلغ ، والحائض التي طهرت ، وفي ثبوت القضاء على الحائض ونحوها إذا جاءها الحيض بعد أن يمضي من الوقت مقدار الطهارة والصلّة ، فتأمل .

وخبر عدم السقوط بحال - مع قصوره عن المقاومة هنا ، وإجماله في الجملة - قد يراد منه ما يعمّ القضاء .

فظهر من ذلك كلّ الوجه في سقوط الأداء ، وإن كان الأحوط

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٨٣ ج ١ ص ٤٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣١ ح ١٥

ج ١ ص ٥٥ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الوضوء ح ١ ج ١ ص ٢٥٦ .

مراعاته ، بل عن نهاية الإحكام^(١) استحبابه ؛ لحزمة الوقت والخروج من الخلاف ، لكن قد يشكل ذلك كالذي سمعته من المبسوط والنهاية بأنّه قد يتّجه لو كانت حرمة الصلاة من غير طهور تشريعية محضة لترتفع للاحتياط ، لا إذا كانت أصلية كما هو ظاهر الأخبار^(٢) الناهية عن ذلك ؛ لأنّه الأصل فيه ، خصوصاً نحو خبر مسعدة بن صدقة : « إنّ قائلاً قال للمصادق (عليه السلام) : إنّني أمر بقوم ناصبية وقد أقيمت لهم الصلاة وأنا على غير وضوء ، فإن لم أدخل معهم في الصلاة قالوا ماشاؤا أن يقولوا ، فأصلي معهم ثم أتوضأ إذا انصرفت وأصلي ؟ فقال (عليه السلام) : سبحان الله فما يخاف من يصلي من غير وضوء أن تأخذه الأرض خسفاً ؟ ! »^(٣) ، لكن قد يقال : إنّه لا يتناول محلّ الفرض ، فتأمل .

﴿وقيل﴾ كما هو الأشهر بين المتقدمين والمتأخرين^(٤) بل المشهور كما عن كشف الالتباس^(٥) : ﴿يؤخر الصلاة حتّى يرتفع العذر﴾ بأنّ يتمكن من أحد الطهورين ﴿فإن خرج الوقت قضى﴾ وهو الأقوى ؛

(١) نهاية الاحكام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٢٠١ .

(٢) وسائل الشيعة : انظر باب ٢ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٢٥٧ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب الجماعة وفضلها ج ١٢٧ ص ١ ج ٣٨٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢

من ابواب الوضوء ج ١ ص ٢٥٧ .

(٤) ممن قال بذلك : ابن ادریس فی السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٣٩ ، والعلامة

في المنتهى : الطهارة / ما به يكون التيمم ج ١ ص ١٤٣ ، والشهيد الأول في الذكرى :

الطهارة / المستعمل الاضطراري ص ٢٣ ، والشهيد الثاني في الروضة البهية : الصلاة / في

قضائها ج ١ ص ٣٥٠-٣٥١ .

(٥) كشف الالتباس : الطهارة / في التيمم ذيل قول المصنف : « في آخر الوقت لراجي المبدل »

ص ١٩٨ (مخطوط) .

لعموم ما دلّ عليه من قوله (عليه السلام) : « من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته » ^(١) وغيره ^(٢) .

ودعوى عدم شموله لمثل هذا الفرد النادر ممنوعة سيّما في المقام ؛ لكون الفوات فيه عامّاً أو كالعام من حيث وقوعه في سياق العموم لا مطلقاً ، على أنّها نادرة وجود لا إطلاق .

وكذا دعوى اختصاصه بمن وجب عليه الأداء ، لظهور لفظ الفريضة فيه ، ولعدم صدق اسم الفوات بدونه ، وإلّا لوجب على الصبي والمجنون والحائض ونحوهم ، بل وعلى التارك قبل الوقت ؛ لوضوح إرادة الشأنيّة في الفريضة لا الفعلية ، وكفاية دخول الوقت الذي هو سبب الوجوب في صدق اسم الفوات ، وإلّا لم يجب القضاء على الساهي والناسي والنائم ، فلا يرد الترك قبله كما لا يرد الحائض ونحوها بعد الخروج بالدليل ، على أنّه قد يفرّق فيه خصوصاً في الصبي والمجنون بصحّة الطلب هنا ، وبقاء المصلحة في الفعل وإن منع من الوجود مانع ، بخلافه في ذلك .

﴿ ومن هنا ظهر لك ضعف ما ﴿ قيل ﴾ كما في الجامع ^(٣) وعن المفيد ^(٤) في أحد قوليه : إنّهُ ﴾ يسقط الفرض أداءً ﴾ لما عرفت ﴾ وقضاً ﴾ للأصل ، وتبعيته للأداء ، وللتشبيه للحائض بسقوط صلاة كلّ منها يحدث لا يمكن إزالته ، ولانصراف أدلّة القضاء لغيره من الأفراد المتعارفة ﴾ وإن قال المصنّف : ﴿ هو الأشبه ﴾ وتبعه عليه جماعة ممّن

(١) عوالي اللثالي : ح ١٤٣ ج ٢ ص ٥٤ .

(٢) وسائل الشيعة : انظر باب ٦ من ابواب قضاء الصلوات ج ٥ ص ٣٥٩ .

(٣) الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٧ .

(٤) نقله عنه المصنّف في الاعتبار : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٣٨٠ .

تأخر عنه كالعلامة في جملة من كتبه ^(١) والمحقق الثاني ^(٢) وغيرهما ^(٣) ، كما أنه تردّد في النافع ^(٤) وعن غيره ^(٥) لذلك .

لكتك عرفت انقطاع الأصل بما مرّ، ومنع التبعية بهذا المعنى كالتشبيه إن لم يكن قياساً ، وكذا الانصراف ، على أن ذلك ندرة وجود لا إطلاق ، فحينئذٍ سابقه أشبه لا هو .

كما أنه أشبه قطعاً ممّا يحكى عن المفيد في رسالته إلى ولده ^(٦) وأبي العباس في صلاة موجزه ^(٧) والصيمري في طهارة كشف الالتباس ^(٨) من وجوب ذكر الله عليه مقدار الصلاة ، والاكتفاء به عن الأداء والقضاء ؛ لعدم الدليل على استحباب ذلك بالخصوص له فضلاً عن وجوبه . نعم ،

(١) كقواعد الاحكام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٢٣ ، وتذكرة الفقهاء : الطهارة / منسوعات التيمم ج ١ ص ٦٣ ، ونهاية الاحكام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٢٠١ ، وارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٤ ، وتحرير الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢٢ ، ومختلف الشيعة : الصلاة / قضاء الصلوات ص ١٤٩ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٤٨٦ ، والجعفرية (ضمن رسائل الكركي) : قضاء الصلوات ج ١ ص ١٢٠ .

(٣) كفخر المحققين في ايضاح الفوائد : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ٦٩ ، وابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر) : قضاء الصلوات ص ١٠٩ .

(٤) المختصر النافع : الصلاة / توابع احكام الصلاة ص ٤٦ .

(٥) ككشف الرموز : الصلاة / قضاء الصلوات ج ١ ص ٢٠٥-٢٠٦ ، والتنقيح الرائع : الصلاة / قضاء الصلوات ج ١ ص ٢٦٦ .

(٦) نقله عنه العلامة في المختلف : الصلاة / في قضائها ص ١٤٩ .

(٧) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : قضاء الصلوات ص ١٠٩ .

(٨) كشف الالتباس : الطهارة / في التيمم ذيل قول المصنف : « ولو اُزِمَ بوظيفة الوقت مع فقد المطهرين » ص ٢٠٤ مخطوط .

قد يستأنس له في الجملة بذكر الحائض ، ولعلّه لذا نفى عنه البأس في كشف اللثام^(١) بعد أن حكى عن المفيد أنّ عليه ذكر الله مقدار الصلاة ، وكأنّه فهم منه إرادة الندب ، والأمر سهل .

﴿ الرابع : إذا وجد ﴾ التيمم ﴿ الماء قبل دخوله في الصلاة ﴾ انتقض تيممه و﴿ تطهر ﴾ به إجماعاً في التحرير^(٢) والمختلف^(٣) ، بل من العلماء إلّا ما نقل عن أبي سلمة والشعبي كما في التذكرة^(٤) ، بل لا استثناء في المعتمد^(٥) والمنتهى^(٦) ، وهو الحجة ، مع النصوص المستفيضة^(٧) حدّ الاستفاضة الدالة على انتقاض التيمم بوجود الماء .

وهي وإن كانت مطلقة كمعاهد الإجماعات السابقة عدا التذكرة لكن ينبغي القطع بإرادة التمكن من الاستعمال منها مع ذلك ، كما هو ظاهر معقد إجماع التذكرة أو صريحه ، كصريح معقد إجماع المعتمد والذكرى^(٨) ، وخبر أبي يوسف عن الصادق (عليه السلام) المروي عن تفسير العياشي : « ... إذا رأى الماء وكان يقدر عليه انتقض التيمم »^(٩) الحديث . وإلّا

(١) كشف اللثام : الطهارة / ما يتيمم به ج ١ ص ١٤٧ .

(٢) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢٢ .

(٣) مختلف الشيعة : الطهارة / احكام التيمم ص ٥١ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٦٥ .

(٥) المعتمد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٣٩٩ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٤ .

(٧) يأتي التعرض لها اثناء البحث ، وراجع وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب التيمم ج ٢

ص ٩٨٩ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام التيمم ص ١١٠ .

(٩) تفسير العياشي : تفسير سورة النساء ح ١٤٣ ج ١ ص ٢٤٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من

فوجدانه مع عدم التمكن منه بمنزلة العدم ، ولذا ساغ التيمم معه ، فكيف يصلح ناقضاً له ؟!

كما أنه ينبغي القطع أيضاً باعتبار التمكن الشرعي كالعقلي ؛ إذ الممتنع شرعاً كالممتنع عقلاً ، فلا ينتقض حينئذٍ بوجدانه مع ضيق الوقت عن الاستعمال بناءً على ما اخترناه من وجوب الصلاة في تلك الحال ، لعدم التمكن حينئذٍ ، فما في المدارك : « إن إطلاقهم وجوب التطهير هنا مؤيد للقول بعدم مشروعية التيمم للضييق »^(١) في غير محله بعدما عرفت من تقييده بذلك قطعاً ، نعم لو لم نقل بوجوب أداء الصلاة عليه في تلك الحال اتجه حينئذٍ القول بعدم مشروعية التيمم ، فكل على مختاره فيه حينئذٍ . على أن هذا الإطلاق لم يكن مساقاً لبيان ذلك ، إنما المراد نقضه من حيث السبق على الصلاة أو اللحوق أو الأثناء من دون نظر للسعة أو الضيق كما هو واضح .

وكذا ينبغي القطع بكون المراد بما ذكرناه من ناقضية التمكن من الاستعمال هو التمكن منه تماماً ، وإلا فالتمكن من بعض الغسل أو الوضوء مثلاً بمنزلة عدمه قطعاً ، فلا بد حينئذٍ للحكم بناقضيته واقعاً من مضي زمان يسع المكلف به وهو متمكن ، فلو علم من أول الأمر عدم ذلك أو ظهر في الأثناء بأن تعذر الماء مثلاً لم يعتد به وانكشف بقاء صحة التيمم سابقاً ، ولا ينافيه الحكم الظاهري سابقاً بفساده بناءً على ظهور بقاء التمكن ، كما لا ينافي احتمال بقاء صحة التيمم واقعاً لاحتمال تعذر الماء مثلاً بنية

ابواب التيمم ح ٦ ج ٢ ص ٩٩٠ ، وهو عن أبي ايوب ، كما سيأتي في ص ٤٠٦ .

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ٢ ص ٢٤٤ .

الطهارة المائية والجزم بها ، أخذاً بذلك الظاهر كسائر العبارات .
 فن العجيب ما في الرياض حيث قال : « وليس في إطلاق المصتف
 كغيره اعتبار تمكّن الاستعمال بمضي زمان يسعه كما هو أحد القولين
 وأحوطهما ، وقيل باعتباره ، لأصالة بقاء الصحة وعدم ما ينافيها في
 المستفيضة بناءً على عدم تبادر عدم إمكان الاستعمال منها ، فيقتصر في
 تخصيصها على القدر المتيقّن منها ، وهو حسن لولا معارضة أصالة الصحة في
 التيمم بأصالة بقاء شغل الذمة بالعبادة ، وبعد التعارض تبقى الأوامر بها
 سليمة » ^(١) انتهى .

إذ هو - مع أنّا لم نعرف أوّل القولين لأحد من الأصحاب سوى ما عساه
 يظهر من الفقيه ^(٢) في بادئ النظر ، ومال إليه بعض متأخري
 المتأخرين ^(٣) ، بل المصرّح به في كلام جماعة منهم الكركي ^(٤) الثاني ،
 ومعارضة الاحتياط بمثله في بعض المقامات ، وتسليم صلاحية معارضة
 أصالة الشغل لأصالة الصحة هنا ؛ لحصول الفراغ اليقيني شرعاً بها ، ولعدم
 الفرق في حجية الاستصحاب عندنا في قدح العارض ، أو عروض القادح -
 أنّ المتبادر من المستفيضة بل وعبرة الصدوق أيضاً كإطلاق الأصحاب
 « التمكن » تمام الاستعمال لغلبته لا ما ذكره ، سيّما بعد ما سمعته من

(١) رياض المسائل : الطهارة / أحكام التيمم ج ١ ص ٨١ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ذيل ح ٢١٤ ج ١ ص ١٠٥ .

(٣) كالفاضل الخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٠٧-١٠٨ ، والبهائي في
 الحبل المتين : الطهارة / نبذة مما يتعلق بالتيمم ص ٩٤ ، والبحراني في الحقائق الناضرة :

الطهارة / أحكام التيمم ج ٤ ص ٣٩٧-٣٩٩ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / أحكام التيمم ج ١ ص ٥٠٧ .

معقد الإجماعين السابقين والخبر، فيتجه الاستدلال حينئذٍ بما يستفاد منها ومن غيرها من حصر الناقض للتيّم بالحدث ووجدان الماء بعد أن عرفت انصراف الوجدان لما تقدّم، فتأمل جيّداً.

﴿و﴾ أمّا ﴿إن وجده﴾ أي الماء ﴿بعد فراغه من الصلاة لم يجب﴾ القضاء قطعاً، ولا ﴿الإعادة﴾ على الأقوى كما مرّ ذلك مفصلاً^(١)، نعم ينتقض تيّمه بالنسبة إلى غيرها من الصلوات وإن كان قبل الوقت وفقده بعده؛ لإطلاق النصوص^(٢) الدالة على انتقاضه بذلك من دون تقييد له بوجدانه في الوقت مع ترك الاستفصال فيها، بل هو صريح خبر حسين العامري عمّن سأله «عن رجل أجنب فلم يقدر على الماء، وحضرت الصلاة فتيمّم بالصعيد، ثمّ مرّ بالماء ولم يغتسل وانتظر ماءً آخر وراء ذلك، فدخل وقت الصلاة الأخرى ولم ينته إلى الماء وخاف فوت الصلاة، قال: يتيمّم ويصلي؛ فإنّ تيّمه الأوّل انتقض حين مرّ بالماء ولم يغتسل»^(٣).

وخبر أبي أيّوب عن الصادق (عليه السلام) المروي عن تفسير العياشي إلى أن قال: «قلت: فإن أصاب الماء وهو في آخر الوقت؟ فقال: قد مضت صلاته، وقال: قلت له: فيصلي بالتيمّم صلاة أخرى؟ قال: إذا رأى وكان يقدر عليه انتقض التيمّم»^(٤)، إلى غير ذلك من الأخبار التي

(١) في ص ٣٨٤.

(٢) وسائل الشيعة: انظر باب ١٩ من ابواب التيمّم ج ٢ ص ٩٨٩.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٨ ح ٣١ ج ١ ص ١٩٣، وسائل الشيعة: باب ١٩ من ابواب التيمّم ج ٢ ص ٩٨٩.

(٤) راجع هامش رقم (٩) من ص ٤٠٣.

كادت تكون صريحة فيه .

فما في كشف اللثام^(١) من أنه « لو وجدته بعد الفراغ من الصلاة وخروج وقتها لم يبطل بالنسبة إليها إجماعاً وصحت ، وبالنسبة إلى غيرها وجدان قبل الشروع ، لكنّه قبل وقتها غير متمكّن من استعماله فيجري فيه ما يأتي فيمن وجده في الصلاة ثمّ فقده » لا يخلو من تأمل ؛ لوضوح الفرق بين المسألتين بالمنع الشرعي في تلك وعدمه فيما نحن فيه .

واحتمال القول : إنه لا يشرع الطهارة للصلاة قبل وقتها حتّى التأهّب ، بناءً على أنّه الكون على الطهارة في الحقيقة وإنّ شرع لغيرها ، فلا يكون متمكّناً حينئذٍ شرعاً ، فيتساويان ، يدفعه : بعد التسليم أنّه يكفي في النقض التمكن من الطهارة في نفسها وإن لم تكن للصلاة ؛ لما عرفته سابقاً من إطلاق النصوص والفتاوى وصريح الخبرين السابقين .

بل لا يبعد عدم الاحتياج في النقض بعد مضي الزمان المذكور إلى تحقّق الخطاب بالطهارة ، بل يكفي عدم المنع لو كانت غاية تشريع لها ، فلو فرض التمكن من الماء مثلاً في حال عدم غاية من غايات الطهارة حتّى الكون على الطهارة لمنع السيّد أو الوالد انتقض التيمم ؛ إذ ليس بناؤه تحقّق الخطاب بها فينافي التيمم ، كما عساه يوهمه ما في جامع المقاصد^(٢) وغيره^(٣) ، فتأمل جيّداً .

﴿ و ﴾ أمّا ﴿ إن وجده وهو ﴾ داخل ﴿ في الصلاة ﴾ ف﴿ قيل ﴾ كما

(١) كشف اللثام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥١ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥٠٧ .

(٣) كروض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٢٩ .

في جمل المرتضى^(١) وعن مصباحه^(٢) وشرح رسالته^(٣) والإصباح^(٤) والمقنع^(٥) والنهاية^(٦) والحسن بن عيسى^(٧) والجعفي^(٨) وجماعة من متأخري المتأخرين منهم الأستاذ الأكبر في شرح المفاتيح^(٩) والعلامة الطباطبائي في المنظومة^(١٠): ﴿يرجع ما لم يركع﴾ في الركعة الأولى :

أما الرجوع قبله فلاصلة الشغل ، وإطلاق النقض بإصابة الماء ، كاشتراط صحة التيمم بعدم الوجدان ، وألويته من ناسي الأذان والإقامة ، وثبوت شرطية الطهارة المائية للأجزاء كالجملة ، وصحيح زرارة المروي في الكافي والتهذيب مع اختلاف في الطرق ، قال : « ... قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : إن أصاب الماء وقد دخل في الصلاة ؟ قال : فلينصرف فليتوضأ ما لم يركع ، فإن كان قد ركع فليمض في صلاته ، فإن التيمم أحد الطهورين »^(١١).

(١) جمل العلم والعمل (ضمن رسائل المرتضى) : التيمم واحكامه ج ٣ ص ٢٦ .

(٢) نقله عنه العلامة في المنتهى : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٤ .

(٣) نقله عنه السيد في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ٢ ص ٢٤٥ .

(٤) الاصباح (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية) : الطهارة / في التيمم ج ٢ ص ٢٢ .

(٥) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب التيمم ص ٣ .

(٦) النهاية : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٤٨ .

(٧) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / احكام التيمم ص ٥١ .

(٨) نقله عنه الشهيد في الذكري : الطهارة / احكام التيمم ص ١١٠ .

(٩) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٧٢ ذيل قول المصنف : « وفي اثناء الصلاة يرجع ما لم يركع » ج ١ ص ٤٢٤-٤٢٥ (مخطوط) .

(١٠) الدرة النجفية : احكام التيمم ص ٤٧ .

(١١) الكافي : باب الوقت الذي يوجب التيمم ... ح ٤ ج ٣ ص ٦٣ ، تهذيب الاحكام :

وخبر عبد الله بن عاصم عن الصادق (عليه السلام) المروي في الكافي والتهذيب ومستطرفات السرائر نقلاً من كتاب محمد بن علي بن محبوب : « عن الرجل لا يجد الماء فيتيّم ويقوم في الصلاة ، فجاء الغلام فقال : هو ذا الماء ، فقال : إن كان لم يركع فلينصرف وليتوضأ ، وإن كان قد ركع فليمض في صلاته » (١) .

ومنها - مع جميع ما سمعه من دليل المشهور الذي أشار إليه المصنّف بقوله : ﴿ وقيل : يُمضي في صلاته ولو تلبّس بتكبيرة الإحرام حسب ﴾ تحصيلاً (٢) ونقلاً في جامع المقاصد (٣) والروض (٤) ومجمع البرهان (٥) ، بل في السرائر (٦) الإجماع عليه في باب الاستحاضة - يستفاد حكم عدم الرجوع بعد الركوع من الأصل براءةً واستصحاباً للصحة ، وظهور الأدلة في اشتراط صحة التيمم بعدم الوجدان إلى أن يشرع في

الطهارة / باب ٨ ح ٥٤ ج ١ ص ٢٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٩١ .

(١) الكافي : باب الوقت الذي يوجب التيمم ... ح ٥ ج ٣ ص ٦٤ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٦٥-٦٧ ج ١ ص ٢٠٤ ، مستطرفات السرائر : ح ٥٩ ص ١٠٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب التيمم ح ٢ ج ٢ ص ٩٩٢ .

(٢) ممن قال بذلك : المفيد في المقنعة : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٦١ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٤٠ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢٣ ، والشهيد في البيان : الطهارة / احكام التيمم ص ٣٦ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥٠٨-٥٠٩ .

(٤) روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٢٩ .

(٥) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٩ .

(٦) السرائر : الطهارة / احكام الحيض والاستحاضة ج ١ ص ١٥٣ .

المقصود، والمنزلة^(١)، وكفايته عشرين^(٢) بعد الاقتصار على المتيقن من نقض الإصابة، كتعليل عدم الإعادة لو وجدته بعد الفراغ بكونه أحد الطهورين^(٣)، مع التعليل السابق^(٤) في صحيح زارة كصحيحه الآخر مع محمد بن مسلم لكنه بعد صلاة ركعتين، قال فيه: «قلت له: رجل لم يصب الماء وحضرت الصلاة فتيّم وصلّى ركعتين، ثم أصاب الماء، أينقض الركعتين أو يقطعها ويتوضأ ثم يصلي؟ قال: لا، ولكنه يمضي في صلاته ولا ينقضهما، لمكان أنه دخلها وهو على طهر بتيّم...»^(٥) الحديث، والنهي كتاباً^(٦) عن إبطال العمل، وسنة^(٧) عن الانصراف حتى يسمع الصوت ويجد الريح، حتى خبر محمد بن حمران عن الصادق (عليه السلام) قال: «قلت له: رجل تيّم ثم دخل في الصلاة وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه، ثم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة، قال:

(١) كما في خبر حماد الذي ذكرناه في هامش رقم (٧) من ص ١٥٧.

(٢) كما في خبر السكوني المتقدم في ص ١٨٧.

(٣) كما في صحيح ابن مسلم المتقدم في ص ٣٩١.

(٤) في ص ٤٠٨.

(٥) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٨ ح ٦٩ ج ١ ص ٢٠٥، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٠٠

ح ٦ ج ١ ص ١٦٧، وسائل الشيعة: باب ٢١ من ابواب التيمم ح ٤ ج ٢ ص ٩٩٢.

(٦) أي قوله تعالى: «ولا تبطلوا اعمالكم» سورة محمد: الآية ٣٣.

(٧) كالخبر الذي رواه القاضي نعمان المصري باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن ابائه، عن عليّ (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «من أحدث في صلاته فليصرف فيتوضأ ثم يبتدئ الصلاة، ولا ينصرف من نفخ ريح يخيل عليه أنه خرج منه، إلا أن يجد ريحه أو يسمع صوته أو يتيقن يقيناً أنه كان».

دعائم الاسلام: ج ١ ص ١٩٠-١٩١، مستدرک الوسائل: باب ١ من ابواب قواطع

الصلاة ح ٧ ج ٥ ص ٤٠٦.

يمضي في الصلاة ، واعلم أنّه ليس ينبغي لأحد أن يتيمّم إلا في آخر الوقت» ^(١) الحديث ، بعد تقييده كغيره من الأدلة السابقة بما تقدّم ممّا دلّ على الرجوع قبل الركوع .

نعم ، قد يقال : إنّ ما عدا الخبرين غير صالح للتقييد أصلاً ، بل هو مقيّد بذلك ، وأمّا هما فقاصران عن تقييده أيضاً ؛ لاعتضاده -مضافاً إلى ما سبق من الأصل ، والمنزلة ، والتعليل ، والنهي عن الإبطال ، وغيرها- بالشهرة ، بل إجماع السرائر والرضوي : « فإذا كبرت في صلاتك تكبيرة الافتتاح وأتيت بالماء فلا تقطع الصلاة ولا تنقض تيمّمك ، وامنض في صلاتك » ^(٢) ، والمرسل في جمل المرتضى قال : « وروي أنّه إذا كبر تكبيرة الإحرام مضى فيها » ^(٣) ، كما عن ابن أبي عقيل ^(٤) ذلك أيضاً .

كلّ ذلك مع إمكان منع صلاحية خبر ابن حمران للتقييد ؛ من حيث ظهور سؤاله بما قبل الركوع ، فيكون حينئذٍ معارضاً لا مطلقاً ، ولذا قال في المعتر بعد ذكره وذكر خبر ابن عاصم الدالّ على جواز الرجوع ما لم يركع : « إنّ الأولى أرجح من وجوه ، أحدها : أنّ محمّد بن حمران أشهر في العدالة والعلم من عبد الله بن عاصم ، والأعدل مقدّم ، الثاني : أنّها أخفّ وأيسر ، واليسر مراد الله ، الثالث : أنّه مع العمل بالأولى يمكن تنزيل الثانية على الاستحباب ، بخلافه لو عمل بالثانية ، فإنّه لا يمكن حينئذٍ العمل

(١) تقدم في ص ٢٧٦ .

(٢) فقه الرضا : باب ٤ ص ٩٠ ، مستدرک الوسائل : باب ١٦ من ابواب التيمم ح ٣ ج ٢

ص ٥٤٦ .

(٣) جمل العلم والعمل (ضمن رسائل المرتضى) : التيمم واحكامه ج ٣ ص ٢٦ .

(٤) نقله عنه العلامة في المختلف / الطهارة / احكام التيمم ص ٥١ .

بالأولى»^(١) انتهى .

كما أنه احتمله - أي الاستحباب - في الاستبصار^(٢) ، بل عن المبسوط^(٣) والإصباح^(٤) الجزم به ، كظاهر المنتهى^(٥) ، بل عن التذكرة^(٦) ونهاية الأحكام^(٧) قرينه مطلقاً أي قبل الركوع وبعده ، وزاد في المنتهى^(٨) احتمال تنزيل الرواية على إرادة الدخول فيما قارب الصلاة من المقدمات كالأذان والإقامة ونحوهما ، وعلى إرادة الصلاة من الركوع من باب إطلاق اسم الجزء على الكل .

قلت : ولذلك قال المصنف : ﴿ وهو ﴾ أي القول بعدم الرجوع مطلقاً ﴿ الأظهر ﴾ من الأول ، لكن قد يقوى في النظر القاصر خلافه ؛ لمنع قصور الخبرين عن تقييد ما تقدم سيّما الأصل ، مع إمكان معارضة إرادة البصحة منه بأصالة الشغل .

وسيّما إطلاق المنزلة والبدلية لو سلّم شمولها لما نحن فيه ؛ للقطع بكون المراد منها أنه بمنزلة مع فقده وعدم وجدانه .

وسيّما التعليل السابق ؛ لظهور صحيح زرارة في كون محلّه إنّما هو بعد الركوع لا قبله ، فيحمل ذلك في صحيحه الآخر عليه ؛ لاتّحاد الراوي

(١) المعتبر : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٤٠٠-٤٠١ .

(٢) الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٠ ذيل ح ٤ ج ١ ص ١٦٧ .

(٣) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٣ .

(٤) الاصباح (ضمن سلسلة الينايع الفقهية) : الطهارة / في التيمم ج ٢ ص ٢٢ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٥ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٦٥ .

(٧) نهاية الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢١٠-٢١١ .

(٨) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٥ .

والمروى عنه فيها .

وسيمّا النهي عن إبطال العمل لو سلّم كون المراد من الآية ذلك ؛ لظهورها في إرادة النهي عن إبطال الأعمال بالارتداد والكفر ونحوهما ، ومن هنا أنكر بعض المتأخرين^(١) وجود ما يدلّ على النهي عن قطع الصلاة في الكتاب والسنة ، فليس حينئذٍ إلّا الإجماع إن ثبت ، وهو هنا في محلّ المنع ، سيما بعد ما عرفت من الحكم بالاستحباب عند من تقدّم ممّن قال بالمضي ، وأنّ ذلك منه عجيب بعد استدلاله بالنهي عن الإبطال ، بل قد يتعجب أيضاً حينئذٍ من جواز إتمام الصلاة بالتيمم مع التمكن من الطهارة المائية التي هي شرط للأبعض كالجملّة ، مع كون التيمم طهارة اضطرارية ، ولا اضطرار بعد فرض جواز القطع فضلاً عن استحبابه ، وقد يتعجب أيضاً من اجتماع استحباب القطع مع الوجوب إلّا على تكلف ، هذا . على أنّ ذلك بعد ثبوته بطلان لا إبطال لعمل صحيح ، وكيف ؟! وصحته متوقّفة على ثبوت عدم ناقضية الماء للتيمم في هذا الحال ، وهو محلّ البحث .

وكذا الكلام فيما دلّ على النهي عن الانصراف حتّى يجد الريح ... إلى آخره ، مع أنّه مساق لبيان أمر آخر ، وهو عدم الالتفات إلى ما يتخيّله الانسان حدثاً ممّا ينفخ الشيطان في دبره .

وأما خبر ابن حمران فهو - مع ما في سنده من اشتراك ابني سماعة وحران بين الثقة وغيره^(٢) - محتمل لأن يراد بالدخول في الصلاة فيه الدخول

(١) كالسيد في مدارك الاحكام : الصلاة / قواطع الصلاة ج ٣ ص ٤٧٧ ، والبحراني في الحقائق

الناصرة : الطهارة / احكام التيمم ج ٤ ص ٣٨٣ .

(٢) مجمع الرجال : ج ٥ ص ٢٠٢ و ٢٢١ .

بالركوع منها ؛ إذ هو الدخول الكامل ، سبباً مع ملاحظة ما ورد أنّ أولها الركوع^(١) ، وأنّ « الصلاة ثلاث ظهور وثلاث ركوع وثلاث سجود »^(٢) ، وأنّ إدراك الركعة بإدراك الركوع^(٣) ، إلى غير ذلك ، ومنه يعرف ما في دعوى صراحته أو ظهوره بما قبل الركوع .

ولو سلّم لأمكن حمله على ضيق الوقت عن القطع والطهارة كما يشعر به ذيله ، فيخرج عن محلّ النزاع حينئذ .

ولو سلّم عدم قبولها لذلك فلا ريب أنّ خبر زرارة - المروي في التهذيب والكافي بأعلى درجات الصحة ، مع أنّ زرارة لا يقاس بغيره علماً وعدالةً ، المعتضد بخبر ابن عاصم المروي فيها ومستطرفات السرائر أيضاً ، بل في

(١) كما في الخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن عيسى ، عن يوسف بن عقيل ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر (عليه السلام) : « ... إنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) كان يقول : إنّ أول صلاة أحدكم الركوع » .

تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٨ كيفية الصلاة وصفتها ح ١٣٠ ج ٢ ص ٩٧ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الركوع ح ٦ ج ٤ ص ٩٣٢ .

(٢) الكافي : باب فرض الصلاة ح ٨ ج ٣ ص ٢٧٣ ، تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٩ تفصيل ما تقدم ذكره ح ٢ ج ٢ ص ١٤٠ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الركوع ح ١ ج ٤ ص ٩٣١ .

(٣) كما في الخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) « انه قال في الرجل إذا أدرك الامام وهو راكع وكبر الرجل وهو مقيم صلبه ثم ركع قبل أن يرفع الامام رأسه فقد أدرك الركعة » .

تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٣ أحكام الجماعة ح ٦٤ ج ٣ ص ٤٣ ، الاستبصار : الصلاة / باب ٢٦٦ ح ٤ ج ١ ص ٤٣٥ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٤٥ من ابواب صلاة الجماعة ج ٤ ص ٤٤١ .

الأول منها بغير واحد من الطرق ، بل يمكن تصحيحه بأحدها ، سيما بعدما سمعته من المعتبر ممّا يفيد عدالة عبد الله ، وإن ذكر أنّ غيره أعدل منه ، وبما تقدّم سابقاً من أصالة الشغل ، وما دلّ^(١) على النقض بوجودان الماء ، وبما ورد^(٢) من زيادة التأكيد على الطهارة المائية حتى أمر بشراء مائها بأضعاف ثمنه ، وأنّ التيمم طهارة اضطرارية ، بل ربّما عدّ أنّه هلاك الدين^(٣) ، إلى غير ذلك من الأمور الكثيرة - أقوى وأرجح قطعاً ، خصوصاً مع موافقة خبر ابن حمران لفتوى كثير من العامة كالشافعي ودادود وأحمد في رواية وأبي ثور وابن المنذر^(٤) ، بخلاف رواية التفصيل ، فإنّها لم ينقل عن أحد منهم القول بها ، والرشد في خلافهم .

ومن ذلك كلّ يظهر لك ما في دعوى العكس كما سمعته من المعتبر ، لكن قد يعتذر عنه بأنّه لم يطلع على صحيحة زارة ، ولذا لم يتعرّض لها أصلاً ، نعم يتّجه ذلك على غيره كالمنتهى .

واحتمال دفع ذلك كلّ بالشهرة بل انقراض الخلاف بين عظماء المتأخّرين مع الإجماع السابق عن السرائر والرضوي ، يدفعه : - بعد تسليم صلاحية مثل هذه الشهرة لذلك ؛ لعدم ندرة مقابله ، بل المسلّم منها أكثرية المخالف في الجملة - قد يناقش فيها بعدم تحقيقها أيضاً في محلّ النزاع ، وهو ما لو وسع الوقت للقطع والطهارة ؛ لاحتمال كلام كثير من المخالف هنا أنّ عدم جواز القطع للبناء منهم على التيمم عند الضيق الذي لا يسع

(١) راجع ص ٤٠٦ .

(٢) راجع ص ١٧١ - ص ١٧٢ .

(٣) كما في خبر محمد بن مسلم المتقدم ص ٢٥٩ .

(٤) المجموع : ج ٢ ص ٣١٨ - ٣١٩ ، المغني (لابن قدامة) : ج ١ ص ٢٧٠ .

معه ذلك ، وإلا فمع السعة له يتعين عندهم ما قلناه ، كما صرح به في التهذيب^(١) والاستبصار^(٢) في وجه كالمختلف^(٣) ، ويعطيه كلام ابن زهرة^(٤) ، بل والسرائر^(٥) ، كما عن الوسطة^(٦) أيضاً ، بل لعل المتجه حينئذٍ عندهم جواز القطع ولو تجاوز الركوع ، بل إلى تمام الصلاة ؛ لأولويته من الإعادة بعد الفراغ لو ظهرت السعة المصرح بها في كلام جماعة منهم^(٧) . فظهر حينئذٍ أنّ حكمهم هنا بعدم جواز الانصراف إن كان مبناه مراعاة الضيق في التيمم لم يكن من محل النزاع في شيء ، بل ينحصر حينئذٍ في القول بجوازه في السعة أو في الضيق لكنّه عرفي لا يقدر فيه مثل ذلك ، أو يقال بعدم وجوب الإعادة معه لو اتفق السعة ، كما هو أقوى القولين على القول بالتضييق .

وأما إجماع السرائر فهو - مع إمكان منعه عليه ؛ لمعروفية الخلاف في المسألة ، بل هو نفسه نقل فيها الأقوال هنا ، ولم يقطع بواحد منها ، ولا ادّعى إجماعاً ، وإن اختار القول بالمضي - محتمل بل ظاهر في غير ما نحن فيه ، وإن كان ربّما يوهّم في بادىء الرأي ظاهر عبارته ذلك ، لكنّه بعد التأمل يعلم أنّ مراده عدم جواز القطع الصلاة للتيمم بوجود الماء في الجملة للإجماع لا للاستصحاب ، فلاحظ وتأمل ، على أنّه يحتمل أن يكون

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ذيل ح ٦٤ ج ١ ص ٢٠٣-٢٠٤ .

(٢) الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٠ ج ١ ص ١٦٧ .

(٣) مختلف الشيعة : الطهارة / احكام التيمم ص ٥٢ .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في التيمم ص ٤٩٣ .

(٥) السرائر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٤٠ .

(٦) نقله عنها الشهيد في الذكرى : الطهارة / احكام التيمم ص ١١١ .

(٧) كالشيخ في التهذيب : الطهارة / باب ٨ ذيل ح ٣٦ ج ١ ص ١٩٤ .

ذلك منه بناءً على الضيق في التيمم كما هو مختاره ، بل ظاهره الإجماع عليه .

وأما الرضوي فمع احتماله ذلك أيضاً ليس بحجة عندنا .

فاتضح من ذلك كله - بحمد الله - أنّ الأظهر الرجوع قبل الركوع وعدمه بعده ، وإن كان الاحتياط مع السعة بالإتمام مطلقاً ثمّ الإعادة لا ينبغي تركه ، بل ولو كان إصابته للماء بعد الركوع أيضاً ، خروجاً عن شبهة الخلاف المحكي عن ابن الجنيد ، قال : « إن وجد الماء بعد دخوله في الصلاة قطع ما لم يركع الركعة الثانية ، فإن ركعها مضى في صلاته ، فإن وجده بعد الركعة الأولى وخاف من ضيق الوقت أن يخرج إن قطع رجوت أن يجزيه أن لا يقطع صلاته ، أمّا قبله فلا بد من قطعها مع وجود الماء »^(١) انتهى . وإن لم نعر على ما يشهد لتام دعواه حتى صحيح زرارة وابن مسلم المتقدم سابقاً وإن ظنّ ، بل فيه ما يشهد بخلافه .

نعم قد يشهد لبعضها خبر الصيقل قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : رجل تيمم ثمّ قام يصلي فربه نهرو قد صلى ركعة ، قال : فليغتسل ويستقبل الصلاة ، فقلت : إنّه قد صلى صلاته كلّها ، قال : لا يعيد »^(٢) .

وهو - مع الغضّ عمّا في سنده ، وعدم نصّه على القطع واستقبال الصلاة ، واحتماله فعل ما يريده من الصلاة بعد ذلك ، وأنّ المراد بقوله : « ركعة » صلاة ، ولا ينافيه قوله ثانياً : « إنّه قد صلى صلاته كلّها » ؛

(١) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / احكام التيمم ص ٥١ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٠ ح ١٥ ج ١ ص ٤٠٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٠

ح ٧ ج ١ ص ١٦٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب التيمم ج ٦ ص ٩٩٣ .

لجواز كونه تكراراً لسؤاله الأول تصريحاً بمراده ، وأن المراد صلى صلاته اليومية كلها ، ومعارضته بخبر زرارة عن الباقر (عليه السلام) في خصوص الركعة ، قال فيه : « سألته عن رجل صلى ركعة على تيمم ثم جاء رجل ومعه قربتان من ماء ، قال : يقطع الصلاة ويتوضأ ثم يبيني على واحدة »^(١) الحديث - قاصر عن معارضة ما تقدم من وجوه ، مع أنه محتمل الحمل على التقية ؛ لموافقه للمحكي عن الثوري وأبي حنيفة وأحمد في رواية^(٢) من القول بالرجوع مطلقاً ، ولعل ذلك أولى من حمله على الاستحباب وإن احتمله في الاستبصار^(٣) ؛ لقصوره عن إفادته هنا وإن قلنا بالتسامح فيه ، لمعارضته لما دلّ على حرمة القطع التي هي العمدة في الإتمام بالتيمم ، وإلا لجاز القطع لم يثبت الاضطرار الذي هو شرط صحة التيمم ابتداءً واستدامةً ، فتأمل .

وكذا لم نعر على ما يشهد للمحكي عن سلالته « ينقض التيمم وجود الماء مع التمكن من استعماله إلا أن يجده وقد دخل في صلاة وقراءة »^(٤) ، وإن وجه تارة بأنه حينئذ أتى بأكثر الأركان من النية والقيام والتكبير وأكثر الأفعال ، وهي القراءة ، وأخرى باعتبار مسمى الصلاة ، لكنه كما ترى .

كالمحكي أيضاً في الذكرى^(٥) عن ابن حمزة في الوسطة من القول بأنه

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٠ ج ١ ح ١٦ ص ٤٠٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٠

ح ٥ ج ١ ص ١٦٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب التيمم ح ٥ ج ٢ ص ٩٩٣ .

(٢) المجموع : ج ٢ ص ٣١٨-٣١٩ ، المغني (لابن قدامة) : ج ١ ص ٢٧٠ .

(٣) الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٠ ذيل ح ٧ ج ١ ص ١٦٨ .

(٤) المراسم : الطهارة / كيفية التيمم ص ٥٤ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام التيمم ص ١١١ .

« إذا وجد الماء بعد الشروع وغلب على ظنه عدم ضيق الوقت لوقوعه وتطهر وجب عليه ذلك ، وإن لم يمكنه ذلك لم يقطعها إذا كبر ، وقيل : يقطع ما لم يركع ، وهو محمول على الاستحباب » انتهى .

واستغربه في الذكرى^(١) ، ولعله لأنه لم يعرف أحداً من أصحابنا قال بجواز القطع مطلقاً ، بل في نهاية الأحكام^(٢) الإجماع على إتمام الصلاة لو كان قد وجد الماء بعد ركوع الثانية ، وكأنه فهم أن مراد ابن الجنيد فيما تقدم من الركعة الركوع .

قلت : لكن قد يقال : إن ما ذكره في الواسطة - مع أنه قضية ما في التهذيب^(٣) والغنية^(٤) وغيرهما^(٥) - لازم لكل من أوجب التيمم عند الضيق والإعادة مع ظهور السعة ، كما أشرنا إلى ذلك آنفاً ؛ إذ هو أولى منها حينئذ ، على أن مبناها عندهم ظهور فساد التيمم ، فلا ينبغي استغرابه .

فتحصل من مجموع ما ذكرنا : أن الأقوال خمسة ، بل ربما عد ما في الموجز الحاوي^(٦) - من الفرق بين الصلاة المسقطة للقضاء وغير المسقطة بناءً على ثبوتها في بعض الصور السابقة كالتيمم للزحام أو وجد الماء في سعة الوقت ونحو ذلك ، فلا يقطع الأولى بمجرد التلبس ، بخلاف الثانية فيقطعها مطلقاً ؛ لكونه أولى من الإعادة - سادساً ، واستجوده في الذكرى^(٧) ، كما عن الدروس : « إنه الأقرب »^(٨) .

(١) و(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام التيمم ص ١١١ .

(٢) نهاية الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢١٠ .

(٣) و(٤) و(٥) راجع هامش رقم (١) - (٥) من ص ٤١٦ .

(٦) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : في التيمم ص ٥٧ .

(٨) الدروس الشرعية : الطهارة / كيفية التيمم ص ٢١ .

لكن قد عرفت فيما مضى عدم ثبوت الإعادة أو القضاء في المسائل السابقة عندنا مطلقاً، بل يمكن المنع بناء عليه أيضاً؛ للنهي^(١) عن إبطال العمل، ومنع ظهور بطلانها بذلك، نعم قد يقال بالبطلان في نحو صلاة فاقد الطهورين بناء على وجوب الأداء عليه؛ للفرق بينها وبين الصلاة بالتيتم في المسائل السابقة وإن اشتركا بوجوب الإعادة أو القضاء مع الوجدان، على أنه لا يخلو من بحث، فتأمل جيداً.

ثم إنه بناءً على المختار من الإتمام لو كان قد وجد الماء بعد الركوع أو مطلقاً على المشهور، فهل ينتقض تيممه بالنسبة إلى غيرها من الصلوات لو فقد قبل الفراغ أو بعده قبل التمكن، أو لا؟ وجهان، بل قولان، أقواهما الثاني، وفاقاً للمصنف^(٢) والشهيد^(٣) والمحقق الثاني^(٤) وغيرهم^(٥)، بل لم أعثر فيه على خلاف صريح إلا ما نقل عن المبسوط^(٦) والموجز^(٧)، مع أن عبارة الثاني كالحكي من عبارة الأول لا صراحة فيها بذلك، بل لعلّ ظاهرهما خصوصاً الموجز خلافه، نعم نقل عن كشف الالتباس^(٨) أنه

(١) كما في قوله تعالى: «ولا تبطلوا أعمالكم» سورة محمد: الآية ٣٣.

(٢) المعتبر: الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٤٠١.

(٣) البيان: الطهارة / احكام التيمم ص ٣٦، الدروس الشرعية: الطهارة / كيفية التيمم ص ٢٠-٢١، ذكرى الشيعة: الطهارة / احكام التيمم ص ١١١.

(٤) جامع المقاصد: الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥١٠.

(٥) كالشهيد الثاني في المسالك: الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٢، والسيد في مدارك

الاحكام: الطهارة / احكام التيمم ج ٢ ص ٢٤٧.

(٦) المبسوط: الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٣.

(٧) الموجز (ضمن الرسائل العشر): في التيمم ص ٥٧.

(٨) كشف الالتباس: الطهارة / في التيمم ذيل قول المصنف: «ولو فقد بعد اعادة» ص ٢٠١

حكاه عن فخر الدين ، وقربه أولاً في المختلف ^(١) ثم توقف فيه بعد ذلك ، كما أنه قواه في المنتهى ^(٢) ، وربما مال إليه في التذكرة ^(٣) .

وكيف كان فالأصح ما عرفت ؛ للأصل ، واستصحاب الصحة ، واستبعاد اجتماع الصحة والفساد في طهارة واحدة ، كاستبعاد البقاء على الصحة مع وجود الماء والانتقاض بعده ، ولإطلاق ما دلّ على عدم نقض التيمم إلا بالحدث أو إصابة الماء بعد إرادة التمكن من ذلك الذي هو أعم من الشرعي والعقلي كما تقدم ويأتي ؛ لتحريم قطع الصلاة عليه هنا ، ودعوى الاكتفاء في النقض بتحقيق القدرة عقلاً وإن منع شرعاً ممنوعة .

نعم ، قد يقوى القول بالنقض كما في المنتهى بناءً على ما صرح به بعض من قال بالمشهور من جواز القطع ، وإن أمكن النظر في جميع ما ذكره مستنداً لذلك من أولويته من ناسي الأذان وسورة الجمعة وإدراك الجماعة ، ومن أنه كمن شرع في صوم الكفارة فوجد الرقبة ، بل ربما قيل باستحبابه قبل الركوع خروجاً عن شبهة الخلاف ، وحملًا لدليل الخصم من صحيح زرارة ونحوه عليه ؛ لعدم رجوع شيء منها إلى دليل معتبر يقطع العذر في الخروج عما دلّ على حرمة إبطال العمل .

وكذا ما في القواعد ^(٤) من أنّ له العدول إلى النافلة ثم يقطع أو يتم ؛ لأولويته من إدراك الجماعة ، مع احتمال أن لا يكون مثله إبطالاً ، وفيه منع .

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / احكام التيمم ص ٥٤ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٥ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٦٥ .

(٤) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢٣ .

لكن على كلٍّ منها يتَّجه القول بنقض التيمم حينئذٍ ؛ لحصول ما ينتقض به من التمكن عقلاً وشرعاً ، ولا ينافيه جواز إتمام خصوص تلك الصلاة به ؛ للأدلة الخارجيّة الحاكمة على عموم ما دلّ على ناقضيته به ، مع احتمال عدم النقض أيضاً وإن قلنا به - أي جواز القطع أو العدول - كما هو قضيّة ما في الذكرى ^(١) وجامع المقاصد ^(٢) ، تمسكاً بما عدا الأخير من الأدلة السابقة .

ومن ذلك كلّه يعلم الحكم فيما لو كان الوجدان في أثناء نافلة بناءً على مساواتها للفريضة فيما تقدّم من الإتمام مطلقاً أو قبل الركوع وعدمه ، كما اختاره في المنتهى ^(٣) والتحرير ^(٤) والقواعد ^(٥) وعن المبسوط ^(٦) ومعطى البيان ^(٧) والمسالك ^(٨) ؛ لأصالة البراءة واستصحاب الصّحة ، وترك الاستفصال في الأخبار السابقة إلى غير ذلك ممّا مرّ سابقاً في الفريضة :

ويمكن الفرق بينهما ، بل قد يقوى ، فيتعيّن القطع فيها دونها بجوازه إختياراً هنا بخلافه في الفريضة ، ومعه يتحقّق شرط النقض فينقطع الأصل ، وترك الاستفصال إنما هو لظهور السؤال في الفريضة ، وإلا لم يتمّ الأمر بالإتمام مطلقاً أو بعد الركوع الظاهر في الوجوب ؛ لجواز قطع النافلة

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام التيمم ص ١١١ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥٠٩ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٦ .

(٤) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢٢ .

(٥) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢٣ .

(٦) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٣ .

(٧) البيان : الطهارة / احكام التيمم ص ٣٦ .

(٨) مسالك الافهام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٢ .

اختياراً ، وحمله على غير الوجوب مجاز لا قرينة عليه .

على أن تخصيص ما دلّ على نقض الوجدان للتيمم بما عدا الواجد في الأثناء ولو كان نافلة ليس بأولى من تخصيص ما دلّ على عدم نقض الواجد في الأثناء بغير المتمكّن من القطع كالفريضة . لكن ذلك إنما يتم على تقدير وجوب الاستمرار في الفريضة كما هو الأقوى ، وبه صرح بعضهم^(١) ، بل في المدارك^(٢) نسبته إلى المستفاد من الأخبار وكلام الأصحاب ، وإلا فبناءً على ما سمعته سابقاً من بعضهم من جواز قطعها هنا اختياراً لم يكن فرق بينها وبين النافلة في ذلك .

ومما ذكرنا يظهر لك الحال في الطواف ؛ إذ المتّجه فيه انتقاض التيمم أيضاً بوجدان الماء في أثنائه من غير فرق بين الواجب منه والمندوب ، بناءً على حصول التمكن من جهة عدم ثبوت حرمة قطعه ، والتشبيه له بالصلاة منصرف إلى غيره .

وتيمم الميت لفقد الماء مثلاً ينتقض بوجدانه قبل الدفن وإن صلي عليه ؛ لعموم ما دلّ على وجوب غسله مع عدم ما يصلح للمعارضة ، واحتمال تنزيل الصلاة عليه أو الشروع فيها منزلة التكبير في الفريضة أو الركوع فلا يجب الغسل كما لا يجب في الفريضة إلا لصلاة أخرى ضعيف جداً ، وإن استشكل فيه العلامة في التحرير^(٣) بل والقواعد^(٤) .

نعم ، قد يقال بعدم وجوب إعادة الصلاة عليه كما في جامع

(١) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥٠٩ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ٢ ص ٢٤٨ .

(٣) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢٣ .

(٤) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢٣ .

المقاصد^(١) وعن نهاية الأحكام^(٢) وغيرهما^(٣) ؛ لاقتضاء الأمر الإجزاء ، بل استوجهه في المعتبر^(٤) حتى لو وجد الماء في أثناء الصلاة ، وإن وجب تغسله بعد ذلك .

لكن قد يقوى القول بالوجوب في الأول فضلاً عن الثاني كما في الموجز^(٥) والبيان^(٦) ، وعن الدروس^(٧) كما عن كشف الالتباس^(٨) الميل إليه ؛ لا اعتبار وقوع الصلاة بعد الغسل ، وقد أمكن ، فلا يجزي ما قبله ، ولا نكشف فساد التيمم بالوجدان ، ولذا أعيد الغسل ، فيكون حينئذ كالصلاة عليه قبل تطهيره ، ومن المستبعد - إن لم يكن ممنوعاً هنا - احتمال صحة التيمم بالنسبة إليها دون الغسل .

﴿الخامس : التيمم﴾ ولولغاية خاصة ﴿يستبيح﴾ جميع ﴿ما يستبيحه المتطهر بالماء﴾ من الغايات التي تشترط الطهارة ، أو نوع خاص منها كالغسل للبت في المساجد مثلاً ، في جوازها أو كمالها من غير حاجة إلى تجديد تيمم لكل غاية غاية ؛ لعموم المنزلة والبدلية ، وأنه كالماء

(١) جامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥١٠ .

(٢) نهاية الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢١٢ .

(٣) كايضاح الفوائد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٧٢ ، وكشف اللثام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٢ .

(٤) المعتبر : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٤٠١ .

(٥) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : في التيمم ص ٥٧ .

(٦) البيان : الطهارة / احكام التيمم ص ٣٧ .

(٧) الدروس الشرعية : الطهارة / كيفية التيمم ص ٢١ .

(٨) كشف الالتباس : الطهارة / في التيمم ذيل قول المصنف : « ويغسل الميت بعد تيممه وإن صلي عليه » ص ٢٠٤ (مخطوط) .

لا ينتقض إلّا بالحدث أو التمكن من الماء ، وهو عين ما عن المبسوط : « إذا تيمّم جاز أن يفعل جميع ما يحتاج فعله إلى الطهارة ، مثل دخول المساجد وسجود التلاوة ومسّ المصحف والصلاة على الجنائز وغير ذلك » (١) انتهى ، كما أنّ قضية كلام غيره (٢) ذلك أيضاً ، بل لا أعرف فيه خلافاً من أحد من الأصحاب بعد فرض كون الغاية ممّا تستباح بالتيمّم ، بل في ظاهر المنتهى (٣) أو صريحه الاتفاق عليه .

نعم ، ربّما كان بين الأصحاب بحث في أصل مشروعيّة التيمّم لبعض الغايات كما ستسمعه إن شاء الله ، كالبحث الذي قد أشرنا إليه في النية (٤) في أنّه هل يعتبر فيه نيّة الاستباحة من الحدث ، أو نيّة ما يشترط في صحّته ذلك كالصلاة مثلاً ، أو لا بل يكفي فيه نيّة ما كان الحدث مانعاً عن كماله دون جوازه ؟ وقد ذكرنا أنّ الأقوى عدم اعتبار شيء من ذلك في المائيّة والتراييّة ، وكيف كان فهو خارج عمّا نحن فيه هنا .

نعم ، ينبغي أن يعلم أنّ المراد من استباحة جميع ما يستبيحه المتطهّر بالماء ما لو كان مسوّغ التيمّم موجوداً بالنسبة إلى كلّ غاية غاية من المرض وعدم الوجدان ونحوهما بحيث يصحّ وقوع التيمّم لكلّ منها ابتداءً دون ما ليس كذلك ، فنّ تيمّم مثلاً لضيق الوقت عن استعمال الماء للفرض مثلاً لا يستبيح به مثلاً مسّ كتابة القرآن ونحوها ولو حال الصلاة ؛ لعدم تحقّق مسوّغ التيمّم بالنسبة إليها .

(١) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٤ .

(٢) كالعلامة في القواعد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢٣ ، والشهيد في البيان :

الطهارة / احكام التيمم ص ٣٦ .

(٤) في ص ٢٩١ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٦ .

واحتتمال القول : إنه أنما شرع التيمم لاستباحة غاية استباح به حال بقاء تلك المشروعية سائر الغايات المتوقفة على الطهارة وإن لم يصح وقوع التيمم ابتداءً لها تمسكاً باطلاق قولهم : يستباح التيمم ما يستبيحه بالمائية ، فإن قضيته عدم اشتراط ثبوت مسوغ التيمم لكل غاية غاية ، بل يكفي فيه حصوله بالنسبة إلى غاية خاصة ، نعم يعتبر فيه بقاء ذلك المسوغ لتلك الغاية الخاصة ، فلا يجوز مس كتابه القرآن في المثال المفروض بعد فعل الفريضة ؛ لانتهاء مشروعية التيمم حينئذ ، أم قبله أو في الاثناء فجائز . بعيد عن الصواب ، بل مقطوع بفساده من ملاحظة كلام الأصحاب ، وإلا لجاز إيقاع الفريضة بالتيمم لنافلة الزوال إذا ضاق وقتها ولا ماء أو علم عدم التمكن منه فيه مع عدوله عن صلاة النافلة وكان ذلك الوقت واسعاً للفريضة ، فيصلح حينئذ بذلك التيمم المشروع للنافلة بضيق وقتها مثلاً وإن علم وجود الماء في الوقت ، وهو مقطوع بعدمه .

فالتحقيق حينئذ أنه يستباح بالتيمم سائر الغايات إذا كان يشرع وقوعه ابتداءً لكل غاية غاية باعتبار وجود المسوغ لها جميعها ، وإلا اقتصر في إباحته على خصوص تلك الغاية التي قد ثبت المسوغ لها ، وعليه ينزل كلام الأصحاب ولا يأباه ، وإلا لثبت مشروعية التيمم في الجملة بغير مسوغه ، وهو منافع للنصوص والفتاوى .

وكيف كان ، فلازم ما في المتن كالذي سمعته عن المبسوط أنه يستباح بالتيمم كل ما يستباح بالمائية ، كما في الجامع ^(١) والتحرير ^(٢) والارشاد ^(٣)

(١) الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٨ .

(٢) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢٢ .

(٣) ارشاد الاذهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٥ .

والمنتهى^(١) والقواعد^(٢) والموجز^(٣) والذكرى^(٤) وجامع المقاصد^(٥) والروض^(٦) ومجمع البرهان^(٧) والمدارك^(٨) والمفاتيح^(٩) والحدائق^(١٠) ومنظومة الطباطبائي^(١١) وعن الخلاف^(١٢) ونهاية الأحكام^(١٣) والبيان^(١٤) والدروس^(١٥) وكشف الالتباس^(١٦) والجعفرية^(١٧) وشرحها^(١٨) والمسالك^(١٩) والدلائل^(٢٠) والذخيرة^(٢١) مع اختلاف يسير في التعبير عن

- (١) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٦ .
- (٢) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢٣ .
- (٣) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : في التيمم ص ٥٧ .
- (٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام التيمم ص ١١٠ .
- (٥) جامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥٠٥ .
- (٦) روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٣٠ .
- (٧) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٤١-٢٤٢ .
- (٨) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ٢ ص ٢٤٩ .
- (٩) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٦٤ و ٦٦ ج ١ ص ٥٨-٦٠ .
- (١٠) الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام التيمم ج ٤ ص ٣٧٠-٣٧٢ .
- (١١) الدرة النجفية : احكام التيمم ص ٤٧ .
- (١٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٢٥ ج ١ ص ١٧١ .
- (١٣) نهاية الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢١٢ .
- (١٤) البيان : الطهارة / احكام التيمم ص ٣٦ .
- (١٥) الدروس الشرعية : الطهارة / كيفية التيمم ص ٢٠ .
- (١٦) كشف الالتباس : الطهارة / في التيمم ذيل قول المصنف : «ويصح كبدله» ص ٢٠٣ (مخطوط) .
- (١٧) الجعفرية (ضمن رسائل الغرقي) : في التيمم ج ١ ص ٩٥ .
- (١٨) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥٥٦ .
- (١٩) مسالك الافهام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٣ .
- (٢٠) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥٥٦ .
- (٢١) ذخيرة المعاد : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٠٩-١١٠ .

ذلك بحيث لا يقدح في المقصود؛ إذ مراد الجميع على الظاهر من نَحْو قولهم : « يستباح به ما يستباح بالمائية » - كما صرح به جماعة منهم الشهيدان ^(١) والمحقق الثاني ^(٢) والأردبيلي ^(٣) وغيرهم ^(٤) ، بل في الحدائق : « إنه المشهور بين الأصحاب من غير خلاف يعرف فيه » ^(٥) كما عن كشف الالتباس : « إلا من فخر المحققين » ^(٦) - أن كل غاية منع الحدث أصغر أو أكبر من استباحتها بل ولو كمالاتاً ، وكان الماء ممّا يرفع ذلك المنع ، فالتيمم يقوم مقامه عند تعذره ، فيجب حينئذٍ لوجوب تلك الغاية ويندب لندبها حتى الكون على الطهارة .

نعم قد يستثنى من ذلك التأهب للفريضة ، كما اقتصر على استثنائه في المفاتيح ^(٧) ، وقد تقدّم الكلام فيه سابقاً عند البحث على عدم جواز التيمم قبل الوقت ^(٨) .

وأما ما عداه فيجوز حتى التجديد كما عن المعتبر ^(٩) والمنتهى ^(١٠)

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام التيمم ص ١١٠ ، مسالك الافهام : الطهارة / احكام

التيمم ج ١ ص ١٣ ، روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٣٠ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥٠٥ .

(٣) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٤٢-٢٤٣ .

(٤) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ٢ ص ٢٤٩ .

(٥) الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام التيمم ج ٤ ص ٣٧٠ .

(٦) كشف الالتباس : الطهارة / في التيمم ذيل قول المصنف : « ويبيح كمبدله » ص ٢٠٣

(مخطوط) .

(٧) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٦٦ ج ١ ص ٦٠ .

(٨) في ص ٢٦٧ .

(٩) المعتبر : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٩١ .

(١٠) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٦ .

والجامع^(١) والنفلية^(٢) النصّ عليه ، وإن حكي عن نهاية الإحكام^(٣) والبيان^(٤) الإشكال فيه ، لكنّ الأوّل أولى ؛ لاشتراكه مع الوضوء في العلة ، ولخبر السكوني : « لا يتمّ بالتيمم إلا صلاة واحدة ونافلتها »^(٥) وأبي همام عن الرضا (عليه السلام) : « تيمم لكلّ صلاة حتى يوجد الماء »^(٦) .

بل قد يظهر من المنتهى الإجماع على ما ذكرنا من جوازه لسائر غايات المائيّة ، حيث قال فيه : « يجوز التيمم لكلّ ما يتطهّر له من فريضة ونافلة ومسّ مصحف وقراءة عزائم ودخول مساجد وغيرها » ولم ينقل فيه خلافاً إلا عن أبي محرمة ، فلم يجوزه إلا لمكتوبة والأوزاعي فكره أن يمّس المصحف به ، كما أنّه قال فيه أيضاً : « التيمم مشروع لكلّ ما يشترط فيه الطهارة ، ولصلاة الجنّاة »^(٧) واقتصر على نقل الخلاف عن بعض العامّة في صلاة الجنّاة .

بل في المعتبر دعواه صريحاً ، حيث قال : « يجوز التيمم لكلّ من وجب عليه الغسل إذا عدم الماء ، وكذا كلّ من وجب عليه الوضوء ، وهو إجماع

(١) الجامع للشرائع : الطهارة / باب التيمم ص ٤٦ .

(٢) النفلية : المقدمة الرابعة من الفصل الأوّل ص ٩٩ .

(٣) نهاية الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢١٢ .

(٤) البيان : الطهارة / ما تشرع له ص ٥ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٥٨ ج ١ ص ٢٠١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٧ ح ٥ ج ١ ص ١٦٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب التيمم ج ٦ ص ٩٩١ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٥٧ ج ١ ص ٢٠١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٧ ح ٤ ج ١ ص ١٦٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب التيمم ج ٤ ص ٩٩١ .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٦ .

أهل الإسلام»^(١) انتهى .

وعن التذكرة بعد أن نصّ على الجمع بتيمّم واحد بين صلاة وطواف ،
وصلاتين وطوافين ، قال : « لا خلاف أنّه إذا تيمّم للنفل - يعني من
الصلاة - استباح ممسّ المصحف وقراءة القرآن ان كان تيمّم من جنابة »
وقال أيضاً : « ولو تيمّم المحدث لمسّ المصحف أو الجنب لقراءة القرآن
استباح ما قصده »^(٢) .

كما أنّه عنه في النهاية^(٣) النصّ على جوازه لكلّ ما يتطهّر له من فريضة
ونافلة وممسّ مصحف وقراءة عزائم ودخول مساجد وغيرها .

وقد تقدّم ما عن المبسوط : « إذا تيمّم جاز أن يفعل جميع ما يحتاج في
فعله إلى الطهارة مثل دخول المسجد وسجود التلاوة وممسّ المصحف
والصلاة على الجنائز وغير ذلك »^(٤) إلى غير ذلك من عبارات الأصحاب
الظاهرة فيما قلنا .

فاحتمال كون المراد من تلك العبارة أنّه يستباح بكلّ تيمّم شرع بدلاً
من المائيةّ ما يستباح بها - فلا يدلّ على عموم مشروعيتها لكلّ ما تشرع له
المائية - بعيد بل باطل قطعاً ، كاحتمال كون المراد أنّه يستباح به ما يستباح
بالمائية من صلاة وطواف ، حتّى يجوز أن يصلّى ويطاف بتيمّم واحد عدّة
منهما فرائض ونوافل ، خلافاً لبعض العامة^(٥) .

(١) المعتبر: الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٤٠٧-٤٠٨ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٦٥ .

(٣) نهاية الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢١٥ .

(٤) تقدم في ص ٤٢٥ .

(٥) المجموع : ج ٢ ص ٢٩٣ .

وكذا احتمال كون المراد بمعقد إجماع المعتبر المتقدم الذي هو كعبارة الإرشاد: «ويجب التيمم لما يجب له الطهارة»^(١) أسباب الطهارة لا غاياتها؛ إذ مع قصور العبارة عن ذلك يستغنى عنها حينئذٍ بما ذكر من أنه ينقض التيمم كل ما ينقض الطهارة، لا تحادها معنى حينئذٍ.

على أن ما ذكرنا من قيام التيمم مقام الطهارة المائية - مع أنه المصرح به في كلمات جملة من الأصحاب - هو الموافق لظاهر الأدلة من قوله سبحانه وتعالى بعد بيان التيمم: «وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ»^(٢)، ومن خبر السكوني: «... يكفيك الصعيد عشر سنين»^(٣)، وفي خبر آخر: «الصعيد الطيب طهور المسلم إن لم يجد الماء عشر سنين»^(٤)، وفي ثالث: «التراب طهور المسلم ولو إلى عشر حجج»^(٥)، وقول أبي جعفر (عليه السلام) في الصحيح لزراعة: «... التيمم أحد الطهورين»^(٦)، والصادق (عليه السلام) في صحيح حماد: «... هو بمنزلة الماء»^(٧)، وفي الصحيح لمحمد بن حمران وجهيل: «إن الله جعل التراب طهوراً كما جعل

(١) إرشاد الأذهان: الطهارة / أسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٣.

(٢) سورة المائدة: الآية ٦.

(٣) تقدم في ص ١٨٧ س ٣-٦.

(٤) مسند أحمد بن حنبل: ج ٥ ص ١٥٥ و ١٨٠، سنن البيهقي: ج ١ ص ٢١٢، كنز العمال: في التيمم ح ٢٦٦٩٠ ج ٩ ص ٤٠١.

(٥) كنز العمال: في التيمم ح ٢٦٧٠٢ ج ٩ ص ٤٠٣ مع اختلاف يسير.

(٦) تقدم في ص ٤٠٨ س ٨-١١.

(٧) تهذيب الأحكام: الطهارة / باب ٨ ح ٥٥ ج ١ ص ٢٠٠، الاستبصار: الطهارة / باب ٩٧ ح ٢ ج ١ ص ١٦٣، وسائل الشيعة: باب ٢٣ من ابواب التيمم ح ٢ ج ٢ ص ٩٩٥.

الماء طهوراً»^(١) ، ولسماعة فيمن يكون [معه]^(٢) الماء في السفر فيخاف قلته : « يتيمم بالصعيد ، ويستقي الماء ، فإن الله جعلها طهوراً : الماء والصعيد»^(٣) إلى غير ذلك ، وفي الفقه الرضوي : « إن التيمم غسل المضطر ووضوءه»^(٤) .

فما عساه يظهر من غايات الكتاب^(٥) والمنتهى^(٦) وعن التذكرة^(٧) ونهاية الأحكام^(٨) من عدم وجوب التيمم إلا للصلاة والخروج من المسجدين- بل وكذا القواعد^(٩) وعن التحرير^(١٠) والإرشاد^(١١) لكن مع زيادة الطواف فيها فيما يجب له ، بل كاد يكون صريح المنتهى ذلك ، كالمحكى من عبارة نهاية الشيخ^(١٢) ، بل عن الفخر^(١٣) أن والده لا يجوز التيمم من الحدث الأكبر للطواف ولا من كتابة القرآن ، انتهى . بل نص

(١) تقدم في ص ٢١٠ .

(٢) الاضافة من المصدر .

(٣) تقدم في ص ١٩٦ .

(٤) فقه الرضا : باب ٤ ص ٨٨ .

(٥) شرائع الاسلام : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ١١ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ٤ .

(٧) تذكرة الفقهاء : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ٢ .

(٨) نهاية الاحكام : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ٢١ .

(٩) قواعد الاحكام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٣ .

(١٠) تحرير الاحكام : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ٤ .

(١١) ارشاد الازهان : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٢٢١ .

(١٢) النهاية : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٤٥ و ٤٧ .

(١٣) شرح ارشاد الازهان : الطهارة / في التيمم ذيل قول المصنف : « ويستباح به كل ما يستباح

بالمائة » ص ٣٣ (مخطوط) .

في المنتهى^(١) على عدم مشروعية التيمم لصوم الجنب والحائض والمستحاضة ، كما عنه في النهاية^(٢) الإشكال فيه ، كالشاهد في الذكرى^(٣) بالنسبة إلى صوم الجنب ووطء الحائض بعد انقطاع الحيض ، لكن عنه في الألفية^(٤) الميل إلى العدم في الأول ، وفي الدروس^(٥) استقرب التيمم في الثاني لزوال الحرمة أو الكراهة ، كما أنه احتمله في المنتهى^(٦) ، لكن عنه في النهاية^(٧) الجزم بجوازه ، ولعله لقول الصادق (عليه السلام) : « نعم »^(٨) بعد أن سئل عن المرأة إذا تيممت من الحيض هل يحلّ لزوجها وطؤها ؟ وخبر أبي عبيدة سألها عنها « ترى الطهر في السفر وليس معها من الماء ما يكفيها لغسلها وقد حضرت الصلاة ، قال (عليه السلام) : إذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثم تتيّم وتصلّي ، قال : فيأتيها زوجها في تلك الحال ؟ قال : نعم إذا غسّلت فرجها وتيممت »^(٩) وربّما

(١) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٦-١٥٧ .

(٢) نهاية الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢١٥ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٥ .

(٤) الألفية : المقدمة الأولى من الفصل الأول ص ٤٢ .

(٥) الدروس الشرعية : الطهارة / المقدمة ص ١ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٧ .

(٧) نهاية الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢١٥ .

(٨) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٠ ح ٦ ج ١ ص ٤٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب الحيض ح ٢ ج ٢ ص ٥٦٥ .

(٩) الكافي : باب غسل الحائض وما يجزئها من الماء ح ٣ ج ٣ ص ٨٢ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة / باب ١٩ ح ٧٣ ج ١ ص ٤٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب الحيض ح ١ ج ٢

يظهر منها عدم الاحتياج إلى تجديد التيمّم لكلّ وطاء ، كما عن النهاية^(١) النصّ عليه وإن أوجبنا الغسل ، قيل^(٢) : لأنّ الجنب لا تمنع الوطاء ، فلا ينتقض التيمّم المبيح له ، قلت : لكن قد يشكل بانتقاض التيمّم بكلّ ما ينقض الطهارة ولو حدثاً أصغر بالنسبة إلى ما هو بدل الأكبر ، ومن ذلك يظهر وجه عدم مشروعيّة التيمّم حينئذٍ له ؛ لعدم تأثيره بسبب انتقاضه بأوّل مسمى الوطاء ، لكن قد يمنع في خصوص المقام ، إلّا أنّ الأمر عندنا سهل ؛ لعدم اشتراط الوطاء بالغسل كما مرّ في محله هذا كلّّه - لا يخلو من نظر وتأمل منافٍ لما سمعته من إطلاق الأدلّة ، بل ولما ذكره في غايات التيمّم ، فلاحظ المقامين .

وكذا ما يحكى عن فخر المحققين في الإيضاح^(٣) من منع مشروعيّة التيمّم للجانب لدخول المسجدين واللبث في المساجد ومسّ كتابة القرآن ، وقوّاه الأستاذ في كشف الغطاء^(٤) ، بل في كلّ ما كان الموجب لرفع الحدث فيه الاحترام من مسّ أساء الله تعالى وقراءة العزائم والوضع في المساجد ونحو ذلك ، ويجيء على قول الفخر منعه أيضاً بالنسبة إلى الطواف ؛ لاستلزامه دخول المسجد كما حكى عنه التصريح به في شرح الإرشاد ، حيث قال : « يبيح التيمّم الصلاة من كلّ حدث ، والطواف من الأصغر خاصّة ، ولا يبيح من الأكبر إلّا الصلاة والخروج من

(١) نهاية الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٢١٦ .

(٢) كما في كشف اللثام : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ١٥-١٦ .

(٣) ايضاح الفوائد : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٦٦-٦٧ .

(٤) كشف الغطاء : الطهارة / الترابية ص ١٦٩ .

المسجدين»^(١) ، ومنه يفهم أيضاً تعميمه ذلك بالنسبة إلى حدث الحيض والاستحاضة ونحوهما .

وفيه : -مع منافاته لما سمعت- أنا لم نعرف له دليلاً على ذلك مقيداً سوى ما حكى عنهم في قوله تعالى : « وَلَا جُنْبًا إِلَّا غَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا »^(٢) لجعله الغاية الاغتسال ، وهو- مع قصوره عن إفادة تمام المدعى إلا بعدم القول بالفصل ، وقد يمنع ، وابتناؤه على كون المراد بالصلاة في ذلك مواضعها ، كما تدلّ عليه بعض الأخبار^(٣) ، وفيه بحث- وارد مورد الغالب ، فلا يكون حجة .

على أنّه يجب الخروج عنه بما دلّ على البدلية من الأدلة السابقة ، بل في الآية نفسها ؛ حيث قال فيها بعد ذلك : « فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً ... » إلى آخره ، الظاهر في شموله لتمام ما تقدّم ، بل قد يشعر فحوى التيمم للخروج من المسجدين بذلك أيضاً .

فظهر لك حينئذٍ ضعفه كضعف ما في المدارك^(٤) في مبحث الغايات ، وقد مرّ هناك^(٥) فلاحظ ، فالأقوى قيامه مقام كلّ طهارة مائية بالنسبة إلى

(١) شرح ارشاد الاذهان : الطهارة / في التيمم ذيل قول المصنف : « ويستباح به كل ما يستباح بالمائية » ص ٣٣ (مخطوط) .

(٢) سورة النساء : الآية ٤٣ .

(٣) كالخبر الذي رواه الطبرسي عن أبي جعفر (عليه السلام) في قوله تعالى : « ولا جنباً إلا غابري سبيل » أن معناه لا تقربوا مواضع الصلاة من المساجد وأنتم جنب إلا مجتازين .

جمع البيان : ذيل آية ٤٣ من سورة النساء ج ٣-٤ ص ٥٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الجنابة ح ٢٠ ج ١ ص ٤٨٩ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / المقدمة ج ١ ص ٢٤ .

(٥) في ج ١ في الواجب من التيمم في ذيل عبارة «والمندوب ماعداه» .

جميع الغايات عدا ما عرفت من غير فرق بين غاية رفع حدث خاص أو سائر الأحداث ، كلّ ذلك للأدلة السابقة من الأخبار وغيرها .

بل قد يظهر من إطلاق بعضها قيامه مقام غير الرفع من المائتة أيضاً ، كوضوء الحائض والجنب والأغسال المندوبة ، كما نصّ عليه في مجمع البرهان^(١) في البعض كغسل الزيارة ونحوه كظاهر المفاتيح^(٢) وقربه الأستاذ في كشف الغطاء ، لكن قال : « إنّ خلافه أقرب »^(٣) وعن المبسوط^(٤) والقواعد^(٥) النصّ على بدليته عن غسل الإحرام ، كجامع المقاصد النصّ عليه في أوّل كتابه بالنسبة إلى ذكر الحائض ، قال فيه : « لا إشكال في استحباب التيمّم إذا كان المبدل رافعاً أو مبيحاً ، إنّما الإشكال في سوى ذلك ، والحق أنّ ما ورد به النصّ أو ذكره من يوثق به من الأصحاب كالتيتمّ بدلاً من وضوء الحائض يصار إليه ، وما عداه فعلى المنع إلّا أن يثبت بدليل »^(٦) .

قلت : قد يقال : إنّ الدليل - بعد التسامح ، والأولوية من رفع الحدث ، واستبعاد سقوط هذه المستحبات أصلاً لغير المتمكّن ، وغير ذلك - إطلاق بعض الأدلة السابقة ، فتأمّل .

﴿ السادس : إذا اجتمع ميّت ومحدث ﴾ بالأصغر ولو متعدداً

(١) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٤٣ .

(٢) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٦٦ ج ١ ص ٦٠ .

(٣) كشف الغطاء : الطهارة الترابية ص ١٦٩ .

(٤) المبسوط : الحج / كيفية الاحرام ج ١ ص ٣١٤ .

(٥) قواعد الاحكام : الحج / مقدمات الاحرام ج ١ ص ٧٩ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / في انواعها ج ١ ص ٧٩ .

﴿وجنب ومعه من الماء ما يكفي أحدهم ، فإن كان ملكاً لأحدهم اختصّ به﴾ وحرّم تناول الغير له إن كان للميت وإن وجد وارثه ؛ لخروج ماء الغسل من أصل المال ، كما أنّه يحرم على كلّ من الأخيرين بذله لغيره مع تحقّق الخطاب باستعماله وضيقه ، بل وسعته مع عدم الرجاء لغيره ، بل ومع الرجاء ما لم يعلم المكنة في وجه تقدّم سابقاً ، وكذا لا يجب على كلّ منهما بذله حتّى لتغسيل الميت وإن لم يتحقّق الخطاب عليهما باستعماله ، بناءً على ما تقدّم سابقاً من وجوب مؤنّ التجهيز في ماله ، وأنّها لا يجب بذلها على أحد مطلقاً .

﴿وإن كان الماء﴾ ملكاً لهم جميعاً﴿ وكان لا يكفي حصّة كلّ منهم لتمام المطلوب ، ولم يعلم المكنة ممّا يكملها ، وقلنا بعدم وجوب الممكن من أغسال الميت ، أو يفرض عدم إمكان ذلك وإن أمكن غسل بعض الأجزاء لكن لا عبّرة به كما لا عبّرة به في غسل الجنابة﴾ أو﴿ كان الماء مباحاً﴾ لا مالك له﴿ واشترك فيه المحدث والمجنب بمبادرتها إليه وإثبات أيديهما عليه دفعة وحدهما أو مع غيرهما ؛ إذ يصير حينئذٍ ولو بتغلّب وقهر للآخر كسابقه﴾ أو﴿ كان﴾ مع مالك يسمح ببذله ، فالأفضل تخصيص الجنب به﴾ أي الماء المبذول أو المشترك بينه وبين المحدث ووارث الميت ، ويتمّ الميت ويتيمّم المحدث ؛ لعظم حدث الجنابة ، ولأنّ غاية غسله فعل الطاعات كاملة ، بخلاف غسل الميت ، فإنّ غايته التنظيف ، مع أنّه سنة وغسل الجنابة فريضة ، فيقدّم عليه ؛ لأنّه أهم ، وللأمر به كما ستعرف .

ولصحيح ابن أبي نجران على ما في الفقيه ، فلا يقدح إرساله في التهذيب «سأل أبا الحسن موسى (عليه السلام) عن ثلاثة نفر كانوا في

سفر، أحدهم جنب، والثاني ميّت، والثالث على غير وضوء، وحضرت الصلاة، ومعهم من الماء قدر ما يكفي أحدهم، من يأخذ الماء؟ وكيف يصنعون؟ قال: يغتسل الجنب، ويدفن الميّت بتيّم، وتيّم الذي هو على غير وضوء؛ لأنّ الغسل من الجنابة فريضة، وغسل الميّت سنة، والتيّم للآخر جائز»^(١).

وخبر التفليسي سأل أبا الحسن (عليه السلام) «عن ميّت وجنب اجتماعاً ومعهما ماء يكفي أحدهما، أيهما يغتسل؟ فقال: إذا اجتمعت سنة وفريضة بدىء بالفرض»^(٢).

كخبر الحسين بن النظر الأرميني المروي عن التهذيب والعلل والعيون، قال: «سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن القوم يكونون في السفر، فموت منهم ميّت ومعهم جنب ومعهم ماء قليل قدر ما يكفي أحدهما، أيهما يبدأ به؟ قال: يغتسل الجنب ويترك الميّت؛ لأنّ هذا فريضة وهذا سنة»^(٣) الحديث.

﴿وقيل﴾ لكن لم نعرف قائله كما اعترف بذلك بعضهم^(٤):
﴿يختصّ به الميّت﴾ لكون غسله خاتمة طهارته، ولأنّ من غايته أيضاً

(١) من لا يحضره الفقيه: باب التيمم ح ٢٢٣ ج ١ ص ١٠٨، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٥ ح ١٧ ج ١ ص ١٠٩، وسائل الشيعة: باب ١٨ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٨٧.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٥ ح ١٨ ج ١ ص ١٠٩، الاستبصار: الطهارة/ باب ٦٠ ح ١٠ ج ١ ص ١٠١، وسائل الشيعة: باب ١٨ من ابواب التيمم ح ٣ ج ٢ ص ٩٨٨.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٥ ح ١٩ ج ١ ص ١١٠، علل الشرائع: باب ٢٥٠ ح ١ ج ١ ص ٣٠٥، عيون اخبار الرضا: باب ٣٢ ح ١٩ ج ٢ ص ٨٢، وسائل الشيعة: باب ١٨ من ابواب التيمم ح ٤ ج ٢ ص ٩٨٨.

(٤) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ احكام التيمم ج ٢ ص ٢٥١.

نظافة الميّت ورفع نجاسته ممّا لا يقوم التيمم مقامه ، ولأنّ الموت جنابة فيقدّم على المحدث ، وللمرسل عن الصادق (عليه السلام) قال : «قلت له : الميّت والجنب يتفقان في مكان ، لا يكون الماء إلّا بقدر ما يكفي أحدهما ، أيّها أولى أن يجعل الماء له ؟ قال : يتيمّم الجنب ويغسل الميّت بالماء»^(١) .

﴿ و ﴾ من هنا قال المصنّف : ﴿ في ذلك تردّد ﴾ لكن لا ريب في ضعفه ؛ لمعارضة ما ذكر من الاعتبار بمثله ، وقصور مرسله بالنسبة للصحيح المتقدّم المعتضد بالخبرين ، وبما فيه وفيهما من التعليل ، وبالشهرة بين الأصحاب قولاً^(٢) ، والرواة روايةً ، وإمكان تأويل المرسل وإرجاعه للأوّل ، كخبر أبي بصير قال : « سألت الصادق (عليه السلام) عن قوم كانوا في سفر فأصاب بعضهم جنابة ، وليس معهم من الماء إلّا ما يكفي الجنب لغسله ، يتوضّؤون هم هو أفضل ، أو يعطون الجنب فيغتسل وهم لا يتوضّؤون ؟ فقال : يتوضّؤون هم ويتيمّم الجنب »^(٣) ؛ إذ يمكن حمله على كون الماء لهم ، أو كون حصّة كلّ منهم تكفي لوضوئه ، مع أنّا لم نعثر على من عمل به بالنسبة إلى ذلك ، بل ظاهرهم الاتفاق كما قيل على تقديم

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٥ ح ٢٠ ج ١ ص ١١٠ ، الاستبصار: الطهارة/ باب ٦٠

ح ١٢ ج ١ ص ١٠٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من ابواب التيمم ح ٥ ج ٢ ص ٩٨٨ .

(٢) ممن قال بذلك : الشيخ في النهاية : الطهارة / التيمم واحكامه ص ٥٠ ، وابن البراج في المذهب : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٤٩ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٥ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / شروط التيمم ص ٢٠ .

ونقلت الشهرة في : روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٣١ .

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٨ ح ٢٢ ج ١ ص ١٩٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من ابواب التيمم ح ٢ ج ٢ ص ٩٨٨ .

الجنب عليه ، أو الميت لو كان ، بل في المحكي عن التنقيح ^(١) الإجماع على تقديم سائر أنواع الأكبر عليه .

ومن ذلك كله يظهر ضعف ما في الخلاف ^(٢) وعن المبسوط ^(٣) ، لكن أبدل المحدث بالحائض فيها ، من القول بالتخير ؛ معللاً في الأول بأنها فروض اجتمعت وليس بعضها أولى من بعض ، فتعين التخير ؛ لأن الروايات اختلفت على وجه لا ترجيح فتحمل عليه ، لما عرفت من ظهور الرجحان . ولعل مراد الشيخ نفي الأولوية الإلزامية لا النديّة ، فلا يكون حينئذٍ مخالفاً ، قال في المعتبر : « وما ذكره الشيخ ليس موضع البحث ، فإننا لا نخالف أن لهم الخيرة ، لكنّ البحث في الأولى أولوية لا تبلغ اللزوم ... » ^(٤) إلى آخره .

وصريحه كصريح بعض من تأخّر عنه ^(٥) أنّ محلّ النزاع في الأفضلية ، بل قد تشعر عبارته بالإجماع على عدم الوجوب ، وبه يوهن احتمال الأخذ بظاهر الأمر في الأخبار السابقة ، والخروج بذلك عمّا تقتضيه أصول المذهب من تسلّط الناس على أموالهم وعدم تسلّط أحد منهم على أحد في ذلك .

قلت : وهو متّجه في المشترك أو المبذول ؛ لأصالة براءة الذمّة وغيرها

(١) التنقيح الرائع : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ١٤٠ .

(٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ١١٨ ج ١ ص ١٦٦ .

(٣) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٤ .

(٤) المعتبر : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٤٠٦ .

(٥) كابن فهد في المذهب البار : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ٢١٩ ، والسيد في مدارك

الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ٢ ص ٢٥١ .

من تعيين ذلك على مآله ، بل لعلّ الأخبار لا تشملها كما ستعرف ، أمّا لو كان الماء مباحاً أصلياً أو من مالك على جهة الإطلاق من غير تعيين ودار الأمر بين رفع الجنابة وتغسيل الميّت مع وجوبها معاً عليه فقد يتأمل حينئذٍ في جواز تغسيل الميّت به والتيمم للجنابة ، سيّما إذا حازه وملكه ؛ لظاهر المعتبرة السابقة ، ولصدق اسم الواجد ، وإيجاب غسل الميّت عليه مع ترجيح الشارع رفع الجنابة لا ينافيه ، ولعلّه لذا كان ظاهر الموجز^(١) وجوب تقديم الجنب فيه .

كما أنّه قد يتأمل في إطلاقهم تقديم الجنابة مع أنّ المتّجه وجوب تقديم التغسيل في حال عدم وجوب رفعها ، كما لو كان قبل الوقت .

وكذا التأمّل فيما يستفاد من عبارة المصنّف ونحوها من استحباب تخصيص الجنب بالماء المباح إن أريد بذلك عدم مزاحمة المحدث إلى حيازته ؛ إذ المتّجه وجوب المبادرة على كلّ منها مقدّمةً للواجب من الطهارة عليه .

وكذا ينبغي التأمّل في المراد من الاستحباب هنا ، هل هو تكليفي يحتاج إلى مخاطب به ولو الجنب نفسه ، فلا يثبت في مال الشريك لو كان طفلاً ونحوه ، أو مالي كاستحباب الحبة وزكاة مال الطفل ؟ ظاهر بعض الأصحاب^(٢) الأوّل ، ولعلّ ظاهر الروايات الثاني .

وكأنّ منشأ الإجمال وعدم التفصيل في هذه الأخبار ، مع ظهور السؤال فيها باشتراك الماء بين الميّت وغيره ، عدم المداقّة في أمر الماء ، وبناءه على التسامح فيه وعلى المتعارف في ذلك الزمان من عدم اختصاص كلّ

(١) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : في التيمم ص ٥٥ .

(٢) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / أحكام التيمم ج ١ ص ٥١٢ .

شخص من المسافرين بماء على حدة ، بل كان يجمع كل جماعة منهم ما يحتاجون إليه من الماء في مكان واحد ، بل لا يقصد من حازه الاختصاص به والملكية له دون أصحابه ، ولا يداق بعضهم بعضاً بالنسبة إلى كثير الاحتياج إليه وعدمه ، ولذا لم تقع الإشارة في شيء من هذه الأخبار إلى تعرض لذلك ، بل أمروا فيها باغتسال الجنب مع غلبة تعدد وارث الميت وعدم حضوره وطفوليته .

ولعلّه لما ذكرنا من الإجمال في تلك الروايات سؤالاً وجواباً ، بل ربّما يخالف ظاهرها أصول المذهب وقواعده أعرض عنها ابن إدريس في سرائره ، حيث قال بعد أن نسب ما عليه المشهور إلى الرواية : « والصحيح أن هذا الماء إن كان مملوكاً لأحدهم فهو أحقّ به ، ولا يجب عليه إعطاؤه لغيره ، ولا يجوز لغيره أخذه منه بغير إذنه ، وإن كان موجوداً مباحاً لكل من حازه فهو له ، فإن تعيّن عليهما تغسيل الميت ولم يتعيّن أداء الصلاة لخوف فواتها وضيق وقتها فعليهما أن يغسلاه بالماء الموجود ، وإن خافا فوات الصلاة فإنّهما يستعملان الماء ، فإن أمكن جمعه ولم يخالطه نجاسة عينية فيغسلانه به على ما بيناه من قبل في الماء المستعمل في الطهارة الصغرى على الصحيح من المذهب »^(١) انتهى .

لكن في كشف اللثام أن « ذلك منه ليس طرْحاً لأخبار المشهور ، بل تنزيل لها على ما لا يبعد عنها ولا يأباه الشرع والاعتبار »^(٢) ، قلت : إلّا أنّ فهم أكثر الأصحاب على خلافه إن لم نقل : هي ظاهرة فيه أيضاً أو صريحة .

(١) السرائر: الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ١٤٢ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٢ .

نعم ، ما أشار إليه في آخر كلامه من جمع المستعمل مع إمكانه وتغسيل الميت به مثلاً إن أمكن جيد ، وقد نصّ عليه بعض الأصحاب^(١) ، وخلوّ الأخبار عن التعرّض له لعلّه لعدم تيسّر ذلك غالباً ، فما في الذكرى أنّ « فيها إشارة إلى عدم طهورية المستعمل ؛ وإلا لأمر بجمعه »^(٢) يدفعه ما سمعت ، هذا .

وكأنّ اقتصار المصنّف كبعض الأصحاب^(٣) على خصوص هذه الصورة من بين صور الجمع والتعارض إنّما هو لمكان ورود الأخبار بها في الخصوص ، وإلا فالصور الحاصلة - من اجتماع المحدث بالأصغر مع أنواع الأكبر من الحيض والمسّ وغيرهما ، بل هي في نفسها أيضاً ، وبالنسبة إلى الميت وإلى مريد إزالة النجاسة عن ثوبه وبدنه إن لم يتمّ الإجماع المحكي عن المعتمد^(٤) والمنتهى^(٥) والتذكرة^(٦) على تقديم الأخير على رفع الحدث الأصغر وغير ذلك - كثيرة ، لكن مدار الترجيح فيها جميعاً بعد فرض عدم الدليل بالتخصيص على وجوه لا تحقّق ، كعظم الحديثية وعدمها ، ومشروعية البدل وعدمه ، وتعدّد الغايات وكثرتها ، وكون الوجوب بالفرض وعدمه ، ونحو ذلك ، وإن كان في ثبوت الأولوية والرجحان بحيث ينصرف إليه الوسايا

(١) كالارديلي في مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٤٥ ، والسيد في

مدارك الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ٢ ص ٢٥٢ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاضطراري ص ٢٣ .

(٣) كالعلامة في الارشاد : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٥ ، والقواعد : الطهارة / احكام

التيمم ج ١ ص ٢٣ .

(٤) المعتمد : الطهارة / شرائط التيمم ج ١ ص ٣٧١ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٣ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / مسوغات التيمم ج ١ ص ٥٣ .

والنذور والأيمان والبذل ونحوه من بعضها مع كون التعارض من وجه لا يخلو من نظر، وقد تعرض جماعة من الأصحاب^(١) لجملة منها .

نعم في المحكي من عبارة التنقيح^(٢) الإجماع على تقديم الأكبر على الأصغر، ولولاه لأمكن ترجيحه على بعضها بأنه فرض وغيره سنة ، بل وعلى غسل الميت أيضاً بذلك ، اللهم إلا أن يرجح عليه بما ورد من تعليل غسل الميت على نحو غسل الجنابة بخروج النطفة منه عند الموت ، فيكون حينئذ كالجنابة ، فيرجح عليه حينئذ ، بل وغيره مما يرجح عليه غسل الجنابة ، فتأمل .

وقد يظهر من بعضهم^(٣) الرجوع في جملة من هذه الصور إلى القرعة ، وهو لا يخلو من وجه لو علم تعيينه في الواقع واشتبه ، لكنّه أحوط على كلّ حال .

الحكم السابع: الجنب إذا تيمّم لفقد الماء أو غيره ﴿ بدلاً من الغسل ثم أحدث أعاد التيمّم بدلاً من الغسل سواء كان حدثه أصغر أو أكبر ﴾ فلا يتوضأ حينئذ لو وجد ماء له خاصة ، على المشهور بين الأصحاب نقلاً^(٤) وتحصيلاً^(٥) شهرة كادت تكون إجماعاً ؛ إذ لم أجد فيه

(١) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥١٣ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : اسباب التيمم ص ١٣١-١٣٢ .

(٢) تقدم في ص ٤٤٠ .

(٣) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ٢ ص ٢٥٢ .

(٤) نقلت الشهرة في : المهذب البارع : الطهارة / في التيمم ج ١ ص ٢١٧ ، ومجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٤٦ ، وكفاية الاحكام : الطهارة / في التيمم

ص ٩ .

(٥) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٤ ، وابن ادريس في

خلافاً إلا ما يحكى عن المرتضى في شرح الرسالة^(١) من عدم وجوب إعادة المحدث بالأصغر، بل يتوضأ إن وجد الماء له خاصة، وإلا تيمم عنه لا عن الغسل؛ لارتفاع حدث الجنابة بالتيمم سابقاً لها وعدم إيجاب هذا الحدث غير الوضوء، مع أن المحكي عنه في غيره^(٢) موافقة المشهور أيضاً، وتبعه الكاشاني في المفاتيح^(٣)، وقوّاه في الحقائق^(٤).

ورده غير واحد من الأصحاب^(٥) بالمستفاد من الأخبار والإجماع المحكي مستفيضاً إن لم يكن متواتراً متاً بل من علماء الإسلام إلا الشاذ على كون التيمم مبيحاً لا رافعاً، فحيث انتقض بالحدث وجب إعادته للجنابة السابقة وإن تمكّن من ماء للوضوء؛ إذ لا وجه له مع بقاء الجنابة.

وبمفهوم قول أبي جعفر (عليه السلام) في صحيح زرارة: «... ومتى أصبت الماء فعليك الغسل إن كنت جنباً، والوضوء إن لم تكن جنباً»^(٦)، حيث شرط الوضوء بعدم الجنابة.

السرائر: الطهارة/ التيمم واحكامه ج ١ ص ١٤١، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ باب التيمم ص ٤٦، والعلامة في الارشاد: الطهارة/ اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٥.

- (١) نقله عنه المصنف في المعتبر: الطهارة/ كيفية التيمم ج ١ ص ٣٩٥.
- (٢) كما حكاه عنه البهبهاني في مصابيح الظلام: شرح مفتاح ٧٣ ذيل قول المصنف: «من تيمم بدلاً عن الغسل» ج ١ ص ٤٢٥ (مخطوط).
- (٣) مفاتيح الشرائع: الصلاة/ مفتاح ٧٣ ج ١ ص ٦٤-٦٥.
- (٤) الحقائق الناضرة: الطهارة/ احكام التيمم ج ٤ ص ٤١٧ و ٤١٨.
- (٥) كالطباطبائي في رياض المسائل: الطهارة/ احكام التيمم ج ١ ص ٨١-٨٢.
- (٦) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٩ ح ١٤ ج ١ ص ٢١٠، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٠٣ ح ٧ ج ١ ص ١٧٢، وسائل الشيعة: باب ١٢ من ابواب التيمم ح ١٢ ج ٢ ص ٩٧٨.

وبالمعتبرة المشتملة على أمر الجنب بالتيّم وإن كان عنده من الماء ما يكفيه للوضوء ، منها خبر الحلبي سأل أبا عبد الله (عليه السلام) «... عن الرجل يجنب ومعه قدر ما يكفيه من الماء لوضوء الصلاة ، أيتوضأ بالماء أو يتيّم ؟ قال : لا ، بل يتيّم ...» (١) الحديث ، ونحوه غيره (٢) .

وقد يناقش في الجميع ، أمّا الأوّل فباحتمال كون مراد المرتضى رفعه إلى غاية هي التمكن من الماء خاصّة لا مطلقاً حتّى يكون مخالفاً للإجماع ؛ إذ القدر المسلّم منه ذلك لو قلنا بالفرق بين الاستباحة والرفع بهذا المعنى ، على أنّه لو سلّم أنّ التيّةم إنّما يفيد الإباحة بمعنى رفع المنع دون المانع أمكن أن نمنع زوالها أيضاً بالحدث ؛ للاستصحاب ، وما دلّ على تنزيل التراب منزلة الماء (٣) وآنه أحد الطهورين (٤) من الأخبار الكثيرة .

وبطلان أثر التيّةم بالنسبة إلى رفع منع الأصغر بالحدث المفروض لا يستلزم بطلانه بالنسبة إلى الجنابة من دون تجدد ما يوجبها وإن كان التيّةم واحداً ؛ إذ هو حينئذٍ كالغسل بالنسبة للإباحة ، نعم إنّما يبطل بالنسبة إليها بالتمكن من الماء خاصّة ، وقياسه على ذلك ليس من مذهبنا .
وأما الثاني فبظهوره في غير المتنازع فيه إن لم يكن صريحاً ، سيّما بعد تصريحه أولاً بالمفهوم .

(١) من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ح ٢١٤ ج ١ ص ١٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٩٥ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٠ ح ٤ ج ١ ص ٤٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب التيمم ح ٣ ج ٢ ص ٩٩٦ .

(٣) كما في صحيح حماد المتقدم في ص ٤٣١ .

(٤) كما في صحيح زرارة المتقدم في ص ٤٣١ .

وكذا الثالث أيضاً ؛ لظهور تلك الأخبار في تقدم ذلك الماء على التيمم للجنابة .

وقد يدفع -مضافاً إلى ما تقدم في النية- بعدم صحة الرفع إلى غاية لا تصلح لأن تكون سبباً لعوده ، فهو في الحقيقة قد عاد بدون أسبابه الموجبة له في السنة والإجماع .

وبمنع عدم تناول ما دلّ من السنة والإجماع على عدم رافعية التيمم لمثل هذا الرفع أيضاً .

وبمعارضة الاستصحاب المذكور باستصحاب عدم مشروعية الوضوء له قبل التيمم ، وبقاء أحكام الجنابة وآثارها .
وبمنع اقتضاء المنزلة ذلك أو انصرافها إلى مثله .

وببطلان الإباحة السابقة بانتقاض المبيح لها ؛ لإطلاق ما دلّ من السنة ومعاهد الإجماعات ونفي الخلاف على بطلان التيمم بالحدث والتكّن من استعمال الماء عمّا كان التيمم بدلاً عنه ، لتناوله كلّ حدث أصغر أو أكبر وكلّ تيمم بدل عن غسل أو وضوء ، بل في المحكي عن المختلف : « لو أحدث المتيمم من الجنابة حدثاً أصغر انتقض تيممه إجماعاً »^(١) ، وفي صحيح زرارة^(٢) عن الباقر (عليه السلام) وخبر السكوني^(٣) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) : « لا بأس أن يصلي الرجل

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / احكام التيمم ص ٥٥ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٥٤ ج ١ ص ٢٠٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٧ ح ٦

ج ١ ص ١٦٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٩٠ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٥٦ ج ١ ص ٢٠١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩٧ ح ٣

ج ١ ص ١٦٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب التيمم ج ٥ ص ٩٩١ .

صلاة الليل والنهار كلّها بتيمّم واحد مالم يحدث أو يصب ماءً ...» الحديث .

وبذلك ينقطع الاستصحاب وغيره ؛ إذ لا معنى لانتقاضه - خصوصاً بعد جعله كإصابة الماء - إلا بطلان ما أثره أولاً حتّى لو قلنا بالرفع المتقدّم في كلام الخصم ؛ لصيرورة الحدث حينئذٍ غاية كالتمكّن من الماء ، واحتمال القول بأنّ المؤثر في رفع منع الجنابة ابتداءً التيمّم لا استمراره والمنتقض الثاني لا الأوّل واضح الفساد .

فظهر من ذلك أنّ التحقيق ما عليه الأصحاب ، كما أنّه يظهر منه أيضاً أنّ كلّ تيمّم بدل عن الوضوء أو الغسل ينتقض بكلّ ما ينتقض به أحدهما ، من غير فرق بين الجنابة وغيرها كالحيض والمسّ ونحوهما ، فلو تيمّمت الحائض مثلاً بعد النقاء تيمّماً عن الغسل وآخر عن الوضوء ثمّ أحدثت بالأصغر أو الأكبر ولو غير الحيض بطل التيمّمان معاً .

فاحتمال القول : إنّ ناقض كلّ تيمّم إنّما هو ما ينقض المبدل عنه كما عساه يتوهمه بعض الناس^(١) ليس في محله ، كاحتمال الفرق بين الجنابة وغيرها في ذلك باتّحاد التيمّم فيها وتعدّده في غيرها ، فينتقض الأوّل ولو بغير الجنابة ، بخلاف الثاني فيتبع المبدل عنه ، أو الفرق في التيمّات بالنسبة للغايات ، فكلّ غاية ينتقض التيمّم لها بالحدث المنافي لها دون غيره ، فلا ينتقض التيمّم لصوم الجنب والحائض بالنوم وغيره من الحدث الأصغر ، ولا تيمّم الثانية للوطء مثلاً بناءً على وجوبه بدل الغسل بالوطء ... وهكذا ؛ لعدم منافاة النوم للصوم ، ولا حدث الجنابة للوطء ،

(١) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام التيمم ج ٤ ص ٤١٧ .

كلّ ذلك لا ينبغي الالتفات إليه بعد ما عرفت .

نعم ، لا ينتقض تيمّم الغسل في مثل الحيض بالتمكّن من ماء الوضوء خاصّة وإن انتقض به ما كان بدلاً عنه كالعكس ؛ إذ ليس ذلك من الأحداث حقيقة بل من الغايات التي يرتفع عندها حكم التيمّم ويظهر أثر الحدث الأول ، كما هو واضح .

﴿ الثامن : إذا تمكّن ﴾ التيمّم ﴿ من استعمال الماء ﴾ لما هو بدل عنه عقلاً وشرعاً تمكّناً لا يشرع معه ابتداء التيمّم ﴿ انتقض تيمّمه ﴾ إجماعاً محصلاً^(١) ومنقولاً^(٢) مستفيضاً إن لم يكن متواتراً مثناً ، بل ومن العامة عدا الشاذّ ، ونصوصاً كذلك ، منها صحيح زرارة وخبر السكوني المتقدّمان معاً^(٣) ، كصحيحه الآخر عن الصادق (عليه السلام) : « في رجل تيمّم ، قال : يجزيه ذلك إلى أن يجد الماء »^(٤) ونحوها غيرها .

وهي وإن كانت غير صريحة في اعتبار التمكن ، بل قد يدعى ظهورها في حصول النقض بمجرد الإصابة وإن لم يتمكّن عقلاً فضلاً عن الشرع ، لكن قد عرفت في أول الحكم الرابع^(٥) ما يعين إرادة التمكن من ذلك

(١) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٣ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / بيان التيمم ص ٧٢ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٤ ، والشهيد في البيان : الطهارة / احكام التيمم ص ٣٦ .

(٢) نقل الاجماع في : تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٦٥ ، ومجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٩ ، وكشف اللثام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥١ .

(٣) في ص ٤٤٧ - ص ٤٤٨ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٥٣ ج ١ ص ٢٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب التيمم ح ٢ ج ٢ ص ٩٩٠ .

(٥) في ص ٤٠٤ .

اقتصاراً في انقطاع الاستصحاب والعمومات على المتيقن ، بل المنساق إلى الذهن منها ، كما أنك قد عرفت كثيراً ممّا يتعلق بالمقام فيه بل وفي آخره أيضاً ، فلاحظ وتأمل .

على أنّه من المعلوم أنّ المراد بِناقضيّة الإصابة هوزوال مسوغ التيمّم من الضرورة ، فيؤثر الحدث السابق حينئذٍ أثره ؛ لعدم ارتفاعه بالتيمّم كما عرفت ، وإلاّ فليس ذلك من النواقض حقيقة قطعاً ، وهي لا تزول بمجرد الإصابة .

﴿ و ﴾ على كلّ حال ، ف ﴿ لو فقد ﴾ أي التمكن أو الماء ﴿ بعد ذلك ﴾ وقد مضى زمان يسع الطهارة على الأصحّ أو مطلقاً على غيره كما مرّ تحقيقه في ذلك البحث أيضاً ﴿ افتقر إلى تجديد التيمّم ﴾ لانتقاض السابق به .

لكن ينبغي أن يعلم أنّه إنّما ينقض التمكن المذكور خصوص التيمّم الذي تمكّن من ماء المبدل له ، وإلاّ فلا ينتقض التيمّم عن غسل الحيض بالتمكّن من ماءٍ للوضوء خاصّة وإن انتقض به بدله كالعكس ، كما نصّ عليه غير واحد من الأصحاب ^(١) ؛ للأصل والعمومات من غير معارض .

ولو تمكّن من ماء صالح للوضوء أو الغسل لا لهما في انتقاضهما معاً بذلك ، أو ما يختار المكلف منها ، أو القرعة ، أو وجه أقواها الأوّل ؛ لصدق الوجدان في كلٍّ منهما وعدم الترجيح ، ولأولويّته ممّا تسمعه من المنتهى وإن كان الفرق بينهما واضحاً .

(١) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٥٠٦-٥٠٧ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٢٩ .

ولو كان قد تيمم لأسباب متعددة للغسل كالحيض والمسن، فوجد ماءً لا يصلح لتكرار الغسل به، انتقض الجميع قطعاً بناءً على التداخل بالغسل؛ لصدق التمكن منه حينئذٍ بمشروعية التداخل له، بل وجوبه عليه في مثل الحال عند وجوب المشروط به للمقدمة، وإن كان في الأصل رخصة. نعم، يتجه البحث السابق لوقيل بعدم مشروعية التداخل في الغسل.

ولو وجد جماعة ماءً في المباح لا يكفي إلا أحدهم، ففي المنتهى: «انتقض تيممهم جميعاً؛ لصدق الوجدان على كل واحد»^(١).

وينبغي تقييده بما إذا حصل التمكن من استعماله للجميع، أما لو تبادروا إلى حيازته فسبق أحدهم انتقض تيممه خاصة، وإن لم يسبق بل تساوا الجميع لم ينتقض تيمم أحد منهم إلا مع بذل الشركاء نصيبهم لواحد، نعم لو كان معهم جنب وقلنا باختصاصه شرعاً بحيث ليس لغيره المزاومة له اختص النقص به أيضاً، بإطلاقه ذلك لا يخلو من تأمل.

كإطلاقه فيه أيضاً أنه «لو لم يجد الماء إلا في المسجد وكان جنباً فالأقرب جواز الدخول والأخذ من الماء والاعتسال خارجاً»، بل فيه أنه «لو لم يكن معه ما يغترف به فالأقرب جواز اغتساله فيه»^(٢)، وإن تبعه في المدارك^(٣) في الأول، واستحسنه في الثاني، لكن قد عرفت فيما مضى حرمة اللبث في المساجد جلوساً كان أو غيره، نعم لو أمكن ذلك بالاجتياز جاز؛ لعدم الحرمة فيه.

(١) منتهى المطلب: الطهارة/ احكام التيمم ج ١ ص ١٥٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) مدارك الاحكام: الطهارة/ احكام التيمم ج ٢ ص ٢٥٤-٢٥٥.

﴿ولا ينتقض التيمم بخروج الوقت﴾ عندنا إجماعاً وقولاً واحداً^(١)؛ لحصر الناقض بغيره في المعتبرة^(٢)، بل فيها ما هو كالصريح بعدم نقضه به معللة ذلك بأنه بمنزلة الماء، فيصلّي حينئذٍ بتيممه ما شاء من الصلوات فرائض ونوافل، خلافاً لبعض الجمهور^(٣)، فنقضه به قياساً على المستحاضة بجامع اضطرارية الطهارتين، ومقتضاه تعدده للصلوات وإن لم يخرج الوقت كما عن الشافعي^(٤)، ولا ريب في بطلانه عندنا كسابقه.

فما في خبر أبي همام عن الرضا (عليه السلام): «تيمم لكل صلاة حتى يوجد الماء»^(٥)، والسكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام): «لا يتمتع بالتيمم إلا صلاة واحدة ونافلتها»^(٦) محمول على التقية أو غيرها أو مطرح قطعاً.

وكذا لا يبطل عندنا بنزع العمامة أو الخف ولا بغير ذلك ﴿ما لم يحدث أو يجد الماء﴾ فينتقض حينئذٍ إجماعاً محصلاً ومنقولاً ونصوصاً في الثاني على ما عرفت^(٧) كالأول أيضاً، ففي المعتبر: «لا ينقض التيمم إلا

(١) ممن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة/ التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٣، والمصنف في المعتبر: الطهارة/ احكام التيمم ج ١ ص ٤٠١-٤٠٢، والعلامة في التحرير: الطهارة/ احكام التيمم ج ١ ص ٢٢، والشهيد في الذكري: الطهارة/ احكام التيمم ص ١١٠.

ونقل الاجماع في مدارك الاحكام: الطهارة/ احكام التيمم ج ٢ ص ٢٥٥.

(٢) كالخبر المروي في تفسير العياشي المتقدم في ص ٤٠٣.

(٣) المغني (لابن قدامة): ج ١ ص ٢٧٣.

(٤) المجموع: ج ٢ ص ٢٩٣.

(٥) تقدم في ص ٤٢٩.

(٦) تقدم في ص ٤٢٩.

(٧) في أول المسألة.

ما ينقض الطهارة المائية ، ووجود الماء مع التمكن من استعماله ، وهو مذهب أهل العلم ... »^(١) إلى آخره .

وفي المنتهى : « ويبطل التيمم كل نواقض الطهارة ، ويزيد عليه رؤية الماء المقدور استعماله ، ولا نعرف فيه خلافاً إلا ما نقله الشيخ عن أبي سلمة ... »^(٢) إلى آخره .

وفي التذكرة : « ينقض التيمم كل ما ينقض الطهارة المائية ، ويزيد وجود الماء مع التمكن من استعماله - إلى أن قال :- وهو قول العلماء إلا ما نقل عن أبي سلمة »^(٣) .

وفي الذكرى : « يستباح بالتيمم ما لم ينقض بحدّث أو وجود الماء عند علمائنا أجمع ، سواء خرج الوقت أولاً ، وسواء كانت الثانية فريضة أو نافلة »^(٤) .

وفي المدارك في شرح عبارة المصنّف : « هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب ، وأخبارهم به ناطقة »^(٥) .

وفي كشف اللثام مازجاً لعبارة القواعد : « وينقضه نواقضها ، والتمكن من استعمال المائية لما هو بديل منه عقلاً وشرعاً بالإجماع والنصوص »^(٦) إلى غير ذلك من عبارات الأصحاب .

(١) المعتبر : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٤٠١ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٦ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٦٥ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام التيمم ص ١١٠ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ٢ ص ٢٥٥ .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥١ .

وظاهر الجميع إن لم يكن صريحاً ما ذكرناه سابقاً من انتقاض كلّ
 تيمّم بدل من الوضوء أو الغسل بكلّ حدث أصغر أو أكبر كما هو واضح .
 ﴿التاسع: من كان بعض أعضائه مريضاً لا يقدر على غسله
 بالماء﴾ للوضوء أو الغسل ﴿ولا مسحه﴾ ولو بوضع جبيرة عليه إن كان
 من ذوي الجبائر ﴿جاز له التيمّم﴾ كما في المبسوط ^(١) والخلاف ^(٢)
 والقواعد ^(٣) وغيرها ^(٤) ، بل لا أعرف فيه خلافاً ؛ لصدق عدم الوجدان
 بعدم التمكن من الاستعمال لتمام الطهارة ، وتناول أدلة المرض من الآية ^(٥)
 وغيرها ، ولإطلاق قول الصادق (عليه السلام) في مرسل ابن أبي عمير:
 «يَتِيمُ المَجْدُورِ والكَسِيرِ إِذَا أَصَابَتْهُمَا جَنَابَةٌ» ^(٦) بعد السؤال في أحدهما عن
 مجدور أصابته جنابة فغسلوه فمات .

كمسنده الآخر عن أبي مسكين وغيره عن الصادق (عليه السلام)
 أيضاً قال بعد نحو السؤال المتقدم : « قتلوه ، ألا سألوا ، ألا يَمُومُوهُ ؟ ! إن
 شفاء العيِّ السؤال » ^(٧) .

(١) المبسوط : الطهارة / التيمّم واحكامه ج ١ ص ٣٥ .

(٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٠٥ ج ١ ص ١٥٤ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام التيمّم ج ١ ص ٢٤ .

(٤) كجامع المقاصد : الطهارة / احكام التيمّم ج ١ ص ٥١٤ ، ومدارك الاحكام :

الطهارة / احكام التيمّم ج ٢ ص ٢٥٦ .

(٥) أي قوله تعالى : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى... فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً » سورة المائدة :
 الآية ٦ .

(٦) تقدم احدهما في ص ٣٠٧ ، اما الآخر فقد روي في الكافي : باب الكسير والمجدور ومن به

الجراحات وتصيهم الجنابة ح ٢ ج ٣ ص ٦٨ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب التيمّم ح ٤

ج ٢ ص ٩٦٧ .

(٧) الكافي : باب الكسير والمجدور ومن به الجراحات وتصيهم الجنابة ح ٥ ج ٣ ص ٦٨ ، وسائل

والباقر (عليه السلام) في خبر ابن مسلم : « في الرجل يكون به القرح والجرح يجنب ، قال : لا بأس بأن لا يغتسل ، يتيمم »^(١) .

كخبره الآخر عن أحدهما (عليهما السلام) : « في الرجل يكون به القروح في جسده فتصيبه الجنابة ، قال : يتيمم »^(٢) .

وخبر ابني سرحان^(٣) وأبي نصر^(٤) عن الصادق والرضا (عليهما السلام) : « في الرجل تصيبه الجنابة وبه جروح أو قروح أو يخاف على نفسه البرد ، فقال : لا يغتسل ، يتيمم » الحديث .

❦ ولا يجوز أن ❦ يبعّض الطهارة ❦ بأن يقتصر على غسل الصحيح ، بلا خلاف أجده فيه بين الأصحاب ، بل ظاهر التذكرة^(٥) كإشعار غيره^(٦) الإجماع عليه ؛ للأصل ، وقاعدة انتفاء المركب بانتفاء أحد أجزائه ، وقول الصادق (عليه السلام) في صحيح أبي بصير : « ... إن

الشيعة : باب ٥ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٦٧ ، وهو عن ابن مسكين .

(١) الكافي : باب الكسير والمجدور ومن به الجراحات وتصيبهم الجنابة ح ١ ج ٣ ص ٦٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٤ ج ١ ص ١٨٤ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب التيمم ح ٥ ج ٢ ص ٩٦٧ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٦ ج ١ ص ١٨٥ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب التيمم ح ٩ ج ٢ ص ٩٦٨ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٥ ج ١ ص ١٨٥ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب التيمم ح ٨ ج ٢ ص ٩٦٨ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٤٠ ج ١ ص ١٩٦ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب التيمم ح ٧ ج ٢ ص ٩٦٨ .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٦٦ .

(٦) كمدارك الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ٢ ص ٢٥٦ .

الوضوء لا يبقض»^(١) وظاهر الأخبار السابقة ، فلا يلتفت إلى قاعدة اليسر سبباً بعد إعراض الأصحاب عنها هنا .

وكذا لا يلفقها بالتيمم عن العضو المريض بعد الغسل المذكور؛ للأصل ، والأخبار السابقة ، وظهور التقسيم كتاباً وسنة في قطع الشركة بينهما ، ولعل ما في المبسوط^(٢) والخلاف^(٣) - من الاحتياط بالجمع لغسل الممكن ثم التيمم ، معللاً له في الأول بعدم الضرر عليه في ذلك مع تأدية الصلاة بالإجماع- ليس لاحتمال مشروعية التلفيق ، أو لوجود قائل من مشروعيته ، أو مشروعية التبعض ، نعم قد يكون ذلك لاحتمال الثاني خاصة ، وقد مر في أول أسباب التيمم ما له نفع في المقام ، فلاحظ .

كما أنه قد مر في حكم الجبائر من الوضوء^(٤) ما به يندفع مما عساه يشكل على ظاهر المصنف وغيره هنا ، بل والأخبار السابقة ، بمنافاته لما تقدم في باب الوضوء من وجوب غسل ما حول الجرح ونحوه مع تعذر مسحه أو مطلقاً وعدم الانتقال إلى التيمم ، وقد ذكرنا بحمد الله التحقيق هناك بما لا مزيد عليه ، وربما يظهر منه أيضاً وجه ما ذكره الشيخ من الاحتياط في خصوص العضو المستوعب مرضاً ، بل وغير المستوعب أيضاً ، فلاحظ وتأمل .

الحكم العاشر: يجوز التيمم ﴿ بدل الغسل أو الوضوء ﴾ لصلاة

(١) الكافي : باب الشك في الوضوء ومن نسيه ... ح ٧ ج ٣ ص ٣٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من

ابواب الوضوء ج ٢ ص ٣١٤ .

(٢) المبسوط : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٥ .

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٠٥ ج ١ ص ١٥٤ .

(٤) في ج ٢ ص ٥٤٤ .

الجنائز مع وجود مسوغه من عدم وجدان الماء أو المرض ونحوهما حتى خوف الفوات قطعاً ، بل لا أجد فيه خلافاً هنا كما اعترف به في كشف اللثام^(١) ؛ للبدلية المقتضية قيامه مقامه في سائر الغايات مستحبها وواجبها ، والطهارة للجنائز وإن لم تكن واجبة فيها للأصل وبعض الأخبار وظاهر الإجماع في التذكرة^(٢) وصريحه في الخلاف^(٣) والذكرى^(٤) وعن نهاية الأحكام^(٥) وجامع المقاصد^(٦) والروض^(٧) والمسالك^(٨) وغيرها^(٩) لكتبتها مستحبة فيها إجماعاً صريحاً عن الخلاف^(١٠) والغنية^(١١) ، وظاهراً عن التذكرة^(١٢) ، وأخباراً^(١٣) كما سيأتي تحرير ذلك كله إن شاء الله في صلاة الجنائز^(١٤) ، فيقوم حينئذ التيمم مقامها مع التعذر .

(١) كشف اللثام : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ١٢٦ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٦٥ .

(٣) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٤٥ ج ١ ص ٧٢٤-٧٢٥ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / الصلاة على الميت ص ٦٠ .

(٥) نهاية الاحكام : الصلاة / الصلاة على الميت ج ٢ ص ٢٦٤ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ٤١٧ .

(٧) روض الجنان : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣٠٩ .

(٨) مسالك الافهام : الصلاة / الصلاة على الاموات ج ١ ص ٢٩ .

(٩) كمفاتيح الشرائع : الجنائز / مفتاح ٦٢٩ ج ٢ ص ١٦٩ .

(١٠) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٤٥ ج ١ ص ٧٢٤-٧٢٥ .

(١١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠٢ .

(١٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ٤٩ .

(١٣) كخبز يونس بن يعقوب الآتي في ص ٤٦١ ، وراجع وسائل الشيعة : باب ٢١ من

ابواب صلاة الجنائز ج ٢ ص ٧٩٨ .

(١٤) في كتاب الصلاة / باب الصلاة على الاموات ذيل قول المصنف : «من السنن أن يكون

ولخصوص حسن الحلبي أو صحيحه : « سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل تدركه الجنائز وهو على غير وضوء ، فإن ذهب يتوضأ فاتته الصلاة عليها ، قال : يتيمم ويصلي » ^(١) .

وموثق سماعة قال : « سألت عن رجل مر به جنازة وهو على غير وضوء كيف يصنع ؟ قال : يضرب بيده على حائط اللبن يتيمم » ^(٢) .

فلعل ذلك - مع ظهور اتفاقهم على جوازه هنا مع خوف الفوات - شاهد على ما تقدم لنا سابقاً من جوازه للفريضة لضيق وقتها ، بل لعل أولى منه . ودعوى أنّ مشروعيتها في هذا الحال لا للبديلة عن الوضوء أو الغسل بل لنفسه كوضوء الجنب أو الحائض ؛ ولذا صرح في التذكرة ^(٣) وكشف اللثام ^(٤) ومجمع البرهان ^(٥) بعدم جواز دخوله بمشروط بالطهارة غيرها وإن تعذر الماء ، كما أنّه قد يقتضيه ما في المعتبر ^(٦) أيضاً ، بل علّله في الثاني بأنّه ليس تيمماً يرفع الحدث أو حكمه ، قلت : ولعلّه لثبوت شرعيته مع وجود الماء ، أو لعدم شرطية صلاة الجنائز بالطهارة حتى يكون بدلاً عنها .

المصلي متطهراً» .

(١) الكافي : باب من يصلي على الجنائز وهو على غير وضوء ح ٢ ج ٣ ص ١٧٨ ، وسائل الشيعة :

باب ٢١ من ابواب صلاة الجنائز ح ٦ ج ٢ ص ٧٩٩ .

(٢) الكافي : باب من يصلي على الجنائز وهو على غير وضوء ح ٥ ج ٣ ص ١٧٨ ، تهذيب

الاحكام : الصلاة / باب ٢٢ الزيادات من الصلاة على الاموات ح ٢٤ ج ٣ ص ٢٠٣ ،

وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب صلاة الجنائز ح ٥ ج ٢ ص ٧٩٩ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ٤٩ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٥٣ .

(٥) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٤٧ .

(٦) المعتبر : الطهارة / كيفية التيمم ج ١ ص ٣٩١ .

منوعة على مدّعيها ؛ لاقتضاء الأدلة خلافها كما عرفت من غير معارض ، والتعليل السابق مصادرة ، كما أنّ ثبوت شرعيته مع وجود الماء لا يستلزم عدم مشروعية بدليته عن الطهارة مع فقدّه ، وإن سلّمنا عدم بدليته عنها مع الوجود ، وكذا عدم شرطية الطهارة لصحة الصلاة بعد اشتراط كمالها بها ؛ لثبوت قيام التيمم مقامها فيها معاً .

ولعلّ من صرح بعدم جواز الدخول به في مشروط بالطهارة ممّن عرفت لم يرد ما نحن فيه ، بل مراده التيمم لها مع وجود الماء ؛ لما ستسمع من ثبوت شرعيته وإن وجد ، فإنّه قد يتّجه حينئذٍ ما ذكره من عدم الجواز المذكور ؛ لظهور كون التيمم فيه مستحبّاً لنفسه لا بدليّاً ، إذ الفرض التمكن من المبدل ، فلا يستباح به حينئذٍ مشروط بالطهارة وإن تعذر الماء بعد ذلك ، بل وإن قلنا ببديته عن الطهارة في هذا الحال أيضاً بدعوى عدم اشتراطه في خصوص الجنائزاة للدليل بفقد الماء ، كما عساه يومئ إليه كلام من منع مشروعيته مستدلاً بما دلّ على اشتراط التيمم بتعذر الماء على ما ستسمع ؛ إذ من المعلوم أنّ المشترط بذلك إنّما هو الذي بدل عن الطهارة المائية لا مطلق التيمم ، لكن ومع ذلك لا يستباح به ما اشترط بدليته عن الطهارة بفقدّه من الغايات كالصلاة ونحوها .

أو مراده إثبات جهتين لاستحباب هذا التيمم لصلاة الجنائزاة حال فقد الماء ، إحداهما عموم البدلية لثبوت مسوّغها ، والأخرى استحبابه في نفسه لا للبدلية كاستحبابه مع وجود الماء ، فن تيمم لها بقصد الجهة الأولى صحّ دخوله به في غيرها من الغايات مع استمرار المسوّغ ، بخلاف الثانية فلا يجوز ، بل قد يلحق بها أيضاً من أطلق في نيّته ولم يلاحظ ؛ لعدم تحقّق البدلية حينئذٍ ، وإن لم نشترط ملاحظتها فيه في غير المقام ؛ لوضوح الفرق

بينهما على هذا التقدير.

وكيف كان ، فلا ينبغي التأمل في مشروعية التيمم في الفرض المذكور من عدم وجود الماء وخوف الفوات ونحوهما ، وإن كان قد يعطيه ما في المعتبر^(١) ، لكنه ضعيف .

بل و﴿مع وجود الماء﴾ المتمكن من استعماله أيضاً على المشهور نقلاً^(٢) وتحصيلاً^(٣) ، بل في الذكرى^(٤) نسبتته إلى الأصحاب ، والتذكرة^(٥) إلى علمائنا ، وظاهره الإجماع ، كما عنه في المنتهى^(٦) ذلك أيضاً ، بل في الخلاف^(٧) دعوى الإجماع صريحاً ، وهو الحجة بعد إطلاق موثقة سماعة المتقدمة^(٨) ومرسل حريز عن الصادق (عليه السلام) : «... والجنب يتيمم ويصلي على الجنابة»^(٩) .

(١) المعتبر : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٤٠٥ .

(٢) نقلت الشهرة في : روض الجنان : الطهارة / اسباب التيمم ص ١٣٢ ، ومسالك الافهام : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ١٣ ، والروضة البهية : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ١٤١ .

(٣) ممن قال بذلك : المفيد في المقنعة : الصلاة / الزيادات في الصلاة على الميت ص ٢٣١ ، والشيخ في الميسر : الطهارة / التيمم واحكامه ج ١ ص ٣٥ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الصلاة / صلاة الجنابة ص ١٢١ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / اسباب التيمم ج ١ ص ٢٣٥ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٥ .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ٤٩ .

(٦) منتهى المطلب : الصلاة / الصلاة على الميت ج ١ ص ٤٥٥ .

(٧) الخلاف : الطهارة / مسألة ١١٢ ج ١ ص ١٦١-١٦٠ .

(٨) في ص ٤٥٨ .

(٩) الكافي : باب صلاة النساء على الجنابة ح ٥ ج ٣ ص ١٧٩ ، تهذيب الاحكام : الصلاة / باب

وما عن الصدوق أيضاً حيث قال : « وفي خبر آخر: أنه يتيمم إن أجنب » ^(١) بعد أن روى بإسناده إلى يونس بن يعقوب أنه سأل الصادق (عليه السلام) « عن الجنابة أصلي عليها على غير وضوء ؟ فقال : نعم ، إنما هو تكبير وتسييح وتحميد وتهليل كما تكبر وتسبح في بيتك » ^(٢) .

وما في الفقه الرضوي : « ... وإن كنت جنباً وتقدمت للصلاة عليها فتيمم أو توضأ وصلّ عليها ... » ^(٣) إلى آخره .

خلافاً لظاهر المرتضى في الجمل ^(٤) ، والشيخ في التهذيب ^(٥) وعن المبسوط ^(٦) والنهاية ^(٧) والاقتصاد ^(٨) وأبي علي ^(٩) وسنن ^(١٠)

-
- ٢٢ الزيادات من صلاة الاموات ح ٢٧ ج ٣ ص ٢٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب صلاة الجنابة ح ٢ ج ٢ ص ٨٠٠ .
- (١) من لا يحضره الفقيه : باب الصلاة على الميت ح ٤٩٦ ج ١ ص ١٧٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب صلاة الجنابة ح ٤ ج ٢ ص ٧٩٩ ، وفيه : إن أحب .
- (٢) من لا يحضره الفقيه : باب الصلاة على الميت ح ٤٩٦ ج ١ ص ١٧٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب صلاة الجنابة ح ٣ ج ٢ ص ٧٩٩ .
- (٣) فقه الرضا : باب ٢٣ ص ١٧٩ ، مستدرک الوسائل : باب ٢٠ من ابواب صلاة الجنابة ح ٢ ج ٢ ص ٢٧٨ .
- (٤) جمل العلم والعمل (ضمن رسائل المرتضى) : الصلاة على الميت ج ٣ ص ٥٢ .
- (٥) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٢٢ الزيادات من صلاة الاموات ذيل ح ٢٣ ج ٣ ص ٢٠٣ .
- (٦) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٥ .
- (٧) النهاية : الصلاة / الصلاة على الموقى ص ١٤٦ .
- (٨) الاقتصاد : الصلاة على الميت ص ٢٧٦ .
- (٩) نقله عنه المصنف في الاعتبار : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٤٠٤ .
- (١٠) المراسم : الصلاة / الصلاة على الموقى ص ٨٠ .

والقاضي^(١) والراوندي^(٢) والشهيد في الدروس^(٣) والبيان^(٤) ،
فاعتبروا خوف الفوت ، ومال إليه في المعتبر^(٥) والمدارك^(٦) ؛ للطعن
بإجماع الشيخ بأن لا نعلمه كما علمه ، وبأن غالبه الشهرة ، وبأنه ليس نصاً
على المطلوب فإنه ذكره مع جواز الصلاة بلا طهارة أصلاً ، فلعله يريد
الإجماع على الأخير ، وبالأخبار بالضعف والإرسال والإضمار في خبر
سماعة ، مع إمكان استظهار خوف الفوت منه ، بل لعلّ الغالب في الجنائز
عدم إمكان الاغتسال وإدراك الصلاة عليها ، فيبقى حينئذٍ ما دلّ على
اضطرارية التيمّم واشترائه بتعذّر الماء على حاله .

وفي الكلّ نظر؛ لحجّة الإجماع المنقول وإن لم نعلم به إلّا من جهة
النقل ، ومنع أغلبية الشهرة فيه ، سيّما بعد عدالة حاكمه ، كمنع عدم
صراحته على المطلوب كما لا يخفى على من لاحظته ، ولذا نقله عنه غير واحد
من الأصحاب^(٧) ، بل هذا المعتبر نفسه في غير المقام^(٨) ، وعدم البأس
في الضعف والإرسال والإضمار خصوصاً من مثل سماعة بعد الانجبار
بالشهرة المعتضدة بصريح الإجماع وظاهره ، على أنّ خبر سماعة من الموثّق ،
وهو حجّة عندنا .

(١) المذهب : الصلاة / الصلاة على الموق ج ١ ص ١٢٩ .

(٢) فقه القرآن : الصلاة / الصلاة على الموق ج ١ ص ١٦٣ .

(٣) الدروس الشرعية : الطهارة / المقدمة ص ٢ .

(٤) البيان : الطهارة / الصلاة على الميت ص ٣٠ .

(٥) المعتبر : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٤٠٥ .

(٦) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام التيمم ج ٢ ص ٢٥٧ .

(٧) كالطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / احكام التيمم ج ١ ص ٨٢ .

(٨) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٤٦ .

وبذلك كله مع التسامح في أدلة السنن يخرج عن العموم المتقدم ، مع احتمال عدم معارضته لخصوص المقام بدعوى كون المراد منه فيما كان بدلاً عن المائيّة ، ومبيحاً لسائر غايتها كإباحتها ، لا ما كان من المستحب في نفسه وحد ذاته من دون ملاحظة البدليّة ، نعم هو متوقف على ما يثبت أصل شرعيته لتوقيفية الأحكام ، وفيما ذكرنا الكفاية .

ومن هنا يظهر لك ما في احتمال المناقشة أيضاً في دعوى كونه من المستحب الذي يتسامح في دليله بأنّ الحكم باستحبابه هنا يرجع إلى معارضة ما دلّ على اشتراط أصل المشروعية بتعذر الماء ، فلا ينبغي التسامح فيما يحكم على ذلك ؛ لأنّك قد عرفت - بعد إمكان الثبوت من غير جهة التسامح - ما في هذه المعارضة .

وعلى كلّ حال ، فحيث يقع المكلف هذا التيمم إمّا مطلقاً أو مع تعذر الماء فليوقعه ﴿ بنية الندب ﴾ لما تقدّم من عدم وجوب هذه الطهارة فيها شرعاً ولا شرطاً ، نعم ، لو اتفق وجوبها بنذر ونحوه اتّجه الوقوع بنية الوجوب ، والأمر سهل بعد عدم اعتبارية الوجه عندنا .

﴿ و ﴾ على كلّ حال ، ف﴿ لا يجوز له الدخول به ﴾ أي هذا التيمم ﴿ في غير ذلك من أنواع الصلاة ﴾ كما هو واضح .

وكذا يندب التيمم بدل الطهارة للنوم قطعاً مع وجود مسوّغه من المرض وعدم الوجدان ونحوهما ، لما عرفت من أنّه حينئذ يستباح به ما يستباح بالمائيّة من الغايات واجبا ومندوبها ، وقد ثبت استحباب الطهارة المائيّة للنوم في محلّه ، فع تعذرهما يقوم التيمم مقامهما ؛ للبدليّة ، مع ما في المروي عن العلل من خبر أبي بصير عن الصادق عن آبائه عن أمير المؤمنين (عليهم السلام) : « لا ينام المسلم وهو جنب ، ولا ينام إلّا على طهور ،

فإن لم يجد الماء فليتيّم بالصعيد ، فإنّ روح المؤمن تروح إلى الله (عز وجل) ، فيلقاها ويبارك عليها ، فإن كان أجلها قد حضر جعلها في مكنون رحمته ، وإن لم يكن أجلها قد حضر بعث بها مع أمّنائها من الملائكة فيردّها في جسده» (١) الحديث .

بل في الحدائق : « الظاهر أنّه لا خلاف في استحباب التيمّم للنوم ولو مع وجود الماء » (٢) .

قلت : ولعلّه للمرسل عن الصادق (عليه السلام) : « من تطهّر ثمّ آوى إلى فراشه بات وفراشه كمسجده ، فإن ذكر أنّه ليس على وضوء فتيّم من دثاره كائناً ما كان لم يزل في صلاة وذكر الله » (٣) بل ظاهره الاكتفاء بالتيمّم في المرتبة الاضطرارية منه كالغبار وإن تمكّن من التراب .

والمناقشة فيه بما تقدّم - من عدم صلاحية المرسل لإثبات ذلك حتّى لو قلنا بالتسامح في أدلّة السنن من جهة معارضته لما دلّ على اشتراط التيمّم بالتعذر - مدفوعة بما سمعته .

نعم ، ظاهر المرسل إنّما هو في التيمّم للمحدث بالأصغر وإن أطلق الطهارة في صدره ، كما أنّ ظاهره في غير المتعمّد ترك الوضوء ، فالتعميم للأمرين محتاج إلى دليل آخر غيره ، والله أعلم .

(١) علل الشرائع : باب ٢٣٠ ح ١ ج ١ ص ٢٩٥ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٢٦٦ .

(٢) الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام التيمّم ج ٤ ص ٤١١ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب ما يقول الرجل اذا آوى الى فراشه ح ١٣٥٠ ج ١ ص ٤٦٩ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الوضوء ح ٢ ج ١ ص ٢٦٥ .

﴿الركن الرابع﴾

من كتاب الطهارة:

﴿في النجاسات وأحكامها﴾

وفيه قولان: ﴿القول﴾ الأول ﴿في النجاسات ، وهي عشرة أنواع﴾ كما في الجامع ^(١) والنافع ^(٢) والقواعد ^(٣) والذكرى ^(٤) وغيرها ^(٥) .

ف﴿الأول والثاني﴾

مسمّى ﴿البول والغائط﴾ عرفاً ، فبعض الحبّ الخارج من المحلّ صحيحاً غير مستحيل طاهر؛ لعدم الصدق ، ولعلّه يرجع إليه ما في المنتهى ^(٦) من اشتراط طهارته ببقاء صلابته بحيث لو زرع لنبت دون ما لم يكن كذلك ، وإلا كان ممنوعاً ؛ إذ المعتبر كما في نحوهما من الألفاظ

(١) الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٢ .

(٢) المختصر النافع : الطهارة / في النجاسات ص ١٨ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / في النجاسات ص ١٣ .

(٥) كإرشاد الازهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٨ ، وتحرير الاحكام : الطهارة / انواع

النجاسات ج ١ ص ٢٣ ، واللمعة الدمشقية : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤٨ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦١ .

مستأهما عرفاً ﴿من﴾ كل ﴿ما لا يجوز أن يؤكل لحمه﴾ من سائر أصناف الحيوان حتى النبي (صلى الله عليه وآله) من الانسان؛ إذ لم يثبت أنه أقرأً أمين على شرب بوله وإن قيل: إنه قال (صلى الله عليه وآله) لها: «إذن لا تلج النار بطنك»^(١)، فما عن الشافعي^(٢) في قول له بطهارته لذلك غير صحيح.

نعم ﴿إذا كان للحيوان نفس سائلة﴾ أي دم يخرج من مجمره في العروق إذا قطع شيء منها بقوة ودفع كما في المدارك^(٣) وغيرها^(٤)، أو سيلان كما في الروض^(٥)، ولعلها بمعنى، أي لا يخرج رشحاً كدم السمك ونحوه، فنجاستها حينئذٍ مجمع عليها بين الأصحاب بل وبين غيرهم إلا الشاذ من غيرنا^(٦) في خصوص ما لا يؤكل من البهائم نقلاً مستفيضاً إن لم يكن متواتراً، بل وتحصيلاً في غير بول الرضيع قبل أكله اللحم، بل وفيه أيضاً، وإن حكى في الذكرى^(٧) والمختلف^(٨) والمدارك^(٩) عن الاسكافي طهارته، لكن في الأخير الطعام بدل اللحم، وسابقه الصبي

(١) شرح الشفاء (للشيخ علي القاري): في نظافة جسمه وطيب ريحه (صلى الله عليه وآله) ج ١ ص ٩٣.

(٢) المجموع: ج ١ ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٣) مدارك الاحكام: الطهارة/ في النجاسات ج ٢ ص ٢٥٨.

(٤) كجامع المقاصد: الطهارة/ انواع النجاسات ج ١ ص ١٦٠.

(٥) روض الجنان: الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٦٢.

(٦) المجموع: ج ٢ ص ٥٤٨.

(٧) ذكرى الشيعة: الطهارة/ في النجاسات ص ١٣.

(٨) مختلف الشيعة: الطهارة/ النجاسات واحكامها ص ٥٦.

(٩) مدارك الاحكام: الطهارة/ في النجاسات ج ٢ ص ٢٦٣.

الذكر من غير البالغ بدل الرضيع ؛ لعدم قدح خلاف مثله فيه ، ولذا لم يستثنه من معقد ما حكاه في المعتبر^(١) والتذكرة^(٢) من إجماع علماء الإسلام على نجاسة البول والغائط ممّا لا يؤكل لحمه ، والمنتهى^(٣) على بول الآدمي ، كمعقد نفي الخلاف في الغنية^(٤) عن نجاسة بول وخمره ما لا يؤكل لحمه ، والمحكي من الإجماعات في غيرها^(٥) ، بل في التذكرة^(٦) وعن المرتضى^(٧) دعواه عليه بالخصوص ، سيّما مع ضعف مستنده من الأصل المقطوع بغير واحد من الأدلّة .

وخبر السكوني عن جعفر عن أبيه عن عليّ (عليهم السلام) أنّ « لبن الجارية وبولها يغسل منه الثوب قبل أن تطعم ؛ لأنّ لبنها يخرج من مثانة أمّها ، ولبن الغلام لا يغسل منه الثوب ولا من بوله قبل أن يطعم ؛ لأنّ لبن الغلام يخرج من العضدين والمنكبين »^(٨) .

والمروي في البحار عن القطب الراوندي بسنده إلى موسى بن جعفر (عليهما السلام) قال : « قال عليّ (عليه السلام) : بال الحسن والحسين

(١) المعتبر : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤١٠ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٦ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٥٩ .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٨ .

(٥) كمدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٥٨ ، وذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٤٥ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٦ .

(٧) المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / مسألة ١٣ ص ٢١٧ .

(٨) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٥ ج ١ ص ٢٥٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٤ ح ١ ج ١ ص ١٧٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٠٣ .

(عليهما السلام) على ثوب رسول الله (صلى الله عليه وآله) قبل أن يطعما فلم يغسل بولهما عن ثوبه» (١).

وهما - مع قصورهما عن معارضة ما تقدم وعموم وإطلاق ما دلّ على نجاسته من السنة أيضاً ممّا سيأتي من وجوه ، واشتمال أولهما على غير المختار عندنا من نجاسة لبن الأنثى ، كظهور سنده في عاميته ، ويؤيده نسبه في فقه الرضا (عليه السلام) (٢) إلى الرواية عن عليّ (عليه السلام) بعد أن ذكر الحكم بخلافه كالفقيه (٣) ممّا عساه يظهر من عادته من أمثال ذلك في هذا الكتاب إيهاماً للقول بها للتقية ، ومعارضة الأول بل والثاني بصحيح الحلبي أو حسنه : «سألت الصادق (عليه السلام) عن بول الصبي ، قال : تصبّ عليه الماء ، فإن كان قد أكل فاغسله ...» (٤) وبالمروى في البحار أيضاً من كتاب الملهوف على قتلى الطفوف لابن طاووس بسنده عن أم الفضل زوجة العباس «أنّها جاءت بالحسين (عليه السلام) إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فبال على ثوبه فقرصته فبكى ، فقال : مهلاً يا أم الفضل فهذا ثوبي يغسل وقد أوجعت ابني» (٥) - محتملان سيّما

(١) بحار الأنوار: باب ٥ من ابواب النجاسات ح ١١ ج ٨٠ ص ١٠٤ ، مستدرک الوسائل : باب ٢ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ٥٥٤ .

(٢) فقه الرضا : باب ٥ ص ٩٥ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ح ١٥٦ ج ١ ص ٦٨ .

(٤) الكافي : باب البول يصيب الثوب أو الجسد ح ٦ ج ٣ ص ٥٦ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٢ ج ١ ص ٢٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٠٣ .

(٥) بحار الأنوار: باب ٥ من ابواب النجاسات ح ١٠ ج ٨٠ ص ١٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠٠٨ .

الثاني لإرادة نفي الغسل لا الصب ، ولا» ينافيه عطفه على اللبن في خبر السكوني ، وإن كان لا خلاف عندنا كما قيل^(١) في طهارته ، لكنهما مشتركان معاً في نفي الغسل .

فظهر حينئذٍ من ذلك كله أنه لا يقدح مثله في المحصل من الإجماع السابق فضلاً عن المنقول .

نعم ، ينبغي أن يعلم أن محله في غير الطير من غير المأكول ذي النفس ؛ لظهور القول بطهارة بولها وخرثها من الفقيه^(٢) كما عن الجعفي^(٣) وابن أبي عقيل^(٤) ، بل هو صريح المبسوط^(٥) في غير الخشاف ، والمفاتيح^(٦) والحدائق^(٧) مطلقاً كما عن حديقة المجلسي^(٨) وشرحه على الفقيه^(٩) والفخرية^(١٠)

(١) كما في الحدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ١٨ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : ما ينجس الثوب والجسد ذيل ح ١٦٤ ج ١ ص ٧١ .

(٣) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / في النجاسات ص ١٣ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب والابدان من النجاسات ج ١ ص ٣٩ .

(٦) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٧٤ ج ١ ص ٦٥ .

(٧) الحدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ١١ .

(٨) نقله عنها في المصابيح في الفقه : الطهارة / حكم ابوال دواب واروائها ص ١٧٤ (مخطوط) .

(٩) روضة المتقين : باب ما ينجس الثوب والبدن ج ١ ص ٢١٠-٢١١ .

(١٠) لم يتعرض لهذا المطلب في الفخرية ؛ اعني رسالة فخر المحققين في النية ، ويحتمل وجود كتاب آخر بهذا الاسم . هذه العبارة مأخوذة بتمامها من مصابيح بحر العلوم (ره) ، والموجود فيها : « وشرحه على الفقيه والفخرية » وظاهرها وجود شرح له على الفخرية ولم نجده ، وما نقله الشارح هنا يقتضي وجوده في الفخرية ، وهو لم يتعرض لهذا المطلب اصلاً ، إلا أن يوجد كتاب آخر بهذا الاسم راجع المصابيح في الفقه : الطهارة / حكم ابوال دواب واروائها

وشرحها الرياض الزهرية^(١) وكشف الأسرار^(٢)، بل هو ظاهر كشف اللثام^(٣) وشرح الدروس^(٤)، بل لعلّه ظاهر المنتهى^(٥) أيضاً، لكن في غير الخشاف، بل وفيه أيضاً، وفي المدارك^(٦) والبحار^(٧) وعن الذخيرة^(٨) والكفاية^(٩) الحكم بطهارة الذرق مع التردّد في حكم البول من غير فرق بين سائر الطيور، وعن المعالم^(١٠) إيقاف المسألة على الإجماع، وتردّد فيه مع استظهاره التسوية بين الخشاف وغيره.

لكن يقوى في النظر القول بالنجاسة مطلقاً كما هو خيرة الأكثر نقلاً^(١١) وتحصيلاً^(١٢)، بل هو المشهور كذلك شهرة عظيمة تقرب للإجماع

ص ١٧٤ (مخطوط).

(١) نقله عنه في المصابيح في الفقه : الطهارة / حكم ابوال دواب واروائها ص ١٧٤ (مخطوط).

(٢) كشف الاسرار: باب ذرق الدجاج ص ١٤٤.

(٣) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٤٦.

(٤) مشارق الشموس : الطهارة / في النجاسات ص ٢٩٦.

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٥٩-١٦٠.

(٦) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٦٢.

(٧) بحار الأنوار: باب ٦ من ابواب النجاسات ذيل ج ١٥ ص ٨٠ ج ١١١.

(٨) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٤٥.

(٩) كفاية الاحكام : الطهارة / في النجاسات ص ١١.

(١٠) معالم الدين : الطهارة / اصناف النجاسات ص ١٩٨.

(١١) نقله عن الأكثر في مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٥٩-٢٦٠.

(١٢) ممن قال بذلك الشيخ في الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٣٠ ج ١ ص ٤٨٥، وابن ادريس في السرائر: الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٨، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٢، والعلامة في القواعد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٧.

إن قلنا بشمول لفظ الغائط في عبارة المصنّف ونحوها كالعذرة والروث في غيرها من عبارات الأصحاب لما نحن فيه ، كما قطع به العلامة الطباطبائي في مصابيح^(١) بالنسبة إلى خصوص عباراتهم ، ولعلّه لذا نسب فيها المخالف إلى الشذوذ .

بل في السرائر في باب البئر: « قد اتّفقنا على نجاسة ذرق غير المأكول من سائر الطيور ، وقد رويت رواية شاذّة لا يعول عليها أنّ ذرق الطائر طاهر سواء كان مأكول اللحم أو غير مأكوله ، والمعمول عند محققي أصحابنا والمحصّلين منهم خلاف هذه الرواية ؛ لأنّه هو الذي يقتضيه أخبارهم المجمع عليها »^(٢) .

وفي التذكرة: « البول والغائط من كلّ حيوان ذي نفس سائلة غير مأكول اللحم نجسان بإجماع العلماء كافّة ، وللنصوص الواردة عن الأئمة (عليهم السلام) بغسل البول والغائط عن المحلّ الذي أصابه ، وهو أكثر من أن يحصى ، وقول الشيخ في المبسوط بطهارة ذرق ما لا يؤكل لحمه من الطيور لرواية أبي بصير ضعيف ، لأنّ أحداً لم يعمل بها ... »^(٣) إلى آخره . وهو كالصريح في إرادته من معقد إجماعه ما يشمل ما نحن فيه ، سيّما مع ملاحظة عبارته بعد ذلك .

وفي الغنية: « والنجاسات هي بول ما لا يؤكل لحمه وخرؤه بلا خلاف ، وما يؤكل لحمه إذا كان جلاًلاً بدليل الاجماع ... »^(٤) إلى

(١) المصابيح في الفقه : الطهارة / ابوالدواب واروائها ص ١٧٤ (مخطوط) .

(٢) السرائر: الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٨٠ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٦ .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٨ .

آخره . ولا ريب في شمول لفظ الخرز لرجيع الطير كما ستسمع ^(١) التعبير به عنه في الحسن ، فما في كشف اللثام : « إنه ظاهر في غير رجيع الطير » ^(٢) في غير محله .

وفي الخلاف : « كلّ ما يؤكل لحمه من الطير والبهائم بوله وذرقه وروثه طاهر لا ينجس به الثوب ولا البدن إلا ذرق الدجاج خاصة فهو ينجس ، وما لا يؤكل لحمه فبوله وذرقه نجس لا تجوز الصلاة في قليله ولا كثيره ، وما يكره لحمه كالحمر الأهلية والبغال والدواب فإنه مكروه بوله وروثه وإن لم يكن نجساً - ثم حكى خلاف العامة وقال :- دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم » ^(٣) .

وعن الجامعة شرح الألفية : « فالبول والغائط أجمع الكلّ على نجاستها من كلّ حيوان محرّم أكله إنساناً كان أو طيراً أو غيرها من الحيوانات » ^(٤) ، وهو صريح أيضاً في شمول الغائط لرجيع الطير .

ومنه حينئذ ينقدح الاستدلال بما حكى على نجاستها من الإجماع عن التنقيح ^(٥) وغيره ^(٦) مع عدم التعرّض للطير وغيره ، بل وبما سمعته سابقاً من إجماعي المعتبر والمنتهى لولا ^(٧) أنّهما لم يصرحا بعد ذلك بالخلاف في

(١) في ص ٤٨٠ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٤٦ .

(٣) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٣٠ ج ١ ص ٤٨٥-٤٨٧ .

(٤) المسالك الجامعة : ذيل قول المصنف : « ازالة النجاسة » ص ٧٢ .

(٥) التنقيح الرائع : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ١٤٢ .

(٦) كمدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٥٨ .

(٧) الأولى أن يقال : لو .

خصوص الطير ممّا يشعر بإرادتهما بالأوّل غير الطير، بل قد عرفت ميل الثاني إلى الطهارة، فن العجيب ما في الرياض^(١) من الاستدلال على النجاسة بخصوص هذين الإجماعين وتركه غيرهما، وكشف اللثام فلم يذكر إلّا إجماع الغنية، وقال: «انه ظاهر في غير جميع الطير»^(٢)، وقد عرفت ما فيه. وكيف كان، فیدلّ عليه: -مضافاً إلى ما عرفت، وإلى ما حكى أيضاً من الإجماعات على نجاسة فضلي الدجاج الجلال إن قلنا بدخوله تحت اسم الطير، وإلّا كان مؤيداً- عموم قول الصادق (عليه السلام) في حسن ابن سنان أو صحيحه: «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه»^(٣) كخبره الآخر عنه (عليه السلام) أيضاً: «اغسل ثوبك من بول كلّ ما لا يؤكل لحمه»^(٤).

ومفهوم صحيح زرارة أو حسنه أنّهما قالوا: «لا تغسل ثوبك من بول شيء يؤكل لحمه»^(٥) وموثّق عمار عن الصادق (عليه السلام): «كلّ ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه»^(٦) ونحوهما غيرهما^(٧).

(١) رياض المسائل: الطهارة/ في النجاسات ج ١ ص ٨٣.

(٢) راجع حاشية (٢) من ص ٤٧٣.

(٣) الكافي: باب ابوال الدواب وارواثها ج ٣ ص ٥٧، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٢ ج ٥٧ ص ٢٦٤، وسائل الشيعة: باب ٨ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٠٨.

(٤) الكافي: باب الرجل يصلي في الثوب وهو غير طاهر... ج ١٢ ص ٤٠٦، وسائل الشيعة: باب ٨ من ابواب النجاسات ج ٣ ص ١٠٠٨.

(٥) الكافي: باب ابوال الدواب وارواثها ج ١ ص ٥٧، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١١ ج ٤١ ص ٢٤٦، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب النجاسات ج ٤ ص ١٠١٠.

(٦) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٢ ج ٦٨ ص ٢٦٦، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب النجاسات ج ١٢ ص ١٠١١.

(٧) قرب الاسناد: ص ٧٢، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب النجاسات ج ١٧ ص ٢.

وإطلاق الأمر بغسل الجسد والثوب من البول في المعتبرة^(١) المستفيضة حد الاستفاضة إن لم نقل بانصرافها إلى بول الانسان أو غير الطير، كالمعتبرة^(٢) المستفيضة جداً أيضاً الدالة على نجاسة العذرة؛ للأمر فيها بالغسل ونزح مقدار من البر لو وقعت فيه^(٣) ونحو ذلك بعد السؤال عنها من غير استفصال، كما استدلل بها على ما نحن فيه في المعتبر^(٤) مدعياً أنّ الخبز والعذرة مترادفان.

ص ١٠١٢.

(١) كالحبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن العلاء، عن محمد، عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: «سألته عن البول يصيب الثوب، فقال: اغسله مرتين».

تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٢ ح ٣ و ٨ و ٩ ج ١ ص ٢٤٩ و ٢٥١، وسائل الشيعة: انظر باب ١ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٠١.

(٢) كالحبر الذي رواه الكليني عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «في الرجل يبطأ في العذرة أو البول، أيعيد الوضوء؟ قال: لا، ولكن يغسل ما أصابه».

الكافي: باب الرجل يبطأ على العذرة ح ٤ ج ٣ ص ٣٩، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب نواقض الوضوء ج ٢ ص ١٩٤.

(٣) كما في الخبر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي بن أبي حمزة، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن العذرة تقع في البر، قال: ينزح منها عشر دلاء، فإن ذابت فأربعون أو خمسون دلواً».

الكافي: باب البر وما يقع فيها ح ١١ ج ٣ ص ٧، وسائل الشيعة: انظر باب ٢٠ من ابواب الماء المطلق ج ١ ص ١٤٠.

(٤) المعتبر: الطهارة/ في النجاسات ج ١ ص ٤١١.

ومن العجيب تعجّب صاحب المعالم^(١) منه بأننا لم نرمّا علّق فيه الحكم على العذرة حتّى يضطر إلى دعوى الترادف ، وكأنّه لم يعثر على تلك المستفيضة ، نعم قد يتّجه عليه انصراف العذرة فيها إلى فضلة الانسان أو غير الطير ، اللهم إلّا أن يجبرها بالشهرة أو الإجماع ، لكنّا في غنية عنه بالأخبار الأول بعد إتمامها بالإجماع المركّب المحكي في الروض^(٢) وغيره^(٣) كما عن صريح الناصريّات^(٤) أيضاً أو المحضّل على عدم الفرق بين البول وغيره .

والمناقشة فيه بعدم البول للطير فلا يتمّ الإجماع ، أو بعدم انصراف الأدلّة إليه ، أو بعدم عموم المفهوم ، مدفوعة : بظهور عبارة المخالف ومستنده من الخبر الآتي كخبر المفصّل بن عمر^(٥) الطويل المشهور الوارد في المعرفة في وجود بول للطير ، وبإمكان منع توقّف تحقق الإجماع المركّب على حصول البول من كلّ فرد فرد ممّا لا يؤكل لحمه ، وبما في الأوّلين من العموم اللغوي الذي تتساوى فيه الأفراد النادرة ، وبما تحقّق في محلّه من عموم المفهوم .

كالمناقشة في أصل الدلالة فيها وفي أمثالها على ما نحن فيه ، بل وعلى غيره من بول ما لا يؤكل لحمه بأعميّة الأمر بالغسل من النجاسة ، مع أنّه

(١) معالم الدين : الطهارة / اصناف النجاسات ص ١٩٧-١٩٨ .

(٢) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٢ .

(٣) كرياض المسائل : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٨٣ .

(٤) المسائل الناصريّات (ضمن الجوامع الفقهيّة) : الطهارة / مسألة ١٢ ص ٢١٦ .

(٥) وفيه : « تأمل يامفصّل جسم الطائر وخلقه ، فإنّه حين قدر أن يكون طائراً في الجو خفّف جسمه ، وأدمج خلقه ، فاقصر به من القوائم الأربع على اثنتين ، ومن الأصابع الخمس على أربع ، ومن منفذين للزبل والبول على واحد يجمعهما ... » .

بحار الأنوار : باب ٤ من كتاب التوحيد ج ٣ ص ١٠٣ .

لا ينحصر وجهه فيها ؛ إذ لعلّه لأنّه من الفضلات التي لا تصحّ الصلاة بها وإن كانت طاهرة أو غير ذلك ودعوى أنّه لا معنى للنجس شرعاً إلّا ما وجب غسل الملاقى له ، وأنّ أكثر الأعيان النجسة إنّما استفيد نجاستها من مثل ذلك ممنوعة ؛ إذ للنجس أحكام كثيرة كعدم جواز شربه وأكله ووجوب تنزيه المصاحف والمساجد والضرائح عنه إلى غير ذلك ، وأنّ العمدة في إثبات نجاسة تلك الأعيان إنّما هو الإجماع لا هذه الأوامر ، فحيث لا إجماع كما في المقام تبقى على قاعدة الطهارة .

لاندفاعها بالفهم العربي - من أمثال هذه الأوامر ، سيّما إذا كانت لمشروط بالطهارة ، ومن الأمر بإعادة الصلاة منها ، وإهراق الماء القليل الملاقى لها ونحوها - الحكم بالنجاسة ، كما لا يخفى على من لا حظها ولا حظ سؤال الرواة لهم عنها .

بل يمكن دعوى التلازم بين وجوب الغسل تعييناً والنجاسة ؛ إذ ليس في الشرع ما يجب غسله بحيث لا يجزي غيره إلّا النجس ، وفضلة ما لا يؤكل لحمه إنّما يجب إزالتها عن ساتر الصلاة لا غسلها ، ولعلّه لذا أطلق الأمر بالغسل في كثير منها من دون ذكر المشروط به مع القطع بإرادة الوجوب الشرطي منه لا النفسي ، وما ذاك إلّا اتكالاً على فهم السامع إرادة الوجوب للنجاسة ، فتجب حينئذٍ لما وجبت له .

ويؤيده أيضاً : أنّه لم يقع منهم (عليهم السلام) أمثال هذه الأوامر فيما يراد إزالته لا للنجاسة كفضلات ما لا يؤكل لحمه ونحوها إلى غير ذلك .

فلا ينبغي الريب في كون المفهوم من الأمر فيها بذلك النجاسة ، بل قد يعدّ إنكاره مكابرة ، وكيف لا ؟! ونحن نقطع بأن لا دليل للأصحاب على ما اتفقوا عليه من الحكم بالنجاسة إلّا أمثال ذلك ؛ إذ احتمال وجود أدلّة

آخر عندهم غيرها في سائرهما ولم يصل شيء منها إلينا ممّا ينبغي القطع بعدمه ، خصوصاً بعد تصريحهم أنفسهم بكونها هي المستند لهم .

نعم أقصى ما يقال : إنّه لعلّ لهم قرائن تدلّ على إرادة النجاسة من أمثال هذه الأوامر لا لانسياقها منها نفسها ، وهو - مع أنّه مستبعد بل مقطوع بعدمه أيضاً - لا يمنع حينئذٍ من الاستدلال بها ، بل يؤكّده ويحقّقه .

وتوهم : أنّ اتفاق الأصحاب هو الحجّة حينئذٍ لا هي ، يدفعه : أنّه كشف لنا عن دلالتها ، لا أنّ الحجّة الاجماع لا هي أو مركبة منها ، فيتّجه حينئذٍ الاستدلال بالعمومات السابقة على ما نحن فيه وإن لم يكن إجماعاً .

كما أنّه قد يتّجه الاستدلال زيادةً على ما سمعت بما عساه يستفاد من النصوص بل والفتاوى في المقام وغيره من دوران النجاسة والطهارة في البول والغائط على حلّية اللحم وحرّمته ، مضافاً إلى المفهومين السابقين وما ماثلهما ، وإلى استقراء موارد ما حكم الشارع بنجاسته بالخصوص كالبول من الانسان والسنّور والخرء منها والكلب والفأرة ونحوهما ، وما حكم بطهارته أيضاً بالخصوص من أبوال البقر والابل والغنم ونحوها ، بل كلّ ما يؤكل لحمه ، وما رواه في الوسائل^(١) والبحار^(٢) عن العلامة في المختلف نقلاً من كتاب عمّار بن موسى عن الصادق (عليه السلام) قال : « خرو الخطاف لا بأس به ، هو ممّا يؤكل لحمه ، ولكن كره أكله لأنّه استجار بك وأوى إلى منزلك ، وكلّ طير يستجير بك فلا بأس به »^(٣) .

(١) وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب النجاسات ح ٢٠ ج ٢ ص ١٠١٢ ، وفيه : « فأجره » بدل : « فلا بأس به » .

(٢) بحار الأنوار : باب ٦ من ابواب النجاسات ح ٨ ج ٨٠ ص ١٠٩ .

(٣) مختلف الشيعة : الصيد / ما يباح أكله من الحيوان وما يحرم ص ٦٧٩ .

وخبر زرارة عن أحدهما (عليهما السلام) « في أبوال الدواب تصيب الثوب فكرهه ، فقلت : أليس لحومها حلالاً ؟ فقال : بلى ، ولكن ليس ممّا جعله الله للأكل »^(١) بل فيه إشعار بمعرفة الحكم في ذلك الزمان بين الرواة ، وظاهر الامام (عليه السلام) إقراره عليه ، بل كاد يكون استدراكه (عليه السلام) صريحاً فيه .

إلى غير ذلك ممّا يستفاد منه دوران الحكم في نجاسة هذين الفضلتين وطهارتهما على مدار هذين الكلّيتين حتّى في الحيوان الواحد لو تعاور عليه الحالتان ، كما ستعرفه في الجلال والموطوء ونحوهما ، سيّما مع عدم معرفة الخلاف في نجاسة شيء منهما من سائر ما لا يؤكل لحمه من الحيوان عدا الطير والرضيع ، وكاد الفقيه المتتبع يقطع أن لا مدرك لا تفاههم على ذلك إلّا ما فهموه من إبعاد هذه القاعدة ، كما ينبىء عنه أيضاً استدلالهم بها في كثير من المقامات ممّا يشعر بكونها من المسلّمات عندهم ، وإلا فقد عرفت عدم عموم معتدّ به في الأخبار يدلّ على نجاسة الخرز من كلّ حيوان ، فلا مانع حينئذٍ من الاستدلال بها على المختار .

كما أنّه ربّما يمكن الاستدلال أيضاً عليه بخبر داود الرقيّ سأل الصادق (عليه السلام) « عن بول الخشاشيف يصيب ثوبي ولا أجده ، فقال : اغسل ثوبك »^(٢) مع التتميم بعدم القول بالفصل من الجميع الذي لا يقدر فيه ما سمعته من المبسوط ؛ لضعفه وعدم موافقة أحد له في ذلك فيما أعلم .

(١) الكافي : باب ابوال الدواب وارواثها ح ٤ ج ٣ ص ٥٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢

ح ٥٩ ج ١ ص ٢٦٤ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب النجاسات ح ٧ ج ٢ ص ١٠١٠ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٦٤ ج ١ ص ٢٦٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١١

ح ١ ج ١ ص ١٨٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠١٣ .

وما عساه يظهر من المختلف^(٢) من الإجماع على النجاسة في الخشاف ليس في محله ، إلا أن يريد به من القائلين بالنجاسة والشيخ ، وإلا فلم ينقل هو ولا غيره التفصيل عن أحد عده .

كلّ ذا مع ضعف مستند القول بالطهارة مطلقاً أو في غير الخشاف من الأصل الذي لا يصلح معارضاً لبعض ما سمعت ، كعموم « كلّ شيء طاهر حتى تعلم أنه قدر »^(٣) .

والحسن كالصحيح عن أبي بصير عن الصادق (عليه السلام) قال : « كلّ شيء يطير فلا بأس بخرعه وبوله »^(٤) . المعتضد بما في البحار : « وجدت بخط الشيخ محمد بن علي الجعبي نقلاً من جامع البنزطي عن أبي بصير عن الصادق (عليه السلام) أيضاً قال : (خرء كلّ شيء يطير وبوله لا بأس به) »^(٥) .

وخبر غياث عن الباقر (عليه السلام) : « لا بأس بدم البراغيث وبول الخشاشيف »^(٦) .

وبما عن نوادر الراوندي عن موسى بن جعفر عن آبائه (عليهم السلام) : « إن أمير المؤمنين (عليه السلام) سئل عن الصلاة في

(٢) مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٥٦ .

(٣) مستدرك الوسائل : باب ٣٠ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ٥٨٣ .

(٤) الكافي : باب ابوالدواب واروائها ح ٩ ج ٣ ص ٥٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٦٦ ج ١ ص ٢٦٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠١٣ .

(٥) بحار الأنوار : باب ٦ من ابواب النجاسات ذيل ح ١٤ ج ٨٠ ص ١١٠ ، مستدرك الوسائل : باب ٦ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ٥٦٠ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٦٥ ج ١ ص ٢٦٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١١ ح ٢ ج ١ ص ١٨٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠١٣ .

الثوب الذي فيه أبوال الخشاشيف ودماء البراغيث، فقال: لا بأس»^(١).

وترك الاستفصال في صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليها السلام) أنه «... سئل عن الرجل يرى في ثوبه خرق الطير أو غيره هل يحكّه وهو في الصلاة؟ قال: لا بأس...»^(٢)، ولعلّ مستند تفصيل الشيخ عموم الخبرين الأولين مع ما تقدّم من خبر الرقي.

وفي الجميع نظر؛ لظهور سؤال الأخير عن منافاة نفس الحكّ للصلاة باعتبار كونه فعلاً كثيراً، لا الطهارة والنجاسة، على أنّه محتمل إرادة المأكول والمجهول حاله، وإلاّ فهو كما ينافي المختار من حيث النجاسة ينافي الخصم أيضاً من حيث كونه من فضلات ما لا يؤكل لحمه ولا يصلح الصلاة به وإن قلنا بالطهارة.

هذا مضافاً إلى ما في الرياض من عدم الملازمة بينها وبين نفي البأس عنه؛ لعدم السراية مع اليبوسة كما هو ظاهر الحكّ في الرواية، وليس نصّاً في صحّة الصلاة، ومن أنّ إطلاق الطير فيه ينصرف إلى المتبادر الغالب، وهو مأكول اللحم، وغيره نادر^(٣) انتهى. وإن كان فيما ذكره نظر واضح.

ولعدم الجابر لسابقه من الخبرين مع معارضتهما بخبر الرقي المتقدّم، بل وبإجماع المختلف في وجه، واحتمالهما التقيّة كما قيل^(٤)، واحتياج الخصم أيضاً إلى تأويل الخبر الثاني باعتبار منافاته للصلاة من حيث كونه من

(١) مستدرك الوسائل: باب ٦ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ٥٥٩.

(٢) من لا يحضره الفقيه: باب ما يصلّى فيه وما لا يصلّى... ح ٧٧٦ ج ١ ص ٢٥٣، وسائل

الشيعة: باب ٢٧ من ابواب قواطع الصلاة ح ١ ج ٤ ص ١٢٧٧.

(٣) رياض المسائل: الطهارة / في النجاسات ح ١ ص ٨٣.

(٤) المصدر السابق.

فضلات ما لا يؤكل لحمه ، بل وسابقه أيضاً إن أريد بنفي البأس فيه ما يعم ذلك ، بل لعله الظاهر باعتبار كون الصلاة معظم ما يراد نفي البأس بالنسبة إليها .

وكذا الكلام في الخبرين الأولين مع قصورهما عن معارضة ما تقدم وإن اعتبر سندهما ، سيما مع كون معارضتهما للعموم السابق في البول والقاعدة السابقة فيه وفي الخبز بالعموم من وجه ، ولا ريب في رجحانها عليهما بالاعتضاد بالشهرة العظيمة ، بل تسالم الأصحاب عليه في بعض الطبقات التي هي أقوى المرجحات نصاً واعتباراً .

على أنه لو سلم تكافؤ المرجحات باعتبار ترجيح هذا العموم أيضاً بالأصل وبأقلية الأفراد ونحوهما يبق ما سمعته من الإجماعات المحكية التي يشهد لها التتبع سالمة عن المعارض ، فلا محيص حينئذٍ عن القول بالنجاسة .

ولولا ذلك لأمكن القول بالطهارة عملاً بالمعتبرين السابقين ، سيما مع إمكان القول بعدم انصراف ما دلّ على نجاسة البول إلى بول الطير وإن كان بالعموم اللغوي ، أو قلنا بعدم البول للطير وإن تضمنناه ، لكن يمكن حمله على ما يخرج من بعض الفضلات مجازاً ، فلا يعارضها حينئذٍ ما دلّ على نجاسة بول ما لا يؤكل لحمه ، وكأنّ ذلك وأمثاله مع اختلال الطريقة هو الذي أُلجأ متأخري المتأخرين إلى القول بالطهارة ، وقد عرفت ضعفه بما لا مزيد عليه .

وأضعف منه ما يظهر من المحكي من عبارة ابن البراج في المذهب^(١)

(١) المذهب : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٥١ .

من القول بنجاسة الذرق والبول ممّا لا يؤكل لحمه من الطيور إلّا أنّه لا يجب إزالة قليلها وكثيرها ، وهو قول غريب لم يعرف نقله عن أحد من الأصحاب ، بل ولا عنه أيضاً ، ولكن لعلّ مستنده الجمع بين ما دلّ على النجاسة ممّا عرفت وبين ما دلّ على الطهارة ، خصوصاً مع إشعار الصحيح السابق بعدم منافاته للصلاة ، وفيه ما لا يخفى ، فقد ظهر لك من ذلك كلّهُ - بحمد الله - الحكم في الطير .

كما أنّه قد ظهر لك ما يصلح للاستدلال به على أصل نجاسة الفضلتين من سائر ما لا يؤكل لحمه مع قطع النظر عن الإجماعات ، فما في الرياض تبعاً لشرح المفاتيح^(١) أنّ « الدليل منحصّر في الإجماع »^(٢) في غير محلّه ، إلّا أن يريد أنّ غيره محتاج في إتمامه على وجه العموم إليه ، مع أنّ فيه نظراً أيضاً يعرف ممّا مرّ ، لكنّ الأمر سهل وإن تعدّد المدرك عندنا واتّحد عندهم بعد الاتفاق ممّا جميعاً على نجاستهما من سائر ما لا يؤكل لحمه .

﴿ سواء كان جنسه حراماً كالأسد ﴾ ونحوه ﴿ أو عرض له التحريم كـ ﴾ الحيوان ﴿ الجلال ﴾ والموطوء ونحوهما ممّا كان محلاً بالأصل ، بلا خلاف أجده فيه^(٣) ؛ لعموم الأدلّة السابقة من الإجماعات وغيرها ، بل قد سمعت^(٤) من الغنية الإجماع عليه بالخصوص في الجلال ،

(١) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٧٤ ذيل قول المصنف : « ممّا له نفس سائله » ج ١ ص ٤٢٨ (مخطوط) .

(٢) رياض المسائل : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٨٢ .

(٣) ممن قال بذلك : العلامة في القواعد : الطهارة / أنواع النجاسات ج ١ ص ٧ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / في النجاسات ص ١٦ ، والكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح

٧٤ ج ١ ص ٦٥ .

(٤) في ص ٤٧٢ .

كما أنّه في التذكرة^(١) نفى الخلاف عنه فيه وفي الموطوء ، بل في المفاتيح^(٢) الإجماع عليها معاً صريحاً ، بل وعلى كلّ ما حرم بالعارض ، وفي المختلف^(٣) وعن التنقيح^(٤) الإجماع على نجاسة ذرق الدجاج الجلال .

هذا إن لم نقل بنجاسة الجلال نفسه ، وإلا كان الحكم بنجاستها حينئذ قطعياً ، كما أنّه يتّجه الحكم بذلك أيضاً لوقلنا بنجاسة عرقه ؛ للأمر^(٥) بالغسل منه ، بناءً على أولوتيهما منه ، بل يمكن تأييد الحكم بالنجاسة بذلك وإن لم نقل به .

وبذلك كلّه ينقطع الأصل وإن تعدّد ، ويقيّد إطلاق ما دلّ على طهارة بوله وخرثه إن كان مثل ما دلّ^(٦) على طهارتهما من البعير والبقر ونحوهما الشامل لحالي الجلل وعدمه ، وإن كان التعارض بينهما وبين ما دلّ على النجاسة ممّا لا يؤكّل لحمه تعارض العموم من وجه ، بل هي أخصّ مطلقاً بالنسبة إلى إطلاق ، أخبار البول والعذرة .

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٦ .

(٢) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٧٤ ج ١ ص ٦٥ .

(٣) مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٥٥ .

(٤) التنقيح الرائع : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ١٤٦ .

(٥) كما في الخبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن ابيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختري ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « لا تشرب من ألبان الابل الجلالة ، وإن أصابك شيء من عرقها فاغسله » .

الكافي : باب لحوم الجلالات وببضهنّ ... ح ١ و ٢ ج ٦ ص ٢٥٠ و ٢٥١ ، وسائل

الشيعة : انظر باب ١٥ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٢١ .

(٦) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ألبان الابل والغنم والبقر وأبوالها

كما أنه يندفع احتمال إرادة الحلية الأصلية ممّا اعتبر في الطهارة من مأكوليّة اللحم، فلا يقدر رواها في بقائها، أو احتمال إرادة الحرمة الأصليّة ممّا اعتبر في النجاسة من عدم مأكوليّة اللحم، فلا عبرة بالعارضيّة في ثبوتها، كلّ ذلك لما عرفته من الإجماعات الخاصّة المعتضدة بنفي الخلاف كذلك والتتبع، مع قوّة تلك العمومات وظهور إرادة الأعمّ من الحالتين في المأكولية وعدمها، لكن مع دوران كلّ من الطهارة والنجاسة مدارهما وجوداً وعدمًا؛ لتبادر العليّة منها.

ويلحق بالجلال ونحوه المتغذّي بلبن الخنزيرة حتّى اشتدّ، بناءً على حرمة لحمه، نعم هو لا يسمّى جلال؛ لأنّه قد فسّره غير واحد من الأصحاب^(١) بأنّه المتغذّي بعذرة الانسان، فلا يدخل فيه المتغذّي بغيرها من النجاسات والمنتجّسات ولو بمباشرتها، وإن كان قد قيل^(٢): إنّما سميّ جلالاً لأكله الجلّة، وهي البعر، إلّا أنّه قد يدعى اختصاصه عرفاً بذلك. وربّما يؤيّدّه قول الباقر (عليه السلام) في مرسل النخري في شاة شربت بولاً ثمّ دجحت: «يغسل ما في جوفها ثمّ لا بأس به، وكذلك إذا اعتلفت العذرة ما لم تكن جلالاً، والجلالة التي يكون ذلك غذاءها»^(٣) بناءً على

ولحومها، فقال: لا توضّأ منه، إن أصابك منه شيء أو ثوباً لك فلا تغسله إلّا أن تنتظف...».

الكافي: باب ابوالدواب وارواثها ج ٢ ص ٣، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب

١٢ ح ٥٨ ج ١ ص ٢٦٤، وسائل الشيعة: باب ٩ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠١٠.

(١) كالكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ انواع النجاسات ج ١ ص ١٦٠، والسيد في مدارك

الاحكام: الطهارة/ في النجاسات ج ٢ ص ٢٦٥.

(٢) كما في السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٨٠.

(٣) الكافي: باب لحوم الجلالات وببيضهن ح ٥ ج ٦ ص ٢٥١، تهذيب الاحكام: الصيد

انصراف العذرة فيه إلى عذرة الانسان وأن الإشارة بذلك إليها ، ولتحقيق البحث فيه مقام آخر .

﴿ وفي رجميع ما لا نفس له وبوله ﴾ من غير المأكول ممّا لا يشقّ التحرّز عنه كالذباب ونحوه ﴿ تردّد ﴾ دون ما يشقّ ، وإن كان ظاهر المصنّف هنا وصريحه في المعتبر^(١) التردّد فيه أيضاً ، لكنّه في غير محلّه ؛ للأصل والسيرة القاطعة والخرج ، مع عدم شمول ما دلّ على التنجيس لمثله ؛ إذ هو - مع عدم تحقّق البول منه ، وانصراف مثل لفظ الخراء والعذرة ونحوهما بل والبول أيضاً لو كان منه إلى غيره - لا يدخل كثير من أفرادها فيما لا يؤكل لحمه ؛ لظهوره في ذي اللحم المحرّم دون ما لا لحم له ، ولذا لم تبطل الصلاة بشيء من فضلاته ، فليس للفقيه حينئذٍ التردّد في مثله ، بل لعلّه من الضروريات .

نعم هو في محلّه بالنسبة إلى ذي اللحم غير المأكول ولا مشقة في التحرّز عنه ، من عموم ما لا يؤكل لحمه والقاعدة السابقة ، ومن الأصل وظهور انصراف البول لغيره لو قلنا بتحقّق بول منه ، مع منع ما يدلّ على نجاسة غير البول على وجه يشمل مثل رجيّعه ، ومن هنا قال في المدارك : « إنّي لا أعرف وجهاً للتردّد في رجيّعه ... »^(٢) إلى آخره ، ولطهارة ميتته ودمه ، فصارت فضلاته كعصارة النبات ، ولا شعار ما دلّ^(٣) على نفي البأس عمّا

والذبايح / باب ١ ح ١٩٤ ج ٩ ص ٤٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب الأطعمة المحرمة ح ٢ ج ١٦ ص ٤٢٨ .

(١) المعتبر : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤١١ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٦٤ .

(٣) كخبري ابن مسكان وعلي بن جعفر الآتين في ص ٥٠٢ .

مات منه في البثر بذلك أيضاً ، سيّما مع شموله لما لو تفسّخ فيها بحيث خرج جميع ما في بطنه من فضلاته ، ولعدم تحقّق خلاف فيه من أحد كما اعترف به في الحدائق^(١) وشرح الدروس^(٢) ، ومن هنا اختير فيها الطهارة وفقاً لظاهر من قيّد نجاستها بذئ النفس ، كالسراثر^(٣) وأكثر من تأخّر عنها^(٤) ، ولصريح المعتبر^(٥) والمدارك^(٦) والمنتهى^(٧) والتذكرة^(٨) ، بل قد يؤذن نسبة الخلاف فيه إلى الشافعي وأبي حنيفة وأبي يوسف خاصّة في الأخيرين بعدم خلاف فيه مثلاً .

قلت : لكن للنظر في جميع ذلك مجال ؛ لانقطاع الأصل بما مرّ في البحث السابق من القاعدة والعموم اللغوي الممنوع انصرافه إلى غيره ، سيّما في كثير من الحيوانات البحريّة العظيمة الهيكل ، واحتمال القول : إنّ اللحم مطلق ولا عموم لغوي فيه ، فينصرف إلى المعهود ، فلا يشمل مثل الحية والوزغ ونحوها ، يدفعه : - مع إمكان نقضه ببعض لحوم ذئ النفس أيضاً ، وأتّه مكابرة واضحة ؛ للقطع بعدم مدخليّة النفس وعدمها في

(١) الحدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ١٣ .

(٢) مشارق الشمس : الطهارة / في النجاسات ص ٢٩٤ .

(٣) السراثر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٨ .

(٤) كالعلامة في القواعد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٧ ، والارشاد : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٨ ، والشهيد في البيان : الطهارة / في النجاسات ص ٣٨ ، والكاشاني في المفاتيح : الصلاة / مفتاح ٧٤ ج ١ ص ٦٥ .

(٥) المعتبر : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤١١ .

(٦) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٦٤ .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٥٩ .

(٨) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٦ .

العهدية وعدمها ، وأنا نمنع اعتبار هذا الانصراف - أنه من توابع العموم اللغوي وفي سياقه ، فحكمه حكمه .

ويؤيده ما يأتي في باب الصلاة^(١) من عدم جواز الصلاة في جلد ما لا يؤكل لحمه وإن لم يكن له نفس بل ولا شيء من فضلاته بعد أن يكون له لحم يعتد به ، وما ذاك إلا لتناول ما دلّ على منع الصلاة في شيء مما لا يؤكل لحمه لمثله ، وعدم اختصاصه بذئ النفس ، فدعوى الانصراف هنا إلى ذئ النفس والعموم هناك مع اتحاد العبارة بل هي في المقام أصرح في غير محلّها .

ولظهور عدم التلازم بين طهارة الميتة والدم وبين ما نحن فيه ، ولذا رده في الحدائق^(٢) وشرح الدروس^(٣) بأنّه قياس لا نقول به ، كظهور ضعف إشعارني البأس السابق ، لانسياقه إلى إرادته من حيث الموت .

على أنّ التحقيق عندنا عدم نجاسة البر بملاقاة النجاسة .
وعدم تحقق الخلاف إنّما يجدي لورجع إلى إجماع ، وإلا فلا ، على أنّه قد يقال بتحقيقه هنا ؛ لإطلاق أو تعميم جملة من الأصحاب الحكم بنجاستها ممّا لا يؤكل لحمه من غير تقييد بذئ النفس ، كالمقنعة^(٤) والخلاف^(٥)

(١) في باب لباس المصلي ذيل قول المصنف : « وما لا يؤكل لحمه وهو طاهر في حياته ممّا تقع عليه الذكاة إذا ذكّي كان طاهراً ولا يستعمل في الصلاة » .

(٢) الحدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ١٤ .

(٣) مشارق الشمس : الطهارة / في النجاسات ص ٢٩٤ .

(٤) المقنعة : الطهارة / تطهير الثياب وغيرها من النجاسات ص ٦٩ .

(٥) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٣٠ ج ١ ص ٤٨٥ .

وجمل الشيخ^(١) والوسيلة^(٢) والغنية^(٣) وإشارة السبق^(٤) والدروس^(٥) ، بل والنافع^(٦) خصوصاً مع التقييد بذلك في الميتة والدم وتركه هنا ، فلعلّ هؤلاء قائلون بالنجاسة ، بل يخرج حينئذٍ إجماع الخلاف والغنية لإطلاق معقدهما كالحكي عن غيرهما دليلاً عليها أيضاً .

ولا يعارضه ما حكي من الإجماع على النجاسة من ذي النفس بدعوى ظهور إرادة اختصاص النجاسة به ، لأنّه وإن سلّم ظهور القيد بذلك لكن يمنع إرادة الإجماع بالنسبة إلى الطهارة من غير ذي النفس . مع أنّه يمكن القول بكون المراد من القيد ذكر معقد ما اتفق عليه وقطع به لإخراج ما عداه عن القطع والاتفاق ، فلا يكون حينئذٍ فيه دلالة على الطهارة فضلاً عن الإجماع عليها ، على أنّه من المستبعد دعواه عليها ، وكيف؟! وقد سمعت التردّد من مثل المصنّف في الذباب فضلاً عن غيرها .

فظهر أنّ الأحوط الاجتناب بل الأقوى إن لم ينعد إجماع على خلافه ، اللهم إلّا أن يدعى الشكّ في صدق اسم البول والخرء والعذرة والغائط ونحوها من الألفاظ التي علّقت النجاسة عليها في المقام بالنسبة إلى ما لا نفس له ، وبه يفرّق حينئذٍ بينه وبين الصلاة ، لكون الحكم معلّقاً هناك على الفضلة الشاملة لها قطعاً بخلافه هنا ، لكن للبحث فيه مجال ، والله أعلم .

(١) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : ذكر النجاسات ص ١٧١ .

(٢) الوسيلة : الصلاة / احكام النجاسات ص ٧٧ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٨ .

(٤) إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / من النجس ص ١١٩ .

(٥) الدروس الشرعية : الطهارة / في النجاسات ص ١٦ .

(٦) المختصر النافع : الطهارة / في النجاسات ص ١٨ .

﴿و﴾ ليس ﴿كذلك﴾ البحث ﴿في ذرق الدجاج غير الجلال﴾ وإن كان ظاهر المصنف مساواته للأول في التردّد ﴿و﴾ في أنّ ﴿الأظهر الطهارة﴾ إلا أنّ الفرق بينها واضح ؛ لما قد عرفت أنّ التردّد في الأول في محله ، بخلافه هنا ، فإنّه ينبغي القطع بالطهارة كما هو المشهور بين القدماء^(١) والمتأخّرين^(٢) ، بل لا خلاف فيه إلا من الشيخ في الخلاف^(٣) وعن المفيد في المقنعة^(٤) والصدوق^(٥) ، مع أنّه في الاستبصار^(٦) الحكم بالطهارة ، بل عن كتاب الصيد من الخلاف^(٧) ذلك أيضاً مدّعياً عليه الإجماع وعلى خراء كلّ ما يؤكل لحمه ، كالغنية^(٨) بالنسبة إلى الكلية .

وفي السرائر هنا^(٩) استدلّ على الطهارة بالإجماع من الطائفة على أنّ روث وذرق كلّ مأكول اللحم من الحيوان طاهر ، وفي باب البئر منها أنّه « لا ينزح لذرق الدجاج غير الجلال شيء ؛ لأنّه طاهر ، لأنّ ذرق مأكول

(١) كسلار في المراسم : الطهارة / تطهير الثياب ص ٥٥ ، وابن البراج في المذهب : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٥١ ، وابن ادریس في السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٨ .

(٢) كالعلامة في النهاية : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٦٦ ، والشهيد في البيان : الطهارة / في النجاسات ص ٣٨ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / انواع النجاسة ج ١ ص ١٦٦ .

(٣) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٣٠ ج ١ ص ٤٨٥ .

(٤) المقنعة : الطهارة / تطهير الثياب ص ٧١ .

(٥) المقنعة : (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٣ .

(٦) الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٧ ذیل ح ٢ ج ١ ص ١٧٨ .

(٧) الخلاف : الصيد / مسألة ٣٥ ج ٣ ص ٢٥٢ (الطبعة القديمة) .

(٨) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٨ .

(٩) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٨ .

اللحم طاهر بغير خلاف بين أصحابنا » ، ثم قال أيضاً بعد أن حكى عن بعض الأصحاب استثناء الدجاج من الحكم بعدم نزع شيء من البررلو وقع فيها خرف ما يؤكل لحمه : « إن أراد هذا المصنف سواء كان جلاًلاً أو غير جلال فقد قدّمنا أن إجماع الصحابة منعقد والأخبار به متواترة أن كلّ مأكول اللحم من سائر الحيوان ذرقه وبوله وروثه طاهر ، فلا يلتفت إلى خلاف ذلك إمّا من رواية شاذّة ، أو قول مصنف غير معروف ، أو فتوى غير محصل - ثم قال أيضاً : - وذهب في بعض كتبه شيخنا أبو جعفر الطوسي (رحمه الله) إلى نجاسة ذرق الدجاج مطلقاً ، إلّا أنّه رجع عنه في استبصاره ومبسوطه ، فقال في مبسوطه في آخر كتاب الصيد : إنّ رجيع ما يؤكل لحمه ليس بنجس عندنا ... »^(١) إلى آخره .

بل ظاهر الشيخ الإجماع كظاهر العلامة في المنتهى^(٢) ، وأمّا الصدوق فظاهره في الفقيه^(٣) أو صريحه الطهارة ، كما حكاه عنه وعن المرتضى وسلاح وأبي الصلاح وظاهر ابني أبي عقيل والبرّاج في المختلف^(٤) ، فانحصر الخلاف حينئذٍ في المفيد .

ومع ذلك كلّهُ فهو الموافق للأصل ، وللعُمومات والمعتبرة^(٥) المستفيضة الدالة على نفي البأس عن فضلة مأكول اللحم منطوقاً ومفهوماً ، وما سمعته من الإجماعات المحكيّة المعتمدة بالتبّع لكلمات الأصحاب أيضاً ،

(١) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٧٩-٨١ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦١ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ح ١٦٤ ج ١ ص ٧١ .

(٤) مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٥٥ .

(٥) كموتق عمار المتقدم في ص ٤٧٤ .

وخصوص خبر وهب بن وهب المنجبر بما عرفت عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) أنه قال : « لا بأس بخبر الدجاج والحمام يصيب الثوب » ^(١) إلى غير ذلك .

ورواية فارس قال : « كتب إليه رجل يسأله عن ذرق الدجاج ، يجوز فيه الصلاة ؟ فكتب : لا » ^(٢) - مع أنها مكاتبة ومضمرة ، ولا ملازمة بين عدم جواز الصلاة والنجاسة ، بل كثير من الطاهر منع من الصلاة فيه ، وموافقة للمحكي عن أبي حنيفة ^(٣) ، وضعيفة جداً بفارس ؛ لأنه على ما قيل ^(٤) المراد به هنا ابن حاتم القزويني ، وهو كما عن الشيخ ^(٥) غال ملعون ، بل في الخلاصة « إنه فسد مذهبه ، وقتله بعض أصحاب أبي محمد العسكري (عليه السلام) ، وله كتب كلها تخطيط » ^(٦) ، وعن الفضل بن شاذان أنه « ذكر أن من الكذابين المشهورين الفاجر فارس بن حاتم القزويني » ^(٧) ، إلى غير ذلك مما ورد من القدح فيه - محتملة للكره أو التقية أو الجلال أو إرادة رفع الإيجاب الكلّي المفهوم من السائل أو غير

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١١٨ ج ١ ص ٢٨٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٧ ح ١ ج ١ ص ١٧٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠١٣ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٦٩ ج ١ ص ٢٦٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٧ ح ٢ ج ١ ص ١٧٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠١٣ .

(٣) المبسوط (للسرخسي) : ج ١ ص ٦٠ .

(٤) كما في الحدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ٢٠ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : اصحاب الهادي (عليه السلام) ص ٤٢٠ .

(٦) الخلاصة : حرف الفاء ص ٢٤٧ .

(٧) اختيار معرفة الرجال : رقم ١٠٠٥ ج ٢ ص ٨٠٧ .

ذلك ، فلا وجه للخروج عن قاعدة المأكول الثابتة بما عرفت بمثلها ، أو بما عساه يظهر من الخلاف^(١) من دعوى الإجماع على النجاسة بعد أن عرفت أن العكس مظهره .

كما أنه لا ينبغي الخروج عنها أيضاً في مثل أبوال الخيل والبغال والحمير ، على ما سيأتي الكلام فيه مفصلاً إن شاء الله تعالى .

كما أنه قد مضى البحث فيما استثني من قاعدة غير المأكول من بول الصبي والطير ، وأن الحقّ عدم خروجهما عنها أيضاً ، نعم قد سمعت تقييد الثانية من غير واحد من الأصحاب بما إذا كانت له نفس سائلة ، وقضيته طهارتهما من غير ذي النفس مطلقاً ، وقد تقدّم التأمل فيه بالنسبة إلى ما لا يشقّ التحرز عنه وكان له لحم .

لكن بقي شيء بناءً على اعتبار هذا القيد ، وهو أن مجهول الحال من الحيوان الذي لم يُدر أنه من ذي النفس أولاً ، يحكم بطهارة فضليته حتى يعلم أنه من ذي النفس ، للأصل واستصحاب طهارة الملاقي ونحوه ، أو يتوقف الحكم بالطهارة على اختباره بالذبح ونحوه ، لتوقف امتثال الأمر بالاجتناب عليه ، ولأنه كسائر الموضوعات التي علق الشارع عليها أحكاماً كالصلاة للوقت وللقبله ونحوهما ، أوفرق بين الحكم بطهارته وبين عدم تنجيسه للغير ، فلا يحكم بالأول إلا بعد الاختبار بخلاف الثاني ؛ للاستصحاب فيه من غير معارض ، ولأنه حينئذٍ كما لو أصابه رطوبة مترددة بين البول والماء ؟ وجوه ، لم أعر على تنقيح شيء منها في كلمات الأصحاب .

(١) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٣٠ ج ١ ص ٤٨٥-٤٨٧ .

﴿الثالث﴾

﴿المني ، وهو نجس من كل حيوان﴾ ذي نفس ﴿حل أكله أو حرم﴾ إجماعاً محصلاً^(١) ومنقولاً صريحاً في الخلاف^(٢) والتذكرة^(٣) وكشف اللثام^(٤) وعن النهاية^(٥) وكشف الالتباس^(٦) ، وظاهراً في المنتهى^(٧) وغيره^(٨) ، وهو الحجة في التعميم السابق ، لا النصوص^(٩) المستفيضة حدّ الاستفاضة المشتملة على الصحيح وغيره ، وإن ذكر لفظ المنى فيها معرفاً باللام ، وعندنا أنّه لتعريف الماهية التي يلزمها هنا الحكم أيّنا وجدت ،

(١) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٦ ، وابن البراج في المهذب : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٥١ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٨ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٢) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٣١ ج ١ ص ٤٨٩ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسة ج ١ ص ٦ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٤٦ .

(٥) نهاية الاحكام : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٦٧ .

(٦) كشف الالتباس : الطهارة / اصناف النجاسات ذيل قول المصنف : « والمني والدم من ذي النفس ... » ص ٢٠٦ (مخطوط) .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦١ .

(٨) ككفاية الاحكام : الطهارة / في النجاسات ص ١١ .

(٩) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن العلاء ، عن محمد ، عن احدهما (عليهما السلام) قال : « ... في المنى يصيب الثوب ، قال : ان عرفت مكانه فاغسله وان خفي عليك فاغسله كله » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١٦ و ٧١ ج ١ ص ٢٥٢ و ٢٦٧ ، وسائل الشيعة :

انظر باب ١٦ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٢١ .

لا لقصورها عن إفادة النجاسة كما ظنّ ، بل لتبادر الانسان منها ، كما اعترف به جماعة من الأعيان ^(١) ؛ حتّى ادعى بعضهم ^(٢) أنّها ظاهرة في ذلك كالعيان بحيث لا يحتاج إلى البيان ، ولعلّه لاشتمالها أو أكثرها على إصابة الثوب ونحوه ممّا يندر غاية الندرة حصوله من غير الانسان ، مع أنّها إنّما اشتملت على لفظ المني ، وعن القاموس « إنّ ماء الرجل والمرأة » ^(٣) ، كالصحيح ^(٤) أيضاً لكن بحذف المرأة ، إلّا أنّه لا يبعد إرادتهما التمثيل .

نعم في صحيح ابن مسلم عن الصادق (عليه السلام) أنّه « ذكر المني وشدّه وجعله أشدّ من البول ... » ^(٥) إلى آخره ، ما قد يستفاد من فحواه نجاسته من كلّ ما نجس بوله ، بل وإن لم ينجس قضاءً لشدّته ، ولأنّ المراد شدة حقيقة المني بالنسبة إلى حقيقة البول . مع أنّه قد يناقش باحتمال إرادة الشدة بالنسبة للإزالة من جهة لزاجة المني وثخانتها ، وبأنّه بعد انصراف المني فيه إلى الانسان إنّما يفيد أشدّة مني الانسان من بوله لا مطلقاً ، وبغير ذلك .

وأما غير هذا الصحيح من المعتبرة فظاهر في إرادة مني الانسان ، وهو منه لا بحث فيه عندنا ، بل لعلّه من ضروريّات مذهبنا ، وربّما كان في قوله

(١) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٦٦ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٨٣ .

(٢) كالبحراني في الحدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ٣٢ .

(٣) القاموس المحيط : ج ٤ ص ٣٩١ مادة (مناه) .

(٤) الصحيح : ج ٦ ص ٢٤٩٧ مادة (منا) .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١٧ ج ١ ص ٢٥٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من

ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٢٢ .

تعالى : « ماءٍ مَّهِينٍ »^(١) دلالة عليه ، بل وفي قوله تعالى أيضاً : « وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ »^(٢) ؛ لما حكى عن المفسرين^(٣) أنَّ المراد به أثر الاحتلام ، بل في الانتصار أنَّ « الرجز والرجس والنجس بمعنى واحد »^(٤) انتهى . بل وافقنا عليه كثير من الناس^(٥) أيضاً .

نعم حكى عن الشافعي القول بطهارته سواء كان من رجل أو امرأة ، راوياً له عن ابن عباس وسعد بن أبي وقاص وعائشة^(٦) ، قيل^(٧) : وبه قال من التابعين سعيد بن المسيب وعطاء ، ولا ريب في خطئه ، ولعلَّ ما في الصحيح والموثق والخبر - من الإشعار بطهارته في الجملة - صدر موافقةً له تقيّة :

ففي أحدها سأله « عن الرجل يجنب في ثوبه أيتجفف فيه من غسله ؟ فقال : نعم لا بأس به إلا أن تكون النطفة رطبة ، فإن كانت جافة فلا بأس »^(٨) .

وفي الثاني : « قلت للصادق (عليه السلام) : تصيبني السماء وعليّ

(١) سورة السجدة : الآية ٨ .

(٢) سورة الانفال : الآية ١١ .

(٣) كما في مشارق الشمس : الطهارة / في النجاسات ص ٣٠١ .

(٤) الانتصار : الطهارة / في النجاسات ص ١٥ .

(٥) الهداية : ج ١ ص ٣٥ ، المجموع : ج ٢ ص ٥٥٤ ، بداية المجتهد : ج ١ ص ٨٤ .

(٦) الام : ج ١ ص ٥٥ ، المجموع : ج ٢ ص ٥٥٣ و ٥٥٤ ، بداية المجتهد : ج ١ ص ٨٤ .

(٧) كما في الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٣١ ج ١ ص ٤٨٩ .

(٨) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٢ ح ٥٢١ ص ٤٢١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٠

ح ١٤ ج ١ ص ١٨٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب النجاسات ح ٧ ج ٢ ص ١٠٣٨ .

ثوب فبتلّه وأنا جنب ، فيصيب بعض ما أصاب جسدي من المني ، أفأصلي فيه ؟ قال : نعم »^(١) .

وفي الثالث : « سألت الصادق (عليه السلام) عن الثوب يكون فيه الجنابة فتصيبني السماء حتى يبتلّ ، قال : لا بأس »^(٢) .

وفي الرابع^(٣) : « سئل الصادق (عليه السلام) وأنا حاضر عن رجل أجنب في ثوبه فيعرق فيه ، قال : لا أرى بأساً ، قال : إنّه يعرق حتى لو شاء أن يعصره عصره ، فقطب الصادق (عليه السلام) في وجه الرجل إن أبيتم فشيء من ماء فانضح به »^(٤) إلى آخره^(٥) .

أو غير التقيّة من وجوه قريبة سيّما في بعضها ، فلا ينبغي الشكّ حينئذٍ في هذا الحكم من جهتها بعدما عرفت .

كما أنّه لا ينبغي الشكّ بعده أيضاً في نجاسته من المأكول ذي النفس من عموم مؤثقة عمّار عن الصادق (عليه السلام) : « كلّ ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه »^(٦) ، كمؤثقة ابن بكير : « ... وإن كان ممّا يؤكل

(١) الكافي : باب الجنب يعرق في الثوب ... ح ٢ ج ٣ ص ٥٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٣٧ .

(٢) الكافي : باب الجنب يعرق في الثوب ح ٥ ج ٣ ص ٥٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب النجاسات ح ٦ ج ٢ ص ١٠٣٨ .

(٣) لم يذكر سابقاً إلّا ثلاثة أنواع ؛ اعني الصحيح والموثق والخبر ، ولعل الرابع هنا يندرج في الثالث .

(٤) الكافي : باب الجنب يعرق في الثوب ... ح ٣ ج ٣ ص ٥٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٧٤ ج ١ ص ٢٦٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٣٧ .

(٥) ليس في الحديث تنمة . (٦) تقدمت في ص ٤٧٤ .

لحمه فالصلاة في وبره وبوله وشعره وروثه وألبانه وكل شيء منه جائز...»^(١)؛ لوجوب حملها على إرادة البول والغائط كما فهم الأصحاب من الأول، أو على غير المني؛ تحكيماً لما تقدّم عليها.

﴿و﴾ لكن ﴿في مني ما لا نفس له﴾ ممّا لا يشقّ التحرز عنه ﴿تردد﴾ كما في المعتبر^(٢)، ينشأ من إطلاق لفظ المني في النصّ وكثير من الفتاوى كمعقد إجماع الانتصار^(٣) والخلاف^(٤) والغنية^(٥) وعن المسالك الطبريّة^(٦) وكشف الحقّ^(٧) وغيرها^(٨)، مع ما في الثاني كما عن غيره التصريح بتعميمه لكلّ حيوان كبعض فتاوى الأصحاب أيضاً، ومن الأصل والعمومات وطهارة ميتته ودمه.

﴿والطهارة أشبه﴾ وفقاً لصريح المعتبر^(٩) والمنتهى^(١٠) والتذكرة^(١١)

(١) الكافي: باب الصلاة الذي تكره الصلاة فيه.... ح ١ ج ٣ ص ٣٩٧، تهذيب الاحكام:

الصلاة/ باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس... ح ٢٦ ج ٢ ص ٢٠٩، وسائل الشيعة:

باب ٩ من ابواب النجاسات ح ٦ ج ٢ ص ١٠١٠.

(٢) المعتبر: الطهارة/ في النجاسات ج ١ ص ٤١٥.

(٣) الانتصار: الطهارة/ في النجاسات ص ١٥.

(٤) الخلاف: الصلاة/ مسألة ٢٣١ ج ١ ص ٤٨٩.

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهيّة): الصلاة/ الطهارة عن النجس ص ٤٨٨.

(٦) نقله عنها في مفتاح الكرامة: الطهارة/ انواع النجاسات ج ١ ص ١٣٦.

(٧) كشف الحق: الطهارة/ مسألة ٢٨ ص ٤١٩.

(٨) كالمسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهيّة): الطهارة/ مسألة ١٤ ص ٢١٧.

(٩) المعتبر: الطهارة/ في النجاسات ج ١ ص ٤١٥.

(١٠) منتهى المطلب: الطهارة/ اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٢.

(١١) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ اصناف النجاسات ج ١ ص ٦.

والذكرى^(١) وغيرها^(٢) ، وظاهر كلّ من قيّد نجاسته بذئ النفس ، بل في الرياض : « أنّه المشهور ، بل كاد يكون إجماعاً »^(٣) ، كما أنّه في مجمع البرهان بعد ذكره ما دلّ على نجاسة المني قال : « وكأنّ تقييدها للإجماع »^(٤) .

قلت : ولعلّه كذلك ؛ إذ لا أعرف فيه مخالفاً صريحاً ، نعم ربّما حكي عن ظاهر الأكثر توهمًا من الإطلاق السابق ، وفيه : أنّه لا ينصرف إليه ، بل ولا إلى بعض أفراد ذي النفس لولا الإجماع عليه ، سيّما إذا كان الإطلاق من غير المعصوم ممّن لا يحضر في ذهنه كثير من أفراد المطلوب إلّا بعد التنبيه ، مع ما في إطلاق معقد اجماعي الانتصار والخلاف بل والغنية أيضاً من ظهور سياقها في مقابلة قول الشافعي وغيره من أقوال العامة .

وأما الأخبار فقد عرفت أنّها ظاهرة في مني الانسان خاصّة ، فضلاً عن أن تشمل مني غير ذي النفس ، كلّ ذا مع إمكان منع صدق اسم المني عليه ، سيّما بعد ما سمعته عن القاموس والصحاح ، وإن قلنا : إنّ مرادها التمثيل ، إلّا أنّه ليس ذا من أمثال ما ذكرناه ، فلعلّ التردّد فيه حينئذٍ من المصتف هنا والمعتبر في غير محله .

كما أنّه لا ينبغي الشكّ في طهارة سائر ما يخرج من الحيوان من المذي والودي والودي والقيح وجميع الرطوبات وغيرها عدا الثلاثة والدم

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / في النجاسات ص ١٣ .

(٢) كالدروس الشرعية : الطهارة / في النجاسات ص ١٦ ، والبيان : الطهارة / في النجاسات ص ٣٨ .

(٣) رياض المسائل : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٨٣ .

(٤) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٣٠٣ .

بلا خلاف معتدّ به في غير الأوّل ، بل يستفاد من حصر الأصحاب النجاسات في غيرها الإجماع عليه ، للأصل المقرّر بوجوه ، والعمومات ، وخصوص الصحيح^(١) في بلل الفرج ، بل والأوّل أيضاً لذلك ، وللأخبار^(٢) المستفيضة حدّ الاستفاضة إن لم تكن متواترة الدالة بأنواع الدلالة من نفي البأس ، وأنّه لا يغسل منه الثوب ، وأنّه لا شيء فيه ، وأنّه بمنزلة النخامة ، إلى غير ذلك ، والإجماع بقسميه .

فما عن ابن الجنيد^(٣) - من نجاسة خصوص الناقض للوضوء عنده ؛ أي الخارج عقيب الشهوة - ضعيف جداً محجوج بذلك كلّّه ، كمستنده من خبر الحسين بن أبي العلاء عن الصادق (عليه السلام) : « عن المذي يصيب الثوب ، قال : إن عرفت مكانه فاغسله ، وإن خفي مكانه عليك فاغسل الثوب كلّّه »^(٤) كخبره الآخر عنه (عليه السلام) أيضاً : « عن المذي يصيب الثوب فيلتزق ، قال : يغسله ولا يتوضأ »^(٥) .

(١) الذي رواه الشيخ باسناده عن أحمد بن محمد ، عن إبراهيم بن أبي محمود قال : « سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن المرأة ولها قيضها أو أزارها يصيبه من بلل الفرج وهي جنب ، أتصلي فيه ؟ قال : اذا اغتسلت صلّت فيها » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٧ ح ١٥ ج ١ ص ٣٦٨ ، وسائل الشيعة : باب ٥٥ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٧٧ .

(٢) وسائل الشيعة : انظر باب ١٢ من ابواب نواقض الوضوء ج ١ ص ١٩٥ .

(٣) نقله عنه المصنف في المعتبر : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤١٧ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١٨ ج ١ ص ٢٥٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٥ ح ٢ ج ١ ص ١٧٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٢٤ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١٩ ج ١ ص ٢٥٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٥ ح ٣ ج ١ ص ١٧٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٢٤ .

إذ هما - مع قصورهما عن المقاومة من وجوه - محتملان التقيّة ، واشتباه الراوي في المني ، ولما كان طرف الاحليل نجساً ، والندب ، سيّما وهذا الراوي بعينه روى عن الصادق (عليه السلام) أنّه « لا بأس بالمذي يصيب الثوب - لكن قال : - فلما رددنا عليه قال : ينضحه بالماء »^(١) كخبر العلاء عن أحدهما (عليهما السلام) : « عن المذي يصيب الثوب ، فقال : ينضحه بالماء إن شاء ... »^(٢) .

﴿الرابع﴾

﴿الميتة ، ولا ينجس من الميتات إلّا ما له نفس سائلة﴾ لا غيره ممّا لا نفس له كذلك كالجراد والذباب والوزغ ونحوها ، فإنّ ميتته طاهرة ؛ للأصل المقرّر بوجوه ، وقول الصادق (عليه السلام) في موثق عمّار بعد أن سأله « عن الخنفساء والذباب والجراد والنملة وما أشبه ذلك تموت في البئر والزيت والسمن وشبهه ، فقال (عليه السلام) : كلّ ما ليس له دم فلا بأس »^(٣) .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٢٠ ج ١ ص ٢٥٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٥ ح ٤ ج ١ ص ١٧٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٢٣ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٧١ ج ١ ص ٢٦٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٢٣ ، وهو عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٤٨ ج ١ ص ٢٣٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٥١ .

كقوله (عليه السلام) في خبر حفص^(١) ومرفوعة ابن يحيى^(٢) :
« لا يفسد الماء إلّا ما كانت له نفس سائلة » .

وقال (عليه السلام) في صحيح أبي بصير بعد أن سأله عن الذباب يقع في الدهن والسمن والطعام : « لا بأس ... »^(٣) .

وفي خبر ابن مسكان : « ... كلّ شيء يسقط في البئر ليس له دم مثل العقارب والخنافس وأشباه ذلك فلا بأس »^(٤) .

كقول الكاظم (عليه السلام) في خبر أخيه المروي عن قرب الاسناد :
« لا بأس به »^(٥) في جواب سؤاله عن العقرب والخنفساء وأشباه ذلك تموت في الجرة والدنّ يتوضّأ منه للصلاة ؟ إلى غير ذلك من الأخبار .

وقصور بعضها سنداً كآخر دلالة منجبر بالشهرة بين الأصحاب شهرةً كادت تكون إجماعاً ، بل عليه الإجماع في الغنية^(٦) والسرائر^(٧) والمعتبر^(٨)

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٥٢ ج ١ ص ٢٣١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٣

ح ٢ ج ١ ص ٢٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٥١ .

(٢) الكافي : باب البئر وما يقع فيها ح ٤ ج ٣ ص ٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠٥٢ .

(٣) تهذيب الاحكام : الصيد والذباح / باب ٢ ح ٩٨ ج ٩ ص ٨٦ ، وسائل الشيعة : باب ٤٦ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ١ ج ١٦ ص ٤٦٥ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٤٩ ج ١ ص ٢٣٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٣ ح ٣ ج ١ ص ٢٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٥٢ .

(٥) قرب الاسناد : ص ٨٤ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب النجاسات ح ٦ ج ٢ ص ١٠٥٢ .

(٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٨٩ .

(٧) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٨٣ .

(٨) المعتبر : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤٢٧ .

والمنتهى^(١) وعن صريح الخلاف^(٢) وظاهر الناصريات^(٣) والتذكرة^(٤).

فما في الوسيلة^(٥) وعن المذهب^(٦) - من استثناء الوزغ والعقرب من هذا الحكم ممّا يشعر بنجاستها عنده بعد الموت ، كما أنّ ظاهره قبل ذلك^(٧) مساواة الوزغ للكلب في وجوب غسل ما باشرهما برطوبة من الثوب أو البدن في حال الحياة ، لكن قبل ذا صرح بكراهة استعمال ما باشره الوزغ حيّاً^(٨) - في غير محلّه محجوج بما عرفت ، كما عن الشيخين في المقنعة^(٩) والنهاية^(١٠) من الحكم بوجوب غسل ما باشره الوزغ والعقرب برطوبة من الثياب ممّا عساه يشعر بنجاستها بعد الموت بالأولى ، كما شعار ما عن الصدوق^(١١) بجرمة اللبن اذا مات فيه العظاية^(١٢) ، وما عن جماعة من الأصحاب^(١٣) منهم من حكى الإجماع هنا على الكليّة المذكورة بوجوب

(١) منتهى المطلب : الطهارة / في الاسارج ١ ص ٢٨ .

(٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٤٥ ج ١ ص ١٨٨ .

(٣) المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / مسألة ١٧ ص ٢١٧ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٥) الوسيلة : الصلاة / احكام النجاسات ص ٧٨ .

(٦) المذهب : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٥٣ .

(٧) الوسيلة : الصلاة / احكام النجاسات ص ٧٧ .

(٨) الوسيلة : الصلاة / احكام المياه ص ٧٦ .

(٩) المقنعة : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٧٠ .

(١٠) النهاية : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٥٤ .

(١١) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب ما يقع في البر ص ٤ .

(١٢) العطاء - ممدود - : دويبة أكبر من الوزغة . مجمع البحرين : ج ١ ص ٢٩٨-٢٩٩ مادة (عطا) .

(١٣) كابن ادريس في السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٨٣ .

النزح في الجملة لموت الوزغ والعقرب والحية .

إلا أنه قد يقال بل هو الظاهر المناسب للجمع بين كلماتهم : إن وجوب النزح أعم من النجاسة كما في اغتسال الجنب ، ولعلّه هنا لما فيه من السّميّة ونحو ذلك ، كما أنّ تحريم اللبن لذلك أيضاً ، بل يحتمله كلام الشيخين أيضاً ، بل والوسيلة في وجهه ، كلّ ذا لعدم دليل صالح للخروج به عن تلك الكليّة .

وقول الصادق (عليه السلام) في خبر سماعة بعد أن سأله عن جرّة وجد فيها خنفساء : « ألقه وتوضّأ ، وإن كان عقرباً فأرق الماء وتوضّأ من ماء غيره ... »^(١) - مع قصور سنده ، ولا صراحة فيه بالموت - محمولٌ على الندب ، كأمر أبي جعفر (عليه السلام) بالإراقة للعقرب في خبر أبي بصير^(٢) .

ويشير إليه خبر هارون بن حمزة الغنوي وإن كان في الحياة : « عن الفأرة والعقرب وأشباه ذلك يقع في الماء فيخرج حيّاً ، هل يشرب من ذلك الماء ويتوضّأ منه ؟ قال : يسكب منه ثلاث مرّات ، وقليله وكثيره بمنزلة واحدة ، ثمّ يشرب منه ويتوضّأ » ، لكن قال فيه : « غير الوزغ ؛ فإنّه لا ينتفع بما يقع فيه »^(٣) ، إلا أنّه أيضاً محمول على شدّة الكراهة لما فيه من

(١) الكافي : باب الوضوء من سؤر الدواب ... ج ٦ ص ٣ ج ١٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب النجاسات ج ٤ ص ١٠٥٢ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ج ٤٧ ص ١ ج ٢٣٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٣ ج ٤ ص ١ ج ٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الاسآرح ٥ ج ١ ص ١٧٢ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ج ٢١ ص ١ ج ٢٣٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١ ج ٢ ص ١ ج ٢٤ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الاسآرح ٤ ج ١ ص ١٧٢ .

السّميّة ، كما تقدّم البحث فيه في الأسار^(١) .

وكيف كان ، فلا ينبغي التأمل في شيء من أفراد تلك الكلّية بعد ما عرفت ، نعم ربّما يتأمل في اندراج الحيّة فيها وعدمه ؛ للتأمل في أنّها من ذوات الأنفس السائلة كما هو صريح المعتبر^(٢) والمنتهى^(٣) ، بل عن بعضهم نسبته إلى المعروف بين الأصحاب ، ويقتضيه ما عن المبسوط « إنّ الأفاعي إذا قتلت نجست إجماعاً »^(٤) ، أو أنّها ليست منها كما لعلّه مال إليه في جامع المقاصد^(٥) والروضة^(٦) ، بل في المدارك « إنّ المتأخّرين استبعدوا وجود النفس لها »^(٧) .

قلت : إرجاع الأمر إلى الاختبار هو اللائق ، وقبله يجري البحث السابق في الغائط والبول ، فلاحظ وتأمل .

وأما ذو النفس السائلة فميتة غير الآدمي منه نجسة إجماعاً محصلاً^(٨)

(١) في ج ١ في ذيل عبارة « مامات فيه الوزغ والعقرب » .

(٢) المعتبر : الطهارة / منزوحات البئر ج ١ ص ٧٥ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / كيفية تطهير المياه من النجاسات ج ١ ص ١٦ .

(٤) المبسوط : كتاب السلم ج ٢ ص ١٨٦ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / تطهير المياه النجسة ج ١ ص ١٤٤ .

(٦) الروضة البهية : الطهارة / منزوحات البئر ج ١ ص ٤٢ .

(٧) مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٩٣ .

(٨) ممن قال بذلك : المفيد في المنفعة : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٧٢ ، وابن

ادريس في السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٩ ، وابن سعيد في

الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٢ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / انواع

النجاسات ج ١ ص ٧ .

ومنقولاً في الغنية ^(١) والمعتبر ^(٢) والمنتهى ^(٣) والذكرى ^(٤) وكشف اللثام ^(٥) والروض ^(٦) وعن نهاية الأحكام ^(٧) والتذكرة ^(٨) وكشف الالتباس ^(٩) وغيرها ^(١٠)، بل في المعتبر والمنتهى «إنه إجماع علماء الإسلام»، كما أن ظاهر الغنية أو صريحها في الخلاف بينهم فيه.

وظاهر الجميع هنا عدم الفرق بين المائي وغيره، وهو كذلك؛ لإطلاق معاهد الإجماعات أو عمومها كغيرها من الأدلة التي ستسمعها. فإما عن ظاهر الخلاف ^(١١) من طهارة ميتة الحيوان المائي مطلقاً ضعيف، مع أنه يجوز. كما في كشف اللثام ^(١٢) وغيره. إرادته الغالب من انتفاء النفس عنه، وإلا فعلن التذكرة: «إن ميتة ذي النفس من المائي نجسة عندنا» ^(١٣) انتهى.

-
- (١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ الطهارة عن النجس ص ٤٨٩.
- (٢) المعتبر: الطهارة/ في النجاسات ج ١ ص ٤٢٠.
- (٣) منتهى المطلب: الطهارة/ اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٤.
- (٤) ذكرى الشيعة: الطهارة/ في النجاسات ص ١٣.
- (٥) كشف اللثام: الطهارة/ انواع النجاسات ج ١ ص ٤٦.
- (٦) روض الجنان: الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٦٢.
- (٧) نهاية الاحكام: الطهارة/ اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٦٩.
- (٨) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ اصناف النجاسات ج ١ ص ٧.
- (٩) كشف الالتباس: الطهارة/ اصناف النجاسات ذيل قول المصنف: «والميتة منه وخرؤه والبائن والمشيمة» ص ٢٠٧ (مخطوط).
- (١٠) كالحداثئ الناضرة: الطهارة/ في النجاسات ج ١ ص ٥٣.
- (١١) الخلاف: الطهارة/ مسألة ١٤٦ ج ١ ص ١٨٩.
- (١٢) كشف اللثام: الطهارة/ انواع النجاسات ج ١ ص ٤٦.
- (١٣) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ اصناف النجاسات ج ١ ص ٧.

كما أنَّ مراد الجميع أيضاً عدا المنتهى من الميتة ما يشمل الجلد قطعاً، بل والمنتهى وإن قال فيه : «إنَّه حكى عن الزهري عدم نجاسة جلد الميتة» ، لكتبه صرح قبل ذلك بنجاسته عندنا ، ثم قال : «وهو قول عامة العلماء» ^(١) ، كما أنَّه في الخلاف ^(٢) والانتصار ^(٣) وعن الناصريّات ^(٤) ونهاية الأحكام ^(٥) وغيرها ^(٦) الإجماع عليه أيضاً ، وكيف كان فهو بقسميه الحجة في نجاسة الميتة حتى الجلد .

مضافاً إلى ما يمكن دعواه من التواتر معنًى الحاصل بملاحظة ما ورد ^(٧) من الأمر بنزع البئر في الأخبار الكثيرة لموت الدابة والفأرة والطيور والحمامة والحمار والثور والجمال والستور والدجاجة في البئر ، قيل : ولا ينافيه طهارة البئر عندنا ؛ لأنَّ ذلك إنَّما هو لعدم انفعالها بالنجاسة ، لا لعدم نجاسة تلك الأعيان ، وإلا فلا خلاف في النجاسة بها مع التغيّر .

قلت : مع أنَّه قد يقال : إنَّ الأمر بالنزع دالٌّ على نجاسة سببه وإن قلنا باستحبابه باعتبار استقرار أكثر موارد ما أمر به له ، وعدم ثبوت مشروعيّته -حتّى من القائلين بنجاسة البئر- لشيء من المستقذرات الطاهرة كالصيد ونحوه ممّا لم يرد فيه نصٌّ بالنزع له ، ولا ينافيه ورود الأمر به لاغتسال

(١) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٤ .

(٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ٩ ج ١ ص ٦٠ .

(٣) الانتصار : الطهارة / في النجاسات ص ١٢ .

(٤) المسائل الناصريّات (ضمن الجوامع الفقهيّة) : الطهارة / مسألة ٢٠ ص ٢١٨ .

(٥) نهاية الأحكام : الطهارة / في الجلود ج ١ ص ٣٠٠ .

(٦) كتذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٧) وسائل الشيعة : انظر باب ١٥ و ١٧ و ١٨ و ١٩ من ابواب الماء المطلق ج ١ ص ١٣١ - ١٤٠ .

الجنب وموت بعض ما لا نفس له سائلة ونحوها ممّا علم طهارته ؛ إذ هو -بعد تسليم العمل به- لا ينافي حصول الظنّ الناشئ من تلك الغلبة ، اللهم إلّا أن يمنع حجّة مثل هذا الظن .

وما ورد^(١) أيضاً من الأمر في الأخبار المعتبرة المستفيضة جدّاً بإلقاء ما مات فيه الفأرة ونحوها من المرق ، والاستصباح خاصّة بالزيت والسمن ونحوهما إذا كان مائعاً ، وإلّا فيلقى الفأرة مثلاً وما يليها ، كقول الباقر (عليه السلام) في الصحيح أو الحسن : « إذا وقعت الفأرة في سمن فماتت ، فإن كان جامداً فألقها وما يليها وكل ما بقي ، وإن كان ذائباً فلا تأكله واستصبح به ، والزيت مثل ذلك »^(٢) ، والصادق (عليه السلام) في خبر السكوني : « إنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) سئل عن قدر طبخت وإذا في القدر فأرة ، قال : يهراق مرقها ويغسل اللحم ويؤكل »^(٣)

وما ورد^(٤) من النهي عن الأكل في أواني أهل الذمّة إذا كانوا يأكلون

(١) معطوف على كلمة « ما » من قوله في هذه الصفحة س ٣ : « الحاصل بملاحظة ما ورد ... » .

(٢) الكافي : باب الفارة تموت في الطعام والشراب ح ١ ج ٦ ص ٢٦١ ، تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٩٥ ج ٩ ص ٨٥ ، وسائل الشيعة : باب ٤٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ٢ ج ١٦ ص ٤٦٢ .

(٣) الكافي : باب الفارة تموت في الطعام والشراب ح ٣ ج ٦ ص ٢٦١ ، تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ١٠٠ ج ٩ ص ٨٦ ، وسائل الشيعة : باب ٤٤ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ١ ج ١٦ ص ٤٦٣ .

(٤) كما في الخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن فضاله ، عن العلا ، عن محمد بن مسلم ، عن احدهما (عليهما السلام) قال : « سألت عن آنية أهل الكتاب ، فقال :

فيها الميتة والدم ولحم الخنزير.

وما عساه يشعر به أيضاً ما ورد^(١) مستفيضاً في النهي عن مطلق الانتفاع بالميتة حتى المقطوع من الحيّ معللاً بذلك ، كإشعار النهي^(٢) عن خصوص الصلاة بجلد الميتة .

وما ورد أيضاً من المعتبرة المستفيضة جدّاً في اجتناب الماء القليل إذا مات فيها الفأرة ونحوها ، بل والكثير مع تغيير الماء ، وقد تقدّمت في محلّها .
منها : صحيح زرارة : « إذا كان الماء أكثر من راوية لم ينجسه شيء تفسّخ أو لم يفسّخ ، إلّا أن يجيء له ريح يغلب على ريح الماء »^(٣) .

وموثقة عمّار عن الصادق (عليه السلام) : « في الفأرة التي يجدها في إنائه وقد توضّأ من ذلك الإناء مراراً وغسل ثيابه أو اغتسل ، وقد كانت الفأرة متسلّخة ، فقال : إن كان رآها في الإناء قبل أن يغتسل أو يتوضّأ أو يغسل ثيابه ثمّ فعل ذلك بعدما رآها في الإناء فعليه أن يغسل ثيابه ويغسل كلّ ما أصابه ذلك الماء ويعيد الوضوء والصلاة ... »^(٤) الحديث .

ومنها : صحيحة حريز عن الصادق (عليه السلام) : « كلّما غلب الماء

لا تأكل في آنتهم اذا كانوا يأكلون فيه الميتة والدم ولحم الخنزير» .

تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٦ ج ٩ ص ٨٧ و ٨٨ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٥٤ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٤٧٥ .

(١) كما في خبري الجرجاني وعلي بن أبي المغيرة في ص ٥١٤ - ٥١٥ .

(٢) كما في مرسل الفقيه الآتي في ص ٥١١ .

(٣) الكافي : باب الماء الذي لا ينجسه شيء ح ٣ ج ٣ ص ٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣

ج ٥٦ ص ١ ج ٤٢ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب الماء المطلق ح ٩ ج ١ ص ١٠٤ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢١ ح ٤١ ج ١ ص ٤١٨ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب

الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٠٦ .

على ربح الجيفة فتوضّأ من الماء واشرب ، وإذا تغيّر الماء وتغيّر الطعم فلا تتوضّأ ولا تشرب»^(١) ، إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة التي لا يسع المقام حصرها .

ومنها : ما سمعته سابقاً فيما لا نفس له وتسمعه فيما يأتي إن شاء الله ، كالصحيح عن الصادق (عليه السلام) : « اللبن واللبأ^(٢) والبيضة والشعر والصوف والقرن والنباب والحافر وكلّ شيء ينفصل من الشاة والدابة فهو ذكي ، وإن أخذته منه بعد أن يموت فاغسله وصلّ فيه »^(٣) الحديث ، وغيره ، وهو دالّ على المطلوب من وجهين .

واحتمال المناقشة في كلّ واحد من هذه الأخبار - بالسند ، أو الدلالة بعدم العموم فيها للميتة والمائعات ، وعدم دلالة النهي عن الأكل ونحوه على النجاسة - ممّا لا ينبغي أن يصغى إليها ، خصوصاً بعدما عرفته من اتفاق الأصحاب عليه ، بل لعلّه من ضروريّات المذهب بل الدين .

فن العجيب ما في المدارك حيث قال بعد أن ذكر دليل النجاسة ممّا في المنتهى^(٤) بأنّ تحريم ما ليس بمحرّم ولا فيه ضرر كالسمّ يدلّ على النجاسة ، وقال : « إنّ فيه منعاً ظاهراً » ، ومن الأخبار المتضمّنة للنهي

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٨ ج ١ ص ٢١٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣ ح ٢ ج ١ ص ١٢ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١٠٢ .

(٢) اللبأ : أول اللبن عند الولادة . مجمع البحرين : ج ١ ص ٣٧١ مادة (لبأ) .

(٣) الكافي : باب ما ينتفع به من الميتة وما لا ينتفع به ح ٤ ج ٦ ص ٢٥٨ ، تهذيب الاحكام :

الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٥٦ ج ٩ ص ٧٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الاطعمة

الحرمة ح ٣ ج ١٦ ص ٤٤٧ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٤ .

عن أكل الزيت ونحوه ، وقال : « إنّه لا صراحة فيه بالنجاسة » ،
والصحيح الذي ذكرناه آخرأ ، وقال : « إنّ الأمر فيه بالغسل لا يتعيّن كونه
للنجاسة ، بل محتمل أن يكون لإزالة الأجزاء المتعلّقة من الجلد المانعة من
الصلاة فيه ، كما يشعر به قوله (عليه السلام) : (وصلّ فيه) : «
وبالجملة^(١) : فالروايات متظافرة بتحريم الصلاة في جلد الميتة ، بل
الانتفاع به مطلقاً ، أمّا نجاسته فلم أقف فيها على نصّ يعتدّ به ، مع أنّ ابن
بابويه روى في أوائل الفقيه مرسلأ عن الصادق (عليه السلام) أنّه (سأل
عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن والسمن والماء ، ما ترى فيه ؟ قال : لا بأس
بأن تجعل فيها ماشئت من ماء أولبن أو سمن ، وتوضأ منه واشرب ، ولكن
لا تصلّ فيه)^(٢) وذكر قبل ذلك من غير فصل يعتدّ به أنّه لم يقصد فيه قصد
المستفّين في إيراد جميع ما روه ، قال : بل إنّما قصدت إلى إيراد ما أُفتي به
وأحكم بصحّته وأعتقد أنّه حجة بيني وبين ربّي تقدّس ذكره وتعالّت
قدرته ، فالمسألة قويّة الإشكال »^(٣) انتهى .

وفيه - مع إمكان المناقشة في جميع ما ذكر حتّى ما منعه على المنتهى ،
وخصوصاً ماسمّعه منه في الصحيح ، بل وأخبار الزيت ، مع أنّه قد اعترف
سابقاً باستفادة النجاسة من نحو ذلك ، بل ليس في أكثر النجاسات دليل
صريح - أنّك قد عرفت أنّ المسألة من القطعيّات بل الضروريّات التي
لا يدانيها مثل هذه التشكيكات ، ولا يقدر فيها خلاف الصدوق إن

(١) مقول قوله « قال » في الصفحة السابقة .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب المياه ... ح ١٥ ج ١ ص ١١ ، وسائل الشيعة : باب ٣٤ من ابواب

النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠٥١ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٦٨-٢٦٩ .

كان ، ولا ما أرسله ، على أنه حكى الأستاذ الأكبر في شرح المفاتيح^(١) عن جده أنه رجع الصدوق عما ذكره في أول كتابه ، ولذا ذكر فيه كثيراً مما أفتى بخلافه ، وقد يشهد له التتبع لكتابه ، مع احتمال إرادته بما ذكره أولاً معنى آخر ليس ذا محل ذكره .

كما أن مرسله - مع عدم حجّيته في نفسه فضلاً عن صلاحيته لمعارضة غيره بل في الذكرى : « إنه شاذ لا يعارض المتواتر »^(٢) - محتمل التقيّة بإرادة بعد الدبغ ، وإرادة جلد الميتة ممّا لا نفس له كالضّب ونحوه ، بل قيل^(٣) : إنه كان عادة أعراب البوادي جعل جلد الضّب عكّة^(٤) للسمن ، ولعلّ في قوله في المرسل : « يجعل ... » إلى آخره إشعاراً بذلك ؛ باعتبار ظهور إرادة الاستمرار والاعتیاد منه ، وإرادة ما يقال فيها : إنها جلود الميتة لا أنها كذلك قطعاً ، نحو ما ورد في الكيمخت^(٥) وجلود البغال والحمر الأهلية^(٦) ، فيكون نفي البأس حينئذٍ لمكان فعل المسلم وتصرفه المحمول على

(١) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٧٥ ذيل قول المصنف : « والميتة من ذي النفس » ج ١ ص ٤٣٤ (مخطوط) .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٦ .

(٣) كما في مصابيح الظلام (للبهاني) : شرح مفتاح ٧٥ ذيل قول المصنف : « والميتة من ذي النفس » ج ١ ص ٤٣٤ (مخطوط) .

(٤) أي آنية وظرفاً للسمن .

(٥) كمؤثقة سماعة الآتية في ص ٥١٨ .

(٦) كالخبر الذي رواه الشيخ عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن عيسى ، عن عبيد ، عن أبي القاسم الصبقل وولده قال : « كتبوا إلى الرجل (عليه السلام) جعلنا الله فداك إنّنا قوم نعمل السيوف وليست لنا معيشة ولا تجارة غيرها ، ونحن مضطرون إليها ، وإنما علاجنا من جلود الميتة من البغال والحمر الأهلية ، لا يجوز في أعمالنا غيرها ، فيحلّ لنا عملها وشراؤها

الصحة ، وغير ذلك من الاحتمالات .

ولعله لذا لم يعرف حكاية خلاف الصدوق في ذلك مع أن المحكي عنه في المقنع أصرح منه في الفقيه ، حيث قال فيه : « ولا بأس أن يتوضأ من الماء إذا كان في زقّ من جلد الميتة »^(١) إلا أنه محتمل أيضاً بعض ما تقدّم وغيره ، بل ربّما احتمل فيه كالفقيه أن ذلك لعدم تعدّي نجاسة الجلد لا لعدم نجاسته .

وعلى كلّ حال فلا ريب في بطلانه ، وكيف لا؟! وقد أنكر جميع الأصحاب على ابن الجنيد^(٢) حيث قال بطهارة جلد ما كان طاهراً حال الحياة من الميتة بالدبغ ، مع موافقته في أصل النجاسة ، بل في الانتصار^(٣) والخلاف^(٤) والغنية^(٥) والذكرى^(٦) وكشف اللثام^(٧) وعن الناصريات^(٨)

وبيعها ومسمّها بأيدينا وثيابنا ونحن نصلي في ثيابنا ، ونحن محتاجون الى جوابك في هذه المسألة ياسيدنا لضرورتنا إليها ، فكتب (عليه السلام) : اجعل ثوباً للصلاة ... » .

تهذيب الاحكام : المكاسب / باب ٩٣ ح ٢٢١ ج ٦ ص ٣٧٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب ما يكتسب به ح ٤ ج ١٢ ص ١٢٥ .

(١) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٣ .

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / في الأواني والجلود ص ٦٤ .

(٣) الانتصار : الطهارة / في النجاسات ص ١٢ .

(٤) الخلاف : الطهارة / مسألة ٩ ج ١ ص ٦٠-٦٢ .

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٩ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٦ .

(٧) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٥١ .

(٨) المسائل الناصريات : الطهارة / مسألة ٢٠ ص ٢١٨ .

ونهاية الأحكام^(١) وكشف الحق^(٢) وغيرها^(٣) الإجماع على خلافه ، بل في شرح المفاتيح للأستاذ : « إنه من ضروريات المذهب كحرمة القياس »^(٤) ، كما في الذكرى^(٥) وعن التذكرة^(٦) أن « الأخبار به متواترة » .

قلت : لعله أشار بذلك إلى ما دلّ على النهي عن الانتفاع بشيء من الميتة .

منها : مكاتبة الجرجاني إلى أبي الحسن (عليه السلام) يسأله « عن جلود الميتة التي يؤكل لحمها إن ذكّي ، فكتب : لا ينتفع من الميتة بشيء بإهاب ولا عصب ... »^(٧) .

والصحيح عن عليّ بن المغيرة قال : « قلت للصادق (عليه السلام) : جعلت فداك الميتة ينتفع بشيء منها ؟ فقال : لا ، قلت : بلغنا أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) مرّ بشاة ميتة فقال : ما كان على أهل هذه الشاة إذ لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها ؟ ! قال : تلك الشاة

(١) نهاية الاحكام : الطهارة / في الجلود ج ١ ص ٣٠٠ .

(٢) كشف الحق : الطهارة / مسألة ٣ ص ٤١٠ .

(٣) كمنتهى المطلب : الطهارة / في الأواني والجلود ج ١ ص ١٩١ .

(٤) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٧٧ ذيل قول المصنف : « المشهور عدم طهارة جلد الميتة بالدباغ » ج ١ ص ٤٤١ (مخطوط) .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٦ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / في الأواني والجلود ج ١ ص ٦٨ .

(٧) الكافي : باب ما ينتفع به من الميتة وما لا ينتفع به ح ٦ ج ٦ ص ٢٥٨ ، تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٥٨ ج ٩ ص ٧٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ٧ ج ١٦ ص ٤٤٨ .

لسودة^(١) بنت زمعة زوجة النبي (صلى الله عليه وآله) وكانت شاة مهزولة لا ينتفع بلحمها فتركوها حتى ماتت ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : ما كان لأهلها إن لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها ؛ أي تذكي «^(٢) .

وموثق أبي مریم قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : السخلة التي مرّ عليها رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهي ميتة فقال : ما ضرّ أهلها لو انتفعوا بإهابها ، فقال أبو عبد الله (عليه السلام) : لم تكن ميتة يا أبا مریم ، لكنها كانت مهزولة فذبحها أهلها فرموا بها ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : ما كان على أهلها لو انتفعوا بها «^(٣) ، ولا منافاة بين الخبرين ؛ لاحتمال تعدّد السخلتين .

وخبر أبي بصير عن الصادق (عليه السلام) في حديث : « إنّ عليّ بن الحسين (عليهما السلام) كان يبعث للعراق فيؤثّق بالفرو ، فإذا حضرت الصلاة ألقاه وألقى القميص الذي يليه ، فكان يسأل عن ذلك فقال : إنّ أهل العراق يستحلّون لباس جلود الميتة ويزعمون أنّ دباغه ذكاته «^(٤) .

(١) في المصدر : « تلك شاة لسودة » .

(٢) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ١١ ما تجوز الصلاة فيه من اللباس ... ح ٧ ج ٢ ص ٢٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ٦١ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٨٠ ، وفي الوسائل : عن علي بن أبي المغيرة .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب الصيد والذبائح ح ٤٢١٠ ج ٣ ص ٣٤١ ، وسائل الشيعة : باب ٦١ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠٨١ ، وفيها : لو انتفعوا باهابها .

(٤) الكافي : باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه ... ح ٢ ج ٣ ص ٣٩٧ ، تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ... ح ٤ ج ٢ ص ٢٠٣ ، وسائل الشيعة : باب ٦١ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٨٠ .

كخبر ابن الحجاج عن الصادق (عليه السلام) في حكاية ذلك عن أهل العراق وزاد: «ثم لم يرضوا أن يكذبوا في ذلك إلا على رسول الله (صلى الله عليه وآله)»^(١).

وفي المرسل عن دعائم الاسلام عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: «الميتة نجسة وإن دبغت»^(٢)، إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة الدالة بأنواع الدلالة المنجبر ضعفها سنداً ودلالةً - لو كان - بما عرفت.

فمن العجيب بعد ذلك كله والاستصحاب ونحوه وصدق الميتة بعد الدبغ وظاهر الآية^(٣) موافقة الكاشاني في مفاتيحه^(٤) لابن الجنيد في التطهير بالدبغ، معللاً له بأن عدم جواز الانتفاع لا يستلزم النجاسة، على أنه ورد في جواز الانتفاع بها في غير الصلاة أخبار كثيرة، وأيضاً فإن المطلق يحمل على المقيّد.

لكنه لا عجب بعد اختلال الطريقة، مع ما في تعليقه من منع عدم الاستلزام إن أراد الدلالة العرفية، خصوصاً على ما قيل^(٥): إنه لا معنى

(١) الكافي: باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه... ح ٥ ج ٣ ص ٣٩٨، تهذيب الاحكام: الصلاة/ باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس... ح ٦ ج ٢ ص ٢٠٤، وسائل الشريعة: باب ٦١ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٨١.

(٢) دعائم الاسلام: ذكر طهارات الجلود والعظام والشعر.... ج ١ ص ١٢٦، مستدرک الوسائل: باب ٣٩ من ابواب النجاسات ح ٦ ج ٢ ص ٥٩٢.

(٣) أي قوله تعالى: «إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير...» سورة البقرة: الآية ١٧٣.

(٤) مفاتيح الشرائع: الصلاة/ مفتاح ٧٧ ج ١ ص ٦٨-٦٩.

(٥) كما في مصابيح الظلام (للبيهاني): شرح مفتاح ٧٧ ذيل قول المصنف: «في غير الصلاة أخبار كثيرة» ج ١ ص ٤٤٣ (مخطوط).

للطهارة الشرعية سوى عدم المنع عن الصلاة والأكل والشرب ونحوهما بالنسبة إليه وإلى ملاقيه وملاقي ملاقيه وهكذا ، ولا للنجاسة الشرعية إلا المنع كذلك . على أن المانع هنا من تمام الانتفاعات ليس إلا النجاسة إجماعاً منقولاً^(١) إن لم يكن محصلاً بل ضرورة ، مضافاً إلى عدم قائل بالفصل ؛ إذ ابن الجنيد يجوز جميع الانتفاعات بعد الدبغ عدا الصلاة .

وأما دعواه كثرة الأخبار بجواز الانتفاع ، ففيه : أننا لم نعر إلا على مرسل الصدوق^(٢) ، وهو - مع عدم ذكر الدبغ فيه - قد عرفت ما فيه .

وخبّر الحسين بن زرارة عن الصادق (عليه السلام) : « عن جلد شاة ميتة يدبغ فيصب فيه اللبن والماء ، فأشرب منه وأتوضأ ؟ قال : نعم ، وقال : يدبغ فينتفع به ولا يصلّي فيه ... »^(٣) ، وهو - مع الغض عن سنده وموافقه للعامة^(٤) - قاصر عن معارضة ما تقدّم من وجوه حتى المطلق منها .

وخبّر الصيقل قال : « كتبت إلى الرضا (عليه السلام) : إنّي أعمل أغماد السيوف من جلود الحمر الميتة ، فيصيب ثيابي ، فأصلّي فيها ؟ فكتب إليّ : اتّخذ ثوباً لصلّاتك ، فكتبت إلى الجواد (عليه السلام) : كنت كتبت إلى أبيك بكذا وكذا فصعب عليّ ذلك ففصرت أعملها من جلود الحمر الوحشية الذكيّة ، فكتب إليّ : كلّ أعمال البرّ بالصبر يرحمك الله ، فإن كان ما تعمل وحشياً ذكياً فلا بأس »^(٥) .

(١) نقله البهائي في مصابحه ، راجع المصدر السابق .

(٢) المتقدم في ص ٥١١ .

(٣) تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٦٧ ج ٩ ص ٧٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣٤ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ٧ ج ١٦ ص ٤٥٣ .

(٤) المغني (لابن قدامة) : ج ١ ص ٥٥ ، بداية المجتهد : ج ١ ص ٨٠ .

(٥) الكافي : باب الرجل يصلّي في الثوب وهو غير طاهر ... ح ١٦ ج ٣ ص ٤٠٧ ، تهذيب

وهو- مع الطعن في سنده- محتمل لإرادة غير معلوم التذكية بل مظنونها ، لغلبة عدمها في الحمر الأهلية ، وإلا لو أريد الميتة واقعاً لكن مع الدبغ كما يقوله الخصم لم يكن وجهه للأمر باتخاذ الثوب ولا لاشتراط عدم البأس بالذكاة .

كاحتمال موثقة سماعة قال : « سألته عن جلد الميتة المملوح وهو الكيمخت ، فرخص به ، وقال : إن لم تمسه فهو أفضل ... » ^(١) إلى آخرها . خصوصاً بعدما في خبر ابن أبي حمزة : « إن رجلاً سأل أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا عنده عن الرجل يتقلد السيف ويصلي فيه ؟ قال : نعم ، فقال الرجل : إن فيه الكيمخت ، قال : وما الكيمخت ؟ قال : جلود دواب ، منه ما كان ذكياً ، ومنه ما يكون ميتة ، فقال : ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه ... » ^(٢) الحديث ؛ إذ هو كالصریح في كون المراد بالكيمخت غير معلوم التذكية .

وكيف كان فلا ينبغي الإصغاء إلى هذه الخرافات ، ولا تضييع العمر في التشكيك في الضروريات ، وأطرف شيء قوله : « إن المطلق يحمل على المقيد » ، مع أن في تلك الأدلة ما لا يصلح لذلك ، على أنه كيف يتخیل جواز تحكيم مثل هذا المقيد على مثل ذلك المطلق ؟! ولعل إطالة البحث في

الاحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ... ح ١٥ ج ٢ ص ٣٥٨ ، وسائل الشیعة : باب ٣٤ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٥٠ .

(١) تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٦٨ ج ٩ ص ٧٨ ، وسائل الشیعة : باب ٣٤ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ٨ ج ١٦ ص ٤٥٤ .

(٢) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ... ح ٦٢ ج ٢ ص ٣٦٨ ، وسائل الشیعة : باب ٥٠ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٧٢ .

ذلك تضييع للعمر فيما لا ينبغي ؛ لما عرفت من ضرورة الحكم عندنا .
 فلا إشكال حينئذٍ في حرمة استعماله فيما كانت الطهارة شرطاً فيه من
 الأكل والشرب ونحوهما ، بل قد يقال بجرمة الانتفاع به مطلقاً كما
 حكى ^(١) عن جمهور الأصحاب التصريح به .
 نعم عن التذكرة ^(٢) والمنتهى ^(٣) التردد فيه بالنسبة لليابس ، لكن فيهما
 أنّ « المنع أقرب » كما عن الشهيدين ^(٤) التصريح به ، بل في شرح المفاتيح
 للأستاذ : « إنّه ليس محلّ خلاف وإن وقع في الذخيرة نوع تردد فيه ،
 وليس بمكانه » ^(٥) انتهى .

قلت : وهو كذلك ؛ لإطلاق الأدلة ، إلّا أنّه لا يترتب عليه فساد
 العبادة فيما لو اتخذ منه مثلاً حوضاً يسع أزيد من كرّ مثلاً فتوضاً منه كما
 صرح به في القواعد ^(٦) وكشف اللثام ^(٧) ؛ إذ المحرّم عليه جعل الماء فيه
 لإفراغه عنه ، نعم لو قلنا بوجوب الإفراغ عليه ، وباقتضاء الأمر بالشيء
 النهي عن الضدّ وكان الوضوء ضدّاً ، اتّجه الحكم بالفساد حينئذٍ ، كما قد
 يتّجه لو استعمله في نفس العبادة فيما لو ارتمس فيه مثلاً ، بل الأحوط ترك

(١) كما في مصابيح الظلام (للبهاني) : شرح مفتاح ٧٧ ذيل قول المصنف : « المشهور عدم طهارة جلد الميتة » ج ١ ص ٤٤١ (مخطوط) .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / الأواني والجلود ج ١ ص ٦٨ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / الأواني والجلود ج ١ ص ١٩٢ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٦ ، وروض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٧٢ .

(٥) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٧٧ ذيل قول المصنف : « المشهور عدم طهارة جلد الميتة » ج ١ ص ٤٤١ (مخطوط) .

(٦) قواعد الاحكام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٧) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٥١ .

الوضوء فيه أيضاً؛ لصدق استعمال جلد الميتة، كما اختاره الأستاذ في كشف الغطاء^(١).

وهل يدخل في الانتفاع المحرم نحو التسقيف به، والإحراق لتسخين الماء لوقلنا بجواز أصل إحراق الحيوان؟ وجهان، من الشك في تناول الأدلة لمثله وعدمه.

وأما ميتة الآدمي من ذي النفس فنجسة بلا خلاف أجده فيه^(٢)، بل في الخلاف^(٣) والغنية^(٤) والمعتبر^(٥) والمنتهى^(٦) والذكرى^(٧) والروض^(٨) وعن ظاهر الطبريات^(٩) والتذكرة^(١٠) وصريح نهاية الأحكام^(١١) وكشف الالتباس^(١٢) وغيرها^(١٣) الإجماع عليه، وهو الحجة، مضافاً إلى إطلاق أو

(١) كشف الغطاء: ما يتطهر منه من النجاسات ص ١٧٤.

(٢) ممن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٧، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ باب الانجاس ص ٢٢، والعلامة في القواعد:

الطهارة/ أنواع النجاسات ج ١ ص ٧، والشهيد في الدروس: الطهارة/ في النجاسات ص ١٦.

(٣) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٤٨٨ ج ١ ص ٧٠٠.

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ الطهارة/ عن النجس ص ٤٨٩.

(٥) المعتبر: الطهارة/ في النجاسات ج ١ ص ٤٢٠.

(٦) منتهى المطلب: الطهارة/ اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٤.

(٧) ذكرى الشيعة: الطهارة/ في النجاسات ص ١٣.

(٨) روض الجنان: الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٦٢.

(٩) نقله عنها في مفتاح الكرامة: الطهارة/ أنواع النجاسات ج ١ ص ١٣٨.

(١٠) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ اصناف النجاسات ج ١ ص ٧.

(١١) نهاية الأحكام: الطهارة/ اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٦٩.

(١٢) كشف الالتباس: الطهارة/ اصناف النجاسات ذيل قول المصنف: «والميتة منه وخرؤه والبائن والمشيمة» ص ٢٠٧ (مخطوط).

(١٣) ككشف اللثام: الطهارة/ أنواع النجاسات ج ١ ص ٤٦، وذخيرة المعاد: الطهارة/ فيما

عموم بعض ما تقدّم في ميتة ذي النفس غيره .

والى قول الصادق (عليه السلام) في خبر إبراهيم بن ميمون بعد أن سأله عن الرجل يقع ثوبه على جسد الميت : « إن كان غسّل الميت فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه ، وإن لم يغسّل فاغسل ما أصاب ثوبك منه » ^(١) كقوله (عليه السلام) في حسن الحلبي أو صحيحه أيضاً : « ... يغسل ما أصاب الثوب » ^(٢) بعد أن سئل مثل ذلك .

والى ما عن الطبرسي في احتجاجه أنّه قال : « ممّا خرج عن صاحب الزمان (عليه السلام) إلى محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري حيث كتب إليه : روي لنا عن العالم (عليه السلام) أنّه (سئل عن إمام قوم صلى بهم بعض صلاته وحدثت عليه حادثة ، كيف يعمل من خلفه ؟ فقال : يؤخر ، ويتقدّم بعضهم ويتمّ صلاتهم ، ويغتسل من مسّه) التوقيع : ليس على من نحاه إلّا غسل اليد ، وإذا لم يحدث حادثة تقطع الصلاة يتمّ صلاته مع القوم » ^(٣) .

وعنه أيضاً قال : « وكتب إليه : وروي عن العالم (عليه السلام) أنّ من مسّ ميتاً بجرارته غسل يده ، ومن مسّه وقد برد فعليه الغسل ، وهذا الميت في هذه الحالة لا يكون إلّا بجرارته ، فالعمل في ذلك على ما هو ؟

يتبعها ص ١٤٧ .

(١) الكافي : باب الكلب يصيب الثوب والجسد ح ٥ ج ٣ ص ٦١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٩٨ ج ١ ص ٢٧٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٤ من ابواب التجاسات ح ٢ ج ١٠٥٠ .

(٢) الكافي : باب غسل من غسل الميت ... ح ٤ ج ٣ ص ١٦١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٩٩ ج ١ ص ٢٧٦ .

(٣) الاحتجاج : ص ٤٨٢ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب غسل المس ح ٤ ج ٢ ص ٩٣٢ .

ولعلّه ينحّيه بثيابه ولا يمسّه ، فكيف يجب عليه الغسل ؟ التوقيع : إذا مسّه على هذه الحالة لم يكن عليه إلّا غسل يده» ^(١) وعن الشيخ في كتاب الغيبة ^(٢) روايته مسنداً . إلى غير ذلك من الأخبار ممّا مرّ ويمرّ عليك إن شاء الله .

ثمّ إنّ ظاهر التوقيعين بل صريحهما كسابقهما من الأخبار والإجماعات كون النجاسة هنا كغيرها من النجاسات في جريان جميع الأحكام التي منها غسل الملاقى وحرمة أكله وشربه ، فما في المفاتيح من الميل إلى إنكار ذلك هنا بل ومطلق الميئة كاد يكون إنكار ضروري مذهب بل دين .

قال بعد حسن الحلبي : «لادلالة فيه ؛ لإمكان أن يكون المراد منه إزالة ما أصاب الثوب ممّا على الميت من رطوبة أو قذر تعدياً إليه ؛ إذ لو كان الميت نجس العين لم يطهر بالتغسيل - ثمّ قال :- والمستفاد من بعض الأخبار عدم تعدي نجاسة الميتة مطلقاً ، ولا بُعد فيه ؛ لأنّ معنى النجاسة لا ينحصر في وجوب غسل الملاقى كما يأتي بيانه في حكم نجاسة الكافر» ، وقد قال هناك بعد ذكره ما دلّ من الأخبار على عدم النجاسة : «وفي هذه الأخبار دلالة على أنّ معنى نجاستهم خبثهم الباطني ، لا وجوب غسل الملاقى كما مرّت الإشارة إليه» ^(٣) انتهى .

وفيه من الغرابة ما لا يخفى إن أراد عدم النجاسة بالمعنى المعروف فيه نفسه أيضاً فضلاً عن ملاقيه كما يشعر به ذيل عبارته ، بل وتعليله بعدم طهارته بالغسل لو كان نجساً عيناً ، وكأنّه هو الذي ألجأه إلى تلك الدعوى ،

(١) الاحتجاج : ص ٤٨٢ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب غسل المس ح ٥ ج ٢ ص ٩٣٢ .

(٢) الغيبة : ص ٢٣٠ .

(٣) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٧٥ و ٧٩ ج ١ ص ٦٦-٦٧ و ٧١ .

كما أنّه أُلجأ الشافعي^(١) إلى القول بعدم نجاسة الآدمي بالموت ، وهو اجتهد في مقابلة النصّ واستبعاد لغير البعيد ؛ إذ الطهارة والنجاسة من الأمور التعبدية ، كحصول الطهارة للكافر بالإسلام ، والعصير بالنقص ، والبرّ وجوانبها وآلات النزع بتمامه على القول بالنجاسة ، وغير ذلك .

مضافاً إلى ما سمعته من الأخبار الآمرة بغسل الثوب واليد من المباشرة ، واحتمال إرادة غسله من رطوبات الميت والقذارة كما ذكره - مع بُعده في بعضها - دالّ على النجاسة أيضاً ، وإلاّ لما أمر بخصوص الغسل ، وتقييد الرطوبة في كلامه بالنجسة بالذات ينافي عطفه القذر عليها ؛ إذ هي حينئذٍ نوع منه أو عينه ، وحمل القذر على النجس العيني والرطوبة على العارض بغير الموت وإن أمكن في كلامه ، لكنّه تصرف بغير إذن المالك بالنسبة للخبر ، بل تشبّه محض ، وكذا إن أراد عدم التعدي خاصة وإن كان نجساً في نفسه إلاّ أنّه من النجاسات الحكيمية ؛ لما عرفت من الإجماع بقسميه والأخبار على خلافه ، خصوصاً ما استفاض منها بإلقاء ما مات فيه الفأرة ونحوها من المائعات كالماء والدهن والمرق وغيرها .

نعم ظاهر السرائر^(٢) عدم تعدي نجاسة ما يلاقي الميت ولورطباً إلى غيره كذلك ، كما أنّه احتمله العلامة^(٣) في خصوص اليباس الملاقي للميت مع حكمه بنجاسة الملاقي اليباس ، وما أبعد ما بينه وبين الكاشاني ، وسيأتي البحث فيه إن شاء الله .

وكيف كان ، فينبغي استثناء المعصوم (عليه السلام) والشهيد ومن

(١) المجموع : ج ٥ ص ١٨٥ .

(٢) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٣ .

(٣) نهاية الاحكام : الطهارة / انواع المطهرات ج ١ ص ٢٩٢ .

شرع له تقدّم الغسل على موته كالمرجوم فاغتسل من ميّت الآدمي ، وفاقاً لكشف اللثام^(١) وعن الميسي^(٢) ؛ للأصل المقرّر بوجوه ، ولما ورد في النبيّ (صلى الله عليه وآله) أنّه «... طاهر مطهر...»^(٣) ، كالزهراء البتول (عليها السلام)^(٤) ويتمّ في غيرهما من المعصومين بعدم القول بالفصل ، وبالقّطع بالاشتراك في علّة ذلك ، ولظهور ما دلّ^(٥) على سقوط الغسل للشهيد بعدم نجاسته بهذا الموت إكراماً وتعظيماً له من الله تعالى شأنه ، بل لم يجعله (عزّ وجلّ) موتاً ، فقال عزّ من قائل : «وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ»^(٦) كظهور ما دلّ^(٧) على مشروعيّة تقدّم الغسل في جريان أحكام الغسل المتأخّر عليه التي منها عدم النجاسة ، ولا استبعاد في ذلك وإن تقدّم بعد مجيء الدليل ، كما تقدّم البحث فيه في أحكام الأموات^(٨) .

كلّ ذا مع قصور ما دلّ^(٩) على التنجيس من الأخبار وإطلاق بعض معاهد الإجماع عن تناول مثل هذه الأفراد ، بل قد يدعى ظهور النصوص بل

(١) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٥١ .

(٢) لم نجد مخطوطها .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٨٦ ج ١ ص ٤٦٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٦٠ ح ٣ ج ١ ص ٩٩ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب غسل المس ح ٧ ج ٢ ص ٩٢٨ .

(٤) مستدرک الوسائل : باب ٣٠ من ابواب غسل الميت ذيل ح ١٤ ج ٢ ص ٢٠٣ .

(٥) وسائل الشيعة : انظر باب ١٤ من ابواب غسل الميت ج ٢ ص ٦٩٨ .

(٦) سورة آل عمران : الآية ١٦٩ .

(٧) وسائل الشيعة : انظر باب ١٧ من ابواب غسل الميت ج ٢ ص ٧٠٣ .

(٨) في ج ٤ ص ١٥٦ .

(٩) تقدمت الاشارة الى بعض الأخبار الدالة على النجاسة في ص ٥٢١ .

والفتاوى في غيرها ، سيما الأخيرين ممن شرع تغسيله بعد موته ، أو لم يشرع هواناً به ، خصوصاً إن قلنا بالتلازم بين النجاسة وغسل المس ولم نوجبه بمسهما كما سيأتي البحث فيه إن شاء الله^(١) .

وألق جماعة منهم الشهيد في الذكرى^(٢) والمحقق الثاني في جامع المقاصد^(٣) والسيد في مداركه^(٤) بهذه الثلاثة الميت من الانسان قبل البرد ، فلا يجب الغسل - بالفتح - بمباشرته ؛ للأصل المقرر بوجوه ، وعدم القطع بالموت ، بل في الحقائق : « إنا نمنع انفصال الروح في هذا الحال تماماً ؛ إذ هي بعد خروجها من البدن يبقى لها اتصال كاتصال شعاع الشمس بعد غروبها بما أشرقت عليه ، وآثار ذلك الاتصال باقية ، فإذا برد انقطع وعلم خروجها بجميع متعلقاتها وآثارها ... »^(٥) إلى آخره .

ولظهور التلازم بين الغسل - بالفتح - والغسل - بالضم - لاشتراكهما في العلة وهي النجاسة ، كما يومئ إليه تلازمهما في غير محلّ البحث وجوداً وعدمًا ، ومنه سقوطهما معاً بمس الشهيد ونحوه .

كإيحاء مكاتبة الحسن بن عبيد إلى الصادق (عليه السلام) وصحيحة الصفار ، ففي الأوّل كتب إليه : « هل اغتسل أمير المؤمنين (عليه السلام) حين غسل رسول الله (صلى الله عليه وآله) عند موته ؟ فأجابه (عليه السلام) : النبي (صلى الله عليه وآله) طاهر مطهر ، لكن فعل

(١) في ص ٥٧٤ .

(٢) ذكرى الشيعة / الطهارة / توابع غسل الاموات ص ٧٩ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٩ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٧١ .

(٥) الحقائق الناضرة : الطهارة / غسل مس الميت ج ٣ ص ٣٣٧ .

أمير المؤمنين (عليه السلام)، وجرت به السنة»^(١) الحديث.

وفي الثاني كتب إليه: «رجل أصاب يديه أو بدنه ثوب الميت الذي يلي جلده قبل أن يغسل، هل يجب عليه غسل يديه أو بدنه؟ فوقع (عليه السلام): إذا أصاب يدك جسد الميت قبل أن يغسل فقد يجب عليك الغسل»^(٢) ولما لم يجب الغسل - بالضم - بالمس في هذا الحال نصاً وفتوى كما ستعرف لم يجب بالفتح.

ولإطلاق نفي البأس أو عموميه في خبر إسماعيل بن جابر لما دخل على الصادق (عليه السلام) حين موت ابنه إسماعيل فجعل يقبله وهو ميت، فقال له: «جعلت فداك أليس لا ينبغي أن يمس الميت بعد أن يموت، ومن مسه فعليه الغسل؟ فقال: أما بحرارته فلا بأس، إنها ذاك إذا برد»^(٣) الحديث.

كصحيح ابن مسلم عن الباقر (عليه السلام): «مس الميت عند موته وبعد غسله والقبلة ليس بها بأس»^(٤).

وفي الكلّ نظر؛ لانقطاع الأصل بإطلاق الأخبار السابقة ومعاقدة جملة من الإجماعات على نجاسة الآدمي بالموت، كما إطلاق الإجماع أيضاً على

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٨٦ ج ١ ص ٤٦٩، الاستبصار: الطهارة/ باب ٦٠

ح ٣ ج ١ ص ٩٩، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب غسل المس ح ٧ ج ٢ ص ٩٢٨.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٣ ج ١ ص ٤٢٩، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب

غسل المس ح ٥ ج ٢ ص ٩٢٨.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ١١ ج ١ ص ٤٢٩، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب

غسل المس ح ٢ ج ٢ ص ٩٢٧.

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٥ ج ١ ص ٤٣٠، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب

غسل المس ح ١ ج ٢ ص ٩٣١.

نجاسة مطلق ذي النفس به ، ومنه الانسان ، وبصريح المروي في الاحتجاج المتقدم سابقاً^(١) .

ولمنع عدم القطع بالموت ؛ إذ هو- مع أنه موكول إلى العرف كموت غيره من ذوات الأنفس- مستفاد من الأخبار أيضاً ، خصوصاً ما دل^(٢) منها على التفصيل بين الحالين للميت .

على أنه لو لم يحصل الموت إلّا بالبرودة لم يجز دفنه ولا تغسيله ، بل ولا يجري شيء من أحكام الأموات عليه بالنسبة إلى أمواله ونسائه وغيرها ، وهو ممّا يقطع بفساده في البعض إن لم يكن في الكل ، بل في الروض أنه « لم يقل أحد بعدم جواز دفنه قبل البرودة ، خصوصاً صاحب الطاعون ، وقد أطلقوا القول باستحباب التعجيل مع ظهور علامات الموت »^(٣) انتهى .

وما سمعته من الحقائق بعد تسليمه لا ينافي صدق اسم الموت وتحققه مع ذلك التعلّق ، كمنع دعوى التلازم بين المضموم والمفتوح ؛ لتعليق الأول نصّاً وفتوى على البرودة والثاني على الموت ، واتفاق تلازمهما وجوداً وعدمًا في غالب الأوقات لا يقتضي الاشتراك في العلة .

والمكاتبة الأولى مشعرة بانتفاء غسل المسّ لانتفاء النجاسة في خصوص موت النبي (صلى الله عليه وآله) ونحوه ، ولعله لأنّ علته مركبة من النجاسة الموتيّة والبرودة ، فانتفاء أحدهما علة تامّة في عدمه ، وهو لا ينافي كون علة النجاسة الموت بالنسبة إلى غير النبي (صلى الله عليه وآله) ، نعم

(١) في ص ٥٢١...

(٢) كخبر اسماعيل بن جابر المتقدم قريباً .

(٣) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١٣ .

ذلك يقتضي عدم انفكاك غسل المسّ لغيره أيضاً عن النجاسة لا العكس ، ولعلنا نقول به .

ولا ينافيه تحقق غسل المسّ بدون نجاسة ما حصل المسّ به ، كما لو ممّسه مع الجفاف بناءً على عدم النجاسة بذلك ، أو ممّس ما لا تحلّه الحياة منه كالظفر مثلاً ؛ لأنّ المراد نجاسة جملة الميت في حدّ ذاتها وإن اتفق عدم حصول النجاسة بالنسبة إلى خصوص الجزء المباشر الذي تحقق به صدق المسّ ، فتأمل فإنّه قد يدقّ .

ولا إشعار في المكاتبة الثانية إذا كان لفظ الغسل فيها بفتح الغين ، كما هو كذلك بقرينة السؤال ، فيكون اللام فيه للعهد الذكري ، بل وكذا لا إشعار إذا كان بالضمّ أيضاً ، سيّما إذا أُريد من لفظ « قد » الإهمال لا التحقق على معنى ما ضوّية المضارع ، فتأمل جيّداً .

ولظهور نفي البأس في الخبر بالنسبة للغسل بالضمّ ، وعليه يحمل ما في الصحيح الذي بعده .

ومن ذلك كلّه كان خيرة التذكرة^(١) والقواعد^(٢) والروض^(٣) وكشف اللثام^(٤) والرياض^(٥) النجاسة وإن لم يبرد كما عن المبسوط^(٦) ، وربّما يقتضيه إطلاق المصنّف وغيره^(٧) ، بل قد يظهر من التذكرة الإجماع عليه ،

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل مسّ الاموات ج ١ ص ٥٩ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢٢ .

(٣) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١٣-١١٤ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ١٤١ .

(٥) رياض المسائل : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٨٤ .

(٦) المبسوط : الطهارة / في ذكر الاغسال ج ١ ص ٣٧ و ١٧٩ .

(٧) كالجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٢ .

حيث قال : « لومته قبل برده فالأقرب وجوب غسل اليد ؛ لأنه لاقي نجاسة ، إذ الميت نجس عندنا »^(١) .

بل في الرياض^(٢) أرسل حكاية الإجماع على النجاسة قبل البرودة عن الخلاف والمعتبر والتذكرة والمنتهى ، لكنه وهم قطعاً ؛ إذ معقد الإجماع في هذه الكتب مطلق لا تعرض فيه للبرودة والحرارة ، بل محتمل قوياً كغيره من المعاهد لإرادة النجاسة في الجملة في مقابلة قول الشافعي بالطهارة ، ولذا حكاها في كشف اللثام^(٣) عنها كذلك أي مطلقاً ، وهو واسطته في النقل غالباً كما لا يخفى على الممارس لكتايبهما ، فكان عليه حكايته مثله ، بل في المنتهى بعد أن حكى عن المبسوط وجوب غسل اليد قال : « وعندي فيه نظر »^(٤) ، وكيف كان فالأقوى النجاسة لما عرفت ، والله أعلم .

نعم لا نجاسة بعد تغسيله قطعاً وإجماعاً .

وفي إلحاق المتيمم لفقد الماء مثلاً وفاقد الخليطين ونحوهما من الأعذار نظر وتأمل ، خصوصاً الأول ، ينشأ من استصحاب النجاسة وغيره مما دلّ عليها ، فلا يخرج عنها إلا بالمتيقن ، مع عدم ثبوت قيام التراب مقام الماء في رفع الخبث ، ومن ظهور قيامها حال التعذر مقام الغسل الصحيح ؛ لاقتضاء الأمر الإجزاء ونحوه ، لكن إلحاق لا يخلو من قوة ، خصوصاً في فاقد الخليطين ، والاحتياط لا يترك .

﴿ وكلما ينجس ﴾ من الحيوان ﴿ بالموت فما قطع من جسده فهو

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل مس الاموات ج ١ ص ٥٩ .

(٢) رياض المسائل : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٨٤ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ١٤١ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / غسل مس الاموات ج ١ ص ١٢٨ .

نجس حيّاً كان ﴿المقطوع منه﴾ أو ميتاً ﴿بلا خلاف يعرف فيه ، كما اعترف به في المعالم^(١) ، واستظهره في الحقائق^(٢) ، بل في المدارك : «إنه مقطوع به في كلام الأصحاب»^(٣) ، وفي شرح المفاتيح للأستاذ الأكبر : «إن أجزاء الحيوان التي تحلّها الحياة تنجس بالموت وإن قطعت من الحيّ باتّفاق الفقهاء ، بل الظاهر كونه إجماعياً ، وعليه الشيعة في الأعصار والأمصار...»^(٤) إلى آخره .

وعن الذخيرة أن «المسألة كأنها إجماعية ، ولولا الإجماع لم نقل بها ؛ لضعف الأدلة»^(٥) انتهى^١ .

وفي كشف اللثام أن «الحكم باستواء الأجزاء المنفصلة من الحيّ والميت ممّا قطع به الفاضلان ومن بعدهما ، ولم أظفر لمن قبلهما بنصّ على أجزاء الحيّ إلّا على إليات الغنم»^(٦) انتهى^١ .

قلت : وهو كذلك ، لكن في الخلاف^(٧) الإجماع على وجوب الغسل لمن مس قطعة من ميت أو حيّ وكان فيها عظم ، ولعلّه لازم النجاسة ؛ لما عرفت من لزوم غسل المسّ لها دون العكس ، وفي التذكرة : «كلّما أبين من الحي ممّا تحلّه الحياة فهو ميت ، فإن كان من آدمي فهو نجس عندنا

(١) معالم الدين : الطهارة / اصناف النجاسات ص ٢٢٣ .

(٢) الحقائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ٧٢ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٧١ .

(٤) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٧٥ ذيل قول المصنف : «والميتة من ذي النفس» ج ١ ص ٤٣٥ (مخطوط) .

(٥) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٤٧ .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٤٨ .

(٧) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٩٠ ج ١ ص ٧٠١ .

خلفاً للشافعي»^(١) وظاهره الإجماع، كصرح به أيضاً فيها^(٢) متأبلاً من المسلمين عدا الزهري بالنسبة إلى جلد الميتة، كالذي سمعته سابقاً^(٣) من المنتهى وغيره.

وكيف كان، فبدل عليه -مضافاً إلى ذلك- الاستصحاب في خصوص المقطوع من الميت، بل وإطلاق ما سمعته ممّا دلّ على نجاسة الميتة، لظهورها في عدم اشتراط الاتصال والاجتماع بالنسبة إلى ذلك، سيما والحكم -النجاسة- ممّا لا يتفاوت فيه الحالان كما في الكلب والخنزير ونحوهما، بل تعليل طهارة الصوف في صحيحة الحلبي^(٤) بعدم الروح فيه كالصرح في علّة الموت للنجاسة وأنه المناط فيها، كما هو الظاهر من غيرها ممّا علّق فيه الحكم على الميتة ممّا يشعر بالعلّة أيضاً، بل ينبغي القطع به من تتبّع تضاعيف الأدلة في المقام وفي انفعال القليل والبرّ والكرّ بالتغيّر والحلّ والحرمة، سيما ما ستسمعه في إليات الغنم ونحوها.

ومن ذلك يستفاد حكم المقطوع من الحيّ أيضاً؛ لوجود العلّة فيه، ولعلّ ذا هو الذي أشار إليه في المنتهى^(٥) حيث استدلّ على ما نحن فيه

(١) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ اصناف النجاسات ج ١ ص ٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) في ص ٥٠٧.

(٤) رواه الشيخ باسناده عن احمد بن محمد، عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة، عن عبد الله بن مسكان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس بالصلاة فيما كان من صوف الميتة؛ إنّ الصوف ليس فيه روح...».

تهذيب الاحكام: الصلاة/ باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس... ح ٦٢ ج ٢

ص ٣٦٨، وسائل الشيعة: باب ٦٨ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٨٨.

(٥) منتهى المطلب: الطهارة/ اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٥.

بوجود معنى الموت في الأجزاء سواء أخذت من حيٍّ أو ميّت ؛ لوجود المعنى في الحالين .

فما في المدارك من أنّ «ضعفه ظاهر؛ إذ غاية ما يستفاد من الأخبار نجاسة جسد الميّت، وهو لا يصدق على الأجزاء قطعاً، نعم يمكن القول بها في خصوص المقطوع من الميّت استصحاباً، مع أنّه لا يخفى ما فيه»^(١)، في غير محله، وإلا لاقتضى طهارة من قطع قطعاً ثمّ مات، بل ومن فعل به كذلك بعد الموت، وهو من المقطوع بفساده، خصوصاً الثاني، وانسحاق الجملة والاجتماع في بعض أدلّة الميتة إلى الذهن انسياق مورد وغلبة لا شرطية في الحكم، كما هو واضح.

ويزيده تأييداً الأمر^(٢) بغسل الشعر المأخوذ من الميتة؛ إذ هو ليس إلّا لإزالة ما استصحبه من الأجزاء، والاقتصار على طهارة الأجزاء المخصوصة من الميتة كالصوف ونحوه في الصحيح وغيره كما سيأتي.

وكذا احتمال المناقشة بأنّه لو كان علّة النجاسة الموت لاقتضى نجاسة بعض أجزاء بدن الحيّ حال الاتصال، لتحقيق الموت فيها معه؛ لوضوح ضعفه كما اعترف به في كشف اللثام^(٣) بمنع تحقق صدق اسم الميتة عليها حاله أولاً، وبمعلومية عدم جريان حكم الميتة عليها في مثل هذا الحال وإن قلنا بالتحقق من السيرة القاطعة والعسر والحرج وغير ذلك ثانياً، وبظهور الأدلّة بل صراحتها في اعتبار الانفصال بالنسبة إليها خاصّة ثالثاً.

ولا ينافيه سببية الموت للنجاسة كما لا ينافي تخلف مقتضى كلّ سبب

(١) مدارك الاحكام: الطهارة/ في النجاسات ج ٢ ص ٢٧٢.

(٢) تقدم ما يدل على ذلك في ص ٥١٠.

(٣) كشف اللثام: الطهارة/ انواع النجاسات ج ١ ص ٤٨.

شرعاً بفقد شرط أو وجود مانع ، نعم ما لم تثبت شرطية الشرط أو مانعية المانع أو لم يتخلفا يؤثر أثره ، ولما لم يثبت اشتراط اجتماع أجزاء الميتة ولا تحقق الموت في جميع الأجزاء في سببية الموت في النجاسة لم ينافه حينئذ تخلفها ، وإن توقف بالنسبة للثاني على الإبانة والانفصال ، فلا ينجس الجزء حينئذ قبل تحققه ، على أنه تردّد بعض المحققين كالخونساري في شرح الدروس^(١) فيما تحقق فيه الموت من الأجزاء الكبيرة ، سيما إذا أنتنت فتدخل في إطلاقات الجيفة وما ينتن به الماء ، قلت : وخصوصاً إذا ضعف اتصالها بالبدن كاليد المقطوعة إلّا شيئاً قليلاً ممّا يمسكها من الجلد .

لكن الإنصاف أنه لا وجه لذلك كله ، لأصالة الطهارة من غير معارض ، وإطلاقات الجيفة إنّما يراد بها ممّا علم نجاسته قطعاً ، فلا يمكن إثبات نجاسة جديدة ، وما عداها استبعاد محض لا يصلح لمعارضة العمومات والأصول الشرعية ، فتأمل جيّداً .

هذا كله مع الإغضاء عن خصوص ما ورد من الأخبار في المقام ، وإلّا فمعها لم يبق مجال للتأمل في الحكم المذكور :

فنها : ما رواه في الفقيه^(٢) في الصحيح عن أبان عن عبد الرحمن ، بل عن التهذيب^(٣) والكافي^(٤) روايته أيضاً لكن بطريق غير صحيح ، قال : « قال أبو عبد الله (عليه السلام) : ما أخذت الحباله^(٥) وقطعت منه فهو

(١) مشارق الشمس : الطهارة / في النجاسات ص ٣١٣ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب الصيد والذبائح ح ٤٢٢٨ ج ٣ ص ٣١٦ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١ ح ١٥٥ ج ٩ ص ٣٧ .

(٤) الكافي : باب الصيد بالحباله ح ٢ ج ٦ ص ٢١٤ .

(٥) اي الشرك .

ميتة ، وما أدركت من سائر جسده فذكه وكل منه »^(١) كخبره الآخر^(٢) وخبر عبد الله بن سنان^(٣) عن الصادق (عليه السلام) أيضاً بتفاوت يسير. ونحوهما الصحيح أو الحسن بابراهيم بن هاشم عن محمد بن غيث عن الباقر (عليه السلام) ، قال : « قال أمير المؤمنين (عليه السلام) : ما أخذت الحباله من صيد فقطعت منه يداً أو رجلاً فإنه ميت ، وكلوا ما أدركتم حياً وذكرتم اسم الله عليه »^(٤).

كخبر زرارة عن الباقر (عليه السلام) قال : « ما أخذت وانقطع منه شيء فهو ميت ... »^(٥) إلى آخره .

وفي مرفوعة أيوب بن نوح عن الصادق (عليه السلام) قال : « إذا قطع من الرجال قطعة فهي ميتة ... »^(٦) .

كقوله (عليه السلام) في خبر أبي بصير في إليات الضأن تقطع : « إنها

(١) وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب الصيد ح ٢ ج ١٦ ص ٢٨٦ .

(٢) الكافي : باب الصيد بالحباله ح ٣ ج ٦ ص ٢١٤ ، تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ١

ح ١٥٦ ج ٩ ص ٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب الصيد ح ٢ ج ١٦ ص ٢٨٦ .

(٣) الكافي : باب الصيد بالحباله ح ٤ ج ٦ ص ٢١٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب الصيد

ح ٣ ج ١٦ ص ٢٨٦ ، وهو عن عبد الله بن سليمان .

(٤) الكافي : باب الصيد بالحباله ح ١ ج ٦ ص ٢١٤ ، تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ١

ح ١٥٤ ج ٩ ص ٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب الصيد ح ١ ج ١٦ ص ٢٨٥ ، وهو عن

محمد بن قيس .

(٥) الكافي : باب الصيد بالحباله ح ٥ ج ٦ ص ٢١٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب الصيد

ح ٤ ج ١٦ ص ٢٨٦ ، وهو عن احدهما (عليهما السلام) .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٤ ج ١ ص ٤٢٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٦٠

ح ١ ج ١٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل المس ح ١ ج ٢ ص ٩٣١ .

ميتة»^(١) .

ونحوه خبر الكاهلي^(٢) عنه (عليه السلام) أيضاً، والوشا عن أبي الحسن (عليه السلام) لكن حكاه في أولهما عن كتاب عليّ، وزاد في ثانيهما: «فقلت: جعلت فداك فيستصبح بها؟ فقال: أما علمت أنّه يصيب اليد والثوب وهو حرام؟!»^(٣) .

فمن العجيب غفلة صاحب المدارك عن هذه الأخبار المعتضدة بما عرفت وبعدم القول بالفصل بين مضامينها وغيره، المستفاد منها حكم أجزاء الميتة بطريق أولى، وتمسّكه بالاستصحاب مع أنّه قال: «فيه ما لا يخفى»^(٤)، كما أنّه من العجيب مناقشة صاحب المعالم^(٥) في بعضها باحتياج دلالتها على النجاسة إلى دليل يدلّ عليها في الميتة؛ إذ قد عرفت فيما تقدّم ما يدلّ على ذلك، مع ما في الأخير من الإشارة إليه بجعل الحرام فيه بمعنى النجاسة.

نعم، قد يشكّ في شمول سائر ما تقدّم من الأدلّة لما ينفصل من بدن الحيّ من الانسان من الأجزاء الصغار كالبثور والثآليل ونحوهما، فيبقى الأصل والعمومات سالمة عن المعارض حينئذٍ، مع تأييدها بالعسر والخرج في

(١) الكافي: باب ما يقطع من اليات الضأن... ح ٢ ج ٦ ص ٢٥٥، وسائل الشيعة: باب ٣٠ من ابواب الذبائح ح ٣ ج ١٦ ص ٣٦٠.

(٢) الكافي: باب ما يقطع من اليات الضأن... ح ١ ج ٦ ص ٢٥٤، تهذيب الأحكام: الصيد والذبائح/باب ٢ ح ٦٥ ج ٩ ص ٧٨، وسائل الشيعة: باب ٣٠ من ابواب الذبائح ح ١ ج ١٦ ص ٣٥٩.

(٣) الكافي: باب ما يقطع من اليات الضأن... ح ٣ ج ٦ ص ٢٥٥، تهذيب الأحكام: الصيد والذبائح/باب ٢ ح ٦٤ ج ٩ ص ٧٧، وسائل الشيعة: باب ٣٠ من ابواب الذبائح ح ٢ ج ١٦ ص ٣٥٩.

(٤) نقل عبارته في ص ٣١٢ س قبل الأخير- ٣١٣ س ٢.

(٥) معالم الدين: الطهارة/ اصناف النجاسات ص ٢٢٤.

الاجتناب عنها ، خصوصاً ما يتصل برؤوس الشعر في أيام الصيف وما يعلو الجراحات والدمامل وغيرها عند البرء ، وما يحصل في الأظفار ويتطاير من القشور عند الحك ، سيما مع داء الجرب ونحوه ، وما يكون على الشفة خصوصاً لبعض الناس في بعض الأوقات أو على باطن الأقدام عند إرادة تنظيفها وتحجيرها وغير ذلك .

وبالسيرة^(١) والطريقة المستقيمة في سائر الأعصار والأمصاير على عدم إجراء شيء من أحكام النجاسات على شيء من ذلك ، مع أنه مما تعم البلوى والبليّة به ، خصوصاً مع عدم نصّ أحد من الأصحاب على النجاسة ، بل نصّ في المنتهى^(٢) ومجمع البرهان^(٣) والمدارك^(٤) والمعال^(٥) وشرحي الأستاذ الأكبر للمفاتيح^(٦) والخونساري للدروس^(٧) على الطهارة ، وهو ظاهر البحار^(٨) أو صريحه ، كالذي في الموجز : « وعني عن البثور والثآلول »^(٩) ، والمحكي عن نهاية الأحكام^(١٠) وكشف الالتباس^(١١)

(١) معطوف على : « العسر » من قوله في هذه الصفحة س ١٢ : « مع تأييدها بالعسر والخرج » .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٦ .

(٣) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٣٠٥ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٧٢ .

(٥) معالم الدين : الطهارة / اصناف النجاسات ص ٢٢٤-٢٢٥ .

(٦) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٧٥ ذيل قول المصنف : « والميعة من ذي النفس » ج ١ ص ٤٣٦ (مخطوط) .

(٧) مشارق الشمس : الطهارة / في النجاسات ص ٣١٤ .

(٨) بحار الأنوار : باب ١ من ابواب النجاسات ذيل ج ٢ ص ٨٠ .

(٩) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : اصناف النجاسات ص ٥٨ .

(١٠) نهاية الاحكام : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٧١ .

(١١) كشف الالتباس : الطهارة / اصناف النجاسات ذيل قول المصنف : « والميعة منه وخرؤه

والذخيرة^(١) والكفاية^(٢)، بل في الحقائق: «الظاهر أنه لا خلاف فيه بينهم وإن اختلف المدرك لذلك»^(٣).

وبصحيحة عليّ بن جعفر عن أخيه موسى (عليهم السلام) قال: «سألت عن الرجل يكون به الثآليل والجراح، هل يصلح أن يقطع -وهو في صلاته- أو ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح ويطرحه؟ قال: إن لم يخف أن يسيل الدم فلا بأس، وإن يخف أن يسيل الدم فلا يفعله...»^(٤)؛ لظهورها في المطلوب إن قلنا بعدم جواز حمل النجاسة في الصلاة أو بالنجاسة مع اليبوسة، بل وإن لم نقل بذلك من حيث ترك الاستفصال فيها عن الرطوبة واليبوسة، سيما مع ملاحظة ما قيل^(٥) من غلبة العرق في بلد السؤال والجواب لشدة الحرّ فيها، وسيما مع تعرّضه لخوف سيلان الدم المعلوم حكمه عند غير السائل فضلاً عنه، وتركه التعرّض لما نحن فيه المحتمل الخفاء عليه وعلى غيره.

فما يقال: إن ترك الاستفصال لعلّه لمعلومية الحكم عند السائل في غير محله، مع أنّ الأصل ينفيه.

والبائن والمشيمة» ص ٢١٠ (مخطوط).

(١) ذخيرة المعاد: الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٤٧.

(٢) كفاية الاحكام: الطهارة/ في النجاسات ص ١١.

(٣) الحقائق الناضرة: الطهارة/ في النجاسات ج ٥ ص ٧٧.

(٤) تهذيب الاحكام: الصلاة/ باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس... ح ١٠٨ ج ٢

ص ٣٧٨، الاستبصار: الصلاة/ باب ٢٤٣ ح ٧ ج ١ ص ٤٠٤، وسائل الشيعة: باب ٦٣ من

ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٨٢.

(٥) كما في مصابيح الظلام (للبهائي): شرح مفتاح ٧٥ ذيل قول المصنف: «والميتة من ذي

النفس» ج ١ ص ٤٣٦ (مخطوط).

كاحتمال القول أيضاً بأن تركه لعلّه لظهور سؤال السائل في منافاة ذلك للصلاة بكثرة الفعل وعدمها ، لا لما نحن فيه حتّى يرجى الجواب من الامام (عليه السلام) عنه .

وفيه : أنّ تعرّضه (عليه السلام) لسيلان الدم وعدمه كاد يكون صريحاً في خلاف ذلك ، ولذلك كلّ اعترف في المعالم ^(١) بظهورها في المطلوب ، كما أنّه عن العلامة في النهاية بعد أن استدلت على الطهارة في المقام بمشقة التحرّز قال : « وللرواية » ^(٢) ، ولعلّه أراد هذه الصحيحة ، وإلا كانت مرسلّة أخرى مؤيّدّة للأصل ، وكفى به مرسلّاً .

قلت : لكنّ التحقيق الاقتصار على طهارة خصوص المستفاد من السيرة والطريقة ، وما في اجتنابه عسر وحرّج دون غيرهما ، من غير فرق بين الانسان وغيره ، فلا مدخلة للصغر وعدمه في ذلك ، كما لا مدخلة لتحقيق الموت فيه قبل الانفصال وعدمه ، فدعوى عدم شمول الأدلة السابقة للجزء الصغير من حيث كونه صغيراً فيبقى الأصل سالماً ممنوعة ؛ لعدم الفرق بين حكم الجزء والجملة ، كدعوى عدم شمولها لما تحقّق فيه الموت حال الاتصال بالحيّ ؛ لظهور تعليق الحكم فيها على مطلق المبان .

فقد يتّجه حينئذٍ الحكم بالنجاسة في الأجزاء الصغيرة التي لم يتعارف انقطاعها ولا حرّج في اجتنابه ^(٣) ، بل لا يبعد الحكم بها بالنسبة إلى تلك الأجزاء المحكوم بطهارتها في الحيّ لوقطعت من الميتة أو من عضو قطعت معه وإن قلنا بطهارتها نفسها لوقطعت وحدها من الحيّ للمشقة .

(١) معالم الدين : الطهارة / اصناف النجاسات ص ٢٢٥ .

(٢) نهاية الاحكام : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٧١ .

(٣) الأولى : اجتنابها .

والصحيحة السابقة لو سلم دلالتها على حسب ما قرّره فيها لا تنافي ذلك ، مع إمكان المناقشة فيها بأنّ تعرّضه لسيل الدم فيها لعلّه لغلبة وقوعها^(١) فيما سأل عنه الراوي وإن لم يكن قصده فيه ، بخلاف المقام فإنّه لم يقصد بالسؤال ، ولم يكن غلبة في المسّ بالرطوبة ، وباحتمال كون آلة القطع غير يد المصلي ، وبغير ذلك .

ولعلّه لذا مال في كشف اللثام^(٢) إلى القول بالنجاسة في تلك الأجزاء مطلقاً ، إلّا أنّك لا يخفى عليك ما فيه بالنسبة إلى ما يشقّ التحرز عنه ، وما علم من السيرة طهارته ، والله أعلم .

نعم صرح بعض الأصحاب كالعلامة في التذكرة^(٣) والنهاية^(٤) والشهيد في الذكرى^(٥) والسيد في المدارك^(٦) وغيرهم^(٧) باستثناء فأرة المسك من هذا الحكم ، فلا تنجس سواء انفصلت من الظبي في حياته أو بعد موته ، بل ظاهر الأوّل الإجماع عليه ، كما أنّه استظهر^(٨) من الذكرى ذلك أيضاً ؛ للأصل والخرج وفحوى ما دلّ^(٩) على طهارة المسك مع غلبة

(١) الأولى : وقوعه .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٤٨ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٤) نهاية الاحكام : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٧٠ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / في النجاسات ص ١٤ .

(٦) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٧٥ .

(٧) كابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر) : اصناف النجاسات ص ٥٨ .

(٨) كما في مفتاح الكرامة : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٤٦ .

(٩) كالخبر الذي رواه الكليني ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « كانت لرسول الله (صلى الله

انفصال فأرته من الحيّ ، ولصحيح عليّ بن جعفر (عليه السلام) سأل أخاه « عن فأرة المسك تكون مع من يصلّي وهي في جيبه أو ثيابه ، قال : لا بأس بذلك » ^(١) .

لكن قد يناقش في ذلك بانقطاع الأصل بما تقدّم ممّا دلّ على نجاسة الجزء المبّان من الحيّ أو الميت ، وخصوصاً جلد الميتة ، ومنع اقتضاء الحرج طهارة خصوص الجلد أولاً ، ومنع حصوله وتحقّقه سيّما بعد ثبوت طهارة المذكى خاصّة والمأخوذ من يد المسلم ثانياً ، كمنع اقتضاء طهارة المسك ذلك ، إذ - مع إمكان تخصيصها في خصوص المذكى ، أو المنفصل في الفأرة من غيره مع عدم الرطوبة المنجسة له ، وفي المأخوذ من يد المسلم - قد يكون ذلك لعدم تعدي نجاسة جلد الفأرة إليه لا لظاهرة الجلد .

ولذا قال في نهاية الأحكام : « إنّ المسك طاهر وإن قلنا بنجاسة فأرته المأخوذة من الميتة كالإنفحة ، ولم ينجس بنجاسة الظرف ... » ^(٢) إلى آخره . وقد أطلق غير واحد ^(٣) حكاية الإجماع على طهارة المسك ، ثم أعقبه

عليه وآله (ممسكة ، إذا هوتوضاً أخذها بيده وهي رطبة ، فكان إذا خرج عرفوا أنّه رسول الله صلى الله عليه وآله) برأئته .

الكافي : باب المسك ح ٣ ج ٦ ص ٥١٥ ، وسائل الشيعة : باب ٥٨ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٧٨ .

(١) من لا يحضره الفقيه : باب ما يصلّي فيه وما لا يصلّي ... ح ٧٧٨ ج ١ ص ٢٥٤ ، تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ... ح ٣١ ج ٢ ص ٣٦٢ ، وسائل الشيعة : باب ٤١ من ابواب لباس المصلّي ح ٣ ص ٣١٤ .

(٢) نهاية الأحكام : للطهارة / اصناف النجاسات ح ١ ص ٢٧١ .

(٣) كالعلامة في تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ح ١ ص ٧ ، والشهيد في الذكري : الطهارة / في النجاسات ص ١٤ .

بذكر حكم الفأرة ، وظاهره أيضاً بل كاد يكون صريحه طهارة المسك .
مطلقاً وإن قلنا بنجاسة الفأرة .

وأما الصحيح فهو- مع كون التعارض بينه وبين ما دلّ على النجاسة بالعموم من وجه ، ولم يثبت رجحانه ، بل لعلّ الثابت مرجوحيته ، وابتناء دلالته على عدم جواز الصلاة بالمحمول من أجزاء الميتة أو المبانة من الحيّ حتّى فأرة المسك لو كانت نجسة ، وقد يمنع ، وعلى عدم ظهور سؤاله في الفأرة التي لم يعلم حالها- معارض بمكاتبة عبد الله بن جعفر إلى أبي محمد (عليه السلام) في الصحيح : « هل يجوز للرجل أن يصليّ ومعه فأرة مسك ؟ فكتب : لا بأس به إذا كان ذكياً »^(١) فيجب أن ينزل عليه ؛ لقاعدة الإطلاق والتقييد .

والمناقشة في دلالته باحتمال إرادة إذا كانت الفأرة ذكياً أي لم تعرض لها نجاسة خارجية كما ترى ، مع أنّه لا يناسبه تذكير الضمير ، كالمناقشة بأنّ منع استصحابها في الصلاة لا ينحصر وجهه في النجاسة ؛ لاندفاعها بعدم القول بالفصل هنا كما قيل ، وبغيره ، فتأمل .

ولذلك كلّه كان خيرة الفاضل الاصبهاني في كشف لشامه^(٢) نجاسة الفأرة مطلقاً إلّا مع ذكاة الطبي ، بل ونجاسة المسك بها مع الرطوبة عند الانفصال ، وهو لا يخلو من قوّة بالنسبة للفأرة لا المسك ، إلّا أنّي لم أعرف له موافقاً عليه ممّن تقدّمه وتأخّر عنه ، بل لعلّه مجمع على خلافه في المنفصلة

(١) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ... ح ٣٢ ج ٢ ص ٣٦٢ ، وسائل الشيعة : باب ٤١ من ابواب لباس المصلي ح ٢ ج ٣ ص ٣١٥ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٤٨-٤٩ .

من الحيّ ، كما عساه يظهر دعواه من المنتهى ^(١) فضلاً عما سمعته من التذكرة وعن ظاهر الذكرى من دعواه مطلقاً .

نعم في المنتهى أنّ « الأقرب نجاسة الفأرة إذا انفصلت بعد الموت خاصة » ^(٢) ، وقد استغربه في كشف اللثام ، بل قال : « لا أعرف له وجهاً » ^(٣) .

قلت : لعل وجهه قصور ما دلّ على نجاسة المبان من الحيّ عن شمول ذلك دون الميت ، وأنّ المراد بالذكي في المكاتب الطاهر ولو للحياة لا خصوص الذبح ، كما أنّ سؤال الصحيح الأوّل منزل على الفأرة المنفصلة من الحيّ ؛ لأنّه على ما قيل هو الشائع الغالب دون غيره ، ومن هنا كان تفصيل المنتهى قريباً في النظر جداً .

هذا كلّه فيما كان تحلّ الحياة من أجزاء ما ينجس بالموت ﴿ و ﴾ أمّا ﴿ ما كان منه لا تحلّ الحياة كالعظم ﴾ ومنه القرن والسنّ والمنقار والظفر والظلف والحافر ﴿ والشعر ﴾ ومثله الصوف والوبر والريش ﴿ فهو طاهر ﴾ ولا ينجس بالموت اتفاقاً كما في كشف اللثام ^(٤) ، وهو كذلك ؛ إذ لا خلاف أجده فيه كما اعترف به في المدارك ^(٥) والذخيرة ^(٦) بالنسبة إلى طهارة المذكورات ، إلّا أنّهما ما نصّا على السنّ والمنقار ، بل في الخلاف ^(٧)

(١) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٤٩ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٧٢ .

(٦) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٤٧ .

(٧) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٣ و ١٤ ج ١ ص ٦٦-٦٨ .

تارة الإجماع بالنسبة للصوف من الميتة والشعر والوبر إذا جَزَّ والعظم ، وأخرى الإجماع أيضاً في خصوص التمشط بالعاج واستعمال المداخن منه ، كما أنه في الغنية^(١) تارة الإجماع صريحاً على طهارة العظم والشعر والصوف من الميتة ، وأخرى في باب الأطعمة^(٢) دعواه على سائر المذكورات إذا كانت من ميتة ما تقع الذكاة عليه ، لكنه أبدل الحافر بالحفت ، والمنقار بالخلب ، كظواهر إجماع المنتهى^(٣) في العظم وشعر الانسان إذا انفصل في حياته ، وصرح التذكرة^(٤) فيما جَزَّ من ميتة مأكول اللحم ، وظاهرها فيما نتف منه حياً أو جَزَّ من ميتة غيره ، كظواهر الإجماع عن الناصريات^(٥) أيضاً في صوف الميتة .

ومع ذلك فطهارة خصوص جميع المذكورات - عدا الظلف والمنقار - مستفادة من مجموع نصوص مستفيضة فيها الصحيح والحسن وغيرهما ، بل في صحيح الخليلي^(٦) منها عن الصادق (عليه السلام) تعليل عدم البأس في الصلاة بصوف الميتة بأنه ليس فيه روح مما يستفاد منه عموم الحكم لكل ما كان كذلك ، ونحوه المحكي عن الطبرسي في مكارم الأخلاق عن قتيبة بن محمد قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : إننا نلبس هذا الخِرَّ وسداه إبريسم ، قال : وما بأُسْ بأبريسم إذا كان معه غيره ؟! قد

(١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٩ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصيد والذبائح ص ٥٥٧ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٤ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٥) المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / مسألة ١٩ ص ٢١٨ .

(٦) ذكرنا نضه في هامش رقم (٤) من ص ٥٣١ .

أصيب الحسين (عليه السلام) وعليه جبة خزّ وسداه إبريسم ، قلت : أنا لبس هذه الطيالة البربرية وصوفها ميت ، قال : ليس في الصوف روح ، ألا ترى أنّه يجزّ ويباع وهو حيّ ؟! «^(١) .

كما أنّه في حسن حريز عن الصادق (عليه السلام) أيضاً أنّه قال (عليه السلام) لزراعة ومحمد بن مسلم : « اللبّ واللبأ والبيضة والشعر والصوف والقرن والنباب والحافر وكلّ شيء ينفصل من الشاة والدابة فهو ذكيّ ، وإن أخذته منه بعد موته فاغسله وصلّ فيه ... »^(٢) وقال (عليه السلام) أيضاً في خبر الحسين بن زرارة : « الشعر والصوف والوبر والريش وكلّ نابت لا يكون ميتاً ... »^(٣) ، كخبره الآخر^(٤) عنه (عليه السلام) أيضاً لكن مع إبدال الوبر بالعظم .

ومنها كالتعليل السابق - بل وتعليل عدم البأس في الانفحة بأنّها ليس لها عروق ولا فيها دم ولا لها عظم كما ستسمعه إن شاء الله - يستفاد عدم شمول أخبار الميتة لهذه الأجزاء حتّى يحتاج إلى التقييد أو التخصيص كما ظنّه في الحدائق^(٥) ، زاعماً أنّها داخلّة في مسماها كدخولها في مسمّى الكلب والخنزير؛ إذ لا يخفى وضوح الفرق بينهما ، فأصالة الطهارة وعموماتها

(١) مكارم الاخلاق : باب لبس الخز والحلة ... ص ١٠٧ ، وسائل الشيعة : باب ٦٨ من ابواب النجاسات ح ٧ ج ٢ ص ١٠٨٩ .

(٢) تقدم في ص ٥١٠ .

(٣) الكافي : باب ما ينتفع به من الميتة وما لا ينتفع به ح ٣ ج ٦ ص ٢٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ٨ ج ١٦ ص ٤٤٨ .

(٤) تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٦٧ ج ٩ ص ٧٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ١٢ ج ١٦ ص ٤٥٠ .

(٥) الحدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ٨١ .

حينئذٍ محكّمة ودليل آخر على المطلوب بعد الإجماع والأخبار المتقدمين .
ومنه يظهر ما في شرح الدروس للخونساري من أنّ « العمدة في طهارة
هذه الأجزاء عدم وجود نصّ يدلّ على نجاسة الميتة حتّى تدخل ، لا عدم
حلول الحياة ، وإلاّ لو كان هناك نصّ كذلك لدخلت كشعر الكلب
والخنزير ، وإلاّ فزوال الحياة ليس سبباً للنجاسة ، وإلاّ لاقتضى نجاسة
المذكى ، على أنّه لا استبعاد في صيرورة الموت سبباً لنجاسة جميع أجزاء
الحيوان وإن لم تحلّها الحياة »^(١) ، وفيه نظر من وجوه أخر أيضاً .

ثمّ إنّه لا فرق في طهارة المذكورات بين أخذها جزأً ونحوه أو قلعاً أو
نتفأً ؛ لإطلاق الأدلّة ، بل في المضمّر : « لا بأس بما ينتف من الطير
والدجاج ينتفع به للعجين ، وأذنان الطواويس وأذنان الخيل
وأعرافها »^(٢) الحديث .

نعم إن استصحب بعض اللحم ونحوه في الثاني وجب إزالته ؛ لما
عرفت من نجاسته ، وإن لم تستصحب فالظاهر وجوب غسل موضع
الاتّصال خاصّة مع قلعها من الميتة ، لنجاسته بملاقاة رطوبة الجلد ونحوه ،
وللأمر به في حسنة حريز المتقدّمة المنزل على ذلك ، وإلاّ فلا يجب الغسل
مع الجزّ قطعاً ، بل واتفاقاً كما قيل ، اللهم إلّا أن يفرض نموّها بعد الموت
وقد تأخر الجزّ عنه بحيث كان فيما جزّ بعض الأصول التي لاقت الميتة
برطوبة ، فحينئذٍ يتّجه وجوب الغسل ، لكنّه لم يثبت .

وعلى كلّ حال فالطهارة في المجزوز أو المقلوع غير محلّ الاتّصال منه بل

(١) مشارق الشمس : الطهارة / في النجاسات ص ٣١٦ .

(٢) تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ١ ح ٧٩ ج ٩ ص ٢٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من

ابواب الاطعمة المحرمة ح ١٣ ج ١٦ ص ٤٥١ .

ومحلّه بعد الغسل ممّا لا ينبغي التأمّل فيها بعد إطلاق الأدلّة السابقة وخصوص البعض ، فإعن الشيخ في النهاية^(١) من تخصيص طهارة الصوف والشعر والريش والوبر بالجزّ خاصّة غريب ، أو ينزّل على إرادة عدم الانتفاع بالملقوع حتّى يغسل موضع الاتّصال منه ، ولذا لم يعرف حكاية خلافه هنا ، إلّا أنّه يأباه ما ذكره بعضهم^(٢) له من التعليل بأنّ أصولها المتّصلة باللحم من جملة أجزائه ، وإنّما تكون استحالتّه إلى أحد المذكورات بعد تجاوزها عنه .

وفيه : - مع إمكان منعه أولاً ، وعدم قادحيّته بعد التسليم لصدق اسم الشعر ونحوه حينئذٍ ثانياً ، واختصاصه بالأصول ثالثاً - أنّه اجتهد في مقابلة النصّ .

ومن العجيب ما في شرح الدروس أنّ «الأحوط غسل الجميع في المأخوذ قطعاً لا موضع الاتّصال خاصّة ، بل وكذا المأخوذ جزّاً ؛ لإطلاق حسنة حريز المتقدمة»^(٣) .

وفيه : أنّه لا وجه له بعد الاتّفاق والنصوص على طهارة المذكورات ، وحسنة حريز يراد منها موضع الاتّصال قطعاً ، واحتمال إرادته الخروج من شبهة خلاف الشيخ ، يدفعه : أنّ الاحتياط لذلك يقضي بترك المقلوع خاصّة رأساً ، لا تطهيره بالغسل .

وكذا لا وجه للاحتياط في اجتناب خصوص العظم من الميتة من جهة المناقشة في كونه ممّا لا تحلّه الحياة ، لقوله تعالى : «مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ

(١) النهاية : الصيد والذباح / ما يحل من الميتة ... ص ٥٨٥ .

(٢) كالخونساري في مشارق الشمس : الطهارة / في النجاسات ص ٣١٨ .

(٣) مشارق الشمس : الطهارة / في النجاسات ص ٣١٩ .

رَمِيمٌ * قُلْ يُخَيِّبُهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ» ^(١) إذ هي اجتهد في مقابلة النص والإجماع ، ولعل المراد بإحيائها في الآية إحياء الشخص المشتمل عليها ، لأنه المراد من العظام ، هذا .

وقد اشتملت النصوص ^(٢) والفتاوى على طهارة غير المذكورات أيضاً من الميتة كالبيض والإنفحة واللبن ، بل الأول من معقد إجماع كشف اللثام ^(٣) ونفي الخلاف في المدارك ^(٤) وغيرها ^(٥) ، لكن مع التقييد فيهما باكتسائه القشر الأعلى الصلب .

قلت : وينبغي القطع به إذا كان من مأكول اللحم ، بل في المنتهى ^(٦) الإجماع عليه في الدجاج ؛ للأصل والعمومات السالبة عن معارضة ما دلّ على نجاسة الميتة ؛ لعدم شموله لذلك قطعاً ، مضافاً إلى التعليل السابق في صحيحة الحلبي ^(٧) وغيره من العمومات السابقة ، وإلى خصوص نفي البأس من الصادق (عليه السلام) في صحيح زرارة ^(٨) عن بيض الدجاجة ، وعن

(١) سورة يس : الآية ٧٨-٧٩ .

(٢) كما في الصحيح عن الصادق (عليه السلام) المتقدم في ص ٥١٠ وراجع وسائل

الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٤٤٤ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٤٩ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٧٢ .

(٥) كذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٤٧ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٥-١٦٦ .

(٧) ذكرنا نصها في هامش رقم (٤) من ص ٥٣١ .

(٨) رواه الشيخ باسناده عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله

(عليه السلام) قال : «... قلت : والصوف والشعر وعظام الفيل والجلد والبيض يخرج من

الدجاجة ؟ فقال : كل هذا لا بأس به » .

أكله في خبري ولده حسين^(١) عنه (عليه السلام) أيضاً، ونحوهما خبر الثمالي^(٢) عن الباقر (عليه السلام) وغيره^(٣).

ويتّم الجميع بعدم القول بالفصل بين الدجاج وغيره من المأكول، فضلاً عمّا دلّ على طهارة مطلق البيض من حسنة حريز السابقة^(٤) وخبر إسماعيل بن مرار عن يونس عنهم (عليهم السلام) قالوا: «خمس أشياء ذكية ممّا فيها منافع الخلق: الإنفحة والبيض والصوف والشعر والوبر...»^(٥).

وخبر ابن زرارة قال: «كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي يسأله عن السنّ من الميتة واللبن من الميتة والبيض من الميتة وإنفحة الميتة، فقال: كلّ هذا ذكيّ...»^(٦).

تهذيب الاحكام: الصيد والذبائح/ باب ٢ ح ٥٩ ج ٩ ص ٧٦، وسائل الشيعة: باب ٣٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ١٠ ج ١٦ ص ٤٤٩.

(١) الكافي: باب ما ينتفع به من الميتة وما لا ينتفع به ح ٣ ج ٦ ص ٢٥٨، تهذيب الاحكام: الصيد والذبائح/ باب ٢ ح ٦٧ ج ٩ ص ٧٨، وسائل الشيعة: باب ٣٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ٨ و ١٢ ج ١٦ ص ٤٤٨ و ٤٥٠.

(٢) الكافي: باب ما ينتفع به من الميتة وما لا ينتفع به ح ١ ج ٦ ص ٢٥٦، وسائل الشيعة: باب ٣٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ١ ج ١٦ ص ٤٤٤.

(٣) وسائل الشيعة: انظر باب ٣٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٤٤٤.

(٤) المتقدمة في ص ٥١٠.

(٥) الكافي: باب ما ينتفع به من الميتة وما لا ينتفع به ح ٢ ج ٦ ص ٢٥٧، تهذيب الاحكام: الصيد والذبائح/ باب ٢ ح ٥٤ ج ٩ ص ٧٥، وسائل الشيعة: باب ٣٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ٢ ج ١٦ ص ٤٤٦.

(٦) الكافي: باب ما ينتفع به من الميتة وما لا ينتفع به ح ٣ ج ٦ ص ٢٥٨، تهذيب الاحكام: الصيد والذبائح/ باب ٢ ح ٥٥ ج ٩ ص ٧٥، وسائل الشيعة: باب ٣٣ من ابواب الاطعمة

ومرسل الصدوق عن الصادق (عليه السلام) بل عنه في الخصال أنه رواه مسنداً إلى ابن أبي عمير رفعه إليه (عليه السلام) قال : « عشرة أشياء من الميتة ذكية : القرن والحافر والعظم والسنّ والإنفحة واللبن والشعر والصوف والريش والبيض » ^(١) .

ومنها مع ما تقدّم - عدا الأخبار الخاصة بالدجاجة - يستفاد طهارته وإن كان من غير المأكول ، كما هو قضية إطلاق الأصحاب وتصريح بعضهم ^(٢) عدا العلامة في المنتهى ^(٣) وعن النهاية ^(٤) ، فحكم بالنجاسة ، ولم نعرف له دليلاً ولا موافقاً ، كما اعترف بذلك بعض من تأخّر عنه ^(٥) .

نعم لا يبعد القول بتنجسها مطلقاً بملاقاة رطوبة الميتة وإن أطلق الأخبار والأصحاب - عدا في المنتهى ^(٦) وبعض من تأخّر عنه - الحكم بالطهارة ، إلّا أنّ الظاهر إرادة الجميع بها عدم النجاسة الذاتية بالموت لا العارضية بملاقاة الرطوبة ، وإلّا فينبغي القطع بها بالنسبة إلى ذلك ؛ لقاعدة التنجيس ، وفحوى ما سمعته في الشعر المقلوع من حسنة حريز وغيره .

بل في الحدائق : « إنّ الحسنه المذكورة المشتملة على البيض وغيره قد

المحرمة ح ٤ ج ١٦ ص ٤٤٧ .

(١) من لا يحضره الفقيه : باب الصيد والذبائح ح ٤٢١٧ ج ٣ ص ٣٤٧ ، الخصال : باب العشرة ح ١٩ ص ٤٣٤ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب اطعمة المحرمة ح ٩ ج ١٦ ص ٤٤٨ .

(٢) كالشهيدي في الذكرى : الطهارة / في النجاسات ص ١٤ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٦ .

(٤) نهاية الاحكام : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٧٠ .

(٥) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٧٣ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٦ .

أمر فيها بغسل المأخوذ بعد الموت من كلّ ما ينفصل عن الدابة ، وهو شامل للبيض ، لا خصوص الشعر ونحوه ، نعم يخرج اللبن واللبأ عنه ؛ لعدم قابليتهما لذلك « (١) .

وفيه : أن قوله (عليه السلام) فيها : « اغسله وصلّ فيه » قد يشعر بإرادة غيره ، لكن قد عرفت أنا في غنية عن ذلك بقاعدة ملاقة النجس غيره برطوبة .

وكذا لا يبعد تخصيص الطهارة بالبيض إذا اكتسى القشر الأعلى الصلب دون غيره من الخارج بدونه ممّا يسمّى في عرفنا بالتمرش ، وإن أطلقت تلك الأخبار وغيرها ، وفيها الصحيح ، لكن قال الصادق (عليه السلام) في خبر غياث بن إبراهيم في بيضة خرجت من است دجاجة ميتة : « إن كان قد اكتست الجلد الغليظ فلا بأس » (٢) .

وهو وإن ضعف سنده بل ودلالته - لأعمية ثبوت البأس من النجاسة - إلّا أنّه منجبر بالشهرة بين الأصحاب ، بل قيل (٣) : إنّهُ متّفق عليه بين الشيعة وإن اختلف التعبير عنه بالقشر الأعلى أو الصلب أو الغليظ ونحو ذلك ، لكن مراد الجميع واحد ، بل حكى ذلك عن جمهور العامة (٤) أيضاً ، نعم نقل عن بعضهم (٥) الاكتفاء بالجلد الرقيق ، فمع عدمه حينئذٍ

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ٩٠-٩١ .

(٢) الكافي : باب ما ينتفع به من الميتة وما لا ينتفع به ح ٥ ج ٦ ص ٢٥٨ ، تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٥٧ ج ٩ ص ٧٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الأطعمة المحرمة ح ٦ ج ١٦ ص ٤٤٨ .

(٣) قاله البهبهاني في مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٧٦ ذيل قول المصنف : « وقيدوا البيض بما اذا اكتس ... » ج ١ ص ٤٣٩ (مخطوط) .

(٥) المصدر السابق .

(٤) المغني (لابن قدامة) : ج ١ ص ٦٢ .

يتفق المسلمون على النجاسة .

فما عساه يظهر من المدارك ^(١) والمحكي من المعالم ^(٢) - من التأمل في هذا الحكم ؛ لضعف المستند ، مع إطلاق ما دلّ على طهارة البيض - في غير محلّه ، سيما إن أرادا الحكم بالطهارة بدون الجلد الرقيق ، على أنه قد يدعى انصراف تلك الإطلاقات إلى المتعارف من البيض ، وهو ذو القشر الأعلى ، بل قد يشكّ في شمول اسم البيض له حقيقةً .

نعم لولا الإجماع السابق لأمكن المناقشة في الحكم بالنجاسة حال اكتساء الرقيق ؛ إذ ليست هي إلّا عارضية لا ذاتية ، لعدم شمول أدلة الميتة لمثل ذلك ، والعارضيّة تندفع بصلاحيّة مانعيّة الرقيق عن تعدي رطوبات الميتة كما لو كانت في الخارج . لكن لا يخفى عليك أنّ الله تعالى شأنه أعلم من غيره بالصلاحيّة وعدمها ، فعدم اعتبار ذلك شرعاً دليل على عدم صلاحيّته ، فتأمل .

وأما الثاني - وهو الإنفحة بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء وتشديدها - فلا أعرف خلافاً في طهارتها ، كما اعترف به بعضهم ^(٣) ، بل في المنتهى : « إنه قول علمائنا » ^(٤) ، وفي المدارك : « إنه مقطوع به في كلام الأصحاب » ^(٥) ، وفي كشف اللثام ^(٦) كما عن الغنية ^(٧) دعوى الإجماع

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٧٣ .

(٢) معالم الدين : الطهارة / اصناف النجاسات ص ٢٢٩ .

(٣) كالحراساني في كفاية الاحكام : الطهارة / في النجاسات ص ١١ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٥ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٧٣ .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٥١ .

(٧) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصيد والذبائح ص ٥٥٧ .

صريحاً، وهو الحجّة بعد الأصل والعمومات والتعليل السابق والأخبار المتقدمة .

مضافاً إلى خبر الثمالي عن الباقر (عليه السلام) في حديث طويل، قال فيه : « قال قتادة : فأخبرني عن الجن، فتبسّم الباقر (عليه السلام) ثم قال : رجعت مسائلك إلى هذا، قال : ضلّت عني، فقال : لا بأس به، فقال : إنّه ربّما جعلت فيه إنفحة الميتة، قال : ليس بها بأس، إنّ الإنفحة ليس فيها عروق ولا فيها دم ولا بها عظم، إنّما تخرج من بين فرث ودم، ثم قال : إنّ الإنفحة بمنزلة دجاجة ميّنة خرجت منها بيضة ... »^(١) الحديث .
وخبر الحسين بن زرارة عن الصادق (عليه السلام)، ففيه أنّه « ... سأله أبي عن الإنفحة في بطن العناق والجدي وهوميّت، فقال : لا بأس به ... »^(٢) .

كخبره الآخر عنه (عليه السلام) أيضاً بعد أن سأله عن إنفحة الميتة وغيرها، فقال : « كلّ هذا ذكيّ »^(٣) .

وكصحيح أبيه أيضاً عن الصادق (عليه السلام) قال : « سألته عن الإنفحة تخرج من الجدي الميت، قال : لا بأس به ... »^(٤) الحديث .

(١) الكافي : باب ما ينتفع به من الميتة وما لا ينتفع به ح ١ ج ٦ ص ٢٥٦، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ١ ج ١٦ ص ٤٤٤ .

(٢) تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٦٧ ج ٩ ص ٧٨، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ١٢ ج ١٦ ص ٤٥٠ .

(٣) تقدم في ص ٥٤٨ .

(٤) تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٥٩ ج ٩ ص ٧٦، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ١٠ ج ١٦ ص ٤٤٩ .

إنما الاشكال في المراد بالإنفحة ، فعن القاموس^(١) والتهذيب^(٢) والمغرب^(٣) : « إنها شيء أصفر يستخرج من بطن الجدي الرضيع ، فيعصر في صوفة مبتلة فيغلظ كالجبن » وإليه يرجع ما في القواعد^(٤) وعن النهاية^(٥) وكشف الالتباس^(٦) من « أنها لبن مستحيل في جوف السخلة » ، بل في كشف اللثام أن « ذلك هو المعروف »^(٧) ، وقد يشهد له خبر الثمالي المتقدم ، واختاره الخونساري في شرح الدروس^(٨) معللاً له بأنه يظهر من الروايات أن الإنفحة شيء يصنع به الجبن ، والظاهر أن الجبن إنما يعمل من الشيء الذي في جوف السخلة مثل اللبن ، لا من كرشها الذي هو للحيوان بمنزلة المعدة من الانسان .

وقيل - كما عن الصحاح^(٩) والجمهرة^(١٠) وأبي زيد^(١١) - : « إنها كرش الحمل والجدي ما لم يأكل ، فإذا أكل فهو كرش » وبذلك فسرت

(١) للقاموس المحيط : ج ١ ص ٢٥٣ مادة (نفح) .

(٢) تهذيب اللغة : ج ٥ ص ١١٢ مادة (نفح) .

(٣) المغرب : ج ٢ ص ٣١٦ النون مع الفاء .

(٤) قواعد الاحكام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٥) نهاية الاحكام : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٧٠ .

(٦) كشف الالتباس : الطهارة / اصناف النجاسات ذيل قول المصنف : « والميتة منه وخرؤه والبائن والمشيمة » ص ٢١٠ (مخطوط) .

(٧) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٥١ .

(٨) مشارق الشمس : الطهارة / في النجاسات ص ٣١٨ .

(٩) الصحاح : ج ١ ص ٤١٣ مادة (نفح) .

(١٠) الجمهرة : ج ٢ ص ١٧٨ (ح ف ن) .

(١١) الصحاح : ج ١ ص ٤١٣ مادة (نفح) .

في السرائر^(١) كما عن أطعمة المسالك^(٢) والتنقيح^(٣) . وربما يومئ إليه عدم عدّهم لها ممّا لا تحلّه الحياة .

وفي المدارك أنّ «الأوّل أولى ؛ اقتصاراً على موضع الوفاق ، وإن كان طهارة نفس الكرش أيضاً غير بعيد ، تمسكاً بمقتضى الأصل»^(٤) .

وفيه : أنّه لا وفاق بعد تقابل التفسيرين ، اللهم إلا أن يكون الأوّل لازماً للحكم بطهارة الثاني ؛ لكون محلّه الكرش حينئذٍ ، وفيه تأمل ، كما أنّ في تمسكه بالأصل في طهارة الكرش وإن فسرت الإنفحة بغيره أيضاً تأملاً ؛ لانقطاعه بما دلّ على نجاسة الميتة ، إلا أن يكون ممّا لا تحلّه الحياة ، وفيه منع .

وقد يقوى في النظر اتّحاد التفسيرين ؛ بأن يراد بالشيء الأصفر في التفسير الأوّل هو ما يصير كرشاً للجدي بعد أن يأكل ، فهو قبل أكله إنفحة وبعده كرش .

ويومئ إليه ما حكى عن الفيومي في المصباح عن التهذيب ، قال : «لا يكون الإنفحة إلا لكلّ ذي كرش ، وهوشية يستخرج من بطنه أصفر يعصر في صوفة مبتلة فيغلظ كالجن ، ولا يسمّى إنفحة إلا وهو رضيع ، فإذا رعى قيل : استكرش ، أي صارت إنفحته كرشاً»^(٥) ، بل ذيله كاد يكون صريحاً فيما قلنا .

(١) السرائر: ما يحل من الميتة ويحرم من الذبيحة ج ٣ ص ١١٢ .

(٢) مسالك الافهام: الاطعمة والاشربة ج ٢ ص ١٩٤ .

(٣) التنقيح الرائع: الاطعمة والاشربة ج ٤ ص ٤٣-٤٤ .

(٤) مدارك الاحكام: الطهارة/ في النجاسات ج ٢ ص ٢٧٤ .

(٥) المصباح المنير: الطهارة/ ص ٨٤٦ مادة (نفح) .

وكذا ما عن مجمع البحرين : « الإنفحة هي كرش الحمل والجدى ما لم يأكل ، فإذا أكل فهو كرش ، حكاه الجوهرى عن أبي زيد »^(١) ، فإنه ظاهر في اتحاد موضوع الإنفحة والكرش ، إلا أنه قبل الأكل يسمى إنفحة وبعده كرش .

وأوضح منه ما عن المغرب ، فإنه بعد أن فسره بالتفسير الأول قال : « ولا يكون إلا لكلّ ذي كرش ، ويقال : إنها كرشة ما دام رضيعاً يسمى ذلك الشيء إنفحة ، فإذا فصل ورعى الغيث قيل : استكرش »^(٢) .

قلت : لا استبعاد فيه ؛ إذ لعلّ ذلك اللبن بعد أن يأكل الجدى يكرش معدته ، وقبله لا تكريش فيها ، أو أنه يستحيل كرشة بقدرة الله تعالى ، فتأمل جيداً خصوصاً فيما مضى من العبارات ، فلعلّه به يظهر لك ما قلناه .

نعم ظاهر الجميع اختصاص الإنفحة بما قبل الأكل ، لكن قال في الذكرى : « والإنفحة طاهرة من الميتة والمذبوحة وإن أكلت السخلة »^(٣) ، وهو مشكل ، إلا أن يريد الأكل الذي لا يعتدّ به .

وكيف كان ، فالظاهر وجوب غسلها من ملاقة رطوبات الميتة وفاقاً للمحكي عن الشهيد الثاني في بعض فوائده^(٤) ، وربّما يعطيه ما سمعته من المنتهى وغيره في البيض ، وخلافاً للمدارك^(٥) وظاهر بعض من تأخّر عنه^(٦) ؛ لتنجّسها بها كما هي القاعدة في كلّ ما لاقى نجساً برطوبة .

(١) مجمع البحرين : ج ٢ ص ٤٢٠ مادة (نفح) .

(٢) المغرب : ج ٢ ص ٣١٦ مادة (نفح) ، وفيه : « ورعى في العشب » .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / في النجاسات ص ١٤ .

(٤) نقله عنه ولده في العالم : نجاسة الميتة ص ٢٣٠ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٧٤ .

(٦) كالحراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٤٨ .

واحتمال استثناء الإنفحة لإطلاق ما دلّ على طهارتها سيّما مع عدم ذكر الأكثر وجوب الغسل وقد نصّوا عليه في مثل الصوف المقلوع ، يدفعه : ظهور سياق تلك المطلقات في إرادة عدم النجاسة الذاتية كباقي أجزاء الميتة ، ولعلّ عدم تعرّض الأصحاب اتكالاّ منهم على القاعدة .

ومن العجيب ما عساه يظهر من مجمع البرهان^(١) من دعوى الإجماع على الظاهر والأخبار على استثناء الإنفحة من تلك الكلّية ، ولعلّه لا يريد ذلك ، بل يريد عدم النجاسة الذاتية ، كما عساه يشعر به ذكره ذلك في الاستدلال على طهارة اللبن ، فلاحظ وتأمل .

ثمّ إنّّه لا ينافي القول بغسل ظاهر الإنفحة تفسيرها الأوّل باعتبار عدم قابليّة اللبن للتطهير كما قد يتخيّل ، لظهور ما سمعت من تفسيرها على كلا التقديرين في قابليّتها لذلك ، وخروجها بالاستحالة عن اللبن ، فما في الحقائق^(٢) وحكاها عن المعالم^(٣) أيضاً من أنّ الإنفحة شيء مائع في جوف السخلة بناءً على التفسير الأوّل لا يخلو من تأمل ، لكن عليه حينئذٍ يتّجه عدم وجوب الغسل ، كما أنّه يتّجه دعوى استثنائه من قاعدة تنجيس الملاقة مع الرطوبة بما دلّ على طهارتها ، والله أعلم .

وأما الثالث - وهو اللبن - فالأقوى في النظر طهارته ، وفاقاً للشيخ^(٤)

(١) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٣٠٤ .

(٢) الحقائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ٨٧ .

(٣) معالم الدين : الطهارة / اصناف النجاسات ص ٢٣٠ .

(٤) النهاية : الصيد والذبائح / ما يحل من الميتة ... ص ٥٨٥ .

وابني زهرة^(١) وحمزة^(٢) وكشفي الرموز^(٣) واللتام^(٤) والدروس^(٥) والمنظومة^(٦) وجماعة من متأخري المتأخرين^(٧) وعن المقنع^(٨) والمفيد^(٩) والقاضي^(١٠) وغيرهم^(١١)، بل هو المحكي عن الأكثر في كشف اللثام^(١٢)، والأشهر عن الكفاية^(١٣)، وأكثر المتقدمين وجمع من المتأخرين عن المسالك^(١٤)، والصدوق والشيخ وكثير من الأصحاب عن الذخيرة^(١٥)، وفي البيان: «إنه قول مشهور»^(١٦)، بل عن الدروس أن

-
- (١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصيد والذبائح ص ٥٥٧.
 - (٢) الوسيلة: المباحات ما يحرم من الذبيحة ص ٣٦١-٣٦٢.
 - (٣) كشف الرموز: الاطعمة والاشربة ج ٢ ص ٣٦٨-٣٦٩.
 - (٤) كشف اللثام: الطهارة/ انواع النجاسات ج ١ ص ٥١.
 - (٥) الدروس الشرعية: الطهارة/ في النجاسات ص ١٧.
 - (٦) الدرة النجفية: الطهارة من الخبث ص ٤٩.
 - (٧) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ في النجاسات ج ٢ ص ٢٧٤، والخراساني في ذخيرة المعاد: الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٤٨، والكاشاني في مفاتيح الشرائع: الصلاة/ مفتاح ٧٦ ج ١ ص ٦٨.
 - (٨) لم ينص على ذلك في المقنع، إلا أنه قال: «كل شيء طاهر» ونقله عنه الشيخ حسن في المعالم: الطهارة/ اصناف النجاسات ص ٢٣١.
 - (٩) المقنعة: الذبائح والاطعمة ص ٥٨٣.
 - (١٠) المذهب: الاطعمة والاشربة/ ما يحل من الذبائح ج ٢ ص ٤٤١.
 - (١١) كابن سعيد في الجامع للشرائع: المباحات/ ما يحرم من الذبيحة ص ٣٩٠.
 - (١٢) كشف اللثام: الطهارة/ انواع النجاسات ج ١ ص ٥١.
 - (١٣) كفاية الاحكام: الطهارة/ في النجاسات ص ١١.
 - (١٤) مسالك الافهام: الاطعمة والاشربة ج ٢ ص ١٩٤.
 - (١٥) ذخيرة المعاد: الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٤٨.
 - (١٦) البيان: الطهارة/ في النجاسات ص ٣٨.

« القائل بخبر المنع نادر »^(١) .

للأصل والعمومات السالمة عن معارضة ما دلّ على نجاسة الميتة إلّا بقاعدة نجاسة الملاقي مع الرطوبة التي يجب الخروج عنها هنا بإجماع الخلاف^(٢) على طهارة ما في ضرع الشاة الميتة من اللبن ، وإجماع الغنية^(٣) على جواز الانتفاع بلبن ميتة ما يقع الذكاة عليه .
وبصحيح زرارة : « ... قلت : اللبن يكون في ضرع الشاة وقد ماتت ، قال : لا بأس به ... »^(٤) .

وحسنة حريز عن الصادق (عليه السلام) أنّه قال لزراعة ومحمد بن مسلم : « اللبن واللّبأ والبيضة - إلى أن قال :- فهو ذكيّ »^(٥) .
وخبر الحسين بن زرارة أو موثقاه قال : « كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي يسأله عن السنّ واللبن والبيضة من الميتة - إلى أن قال :- فقال : كلّ هذا ذكيّ »^(٦) .

ومرسل الصدوق عن الصادق (عليه السلام) قال : « عشرة أشياء من الميتة ذكيّة - وعدّها منها - اللبن »^(٧) بل قال : « إنّي رويته في الخصال مسنداً »^(٨) .

(١) الدروس الشرعية : الاطعمة والأشربة ص ٢٨١ .

(٢) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٦٢ ج ١ ص ٥١٩ - ٥٢٠ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقيهية) : الصيد والذبائح ص ٥٥٧ .

(٤) تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٥٩ ج ١٦ ص ٧٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ١٠ ج ١٦ ص ٤٤٩ .

(٥) تقدمت في ص ٥١٠ .

(٦) تقدم في ص ١٥٤٨ .

(٧) تقدم في ص ٥٤٩ .

(٨) من لا يحضره الفقيه : باب الصيد والذبائح ح ٤٢١٧ ج ٣ ص ٣٤٧ .

وبفحوى ما دلّ على طهارة الإنفحة بناءً على التفسير الأوّل ، سيّما التعليل في خبر الثمالي المتقدّم آنفاً ^(١) .

والمنافشة في هذه الأدلّة -بعدم إفادة تمام المدعى في بعض ، وعدم الحجّية في آخر، وبمعارضتها بخبر وهب بن وهب عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) « إِنَّ عَلِيّاً (عليه السلام) سئل عن شاة ماتت فحلب منها لبن ، فقال : ذلك الحرام محضاً » ^(٢) ومكاتبة الفتح بن يزيد الجرجاني أبا الحسن (عليه السلام) يسأله « عن جلود الميتة ، فكتب لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب ، وكلّ ما كان من السخال من الصوف وإن جزّ والشعر والوبر والإنفحة والقرن ولا يتعدّى إلى غيرها » ^(٣) مضافاً إلى قاعدة النجاسة بالملاقاة ، وعموم النهي عن الانتفاع بشيء من الميتة -مع عدم جريان بعضها في بعضها ، مدفوعة : في الأوّل بعدم القول بالفصل كما ستعرف ، والثاني بالانجبار بما عرفت ، والثالث بعدم صلاحيّته للمعارضة للشذوذ كما في الاستبصار ^(٤) ، وعدم التلازم بين الحرمة والنجاسة ، وللطعن ^(٥) في وهب بأنّه عامّي كذاب ، بل عن ابن الغضائري ^(٦) زيادة

(١) في ص ٥٥٢ .

(٢) تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٦٠ ج ٩ ص ٧٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ١١ ج ١٦ ص ٤٤٩ .

(٣) الكافي : باب ما ينتفع به من الميتة وما لا ينتفع به ح ٦ ج ٦ ص ٢٥٨ ، تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٥٨ ج ٩ ص ٧٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ٧ ج ١٦ ص ٤٤٨ .

(٤) الاستبصار : الصيد والذبائح / باب ٥٤ ذيل ح ٣ ج ٤ ص ٨٩ .

(٥) الخلاصة : ص ٢٦٢ .

(٦) الضعفاء : ص ٤٧٨ (مخطوط) ، وفيه : « كلّها لا يوثق بها » .

« إِنَّ لَهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ (عليهما السلام) أَحَادِيثَ كُلُّهَا لَا يُوَافِقُ بِهَا » قلت : وهذا منها ، سيما مع موافقته لفتوى الشافعي ^(١) ، والرابع بالضعف في السند ، وظهور السقط من الخبر كما عن بعض المحققين الاعتراف به ، حيث قال : « هَكَذَا وَجَدَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي نَسْخِ الْكَافِي وَالتَّهْذِيبِ وَالِاسْتَبْصَارِ ، وَكَأَنَّهُ سَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ » ^(٢) قلت : ولعلّه لحذف الخبر فيه ، ومع ذلك فهو عام يجب الخروج عنه بتلك الأدلة كالقاعدة وعموم النهي لو سلم شمول الأخير لما نحن فيه .

فظهر لك بحمد الله تعيين القول بالطهارة وأنه لا استبعاد في ذلك على الشارع وإن أطال الأستاذ الأكبر في شرح المفاتيح ^(٣) في مبعّداته ، إلاّ أنّها ليست بتلك المكانة .

خلافاً لابن إدريس ^(٤) والعلامة ^(٥) والمحقّق الثاني ^(٦) وغيرهم ^(٧) من

(١) المجموع : ج ٢ ص ٥٧٠ .

(٢) نسبه في الحدائق الى بعض المحدثين من المحققين ، ثم قال : « وهو كذلك » الحدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ٧٩ .

(٣) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٧٦ ذيل قول المصنف : « وخالف جماعة من المتأخرين في اللبن » ج ١ ص ٤٣٩-٤٤٠ (مخطوط) .

(٤) السرائر : ما يحل من الميتة ويحرم من الذبيحة ج ٣ ص ١١٢ .

(٥) نهاية الاحكام : الطهارة / اصناف النجاسة ج ١ ص ٢٧٠ ، منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٥ ، تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٧ ، تحرير الاحكام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٢٤ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٦٧ .

(٧) كسار في المراسم : في الاشرية ص ٢١١ ، والمصنف في المختصر النافع : الاطعمة والاشربة ص ٢٥٣ ، والمقداد في التنقيح الرائع : الاطعمة والاشربة ج ٤ ص ٤٥ .

الحكم بالنجاسة ، ولعلّه ظاهر الكتاب فيما يأتي^(١) ، بل في المنتهى^(٢) وجامع المقاصد^(٣) : « إنه المشهور » ، والسرائر^(٤) : « إنه نجس بغير خلاف عند المحصلين من أصحابنا ؛ لأنه مائع في ميتة ملامس لها - قال - وما أورده شيخنا في نهايته رواية شاذة مخالفة لأصول المذهب لا يعضدها كتاب ولا سُنّة مقطوع بها ولا إجماع »^(٥) .

ولا يخفى عليك ما في دعوى الشهرة هنا فضلاً عن نفي الخلاف ، كما لا يخفى عليك ما في نسبة رواية الطهارة للشذوذ ، ولقد أجاد اليوسفي في كشف الرموز حيث قال بعد أن حكى عن الحلّي ما سمعت : « والدعوى محرّفة ، وفي الاستدلال ضعف ، أمّا الأول فلأنّ الشيخين مخالفوه ، والمرتضى وأتباعه غير ناطقين به ، فما أعرف من بقي معه من المحصلين ، وأمّا الثاني فلأنّنا نمنع أنّ كلّ مائع لاقى الميتة على أيّ وجه كان فقد نجس »^(٥) انتهى .

قلت : على أنّه من العجيب من مثله استبعاد هذا الحكم هنا مع قوله بعدم تعدّي نجاسة ما ينجس بملاقاة الميتة ، بل لعلّ قوله هنا بنجاسة اللبن الظاهر في التعدّي ينفيه ، لكن يهون الخطب أنّ حكمه - على الظاهر - بعدم التعدّي إنّما هو في خصوص الانسان لا مطلق الميتة .
ثمّ إنّ قضية إطلاق كثير من النصوص السابقة لكثير من الفتاوى

(١) شرائع الاسلام : الاطعمة والاشربة / القسم الرابع ج ٣ ص ١٧٤-١٧٥ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٥ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٦٧ .

(٤) السرائر : ما يحل من الميتة ويحرم من الذبيحة ج ٣ ص ١١٢ .

(٥) كشف الرموز : الاطعمة والاشربة ج ٢ ص ٣٦٩ .

عدم الفرق في الحكم بطهارة اللبن بين كونه من ميتة حيوان قابل للتذكية وعدمه كالمرأة ونحوها مع فرض طهارة الحيوان ، فما عساه يظهر من المنتهى ^(١) أنَّ محل النزاع في الأول ، وإلا فالثاني لا إشكال في نجاسته ليس في محله ، مع أنَّ كلامه ليس صريحاً في ذلك وإن اقتصر في التعرّض للأول خاصة ، كمعقد إجماع الغنية ^(٢) ، لكن الاحتياط لا ينبغي تركه ، لإمكان دعوى تبادل الأخبار السابقة في الأول وإن كان واضح المنع بقريته الاشتراك في غيره من الشعر ونحوه .

فالظاهر حينئذٍ أنه لا فرق بين أفراد الحيوان في ذلك وفي جميع ما تقدّم من الأجزاء التي لا تحلّها الحياة ﴿إلا أن يكون عينه نجسة كالكلب والخنزير والكافر﴾ فإنّه لا يستثنى منه شيء منها ﴿على الأظهر﴾ الأشهر ، بل المشهور شهرة كادت تكون إجماعاً ، بل هي كذلك إذ لم نجد بل ولم يحك فيه خلاف من أحد إلا من المرتضى في الناصريات ^(٣) ، فحكم بطهارة شعر الكلب والخنزير فيها ، بل ظاهره ذلك في كلّ ما لا تحلّ الحياة منه ، وإلا ما عساه يظهر من المدارك ^(٤) من الميل إلى طهارة ما لا تحلّه الحياة من خصوص الكافر ، وهما غير قادحين في الإجماع المنقول فضلاً عن المحصّل ^(٥) .

(١) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٥ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصيد والذبائح ص ٥٥٧ .

(٣) المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / مسألة ١٩ ص ٢١٨ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٧٦ .

(٥) الأول أن يقال : «في الاجماع المحصل فضلاً عن المنقول» كما تقدم في ج ٤

على أنه لا مستند لها سوى الحمل على الميتة من الطاهر، وهو قياس بل مع الفارق، وسوى الأصل والعموم المقطوعين بسائر ما دل على نجاسة الثلاثة، لشمول اسم كل واحد للجملية الشاملة له، بل فيها ما هو كالصریح في خصوص نجاسة شعر الأولين لغلبة الإصابة به، بل هو صریح في الثاني، كخبر سليمان الاسكاف قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شعر الخنزير يخز به، قال: لا بأس ولكن يغسل يده إذا أراد أن يصلي»^(١) ونحوه خبرا برد الاسكاف^(٢)، وسوى صحيح زرارة سأل الصادق (عليه السلام) «عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقي به الماء من البئر، أيتوضأ من ذلك الماء؟ قال: لا بأس»^(٣) وهو مع أنه قاصر عن المقاومة- إنما يتم لو كان الإشارة إلى الماء الذي استقي وكان قليلاً وقد لاقاه الحبل، والكل ممنوع.

ومن العجيب دعوى المرتضى في الكتاب المذكور^(٤) عدم شمول اسم الكلب والخنزير لذلك، وأعجب منه نسبة الطهارة فيه إلى أصحابنا، بل ادعى الإجماع عليه، مع أننا لم نقف على موافق له فيه متاً ممتن تقدّمه بل ومن تأخر عنه، نعم هو حكى القول به عن أبي حنيفة وأصحابه^(٥)، ولقد

(١) تهذيب الاحكام: إصيد والذبائح/ باب ٢ ح ٩٢ ج ٩ ص ٨٥، وسائل الشيعة: باب ٦٥ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ٣ ج ١٦ ص ٤٩٦.

(٢) تهذيب الاحكام: إصيد والذبائح/ باب ٢ ح ٩٠ و ٩١ ج ٩ ص ٨٤ و ٨٥، وسائل الشيعة: باب ٦٥ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ١ و ٢ ج ١٦ ص ٤٩٥ و ٤٩٦.

(٣) الكافي: باب البئر وما يقع فيها ح ١٠ ج ٣ ص ٦، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢١ ح ٨ ج ١ ص ٤٠٩، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٢٥.

(٤) المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة/ مسألة ١٩ ص ٢١٨.

(٥) المجموع: ج ١ ص ٢٣٦.

أجاد العلامة الطباطبائي في منظومته حيث قال : بعد ذكره ما لا تحلّه الحياة من طاهر العين :

فإن يكن من نجس فهو نجس * كأصله ، والقول بالطهر درس^(١) ... الخ
إذ هو كذلك مندرس لا يقدح في تحصيل الإجماع كاندرا س المحكي
من قوله في شرح الرسالة^(٢) والمصباح^(٣) وظاهر الجمل^(٤) باستحباب
الغسل من مس الميت ولذا لم يشر المصنف إليه ، فقال : ﴿ ويجب
الغسل ﴾ - بالضم - ﴿ على من مس ميتاً من الناس قبل تطهيره وبعد
برده ﴾ وإن أشار إليه غيره ، بل قد يظهر من بعضهم^(٥) وجود موافق مثلاً له
على ذلك ، كما أنه ربما يظهر التوقف والتردد من الوسيلة^(٦) والمراسم^(٧) ،
إلا أنه قد استقرّ المذهب الآن على خلافه ، بل وقبل ذلك ، ولذا حكى
الشيخ في جنائز الخلاف^(٨) وغيره^(٩) الإجماع على الوجوب من غير اعتداد
به ، وهو الحجة بعد الأخبار^(١٠) الصحيحة الصريحة وغيرها المستفيضة بل
المتواترة فيه ، ولذا عمل بها من لم يقل بحجة أخبار الآحاد ، وقد مرّ عليك

(١) الدرة النجفية : الطهارة من الخبث ص ٤٩ .

(٢) و(٣) نقله عنها المصنف في الاعتبار : الطهارة / غسل مس الميت ج ١ ص ٣٥١ .

(٤) جل العلم والعمل : (ضمن رسائل المرتضى) : نواقض الطهارة ج ٣ ص ٢٥ .

(٥) كالشيخ في الخلاف : الطهارة / مسألة ١٩٣ ج ١ ص ٢٢٢ .

(٦) الوسيلة : الصلاة / بيان الطهارة الكبرى ص ٥٤ .

(٧) المراسم : الطهارة الكبرى ص ٤٠ .

(٨) الخلاف : الجنائز / مسألة ٨٩ ج ١ ص ٧٠٠-٧٠١ .

(٩) كابن زهرة في الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / في الطهارة ص ٤٨٨ .

(١٠) كصحيح ابن مسلم الآتي في ص ٥٦٨ ، وراجع وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب غسل المس

فما مضى ويمرّ عليك فيما يأتي بعضها .

على أنّه ليس في مقابلها سوى الأصل الذي لا يصلح لمعارضة شيء منها ، كمفهوم حصر الناقض بغيره في بعض المعتبرة^(١) .

وسوى الصحيح عن الصادق (عليه السلام) : « الغسل في أربعة عشر موطناً ، واحد فريضة ، والباقي سنة »^(٢) إلى آخره^(٣) .

والأمر به وبمعلوم النديّة في صحيح الحلبي عنه (عليه السلام) أيضاً ، قال : « اغتسل يوم الأضحى والفطر والجمعة وإذا غسلت ميتاً ... »^(٤) الحديث .

كإقرانه به أيضاً في صحيح ابن مسلم^(٥) عن أحدهما (عليهما السلام) وغيره^(٦) : « الغسل في سبعة عشر موطناً : ليلة سبعة عشر من شهر رمضان - إلى أن قال :- وإذا غسلت ميتاً ، أو كفّنته ، أو مسسته بعدما يبرد ، ويوم

(١) كالخبر الذي رواه الصدوق بإسناده عن الفضل قال : « سأل المأمون الرضا (عليه السلام) عن محض الاسلام ... فكتب اليه : ولا ينقض الوضوء إلّا غائط أو بول أو ريح أو نوم أو جنابة ... » عيون اخبار الرضا : باب ٣٥ ج ١ ص ٢٣٣ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٢ من ابواب نواقض الوضوء ج ١ ص ١٧٧ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٢١ ج ١ ص ١١٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٥٩ ح ٦ ج ١ ص ٩٨ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب غسل الجنابة ح ١١ ج ١ ص ٤٦٤ .

(٣) ليس في الحديث تنمة .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٥ ج ١ ص ١٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٩ ج ٢ ص ٩٣٩ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٣٤ ج ١ ص ١١٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١١ ج ٢ ص ٩٣٩ .

(٦) من لا يحضره الفقيه : باب الاغسال ح ١٧٢ ج ١ ص ٧٧ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٤ ج ٢ ص ٩٣٧ .

الجمعة ، وغسل الجنابة فريضة ... » .

ومكاتبة الحميري للقائم (عليه السلام) : « روي لنا عن العالم (عليه السلام) أنه سئل عن إمام صلى بقوم بعض صلاتهم وحدث عليه حادثة ، كيف يعمل من خلفه ؟ فقال : يؤخر ويتقدم بعضهم ويتم صلاته ، ويغتسل من مته فوق (عليه السلام) ليس على من مته إلا غسل اليد ، وإذا لم يحدث حادثة تقطع الصلاة يتم صلاته مع القوم » ^(١) .
ومكاتبة الصيقل ^(٢) وابن عييد ^(٣) : « هل اغتسل أمير المؤمنين (عليه السلام) حين غسل رسول الله (صلى الله عليه وآله) عند موته ؟ فأجاب (عليه السلام) : النبي (صلى الله عليه وآله) طاهر مطهر ، ولكن أمير المؤمنين (عليه السلام) فعل وجرت به السنة » .

والرضوي : « والغسل ثلاثة وعشرون : من الجنابة ، والإحرام ، وغسل الميت ، ومن غسل الميت ، وغسل الجمعة - ثم عدّ باقي الأغسال ، وقال :- الفرض من تلك غسل الجنابة ، والواجب غسل الميت وغسل الإحرام ، والباقي سنة ... » ^(٤) إلى آخره .

ولأنّه لو وجب لكان إمّا لنفسه أو لغيره ، والأوّل باطل عند الخصم ، والثاني لا دلالة في شيء من النصوص عليه ، بل في المكاتبة السابقة ما يشعر بعدمه .

(١) تقدمت في ص ٥٢١ .

(٢) الاستبصار : الطهارة / باب ٦٠ ح ٣ ج ١ ص ٩٩ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب غسل المس ح ٧ ج ٢ ص ٩٢٨ .

(٣) تقدمت في ص ٥٢٥ - ٥٢٦ .

(٤) فقه الرضا : باب ٣ ص ٨٢ ، مستدرک الوسائل : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ١ ج ٢ ص ٤٩٧ .

والكلّ كما ترى لا تصلح لمعارضة تلك الأخبار المعتمدة بعمل الأصحاب قديماً وحديثاً ، على أنّه لا دلالة في الأول ؛ لاحتمال بل ظهور عدم إرادة خصوص النذب من السّنة ، وإلاّ لاستلزم استحباب ما علم وجوبه بالإجماع وغيره من غسل الحيض وغيره .

والثاني ؛ لعدم رجحان مجازيّة خصوص النذب هنا على مجازيّة القدر المشترك .

والثالث ؛ لمنع دلالة الاقتران على التسوية في الحكم ، فإنّ إقران المندوب بالواجب - خصوصاً في الأخبار الجامعة للأغسال - كثير شائع ، والمراد بالفرض منها الثابت بالكتاب ، فلا يدلّ على نديّة غير الجنازة .

والرابع ؛ لحمل المَسِّ فيه قبل البرد ، لشهادة الحال ، بل مرّ عند البحث على نجاسة ميتة الآدمي من المكاتبه^(١) أيضاً للقاءم (عليه السلام) ما يعين ذلك ، فلاحظ .

والخامس ؛ لاحتمال إرادة جريان السّنة في الغسل من مَسِّ الطاهرين كالشهداء والمعصومين (عليهم السلام) أو إرادة الواجب منها ، بل ربّما احتمل عود الضمير فيه إلى غسل الميت ، فيخرج عن المقام .

والسادس ؛ لعدم حجّيته عندنا ، بل وعند غيرنا أيضاً هنا ؛ لضعف سندها ، ومتروكيّة ظاهرها من وجوب غسل الإحرام واختصاص الوجوب بالجنازة .

والسابع ؛ باختيار الشقّ الثاني ، ومنع خلوّ الأخبار عن الدلالة على اشتراط شيء بهذا الغسل أولاً ، ومنع دلالة الخلوّ على ذلك أيضاً ثانياً بعد

إمكان ثبوته من الإجماع أو إجماع القائلين بالوجوب ، وقد تقدم في أول الكتاب^(١) ما يفي بذلك ، فلاحظ .

ولا صراحة في المكاتبه بجواز الصلاة للماس قبل الغسل مع وجوبه ، وكيف ؟! وقد عرفت ظهور الحال بكون المس في حال الحرارة ، فقد يحمل الأمر بالغسل فيها حينئذ على الندب وإن لم أقف على مصرّح به من أحد من الأصحاب ، ولعلنا لو وقفنا على كلام المرتضى (رحمه الله) لأمكن حمل قوله بعدم الوجوب على مثل هذا الحال أي المس بحرارة ؛ للإجماع هنا بقسميه^(٢) عليه ، بل في المنتهى : « إنّه مذهب علماء الأمصار »^(٣) ، وللنصوص الصحيحة الصريحة المستفيضة حد الاستفاضة فيه أيضاً ، منها صحيح ابن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال : « قلت : الرجل يغمض عين الميت ، عليه غسل ؟ قال : إذا مسّه بحرارة فلا ، ولكن إذا مسّه بعدما يبرد فليغتسل ... »^(٤) الحديث . ونحوه غيره^(٥) .

ولذا قيّد المصنّف الوجوب المذكور بما بعد البرودة ، وظاهره كالنصوص اعتبار برودة الجميع ، فلا عبرة ببعض .

(١) في ج ١ في الواجب من الغسل ذيل عبارة « العزائم ان وجبا » .

(٢) ممن قال بذلك : الشيخ في الميسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٧ ، وابن البراج في المذهب : الطهارة / في اقسامها ج ١ ص ٣٣ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : باب الطهارة ص ٣٢ .

ونقل الاجماع في كشف اللثام : الطهارة / لواحق غسل الأموات ج ١ ص ١٤١ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / غسل مس الاموات ج ١ ص ١٢٨ .

(٤) الكافي : باب غسل من غسل الميت ... ج ٢ ص ٣ ، ج ٣ ص ١٦٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

٢٣ ج ٩ ص ١ ج ٨ ص ٤٢٨ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب غسل المس ج ١ ص ٢ ج ٩٢٧ .

(٥) وسائل الشيعة : انظر باب ١ من ابواب غسل المس ج ٢ ص ٩٢٧ .

وكذا قيده بما قبل التطهير؛ لعدم وجوبه بعده أيضاً إجماعاً بقسميه^(١)، بل في المنتهى: «إنه مذهب علماء الأمصار»^(٢)، ونصوصاً، منها قول الباقر (عليه السلام) في صحيح ابن مسلم: «مَسُّ المِيت عند موته وبعد غسله والقُبلة ليس بها بأس»^(٣) كقول الصادق (عليه السلام) في خبر ابن سنان: «لا بأس بأن يمسه بعد الغسل...»^(٤) الحديث.

بل وعدم استحبابه أيضاً؛ للأصل المعتضد بالعمل، وعدم نص أحد من الأصحاب فيما أجد عليه عدا الشيخ في استبصاره^(٥) وعن تهذيبه^(٦)، حيث حمل موثق الساباطي عن الصادق (عليه السلام): «يغتسل الذي غُسل المِيت، وكلّ من مَسَّ مِيتاً فعليه الغسل وإن كان المِيت قد غُسل»^(٧) الحديث، عليه.

وهو وإن كان لا بأس به للجمع والتسامح في أدلة السنن لكنه بعيد عن ظاهر اللفظ، مع ما قيل^(٨) من مشهورية روايات عمّار المتفرّد بها في

(١) راجع هامش رقم ٢ من الصفحة السابقة، ونقل الاجماع في الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ في الطهارة ص ٤٨٧.

(٢) منتهى المطلب: الطهارة/ غسل مس الاموات ج ١ ص ١٢٨.

(٣) تقدم في ص ٥٢٦.

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٧ ج ١ ص ٤٣٠، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب غسل المس ح ٢ ج ٢ ص ٩٣٢.

(٥) الاستبصار: الطهارة/ باب ٦٠ ذيل ح ٨ ج ١ ص ١٠١.

(٦) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ذيل ح ١٨ ج ١ ص ٤٣٠.

(٧) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٨ ج ١ ص ٤٣٠، الاستبصار: الطهارة/ باب ٦٠ ح ٨ ج ١ ص ١٠٠، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب غسل المس ح ٢ ج ٢ ص ٩٣٢.

(٨) كما في الحقائق الناضرة: الطهارة/ غسل مس الاموات ج ٣ ص ٣٢٩.

نقل الغرائب ، فلعلّ الأولى طرحها كما في الحقائق^(١) ، أو حملها على من غسّل بالسدر أو به وبالكافور فقط ، أو على إرادة غسل الميت من النجاسات لا التغسيل ، أو إرادة عدم سقوط غسل المس السابق على التغسيل به ، أو غير ذلك ، والأمر سهل .

ولا يلحق بالمغسّل الميمّم كما في صريح القواعد^(٢) والمنتهى^(٣) والمدارك^(٤) وظاهر جامع المقاصد^(٥) وكشف اللثام^(٦) أو صريحهما ، بل لا أجد فيه خلافاً ممّا عدا شيخنا في كشف الغطاء^(٧) فألحقه به ؛ للعمومات ، وخصوص ما نطق من الأخبار بالغسل إذا مسّه قبل الغسل ، ولبقائه على النجاسة ، ولذا يغسّل لو أمكن بعده قبل الدفن .

لكن قد يشكل ذلك كلّه بعموم ما دلّ على تنزيل التراب منزلة الماء^(٨) وأنّه أحد الطهورين^(٩) ، وبمنع دوران الحكم على بقاء النجاسة لو قلنا بها لدليل خاصّ .

اللّهم إلّا أن يقال : إنّ الحكم بالتيّمّم في الميت ليس لتلك العمومات ؛ لظهورها في قيام التراب مقام الماء في رفع الأحداث لا في مثل

(١) المصدر السابق .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢٢ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / غسل مس الاموات ج ١ ص ١٢٨ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٧٨ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٦٣ .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ١٤٢ .

(٧) كشف الغطاء : غسل مس الاموات ص ١٥٩ .

(٨) كخبر حماد الذي ذكرناه في هامش رقم (٨) من ص ١٥٧ .

(٩) كخبر زرارة الذي ذكرناه في هامش رقم (٧) من ص ١٥٧ .

غسل الميث المركب من الماء والخلطين المستتبع إزالة النجاسة ، بل التيمم فيه حينئذٍ لدليل خاص لا دلالة فيه على كونه حينئذٍ كالغسل .

وكذا البحث في الميث عن بعض الأغسال ، خصوصاً الصدر والكافور ، أما فاقد الخليطين فلا يبعد جريان حكم الغسل الصحيح عليه ، فلا يجب الغسل بمسه حينئذٍ ؛ لسقوط اشتراطهما في هذا الحال ، فيقوم الباقي حينئذٍ مقام غيره في الواجد ، خلافاً لجامع المقاصد^(١) فأوجهه بمسه ؛ للأصل ، وانصراف الغسل المعلق عليه نفي الوجوب إلى غيره ، وفيه تأمل .

ولو كمل غسل الرأس مثلاً قبل إكمال الغسل لجميع البدن في القواعد^(٢) والرياض^(٣) لم يجب الغسل ، لطهارته ، وكمال الغسل بالنسبة إليه ، ويحتمل كما في جامع المقاصد^(٤) وعن الذكرى^(٥) الوجوب ، بل هو الأقوى كما في المدارك^(٦) وعن الذخيرة^(٧) ؛ للعمومات ، وصدق المس قبل الغسل ، لأنّ جزئه ليس غسلاً ، ومنع طهارته قبل كمال الجميع لو قلنا بدوران الحكم مدارها ، ولا استبعاد في توقف طهارة العضو من الخبث على الإكمال ، بل قضية الاستصحاب وغيره ذلك .

فما في الحدائق^(٨) - من أنّه منافٍ لمقتضى القواعد الفقهية من حصول

(١) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٦٣ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢٢ .

(٣) رياض المسائل : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٧١ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٦٣ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / غسل مس الميث ص ٧٩ .

(٦) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٧٩ .

(٧) ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٩١ .

(٨) الحدائق الناضرة : الطهارة / غسل مس الميث ج ٣ ص ٣٣٧ .

الطهارة من الخبث بمجرد انفصال ماء الغسالة ، حتى انه التزم من جهة ذلك القول بمحصول الطهارة من الخبث للعضوقبل الإكمال وإن أوجب الغسل بمسه ، وأنه لا تلازم بين الطهارة وعدم وجوب الغسل ، تمسكاً بظاهر الأدلة- في غير محله ؛ لرجوع أمر التطهير للشارع ، وإلا فأَيُّ نجاسة توقفت على سدر وكافور؟!

ثم إنه قد يظهر من المتن كغيره من عبارات الأصحاب ^(١) عدم وجوب الغسل بمس الشهيد ، وهو كذلك وفقاً لصريح جماعة منهم الفاضلان في المنتهى ^(٢) والقواعد ^(٣) وعن المعبر ^(٤) ، بل لا أجد فيه خلافاً ؛ للأصل ، وظهور سياق ما دلّ على وجوبه في غيره ممتن وجب تغسيله ، خصوصاً مكاتبة الصفار: « ... إذا أصاب يدك جسد الميت قبل أن يغسل فقد يجب عليك الغسل » ^(٥) كظهور ما دلّ ^(٦) على سقوط الغسل عن الشهيد في عدمه أيضاً وفي مساواته لغيره بعد التغسيل ، سيما مع عدم اشتمال شيء

(١) كعبارة المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٧ ، والجامع للشرائع : باب الطهارة ص ٣٢ ، والمختصر النافع : الطهارة / غسل مس الاموات ص ١٥ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / غسل مس الاموات ج ١ ص ١٢٨ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢٢ .

(٤) المعبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٤٨ .

(٥) تقدمت في ص ٥٢٦ .

(٦) كالحبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن ابن سنان ، عن ابان بن تغلب قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : الذي يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل ... » .

الكافي : انظر باب القتل ج ٣ ص ٢١٠ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٤ من ابواب غسل

الميت ج ٢ ص ٦٩٨ .

منها على الأمر به على كثرتها ، وظهور تحقق المسّ غالباً بمباشرة الدفن ونحوه فيها ، بل ربّما يحصل القطع بالحكم للفقهاء المتأمل في سبب سقوط الغسل عن الشهيد من الإكرام والاحترام وللتخفيف عن أولئك المجاهدين عن بيضة الاسلام ، ولذا لم يصل إلينا أمر به أو بالتيمّم بدله من النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) في يوم من الأيام في الوقائع المتعددة والغزوات المعظمة .

مضافاً إلى ما يظهر من اشتراط نجاسة الممسوس في وجوب غسل المسّ من مكاتبتي الصيقل وابن عبيد المتقدمين آنفاً^(١) المشتملتين على السؤال عن اغتسال أمير المؤمنين (عليه السلام) لما غسل النبي (صلى الله عليه وآله) .

ومنها مع الأصل يستفاد أيضاً سقوطه بمسّ النبي (صلى الله عليه وآله) ونحوه ممّن علم طهارته بعد الموت ، كما عن بعضهم^(٢) التصريح به . إلا أنّه قد يناقش فيه بتناول العمومات ، وبقوله (عليه السلام) في المكاتبتين السابقتين : « ولكن فعل أمير المؤمنين (عليه السلام) وجرت به الستة » ولا ينافيه قوله (عليه السلام) قبل ذلك : « إنه طاهر مطهر » إذ أقصاه اختلاف حكمة الغسل بمسّ النبي (صلى الله عليه وآله) ونحوه عن حكمة غيره كأصل تغسيله ، فلا استبعاد حينئذ في القول بالوجوب بمسّ النبي (صلى الله عليه وآله) ولا هوان ؛ لعدم انحصار الحكمة في النجاسة

(١) تقدمت الأولى في ص ٥٦٦ . والثانية في ص ٥٢٥ - ص ٥٢٦ .

(٢) كالحقق الثاني في جامع المقاصد : الطهارة / في اسبابها ج ١ ص ٨٦ ، والشهيد الثاني في

مسالك الافهام : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ١٣ .

إذ قد يقصد إرادة عمومية الحكم ، ونحو ذلك .

نعم ، قد يتّجه الحكم بسقوط الغسل بمسّ من أمر بتقديم غسله ، بعد قتله بذلك السبب وتقديمه الغسل ، وفقاً للفاضل في القواعد^(١) وغيره^(٢) ، بناءً على ما تقدّم منّا سابقاً^(٣) في محلّه من استظهار كون هذا الغسل غسل الميت وقد قدّم ممّا دلّ على مشروعيّته ، وأنّه لا استبعاد في تقديم المسبّب الشرعي على سببه ، فيجري حينئذٍ عليه حكم غسل الميت من عدم وجوب غسل المسّ بعده وغيره ، بل ربّما ادّعي تناول نفس ما دلّ على سقوط أثر المسّ بعد التّغسيل له من غير حاجة لدعوى المساواة والتّزليل ، فما عن السرائر^(٤) - من وجوب الغسل بمسّه بناءً على نجاسته بالموت عنده ، وتبعه عليه في الحقائق^(٥) - في غير محلّه ، كتوقف المنتهى^(٦) وعن الذخيرة^(٧) في ذلك .

نعم ، يتّجه عدم السقوط بمسّ من غسله الكافر بأمر المسلم كما هو صريح القواعد^(٨) وظاهر جامع المقاصد^(٩) وكشف اللثام^(١٠) أو صريحهما ،

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢٢ .

(٢) كالشهيد في البيان : الطهارة / غسل المس ص ٣٣ ، والمحقق الثاني في جامع المقاصد :

الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٦٢ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / في

النجاسات ج ٢ ص ٢٧٨ . (٣) في ج ٤ ص ١٥٩ ...

(٤) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٧ .

(٥) الحقائق الناضرة : الطهارة / غسل مس الميت ج ٣ ص ٣٣٣ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / غسل مس الاموات ج ١ ص ١٢٨ .

(٧) ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٩١ .

(٨) قواعد الاحكام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢٢ .

(٩) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٦٣ .

(١٠) كشف اللثام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ١٤٢ .

بناءً على ما تقدّم لنا في محلّه أنّه ليس من غسل الميت في شيء ، وإنّما هو شيء أوجبه الشارع لتعذّر الأوّل ، وإلاّ فلوقلنا بكونه غسل الميت إلاّ أنّه سقط بعض شرائطه للعدر اتّجه القول بالسقوط حينئذٍ .

ثمّ إنّّه لا فرق في وجوب الغسل بين كون الممسوس مسلماً أو كافراً كما صرح به جماعة منهم الفاضل ^(١) والشهيد ^(٢) والمحقق الثاني ^(٣) ؛ لإطلاق النصوص والفتاوى ، بل لعلّه أولى ، إلاّ أنّه احتمل الأوّل في المنتهى ^(٤) والتحرير ^(٥) العدم ؛ لمفهوم تقييد غسل المسّ بما قبل التطهير نصّاً وفتوى أيضاً الظاهر في اعتبار كون الميت ممّا يقبل التطهير ، ولأنّه لا يزيد على مسّ البهيمة والكلب ، وهو ضعيف ؛ لخروج الأوّل - بعد تسليم اعتبار مثله - مخرج الغالب ، والثاني قياس .

كما أنّه لا فرق بين المسّ بأيّ جزء من أجزاء البدن لأيّ جزء من أجزاء الممسوس وإن لم تكن ممّا تحلّ الحياة منها بعد صدق اسم المسّ عليه وانصرافه إليه ، نعم لعلّه لا يصدق في خصوص الشعر ماسّاً أو ممسوساً سيّما الثاني ، كما عساه يشعر به عدم وجوب غسله في الجنابة ، بخلاف السنّ والظفر والعظم ، فيصدق اسم المسّ بكلّ واحد منها ماسّة كانت أو ممسوسة .

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢٢ ، تذكرة الفقهاء :

الطهارة / غسل مس الاموات ج ١ ص ٥٩ .

(٢) الدروس الشرعية : الطهارة / غسل مس الميت ص ١٤ ، والبيان : الطهارة / غسل المس

ص ٣٣ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٦٣ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / غسل مس الاموات ج ١ ص ١٢٨ .

(٥) تحرير الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢١ .

فما في المحكي من عبارة الروض - من اعتبار المسّ بما تحلّه الحياة لما تحلّه الحياة في وجوب غسل المسّ ، فتى انتفى أحد الأمرين لم يجب ، ثم قال : « وفي العظم إشكال ، وهو في السنّ أقوى ، ويمكن جريان الإشكال في الظفر أيضاً لمساواته العظم » ^(١) - في غير محلّه ؛ لما عرفته من تحقّق الصدق الذي لا ينافيه الطهارة ، ونحوه ما في جامع المقاصد ^(٢) من التردّد في المسّ بالظفر والسنّ والعظم ، والذكرى ^(٣) أيضاً في الثاني إذا كان ممسوساً .

نعم قد يشكّ في صدق اسم المسّ أو انصراف إطلاقه بالنسبة إلى بعض الأفراد فيتّجه حينئذ التمسك في نفي وجوب الغسل بالأصل وباستصحاب الطهارة ونحوهما .

﴿ وكذا ﴾ يجب الغسل بالضمّ ﴿ إن مسّ قطعة منه ﴾ أو من حيّ قبل التطهير وكان ﴿ فيها عظم ﴾ على المشهور بين الأصحاب ^(٤) قديماً وحديثاً ، بل لا أجد فيه خلافاً إلّا من الاسكافي ^(٥) ، فقيده في المبان من حيّ بما بينه وبين سنة ، واستعرف ما فيه ، وإلّا من المصتف في المعتبر ^(٦) والسيد في المدارك ^(٧) ، فلم يوجبه ؛ للأصل السالم عن معارضة دليل معتبر

(١) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١٥ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٦٤ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / غسل مس الميت ص ٧٩ .

(٤) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الجنائز / ج ١ ص ١٨٢-١٨٣ ، وابن ادریس في السرائر :

الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٧ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / لواحق غسل الاموات

ج ١ ص ٢٢ ، والشهيد في البيان : الطهارة / غسل المس ص ٣٣ .

(٥) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / اقسام الغسل ص ٢٨ .

(٦) المعتبر : الطهارة / غسل مس الميت ج ١ ص ٣٥٢-٣٥٣ .

(٧) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٨٠ .

على الوجوب .

وهو ضعيف ؛ لانقطاعه بصريح الإجماع من الشيخ في الخلاف^(١) وهو المعتضد بظاهره من غير واحد من الأصحاب^(٢) .

وبالشهرة العظيمة ، بل في الذكرى أن « الأصحاب منحصرون في موجب غسل الميت على الإطلاق ، وهم الأكثر ، وفي نافية كذلك على الإطلاق ، وهو المرتضى ، فالقول بوجوبه في موضع دون موضع لم يعهد »^(٣) انتهى . وبالاستصحاب في المقطوع من الميت متمماً بعدم القول بالفصل على الظاهر ، ونفي احتمال مدخلة الاتصال ثمرة الاستصحاب ، فلا يقدر حينئذ انسياق الاجتماع إلى الذهن من الأدلة .

وبفحوى وجوب جريان أحكام الميت عليها بناءً عليه من التغسيل والتكفين ونحوهما .

وبمرسل أيوب بن نوح عن الصادق (عليه السلام) : « إذا قطع من الرجل قطعة فهي ميتة ، فإذا مَسَّ إنسان فكل ما فيه عظم فقد وجب على كل من يمسه الغسل ، وإن لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه »^(٤) المنجبر بما سمعت ، المؤيد بالرضوي : « وإن مسست شيئاً من جسد أكيل السبع فعليك الغسل إن كان فيما مسست عظم ، وما لم يكن فيه عظم فلا غسل عليك »^(٥) .

(١) الخلاف : الجنائز/مسألة ٤٩٠ ج ١ ص ٧٠١ .

(٢) كالعلامة في التذكرة : الطهارة/غسل مس الاموات ج ١ ص ٥٩ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة/غسل مس الميت ص ٧٩ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة/باب ٢٣ ح ١٤ ج ١ ص ٤٢٩ ، الاستبصار : الطهارة/باب ٦٠ ح ٥ ج ١ ص ١٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل المس ح ١ ج ٢ ص ٩٣١ .

(٥) فقه الرضا: باب ٢٢ ص ١٧٤ ، مستدرک الوسائل : باب ٢ من ابواب غسل المس ح ١ ج ٢ ص ٤٩٢ .

وبالمستفاد ممّا تقدّم سابقاً عند البحث على نجاستها من تنزيل القطعة المبانة منزلة الميتة المقتضي لجريان أحكامها عليها ، بل لعلّ الظاهر منها كغيرها دوران الحكم مدار تحقق معنى الموت ، فضلاً عمّا تقدّم في باب أحكام الأموات^(١) من ظهور تنزيل الصدر منزلة الميت ، بل قد يعطي التأمل الجيد القطع بفساد القول بعدم جريان حكم المسّ على القطعة في القطع العظيمة ، سيّما التي يصدق عليها اسم الميت كالباقى من الجسم بعد قطع اليدين والرجلين والرأس .

ومنه ينقدح القطع بعدم اعتبار اجتماع جميع أجزاء الجملة ، وإلاّ لانتفى وجوب الغسل بانتفاء اليسير من البدن ، وهو واضح الفساد ، واحتمال الفرق بين ما ينتفى الصدق بانتفائه وعدمه لو سلّم لم يتمّ في الميت المقطع قطعاً متعدّدة ، بل والمقدود نصفين ، بل والمنفصل بعضه بحيث لا يصدق على ما بقي جسد الميت ، فإنّه لا ينبغي التأمل في وجوب غسل المسّ بذلك ؛ إذ ليس التقطيع من المطهّرات .

ومن ذلك كلّ ظهر لك ضعف ما سمعته من المعبر ، واندفاع ما أورده على الخبر من الإرسال ، وقلة العمل ، وعدم ثبوت دعوى الإجماع من الشيخ سيّما بعد ما عرفت من إنكار المرتضى أصل وجوب غسل المسّ ؛ لانجبار الإرسال بما سمعت ، ومنع قلة العمل بعد دعوى الشيخ الإجماع ، وقد حكى التصريح من الصدوق^(٢) وابن إدريس^(٣) به في المقطوع من الميت

(١) في ج ٤ ص ١٦٧ ...

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب المس ج ١ ص ١٤٣ .

(٣) السرائر : الطهارة / غسل الأموات ج ١ ص ١٦٧ .

كما عن ابن الجنيّد^(١) والإصباح^(٢) في الحيّ ، إلّا أنّ الأوّل قيدها بما بينه وبين سنة ، ولعلّ الباقيّن اكتفوا بإطلاقهم وجوبه بمسّ الميت ، إذ قد يندرج ما نحن فيه ، ولضعف المناقشة في الإجماع بعد حجّة المنقول منه بخبر الواحد المحكيّة في الذكرى^(٣) عن كثير ، خصوصاً والناقل مثل الشيخ ، إذ ليس ما يحكيه إلّا كما يرويه ، على أنّك قد عرفت عدم انحصار الدليل في ذلك .

وعلى كلّ حال ففي اعتبار البرودة في وجوب الغسل بالضمّ بمسّ جزء الحيّ بل وبالفتح إن قلنا به في الجملة تأمل ، لكن قد يقوى في النظر العدم .

ثمّ إنّّه قد يشعر عبارة المتن كغيرها^(٤) بعدم وجوبه في مسّ العظم المجرد من حيّ كان أو ميّت ، كما عن التذكرة^(٥) والمنتهى^(٦) ونهاية الأحكام^(٧) والتحرير^(٨) وحاشية الميسي^(٩) التصريح به ، واستصحاب الطهارة من الحدث السالم عن المعارض ، ولما تقدّم سابقاً ممّا يستفاد منه اشتراط غسل

(١) كما تقدم في ص ٥٧٦ .

(٢) الإصباح (ضمن سلسلة النبايع الفقهية) : الطهارة / غسل مسّ الميت ج ٢ ص ١٦ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / غسل مسّ الميت ص ٧٩ .

(٤) كعبارة المختصر النافع : الطهارة / غسل مسّ الاموات ص ١٥ ، وقواعد الاحكام :

الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢٢ ، وارشاد الاذهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١

ص ٢٣٢ .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل مسّ الاموات ج ١ ص ٥٩ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / غسل مسّ الاموات ج ١ ص ١٢٨ .

(٧) نهاية الاحكام : الطهارة / غسل مسّ الاموات ج ١ ص ١٧٣ .

(٨) تحرير الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢١ .

(٩) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / غسل مسّ الميت ج ١ ص ٥١٤ .

المسّ بنجاسة الجملة وإن لم يعتبر نجاسة خصوص ما باشره ممّا صدق به اسم المسّ ، ولا عبرة بالنجاسة العرضيّة الحاصلة من الملاقاة لوقلنا بها ، إذ المراد النجاسة الذاتيّة ، على أنّه نفرضه فيما طهر من العظام ، ولا قائل بالفصل ، ولغير ذلك ممّا يظهر بالتأمّل فيما تقدّم .

ولعلّه الأقوى ، لكن في غير عظم يفرض صدق مسّ الميت بمسّه ، بل ينبغي القطع به في مثل السنّ والظفر ونحوهما سواء كانا من حيّ أو ميت للسيرة القاطعة ، بل ربّما يدعى ذلك أيضاً فيما لوصاحباً لحماً قليلاً كما صرح به الأستاذ في كشف الغطاء^(١) في السنّ ، بل قد يمنع شمول تلك الأدلّة السابقة لمثله ، أو يشكّ ، فيبقى الأصل سالماً .

ودعوى عدم جواز التمسك به هنا لرجوع الشكّ في مانع العبادة ، يدفعها : - بعد منعها في نفسها على الأصحّ عندنا من جريان الأصل في الشرائط والموانع- أنّ الاستصحاب خصوصاً استصحاب الطهارة دليل شرعي يكفي في بيان العبادة ورفع إجمالها الموجب للاحتياط من باب المقدّمة .

فما في الذكرى^(٢) والموجز^(٣) وعن الدروس^(٤) وفوائد الشرائع^(٥) والمسالك^(٦) من ثبوت الغسل بمسّ العظم المجرد كالقطعة المشتمة عليه

(١) كشف الغطاء : غسل مس الاموات ص ١٥٩ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / غسل مس الميت ص ٧٩ .

(٣) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : مس ميت الآدمي ص ٥٣ .

(٤) الدروس الشرعية : الطهارة / غسل مس الميت ص ١٤ .

(٥) فوائد الشرائع : الطهارة / في النجاسات ذيل قول المصنف : « وكذا ان مس قطعة فيها عظم » ص ٥٤ (مخطوط) .

(٦) مسالك الافهام : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ١٣ .

لا يخلو من نظر بل منع ، كمستندهم من دوران الحكم مداره وجوداً وعدماء ؛ إذ مثله لا يصلح لأن يكون مدركاً لحكم شرعي ، نعم قد يحتج لهم بالاستصحاب في خصوص البان من الميت ، ويتم في غيره بعدم القول بالفصل ، وهو كما ترى .

وكيف كان فرادهم قطعاً غير السنّ ونحوه ، وبه صرح في الذكرى^(١) هنا ، لكن وقع فيها ما فيه نظر من وجوه من غير هذه الجهة ، فلاحظ وتأمل ، هذا .

وفي الفقيه^(٢) وعن المقنع^(٣) : « لا بأس بأن تمسّ عظم الميت إذا جاوز سنة » وهو مضمون خبر إسماعيل الجعفي سأل الصادق (عليه السلام) « عن مسّ عظم الميت ، قال : إذا جاوز سنة فلا بأس »^(٤) .

وكأنه بمعنى عدم وجوب الغسل بمسّه ، كما قال أبو علي : « إنّه يجب بمسّ قطعة أبينت من حيّ ما بينه وبين سنة »^(٥) ، أو عدم وجوب الغسل بالفتح ، وعلى الأوّل يعطي مساواة العظم للقطعة ذات العظم في إيجاب مسّه الغسل ، لكن إلى سنة .

وعدم اعتبار سند الخبر المذكور واستقرار المذهب على عدم اعتبار ما فيه

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / غسل مس الميت ص ٧٩ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ح ١٦٧ ج ١ ص ٧٣ .

(٣) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٣ .

(٤) تهذيب الاحكام / الطهارة / باب ١٢ ح ١٠١ ج ١ ص ٢٧٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب

١١٣ ح ٣ ج ١ ص ١٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل المس ح ٢ ج ٢ ص ٩٣١ .

(٥) راجع هامش رقم (٥) من ص ٥٧٦ .

من الشرط وإجمال سؤاله بل جوابه يمنع من العمل به والالتفات إليه ، مع احتمال ما في الوسائل : « إنَّ العظم قبل سنة لا يكاد يخلو من أجزاء اللحم الموجب مسحها للغسل »^(١) .

وفي المنتهى : « إنَّ في التقييد بالسنة نظراً ، ويمكن أن يقال : إن العظم لا ينفك من بقايا الأجزاء ، وملاقاة أجزاء الميتة ينجسه وإن لم تكن رطبة ، أمّا إذا جاز عليه سنة فإنَّ الأجزاء الميتة تزول عنه ويبقى العظم خاصة ، وهو ليس ينجس إلّا من نجس العين »^(٢) انتهى . وفيه ما فيه .

ثم إنّه وإن قلنا بوجوب الغسل بالضمّ بمسّه فلا يجب بمسّ الموجود منه في مقابر المسلمين المختصة بهم ، تحكيماً للظاهر المعتضد بالسيرة وقاعدة اليقين على الأصل ، وبه صرح في الدروس^(٣) والموجز^(٤) والحدائق^(٥) ، كما هو ظاهر غيرها ، بل صرح في الأولين بسقوطه أيضاً في المشتركة بينهم وبين الكفار ، أو المتناوب عليها الفريقان في زمانين ؛ لقاعدة اليقين .

لكنّه لا يخلو من إشكال كما في الحدائق^(٦) ؛ لانقطاعها باستصحاب عدم الغسل في الممسوس الوارد عليها كانقطاعها في الطهارة من الخبث باستصحاب النجاسة .

إلّا أنّه قد يقال بعدم صحّة جريان أصالة عدم الغسل هنا بعد القطع

(١) وسائل الشيعة : باب ٢ من أبواب غسل المس ذيل ح ٢ ج ٢ ص ٩٣١ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٥ .

(٣) الدروس الشرعية : الطهارة / غسل مس الميت ص ١٤ .

(٤) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : مس ميت الآدمي ص ٥٣ .

(٥) الحدائق الناضرة : الطهارة / غسل مس الميت ج ٣ ص ٣٤٣ .

(٦) الحدائق الناضرة : الطهارة / غسل مس الميت ج ٣ ص ٣٤٣ .

بانقطاعها في الجملة القاضي بطرّو صفة الاشتباه والإيهام على هذه الأفراد المختلطة ، كسائر شبه الموضوع التي لا يقطع مباشرة أحد أفرادها المحصورة كالإناءين استصحاب طهارة الغير من الثوب ، فضلاً عن غير المحصور ، فيتّجه حينئذٍ حكمها بعدم الغسل في الفرض المذكور .

نعم لو كان العظم في مقبرة الكفار المختصّة بهم اتّجه حينئذٍ الحكم بوجوب الغسل كما هما صرّحاً^(١) به وغيرهما^(٢) ، بل ينبغي القطع به في المعلوم كونه من الكافر ؛ لعدم صحّة غسله ، بل وكذا مع احتمال كونه من مسلم ، بناءً على عدم الالتفات إليه في مقابلة ذلك الظهور ، كما لا يلتفت إليه في جريان باقي أحكام الكفار في أمثاله إلّا ما خرج بالدليل ، ولذا كان المتّجه أيضاً إلحاق المقبرة بالدار مع الجهل بها لأتّي الفريقين .

أمّا العظم المطروح في فلاة أو طريق فقد أطلق في الموجز^(٣) وجوب الغسل بمسّه كما عن الدروس^(٤) ، ونفى عنه البأس في كشف الالتباس^(٥) ، وكأنّه لأصالة عدم الغسل .

لكنه لا يخلو من نظر إذا كان في فلاة المسلمين وأرضهم ، للحكم بإسلامه حينئذٍ كما لو كان حيّاً ، وقاعدة اليقين محكّمة .

(١) الدروس الشرعية : الطهارة / غسل مس الميت ص ١٤ ، الموجز (ضمن الرسائل العشر) : مس ميت آدمي ص ٥٣ .

(٢) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١٥ ، والبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / غسل مس الميت ج ٣ ص ٣٤٣ .

(٣) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : مس ميت آدمي ص ٥٣ .

(٤) الدروس الشرعية : الطهارة / غسل مس الميت ص ١٤ ، ولم يصرح بذلك .

(٥) كشف الالتباس : الطهارة / مس ميت آدمي ذيل قول المصنف : « ولا ينجس ملاقيه مع اليبس في الموضعين » ص ١٦٧ (مخطوط) .

وفيه : أنَّ ذلك لا يقضي بآثمه قد وقع عليه التغسيل المسقط لوجوب غسل المس ؛ لعدم اقترانه بشاهد حال كالدفن ونحوه ، إذ قد يكون ممتن لم يعثر عليه مسلم ، بأن كان أكيل سبع مثلاً ، ومجرد غلبة غيره لا يصلح كونه قاطعاً للأصل ، نعم لو اقترن ذلك بظاهر فعل مسلم مترتب على التغسيل اتجه السقوط حينئذ .

ومما ذكرنا يظهر لك الحال في الميت نفسه والقطعة المبانة ذات العظم وغيرها بالنسبة إلى جريان سائر ما تقدم ، إذ مدار الجميع على الظهور المعتد به في قطع الأصل ؛ لاستفادة حجتيه من الشرع ، وإلا فهو لا يقدم على الأصل بدون ذلك ، فتأمل جيداً .

والسقط بعد ولوج الروح كغيره يجب بمسه الغسل قطعاً ؛ لتناول الأدلة له ، ولولوجها بعد تمام أربعة أشهر ، أما قبل اللوج بأن كان دون الأربعة فعن المفيد أنه « لا يجب الغسل بمسه »^(١) ، وقواه في المنتهى ، قال فيه : « لآثمه لا يسمى ميتاً ، إذ الموت إنما يكون من حياة سابقة ، وهو إنما يتجه بأربعة أشهر ، نعم يجب غسل اليد »^(٢) انتهى .

قلت : هو جيد ، لكن قد يشكل بأن المتجه حينئذ الحكم بطهارته ، وإن نفى الخلاف عن نجاسته النراقي في لوامعه^(٣) ؛ لعدم تناول اسم الميت له ، فلا يجب غسل اليد منه ، اللهم إلا أن يقال : إن نجاسته حينئذ لا لصدق الميت ، بل لآثمه قطعة أبينت من حي .

وفيه : - مع بُعده في نفسه ، وعدم انصراف دليل القطعة إلى مثله ،

(١) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨٣-٨٤ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / غسل مس الاموات ج ١ ص ١٢٨ .

(٣) اللوامع : في النجاسات ج ١ ص ١٤٣ (مخطوط) .

وكونه على هذا التقدير من أجزاء الحي التي لا تحلها الحياة إلا على اعتبار المنشئة - أنه لا وجه لإطلاق القول بعدم وجوب الغسل بمسه بناءً على ذلك ، بل المتجه حينئذ التفصيل بين المشتمل على العظم منه وعدمه كالقطعة المبانة من حي ، والقول بعدم اشتماله على عظم أصلاً قبل ولوج الروح حتى الرأس غير ثابت ، بل لعلّ الثابت ممّا دلّ على تمام خلقته قبل ولوج الروح خلافه ، والله أعلم .

﴿ و ﴾ يجب ﴿ غسل اليد ﴾ مثلاً دون الغسل بالضم ﴿ على من مس ما لا عظم فيه ﴾ من القطعة المبانة عدا ما تقدّم استثنائه من البثور والثآلول ونحوهما ممّا انفصل من الحي ﴿ أو مس ميتاً له نفس سائلة من غير الناس ﴾ :

أمّا عدم وجوبه بالضمّ فيها فلا أجد فيه خلافاً كما اعترف به في المنتهى ^(١) في الثاني ، ونسبه إلى نصّ الأصحاب في الأول ، بل عن مجمع البرهان ^(٢) الإجماع عليه في الأول ، كما في كشف اللثام ^(٣) ذلك فيها ، وهو الحجة بعد الأصل ، ومرسل أيوب بن نوح السابق ^(٤) في الأول ، وصحيحة ابن مسلم ^(٥) عن أحدهما (عليهما السلام) والحلي ^(٦) عن

(١) منتهى المطلب : الطهارة / غسل مس الاموات ج ١ ص ١٢٨ .

(٢) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢١٣ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ١٤١ .

(٤) في ص ٥٧٧ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٩ ج ١ ص ٤٣٠ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب

غسل المس ج ١ ص ٩٣٥ .

(٦) الكافي : باب غسل من غسل الميت ... ح ٤ ج ٣ ص ١٦١ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة / باب ٢٣ ح ٢٠ ج ١ ص ٤٣١ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب غسل المس ح ٢

الصادق (عليه السلام) في الثاني «عن الرجل يمَسّ الميتة أينبغي أن يغتسل؟ فقال: لا، إنّما ذلك من الانسان...» كخبر معاوية بن عمّار قال للصادق (عليه السلام): «... البهائم والطير إذا مَسّها عليه غسل؟ قال: لا، ليس هذا كالانسان»^(١) وبذلك يخرج عن شمول بعض ما قدّمناه في ذات العظم من الأدلة المجردة منه.

وأما الغسل بالفتح فلا أجد فيه خلافاً مع الرطوبة، وكون الممسوس غير ما عرفت طهارته من الأجزاء السابقة، بل في كشف اللثام أنّه «لعلّه إجماعي»^(٢)، قلت: بل هو كذلك؛ لما تقدّم ممّا دلّ على نجاسة الميتة من الآدمي وغيره، ونجاسة القطعة المبانة منها المقتضي لنجاسة الملاقي مع الرطوبة، بل لعلّه في الجملة ضروريّ دين فضلاً عن كونه إجماعياً بين المسلمين، كما أنّه يمكن دعوى تواتر الأخبار به معنّى بملاحظة ما تقدّم من الأخبار السابقة وغيرها، كمرسل يونس بن عبد الرحمن عن الصادق (عليه السلام) سأله «هل يجوز أن يمَسّ الثعلب والأرنب أو شيئاً من السباع حيّاً أو ميتاً؟ قال: لا يضرّه، لكن يغسل يده»^(٣) الحديث.

وقد تقدّم فيما مضى^(٤) الإنكار على الكاشاني حيث ادّعى عدم نجاسة

ج ٢ ص ٩٣٥.

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٢ ج ١ ص ٤٢٩، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب غسل المس ح ٤ ج ٢ ص ٩٢٨.

(٢) كشف اللثام: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ١٤١.

(٣) الكافي: باب الكلب يصيب الثوب.... ح ٤ ج ٣ ص ٦٠، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب

١٢ ح ٥٠ ج ١ ص ٢٦٢، وسائل الشيعة: باب ٦ من ابواب غسل المس ح ٤ ج ٢ ص ٩٣٥.

(٤) في ص ٥٢٢.

الميتة بالمعنى المتعارف المقتضي نجاسة الملاقي ، بل المراد بها الخبث الباطني ، وقلنا هناك : إنَّ الأخبار والإجماع بل الضرورة على خلافه ، لكن حكى في جامع المقاصد^(١) هنا عن المرتضى (رحمه الله) القول بأنَّ نجاسة بدن الانسان الميت حكمة كنجاسة بدن الجنب ، وهو بعينه ما اختاره الكاشاني في مطلق الميتة ، إلّا أنّي لم أعرف أحداً حكاها عن غيره ، وظنّي أنّه توهمه من قوله بعدم وجوب غسل المسّ ، وهو كما ترى لا يقتضيه .

وعلى كلّ حال فلا ينبغي البحث في ذلك بعدما عرفت ، إنّما البحث في أنّ نجاسة الميتة من الانسان وغيرها كغيرها من النجاسات لا تتعدّى إلى الملاقي إلّا مع الرطوبة ، أو أنّها تتعدّى ولومع اليبوسة ، فيجب حينئذٍ غسل الملاقي وإن كان يابساً ؟

الأقوى الأول وفقاً لصريح الذكرى^(٢) وجامع المقاصد^(٣) وكشف اللثام^(٤) وموضع من الموجز^(٥) وغيرها^(٦) ، كما عن صريح المبسوط^(٧) وظاهر الفقيه^(٨) والمقنع^(٩) ، بل في شرح المفاتيح^(١٠) نسبته إلى الشهرة بين

(١) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٦١ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٦ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٤ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٥ .

(٥) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : مس ميت الآدمي ص ٥٣ .

(٦) كالحداثق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ٢٣٩ .

(٧) كالمبسوط : الصلاة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٨ .

(٨) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ح ١٦٧ ج ١ ص ٧٣ .

(٩) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٣ .

(١٠) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٧٥ ذيل قول المصنف : « والميتة من ذي النفس » ج ١

الأصحاب . قلت : وهو كذلك ، بل لعلّه الظاهر من عاقبتهم عدا من صرح بخلافه ؛ لعدّهم إيّاها في سلك ما حكمه ذلك من غيرها من النجاسات من غير تنقيص على الفرق ، بل هو مشعر بوضوح الحكم وظهوره لديهم كما لا يخفى على من لاحظ ذلك المقام ، خصوصاً معاهد الإجماعات السابقة ، سيّما ما في المعتبر^(١) منها من أنّ علماءنا متفقون على نجاسته نجاسة عينيّة كغيره من ذوات الأنفس السائلة .

للأصل في الملاقي بل والملاق - بالفتح - في نحو مئنة نجس العين ، بل وطاهره على بعض الوجوه .

وعموم قوله (عليه السلام) في مؤثقة ابن بكير: «... كلّ يابس ذكيّ»^(٢) المعتضد بالمستفاد من استقراء كثير ممّا ورد^(٣) في غيرها من النجاسات كالعدرة والخنزير والكلب والدم والبول والمني اليابس وغيرها ، بل في بعضها ما هو كالصريح في أنّ مناط عدم التعدي فيها اليبوسة لا خصوص يبوستها ، بل يمكن استفادة ذلك منها على وجه القاعدة كغيرها من القواعد المستفادة من مثل ذلك ، كما لا يخفى على من لاحظها على كثرتها .

ولخصوص صحيح عليّ بن جعفر (عليهما السلام) سأل أخاه (عليه السلام) «عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميّت ، هل تصلح له الصلاة فيه قبل أن يغسله ؟ قال : ليس عليه غسله ، وليصل فيه

(١) المعتبر: الطهارة/ في النجاسات ج ١ ص ٤٢٠ .

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٨٠ ج ١ ص ٤٩ ، الاستبصار: الطهارة/ باب ٣١

ح ٢٢ ج ١ ص ٥٧ ، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب احكام الخلوة ح ٥ ج ١ ص ٢٤٨ .

(٣) وسائل الشيعة: انظر باب ٢٦ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٣٤ .

ولا بأس»^(١).

كصحيحه الآخر سألّه أيضاً «عن الرجل وقع ثوبه على كلب ميت ، قال : ينضحه بالماء ويصلي فيه ولا بأس»^(٢) إذ لا يراد بالنضح التطهير قطعاً ، وإلا لوجب الغسل دونه ، واحتمال إرادته منه -مع أنّه لا قرينة عليه- يدفعه : ملاحظة كثير ممّا أمر فيه بالنضح ممّا علم عدم إرادة التطهير منه باعتراف الخصم .

خلافاً للعلامة والشهيدين ، فتتعدّى مع اليبوسة في ميتة الآدمي خاصّة في التذكرة^(٣) وعن الروض^(٤) والبيان^(٥) وفوائد القواعد^(٦) مع نسبته له في الأخير إلى المعروف من المذهب ، كما في كشف الالتباس : «إنّه المشهور»^(٧) ، وإليه يرجع ما في القواعد^(٨) وأحد موضعي الموجز^(٩) إن

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١٠٠ ج ١ ص ٢٧٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٣ ح ٢ ج ١ ص ١٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠٣٥ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١٠٢ ج ١ ص ٢٧٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٣ ح ٤ ج ١ ص ١٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب النجاسات ح ٧ ج ٢ ص ١٠٣٥ . (٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩ .

(٤) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١٤ .

(٥) البيان : الطهارة / غسل المس ص ٣٣ .

(٦) فوائد القواعد : الطهارة / غسل الميت ذيل قول المصنف : «ولا يشترط الرطوبة هاهنا» ص ٤٤ (مخطوط) .

(٧) كشف الالتباس : الطهارة / مس ميت الآدمي ذيل قول المصنف : «ولا ينجس ملاقيه مع اليبس في الموضعين» ص ١٦٦ (مخطوط) .

(٨) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

(٩) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : ازالة النجاسة ص ٦١ .

أريد بلفظ « الميت » فيها خصوص الانسان .

وفي ميتة غير الآدمي دونه عن موضع آخر من الموجز ^(١) ، وهو غريب لم أجد له موافقاً فيه .

ومطلقاً كما هو الاحتمال الآخر في عبارتي القواعد والموجز ، بل هو الذي فهمه في كشف اللثام ^(٢) ، وحكاه عنه في النهاية ^(٣) ناسباً له فيها إلى الأصحاب ، كما عن ذلك ^(٤) في التذكرة ^(٥) أيضاً ، وإليه يرجع ما في المنتهى ^(٦) بعد التدبر في عبارته .

لكنه صرح فيه بحكمية النجاسة حينئذٍ على إشكال في الملاقى لميتة غير الآدمي ؛ بمعنى عدم نجاسة ما يلاقيه بيده التي باشر بها الميتة ، وإن كان رطباً إنما يجب عليه غسل يده خاصة وتقابله العينية ، كما عن النهاية ^(٧) احتمالاً ، بل هو ظاهر القواعد ^(٨) في الجنائز أو صريحها .

وقد تجاوز في المنتهى ^(٩) فتتظر في وجوب غسل اليد لو مس الصوف أو الشعر المتصل بالميتة ، من صدق الاسم ، ومن كون المسوس لوجز كان طاهراً ، فلا يؤثر نجاسة الماس مع الاتصال .

(١) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : مس ميت الآدمي ص ٥٣ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٥ .

(٣) نهاية الاحكام : الطهارة / غسل مس الاموات ، انواع المطهرات ج ١ ص ١٧٣ و ٢٩٢ .

(٤) الظاهران « ذلك » ترجع الى العلامة ، والاوى ان يقال : « عنه » .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / غسل مس الاموات ج ١ ص ١٢٨ .

(٧) نهاية الاحكام : الطهارة / غسل مس الاموات ج ١ ص ١٧٣ .

(٨) قواعد الاحكام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢٢ .

(٩) منتهى المطلب : الطهارة / غسل مس الاموات ج ١ ص ١٢٨ .

والكلّ ضعيف ؛ إذ لا نعرف لهم دليلاً عليه ، بل ولا داعياً دعا إليه سوى إطلاق الأمر بغسل اليد والثوب ونحوهما من مباشرة الميتة فيما تقدّم سابقاً من الأخبار عند البحث على النجاسة^(١) كالوقوع وغيرها ، بل ربّما يشمّ من سياقها اليبوسة .

وفيه : - مع إمكان دعوى ظهور بعضها في الأمر بغسل الثوب من الرطوبات التي تكون على الميت لا مع اليبوسة ، كخبر إبراهيم بن ميمون سأله « عن رجل يقع ثوبه على جسد الميت ، قال : إن كان غسّل فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه ، وإن كان لم يغسّل فاغسل ما أصاب ثوبك منه »^(٢) ونحوه حسن الحلبي المتقدّم هناك^(٣) ، بل في شرح المفاتيح : « إنّها في غاية الظهور بذلك »^(٤) ، بل لا يحتمل غيره ، بل قد يظهر حينئذٍ من اقتصار الأمر بالغسل من الرطوبات فيها عدم الأمر به إن لم يكن رطوبة كما في اليابس ، فانحصر الدليل حينئذٍ في إطلاق غيرهما من الوقوع والمرسل ونحوهما القاصرة سنداً بل ودلالةً ؛ لضعف استفادة مثل الحكم المذكور من مثل هذه الإطلاقات الوارد كثير منها في كثير من النجاسات ، مع عدم دعوى أحد منهم شيئاً من ذلك فيها ، وما ذاك إلا لأنّهم فهموا أنّها مبنية على مقدّمات مطوّبة معلومة لديهم من قاعدة كلّ يابس ذكيّ ونحوه ، فيراد حينئذٍ الأمر بالغسل مع اجتماع شرائط النجاسة ، خصوصاً

(١) في ص ٥٢١ .

(٢) تقدم في ص ٥٢١ .

(٣) في ص ٥٢١ .

(٤) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٧٥ ذيل قول المصنف : « والميتة من ذي النفس » ج ١

ص ٣٧ (مخطوط) .

ولم يكن السؤال فيها عن شيء من أمر اليبوسة والرطوبة ، بل المراد معرفة حكم ذلك الحيوان مثلاً من جهة نفسه ، فالاستدلال بهذه الإطلاقات حينئذٍ على ذلك إنّها هو على ما لم تسق لبيانها ، إلى غير ذلك ، على أنّ المرسل منها مشتمل على الأمر بغسل اليد من إصابة السباع في الحياة والموت ، ولذا جزم بعضهم ^(١) بحمله على الندب - أنّها معارضة بما سمعته سابقاً من عموم طهارة اليابس وغيره .

وهو وإن كان بالعموم من وجه إلاّ أنّه يرجح عليه بالاعتضاد بالأصل ، والصحيحين ^(٢) ، وتلك القاعدة ، وسكوت الأصحاب عن الفرق بينه وبين سائر النجاسات ، مع استبعاد خفاء مثل هذا الحكم عليهم إلى زمن العلامة ، كاستبعاد وكول بيان الأئمة (عليهم السلام) وإخراجه عمّا ضربوه من تلك القاعدة الكلّية إلى مثل هذه الإطلاقات التي لا زالوا يستعملونها في بيان نجاسة العين في الجملة ، بل قد يومئ تركهم التعرّض إلى غسل اليد ونحوها في كثير من الأخبار ^(٣) المسؤول فيها عن إصابة الميت في حال الحرارة والبرودة إلى عدمه ، خصوصاً مع إطلاق نفي البأس في بعضها بالنسبة للأوّل ، وخصوصاً ما اشتمل منها على تقبيل الصادق (عليه السلام) ولده إسماعيل مع سؤالهم إياه عن ذلك ، فقال : « لا بأس به في حال الحرارة ... » ^(٤) بل ربّما يصل التأمل فيها إلى مرتبة القطع بمعونة قبح تأخير البيان والإيهام والإجمال .

(١) كالطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٨٤ .

(٢) المتقدمين في ص ٥٨٨ - ص ٥٨٩ .

(٣) وسائل الشيعة : انظر باب ١ من ابواب غسل المس ج ٢ ص ٩٢٧ .

(٤) تقدم في ص ٥٢٦ .

ودعوى ترجيح تلك الإطلاقات بما سمعته من النسبة إلى الأصحاب في النهاية ، والمشهور والمعروف من المذهب في غيرها ، في غاية الوهن ؛ إذ لم نعرف نصاً من أحد من الأصحاب قبل العلامة في ذلك ، بل ولا إطلاقاً ، بل ربّما كان سكوتهم عن الفرق بين نجاسة الميتة وغيرها ظاهراً في المختار .

نعم في المقنعة : « وإذا وقع ثوب الانسان على ميت من الناس قبل أن يطهر بالغسل نجسه ، ووجب عليه تطهيره بالماء - إلى أن قال - : وإذا وقع على ميتة من غير الناس نجسه ، ووجب عليه غسله بالماء ... »^(١) إلى آخره . فربّما استظهر منه ذلك ، وهو كما ترى لا صراحة فيه بل ولا ظهور ؛ لوقوع كثير من مثل ذلك منهم اعتماداً على مقدمات معلومة كما لا يخفى على الخبير الممارس .

قلت : ومع ذلك كلّه فالمتّجه بناءً على تمسّكهم بتلك الإطلاقات عدم الفرق في حكميّة النجاسة وعينيّتها بين ما باشر الميت برطوبة وعدمه ؛ ضرورة عدم تعرّض في الأدلّة لشيء من ذلك ، فالتفصيل بين المباشر ببيوسة فحكميّة لا تتعدّى إلى غيره ، وبرطوبة فتتعدّى ممّا لا نعرف له وجهاً ، ولذا كان ظاهر المحكي من عبارة نهاية الإحكام^(٢) العينية في الجميع ، بل نسبه إلى ظاهر الأصحاب ، وظاهر السرائر^(٣) أو صريحها الحكميّة في الجميع ، فلا ينجّس ما باشر الميت ولو برطوبة غيره وإن كان رطباً ، ولعلّه الظاهر من جنائز القواعد^(٤) أيضاً .

(١) المقنعة : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٧٢ .

(٢) نهاية الاحكام : الطهارة / غسل مس الاموات ج ١ ص ١٧٣ .

(٣) يأتي نقل عبارته عن قريب .

(٤) قواعد الاحكام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢٢ .

وإذ قد وقع من بعض الأصحاب إنكار استفادة ذلك من عبارة السرائر أحببنا أن ننقلها بنفسها ، قال فيها : « ويغتسل الغاسل فرضاً واجباً إمّا في الحال أو فيما بعده ، فإن مسّ مائعاً قبل اغتساله وخالطه لا يفسده ولا ينجسه ، وكذلك إذا لاقى جسد الميت من قبل غسله إناءً ثم أفرغ في ذلك الإناء قبل غسله مائع ، فإنه لا ينجس ذلك المائع وإن كان الإناء يجب غسله ؛ لأنه لاقى جسد الميت ، وليس كذلك المائع الذي يحصل فيه ؛ لأنه لم يلاق جسد الميت ، وحمله على ذلك قياس وتجاوز في الأحكام بغير دليل ، والأصل في الأشياء الطهارة إلى أن يقوم دليل قاطع للعذر ، وإن كنا متعبدين بغسل ما لاقى جسد الميت ؛ لأن هذه نجاسات حكمية وليست عينيات ، وأحكام شرعيات ، فنثبتها بحسب الأدلة الشرعية .

ولا خلاف أيضاً بين الأمة كفاة أنّ المساجد يجب أن تنزه وتجتنب النجاسات العينيات ، وقد أجمعنا بلا خلاف بيننا على أنّ من غسل ميتاً [أن يدخل المسجد و]^(١) يجلس فيه فضلاً عن مروره وجوازه ودخوله إليه ، فإن كان نجس العين لما جاز ذلك ، وأدى إلى تناقض الأدلة .

وأيضاً فإنّ الماء المستعمل في الطهارة على ضربين : ما استعمل في الصغرى ، والآخر في الكبرى ، والماء المستعمل في الصغرى لا خلاف بيننا في أنّه طاهر مطهر ، والماء المستعمل في الطهارة الكبرى الصحيح عند محققي أصحابنا أيضاً طاهر مطهر ، ومن خالف فيه من أصحابنا قال : « هو طاهر يزيل النجاسات العينيات ولا يرفع به الحكميات ، فقد اتفقوا جميعاً على أنّه طاهر ، ومن جملة الأغسال والطهارات الكبار غسل من مسّ ميتاً ، فلو

نجس ما يلاقيه من المائعات لما كان الماء الذي قد استعمله في غسله وإزالة حدثه طاهراً بالاتفاق والإجماع الذي أشرنا إليه «^(١) انتهى .

وهو صريح فيما حكيناه عنه ، نعم لا صراحة فيه في ثبوت ما ذكره من حكمية النجاسة في ملاقي الميت يابساً وإن كان ظاهره ذلك ، لكنه لا يخفى عليك أنه قد اشتمل على غرائب دعوى ودليلاً ، خصوصاً ما ذكره أخيراً ؛ إذ لا بحث في طهارة ماء غسله بالضمّ بعد تطهيره من النجاسة الحاصلة بالملاقاة .

بل وما ذكره أيضاً أولاً ؛ إذ ليس الحكم بنجاسة المائع الملاقي للإناء للقياس على الإناء ، بل لما ذكره المصنّف في المعتبر في الردّ عليه - ولقد أجاد - من أنه « لَمَّا اجتمع الأصحاب على نجاسة اليد الملاقية للميت ، وأجمعوا على نجاسة المائع إذا وقعت فيه نجاسة ، لزم من مجموع القولين نجاسة ذلك المائع ، لا للقياس »^(٢) .

كما أنه أجاد في ردّه عليه فيه بالنسبة إلى باقي ما ادّعاه أيضاً ، ومن هنا رماه بالضعف تارةً ، وبالخطب أخرى ، إلّا أنه قال بعد ذلك : « اللّهم إلّا أن يريد أنّ الميت ليس بنجس ، وإنّما يجب الغسل تعبدّاً كما هو مذهب الشافعي »^(٣) .

قلت : - مع أنّ كلامه صريح في خلافه - قد عرفت فيما مضى حكاية الإجماع من غير واحد بل وتحصيله على النجاسة ، ولقد أطنب المصنّف في مناقشته والإزراء عليه بما لا يسع المقام ذكره مفصلاً بل ولا يحتاج بعد

(١) السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦٣ .

(٢) المعتبر: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٥٠ .

(٣) المصدر السابق : ص ٣٥١ .

وضوح فساد الدعوى .

ولعلّ صدور مثل ذلك من الحلّي ، كصدور نفيّه من العلامة في خصوص المباشر اليابس ، وما سمعته سابقاً من الخلاف في النجاسة وعدمها في حال الحرارة ، وكذا إطلاق بعضهم حكميّة نجاسة الميت ، وآخر العينيّة ، ونحو ذلك ، هو الذي ألجأ الصيمري في كشف الالتباس إلى إساءة الأدب مع الأصحاب الذين بهم تمّت الحجّة وقامت الشريعة ، وإلى ما لا نأمل أن يقع من مثله بالنسبة إليهم ، قال فيه : « اعلم أنّ نجاسة الميت أشكل مسألة في الشرع ، ولقد خبط فيها علماء السنّة والشيعه خبط عشواء »^(١) ثمّ إنّه أطنب في المقال غاية الإطناب ، وظنّ أنّه جاء بشيء ، والناظر فيه يعلم أنّه عن ذلك بمعزل .

وليت شعري ما الذي حداه إلى ذلك هنا ؟! فإن كان تعدّد أقوال الأصحاب فهو أقلّ قليل بالنظر إلى غير المقام ، وإن كان إجمال الأمر عليه حيث لم يعرف مرادهم بالحكميّة والعينيّة فهو قصور منه لا عيب منهم . مع أنّه صرح غير واحد^(٢) بما يكشف ذلك ، فقال : إنّ الحكميّة قد تطلق ويراد بها ما لا جرم له من النجاسات كالبول اليابس ونحوه ، وقد تطلق ويراد بها ما يكون المحلّ الذي قامت به طاهراً لا ينجس الملاقى له [ولو بالطوبة]^(٣) ويحتاج زوال حكمها إلى النية ، وقد تطلق ويراد بها ما يقبل التطهير من النجاسات كبدن الميت ، وقد تطلق ويراد بها ما حكم

(١) كشف الالتباس : الطهارة / مس ميت الآدمي ذيل قول المصنف : « ولا ينجس ملاقيه مع اليبس في الموضعين » ص ١٦٧ (مخطوط) .

(٢) كالفخر والكركي والشهيد الثاني على ما سيأتي في آخر العبارة .

(٣) الزيادة من المصدر والمعتمدة .

الشارع بتطهيرها من غير أن يلحقها حكم غيرها من النجاسات العينية ، وتقابلها العينية في الأربعة ، بإطلاق الأصحاب حينئذٍ عليها حكمية تارةً وعينية أخرى إنما هو باختلاف الجهتين والاعتبارين ، أو من جهة اختيار أحد القولين السابقين ، وليس ذلك من التناقض في شيء حتى يلتجئ له إلى هذا التشنيع الشنيع ، وكأنه لم يلحظ إيضاح الفخر^(١) أو جامع المقاصد^(٢) والروض^(٣) وفوائد القواعد^(٤) .

وقد عرفت أنّ الأقوى عندنا أنّها حكمية بمعنى قبولها للتطهير واحتياجها إلى النية ، وعينية بمعنى تعدّي النجاسة منها إلى ما يلاقيها برطوبة ، وكذا ما لاقى ما يلاقيها كذلك ، ولولا مخافة الإطناب لتعرضنا إلى ما يكشف عنه ما توهم من دعوى التناقض في كلمات الأصحاب ، كما أنّه لولاه لكشفنا اللثام عن أمور أخر لها نوع تعلق في المقام ، ولعلّ فيما ذكرنا الكفاية إن شاء الله .

﴿الخامس﴾

﴿الدماء﴾ ونجاستها في الجملة إجماعية^(٥) بين الشيعة بل بين المسلمين ، بل هي من ضروريات هذا الدين ، كما أنّ عدمها فيها في الجملة كذلك

(١) إيضاح الفوائد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٦٦ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٦٠-٤٦١ .

(٣) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١٦ .

(٤) فوائد القواعد : الطهارة / احكام النجاسات ذيل قول المصنف : « اما الحكمية كالبول اليابس وفي الثوب فيكفي غسله مرة » ص ٤١ (مخطوط) .

(٥) ممن قال بذلك الشيخ في المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٥ ، وابن

﴿ ولكن البحث في تعيين كل منها ، في المتن : ﴿ لا ينجس منها إلا ما كان من حيوان له عرق ﴾ وظاهره كغيره من كثير من عبارات الأصحاب نجاسة مطلق الخارج وإن لم يكن من العرق نفسه ، بل من جلد ولحم ونحوهما كما هو قضية معقد النسبة إلى مذهب علمائنا عدا ابن الجنيّد في المعتبر^(١) على نجاسة الدم كلّه قليله وكثيره إلا دم ما لا نفس له سائلة ، كفي الخلاف في التذكرة^(٢) عن نجاسته من ذي النفس السائلة وإن كان مأكولاً ، وما يفهم من الذكرى^(٣) والروض^(٤) بعد التدبّر في كلامهما من الإجماع أيضاً على نجاسته إذا كان من ذي النفس .

لكن قد يوهّم خلاف ذلك جملة من كلمات الأصحاب ؛ حيث خصّوا النجاسة في الدم المسفوح منه ، ضرورة أخصّيته من مطلق الخارج من ذي النفس ، إذ المنساق منه ما انصبّ من العرق نفسه ، بل في الحقائق : « إنَّ ذلك معناه لغة »^(٥) ، فلا يدخل فيه حينئذٍ ما كان في اللحم ونحوه ، وفي المنتهى أنّ « المراد به ما له عرق يخرج منه بقوة ودفع ، لا رشحاً كالسمك ... »^(٦) إلى آخره :

البراج في المذهب : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٥١ ، وابن ادریس في السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٤ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٧ .

(١) المعتبر : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤٢٠ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / في النجاسات ص ١٣ .

(٤) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٣ .

(٥) الحقائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ٤٤ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٣ .

منها : ما في الغنية « دم الحيض والاستحاضة والنفاس نجس بلا خلاف ، وكذا الدم المسفوح من غير هذه الثلاثة - إلى أن قال في الاستدلال على طهارة دم السمك بمفهوم قوله تعالى : « قُلْ لَا أَجِدُ فِيما أُوحِيَ إِلَيَّ ... »^(١) إلى آخره :- : ودم السمك ليس بمسفوح ، وذلك يقتضي طهارته »^(٢) .

ومنها : ما في المنتهى : « قال علماؤنا : الدم المسفوح من كل حيوان ذي نفس سائلة - أي يكون خارجاً بدفع من عرق - نجس ، وهو مذهب علماء الاسلام » ثم قال في الاستدلال على طهارة دم ما لا نفس له : بأنه « ليس بمسفوح ، فلا يكون نجساً » ، وألحق به الدم المتخلف في اللحم المذكي إذا لم يقذفه الحيوان ، لأنه ليس بمسفوح ، ثم استدلل في خصوص دم السمك كالمصتف في المعتبر^(٣) بأنه « لو كان نجساً لتوقف إباحة أكله على سفحه كالحيوان البري »^(٤) .

ومنها : ما في كشف اللثام في شرح قول العلامة : « الرابع : الدم من ذي النفس السائلة مطلقاً »^(٥) قال : « الرابع : الدم الخارج من عرق ذي النفس السائلة من العرق مطلقاً مأكولاً وغيره بالنصوص وإجماع المسلمين كما في المنتهى ... »^(٦) إلى آخره ثم استدلل على طهارة المتخلف في لحم

(١) سورة الانعام : الآية ١٤٥ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٨ .

(٣) المعتبر : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤٢٢ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٣ .

(٥) قواعد الاحكام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٤٦ .

المذبوب وعرقه بخروجه عن الدم المسفوح .

كما أنه في جامع المقاصد استدلل على المتخلف أيضاً بأنه « لَمَّا كَانَ التحريم والنجاسة معاً إِنَّمَا يَثْبُتَانِ فِي الدَّمِ الْمُسْفُوحِ -وهو الذي يخرج عند قطع العروق- كَانَ مَا سِوَاهُ مِمَّا يَبْقَى بَعْدَ الذَّبْحِ وَالْقَذْفِ الْمُعْتَادِ طَاهِراً وَحَلَالاً أَيْضاً إِذَا لَمْ يَكُنْ جِزْءٌ مِنْ مُحَرَّمٍ ، سِوَا بَقِي فِي الْعُرُوقِ أَمْ فِي اللَّحْمِ أَمْ فِي الْبُطْنِ »^(١) ، إلى غير ذلك من العبارات التي توهم خلاف ما تقدّم .

كاستدلال الحليّ في السرائر أيضاً على طهارة دم السمك ونحوه بكونه ليس بمسفوح ، وبأنه لو كان نجساً لتوقف حليّة أكله على سفح دمه ، لنجاسته كسائر ما كان كذلك من الحيوان ، ثمّ قال : « الدَّمُ الطَّاهِرُ هُوَ دَمُ السَّمَكِ وَالْبِرَاغِيثِ وَمَا لَيْسَ بِمُسْفُوحٍ -وقال أيضاً :- الدَّمُ الطَّاهِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْبَيْتِ (عَلَيْهِمُ السَّلَام) مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ يَعْرِفُ فِيهِ بَيْنُهُمْ دَمُ السَّمَكِ وَالْبِرَاغِيثِ وَالْبَقِّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ بِمُسْفُوحٍ »^(٢) .

وكتعليل مختلف^(٣) طهارة المتخلف في الذبيحة بانتفاء المقتضي للتنجيس ، وهو السفح ، وقد اعترف في الحقائق بإيهام هذا التعليل ذلك كعبارة المنتهى ، وقال : « إِنَّ قَضِيَّتَهُمَا طَهَارَةُ غَيْرِ الْمُسْفُوحِ كَدَمِ الشُّوْكَةِ وَنَحْوِهَا مِنْ ذِي النِّفْسِ مُطْلَقاً ، إِلَّا أَنَّ الظَّاهِرَ مِنَ الْأَصْحَابِ الْإِتِّفَاقَ عَلَى نَجَاسَتِهِ »^(٤) ، وفي البحار أنه « يَتَوَهَّمُ مِنْ عِبَارَةِ بَعْضِ الْأَصْحَابِ طَهَارَةُ غَيْرِ الْمُسْفُوحِ وَمَا لَهُ كَثْرَةُ وَإِنْصِبَابٌ مِنْ دَمِ ذِي النِّفْسِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، بَلْ ظَاهِرٌ

(١) جامع المقاصد : الطهارة / أنواع النجاسات ج ١ ص ١٦٣ .

(٢) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٤ و ١٧٦ .

(٣) مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٥٩ .

(٤) الحقائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ٤٦ .

الأصحاب الاتفاق على نجاسته»^(١)، كما أنّه في المعالم^(٢) اعترف به أيضاً من جملة من عبارات العلامة، خصوصاً المنتهى.

قلت: لكنّ الأقوى الأول؛ أي نجاسة مطلق دم ذي النفس السائلة؛ للإجماع السابق في المعتبر المعتضد بنفي الخلاف في التذكرة الظاهر فيما بين المسلمين، وبصريح الإجماع أو ظاهره في الذكرى والروض كظاهر البحار والحدائق، المؤيد بإطلاق أكثر الفتاوى، سيما بعد النصّ على طهارة دم السمك والمتخلف ونحوهما، وعدم ذكر أحد منهم طهارة شيء من دماء ذي النفوس عدا المتخلف، بل يمكن دعوى عدم الخلاف فيه حتّى ممّن سمعت؛ لاحتمال إرادتهم مطلق الخارج من المسفوح كما في المدارك^(٣)، أو يقال: إنّ جميع دماء ذي النفس في عروق وإن كانت دقاً، أو يقال: إنّ تقييدهم بالمسفوح لإخراج المتخلف في الذبيحة خاصّة لا غيره، خصوصاً في عبارات العلامة، ويومئ إليه ما حكى عنه في النهاية^(٤) أنّه قيّد بذلك فيها، ولم يُزد عند عدّه المستثنيات من الدم على ما عند الأصحاب.

وإنّ أبيت عن ذلك كلّهُ فقد عرفت أنّ الأقوى الأول؛ لما تقدّم، وللمستفاد من المستفيض من الأخبار^(٥) أو المتواتر من نجاسة مطلق دم

(١) بحار الأنوار: باب ٣ من ابواب النجاسات ذيل ج ٢ ص ٨٠ ج ٨٦.

(٢) معالم الدين: الطهارة/ اصناف النجاسات ص ٢١٩.

(٣) مدارك الاحكام: الطهارة/ في النجاسات ج ٢ ص ٢٨١.

(٤) نهاية الاحكام: الطهارة/ اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٦٩.

(٥) كالحبر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى، عن العمركي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام) «... قال: وسألته عن رجل رعف وهو يتوضأ فتقطر قطرة في انائه،

الرعاف وما يسيل من الأنف ، بناءً على منع لزوم المسفوحية في جميع أفراده .

وخصوصاً مفهوم خبر ابن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) : « في الرجل يمس أنفه فيرى دماً كيف يصنع ؟ أينصرف ؟ فقال : إن كان يابساً فيرم به ولا بأس » ^(١) إذ قد يدعى ظهوره في غير المسفوح .

كصحيح علي بن جعفر عن أخيه (عليهما السلام) سألته « عن الرجل يكون به الثآلول أو الجرح ، هل يصلح له أن يقطع الثآلول وهو في صلاته ؟ أو ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح ويطرحه ؟ فقال : إن لم يتخوف أن يسيل الدم فلا بأس ، وإن تخوف أن يسيل الدم فلا يفعله » ^(٢) .

كسؤاله الآخر له أيضاً المروي في الفقيه : « ... عن الرجل يحرك بعض أسنانه وهو في الصلاة بل ينزعه ، فقال : إن كان لا يدميه فلينزعه ، وإن كان يدمي فلينصرف ... » ^(٣) .

وأوضح منها خبر المثني بن عبد السلام عن الصادق (عليه السلام) :

هل يصلح الوضوء منه ؟ قال : لا » .

الكافي : باب نوادر الطهارة ج ١٦ ص ٣٤٧ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الماء المطلق : ح ١ ج ١ ص ١١٢ .

(١) الكافي : باب ما يقطع الصلاة من الضحك ... ح ٥ ج ٣ ص ٣٦٤ ، تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ١٥ كيفية الصلاة وصفتها ... ح ١٨٣ ج ٢ ص ٣٢٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٣١ .

(٢) تقدم في ص ٥٢٧ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب ما يصل في وما لا يصل في من الثياب ح ٧٧٦ ج ١ ص ٢٥٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب قواطع الصلاة ح ١ ج ٤ ص ١٢٧٧ ، وفيه : « هل ينزعه » .

« إنّي حككت جلدي فخرج منه دم ، فقال : إذا اجتمع قدر الحمّة فاغسله ، وإلا فلا »^(١) إذ إرادة المسفوح منه بعيدة أو ممتنعة ، وذيله - مع إمكان حمله على إرادة التقدير للعفو في الصلاة ، لا للنجاسة والطهارة - لا ينافي الاستدلال بسابقه على المطلوب .

وللمستفاد أيضاً من المعتبرة^(٢) المستفيضة جداً من نجاسة دم القروح والدمامل ونحوها ؛ إذ دعوى المسفوحية بالمعنى السابق في جميع أفرادها كما ترى .

ولأصالة النجاسة في أنواع الدماء وأصنافها المستفادة من إطلاق قول الصادق (عليه السلام) في مؤثقتي عمّار بعد أن سئل عن ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب : « ... كلّ شيء من الطير يتوضأ بما يشرب إلا أن ترى في منقاره دماً ... »^(٣) ومن ترك الاستفصال - بعد السؤال عن الدم الذي

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٢ ح ٢٨ ج ١ ص ٢٥٥، الاستبصار: الطهارة/باب

١٠٦ ح ٥ ج ١ ص ١٧٦، وسائل الشيعة: باب ٢٠ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢

ص ١٠٢٧.

(٢) كالحبر الذي رواه الشيخ باسناده عن احمد بن محمد ، عن أبيه ، ومحمد بن خالد البرقي ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن مسكان ، عن ليث المرادي قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : الرجل تكون به الدمايل والقروح فجلده وثيابه مملوءة دماً وقيحاً ، فقال : يصلي في ثيابه ولا يغسلها ولا شيء عليه . »

تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٢ ح ٣٤-٣٩ ج ١ ص ٢٥٨-٢٥٩ ، وسائل الشيعة :

انظر باب ٢٢ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٢٨ .

(٣) الكافي: باب الوضوء من سؤر الدواب ... ح ٥ ج ٣ ص ٩ ، تهذيب الاحكام: الطهارة/باب

١٠ ح ٤٣ وباب ١٢ ح ١١٩ ج ١ ص ٢٢٨ و ٢٨٤ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب الاسار

ح ٢ و ٤ ج ١ ص ١٦٦ .

أصاب الثوب ونحوه فنسي أو لم يعلم به وصلى - في الأخبار^(١) الكثيرة الخارجة عن حدّ الاحصاء ، كتركه أيضاً بعد غير هذا القسم من السؤال في أخبار عديدة، منها ما تقدّم^(٢) في البئر وماء القليل ، ومنها غير ذلك .

لكن لم أعر في شيء من سائر هذه الأخبار على ما كان الغرض الأصلي من السؤال عن^(٣) نجاسة الدم ، لمكان تردّد السائل في بعض الأفراد ؛ حتّى يكون ترك الاستفصال يفيد العموم بالنسبة إلى ذلك ، بل ظاهر أكثرها علم السائل بنجاسته ، بل لعلّه المنساق من إطلاق لفظ الدم ، إلّا أنّه لم يعلم حكم الصلاة به مع الجهل به أو النسيان أو القلة أو الكثرة مع مشقة التحرّز عنه أو نحو ذلك .

كما أنّي لم أعر على خبر معتبر من طرقنا - حكم فيه بالنجاسة أو لا زفها - مراد به بيان حكمها وموضوعه لفظ الدم ونحوه ممّا يستفاد منه حكم الطبائع ، فضلاً عن عموم لغوي ، فاستفادة الأصل المذكور - الذي هو العمدّة في إثبات النجاسة في كثير من أفراد هذا القسم - من مثل ما تقدّم حينئذٍ لا يخلو من نظر وتأمّل ، وإن كان هو ظاهر الأستاذ في شرح

(١) كالحزب الذي رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن عثمان بن عيس ، عن سماعة ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يرى بثوبه الدم فينسى ان يغسله حتى يصلي ، قال : يعيد صلاته ... » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٢٥ ج ١ ص ٢٥٤ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠ ح ١٠ ج ١ ص ١٨٢ ، وسائل الشيعة : باب ٤٢ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠٦٤ .

(٢) في ج ١ في الماء القليل وكذا في ذيل عبارة «أو كثير الدم كذبح الشاة» .

(٣) الظاهر زيادتها أو زيادة كلمة « من » التي قبلها .

المفاتيح^(١) ، والعلامة الطباطبائي في المنظومة^(٢) وغيرهما^(٣) .

وعليه فالمتجه حينئذٍ استفادته أيضاً بالنسبة إلى ما شكّ في موضوعه ، أي لم يعلم أنّه من النجس أو الطاهر؛ إذ كما تُرك الاستفصال في تلك الأخبار عن أنواع الدماء وأصنافها وأطلق في خبر عمّار فعلم عموم حكم النجاسة ، كذلك تُرك أيضاً وأطلق بالنسبة إلى موضوعها ، فينبغي أن يعلم ثبوت الحكم بالنجاسة حينئذٍ حتّى يظهر أنّه من الطاهر ، وكذا الكلام في موثقة عمّار السابقة وغيرها ، بل لم أعرف خبراً اختصّ به الأوّل عن الثاني .

ودعوى ندرة الطاهرة - فلا اشتباه في الموضوع من جهتها ، فلا يقدر ترك الاستفصال عنها حينئذٍ ، بخلاف أنواع الدم - ممنوعة ، سيّما مع معروفة دم البراغيث والبقّ والسّمك ونحوها في ذلك الزمان ، بل يمكن دعوى ظهور بعض الأخبار في الحكم بالنجاسة مع اشتباه الموضوع لترك الاستفصال وغيره ، ولذا كان ظاهر الأستاذ في شرح المفاتيح^(٤) التزام أصالة النجاسة في مشتبه الحكم أو الموضوع .

بل قد يدعى ظهور موثقة عمّار السابقة في مشتبه الموضوع ، لبُعد معرفة حال الدم الذي هو في منقار الطير ، كخبر ابن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) : « سألته عن الرجل يرى في ثوب أخيه دمًا وهو يصلي ،

(١) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٧٥ ذيل قول المصنف : « والدّم » ج ١ ص ٤٣٣ (مخطوط) .

(٢) الدرة النجفية : الطهارة / من الخبث ص ٤٧ و ٤٨ .

(٣) كالبحراني في الحدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ٥١ .

(٤) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٧٥ ذيل قول المصنف : « والدّم » ج ١ ص ٤٣٣-٤٣٤ (مخطوط) .

قال : لا يؤذنه حتّى ينصرف» ^(١) إلّا أنّه قد يقال : لعلّ النهي فيه عن الإعلام لمكان احتمال طهارة الدم ، كالأمر بالإتمام في خبر داود بن سرحان عن الصادق (عليه السلام) : « في الرجل يصلي فأبصر في ثوبه دماً ، قال : يتم» ^(٢) .

نعم قد يستظهر ذلك من خبر ابن أبي يعفور عن الصادق (عليه السلام) : « ... عن الرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم ، ثمّ يعلم فينسى أن يغسله فيصلي ، ثمّ يذكر بعدما صلى ، أيعيد صلاته ؟ قال : يغسله ولا يعيد صلاته إلّا أن يكون مقدار الدرهم ... » ^(٣) الحديث . مع احتمال كون السؤال فيه إنّما هو لحكم النسيان ، وإلّا فنجاسة ذلك معلومة لدى السائل .

ومن هنا حكم في المنتهى ^(٤) والذكرى ^(٥) والدروس ^(٦) والموجز ^(٧)

(١) الكافي : باب الرجل يصلي في الثوب وهو غير طاهر... ح ٨ ج ٣ ص ٤٠٦ ، تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٢٥ ج ٢ ص ٣٦١ ، وسائل الشيعة : باب ٤٠ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٥٩ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٢ ح ١٧ ج ١ ص ٤٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ٤٤ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٦٦ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٢٧ ج ١ ص ٢٥٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٦ ح ٣ ج ١ ص ١٧٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٢٦ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٣-١٦٤ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / في النجاسات ص ١٤ .

(٦) الدروس الشرعية : الطهارة / في النجاسات ص ١٧ .

(٧) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : اصناف النجاسات ص ٥٨ .

وشرحه ^(١) والمدارك ^(٢) والحدائق ^(٣) بالطهارة في الثاني - أي مشتبته الموضوع - كما عن نهاية الإحكام ^(٤) ، بل في الأخير أنه « لا خلاف فيه بين الأصحاب » ، للأصل في الملاقي والملاقى بالفتح كما في سائر ما كان من هذا القبيل .

ودعوى خروج الدم من بينها - مع ضعف الإطلاقات فيه وقوتها فيها - كما ترى ، بل قد عرفت التأمل في ثبوت الإطلاقات والعمومات بالنسبة للأول أيضاً أي مشتبته الحكم ، وإن استند إليها بعضهم ^(٥) في نجاسة العلقه والدم في البيضة ونحوهما ، ولقد أجاد كشف اللثام ^(٦) في منع دعوى العموم على مدّعياها .

اللهم إلّا أن يستند في إثباتها إلى معقد إجماع المعتبر السابق المؤيد بما عساه يفهم من خبر السكوني عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) : « إنّ عليّاً (عليه السلام) كان لا يرى بأساً بدم ما لم يذكّ يكون في الثوب فيصلي فيه الرجل ؛ يعني دم السمك » ^(٧) من ثبوت البأس في غير ذلك .

(١) كشف الالتباس : الطهارة / مس ميت الآدمي ذيل قول المصنف : « والمني والدم من ذي نفس » ص ٢٠٧ (مخطوط) .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٨٤ .

(٣) الحدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ٥٢ .

(٤) نهاية الاحكام : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٦٨ .

(٥) كالبيهقي في مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٧٥ ذيل قول المصنف : « والدم » ج ١ ص ٤٣٣-٤٣٤ (مخطوط) .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٥١ .

(٧) الكافي : باب الثوب يصيبه الدم والمدة ح ٤ ج ٣ ص ٥٩ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

١٢ ح ٤٢ ج ١ ص ٢٦٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢

وما عساه يفهم من مكاتبة ابن الرّبان إلى الرجل : « هل يجري دم البقّ مجرى دم البراغيث ؟ وهل يجوز لأحد أن يقيس بدم البقّ على البراغيث فيصلي فيه ؟ وأن يقيس على نحو هذا فيعمل به ؟ فوقّع (عليه السلام) : يجوز الصلاة ، والطهر أفضل »^(١) بل قد يظهر منه معروفة النجاسة في سائر الدماء في تلك الأوقات .

ولما رواه في البحار عن دعائم الاسلام عن الباقر والصادق (عليهما السلام) أنّهما « قالا في الدم يصيب الثوب : يغسل كما تغسل النجاسات ، ورخصا (عليهما السلام) في النضح اليسير منه ومن سائر النجاسات مثل دم البراغيث وأشباهه ، قالا : فإذا تفاحش غسل »^(٢) إلى آخره . من حيث تعليق الحكم فيه على طبيعة الدم .

وبالمروي في كتب الفروع^(٣) لأصحابنا وإن لم أجده من طرقنا ، بل ظنّي أنّه عامّي ، بل ظاهر المنتهى^(٤) أو صريحه ذلك : « إنّها يغسل الثوب من البول والمني والدم »^(٥) إلى غير ذلك ممّا يمكن استفادته من الأخبار . لكنّ الجميع كما ترى حتّى إجماع المعبر ، سيّما مع كون مراده منه هنا

(١) الكافي : باب الثوب يصيبه الدم والمدة ح ٩ ج ٣ ص ٦٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٤١ ج ١ ص ٢٦٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٣١ .

(٢) دعائم الاسلام : ذكر طهارات الابدان والثياب والارضين ج ١ ص ١١٧ ، بحار الانوار : باب ٣ من ابواب النجاسات ح ٩ ج ٨٠ ص ٩٢ ، مستدرك الوسائل : باب ١٥ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ٥٦٥ .

(٣) كتذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٣ .

(٥) سنن البيهقي : باب ازالة النجاسات ج ١ ص ١٤ .

بقرينة استثناء ابن الجنيّد منه إنّما هو الاتّفاق ، فلا نقل فيه لقول المعصوم (عليه السلام) ، وربّما تؤمّل في حجّة مثله .

فالأظهر حينئذٍ الاقتصار في النجاسة على دم ذي النفس خاصّة ؛ لوضوح الأدلّة فيها من الإجماعات وغيرها ، بل ربّما يظهر من الآية الشريفة ^(١) طهارة غير المسفوح منها ؛ باعتبار لزومها لإباحة الأكل المستفادة من المفهوم .

لكن قد عرفت الأدلّة السابقة على عموم سائر دم ذي النفس مسفوحه وغيره الحاكمة على المفهوم من الأخبار ، والإجماع الذي لا يقدر فيه ما حكى عن ابن الجنيّد ^(٢) من طهارة ما كان سعته دون سعة الدرهم الذي سعته كعقد الإبهام من الدم أو من غيره من النجاسات ، كما يظهر من عبارته المحكيّة عنه ، لضعفه جدّاً ، بل في الذكرى ^(٣) وغيرها ^(٤) الإجماع على خلافه ، كما أنّه لم يستثنه بعض ^(٥) من حكى الإجماع أيضاً ، مع احتمال تنزيل كلامه على العفو عنه في خصوص الصلاة ، سيّما بناءً على المعروف من حكاية خلافه في الدم خاصّة ، فلا يكون حينئذٍ مخالفاً . ونحوه المحكي عن الصدوق ^(٦) من طهارة مقدار الحمصة ، مع احتمال

(١) أي قوله تعالى : « قلْ لا أجد فيما أُوحي إلي محرماً على طاعم يطعمه إلّا أو دماً مسفوحاً » سورة الانعام : الآية ١٤٥ .

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٥٩ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / في النجاسات ص ١٣ .

(٤) كالمعتبر : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤٢٠ .

(٥) كالعلامة في المنتهى : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٣ .

(٦) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ح ١٦٥ ج ١ ص ٧١-٧٢ .

إرادة العفو أيضاً ، بل لعلّه الظاهر منه ، وكذا ما تقدّم عن الشيخ في باب الأَسَار^(١) من عدم نجاسة غير المستبين من الدم وغيره من النجاسات بالنسبة للماء وغيره في أحد الاحتمالات السابقة هناك ؛ لوضوح ضعفها جميعها وانقراضها ، إذ قد استقرّ المذهب الآن على نجاسة دم ذي النفس مطلقاً وإن قلّ .

نعم ، قد عرفت عدم عموم في الأدلّة السابقة يستفاد منه أصالة النجاسة في الدماء بحيث يشمل غيره ، فالعلقة - أي الدم المستحيل من النطفة - يتّجه الحكم حينئذٍ بطهارتها بناءً على منع اندراجها في دم ذي النفس كما في الذكرى^(٢) وغيرها^(٣) وإن ادّعاها المصنّف في المعتبر^(٤) ، ومجرّد تكوّن فيها لا يقتضيه .

نعم قد يقوى في النظر النجاسة ؛ للإجماع في الخلاف^(٥) عليها معتضداً بالمحكي من فتوى جماعة من الاصحاب ، منهم القاضي^(٦) والجلي^(٧) والمصنّف^(٨)

(١) في ج ١ في نجاسة الماء بملاقاة الدم .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / في النجاسات ص ١٣ .

(٣) كروض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٣ .

(٤) المعتبر : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤٢٢ .

(٥) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٣٢ ج ١ ص ٤٩٠-٤٩١ .

(٦) الذي نقله عنه في مفتاح الكرامة هو « المذهب » والظاهر هو المذهب البارع لابن فهد بقرينة وجود العبارة المنقولة هناك ، وإلا فلم يتعرض لذلك القاضي لذلك في مذهبته أصلاً . راجع المذهب البارع : الاطعمة والأشربة ج ٤ ص ٢٢٢ .

(٧) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٨ .

(٨) المعتبر : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤٢٢ ، المختصر النافع : الاطعمة والأشربة

و ابن سعيد^(١) والعلامة^(٢) والآبي^(٣) وغيرهم^(٤)، بل لم أعرف من جزم بالطهارة إلا المحدث في الحدائق^(٥)، نعم تأمل فيها في الذكرى^(٦) وكشف اللثام^(٧).

لكنه يدفعه دعوى الشيخ الإجماع، ويندرج في معقده على الظاهر علة البيضة؛ لإطلاقه، واحتمال اختصاصها في المستحيل من نقطة الآدمي - كما عساه توهمه عبارة المعتبر^(٨) - ضعيف.

أما ما يوجد في البيضة من الدم مما ليس بعلقة أو لم يعلم، فالمتجه بناءً على ما ذكرنا الطهارة؛ للأصل مع عدم وضوح المعارض، كما أن المتجه النجاسة في الأول بناءً على أصالتها هنا في مشتبه الحكم من الدم، وفيه مع الثاني إن قلنا بها أيضاً في مشتبه الموضوع، اللهم إلا أن يقال بعدم تناول ما دلّ عليها مثل هذه الأفراد، فلا يستلزم حينئذٍ الحكم بها القول بالنجاسة هنا.

وكذا البحث في باقي الدماء التي لا ترجع إلى ذي النفس ولم يعلم

(١) الجامع للشرائع: الطهارة/ باب الانجاس ص ٢٥.

(٢) قواعد الاحكام: الطهارة/ انواع النجاسات ج ١ ص ٧، تذكرة الفقهاء: الطهارة/ اصناف النجاسات ج ١ ص ٧، نهاية الاحكام: الطهارة/ اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٦٨.

(٣) كشف الرموز: الأطعمة والأشربة ج ٢ ص ٣٧١.

(٤) كالشيخ في المبسوط: الصلاة/ حكم الثوب والبدن والأرض اذا أصابته نجاسة ج ١ ص ٩٢، والشهيد في البيان: الطهارة/ في النجاسات ص ٣٨.

(٥) الحدائق الناضرة: الطهارة/ في النجاسات ج ٥ ص ٥٢.

(٦) ذكرى الشيعة: الطهارة/ في النجاسات ص ١٣.

(٧) كشف اللثام: الطهارة/ انواع النجاسات ج ١ ص ٥١.

(٨) المعتبر: الطهارة/ في النجاسات ج ١ ص ٤٢٢.

حكمها بالخصوص من الشارع، كالمخلوق آية لموسى بن عمران (عليه السلام)، والمتكون لقتل سيد شباب أهل الجنان (عليه السلام)، ونحوهما.

أمّا ما يوجد في بعض الأشجار والنباتات ممّا هو بلون الدم فليس من الدم وإن أطلق أهل العرف اشتباهاً عليه ذلك مع عدم العلم بحاله، وإلّا فلو فرض صدق اسم الدم عرفاً عليه بعد العلم بحاله احتمل جريان البحث السابق فيه أيضاً.

نعم، هو ﴿لا﴾ يجري في دم ﴿ما﴾ لا عرق له من الحيوان بل ﴿يكون﴾ خروج دمه ﴿رشحاً﴾ كدم السمك وشبهه ﴿للإجماع محضاً﴾^(١) ومنقولاً^(٢) مستفيضاً إن لم يكن متواتراً على طهارته، خصوصاً في السمك، وللاصل، وطهارة الميتة منه، ولخبر السكوني ومكاتبة ابن الريان السابقين^(٣)، وغيرهما من النصوص المتّمة دلالتها على تمام المطلوب بعدم القول بالفصل، كالعسر والحرّج، والسيرة المستمرة، وفحوى إباحة الأكل للسمك ونحوه.

فما عساه يظهر من المراسم^(٤) والوسيلة^(٥) كما عن المبسوط^(٦)

(١) من قال بذلك: ابن ادریس في السرائر: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٤، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ باب الانحساص ص ٢٣، والعلامة في القواعد: الطهارة/ أنواع النجاسات ج ١ ص ٧، والشهيد في البيان: الطهارة/ في النجاسات ص ٣٨

(٢) نقل الاجماع في: المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة/ مسألة ١٥ ص ٢١٧، والمعتبر: الطهارة/ في النجاسات ج ١ ص ٤٢١، وذكرى الشيعة: الطهارة/ في النجاسات ص ١٣.

(٣) في ص ٦٠٧ - ٦٠٨. (٤) المراسم: الطهارة/ تطهير الثياب ص ٥٥.

(٥) الوسيلة: الصلاة/ احكام النجاسات ص ٧٧.

(٦) المبسوط: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٥.

والجمل^(١) من النجاسة في هذه الدماء إلا أنه لا يجب إزالة قليلها وكثيرها محجوج بجميع ما عرفت أو مؤول .

وفي حكم هذا الدم بالطهارة الدم المتخلف في الذبيحة من مأكول اللحم بلا خلاف أجده فيه ، كما اعترف به جماعة منهم المجلسي في البحار^(٢) ، وتلميذه في كشف اللثام^(٣) ، بل ظاهرهما كغيرهما دعوى الإجماع عليه ، بل في المختلف^(٤) وكنز العرفان^(٥) والحدائق^(٦) ، وعن آيات الجواد^(٧) دعواه صريحاً ، لكن معقده في الأول المتخلف في عروق الحيوان ، والثاني بل الثالث في تضاعيف اللحم ، والأولى تعميم الحكم لهما عملاً بهما معاً ، كما هو صريح معقدي في خلاف كشف اللثام وظاهر سابقه ، بل ولغيرهما كالبطن وغيرها عدا الجزء المحرم كالطحال ، كما هو معقد ما في شرح الدروس^(٨) من إجماع الأصحاب ظاهراً على طهارة ذلك كله .

وأما الطحال فقد صرح في جامع المقاصد^(٩) والروض^(١٠) بنجاسة

(١) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : ذكر النجاسات ص ١٧٠-١٧١ .

(٢) بحار الأنوار : باب ٣ من ابواب النجاسات ذيل ج ٢ ص ٨٠ ج ٨٦ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٤٩ .

(٤) مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٥٩ .

(٥) كنز العرفان : المطاعم والمشارب / القسم الثاني ج ٢ ص ٣٠٠ .

(٦) الحدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ٤٥ .

(٧) مسالك الافهام : المطاعم والمشارب / القسم الثالث ج ٤ ص ١٥١ .

(٨) مشارق الشمس : الطهارة / في النجاسات ص ٣٠٨ .

(٩) جامع المقاصد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٦٣ .

(١٠) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٣ .

دمه ؛ لعموم أدلتها من ذي النفس ، ولحرمة أكله ، وفيه تأمل ؛ لوجوب الخروج عن الأول بما عساه يظهر بالتأمل في كلمات الأصحاب من الاتفاق على طهارة ما عدا المسفوح من دم الذبيحة ، وعلى أنه لو غسل المذبح أو أنه قطع من أسفل بعد الذبح لم يبق فيها شيء نجس أصلاً ، وقول بعض الأصحاب : « المتخلف في اللحم » ^(١) يريد المثال أو ما يشمل الطحال ، وإلا فلا ريب في طهارة دم الكبد ونحوه ، وحرمة الأكل لا تستلزم النجاسة قطعاً .

ودعوى أن العلة في طهارة المتخلف إنما هو إباحة الأكل المستلزمة لإباحته ممنوعة ، فلا يبعد القول بالطهارة فيه حينئذ كسائر الأجزاء المأكولة ، بل الظاهر شمول بعض معاهد الإجماعات السابقة له .

وكيف كان ، فالحجة على طهارة المتخلف في غير المحرم ما عرفته من الإجماع المعتضد بما سمعت ، مضافاً إلى المستفاد من مفهوم قوله تعالى : « مَسْفُوحاً » ^(٢) من إباحة الأكل اللازمة للطهارة ، والعسر والخرج ، والسيرة المستمرة في سائر الأعصار والأمصار على أكل اللحم مع عدم انفكاكه عن الدم ، كفحوى ما دلّ على إباحة أكل الذبيحة .

وبذلك كله يخصّ أو يقيّد ما دلّ على نجاسة الدم من ذي النفس ، فكان على المصنّف استثناؤه منه ، ولعله تركه لمعلوميّته ، بل ينبغي القطع بذلك ، فليس إطلاقه حينئذٍ خلافاً ، كالحكي عن أبي علي ^(٣) وانتصار

(١) كالعلامة في القواعد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٢) سورة الانعام : الآية ١٤٥ .

(٣) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٥٩ .

السيد^(١) وجل الشيخ^(٢) ومبسوطه^(٣) ومراسم سلا^(٤) من إطلاقهم نجاسة الدم عدا ما لا نفس له سائلة ، أو يقال كما عساه يظهر من جماعة^(٥) : إن مرادهم من الدم المحكوم بنجاسته من ذي النفس إنما هو المسفوح دون غيره ، فلا حاجة حينئذٍ إلى استثنائه .

ومن هنا تمسك بعضهم^(٦) في طهارة المتخلف بالأصل ، لكنك قد عرفت سابقاً ما فيه ، وأن الأدلة عامة لسائر دم ذي النفس ، فلا بد حينئذٍ من استثناء^(٧) خصوص هذا الدم من تلك العمومات ، بل لابد من الاقتصار على المتيقن منه ، وهو المتخلف بعد خروج تمام المعتاد ممّا يقذفه المذبوح لا مع عدمه ، كالمذبوح مثلاً في أرض منحدره ورأسه أعلى فلم يقذف ، أو الجاذب بأنفه من الدم المسفوح زيادة على المعتاد فإنّ هذا المتخلف خاصّة نجس ، لعموم الأدلة السابقة من غير فرق بين تخلفه في البطن أو غيرها ، لا غيره من الكائن في اللحم ونحوه ممّا لم يكن من شأنه أن يقذف ، نعم هو يتنجس باختلاطه معه ، كما أنّه يتنجس بمباشرة آلة المسفوح أو يد الذابح قبل غسلها مثلاً .

والمراد بالذبيحة في معقد الإجماعات مطلق المذكاة تذكية شرعية قطعاً من غير فرق بين الذبح والنحر وغيرهما ، بل لا يبعد إلحاق ما حكم الشارع

(١) الانتصار: الطهارة / في النجاسات ص ١٣ .

(٢) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : ذكر النجاسات ص ١٧٠-١٧١ .

(٣) المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٥-٣٦ .

(٤) المراسم : الطهارة / تطهير الثياب ص ٥٥ .

(٥) كابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٢ و ٢٣ .

(٦) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ٤٥ .

(٧) الأولى أن يقال : في استثناء ، أو لاستثناء .

بتذكيته بذكاة أمه ، فيعفى حينئذٍ عن جميع ما فيه من الدم على إشكال ، نعم لو فقد بعض ما يعتبر في التذكية شرعاً من إسلام وبلوغ ونحوهما دخلت في الميتة ، ونجس سائر دمه ؛ لعموم الأدلة ، إذ ليس المدار على مجرد خروج الدم المسفوح ، كما هو واضح .

هذا كله فيما يعتاد تذكيته من مأكول اللحم ، ونحوه ما لم يعتد منه على الظاهر ، أما ما يذكى من غير المأكول في البحار^(١) وشرح الخونساري^(٢) والحدائق^(٣) وشرح الأستاذ للمفاتيح^(٤) أن ظاهر الأصحاب نجاسة دمه مطلقاً كما عن الذخيرة^(٥) وموضعين من الكفاية^(٦) ، وكأنهم أخذوه من إطلاق الأصحاب نجاسة دم ذي النفس مع تنزيل ما استثنوه من دم الذبيحة على المتبادر منها ، وهو المأكول ، بل مطاوي كلماتهم كالصريحة بذلك ، فيبقى حينئذٍ ما دلّ على النجاسة لا معارض له .

قلت : إن تمّ إجماعاً كان هو الحجة ، وإلا كان للنظر فيه مجال ؛ لظهور مساواة التذكية فيه لها في المأكول بالنسبة إلى سائر أحكامها عدا حرمة الأكل ، ولفحوى ما دلّ على طهارته بالتذكية ، بل لعلّ ذلك شامل لجميع أجزائه التي منها الدم عدا ما خرج ، وللعسر والخرج في التحرز عنه إذا أريد أخذ جلده أو الانتفاع بلحمه في غير الأكل ، بل لا يمكن استخلاص اللحم

(١) بحار الأنوار: باب ٣ من ابواب النجاسات ذيل ج ٢ ص ٨٠ .

(٢) مشارق الشمس: الطهارة/ في النجاسات ص ٣٠٨ .

(٣) الحدائق الناضرة: الطهارة/ في النجاسات ج ٥ ص ٤٥ .

(٤) مصابيح الظلام: شرح مفتاح ٧٥ ذيل قول المصنف: « والدّم » ج ١ ص ٤٣٣ (مخطوط) .

(٥) ذخيرة المعاد: الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٤٩ .

(٦) كفاية الاحكام: الطهارة/ في النجاسات ص ١٢ والذباحة ص ٢٥٢ .

منه القاضي بعدم الفائدة للحكم بطهارته.

ولعلّه لذا حكى في المعالم^(١) أنّه تردّد في حكمه بعض من عاصرناه من مشايخنا ، وإن كان ما حكى عنه من منشأ التردّد ضعيفاً ، حيث جعله من إطلاق الأصحاب الحكم بنجاسة دم ذي النفس ، ومن ظاهر قوله تعالى : « أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا » لاقتضائه حلّية غير المسفوح المستلزم للطهارة ؛ إذ هو مبنيّ على جواز أكل دم غير المأكول حتّى يستلزم الطهارة ، وهو ممنوع ، بل ربّما ظهر من بعضهم^(٢) دعوى الإجماع عليه .

ويؤيّده استبعاد حرمة أكل اللحم منه مع جواز أكل الدم ، بل قد يقال : إنّ ما دلّ على حرمة الحيوان شامل لجميع أجزائه التي منها الدم ، فالأولى جعل منشأ التردّد ما ذكرنا مع زيادة منع ظهور استثناء الأصحاب للمتخلف في المأكول خاصّة ، سيّما من عبّر بلفظ المذبوح كالقواعد^(٣) والموجز^(٤) والبيان^(٥) وغيرها^(٦) على أنّه لو أريد بالذبيحة في كلامهم خصوص المأكول لكونه المعهود لوجب إرادة خصوص ما تعارف أكله ، لا مثل الخيل والحمير .

ومن هنا كان صريح كشف اللثام^(٧) القول بالطهارة ، بل يظهر منه

(١) معالم الدين : الطهارة / اصناف النجاسات ص ٢١٨ .

(٢) كالشيخ حسن في معالم الدين : الطهارة / اصناف النجاسات ص ٢١٨-٢١٩ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٤) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : اصناف النجاسات ص ٥٨ .

(٥) البيان : الطهارة / في النجاسات ص ٣٨ .

(٦) كتحرير الاحكام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٢٤ ، ونهاية الاحكام :

الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٦٩ .

(٧) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٤٩ .

شمول الإطلاق له ، كما أنَّ الظاهر من العلامة الطباطبائي في منظومته ذلك أيضاً ، قال :

والدم في المأكول بعد قذف ما * يُقذف طهر قد أحل في الدما
والأقرب التطهير فيما يحرم * من المذكى وعليه المعظم^(١)
انتهى ، والله أعلم .

﴿السادس والسابع﴾

﴿الكلب والخنزير﴾ البرتان ﴿وهما نجسان عيناً ولعاباً﴾ لا يقبلان التطهير إلا بالخروج عن مسماهما كما هو الأصل في كل موضوع كان مدار النجاسة فيه مسمى الاسم ؛ للنصوص^(٢) المستفيضة وفيها الصحيح وغيره ، والقسم بالله إنَّ الكلب نجس ، وللإجماع المحصل^(٣) بل ضرورة المذهب

(١) الدرة النجفية : الطهارة من الخبث ص ٤٨ .

(٢) كالخبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن سعد ، عن أحمد بن محمد ، عن أيوب بن نوح ، عن صفوان بن يحيى ، عن معاوية بن شريح ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث انه سئل عن سؤر الكلب يشرب منه أو يتوضأ ؟ قال : « لا ، قلت : أليس هو سبع ؟ قال : لا والله انه نجس ، لا والله انه نجس » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٢٧-٣٠ ج ١ ص ٢٢٥ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٢ و ١٣ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠١٥ و ١٠١٧ .

(٣) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٧ ، وابن ادریس في السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٧ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٢ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٧ .

والمنقول في الخلاف ^(١) وعن غيره ^(٢) على الكلب ، كما أنّه نفى الخلاف عن نجاسة الثاني فيه ^(٣) أيضاً ، كالإجماع في الذكرى ^(٤) والمدارك ^(٥) على نجاسة عينها ولعابها ، وفي المنتهى ^(٦) والتذكرة ^(٧) وكشف اللثام ^(٨) على نجاستها ، وفي المعتبر ^(٩) على وجوب غسل ثوب لاقاها رطباً ، ولقوله تعالى : « فَإِنَّهُ رِجْسٌ » ^(١٠) سواء جعل الضمير فيه للخنزير أو لحمه ، نعم قد يتأمل في استفادة النجاسة من لفظ الرجس ، وهو ضعيف هنا ، إلى غير ذلك .

وما عن الصدوق ^(١١) من الاكتفاء برش ما أصابه كلب الصيد برطوبة ليس خلافاً فيما نحن فيه ، كما أنّه لا ينافيه صحيح عليّ بن جعفر عن أخيه (عليهما السلام) قال : « سألته عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله فذكر وهو في الصلاة ، كيف يصنع ؟ قال : إن كان دخل في صلاته فليمض ، وإن لم يكن في صلاته فلينضح ما أصاب ثوبه ، إلّا أن يكون فيه

(١) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٣١ ج ١ ص ١٧٦-١٧٧ .

(٢) ككشف الحق : الطهارة / مسألة ٢٢ ص ٤١٦ .

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٤٣ ج ١ ص ١٨٧ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / في النجاسات ص ١٣ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٨٥ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٦ .

(٧) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٨) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٤٦ .

(٩) المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٣٩-٤٤٠ .

(١٠) سورة الانعام : الآية ١٤٥ .

(١١) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ح ١٦٧ ج ١ ص ٧٣ .

أثر فيغسله ...»^(١) لوجوب حمل الإصابة فيه عليها مع البيوسة كما يشعر به الاستثناء ، فإنه لا يتغير الملاقي حينئذٍ عن حكمه كما في سائر النجاسات إجماعاً فيما عدا ملاقي الميتة في كشف اللثام^(٢) وعن الذخيرة^(٣) والدلائل^(٤) ، للأصل والنصوص ، بل قد يشعر الاستثناء في هذا الصحيح بعدم وجوب الغسل في الندوة غير المؤثرة ، وهو كذلك في سائر النجاسات أيضاً ، وبه صرح الطباطبائي في منظومته^(٥) للأصل وغيره ، وسيأتي تمام الكلام فيه إن شاء الله .

وأما قول الصادق (عليه السلام) : « نعم ... »^(٦) جواب سؤال ابن مسكان له في الصحيح عن الوضوء بما ولغ الكلب فيه أيتوضأ منه أو يغتسل ؟ فحمول على الكثير من الماء أو غير ذلك ، كقوله : « لا بأس »^(٧) جواب سؤال زرارة له عن جلد الخنزير يجعل دلواً يستقى به ، فيراد به بالنسبة إلى سقي البساتين ونحوها ، أو يحمل على التقية كما قيل^(٨) ، ولعله أولى ؛

(١) الكافي : باب الكلب يصيب الثوب والجسد ج ٦ ص ٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٤٧ ج ١ ص ٢٦١ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب النجاسات ح ٢ ص ١٠١٧ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٥ .

(٣) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٦ .

(٤) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٧-١٧٨ .

(٥) الدرّة النجفية : احكام المتنّجس ص ٥٠ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٣٢ ج ١ ص ٢٢٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الاسآرح ج ٦ ص ١٦٤ .

(٧) تقدم في ص ٥٦٣ .

(٨) كما في رياض المسائل : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٨٤-٨٥ .

لمنافاة الأول لما دلّ^(١) على عدم استعمال الميتة والانتفاع بها .
 وكلب الماء وخنزيره لا يدخل في إطلاق الكلب نصاً وفتوى ، كما
 لا يدخل مضاف الماء في إطلاقه ، فأصالة الطهارة وعموماتها لا معارض
 لها ، مع أنها مؤيدة في خصوص الأول بالسيرة على استعمال جلده وشعره ،
 وبما قيل^(٢) : « إنه الخنزء ، بل قطع به بعض المحصلين ممن عاصرنه^(٣) »
 مستشهداً عليه بصحيح ابن الحجاج^(٤) وغيره ، ويأتي تحقيق الحال فيه إن
 شاء الله^(٥) .

فما عن ابن إدريس^(٦) - من تفرده بالقول بنجاسة كلب الماء للإطلاق ،
 وربما يلزمه القول بها في الخنزير - ضعيف جداً ، حتى لو سلم له أنه ليس
 الخنزء ، وأن لفظ الكلب من المتواطىء كما حكى عن الأكثر في الحدائق^(٧)

(١) كخبري الجرجاني وعلي بن أبي المغيرة المتقدمين في ص ٥١٤ - ٥١٥ .

(٢) كما في كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٥٠ .

(٣) كالنراقي في المستند : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٣٢ .

(٤) رواه الكليني عن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن
 عبد الرحمن بن الحجاج ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) رجل وأنا عنده عن جلود
 الخنزء ، فقال : ليس بها بأس ، فقال الرجل : جعلت فداك انها في بلادى وانما هي كلاب
 تخرج من الماء ، فقال أبو عبد الله (عليه السلام) : إذا خرجت من الماء تعيش خارجة من
 الماء ؟ فقال الرجل : لا ، قال : فلا بأس . »

الكافي : باب لبس الخنزء ج ٣ ص ٤٥١ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب لباس

المصلي ح ١ ج ٣ ص ٢٦٣ .

(٥) في كتاب الصلاة / باب لباس المصلي ذيل قول المصنف : « إلا الخنزء الخالص » .

(٦) السرائر : المكاسب / في ضرورها ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٧) الحدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ٢١٤ .

والأشهر في الرياض^(١)، وإن كنا لم نتحقق ما حكيه ؛ لظهور انصرافه إلى المعهود المتعارف .

أما لو قلنا بالاشتراك اللفظي كما عن المنتهى^(٢)، أو بكونه مجازاً كما في ظاهر التذكرة^(٣) وعن صريح التحرير^(٤) ونهاية الأحكام^(٥) - بل هو الأصح إن أراد ذلك بالنظر إلى إطلاقه لا إضافته كالماء كما سمعت - فهو سبباً الثاني أشدّ ضعفاً ؛ لتوقفه - بعد تسليم جواز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، أو المشترك في معنيه ؛ إذ الفرض معلومية البري ، أو كان من باب عموم المجاز والاشتراك - على القرينة ، وليس ، بل هي على خلاف ذلك موجودة ، فلا ينبغي الإشكال حينئذٍ في الطهارة ، فما في البيان^(٦) من الحكم بها في وجه في غير محله .

﴿ ولو نزا كلب ﴾ أو خنزير ﴿ على حيوان ﴾ طاهر أو نجس ﴿ فأولده ﴾ روعي في إلحاقه بأحكامه ﴿ من الولوغ ونزع البر ونحوهما ﴾ إطلاق الاسم ﴿ لتعليقها عليه ، فإن لم يصدق بأن اندرج في مسمى اسم آخر أو لم يندرج انتفت عنه ، وثبت له أحكام ذلك المسمى ؛ لشمول أدلته له ، أو الطهارة مع فرض عدم الاندراج ؛ للأصل والعموم ، بل وكذا الحكم في المتولد بين الكلبين والخنزيرين أو الطاهرين ، وفاقاً لصريح كشف اللثام^(٧)

(١) رياض المسائل : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٨٤ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٦ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٨ .

(٤) تحرير الاحكام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٢٤ .

(٥) نهاية الاحكام : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٧٢ .

(٦) البيان : الطهارة / في النجاسات ص ٣٩ .

(٧) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٥٠ .

والغطاء^(١) وظاهر المدارك^(٢) .

وخلافاً لجماعة منهم الشهيدان^(٣) والمحقق الثاني^(٤) ، فحكموا بنجاسة المتولد بين النجسين مطلقاً ، لكونه جزءاً منها ، فهو حقيقة منها وإن اختلفت صورته .

وفيه : -مع منافاته الأصول وإطلاق الأدلة- أنه لا حكم لتلك الجزئية بعد الاستحالة ، فهو كغيره من المستحيل من نجس العين ، كما أنه لا حكم لها وإن تولد من الطاهرين واندرج تحت اسم النجس مثلاً ، ودعوى أن ذلك اختلاف في الصورة دون الحقيقة يدفعها فرض المسألة في خلافه كاهرة المتولدة من الكلبين ونحوها ، كدعوى الشك في شمول إطلاق اسم غير ما تولدت منه ؛ إذ الفرض أيضاً كما عرفت تحقق الصديق وإن ندر الوجود .

﴿وما عداهما﴾ أي الكلب والخنزير ﴿فليس بنجس ، وفي﴾ نجاسة خصوص كل من ﴿الثعلب والأرنب والفأرة والوزغة﴾ عيناً كالكلب وإن لم نقل بها في المسوخ ، وطهارته ﴿تردد﴾ :

من الأصول والعمومات وصحيح الفضل : « سألت الصادق (عليه السلام) عن فضل الهرة والشاة والبقرة والحمار والخيول والبغال والوحش والسباع فلم أترك شيئاً إلا سأله عنه ، فقال : لا بأس به ، حتى

(١) كشف الغطاء : ما يتطهر منه من النجاسات ص ١٧٣ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٨٦ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / في النجاسات ص ١٤ ، وروض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها

ص ١٦٣ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٦١ .

انتهيت إلى الكلب ...»^(١) إلى آخره ، خصوصاً إن قلنا بشمول لفظ الوحش للأولين .

وما دل^(٢) على قبول الأول للتذكية ، بل والثاني أيضاً بناءً على أنه من السباع ؛ لمعلومية عدم وقوعها على نجس العين .
وقول الصادق (عليه السلام) : « لا بأس بأكله »^(٣) جواب سؤال سعيد الأعرج في الصحيح عن الفأرة تقع في السمن والزيت ثم تخرج منه حياً .

كقوله (عليه السلام) أيضاً في صحيح إسحاق بن عمار : « إن أبا جعفر (عليه السلام) كان يقول : لا بأس بسؤر الفأرة إذا شربت من الإناء أن تشرب منه وتتوضأ »^(٤) .

كخبر أبي البختري المروي عن قرب الاسناد عن جعفر بن محمد عن

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٢٩ ج ١ ص ٢٢٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩ ح ٢ ج ١ ص ١٩ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠١٤ .

(٢) كالحبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « سألت عن الصلاة في جلود الثعالب ، فقال : اذا كانت ذكية فلا بأس » .

تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ١٧ و ١٩ و ٣٢ ج ٢ ص ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢١٠ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب لباس المصلي ح ٦ و ٧ و ٩ و ١١ ج ٣ ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٣) الكافي : باب الفارة تموت في الطعام والشراب ح ٤ ج ٦ ص ٢٦١ ، تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٩٧ ج ٩ ص ٨٦ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ١٦ ج ١ ص ٤٦٤ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢١ ح ٤٢ ج ١ ص ٤١٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٢ ح ٢ ج ١ ص ٢٦ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الاسآر ح ٢ ج ١ ص ١٧١ .

أبيه (عليهم السلام) « إِنَّ عَلِيًّا (عليه السلام) قال : لا بأس بسؤر الفأرة أن تشرب منه وتتوضأ »^(١).

وقول الكاظم (عليه السلام) جواب سؤال أخيه عليّ في الصحيح «... عن العظاية^(٢) والحية والوزغ يقع في الماء فلا تموت ، أيتوضأ منها للصلاة ؟ قال : لا بأس ، وسألته عن فأرة وقعت في حبّ دهن فأخرجت منه قبل أن تموت أنبيعه من مسلم ؟ قال : نعم وتدهن منه »^(٣) إلى غير ذلك من الأخبار ، والعسر والخرج في التجنب عن الأخيرين خصوصاً الثالث .

وما سمعته سابقاً ممّا دلّ على طهارة ميتة غير ذي النفس ومنه الوزغ من الإجماع وغيره ، بل قد عرفت هناك ما يشهد للطهارة من غير هذه الجهة ، كما أنّه تقدّم في باب الأسار والبر^(٤) ما هو كذلك ، فلاحظ وتأمل .

ومن مرسل يونس عن الصادق (عليه السلام) قال : « سألته هل يجوز أن يمسّ الثعلب والأرنب أو شيئاً من السباع حيّاً أو ميتاً ؟ قال : لا يضرّه ، ولكن يغسل يده »^(٥).

وصحيح عليّ بن جعفر عن أخيه (عليهما السلام) : « سألته عن الفأرة

(١) قرب الاسناد : ص ٧٠ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الاسار ح ٨ ج ١ ص ١٧٣ .

(٢) العظاء - ممدود - : دوية اكبر من الوزغة . مجمع البحرين : ج ١ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ مادة (عظا) .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢١ ح ٤٥ ج ١ ص ٤١٩ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الاسار ح ١ ج ١ ص ١٧١ .

(٤) في ج ١ في ذيل عبارة «... لموت الحية» وكذا في ذيل «... الوزغ والعقرب» .

(٥) تقدم في ص ٥٨٦ .

الرطوبة قد وقعت في الماء تمشي على الثياب ، أَيْصَلَى فيها ؟ قال : اغسل ما رأيت من أثرها ، وما لم تره فانضحه بالماء» (١).

كصحيحه الآخر عنه (عليه السلام) أيضاً : « عن الفأرة والكلب إذا أكلَا من الخبز أو شَمَاهُ أيُوْكل ؟ قال : يترك ما شَمَاهُ ، ويُوْكل ما بقي » (٢).

ونحوه خبره الآخر عنه (عليه السلام) المروي عن قرب الاسناد (٣) ، وخبر عَمَّار الساباطي عن الصادق (عليه السلام) مع زيادة السؤال في الثاني « عن العظاية تقع في اللبن ، قال : إنَّ فيها السَّم » (٤).

كقوله (عليه السلام) أيضاً في خبر هارون الغنوي بعد أن سأله « عن الفأرة والعقرب وأشباه ذلك يقع في الماء فيخرج ، هل يشرب من ذلك الإناء ويتوضأ ؟ قال : يسكب منه ثلاث مرَّات ، وقليله وكثيره بمنزلة واحدة ، ثمَّ يشرب منه ويتوضأ منه ، غير الوزغ ، فإنَّه لا ينتفع منه » (٥) إلى غير ذلك كالأمر بنزح ثلاث دلاء للفأرة والوزغة في خبر معاوية بن

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٢ ح ٤٨ ج ١ ص ٢٦١ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٤٩ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٠ ح ٤٦ ج ١ ص ٢٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣٦ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٥٢ .

(٣) قرب الاسناد : ص ١١٦ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ٢ ج ١٦ ص ٤٦٥ .

(٤) وسائل الشيعة : باب ٤٦ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ٢ ج ١٦ ص ٤٦٦ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١١ ح ٢١ ج ١ ص ٢٣٨ ، الاستبصار : الطهارة/ باب ٢١ ح ٨ ج ١ ص ٤١ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب الماء المطلق ح ٥ ج ١ ص ١٣٨ .

عمار^(١) ، وبإهراق ما وقع فيه الوزغ أو الفأرة من الماء في الرضوي^(٢) ، مضافاً إلى الإجماع في الغنية^(٣) على نجاسة أولي الأربعة .

لكن ومع ذلك فالأشهر **﴿والأظهر الطهارة﴾** بل هو الذي استقر عليه المذهب من زمن الحلبي إلى يومنا ، بل لعلّ المخالف قبل ذلك أيضاً نادر، فإنّ المرتضى وإن حكى عنه في موضع من المصباح^(٤) ما يقضي بنجاسة الأرنب لكنّه في موضع آخر منه قال : « لا بأس بأسار جميع حشرات الأرض وسباع ذوات الأربع إلّا أن يكون كلباً أو خنزيراً »^(٥) فقد يكون مراده بالأوّل حكاية قول غيره ، أو خصوص الميت منه ولو لعدم قبوله التذكية عنده بقرينة ذكره ذلك في خصوص الجلود .

وعن الصدوق وإن حكى عنه في موضع من الفقيه^(٦) والمقنع^(٧) الفتوى بمضمون صحيح عليّ بن جعفر (عليهما السلام) في الفأرة الرطبة ، لكنّه في موضع آخر منها قال : « إن وقعت فأرة في حبّ دهن فأخرجت

(١) رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، وفضالة ، عن معاوية بن عمار ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفأرة والوزغة تقع في الثر ، قال : ينزح منها ثلاث دلاء » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١١ ح ١٩ ج ١ ص ٢٣٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٢١ ح ١ ج ١ ص ٣٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٣٧ .
(٢) قال فيه : « فإن وقع فيه وزغ اهريق ذلك الماء ... وإن وقع فيه فأرة أو حية اهريق الماء » .
فقه الرضا : باب ٥ ص ٩٣ ، مستدرک الوسائل : باب ٧ من ابواب الاسأرح ٢ و ٣ ج ١ ص ٢٢٣ .

(٤) و (٥) نقله عنه المصنف في المعبر : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤٢٥ و ٤٢٦ .

(٦) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ح ١٦٧ ج ١ ص ٧٤ .

(٧) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٣ .

قبل أن تموت فلا بأس بأن يدهن منه ، ويباع من مسلم» ^(١) فلعله يريد بالأول الندب أو الوجوب تعبدًا في خصوص ذلك لا للنجاسة .

والشيخ وإن حكي عنه في موضع من المبسوط ^(٢) والنهاية ^(٣) أن الأربعة كالكلب في وجوب غسل ما مسّته برطوبة ، ورشّ ما مسّته ببيوسة ، لكنّه في موضع آخر من الأول أنّه « يكره ما مات فيه الوزغ والعقرب » ^(٤) ومن الثاني أنّه « لا بأس بما شربت منه فأرة » ^(٥) فقد يريد من الأول حينئذٍ الندب أو خصوص ذلك تعبدًا كما سمعت سابقاً في الأسار ^(٦) القول بوجوب اجتناب سؤر بعض الحيوان وإن كان ذلك الحيوان طاهراً .

لكن عن كشف الرموز : « إنّ الشيخ نصّ في موضع من التهذيب على نجاسة كلّ ما لا يؤكل لحمه ، واستثنى في الاستبصار ما لم يمكن التحرّز منه » ^(٧) انتهى . وهو غريب ، إلّا أنّي لم أجد ذلك في الكشف ^(٨) ، فلعلّ الناقل عنه اشتبه بکراهة الاستعمال .

(١) من لا يحضره الفقيه : باب المياه ذيل ح ١٩ ج ١ ص ١٤ ، المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب ما يقع في البئر ص ٤ .

(٢) المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٧ .

(٣) النهاية : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٥٢ .

(٤) المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ١٠-١١ .

(٥) النهاية : الطهارة / المياه واحكامها ص ٦ .

(٦) في ج ١ ص ٣٨٣ س ١٧ وص ٣٨٨ س ١٨-١٩ .

(٧) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٥٠ .

(٨) إلّا أنّه موجود في باب النجاسات ج ١ ص ١٠٨ ، إلّا أن بدل : « الاستبصار » يوجد : « المبسوط » .

وابن حمزة في الوسيلة وإن قال في موضع منها ^(١) في خصوص الوزغ نحو ما سمعته من المبسوط والنهاية أولاً ، بل في آخر ^(٢) منه استثناءؤه من طهارة ميتة غير ذي النفس ، لكنّه صرّح في موضع آخر ^(٣) منها بكراهة استعمال ما باشره .

ولعلّه لذلك كلّه نفى الخلاف بيننا في السرائر ^(٤) عن طهارة سؤر الفأرة والسباع وسؤرها ، وحكى الإجماع على طهارة ميتة غير ذي النفس -ومنه الوزغ- المستلزمة لها في حال الحياة بالأولى بعد أن حكى عن بعض أصحابنا في كتاب له ما ينافي ذلك كلّه ، وكأنّه أراد ابن حمزة بقريته ما نقله من العبارة .

قلت : كأنّه لم يلاحظ أو لم يعبأ بما في الغنية ^(٥) وعن أبي الصلاح ^(٦) والمقنعة ^(٧) في باب لباس المصلّي ومكانه منها من النّص على نجاسة الثعلب والأرنب ، بل في الأوّل الإجماع عليه ، كما عن القاضي ^(٨) من إيجاب غسل ما أصابها والوزغة ، وعن المراسم أنّ « الفأرة والوزغة كالكلب والخنزير في رشّ ما مساه بيبوسة » ^(٩) ، كالمقنعة مع زيادة

(١) الوسيلة : الصلاة / احكام المياه ص ٧٣ .

(٢) الوسيلة : الصلاة / احكام النجاسات ص ٧٨ .

(٣) الوسيلة : الصلاة / احكام المياه ص ٧٦ .

(٤) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٧ .

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٩ .

(٦) الكافي في الفقه : الصلاة / الفصل الثاني من الشرط الثاني ص ١٣١ .

(٧) المقنعة : الصلاة / ما تجوز الصلاة فيه من اللباس ... ص ١٥٠ .

(٨) المهذب : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٥١ و ٥٣ .

(٩) المراسم : الطهارة / تطهير الثياب ص ٥٦ .

« وغسل ما مسّاه برطوبة »^(١) ، مضافاً إلى ما تقدّم .

لكن لا يخفى عليك ضعف الجميع بعد ظهور مستنده ممّا سمعت ؛ إذ هو - مع قصور أكثره سنداً ، وجميعه دلالةً ، واقتضاء العمل بظاهر بعضه خلاف المجمع عليه - معارض بما هو أقوى منه ممّا عرفت من وجوه عديدة . واحتمال ترجيحه بإجماع الغنية - بعد موهونيته بمصير المتأخرين^(٢) إلى خلافه ، بل وبعض المتقدمين^(٣) ، مع عدم الصراحة بالنجاسة في كلام جماعة منهم - لا يصغى إليه ، فالمتعين حينئذٍ حمل الأمر فيه على الندب أو التقية في البعض ، والنهي على الكراهة ، وقد مرّ في الأسار وبحث الميعة وغيرهما ما له نفع تامّ في المقام ، والله أعلم .

(١) المقنعة : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٧٠-٧١ .

(٢) كالعلامة في القواعد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٧ ، والشهيد في البيان : الطهارة / في النجاسات ص ٣٩ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٦٥ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٨٧ .

(٣) كابن ادريس في السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٧ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب المياه ص ٢١ ، وباب الانجاس ص ٢٢ .

محتويات الكتاب

	الأغسال المسنونة
٣	عدد الأغسال المسنونة
٣	غسل الجمعة
١١	كراهة ترك غسل الجمعة
١٢	وقت غسل الجمعة
١٤	امتداد وقت غسل الجمعة من طلوع الفجر إلى الزوال
٢٢	وقت فضيلة غسل الجمعة
٢٥	التعجيل في غسل الجمعة يوم الخميس
٢٦	هل التعجيل مختصٌ بالاعواز أم يعمّ مطلق الفوات؟
٢٩	أفضلية التعجيل على القضاء
٣٠	حكم التعجيل في غير الخميس
٣١	إعادة الغسل إذا تمكّن من الماء قبل الزوال
٣٣	قضاء غسل الجمعة بعد الزوال ويوم السبت
٣٦	هل يجوز قضاء غسل الجمعة ليلة السبت أم لا؟
٣٩	ثبوت القضاء بالفوات لعذر كان أو لا
٤١	بيان المراد من الجواز في المتن

- ٤٢ كَيْفِيَّةُ غَسْلِ الْجُمُعَةِ
- ٤٢ اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ وَيَوْمِهَا
- ٤٤ اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ فِي لَيَالِي فَرَادَى شَهْرِ رَمَضَانَ
- ٤٤ اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ
- ٤٥ هَلْ يَسْتَحَبُّ الْغَسْلُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ؟
- ٤٦ اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ فِي لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ
- ٤٩ اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ فِي لَيْلَةِ سَبْعِ عَشْرَةٍ مِنْ رَمَضَانَ
- ٥٠ اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ فِي لَيَالِي الْقَدْرِ الثَّلَاثَةِ
- ٥٣ حُكْمُ إِعَادَةِ الْأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ بَعْدَ النَّوْمِ
- ٥٥ حُكْمُ إِعَادَةِ الْأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ بَعْدَ الْحَدَثِ
- ٥٦ عَدَمُ مَشْرُوعِيَّةِ الْقَضَاءِ فِيمَا عَدَا غَسْلِ الْجُمُعَةِ
- ٥٧ اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ فِي لَيْلَةِ الْفِطْرِ
- ٥٨ اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ فِي يَوْمِي الْعِيدَيْنِ
- ٦١ اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ
- ٦٢ اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ فِي لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ رَجَبٍ
- ٦٣ اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ فِي يَوْمِ الْمَبْعَثِ
- ٦٤ اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ فِي لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ
- ٦٥ اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ فِي يَوْمِ الْغَدِيرِ
- ٦٧ اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ فِي يَوْمِ الْمَبَاهِلَةِ
- ٦٩ اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ فِي يَوْمِ دَحْوِ الْأَرْضِ
- ٧٠ اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ فِي يَوْمِ النِّيرُوزِ
- ٧٤ اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ فِي يَوْمِ التَّاسِعِ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ
- ٧٤ اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ لِلْأَحْرَامِ

- ٧٦ استحباب الغسل لزيارة النبي والأئمة صلوات الله عليهم
- ٨١ استحباب الغسل لزيارة البيت الحرام
- ٨١ استحباب الغسل للوقوف في المشاعر المشرفة
- ٨٣ استحباب الغسل للتفريط في صلاة الكسوف
- ٩٠ استحباب الغسل للتوبة
- ٩٥ استحباب الغسل لصلاة الحاجة وصلاة الاستخارة
- ٩٩ استحباب الغسل لصلاة الظلّامة
- ٩٩ استحباب الغسل لصلاة الخوف من الظالم
- ٩٩ استحباب الغسل لصلاة الشكر
- ١٠٠ استحباب الغسل لأخذ التربة الحسينية
- ١٠٠ استحباب الغسل لقتل الوزغ
- ١٠١ استحباب الغسل لمس الميت بعد تغسيله
- ١٠٢ استحباب الغسل لتكفين الميت أو تغسيله
- ١٠٢ استحباب الغسل للتوجّه إلى السفر
- ١٠٢ استحباب الغسل لعمل الاستفتاح
- ١٠٣ استحباب الغسل لمن أهرق عليه ماء غالب النجاسة
- ١٠٣ استحباب الغسل عند الافاقه من الجنون
- ١٠٣ استحباب الغسل لمن مات جنباً قبل تغسيله
- ١٠٣ استحباب الغسل لمعاودة الجماع
- ١٠٤ استحباب الغسل لدخول الحرم
- ١٠٥ استحباب الغسل لدخول المسجد الحرام
- ١٠٥ استحباب الغسل لدخول الكعبة
- ١٠٧ استحباب الغسل لدخول المدينة

استحباب الغسل لدخول مسجد النبي (ص)

١٠٧

مسائل أربع

١٠٨

تقديم ما يستحب للفعل والمكان عليهما

١١٥

اعتبار كون ما يستحب للزمان بعد دخوله

١١٧

التداخل في الأغسال المندوبة

١١٨

استحباب الغسل لمن سعى إلى مصلوب

١٢٣

استحباب غسل المولود

١٢٦

وقت غسل المولود

الركن الثالث

في الطهارة الترابية

١٢٨

تعريف الطهارة الترابية

١٢٩

الاستدلال على ثبوت التيمم

فيما يصحّ معه التيمم

١٣١

السبب الأول: عدم الماء

١٣٣

وجوب الطلب عند عدم الماء

١٣٨

تحديد الطلب

١٤٥

عدم كفاية الطلب قبل الوقت

١٤٨

بطلان التيمم والصلاة لو أُخِلَّ بالطلب

١٤٨

صحتها لو أُخِلَّ حتى ضاق الوقت

١٤٩

سقوط القضاء على المتيمم حتى لو وجد الماء

- ١٥٣ حكم من نقل تكليفه من الاختياري إلى الاضطراري
- ١٥٥ حكم من أراق الماء قبل الوقت
- ١٥٧ وجوب التيمم على من فرط حتى ضاق الوقت
- ١٥٩ بيان المراد من الضيق المسوغ للتيمم
- ١٦٠ وجوب التيمم على من كان عنده من الماء ما لا يكفيه
- ١٦٤ السبب الثاني: عدم الوصولة إلى الماء
- ١٦٦ فاقد الثمن كفاقد الماء
- ١٦٧ وجوب التيمم إذا كان شراء الماء مضرّاً بحاله
- ١٧١ لزوم شراء الماء إذا لم يكن كذلك
- ١٧٣ هل يجب القبول لو بدل ثمن الماء أم لا؟
- ١٧٤ وجوب القبول لو بذل له الماء نسيه
- ١٧٥ السبب الثالث: الخوف
- ١٧٦ هل يختلف الحكم باختلاف ما يخاف منه أو عليه؟
- ١٧٩ وجوب التيمم عند الخوف من المرض الشديد
- ١٨١ هل يجب التيمم لو خاف حدوث المرض اليسير؟
- ١٨٢ عدم الفرق بين حدوث المرض اليسير وزيادته
- ١٨٥ عدم الفرق بين متعمّد الجنابة وغيره
- ١٨٩ هل المدار في ثبوت الضرر على العلم أو الظن؟
- ١٩٠ حكم وضوء من فرضه التيمم
- ١٩٢ لا فرق في الضرر بين الضرر على مجموع بدنه أو بعضه
- ١٩٣ وجوب التيمم عند خوف الشين
- ١٩٥ وجوب التيمم عند خوف العطش على نفسه

- ١٩٦ وجوب التيمم عند خوف العطش على رفيقه
١٩٧ وجوب التيمم عند خوف العطش على دابته
١٩٨ ظابطة في تقديم ما ليس له بدل على ما له بدل

فما يجوز التيمم به

- ٢٠٢ جواز التيمم بكل ما يقع عليه اسم الأرض
٢٠٤ حكم التيمم بالحجر
٢٢٢ حكم التيمم بالخزف ونحوه
٢٢٤ حكم التيمم بالكحل والزرنيخ ونحوهما من المعادن
٢٢٥ حكم التيمم بالرماد
٢٢٦ حكم التيمم بالنبات المنسحق كالأشنان والدقيق
٢٢٧ جواز التيمم بأرض النورة والجص
٢٣٠ جواز التيمم بتراب القبر
٢٣١ جواز التيمم بالتراب المستعمل في التيمم
٢٣٢ فساد التيمم بالتراب المغصوب
٢٣٤ عدم جواز التيمم بالتراب النجس
٢٣٦ حكم التيمم بالوحدل مع وجود التراب أو الحجر
٢٣٧ حكم التيمم بتراب مخلوط بالمعادن
٢٤٢ حكم التيمم بالأرض السبخة والرمل
٢٤٤ استحباب كون التيمم من ربا الأرض وعواليها
٢٤٧ جواز التيمم بغبار الثوب ولبد السرج وعرف الدابة
٢٥١ عدم الترتيب فيما فيه الغبار
٢٥١ لزوم كون الغبار غبار التراب ونحوه

- ٢٥٤ جواز التيمّم بالوحد عند تعدّد غيره
 ٢٥٥ كيفية التيمّم بالوحد
 ٢٥٧ بيان المراد من الوحد
 ٢٥٨ هل يجوز التيمّم مع وجود الثلج أم لا؟
 ٢٦٥ لزوم الترتيب فيما يتيمّم به

في محلّ التيمّم

- ٢٦٧ عدم جواز التيمّم قبل دخول الوقت
 ٢٧١ صحّة التيمّم مع ضيق الوقت
 ٢٧١ بيان المراد من الضيق في المقام
 ٢٧٢ هل المعتبر في معرفة الضيق العلم أو يكفي الظن أو خوف الفوات؟
 ٢٧٣ هل يصحّ التيمّم مع سعة الوقت؟
 ٢٨٣ التفصيل بين الرجاء وعدمه
 ٢٨٥ المنع من التيمّم مع سعة الوقت

في كيفية التيمّم

- ٢٨٨ اعتبار النية فيه وجوب استدامة حكمها
 ٢٩٣ عدم اعتبار نيّة البدلية عن الغسل أو الوضوء
 ٢٩٦ اعتبار مقارنة النية لأوّل جزء من التيمّم
 ٢٩٩ وجوب الترتيب في أفعال التيمّم
 ٣٠٣ وجوب الإعادة لو أخلّ بالترتيب
 ٣٠٣ وجوب الموالاة في التيمّم
 ٣٠٦ وجوب المباشرة في التيمّم

- ٣٠٩ هل الواجب في التيمم هو الوضع أو الضرب؟
- ٣١٣ كفاية الوضع حال الاضطراب
- ٣١٣ اعتبار كون الوضع أو الضرب باليدين معاً
- ٣١٤ عدم اعتبار كون التراب موضوعاً على الأرض
- ٣١٥ عدم كفاية الضرب بظهر الكف مع التمكن من البطن
- ٣١٧ لزوم الضرب بالباطن وإن كان نجساً
- ٣١٨ جواز الانتقال إلى الظهر لو كانت نجاسة الباطن متعديّة
- ٣٢٠ وجوب تجفيف النجاسة
- ٣٢٠ اعتبار الطهارة في الماسح والممسوح وعدمه
- ٣٢٣ اعتبار العلوق وعدمه
- ٣٣٣ وجوب مسح الوجه بالكفين معاً
- ٣٣٤ هل يجب المسح بهما دفعة أو يجرى التعاقب؟
- ٣٣٤ هل يجب استيعاب الممسوح بكلّ من اليدين؟
- ٣٣٥ بيان المراد من الوجه في التيمم
- ٣٤٤ بيان المراد من طرف الأنف
- ٣٤٦ وجوب الابتداء في المسح من الأعلى
- ٣٤٨ وجوب مسح كلّ من اليدين
- ٣٥٤ وجوب استيعاب اليدين
- ٣٥٤ وجوب المسح بالباطن
- ٣٥٦ وحدة الضرب وتعدّده في التيمم
- ٣٧١ عدم الفرق في كيفة التيمم بين أسباب الغسل
- ٣٧٤ التداخل في التيممات مع تعدّد الأسباب
- ٣٧٥ الاقتصار على الجهة لوقطعت الكفان

- ٣٧٧ كيفية تيمم مقطوع الكفين
 ٣٧٨ وجوب المسح على الجبهة وعلى ما بقي من الكفين
 ٣٧٨ وجوب استيعاب مواضع المسح في التيمم
 ٣٧٩ استحباب نفخ اليدين بعد الضرب
 ٣٨٠ استحباب مسح إحداهما بالأخرى
 ٣٨١ مستحبات أخرى لم يذكرها الماتن وذكرها الشارح
 ٣٨١ عدم اعتبار طهارة تمام البدن في صحة التيمم

في أحكام التيمم

- ٣٨٤ عدم القضاء على المتيمم لو وجد الماء بعد الوقت
 ٣٨٨ عدم الفرق بين أن يكون التيمم في السفر أو الحضر
 ٣٩٠ حكم المتيمم المتعمد للجناية
 ٣٩٣ حكم المتيمم بسبب زحام الجمعة
 ٣٩٦ حكم المتيمم وعلى بدنه نجاسة
 ٣٩٧ أظهرية عدم الاعادة في جميع الصور المتقدمة
 ٣٩٨ حكم فاقد الطهورين
 ٤٠٣ حكم من وجد الماء قبل دخوله في الصلاة
 ٤٠٦ حكم من وجد الماء بعد فراغه من الصلاة
 ٤٠٧ حكم من وجد الماء أثناء الصلاة
 ٤٢٠ لو وجدته في أثناء الصلاة وفقده بعد الفراغ
 ٤٢٢ حكم من وجد الماء أثناء النافلة
 ٤٢٣ حكم من وجد الماء أثناء الطواف
 ٤٢٤ استحابة المتيمم لجميع ما يستبيحه المتطهر بالماء

- ٤٣٧ لو اجتمع ميت ومحدث وجنب ومعهم من الماء ما يكفي أحدهم
 ٤٤٤ حكم الجنب إذا تيمّم بدل الغسل ثم أحدث
 ٤٤٩ انتقاض التيمّم بوجودان الماء
 ٤٥٠ حكم مَنْ تمكّن من الماء ثم فقده
 ٤٥٢ عدم انتقاض التيمّم بخروج الوقت
 ٤٥٤ حكم مَنْ كان بعض أعضائه مريضاً
 ٤٥٥ حكم التبويض في الطهارة
 ٤٥٦ جواز التيمّم لصلاة الجنابة
 ٤٦٠ جواز التيمّم لصلاة الجنابة مع وجود الماء
 ٤٦٣ إيقاع التيمّم لصلاة الجنابة بنية الندب
 ٤٦٣ عدم جواز الدخول بالتيمّم المذكور في صلوات أخرى
 ٤٦٤ استحباب التيمّم للنوم

الركن الرابع في النجاسات وأحكامها

- ٤٦٦ الأوّل والثاني: البول والغائط
 ٤٦٧ حكم بول الصبي والصبية
 ٤٧٠ حكم بول الطيور وخرثها
 ٤٨٣ حكم بول ما لا يؤكل لحمه بالعرض وخرثه
 ٤٨٥ إلحاق المتغذي بلبن الخنزير بالجلال
 ٤٨٦ حكم رجيع ما لا نفس له وبوله
 ٤٩٠ طهارة ذرق الدجاج غير الجلال

٤٩٣

حكم فضلة مجهول الحال من الحيوان

٤٩٤

الثالث: المني

٤٩٨

طهارة المني ممّا لا نفس له

٥٠١

الرابع: الميتة

٥٠١

طهارة ميتة ما لا نفس له

٥٠٥

نجاسة ميتة ما له نفس سائلة غير الآدمي

٥٢٠

نجاسة ميتة الآدمي

٥٢٤

استثناء المعصوم (ع) والشهيد ومَن شرع له تقدم الغسل على موته

٥٢٥

حكم الميت من الانسان قبل البرد

٥٣٠

حكم القطعة المبانة من الحيوان

٥٣٩

طهارة فأرة المسك

٥٤٢

طهارة ما لا تحلّه الحياة من أجزاء الحيوان

٥٤٥

لا فرق في طهارة المذكورات بين أخذها جزءاً أو نتفاً أو قلعاً

٥٤٧

حكم البيض المأخوذ من الميتة

٥٤٩

نجاسة ظاهر البيض بملاقاة رطوبة الميتة

٥٥١

حكم إنفحة الميتة

٥٥٣

بيان المراد من الإنفحة

٥٥٥

وجوب غسل الإنفحة

٥٥٦

حكم لبن الميتة

٥٦٢

عدم الفرق في طهارة اللبن بين كونه من ميتة حيوان قابل للتذكية وعدمه

٥٦٢

نجاسة ما لا تحلّه الحياة من نجس العين

- ٥٦٤ غسل مسّ الميت وأحكامه
 ٥٧٢ عدم وجوب الغسل بمسّ الشهيد
 ٥٧٣ حكم مسّ بدن المعصوم بعد موته
 ٥٧٤ سقوط الغسل بمسّ من أمر بتقديم غسله قبل قتله
 ٥٧٥ عدم الفرق في الماس والممسوس بأي جزء كان من أجزاء البدن
 ٥٧٦ حكم مسّ قطعة مبانة من ميت أوحى وفيها عظم
 ٥٧٩ حكم مسّ العظم المجرد من حي أو ميت
 ٥٨٢ عدم وجوب الغسل بمسّ العظم الموجود في مقابر المسلمين
 ٥٨٣ وجوب الغسل بمسّ العظم الموجود في مقابر الكفار
 ٥٨٣ حكم مسّ العظم المطروح في فلاة أو طريق
 ٥٨٤ حكم مسّ السقط بعد ولوج الروح
 ٥٨٥ حكم مسّ ما لا عظم فيه
 ٥٨٧ اعتبار الرطوبة في تنجيس الميتة

الخامس: الدماء

- ٥٩٧ نجاسة دم ما له عرق دون غيره
 ٥٩٨ اختصاص النجاسة بالدم المسفوح وعدمه
 ٥٩٨ بيان المختار في المقام والانتصار له
 ٦٠١ التمسك بأصالة النجاسة في الدماء
 ٦٠٣ قول بطهارة ما كان سعته دون سعة الدرهم
 ٦٠٩ حكم العلقّة
 ٦١٠ حكم علقّة البيضة
 ٦١١ حكم الدم الموجود في البيضة
 ٦١١

- ٦١٢ حكم الدم المخلوق آية
- ٦١٢ حكم ما يوجد في النباتات بلون الدم
- ٦١٢ طهارة دم ما لا عرق له كالسمك ونحوه
- ٦١٣ طهارة الدم المتخلف في الذبيحة
- ٦١٣ حكم دم الطحال
- ٦١٥ بيان المراد من الذبيحة
- ٦١٦ حكم الدم المتخلف من ذبيحة غير مأكول اللحم

- ٦١٨ السادس والسابع: الكلب والخنزير
- ٦١٨ نجاسة الكلب والخنزير البريين
- ٦٢١ حكم كلب الماء وخنزيره
- ٦٢٢ مراعاة اطلاق الاسم لونها كلب أو خنزير على حيوان فأولده
- ٦٢٣ حكم الثعلب والأرنب والفأرة والوزغة
- ٦٣١ المحتوى

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد قامت مؤسّسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة
بقم المشرّفة بنشاطات واسعة في مجال نشر المعرفة وإحياء التراث الاسلامي،
وإليكُم سرداً لبعض منشوراتها:

- | | | |
|-------|--------------------------|--|
| حديث | السيد محمّد جواد الجلالی | * أحاديث المهدي من مسند أحمد بن حنبل |
| فقه | الشيخ محمّد باقر الخالصي | * أحكام المحبوسين في الفقه الجعفري |
| حديث | الشيخ المفيد | * الاختصاص |
| طب | السيد جعفر مرتضى العاملي | * الآداب الطيّبة في الاسلام |
| تاريخ | الشيخ الصابري الهمداني | * أدب الحسين <small>عليه السلام</small> وحماسه |
| فقه | العلامة الحليّ | * إرشاد الأذهان (ج ١ و ٢) |
| فقه | الشيخ علي الأحمدي | * الأسير في الإسلام |
| حديث | الشيخ المفيد | * الأمالي |
| تاريخ | الشيخ محمّد حسين المظفرّ | * الامام الصادق <small>عليه السلام</small> (ج ١ و ٢) |
| حديث | الشيخ الغروي | * الأمثال والحكم المستخرجة من نهج البلاغة |
| تاريخ | محمّد علي برّو | * أين دفن النبي <small>صلى الله عليه وآله</small> ؟ |
| كلام | الشيخ جعفر السبحاني | * البداء |
| فلسفة | العلامة الطباطبائي | * بداية الحكمة |
| حديث | الكنجي الشافعي | * البيان في أخبار صاحب الزمان <small>عليه السلام</small> |
| تفسير | الشيخ الطوسي | * التبيان في تفسير القرآن (ج ١) |
| فقه | الامام الخميني | * تحرير الوسيلة (ج ١ و ٢) |